الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية

تأليف

العلامة الشيخ محمد جميل حمود

الجزء الثاني

منشورات
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - لبنان

الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية

٢

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الفوائد البهية
في
شرح عقائد الإمامية

كتابخانه
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت: ۰۱۷۲۱۱
تاریخ ثبت :

تأليف
العلامة الشيخ محمد جميل حمود

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

طبعة ثانية مزيدة ومنقحة

الجزء الثاني

مركز العترة للدراسات والبحوث
بيروت

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى: بيروت ١٤١٨ هـ ق - ١٩٩٨ م.

الطبعة الثانية: بيروت ١٤٢١ هـ ق - ٢٠٠١ م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

Published by Alami Library
Beirut - Lebanon P.O.Box 7120
Tel fax:833447

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - شارع المطار - قرب كلية الهندسة
ملك الأعلمي - ص.ب ٧١٢٠
هاتف: ٨٣٣٤٥٣ - فاكس: ٨٣٣٤٤٧

الإمامة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عقيدتنا في الإمامة

قال المصنّف «قُدّس سره»:

نعتقد أنّ الإمامة أصل من أصول الدين لا يتمّ الإيمان إلاّ بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربّين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة.

وعلى الأقل إن الاعتقاد بفراغ ذمّة المكلّف من التكاليف الشرعية المفروضة عليه يتوقف على الاعتقاد بها إيجاباً أو سلباً، فإذا لم تكن أصلاً من الأصول لا يجوز فيها التقليد لكونها أصلاً، فإنه يجب الاعتقاد بها من هذه الجهة أي من جهة أن فراغ ذمة المكلف من التكاليف المفروضة عليه قطعاً من الله تعالى واجب عقلاً! وليست كلها معلومة من طريقة قطعية فلا بدّ من الرجوع فيها إلى من نقطع بفراغ الذمّة باتباعه، أما الإمام على طريقة الإمامية أو غيره على طريقة غيرهم.

كما نعتقد أنها كالنبوة لطف من الله تعالى، فلا بدّ أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم والعدوان من بينهم.

وعلى هذا، فالإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول.

فلذلك نقول: إن الإمامة لا تكون إلاّ بالنص من الله تعالى على لسان النبي أو لسان الإمام الذي قبله وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس، فليس لهم إذا شاؤوا أن ينصبوا أحداً نصبوه، وإذا شاؤوا أن يعيِّنوا إماماً لهم عيّنوه، ومتى شاؤوا أن يتركوا تيينه تركوه، ليصح لهم البقاء بلا إمام، بل «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» على ما ثبت ذلك عن الرسول الأعظم بالحديث المستفيض.

وعليه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، سواء أبي البشر أم لم يأبوا، وسواء ناصروه أم لم ينصروه أطاعوه أم لم يطيعوه، وسواء كان حاضراً أم غائباً عن أعين الناس، إذ كما يصح أن يغيب النبي كغيبته في الغار والشعب صح أن يغيب الإمام، ولا فرق في حكم العقل بين طول الغيبة وقصرها.

قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد/٧)، وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر/٢٤).

* * * * *

تعرّض المصنف (قُدّس سرّه) في هذا الباب إلى عدّة نقاط، نبحث فيها تباعاً هي:

١ ـ ماهية الإمامة.

٢ ـ الإمامة من أصول الدين.

٣ ـ النص عليها من الله تعالى.

٤ ـ عدم خلوّ الزمان من إمام.

النقطة الأولى:

والبحث فيها من جهتين:

الأولى: لُغَوية.

الثانية: اصطلاحية.

اما الجهة الأولى:

الإمامة مصدر، وهي الولاية العامة التي منها الإمارة والسلطنة. و«إمام» اسم

مصدر، وهو مَنْ يؤتمّ به أو يُقتدى به، على وزن إزار لما يؤتزر به؛ وإمام كل شيء: قيّمه والمُصلح له.

قال ابن منظور:

«الإمام» كل مَنْ ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ والجمع أئمة قال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ أي قاتلوا رؤساء الكفر وقادتهم الذين ضعفاؤهم تبع لهم. انتهى كلامه[1].

وقال الراغب الأصفهاني:

«الإمام» هو المؤتم به إنساناً كانُ يُقتدى بقوله أو فعله، أو كتاباً أو غير ذلك، محقّاً كان أو مبطلاً، وجمعه: أئمة قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾[2] وللفظ «إمام» معانٍ أخرى منها:

بمعنى: «الطريق الواضح» أو «المثال» قال النابغة الذبياني:

أبوه قبله وأبو أبيه بَنَوْا مجد الحياة على إمام

وبمعنى: الخيط الذي يُمدّ على البناء فيُبنى[3] عليه ويسوّى عليه ساق البناء أو ليُبنى مستقيماً قال الشاعر:

وخلّقته حتى إذا تم واستوى كمُخّةِ ساقٍ أو كمتنِ إمام

أي كالخيط الممدود على البناء في الإملاس والاستواء.

ويأتي بمعنى: خشبة البناء يسوى عليها البناء.

وإمام القبلة: تلقاؤها. والمحادي للإبل يُقال له: إمام الإبل وإنْ كان وراءها لأنه الهادي لها.

كل هذه المعاني المتقدمة مصاديق للمفهوم العام لكلمة «إمام» ولا بُدّ ـ عند إرادة أحد مصاديقها ـ من نصب قرينة للدلالة عليه؛ لأنّ «الإمام» إنْ كان إماماً في جهة ما فيُقيّد بها ويقال له: إنه إمام الجماعة أو الجمعة أو العسكر وما شابه

---

(١) لسان العرب: ج ١٢ ص ٢٤.

(٢) المفردات: ص ٢٤.

(٣) المنجد ص ٤١ ولسان العرب: ج ١٢ ص ٢٥.

ذلك، وإلاّ فيبقى الإطلاق منعقداً في الظهور والشمول، وعُلم به أنه إمام من جميع الجهات والحيثيات.

أوفق هذه التعاريف للمعنى الاصطلاحي ما ذكره صاحب المنجد من أنّ «الإمام» خيط يُمدّ على البناء الخ.. وذلك لأنّ الإمام بمثابة خيط روحاني يُمدّ على قوابل النفوس فيقوّم الأعمال الباطنية، لأنّ الإمامة بحسب مشرب الإمامية ليست مختصة ومقتصرة على ظواهر الأعمال، وإنما همُها البواطن والقلوب، وما ورد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ وغيرهما، فالظاهر أنه مستعمل في معناه اللغوي.

وأما الجهة الثانية،

اختلف الفريقان شيعة وسُنّة في تعريف الإمامة بحسب المفهوم الاصطلاحي فالسنّة قد فسروها بما يوافق معتقداتهم بالخلافة، حيث ينظرون إليها أنها إمارة أو خلافة ظاهرية، تقتصر على إدارة البلاد والعباد ظاهراً، من هنا ورد عنهم تعريفان مشهوران كلاهما يصبّان في خانة واحدة، ويسيران نحو هدف واحد:

التعريف الأول،

لصاحب كتاب المواقف، حيث قال: إنّ الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص، نيابةً عن النبي؛ ووافقهم عليه من علمائنا المتقدمين العلاّمة السيّوري في شرح الباب، وكذا المحقق اللاهيجي بعده مستدلاً عليه: بأنّ الرياسة في أمور الدين لا تتحقق إلاّ بمعرفة الأمور الدينية[1].

لكن يرد على هذا التعريف،

١ ـ إنّ هذا التعريف ليس جامعاً لمقامات الإمامة العظمى، لأنه ليس إلاّ تعريفاً لبعض الشؤون التشريعية للإمام أعني الزعامة الدينية والاجتماعية، ولا يشمل سائر المقامات المعنوية للإمام عليه السلام التي منها ولايته التكوينية الثابتة له بضرورة العقل والنقل.

٢ ـ إنه غير مطّرد لانحصاره في الأمور الشرعية والاعتبارية المحضة ولأنّ معرفة هذه الأمور غير مختصة بالإمام عليه السلام بل تشمل كلّ مَنْ تفقّه بالدين ونال

---

(١) كوهر مراد: ص ٣٢٩ وبداية المعارف: ج ٢ ص ١٣.

مرتبة المجتهدين، إنْ لم نقل بكفاية التقليد في جُلّها.

٣ ـ إنه خال من اشتراط العصمة في الإمام عليه السلام إذ إن رياسته في الأمور الدينية والدّنيوية غير مستلزم لمبدأ العصمة المعتبر عند الحافظ للشريعة وللقائم مقام النبي في تنفيذ الأحكام وبسط الحدود ودفع الشبهات وبيان الأحكام الواقعية.

٤ ـ على هذا التعريف، لا تستعمل الرياسة إلاّ مع الفعلية، فقبل استلام الرئاسة لا يكون الإمامُ إماماً فعلاً، وهذا يوافق مذاق العامة الذين جعلوا الإمامة حاصلة من اختيار الأمة، فقبل الاختيار لا يكون رئيساً بالفعل، في حين أنه يشترط في الإمام الرئيس أنْ يكون إماماً سواء كان قبل التنصيب أم بعده، لأنّ رئيس القوم هو متقدمهم لا مَنْ هو أهل للرئاسة، وإن لم يكن رئيساً لهم بالفعل، مع أن الرئاسة أعم من الحقة والباطلة.

وبعبارة أخرى: إنّ الرئاسة قد تكون مع الإمامة، وقد لا تكون كما إذا لم يطع الإمام، فليس من شرطها اتباع الناس ورئاسته عليهم في الدين والدنيا، كما في عهد الثلاثة حيث كان أمير المؤمنين عليه السلام جليس داره وكذا بقية الأئمة عليهم السلام.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

التعريف الثاني:

إنّ الإمامة خلافة عن الرسول في إقامة وحفظ الملة، بحيث يجب اتباعه على الأمة كافةً. والمراد بالخلافة هنا نيابةِ شخصٍ ما عن النبي صلى الله عليه وآله في أمور أمته من بعده.

نُسب هذا التعريف إلى الفضل بن روزبهان الأشعري[1].

يرد عليه:

١ ـ ما أوردناه على التعريف الأول، لأنّ هذين التعريفين ينظران إلى الإمامة على أنها خلافة ظاهرية مقتصرة على مقام الزعامة التشريعية والسياسية دون المقامات المعنوية الأخرى، في حين أنّ هذه الخلافة الظاهرية لو تمت لأئمتنا عليهم السلام ولغيرهم بالشروط المعتبرة ـ وفرض المحال ليس محالاً ـ لكانت أثراً من

---

(١) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٤.

آثار ولايتهم وإمامتهم، لأنّ الإمامة عند الشيعة الإمامية هي سلطنة إلهية، من آثارها ولايتهم التشريعية التي منها الإمارة والخلافة الظاهرية، ففرق بين الخلافة والإمامة، فالخلافة نوع حكومة اعتبارية، هي إحدى مظاهر الإمامة وأثر من آثارها، لأنّ مقام الإمامة يُعدّ منصباً رفيعاً فوق مقام النبوة التشريعية، من هنا فرح إبراهيم الخليل عندما حباه به الله تعالى بعد أن كان نبياً قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

٢ ـ إنّ التعريف ينظر إلى الإمامة نظرة رئيس دولة حافظ للظاهر دون الباطن أي أنّ الخليفة يقيم ظواهر الدين ويحفظ الملة، ومن المعلوم أن الذين اغتصبوا الخلافة من أمير المؤمنين عليه السلام لم يُعهد منهم أنهم حافظوا على ظواهر الشريعة، ويشهد له ما ورد من الفظائع والمغالطات منهم، فمن كان هكذا حاله وديدنه فكيف يمكن له أنْ يحفظ باطن الشريعة بحيث يوصل المكلفين إلى مدارج الكمال؟!

٣ ـ إنْ أُريد من «الخلافة» بالتعريف المذكور مَنْ لم ينصّبه النبي فتكون حينئذٍ الخلافة مقتصرة على الظاهر، فيرد عليها ما أوردناه في الرد الثاني.

وإنْ أُريد منها مَنْ نصّبه النبي واستخلفه على أُمّته من بعده فلا يصدق حينئذ التعريف على بيعة الشيخين، فضلاً عن رئاسة النايب العام للإمام عليه السلام.

٤ ـ إنّ الإطلاق الوارد في التعريف يستلزم أنْ يستلم الخلافة كل من رغب فيها ولو بالقهر والغلبة، حتى ولو كان مستلمها فاسقاً فتكون أشبه شيء بحكومة دكتاتورية في حين أنها إمرة إلهية تقيم الحق وتبسط العدل، وتقتص للمظلوم من الظالم، وترُدُّ الحقوق.

بهذا يتبين فساد هذين التعريفين، لذا لا بُدّ من بديلٍ عنهما وهو التعريف الآتي.

التعريف الصحيح:

إنّ «الإمامة هي الولاية والسلطنة الإلهية على العباد».

أخذ به ثلة من محققي الإمامية، لا سيّما العرفاء منهم، وهو يختلف عن التعريفين المتقدّمين بسعة وشمول مفهوم الإمامة، بحيث يشمل الولايتين التكوينية والتشريعية التي منها الإمارة والخلافة الظاهرية، فكل هذا من آثار سلطنة وولاية الأئمة على العباد، لأنّ ارتقاء الإمام إلى المقامات الإلهية المعنوية يوجب أنْ

يكون زعيماً سياسياً لإدارة المجتمع الإنساني، لأنّ الإمام هو الإنسان الإلهي الكامل العالم بجميع ما يحتاج إليه الناس في تعيين مصالحهم ومضارهم، وما فيه إسعادهم وإنعاشهم، فلهذا التعريف حيثيتان:

الأولى: من حيث إنه مبلّغ الأحكام من الله بلا واسطة أحد.

والثانية: من حيث كونه قيّماً على العباد.

وبعبارة: إنّ الإمام هو صاحب القوة الملكوتية في العوالم اللاهوتية والناسوتية المعبّر عنها بعالم الأمر ليكون قدوةً للبشر في جانب الظاهر والباطن وليقودَ الأمة إلى كمال التكوين والتشريع، فهو بوصوله إلى مقام الكشف واليقين صار له الهيمنة على عالم الأمر، وصار باطن الأفعال مكشوفاً له، وصار بإمكانه ـ أي بسيطرته على الباطن ـ أنْ يهدي القلوب إلى المقاصد والغايات.

قال العلاّمة الطباطبائي (قدّس سرّه):

«وبالجملة فالإمام هادٍ يهدي بأمر ملكوتي يصاحبه، فالإمامة بحسب الباطن نحو ولاية للناس في أعمالهم، وهدايتها إيصالها إيّاهم إلى المطلوب بأمر الله دون مجرّد إراءة الطريق الذي هو شأن النبي والرسول وكل مؤمن يهدي إلى الله سبحانه بالنصح والموعظة الحسنة قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ وقال تعالى في مؤمن آل فرعون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾.

فالإمام هو الذي يسوق الناس إلى الله سبحانه يوم تبلى السرائر، كما أنه يسوقهم إليه في ظاهر هذه الحياة الدنيا وباطنها»[1].

فمفهوم الإمامة أرفع من مفهوم النبوّة، وإلاّ لما شُرّف بها إبراهيم عليه السلام إذْ لا يُشرّف المرءُ بالأدون، ولا سيما النبي إبراهيم عليه السلام الذي كان نبيّاً قبل نيله الإمامة، فليس كل الأنبياء أئمةً بل بعضهم بحسب سيرهم وقربهم من المبدأ الفيّاض، فبين النبوة والإمامة عموم من وجه، فربما تجتمع النبوة والإمامة عند

---

(١) تفسير الميزان: ج ١ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

بعض أفراد النبيين كإبراهيم عليه السلام ونبيّنا محمّد بن عبد الله ﷺ، وقد تفترق حيث يكون شخص نبياً ولا يكون إماماً، كما أن أئمتنا عليهم السلام كانوا نائلين مقام الإمامة ولكنهم لم يكونوا أنبياء بالمعنى الاصطلاحي أعني الوحي التشريعي، إذ لا نبي بعد محمد، والمعنى واضح للمتأمل.

قد يقال:

إنّ المراد من «إماماً» في قوله تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ هو النبي أو الرسول أو الرئيس المطاع حسب ما ذكره المفسّرون الأشاعرة.

والجواب:

إنّ كلّ هذا غير صحيح لأنّ «النبيّ» من النبأ، والنبأ لغةً هو الخبر، فالنبيّ هو الذي يخبره الله تعالى بالتشريعات في باطنه، وهو يختلف في معناه عن «الإمام»، كما أنّ «الرسولِ» هو المكلّف بوظيفة التبليغ، ولا يستلزم ذلك أنْ يعتبره الناس قدوة فيتبعونه في الظاهر والباطن، أو يسمعون كلامه فيعملون به، ولذلك فإنّ معنى «الرسول» غير «الإمام». وأمّا «المُطاع» فهو الإنسان الذي له من الإحترام والتقدير بحيث يطيعه الناس، والإطاعة من لوازم النبوة والرسالة ومختلف عن معنى الإمامة.

وبهذا يتضح: أنّ الإمام هو من له السلطنة والولاية بحيث تجب طاعته ومتابعته والنظر إليه ومشايعته في جميع آثاره من الحركة والسكون، والنوم واليقظة، والظاهر والباطن، والقول والعمل، والأخلاق والملكات. وهذا المعنى لكلمة «إمام» في الآية المباركة في غاية المناسبة أنْ يخاطب الله سبحانه إبراهيم عليه السلام فيقول له: بعد أنْ جعلتك نبياً ورسولاً تتلقّى الوحي السمائي وتبلغه إلى الناس، فقد جعلتك الآن قدوة يجب أنْ يتبعوا شؤونها في جميع الجهات. وهذا المعنى المستفاد من الآية المباركة يختلف تماماً عن المعاني المتقدّمة، إذْ لو وضعنا أيّاً من تلك المعاني السابقة في مكان الإمام لم يصح المعنى، فليس صحيحاً أن نقول: إني جاعلك ـ بعد امتلاك مقام النبوة والرسالة ـ نبياً أو رسولاً أو رئيساً مطاعاً. فالإمام هادٍ بأمرٍ ملكوتيّ يصاحبه لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء/ ٧٤)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة/ ٢٥). فهناك صفة تلازم كلمة «الأئمة»

وهي الهداية بأمر الله حيث يجب أنْ يصاحب الإمام عنوان ملازم له وهو الهداية التي هي بأمر الله تعالى لقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ (يس/ ٨٣)، ولقوله عزّ شأنه: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ (القمر/ ٥٠). وعليه فالأئمة عليهم السلام يهدون بأمر الله ولهم تعامل مع ملكوت الموجودات فهم يهدون كلّ موجود إلى الله ويوصلونه بأمر الله إلى كمال الله، فهو محيط بقلب الموجودات، فيهديهم إلى الله تعالى من جهة السيطرة والإحاطة بقلوبهم بقدرة الملك العلاّم، فهو هادٍ لهم بالأمر الملكوتي الموجود والملازم له دائماً، وهذا في الحقيقة ونفس الأمر هو الولاية بحسب الباطن في أرواح وقلوب الموجودات، نظير ولاية كلّ فرد من أفراد البشر عن طريق باطنه وقلبه بالنسبة إلى أعماله، هذا هو معنى «الإمام».

وهناك فرق آخر بين الرسول والإمام مفاده: إن الرسول وظيفته بيان الهداية التشريعية، والإمام وظيفته بيان الهداية التكوينيّة؛ فالأولى تقتصر على البيان والإراءة فقط، والثانية تقتصر على الإيصال. والأولى من وظائف النبوة والرسالة، والثانية من وظائف الإمامة، وليس معنى هذا أنّ الهداية التشريعيّة ليست من وظائف الإمامة، لكن الغالب على الإمامة هو الإيصال إلى المطلوب، ويُستدلّ على بيان الوظيفة الأولى بعدة آيات منها: قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء/ ١٦٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ...﴾ (الرعد/ ٨)، وقوله عزّ من قائل: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء/ ٤)، وقوله عزّ اسمه: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ (الغاشية/ ٢٢ـ٢٣)، وقوله عزّ وجل: ﴿لِّتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ (يس/ ٧).

فوظيفة الأنبياء أنْ يبيّنوا للناس ويروهم الطريق، وبعد ذلك ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف/ ٣٠) فحيثيّة النبوّة والرسالة تتلخّص في إراءة الطريق وهي مساوقة لكلمة (تعالوا) التي تشبه في مفادها اللغويّ من يقف على مرتفع وينادي على الناس: هلمّوا إليّ، وعندئذ الناس أحرار فمن أراد أن يصعد يصعد، ومن لم يشأ لا يصعد. ولا تتمّ إراءة الطريق إلا عبر البشارة والإنذار، ولكن الغالب على وظائف الأنبياء هو الإنذار وإنْ كان التبشير من صلب مهامهم، والسرّ فيه يرجع إلى أنّ الناس لا يحرّكهم غالباً إلا الإنذار دون التبشير، وكمثالٍ عملي

على ذلك نستطيع من خلاله أنْ نلمس واقع ما قلت: هو أنّ الناس ينكبون على الواجبات دون المستحبّات، وذلك لأن الواجبات مقرونة دائماً بالعقوبة على الترك دون المستحبّات، لذا نجد كثيراً من الناس ينصرفون عن المستحبات في الغالب لعدم اقترانها بالتهديد والعقاب، فها قد أمر الله سبحانه بصلاة الليل وبيّن تفاصيل كثيرة في ثوابها وأجرها، ومع هذا فإنّ أغلب الناس لا يصلّونها، بعكس بقية الصلوات الخمس حيث يواظب عليها أكثر المؤمنين خوفاً من العقاب على الترك، فالذي يحرّك الناس في الغالب هو الخوف من العقاب وليس الثواب، وإلاّ لو كان الأخير هو المحرّك لحرص الناس على أداء صلاة الليل وبقيّة المستحبّات التي شجّعت على اتيانها الشريعة المقدّسة ووعدت بالثواب الجزيل عليها. كذا يذكّر القرآن الكريم حَمَلة الرسالة بعد الأنبياء بأنّ عليهم أنْ يذكّروا الآخرين بالحلال والحرام لا أنْ يفرضوه عليهم كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة/ ١٢٢)، وهذا مسانخٌ لقوله تعالى معلّماً نبيّه موسى، فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾ (إبراهيم/ ٦). فالآيتان تشيران إلى حيثية التذكير لا التبشير (لينذروا، وذكّرهم) حيث اقتصرتا على الإنذار فحسب، إذن الفرق بين هداية النبي وهداية الوليّ أنّ الأولى عامة والثانية خاصة؛ ويعبّر عن الأولى بالهداية التشريعية، وعن الثانية بالهداية التكوينية. فالأولى عامة للمكلفين لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ (البقرة/ ١٨٦)، ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝١ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾ (آل عمران/ ٤ ـ ٥)؛ وهي قابلة للتخلّف فبإمكان الإنسان ـ بعد أنْ يحصل على نصيبه من هداية الرسل والأنبياء والأولياء ـ أو أنْ يعمل أو لا يعمل ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ ولكنّ الثانية خاصة بأناس معيّنين فبعد أنْ يعملوا بالهداية العامة يُفاض عليهم من بركات الهداية الخاصة فتوصلهم إلى الهدف وكأنّ الله تعالى أراد لمن عمل بمقتضى أوامره وزواجره أنْ يكافئه على هذا العمل، فمن تقرّب إلى الله بشبر تقرّب الله إليه بذراع، أمّا كيف يتقرّب إليه بذراع!؟ فهذا موكول إلى وظائف الإمامة.

وهذه الهداية لا يمكن ان تتخلّف عن المراد لأنها هداية تكوينية، إذ إن من عمل بصدق لا بدّ بإذنه تعالى أن يُفاض عليه شيء من عوالم الغيب بواسطة الإمامة، لذا عُبّر عنها بأنها توصل الى المطلوب.

• **إشكال:**

قلتم أنّ الإمامة التي هي جزء من نظام التكوين والوجود توصل الإنسان إلى المطلوب ممّا يعني أنها قانون لا يتخلّف عن المراد، فهي بهذا اللحاظ تستلزم الجبر الذي قامت الأدلة على بطلانه، فكيف نوفق بين حرية الإنسان واختياره وبين القول أنّ الهداية التكوينية لا تتخلّف أبداً؟

والجواب:

إنّ الهداية التكوينية لا تُعطى لكلّ أحد بل هي هبة تُعطى لمن أراد الهداية لنفسه ولمن أراد أنْ يصل إلى الهدف المنشود، فهي بهذا المعنى لا تخطىء الهدف أبداً بل توصل إلى النتيجة المطلوبة التي تريد الوصول إليها، فهي على عكس الهداية التشريعية التي تقتصر على إراءة الطريق، فقد يسير الإنسان في الطريق ولكنه قد يخطىء الهدف، مثاله أنت قد تريد أنْ تصل إلى الهدف «أ» وأنت حرّ تملك إرادة الفعل وعدمه، وعندئذ تكون بين أمرين: إمّا أنْ يدلّك أحد على الطريق، وهذه هي إراءة الطريق التي هي وظيفة الأنبياء (الهداية التشريعية)، وإمّا أن لا يكتفي الطرف الآخر بإراءة الطريق وإنما يأخذ بيدك للوصول إلى الهدف، ومن المؤكّد أنه عندما يأخذ بيدك فذلك لا يُسقط عنك اختيارك لأنك أعطيت يدك له بملء إرادتك وأنت حرّ مختار في أنْ تنفلت وتسحب يدك ولا تسير معه إلى آخر الطريق.

النقطة الثانية:

لا خلاف بين الشيعة أنّ الإمامة من أصول الدين، وهو أمر لا غبار عليه ولا يُعبأ بالشواذ منهم، وكذا لا خلاف فيما ذهب إليه العامة من أنها من الفروع ما عدا البيضاوي منهم حيث وافقنا على كونها من الأصول مع اعتقاده أنها زعامة اجتماعية وسياسية، بل كفّر كل من لم يعتقد بأنها من الأصول[1].

وقد بالغوا في فرعيّة هذه المسألة، حتى قالوا لا يجب البحث عنها ولا طلب

---

(١) كتاب المنهاج مبحث الأخبار.

الحق فيها، بل يكفي فيها التقليد، ولهذا لا يُكفّر مخالفها أو منكرها، بل لا يُفسّق في ظاهر أقوالهم، «وإنما التزموا ذلك لتحصل الغفلةُ عمّا اقترحوه من ثبوت الإمامة بالاختيار دون النص والاعتبار، ولئلا يحصل الظفر بفساد ما انتحله خلفاؤهم من حقوق الأئمة الأعلام، واختلقوه من الأحاديث التي أسندوها إلى النبي، ثم ناقضوا ذلك وصرّحوا بأنّ حقوق النبوة من حماية بيضة الإسلام وحفظ الشرع ونصب الألوية والأعلام في جهاد الكفّار والبغاة والانتصاف للمظلوم وإنفاذ المعروف، وإزالة المنكر وغير ذلك من توابع منصب النبوة، كل ذلك ثابت للإمامة لأنها خلافة عنها...»[1].

وفي هذه النقطة نبحث في جهات ثلاث:

الأولى: إنّ الإمامة من فروع الدين، والنقض عليه.

الثانية: إنّ الإمامة من أصول المذهب، والنقض عليه.

الثالثة: إنّ الإمامة من أصول الدين، وأدلّة ذلك.

أما الجهة الأولى:

ذهبت العامة إلى أن الإمامة من فروع الدين المتعلق بأفعال المكلّفين، ويشهد لما نقول كلمات أعلامهم في هذا المجال، منها ما قاله:

ابن روزبهان الأشعري:

«إعلم أن مبحث الإمامة عند الأشاعرة ليس من أصول الديانات والعقائد، بل هي عند الأشاعرة من الفروع المتعلقة بأفعال المكلّفين، والإمامة عند الأشاعرة هي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة، يجب اتباعه على كافة الأمة...»[2].

وقال شارح المقاصد:

«لا نزاع في أنّ مباحث الإمامة بعلم الفروع أليَقُ، لرجوعها إلى أنّ القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات وهي أمور كليّة يتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية ولا ينتظم الأمر إلاّ بحصولها،

---

(١) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٠٦.

(٢) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٤ وإحقاق الحق: ج ٢ ص ٢٩٤.

فيقصد الشارع تحصيلها في الجملة من غير أنْ يقصد حصولها من كل أحد، ولا خفاء في أنّ ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية...».

إلى أن قال في المقصد الرابع من الإمامة:

ليست (أي الإمامة) من أصول الديانات والعقائد، خلافاً للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين، إذ نصب الإمام عندنا واجب على الأمة سمعاً، وإنما ذكرناه في علم الكلام تأسياً بمن قبلنا..»[1].

وقال الآيجي:

«وهي عندنا من الفروع، وإنما ذكرناها في علم الكلام تأسّياً بمن قبلنا»[2].

وقال الآمدي:

«واعلم أنّ الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من الأمور اللابدّيات، بحيث لا يسع المكلّف الإعراض عنها والجهل بها بل لعمري إنّ المعرض عنها لأرجى من الواغل فيها، فإنها قلّما تنفك عن التعصّب، والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء، والرجم بالغيب في حق الأئمة والسّلف بالإزراء، وهذا مع كون الخائض فيها سالكاً سبيل التحقيق، فكيف إذا كان خارجاً عن سواء الطريق...»[3].

فيظهر من كلماتهم أنّ وجوبها كفائيّ سمعي لا عقلي كما يعتقده الشيعة الاثنا عشرية، والاسماعيلية المعتقدون بوجوبها عقلاً وسمعاً، لكون الإمامة التي من آثارها الخلافة هي متممة لوظائف النبوة وإدامتها عدا الوحي، فكل وظيفة من وظائف الرسول من هداية البشر وإرشادهم وسوقهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في الدارين وما شابه ذلك ثابتة للإمام أو الخليفة المنصوب من قبل الله سبحانه.

وبعبارة: فكما أنّ وجود الدين متوقف على النبي، فكذا بقاؤه متوقف على الإمامة بلا ريب.

---

(١) شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٧١.

(٢) المواقف: ص ٣٩٥.

(٣) غاية المرام في علم الكلام: ص ٣٦٣ للآمدي.

وقد يُستدل على كونها من الفروع،

اولاً،

إنّ الإمامة رياسة دنيوية، لنظم أمر العباد، فتكون واجبةً وجوباً كفائياً تماماً كبقية المهن والعلوم، التي يجب تعلّمها وجوباً كفائياً لئلا يختل النظام.

والجواب،

١ ـ إنّ حقيقة الإمام بهذا الاستدلال ليس سوى رئيس دولة، ينتخبه الشعب أو نوّاب الأُمّة، أو يتسلّط عليها بانقلاب عسكري، فإن مثل هذا لا يشترط فيه سوى بعض المواصفات المعروفة، ومن المعلوم أنّ الاعتقاد برئاسة رئيس جمهورية أو رئيس وزراء ليس من الأصول ولا من الفروع أيضاً، لا سيما وأنّ القوم يدّعون أن النبي مات ولم يوصِ، فجعلها من الواجبات الكفائية فرعُ ثبوت صدور ذلك عن النبي ﷺ.

٢ ـ إن الشيعة الإماميّة لا تُسلّم بأن الإمامة رياسة دينيّة ودنيوية فقط، بل هي منصب إلهي عظيم، يهدي النفوس إلى الكمال، بل الرياستان «الدينية والدنيوية» شأنان من شؤون الإمامة، لأنّ اتّصافها بالرياستين يعني اختصاصها بالتشريعات الظاهرية دون سائر المقامات المعنوية الثابتة للإمام كما عرفت سابقاً.

ثانياً،

إنّ الفرد الجامع لخصائص الإمامة، لا يفترق عن النبي، فتصبح الإمامة عندئذٍ، مرادفة للنبوة، مع أنّ أدلة الخاتمية قطعت طريق هذا الاحتمال.

والجواب،

لا يرى العقلاء أي إشكال في كون الإمامة مرادفة للنبوة، ولا يعني هذا، أنّ الإمام صار نبيّاً مشرّعاً، إذْ قد تجتمع النبوة مع الإمامة في شخصٍ واحدٍ وقد لا تجتمعان بحيث يكون الشخص إماماً وليس بنبي.

فعدم افتراق النبوة عن الإمامة في كل الصفات الروحية والخصائص النفسية ـ سوى ما أخرجه الدليل ـ لا يعني عدم الحاجة إلى الإمام الحافظ للشريعة ولاستمرارية بقاء الدين، لأنه كما أن الأنبياء قد أُنيطت بهم مسؤولية هداية الناس عن طريق الوحي من الله تعالى، كذلك أُنيط إلى أفراد معينين حفظ برامج الأنبياء وإيصاله إلى الناس، وهذا الحافظ الذي يتحمل عبء هذه المسؤولية يعتبر حامياً

للدين الإلهي ويعيّن من قِبل الله تعالى وهو من يسمّى بـ «الإمام» كما يدعى حامل الوحي الإلهي بـ «النبي» وهو من قبل الله تعالى أيضاً.

«ومن هنا نصل إلى نتيجة أن ليس هناك ضرورة أن يكون نبي بين الناس بصورة مستمرة، لكن يستلزم أن يكون إمام بينهم، ويستحيل على مجتمع بشري أن يخلو من وجود إمام سواء عرفوه أم لم يعرفوه. وهناك أدوار من الزمن خلت من وجود الأنبياء إلاّ أن هناك إمام حق في كل حصر»[1].

فمن خلال وضوح الفرق بين النبي والإمام يندفع وجه الإشكال، إذ إن الشيعة لا يقولون بوجود نبي بعد محمّد بن عبد الله ﷺ وإنما هناك أئمة معصومون هم نفس النبي ويحملون صفاته وخصائصه إلاّ ما استثناه الدليل، وبلوغ مطلق إنسان إلى مراتب الكمال ليس منحصراً بالأنبياء وحدهم، كما اعتقد العامة أنه ليس بمقدور غير الأنبياء أنْ يفوا بوظائف الرسالة بعد رحيل نبيّنا محمد ﷺ، فهذا اعتقاد باطل، قامت الضرورة على خلافه، وآيات الكتاب تناهضه، حيث إنّ هناك جماعاتٍ ليسوا بأنبياء بلغوا القمة في الكمال أمثال الخضر عليه السلام حيث نال مرتبة العلم اللدني بحيث أمر الله تعالى أحد أنبيائه العظام موسى بن عمران أن يقتبس منه علماً.

وكذا فإن آصف بن برخيا جليس النبي سليمان عليه السلام، جاء بعرش بلقيس بأقل من طرفة عين، فهذان العبدان «الخضر وآصف» لم يكونا نبيين بل وليين صالحين، من هنا يتبيّن أن هناك رجالاً صالحين، يحملون علوم النبوة ويحتضنونها بفضل من الله سبحانه، لغايةٍ قدسية هي إبلاغ الأُمّة غايتها من الكمال، وإيصاد الثغرات الهائلة التي تخلّفها رحلة النبي.

ثالثاً:

إنّ النبي ﷺ قد استوفى مهمته التشريعية كاملةً لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٤).

فما الداعي لأنْ يقول الشيعة أنّ الإمامة مكمّلة للنبوة حتى تكون أصلاً، فبما أنّ الدين كامل لا بدّ أنْ تكون فرعاً.

---

(١) الشيعة في الإسلام: ص ١٦٢ للطباطبائي (قده).

والجواب:

إنّ الاعتراض المذكور على عدم كون الإمامة أصلاً مبنيٌ على تفسير «الدين» في الآية بالأحكام الشرعية الفرعية، وبحمل «الإكمال» فيها على بيانها؛ لكنه تفسير خاطىء لقرينتين:

القرينة الأولى:

إنّ عامة مفسري الشيعة وتبعهم بعض مفسري العامة، ذهبوا إلى أنّ يوم الإكمال الوارد في الآية المباركة هو يوم عرفة من حجّة الوداع، مع ورود نصوص كثيرة تشير إلى نزول أحكام وفرائض بعد ذلك اليوم منها: أحكام الكلالة المذكورة في آخر سورة النساء، ومنها آيات الربا في سورة البقرة/ ٢٧٥ ـ ٢٧٨.

وقد روى العامة أنّ عمر بن الخطاب قال:

«من آخر القرآن نزولاً آية الربا، وإنه مات رسول الله ولم يبيّنه لنا، فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم»[١].

وروى البخاري في الصحيح عن ابن عباس قال: آخر آية أنزلها الله على رسول الله آية الربا»[٢].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

القرينة الثانية:

إنّ مفردات الآية: «يئس الكفار ـ وإكمال الدين ـ وإتمام النعمة» لا ينسجم مع ما ذكر، لأنّ تبيين بعض الأحكام في حجة الوداع لا يستدعي يأس الكفار من دين الإسلام، لولا أنّ الشيء الميئوس منه أمر عظيم الأهمية وله دخل في تثبيط مخططات المشركين والمنافقين، فهناك أحكام كثيرة قد بيّنها النبي ولم يكن في تبيينه لها أي يأس عند المشركين، فما بال هذا الحكم في هذا اليوم خُصّ بمزية إتمام الدين وإكمال النعمة؟!! فيتعيّن أن تكون ولاية أمير المؤمنين عليه السلام هي الشيء الوحيد الذي أوجب المشركين أن ييأسوا منه بعدما طمعوا فيه وحاولوا الاستيلاء عليه، لأنهم كانوا يتوقعون أن الدين سيموت بموت رسوله ويرجّع المؤمنون إلى الكفر ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ

---

(١) الدر المنثور للسيوطي: ج ١ ص ٣٦٥ وتفسير الرازي.
(٢) الدر المنثور للسيوطي: ج ١ ص ٣٦٥.

إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ (البقرة/ ١١٠) ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (الصف/ ٩) ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة/ ٣٣) ولذلك لم يكن لهم همّ إلاّ أنْ يقطعوا هذه الشجرة الطيبة من أصلها، ويهدموا هذا البنيان الرفيع من أُسه بتفتين المؤمنين وتسرية النفاق في جماعتهم، وبث الشُبه والخرافات بينهم لإفساد دينهم[1].

رابعاً:

إنّ نصب الإمام واجب على الأمة سمعاً[2] تماماً كبقية الواجبات الكفائية، وقد استُدل عليه بوجهين:

الأول: تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي على امتناع خلوّ الوقت عن إمام، حتى قال أبو بكر ألا إنّ محمّداً قد مات، ولا بُدّ لهذا الدين ممن يقوم به، فبادر الكل إلى قبوله، وتركوا أهم الأشياء وهو دفن رسول الله ﷺ، ولم يزل الناس في كل عصر إلى زماننا هذا من نصب إمام متبع في كل عصر.

الثاني: إنّ في نصب الإمام دفع ضرر مظنون وأنه واجب إجماعاً، وبعبارة: إنّ في نصب الإمام استجلاب منافع كثيرة، واستدفاع مضار كثيرة، وكل ما هو كذلك فهو واجب بالإجماع.

يرد على اصل الدليل:

إنّ وجوب نصبه على الأُمّة يقتضي أنهم إذا لم يتفقوا لم يحصل انعقاد الإمامة، بل يجب إعادة النظر مرةً بعد أخرى، وقد لا يثمر شيئاً من ذلك اتفاقهم لاختلاف الآراء غالباً وهو يبطل تعليقها على رأي الأمة وإلاّ لزم تعذر نصب الإمام أو جواز عمل كل فريق برأيه، فيكون منصوب كل فريق إماماً عليهم وهو خلاف المطلوب[3].

---

(١) تفسير الميزان: ج ٥ ص ١٧٥ والإلهيات: ج ٢ ص ٥٤٥.
(٢) الفرق بين الدليل الأول والرابع؛ أنّ الأول واجب عرفاً، وأما الرابع فواجب سمعاً.
(٣) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٠٩.

ويرد على الوجه الأول:

١ ـ إنّ الإجماع لا يدلّ على نفي الوجوب العقلي الدالّ على ضرورة نصب الإمام، مضافاً إلى أن امتناع خلوّ الزمان من الإمام أعمّ من أنْ يكون منصوباً من الله ورسوله أو من قِبل الأمة، ولا دلالة للعام على الخاص، فلا يستلزم المطلوب، مع أنّ الإجماع المذكور حجة عليهم، لأنّا نجد كثيراً من الزمان خالياً عن إمام جامع للشرائط المعتبرة عندهم وهي القرشية بالاتفاق والعدالة والاجتهاد على خلاف بينهم.

والقول بوجوده في ناحية غير معلومة مكابرة.

وبعبارة أخرى: إنّ الإجماع في كل عصر على نصب إمام غير موافق لمذهبهم مع أنّ القرشية معتبرة عندهم في الإمام، وهي غير حاصلة في مطلق الرئيس.

وأما قوله: فبادر الكل..

فلأنّ هذا الكل، كان بعضاً من الكل باتفاق الكل، فلا يكون حجة على الكل عند الكل، أي أنّ الذين بايعوا أبا بكر هم عدّة قليلة جداً، وبقية المسلمين بايعوا خوفاً من سيف ابن الخطّاب عندما أزبد وأرعد وتوعّد، فالذين انتخبوا أبا بكر في سقيفة بني ساعدة ما هم إلاّ رفقاؤه وأحباؤه، في حين أن بقية الصحابة الأجلاّء كأمير المؤمنين علي عليه السلام وسلمان وأبي ذرّ وعمّار والمقداد وو كانوا خارج اللعبة المرسومة، فأين الإجماع ومبادرة الكل إلى قبول أبي بكر؟!!

٢ ـ أما دعوى أنّ الناس في كل عصر ينصبّون إماماً فمكابرة وخلافها ظاهر لا يخفى على أحد.

ويرد على الوجه الثاني:

١ ـ أنّه أقرب إلى الدليل العقلي منه إلى الدليل السمعي، وأين الإجماع المدّعى وقد خرج منه أهل البيت عليهم السلام وصحابته الميامين وسعد بن عبّادة سيد الأنصار وأولاده وأصحابه، فكيف يتحقق الإجماع في الصدر الأول وهو كما عرفت مخروق بخروج أعاظم الأصحاب وأفضلهم سواء فُسّر الإجماع باتفاق الكل أو اتفاق أهل الحل والعقد أو اتفاق أهل المدينة أو اتفاق الأعاظم من المسلمين إلى ما هنالك من تعريفات لحقيقة الإجماع، فعلى هذه التعاريف كلها

ألم يكن أمير المؤمنين ومن أشرنا إليهم من أهل الإجماع أو الحل والعقد؟! فما معنى هذه الغميضة في حقهم وعدم الالتفات إليهم؟ وهل هذا إلاّ الجفاء والشقاء بالنسبة إلى هؤلاء النبلاء؟. هذا مضافاً إلى أن الإجماع بذاته لا يُعَدُّ حجةً ما لم يشتمل على معصوم، فإنْ اشتمل عليه كان حجةً لدخول المعصوم فيه، وإنْ لم يشتمل على معصوم لم يكن حينئذٍ حافظاً للشرع ومانعاً عن الاختلاف لجواز الخطأ على كل واحد، فيجوز صدور الخطأ على المجمعين. هذا بالغض عن أنه لو كان حجة للزم منه حجية كل إجماع، حتى إجماع اليهود والنصارى وهو باطل، فلا يصلح ـ أي الاجماع ـ أن يكون دليلاً على صحة خلافة أبي بكر.

٢ ـ انه لا دلالة فيه على نفي الأدلة العقلية على وجوب نصب الإمام عليه السلام.

٣ ـ إنه إنْ كان ملاحظة المصلحة والمفسدة بالنظر إلى كل واحد أو بالنظر إلى الكل، فإن كان الأول فغير مسلّم، وإن كان الثاني فكذلك، لأنّ التكليف مخصوص بمن عليه الضرر وله المصلحة، ولو سلّمنا ذلك كله وأنه واجب سمعاً بهذين الدليلين، فليس هذا مما يدل على فرعية المسألة، إذ ليس كل ما دليله الإجماع يكون من الفروع، كالإجماع على حاجة الناس إلى الرسول ونحو ذلك من المسائل[1].

تلخّص بما قدّمنا فساد ما استدلّ به الأشاعرة على كون الإمامة فرعاً. وبالجملة: فلو كانت هذه المسألة من الفروع لكفى فيها ظن المجتهد، أو تقليد الغير ولما استدعى ذلك إلى تخطئة من قال بأصوليتها فضلاً عن قتله كما حصل لكثيرين استشهدوا لأنهم قالوا بإمامة علي بن أبي طالب دون غيره.

واما الجهة الثانية:

ذهب بعض متأخرينا إلى أنّ الإمامة من أصول المذهب، والوجه في تسميتها بأصول المذهب هي أنها تثبت عند أهل المذهب المعتقد بها دون غيره من بقية الفرق والمذاهب.

---

(١) الإمامة للعلامة الجيلاني: ص ٧٤ بتصرف.

لكن يرد على هذا،

أولاً،

إنّ ثبوت الإمامة عند الشيعة الإمامية دون غيرهم لا يخرجها من أصول الدين.

ثانياً،

إنّ الشيعة هم الإسلام، وليسوا فرقة مبتدعة أو مذهباً مصطنعاً، حتى يقال انهم فرقة من الفِرق، فقياس غيرهم عليهم قياس مع الفارق فتأمل.

هذا وقد استدلّ هؤلاء على أنها من أصول المذهب بما يلي:

إنه لو كانت الإمامة من أصول الدين، للزم خروج الفرق الإسلامية غير الاثنا عشرية عن الدين، ولزم تكفير المنكرين لها، فيكونَ بذا الإسلام فرقةً واحدة، والباقي كفّاراً، لذا حكم بعضهم بكونها من أصول المذهب لا الدين دفعاً للمحذور المتقدم، ولذهاب بعض المتأخرين إلى الحكم بإسلامهم.

والجواب:

١ ـ إنّ الهروب دفعاً للمحذور لا يخرجها عن كونها أصلاً، فيكون الخلاف صورياً، مضافاً إلى أنّ تبنّي هذا الرأي ما هو إلاّ مماشاة معهم ومداراة لهم.

٢ ـ إنّ التكفير من لوازم عدم الاعتقاد بإمامة العترة الطاهرة؛ والشيعة حينما يعتقدون بكفر منكرها، فليسوا بدعاً في ذلك، ولا شواذاً عن غيرهم، فقد قال بمقالتهم جمع من العامة كالقاضي البيضاوي في مبحث الأخبار من كتاب المنهاج، وجمع من شارحي كلامه بأنّ مسألة الإمامة من أعظم مسائل أصول الدين الذي مخالفته توجب الكفر والبدعة، وكذا مال إلى هذا الاعتقاد الأسروشني[1] من الحنفية في كتابه المشهور بينهم بالفصول الأسروشني حيث ذهب إلى تكفير من لا يقول بإمامة أبي بكر؛ بل هم يؤكدون ذلك بفعلهم أيضاً حيث يتصدون لقتل[2] من ظن أنّ أبا بكر ليس بإمام أو قال بإمامة أمير المؤمنين

---

(١) هو أبو الفتح مجد الدين محمد بن محمود بن حسين الحنفي المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

(٢) وممن قُتل في سبيل عقيدة التشيع الشيخان السعيدان الأول والثاني، والقاضي السيد نور الدين التستري صاحب إحقاق الحق وآخرون ذكرهم العلاّمة الأميني في شهداء الفضيلة فراجع.

علي بن أبي طالب عليه السلام مباشرة بعد رسول الله بلا واسطة.

وممن قال بمقالة الأسروشني ما ذكره ابن حجر في آخر صواعقه، باب التخيير والخلافة ما نصه: حتى الاحناف مذهب مسلم خلافة ابي بكر ثم عمر ثم علي

«إنّ أبا حنيفة وغيره من علماء السُنّة أفتوا بكفر من أنكر خلافة أبي بكر»

ونقل القزويني في كتاب الإمامة الكبرى عن ابن حجر في صواعقه هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله: «يكون في آخر أُمتي الرافضة ينتحلون حب أهل بيتي.. ومن أدركهم منكم فليقتلهم فإنهم مشركون»[1].

والعجب من العامة كيف يجعلون الإمامة أو الخلافة من الفروع، ثم من حيث يشعرون أو لا يشعرون يحكمون بتكفير من أنكر خلافة أبي بكر وعمر؟!!

قال يقال: إنّ خلافة الشيخين فرع، ولكنها من ضرورات الدين، وكل من أنكر ضرورة دينية فهو كافر.

والجواب:

إنّ هذه الدعوى مرفوضةٌ، وذلك لأنّ الشرط الأساس للضرورة الدينية هو أنْ يُجمع عليها المسلمون الأوائل، وقامت من أجلها الأدلة من الكتب والسُنّة، بحيث يرجع إنكار هذه الضرورة إلى إنكار ما نزل على نبيّه صلى الله عليه وآله، وقد قامت الأدلة[2] على أنّ علياً أمير المؤمنين عليه السلام هو الإمام بنص الكتاب والسنّة، فمنكره راجع إلى إنكار ما نزل على قلب محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله.

٣ ـ أما حكم بعض المتأخرين بإسلامهم، فمبنيٌ على ضرب من المصلحة والتسهيل وحقناً للدماء، كل هذا بحسب الظاهر دون الواقع، ويشهد له ما ذكره صاحب البحار والخوئي في مصباح الفقاهة فليراجع، وإلاّ فالمسألة موضع اتفاق لا سيما عند المتقدمين:

قال الشيخ المفيد «قُدّس سره» في باب تلقين المحتضرين:

«ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسّل مخالفاً للحق في الولاية ولا

---

(١) فلسفات إسلامية: ص ١٧٥ نقلاً عن الصواعق المحرقة.

(٢) يكفي من الأدلة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ حيث يعدّ تكذيب أمير المؤمنين عليه السلام رداً لكتاب الله وسنّة رسوله.
أفلم يصرّح عليه السلام بأن الخلافة له دون غيره حتى كذّبوه وأقعدوه في داره؟!

يصلي عليه إلاّ أن تدعوه ضرورة إلى ذلك، فيغسّله تغسيل أهل الخلاف. . .»[1].

وقال الشيخ الطوسي:[2] معقّباً على عبارة المفيد: «والوجه فيه: أن المخالف لأهل الحق كافر، فيجب أنْ يكون حكمه حكم الكفّار إلاّ ما خرج بالدليل، وإذا كان غسل الكافر لا يجوز، فيجب أنْ يكون غسل المخالف أيضاً غير جائزٍ. وأما الصلاة عليه فيكون على حد ما كان يصلي النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام على المنافقين.».

وقال الشيخ البحراني:[3]

لا خلاف في وجوب الصلاة على المؤمن وهو المسلم المعتقد لإمامة الأئمة الاثنى عشر، كما أنه لا خلاف ولا إشكال في عدم الوجوب بل عدم الجواز إلاّ للتقية على الخوارج والنواصب والغلاة والزيدية ونحوها ممن يعتقد خلاف ما علم من الدين ضرورةً.

ثم قال بعد استعراض كلام المفيد والطوسي:

وإلى هذا القول ذهب أبو الصلاح وابن ادريس وسلاّر وهو الحق الظاهر بل الصريح من الأخبار ولاستفاضتها وتكاثرها بكفر المخالف ونصبه وشركه، كما بسطنا عليه الكلام بما لا يحوم حوله شبهة النقض والإبرام في كتاب الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب.

وقال العلاّمة في المنتهى في أوصاف مستحقي الزكاة:

الوصف الأول: الإيمان، ذهب إليه علماؤنا أجمع، خلافاً للجمهور كافة، واقتصروا على اسم الإيمان، لنا: إنّ الإمامة من أركان الدين وأصوله، وقد علم ثبوته من النبي ضرورةً، فالجاحد بها لا يكون مصدّقاً للرسول في جميع ما جاء به، فيكون كافراً فلا يستحق الزكاة.

وقال القاضي نور الله الشهيد في شرح المبحث الخامس من الفضائل الدالّة على خلافة مولانا أمير المؤمنين علي عليه السلام: «ومن المعلوم أن الشهادتين بمجرّدهما غير كافيتين إلاّ مع الإلتزام بجميع ما جاء به النبي من أحوال المعاد والإمامة كما يدلّ عليه ما اشتهر من قوله عليه السلام: «من مات ولم يعرف إمام

---

(١) المقنعة ص ٨٥ ط. دار المفيد.

(٢) التهذيب: ج١/ ٣٥٤ ط. دار الأضواء.

(٣) الحدائق ج١٠/ ٣٥٩ ط. مؤسسة النشر الاسلامي قم.

زمانه مات ميتةً جاهليةً»، ولا شك أن المنكر بشيء من ذلك ليس بمؤمن ولا مسلم، فإنّ الغلاة والخوارج وإن كانا من فرق المسلمين نظراً إلى الإقرار بالشهادتين، فهما من قبيل الكافرين نظراً إلى جحودهما ما عُلم من الدين، وليكن منه بل من أعظم أصوله إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . . .»[1]. وكلمات الأعلام المتأخرين واضحة فيما ذكرنا[2]. ومستند هؤلاء الأعلام إنما هو الأخبار الكثيرة الدالّة على تكفير منكر الولاية[3]، ومن البعيد جداً حمل الاعتقاد بإمامتهم عليهم السلام على خصوص شيعتهم، وتخصيصها بأصول المذهب، فإطلاق مدلول هذه الروايات يفيد كونها من أصول الدين. فتأمل.

وزبدة المخض:

إنّ عمدة أدلتهم «رضوان الله تعالى عليهم» أمران:

الأول:

إن منكر ولاية العترة الطاهرة ـ وليست إمامتهم فحسب ـ يعتبر منكراً لما عُلِم ضرورته وثبوته في الكتاب الكريم والسُنة المطهّرة، ومن الضروري أن الجاحد لما عُلم ثبوته بالنص المتواتر، لا يكون مصدّقاً للرسول في جميع ما جاء به فيكون كافراً بما نزل على رسوله محمد صلى الله عليه وآله، لأن الإمامة أو الولاية من أعظم ما جاء به محمد بن عبد الله، فيكون إنكارها إنكاراً لأعظم الأصول والأركان، ويكفي في أصوليتها أنه سبحانه هدّد رسوله بعدم تبليغ أصل الرسالة إنْ لم يبلّغ أن علياً أمير المؤمنين الولي من بعده.

وكيف يعتبر مؤمناً من أخرج أمير المؤمنين علياً عليه السلام قهراً مقاداً يساق بين جملة العالمين، وأدار الحطب على بيته ليحرقه عليه وعلى من فيه، وضرب سيدة نساء العالمين الزهراء البتول عليها السلام حتى اسقطها جنينها ولطمها حتى خرّت لوجهها وجبينها وكسر ضلعها حتى خرجت لوعتها، هذا مضافاً إلى غصب

---

(١) الإمامة للشفتي: ص ٨٢ نقلاً عن إحقاق الحق للتستري.

(٢) انظر: مكاسب الأنصاري فصل غيبة المخالف جواهر النجفي ج ٢٢/ ٦٣، مصباح الفقاهة للخوئي ج ١/ ٣٢٣، المكاسب المحرمة للخميني ج ١/ ٢٥١.

(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ٤٣٧ ح ٧ ـ ٨ وج ٢ ص ٣٨٨ ح ١٨، ٢٠ الخ.
ولاحظ الإمامة للشفتي: ص ٤٢.

الخلافة الذي هو أصل هذه المصائب وبيت هذه الفجائع والنوائب، وغصب حق الزهراء من الخمس وفدك وتكذيبهم إياها مع تطهير الله سبحانه لها، وتغييرهم لموازين الشرع المبين؟! هذا حال مَنْ نصبوا أنفسهم للناس أئمةً بغير حقٍ، فكيف بمن حذا حذوهم من التابعين الذين اعتقدوا بإمامتهم دون إمامة علي وأبنائه الميامين.

الثاني:

إن المستفاد من النصوص المتضافرة بل المتواترة على بطلان عمل منكر الولاية، لكونه التزم بما هو أعظم من الفسق. ومفاد هذه الأخبار كفر المخالفين عدا المستضعفين، فمنها:

١ ـ ما ورد في موثقة محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلُّ من دان الله عز وجل بعبارة يجهد فيها نفسه، ولا إمام له من الله، فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير، والله شانيءٌ لأعماله، وإن مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق، واعلم يا محمد: أن أئمة الجور وأتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلّوا وأضلّوا، فأعمالهم التي يعملونها كرمادٍ اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد[1].

٢ ـ وورد في موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمان الطاعة للإمام بعد معرفته، أما لو أن رجلاً قام ليله وصام نهاره، وتصدّق بجميع ماله وحجّ جميع دهره، ولم يعرف ولاية وليّ الله فيواليه ويكون جميع أعماله بدلالته إليه ما كان على الله حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان[2]. والأخبار متواترة بذلك احجمنا عن استغراضها خوف الإطالة.

هذا مضافاً إلى الاعتقاد بالعقائد الخرافية كالجبر ونحوه يوجب الكفر والزندقة، وتدل عليه الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر المعتقد بالعقائد المذكورة، وما يشبهها من الضلالات، منها:

١ ـ ما ورد عن ياسر الخادم قال: سمعت أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا

---

(١) وسائل الشيعة ج ١/ ٩٠ ج ١ باب ٢٩ بطلان العبادة بدون ولاية الأئمة عليهم السلام.
(٢) نفس المصدر ج ٢ باب ٢٩.

عليه السلام يقول: من شبّه الله بخلقه فهو مشرك، ومن نسب إليه ما نهى عنه فهو كافر[1].

٢ ـ وفي خبر عبد السلام بن صالح الهروي عن الإمام الرضا عليه السلام قال: من وصف الله بوجه كالوجوه فقد كفر[2]. والأخبار بذلك كثيرة جداً فلتراجع في الوسائل أبواب حدّ المرتد.

إشكال وحل:

مفاد الإشكال: كيف حكم هؤلاء الفقهاء (طبقاً لتلكم النصوص المتواترة) بكفر منكر الولاية في حين أن آيات عدة ربطت الإيمان بالتصديق بالله تعالى وبرسوله والمعاد، ولم تعلّقه على الاعتقاد بالولاية؟

والجواب:

أولاً: إن الآيات التي ربطت الايمان بالله ورسوله والمعاد دون الولاية هي آيات نزلت في أول البعثة، حيث كانت الدعوة في أخطر مراحلها، فكان من غير المناسب، وخلاف الحكمة، أن يعلّق الله سبحانه الايمان به وبالنبي والعترة الطاهرة، وذلك لضعف ايمانهم بالرسول وبالمعاد، فمن المناسب أن يدعوهم أولاً إلى التصديق بالله وبرسالة محمد صلى الله عليه وآله وأن يرتبطوا بعالم الآخرة، ثم بعدئذٍ يدعوهم إلى التصديق بأوليائه، وقد تم ذلك من خلال ما نزل في مكة من آيات تُظهر فضله على كافة المسلمين، ثم بعدها في المدينة حيث تتابعت الآيات بحق أمير المؤمنين عليه السلام، فهناك الكثير من الآيات التي نصت على وجوب مودة آل البيت وإطاعتهم وموالاتهم، كما توجد آيات تنص على تنزههم عن الأرجاس المعنوية والمادية وغير ذلك ولا ننسى آية البلاغ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (المائدة/ ٦٨) حيث هدّد الله سبحانه نبيه صلى الله عليه وآله بعدم قبول الرسالة في حال لم يبلّغ النبي بالولاية لعلي عليه السلام في غدير خم. ثم توّج الله سبحانه البلاغ بإتمام النعمة بقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ

---

(١) وسائل الشيعة ج ١٨/ ٥٥٧ باب ١٠ جملة مما يثبت به الكفرة والارتداد.

(٢) نفس المصدر والباب ج ٣.

لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٤) حينما بايع المسلمون الإمام علياً عليه السلام حتى قال له أبو بكر وعمر بن الخطاب: بخٍ بخٍ لك يا علي أصبحت مولانا ومولى كل مسلم ومسلمة.

حيث كان الدين قبل تنصيب الإمام علي عليه السلام ناقصاً، والنعمة غير تامة، والإسلام غير مرضي. وهل هناك أبلغ من هذه الآيات الصريحة مع تأكيد الرسول الأكرم يوم الغدير على الولاية لعلي وأبنائه المعصومين المطهرين؟! وكأنّ القوم سدّوا آذانهم عن الحق واقفلوا قلوبهم عن الحقيقة فكيف يؤمنون حينئذٍ بما أنزل الله على نبيه الأعظم!! قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ (الأنعام/ ١١٢)، ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (لقمان/ ٨).

﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ﴾ (فصلت/ ٦).

ثانياً: إن التصديق بالله ورسوله يستتبع التصديق بكل ما أمر به الله ورسوله، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (النساء/ ١٣٧)، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ (القصص/ ٦٩).

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب/ ٣٧).

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ (الحشر/ ٨).

﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (آل عمران/ ٣٣).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء/ ٦٠).

فمن يدّعي أنه مؤمن بالله وبرسوله عليه أنْ يتبع أقواله، ألم يأمر النبي ﷺ منذ أول الدعوة بوجوب إطاعة الإمام علي عليه السلام والتسليم له، لا سيما في العام الثالث من البعثة كما في حديث الدار عندما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، فجمع النبي عشيرته فأطعمهم وسقاهم ثم قال لهم: من يؤازرني على هذا الأمر ويكون أخي ووصيي وخليفتي عليكم من بعدي؟ فلم يجبه أحد إلا أمير المؤمنين عليه السلام قال: أنا، فرفع النبي يد علي عليه السلام وقال: هذا أخي وحبيبي وصهري ووصيي عليكم فاسمعوا له وأطيعوا...»[1].

كما أنه ﷺ اشاد بابن عمه الإمام علي عليه السلام طيلة حياته، وبالأخص في المدينة حيث أكد صلوات الله عليه وآله على وجوب إتباع مولى الثقلين والأخذ منه معالم الدين، لكن كل هذه التصريحات والتأكيدات لم تلاق قبولاً عند المنافقين المتغلغلين في أوساط المسلمين ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ (التوبة/ ١٠٢) وهؤلاء المنافقون معروفون بسيماهم ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ (الرحمن/ ٤٢). والنبي ﷺ يعرفهم بتعريف الله له ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ (البقرة/ ٢٧٣) ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ (الأعراف/ ٤٩) ﴿فَلَعَرَفْنَٰهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ (محمد/ ٣١) ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ (الحجر/ ٧٦). والنبي ﷺ كان يعرف المنافقين لما حباه عز وجل من العلم اللدني، فهو من المتوسمين الذين لا تنطلي عليهم اللُقَبُ والأراجيف، لكنه سكت عنهم لحكمةٍ هو أدرى بها منا ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ (الأنبياء/ ٢٤).

ثالثاً: إن الإيمان بالأسس الثلاثة في مطلع البعثة يعتبر إيماناً واقعياً، تماماً كمن آمن ببعض التكاليف الواقعية التي نزلت في مطلع البعثة دون التي لم تنزل، بمعنى أن التكليف منجز بحق المكلف بمقدار ما وصله من الأحكام والفرائض دون ما لم يصل، فكل مكلف وصلته بعض الأحكام الواقعية وامتثل لها، تُصبح فعلية في حقه، ويعتبر مؤمناً بها واقعاً، من حيث إن الله سبحانه أراد من المكلفين

---

(١) رواه عامة المؤرخين من الطرفين فلاحظ ابن الأثير والطبري وغيرهما في أحداث أول البعثة.

في مطلع البعثة أن يؤمنوا بالأصول الثلاثة المقررة، ثم بعد ذلك أراد منهم الأصول المتبقية كالإمامة أو الولاية والعدل؛ وبعبارة: إن الإيمان بالأصول الثلاثة في مطلع البعثة كان ناقصاً ثم أكمله الله تعالى بالولاية من خلال ما أورده على المسلمين من آيات دالة على فضله وعلو مقامه ووجوب اطاعته والتسليم له.

وقد أجاد العارف بآل البيت آية الله العظمى السيد الخميني (قدس سره) حيث قال:

«إن الإيمان كان قبل نصب رسول الله ﷺ علياً عليه السلام للولاية عبارة عن التصديق بالله ورسوله، ولم يكن قبل نصبه أو قبل وفاته على احتمال مورد التكليف للناس ومن الأركان المتوقف على الاعتقاد بها الايمان، لعدم الموضوع له، وأما بعد نصبه أو بعد وفاته ﷺ صارت الولاية والإمامة من أركانه، فقوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ هو جعل الاخوة بين المؤمنين الواقعيين، غاية الأمر أن في زمان رسول الله كان غير المنافق مؤمناً واقعاً لإيمانه بالله ورسوله، وبعد ذلك كان المؤمن الواقعي من قبل الولاية وصدقها أيضاً، فيكون خطاب «يا أيها المؤمنون» متوجهاً إلى المؤمنين الواقعيين وإن اختلفت أركانه بحسب الأزمان، من غير أن يكون الخطاب من أول الأمر متوجهاً إلى الشيعة حتى يستبعد، سيما إذا كان المراد بالمؤمن الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، وأما الأخبار فما اشتملت على المؤمن فكذلك، وما اشتملت على الأخ لا تشملهم أيضاً لعدم الاخوة بيننا وبينهم بعد وجوب البراءة عنهم وعن مذهبهم وعن أئمتهم كما تدل عليه الأخبار واقتضته أصول المذهب، وما اشتملت على المسلم فالغالب منها مشتمل على ما يوجبه ظاهراً في المؤمن...»[1].

ونظير هذا الكلام ما ذكره الفقيه الحجة «البحراني» فلاحظ[2].

إشكال:

كيف تقولون بكفر المخالف مع أن النبي ﷺ يجتنب أسآر[3] المخالفين، وكانت يشرب من المواضع التي تشرب منها عائشة المعروفة بعدائها لأمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) المكاسب المحرمة ج ١/ ٢٥٠ ط قم.

(٢) الحدائق الناضرة ج ٥/ ١٧٨ ط قم.

(٣) أسآر: جمع سُؤر وهو بقية الشراب في قعر الإناء.

والجواب:

١ ـ إن مساورة النبي ﷺ لعائشة وأمثالها كانت تقية ومصلحة.

٢ ـ صحيح أن الآيات نزلت بحق الإمام علي عليه السلام وبيان فضله، حيث كانت على وجه الترغيب لا الترهيب والوعيد، إلى أن جاء يوم الغدير، فهدّد الله سبحانه حينئذٍ المسلمين إن لم يعتقدوا بالولاية كأنهم لا يعتقدون بما جاء به سيد المرسلين؛ فتنصب الولي عليه السلام إنما كان في آخر عمر النبي ﷺ في غدير خم، والمخالفة فيها المستلزمة لكفر المخالف إنما وقع بعد موت النبي ﷺ فلا يتوجه الإيراد بمساورة النبي لعائشة والغسل معها من إناءٍ واحد وما شابه ذلك كما لا يخفى، وذلك لأنها في حياته ﷺ على ظاهر الإيمان وإن ارتدت بعد موته كما ارتد ذلك الجم الغفير المجزوم بإيمانهم في حياته ﷺ، ومع تسليم كونها في حياته من المنافقين، فالفرق ظاهر بين حالي وجوده ﷺ وموته حيث إن جملة المنافقين كانوا في وقت حياته على ظاهر الإسلام منقادين لأوامره ونواهيه ولم يحدث منهم ما يوجب الارتداد، وأما بعد موته فحيث ابدوا تلك الضغائن البدرية، وأظهروا الأحقاد الجاهلية، ونقضوا تلك البيعة الغديرية التي هي في ضرورتها أظهر من الشمس المضيئة، فقد كشفوا ما كان مستوراً من الداء الدفين وارتدوا جهاراً أمام جموع المسلمين كما استفاضت به أخبار الأئمة الطاهرين فشتان ما بين الحالتين، فأي عاقل يزعم أن أولئك الكفرة اللئام قد بقوا على ظاهر الإسلام حتى يستدل بهم في هذا المقام.

الجهة الثالثة: أنّ الإمامة من اصول الدين:

اتفقت الإمامية على أنّ الإمامة أصل عظيم من أصول الدين، بل أهم الأصول لما يترتّب عليها من فوائد عظيمة على أسس التوحيد وبقية الأصول، لكنّ الخلاف ـ كمنا عرفت من مطاوي الكلام السابق ـ بين الشيعة والسُنّة القائلين بفرعيتها مع مبالغتهم في ذلك، حتى قالوا لا يجب البحث فيها بل يكفي فيها التقليد، وإنما التزموا بذلك لتحصل الغفلةُ عمّا اقترحوه من ثبوت الإمامة بالاختيار دون النص والاعتبار، لئلا يحصل الظفر بفساد ما انتحله خلفاؤهم من حقوق الأئمة عليهم السلام.

وهنا نبحث في أصوليتها بالأدلة العقلية والنقلية ضمن أمور:

الأمر الأول: دليل العقل:

١ ـ إنّ الإمامة من لوازم الولاية، فحكومتهم أو خلافتهم عليهم السلام أحد مظاهر ولايتهم، والولاء أمر قلبي لا يثبت إلاّ بالقطع واليقين، والفرع يثبت بالظن وخبر الواحد، والقطع مقدّم على الظن، فهي بذلك أصل بالقطع واليقين.

٢ ـ إنّ الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلوّ الزمان عن نبيٍّ حيٍّ، بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شرّ من إنكار اللطف الخاص، فإذا كانت النبوة التي هي لطف خاص أصلاً من أصول الدين، فكذا الإمامة تكون أصلاً بلا إشكال.

٣ ـ إن مرتبة الإمامة أرقى من مرتبة النبوة، ونسبة الإمامة إلى النبوة، نسبة العلة المبقية إلى العلة المحدثة، فإذا كانت العلة الموجدة (أي النبوة) واجبة، فكذا العلة المبقية (أي الإمامة) بطريق أولى، وحيث إن النبوة هي علة لوجود الأحكام والتشريعات، فلا بُدّ لها من علة مبقية تحافظ على تلك الأحكام والقوانين فتكون واجبةً وأصلاً من الأصول الكبرى.

٤ ـ الإمام لا شك أنه حافظ لكل الدين، ولا بُدّ للحافظ أنْ يكون على منزلةٍ كبيرة لحفظ ما يراد حفظه وإلاّ يقبح حفظ الداني للعالي، والجاهل للعالم، والسفيه للحليم، فلو لم تكن الإمامة أصلاً لما وجب على صاحبها حفظ الدين.

٥ ـ إنّ الناس مع تفاوتهم في العقول وهوى النفس، فهم بهذا محتاجون غير كاملين، فلولا إمام بينهم كان قيّماً عليهم أميناً لديهم، حافظاً لأحكام نبيهم وأساس دينهم، لفسدوا بإندراس الملة وتغيير الأحكام والسُنّة وازدياد المبتدعين فيها، ونقص الملحدين منها، وحصول الاشتباه على المسلّمين بها.

٦ ـ إنّ الإمامة على حدّ النبوة، فالحاجة إلى النبي والإمام على نهج واحد، بل وظيفة الثاني أشمل من الأول، فإذا كانت النبوة أصلاً، فالإمامة بطريق أولى.

وسنتطرق إلى مزيد من الأدلة العقلية في النقطة الرابعة إنْ شاء الله تعالى.

الأمر الثاني: دليل الكتاب الكريم:

يُستدل على أُصولية الإمامة بآيات عدّة من كتاب الله العزيز منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ (البقرة/ ٢ـ٣).

وقد أشارت النصوص الصحيحة أنّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام قبلة المهتدين والقاصدين إليه تعالى، وكونه هادياً لهم باعتباره الدالّ على الله تعالى والمرشد إليه، وقد عصمه سبحانه بعلمٍ لا ريب فيه، يجعله في قِمّة الدالّين عليه تعالى والحافظين لشريعته.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة/ ١٢٥).

روى في الكافي في باب طبقات الأنبياء والرسل والأئمة عن زيد الشحّام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ الله تعالى اتّخذ إبراهيم عبداً قبل أنْ يتخذه نبياً، وإنّ الله تعالى اتّخذه نبيّاً قبل أن يتخذه رسولاً، وإنّ الله تعالى إتخذه رسولاً قبل أنْ يتخذه خليلاً، وإنّ الله تعالى اتّخذه خليلاً قبل أنْ يجعله إماماً، فلما جمع له هذه الأشياء: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قال: فمن عظمها في عين إبراهيم: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قال: لا يكون السفيه إمام المتقي[1].

فمنزلة الإمامة الممنوحة لإبراهيم عليه السلام بعد اجتيازه لكل الاختبارات، تفوق منزلة النبوة والرسالة، ولو لم تكن أهم من المنصبين المتقدمين عليها لما كان سبحانه شرّفه بها، إذ لا يُشرّف المرء بالأدوَن، فبذا تكون أصلاً عظيماً منحه الله تعالى لعبده الرسول إبراهيم عليه السلام.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ (النساء/ ٥٩) المستفاد منها أداء أمانة الإمامة، والروايات في تفسيرها بالإمامة كثيرة منها ما رواه الكليني في باب أنّ الأئمة لم يفعلوا شيئاً إلاّ بعهد من الله عزّ وجلّ وأمر منه لا يتجاوزونه، بإسناده عن عيسى بن المستفاد أبي موسى الضرير قال: حدثني الإمام موسى بن جعفر عليه السلام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أليس كان أميرُ المؤمنين عليه السلام كاتبَ الوصية ورسولُ الله المملىَ عليه وجبرائيل والملائكة المقرّبون شهودا؟..

قال: فأطرق طويلاً ثم قال: يا أبا الحسن قد كان ما قلت، ولكن حين نزل برسول الله صلى الله عليه وآله الأمر، نزلت الوصية من عند الله كتاباً مسجّلاً، نزل به جبرائيل

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ١٧٥.

عليه السلام مع أمناء الله تبارك وتعالى من الملائكة، فقال جبرائيل عليه السلام: يا محمد مُر بإخراج من عندك إلاّ وصيك ليقبضها منّا وتشهدنا بدفعك إيّاها إليه ضامناً لها (يعني علياً عليه السلام).

فأمر النبي صلى الله عليه وآله بإخراج من كان في البيت ما خلا علياً عليه السلام وفاطمة فيما بين الستر والباب، فقال جبرائيل: يا محمد ربُّك يقرؤك السلام ويقول: هذا كتاب ما كنتُ عهدت إليك، وشرطت عليك، وشهدت به عليك، وأشهدت به عليك ملائكتي وكفى بي يا محمد شهيداً.

قال: فارتعدت مفاصل النبي صلى الله عليه وآله وقال:

يا جبرائيل ربّي هو السلام، ومنه السلام، وإليه يعود السلام، صدق عز وجلّ وبرّ، هات الكتاب، فدفعه إليه وأمره بدفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إقرأه حرفاً حرفاً فقال: يا علي هذا عهد ربّي تبارك وتعالى إليّ وشرطه عليّ وأمانته، وقد بلّغت ونصحت وأدّيت الخ..[1].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة/ ٥٦).

● روى الكليني بسند صحيح عن عمر بن أُذينة عن زرارة، والفضيل بن يسار وبكير بن أعين ومحمّد بن مسلم وبريد بن معاوية وأبي الجارود جميعاً عن أبي جعفر عليه السلام قال:

أمر الله عزّ وجل رسوله بولاية علي وأنزل عليه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٤) الآية وفرض ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمّداً صلى الله عليه وآله أنْ يفسّر لهم الولاية كما فسّر لهم الصلاة والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله ضاق بذلك صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وتخوّف أنْ يرتدوا عن دينهم وأنْ يكذّبوه فضاق صدره وراجع ربّه عز وجل فأوحى الله عز وجل إليه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة/ ٦٨) فصدع بأمر الله تعالى ذكره فقام بولاية علي عليه السلام يوم غدير خم،

---

(١) الحديث طويل لاحظ أصول الكافي: ج ١ ص ٢٨١ والسند معتبر.

فنادى الصلاة جامعة، وأمر الناس أنْ يبلّغ الشاهد الغائب؛ قال: أبو جعفر عليه السلام، وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأُخرى وكانت الولاية آخر الفرائض فأنزل الله عز وجل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٤) قال أبو جعفر عليه السلام يقول الله عزّ وجل: «لا أُنزل عليكم بعد هذه فريضة قد أكملت لكم الفرائض»[1].

فالآية الكريمة مما أجمع الفريقان على نزولها في الإمام علي عليه السلام، وقد دلّت الروايات المتواترة معنًى ولفظاً، نُقلت في كتب الحديث والتفسير والكلام والفقه، ونصّ الأعاظم من الجمهور على صحة تلك المرويات والوثوق بها والركون عليها. وقد نصّت تلك المرويات أن أمير المؤمنين عليه السلام تصدّق بخاتمه على مسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة، والولي هو المتصرّف وقد أثبت الله الولاية لذاته، وشرّك معه الرسول وأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وولاية الله تعالى عامة فكذا ولاية نبيه ووليه[2].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (المائدة/ ٦٨).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

نقل الفريقان بأسانيد متواترة نزولها في بيان فضل مولى الثقلين علي بن أبي طالب عليه السلام يوم الغدير، حيث أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيد الإمام علي عليه السلام وقال: أيها الناس ألست أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله.

قال: مَن كنتُ مولاه فهذا علي مولاه، اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه كيفما دار.

والمولى يراد به الأولى بالصرّف لتقدم ألستُ أولى ولعدم صلاحية غيره ها هنا.

والآية واضحة الدلالة بظهور التهديد من الله تعالى لنبيه الأكرم بأنه إذا لم يبلّغ ما نزل عليه بشأن ولاية أمير المؤمنين وأنه الإمام والخليفة والقيّم على الأمر،

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٨٩ ح ٤.

(٢) هامش إحقاق الحق، ج٢ ص ٣٩٩ وقد ذكر العلامة الكبير النجفي المرعشي المصادر الكثيرة من كتب العامة بشأن نزول الآية بأمير المؤمنين عليه السلام.

فكأنّه لم يبلّغ شيئاً من رسالاته التي منها معارف التوحيد والنبوات والاعتقادات، ولو كانت فرعاً فكيف تكون أهم من تلك الأصول المزبورة؟! وهل يجوز بحكمة المعقول والمنقول أن يهدّد سبحانه بعدم قبول تلك الأصول بفرعٍ من الفروع؟ ما لكم كيف تحكمون؟!!

٦ ـ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء/ ٦٠).

روى الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس وعلي بن محمد، عن سهل بن زياد أبي سعيد محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام.

فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسمّ علياً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عز وجل؟

قال: فقال: قولوا لهم: إن الرسول نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم، ونزلت عليه الزكاة ولم يسمّ لهم من كل أربعين درهماً درهما، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم، ونزل الحج فلم يقل لهم: طوفوا أسبوعاً حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم، ونزلت: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ ـ ونزلت في علي والحسن والحسين ـ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في علي: من كنت مولاه، فعلي مولاه؛ وقال صلى الله عليه وآله: أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، فإني سألت الله عز وجل أن لا يفرّق بينهما حتى يوردهما عليّ الحوض، فأعطاني ذلك، وقال: لا تعلّموهم فهم أعلم منكم؛ وقال: إنهم لن يخرجوكم من باب هدى، ولن يدخلوكم في باب ضلالة، فلو سكت رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يبيّن من أهل بيته، لادّعاها آل فلان وآل فلان، لكنّ الله عزّ وجلّ أنزله في كتابه تصديقاً لنبيه صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فأدخلهم رسول الله صلى الله عليه وآله تحت الكساء في بيت أم سلمة، ثم قال: اللهم إنّ لكل نبي أهلاً وثقلاً وهؤلاء أهل بيتي وثقلي، فقالت أم سلمة: ألست من أهلك؟ فقال: إنك إلى خير ولكن هؤلاء أهلي وثقلي، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله كان عليٌّ أولى الناس بالناس لكثرة ما بلّغ فيه

رسول الله ﷺ وأقامه للناس وأخذه بيده، فلما مضى علي لم يكن يستطيع عليٌ ولم يكن ليفعل أن يدخل محمد بن علي ولا العباس بن علي ولا واحداً من ولده إذاً لقال الحسن والحسين: إن الله تبارك وتعالى أنزل فينا كما أنزل فيك فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك وبلغ فينا رسول الله ﷺ ما بلغ فيك وأذهب عنّا الرجس كما أذهبه عنك، فلما مضى علي عليه السلام كان الحسن عليه السلام أولى بها لكبره، فلما توفي لم يستطع أن يدخل ولده ولم يكن ليفعل ذلك والله عزّ وجل يقول: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ فيجعلها في ولده إذاً لقال الحسين أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك وبلّغ فيّ رسول الله ﷺ كما بلّغ فيك وفي أبيك وأذهب الله عني الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك، فلما صارت إلى الحسين عليه السلام لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدّعي عليه كما كان هو يدّعي على أخيه وعلى أبيه، لو أرادا أن يصرفا الأمر عنه ولم يكونا ليفعلا ثم صارت حين أفضت إلى الحسين عليه السلام فجرى تأويل هذه الآية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ ثم صارت من بعد الحسين إلى علي بن الحسين عليه السلام وقال: الرجس هو الشك، والله لا نشك في ربّنا أبداً[1].

ومفاد الآية: أنه سبحانه أمر بوجوب طاعته وطاعة رسوله وطاعة أُولي الأمر من عترة محمّد ﷺ، والله تعالى لا يأمر بالطاعة المطلقة لمخلوق إلاّ لنكتة العصمة والطهارة فيه، وإلاّ لأمر باتباع الخطأ وهو قبيح وتغرير لا يجوز صدوره عن الحكيم العرفي، فكيف بسيد الحكماء المولى الجليل.

ولو كانت طاعة الرسول كافية دون إطاعة أولي الأمر لما كان ذكرها تعالى أو عطفها على طاعة رسوله.

فالآية المباركة نصّت على وجوب إطاعتين، واحدة لله تعالى وأخرى للرسول وأُولي الأمر.

ولا يعني ذلك أن ما يأمر به النبي وأولو الأمر غير ما أمر به الله تعالى، بل هو عين ما يأمر به تعالى، وإنما المراد من الإطاعتين وجود منصبين النبي.

١ ـ إطاعة النبي فيما يبيّنه بالوحي.

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٨٦ ح ١.

٢ ـ إطاعته ﷺ فيما يراه من الرأي.

وتكرار الأمر بالإطاعة إشارة إلى ذلك.

فإطاعة الرسول عين إطاعة الله سبحانه فيما أمر به نبيّه من الوحي والتشريع أما أولو الأمر فهم وإن كان لا نصيب لهم من الوحي التشريعي وإنّما شأنهم الرأي الذي يستصوبونه، فلهم افتراض الطاعة نظير ما للرسول في رأيه وقوله ولذلك ذكر وجوب الرد والتسليم عند المشاجرة ولم يذكرهم بل خصّ الله نفسه ورسوله.

ولا ينبغي الريب في أنّ هذه الإطاعة المأمور بها في الآية إطاعة مطلقة غير مشروطة بشرط ولا مقيدة بقيد، وهذا دليل على أن الرسول لا يأمر بشيء ولا ينهى عن شيء يخالف حكم الله وإلاّ كان فرض طاعته تناقضاً منه تعالى ولا يتم ذلك إلاّ بعصمة فيه ﷺ، وهذا الكلام بعينه جارٍ في أُولي الأمر.

فطاعة أُولي الأمر عليهم السلام واجبة مطلقاً بحكم الإلتحام بين طاعتهم وطاعة الرسول التي تعني طاعة الله تعالى، وبهذا تكون الآية دالّة على عصمة أُولي الأمر لاقتران طاعتهم بطاعة الله تعالى ويؤيد هذا المعنى نقطتان:

النقطة الأولى:

إن الله تعالى أمر بطاعة أُولي الأمر من جهة ونهى عن اتباع خطوات الشيطان من جهة أخرى، فإذا افترضنا أن وليّ الأمر لم يكن معصوماً لزم أن يكون اتباعه في مورد خطأه اتباعاً للشيطان، ولا يمكن الأمر بشيء قد نهى عنه، لأنه يلزم منه التناقض كما أنه يتنافى مع الإطلاق في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ﴾.

النقطة الثانية:

إن الله تعالى أوجب طاعة أُولي الأمر على الإطلاق كطاعته تعالى وطاعة الرسول، وهذا الإطلاق لا ينسجم إلاّ مع عصمة أُولي الأمر، لأنّ غير المعصوم قد يأمر بمعصيةٍ فيحرّم طاعته في ذلك، وعندئذٍ لو قلنا إنّ الإطاعة ما زالت واجبة اجتمع الضدّان (الوجوب والحرمة) وهو أمر باطل.

٧ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ (هود/ ١١٩ ـ ١٢٠).

روى الكليني في باب فيه نكت ونُتف من التنزيل في الولاية بإسناده الصحيح عن أبي عبيدة الحذّاء قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن الاستطاعة وقول الناس فقال: وتلا هذه الآية ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ يا أبا عبيدة الناس مختلفون في إصابة القول وكلهم هالك، قال: قلتُ قوله: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ قال: هم شيعتنا ولرحمته خلقهم وهو قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ يقول: لطاعة الإمام الرحمة التي يقول: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يقول: علم الإمام ووسع علمه الذي هو من علمه كل شيء هم شيعتنا[1].

٨ ـ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (الإسراء/ ٧٢).

روى علي بن إبراهيم في تفسيره بإسناده الصحيح عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا . . .﴾ الآية قال: يجيء رسول الله صلى الله عليه وآله في قومه وعلي عليه السلام في قومه، والحسن عليه السلام في قومه، وكل من مات في ظهراني قوم جاء وأصحابه[2].

وروى العياشي في تفسيره بإسناده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه إذا كان يوم القيامة يدعى كلُّ بإمامه الذي مات في عصره، فإن أثبته أُعطي كتابه بيمينه لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ . . .﴾ واليمين إثبات الإمام، لأنه كتاب يقرأه، لأنّ الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة/ ٢٠) والكتاب الإمام فمن نبذه وراء ظهره كان كما قال: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ ومن أنكره كان من أصحاب الشمال الذين قال الله عز وجل: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾[3] (الواقعة/ ٤٢ ـ ٤٣).

وفي الآية دلالة واضحة على عظمة الإمام وبيان فضله وأنه أعظم الأصول.

٩ ـ قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس/ ١٣).

وروى القمي بسند صحيح عن ابن عبّاس عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٤٢٩، والحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة.
(٢) تفسير القمي: ج ٢ ص ٢٣.
(٣) تفسير العياشي: ج ٢ ص ٣٢٤ ح ١١٥.

قال: أنا والله الإمام المبين، أبيّن الحق من الباطل وورثته من رسول الله ﷺ وهو محكم[1].

وفي المعاني عن مولانا الإمام الباقر عليه السلام عن أبيه عن جده عليهم السلام قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ قام أبو بكر وعمر من مجلسهما وقالا: يا رسول الله هو التوراة؟

قال: لا، قالا: فهو الإنجيل؟ قال: لا، قالا فهو القرآن؟ قال: لا.

قال: فأقبل أمير المؤمنين عليه السلام، فقال رسول الله ﷺ: هو هذا إنه الإمام الذي أحصى الله فيه علم كلّ شيء[2].

وفي الاحتجاج عن النبي ﷺ في حديث قال:

معاشر الناس، ما من علم إلاّ علّمنيه ربي، وأنا علّمته عليّاً وقد أحصاه الله فيّ، وكل علم علمت فقد أحصيته في إمام المتقين وما من علم إلاّ علمته عليّاً[3].

وهذا واضح الدلالة على كون الإمامة من الأصول الكبرى في الإسلام ويكفي للتأكيد على ذلك ما ورد في الزيارة الجامعة المروية بسند صحيح عن مولانا الإمام الهادي عليه السلام قال:

بكم فتح الله وبكم يختم وبكم ينزّل الغيث وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلاّ بإذنه...، آتاكم الله ما لم يؤت أحداً من العالمين، طأطأ كل شريف لشرفكم... من جحدكم كافر ومن خاربكم مشرك، ومن ردّ عليكم في أسفل درك من الجحيم...، من أراد الله بدأ بكم ومن وحّده قبل عنكم ومن قصده توجّه بكم، مواليّ لا أُحصي ثناءكم ولا أبلغ من المدح كنهكم ومن الوصف قدركم وأنتم نور الأخيار وهُداة الأبرار وحجج الجبّار..»[4].

---

(١) تفسير القمي: ج ٢ ص ٢١٣.

(٢) تفسير الصافي: ج ٤ ص ٢٤٧ نقلاً عن المعاني للصدوق (قده).

(٣) نفس المصدر.

(٤) من لا يحضره الفقيه والعيون للشيخ الصدوق عليه الرحمة.

من الأدلة على كون الإمامة أصلاً من أصول الدين ما ورد في النصوص الكثيرة جداً التي تفوق التواتر، مضافاً إلى ما نسبه المخالفون للشيعة الإمامية من التُرّهات ليس إلا من أجل أنهم يعتقدون بأصولية الامامة وأنها ركن عظيم من أركان الدين، ونحن نذكر هنا بعض الأخبار وهي على طوائف منها:

الطائفة الأولى: الخبر المجمع عليه عند الفريقين عن النبي ﷺ:

من مات بلا إمام له، فميتته ميتةً جاهلية.

ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:

من خرج من الطاعة وفارق الجماعة، فمات، مات ميتةً جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبةٍ أو يدعو إلى عَصَبةٍ أو ينصر عَصَبةً فقتل، فقتلته جاهلية[1].

ورواه الحاكم بلفظ آخر عن النبي قال: من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية. وقد عدّه صحيحاً عن طريق ابن عمر.

وروى ابن مردويه عن الإمام علي عليه السلام بسند متصل قال:

قال رسول الله ﷺ في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ قال: يُدعى كلُ قوم بإمام زمانهم وكتاب ربّهم وسُنّة نبيّهم.

وروى أحمد في مسنده ج ٤ ص ٩٤: من مات بغير إمام مات ميتةً جاهلية.

وروى أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٥٩ من طريق عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ: ومن نزع يداً من طاعة جاء يوم القيامة لا حجة له. وفي صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢٠١ رقم ١٨٥١: من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة، لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتةً جاهلية.

وروي بألفاظ معتضدة من طرق شتّى، منها قوله ﷺ:

من أتاه من أميره ما يكرهه فليصبر، فإنّ من خالف المسلمين قيد شبرٍ ثم مات، مات ميتة جاهلية[2]. وفي صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢٠٠ رقم ١٨٤٩: من

---

(١) صحيح مسلم: ج ١٢ ص ١٩٩ رقم ١٨٤٨ ح ٥٣ وح ٥٥ وح ٥٦ وح ٥٨.
(٢) شرح السير الكبير: ج ١ ص ١١٣ ورواه البخاري ج ٨/ ٤٢٢ رقم ٧٠٥٣.

رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً، فمات، فميتته جاهلية.

ومن مات وليس لإمام جماعة عليه مات ميتةً جاهلية[1].

أما المصادر الشيعية لألفاظ هذا الحديث فكثيرة أيضاً منها ما ورد عنه ﷺ قال:

من مات ولم يعرف إمامه مات ميتةً جاهلية[2].

وما رواه الكليني أيضاً في الكافي بإسناده الصحيح عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قال:

قال رسول الله ﷺ: من مات ولا يعرف إمامه، مات ميتةً جاهلية، قال: نعم، قلت: جاهلية جهلاء أو جاهلية لا يعرف إمامه؟ قال: جاهلية كفر ونفاق وضلال[3].

وما رواه فيه عن الفضيل بن يسار قال: ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوماً وقال: قال رسول الله ﷺ: من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله ﷺ؟ فقال: أي والله قد قال، قلت: فكل من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟ قال: نعم[4].

وما رواه فيه عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول رسول الله ﷺ: من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية، قال: فقلت: ميتة كفر؟ قال: ميتة ضلال، قال: فقلت: فمن مات اليوم وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟ فقال: نعم[5].

فهذه الأحاديث المتقدمة لا مجال للنقاش في صحة مضامينها أو أسانيدها التي فيها الأسانيد الصحاح مع بلوغها حدّ الاستفاضة بل حدّ التواتر، وهي بتواترها المعنوي بمثابة حديث: من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، فهذا الحديث مضافاً

---

(١) المجمع للهيتمي: ج ٥ ص ٢٢٤.
(٢) روضة الكافي: ص ١٤٦.
(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٧ ح ٣.
(٤) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٦ ح ١.
(٥) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٧٦ ح ٢.

إلى تواتره المعنوي هو من المتوترات اللفظية أيضاً.

وكل هذه الأحاديث تعتبر نصوصاً صريحة في أصولية الإمامة وفضلها عند الله تعالى.

الطائفة الثانية: ما ورد في المروي عن ذُريح عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال:

يقول: والله ما ترك الله الأرض قط منذ قبض آدم إلاّ وفيها إمام يُهتدى به إلى الله عزّ وجل، وهو حجّة الله على العباد، من تركه هلك، ومن لزمه نجا حقّاً على الله[1].

وعن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال:

ما ترك الله الأرض بغير إمام قطّ منذ قُبض آدم عليه السلام يهتدى به إلى الله عزّ وجل، وهو الحجة على العباد من تركه ضلّ، ومن لزمه نجا حقّاً على الله عزّ وجل[2].

الطائفة الثالثة: في الأخبار الدالّة على أنّ الإمامة على حدّ النبوّة أمر متصل من لدن آدم إلى الخاتم إلى يوم القيامة، وأنّ الحاجة إلى النبي والإمام على نهج واحد.

فقد أورد الكليني في الكافي في باب الاضطرار إلى الحجة عدّة أخبار منها ما ورد عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال للزنديق الذي سأله من أين أثبتَّ الأنبياء والرسل؟

فقال: إنّا لمّا أثبتنا أنّ لنا خالقاً، صانعاً متعالياً عنّا وعن جميع ما خلق، وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً، لم يجز أنْ يشاهده خلقه، ولا يلامسوه، فيباشرهم ويباشروه، ويحاجهم ويحاجوه، ثبت أنّ له سفراء في خلقه يعبّرون عنه إلى خلقه وعباده، ويدلّونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم، فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم العليم في خلقه والمعبّرون عنه جل وعز وهم الأنبياء وصفوته من خلقه، حكماء مؤدبين بالحكمة[3].

---

(١) إكمال الدين: ص ٢٣٠ ح ٢٨.

(٢) إكمال الدين: ص ٢٢١ ح ٣.

(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ١٦٨ ح ١.

الطائفة الرابعة: الأخبار الواردة في لزوم طاعة الأئمة عليهم السلام وأنّ الناس غير معذورين لعدم معرفتهم.

روى الكليني في باب فرض طاعة الأئمة عن أبي سلمة عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال:

سمعته يقول: نحن الذين فرض الله عز وجل طاعتنا، لا يسع الناس إلاّ معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمناً، ومن أنكرنا كان كافراً، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً، حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإنْ يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء[1].

الطائفة الخامسة: الأخبار الدالّة على أنّ من لا يعرفهم ولا يواليهم فهو ضالّ غير مؤمن بالله.

روى الكليني في باب معرفة الإمام عن أبي حمزة قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: إنما يعبد الله من يعرف الله، فأما من لا يعرف الله، فإنما يعبده هكذا ضلالاً، قلت: جعلت فداك فما معرفة الله؟ قال: تصديق الله تعالى، وتصديق رسول الله صلى الله عليه وآله وموالاة علي عليه السلام والإئتمام به وبأئمة الهدى، والبراءة إلى الله عزّ وجل من عدوّهم، هكذا يُعرف الله عز وجل[2].

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على عظمة الإمام والإمامة وأنها أهم المعتقدات لما يترتّب عليها من معرفة بقية الأصول والمعارف التوحيدية، وهناك أخبار كثيرة تشير إلى كفر المنكرين لأئمة آل البيت عليهم السلام وخلودهم في النار، وضلالة الجاهلين بهم عليهم السلام وأنّ الناجي مَنْ آمن بهم عليهم السلام، منها ما ورد عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إنّ الله تعالى نصب عليّاً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة[3].

وما ورد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال تعقيباً على قوله تعالى:

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ١٨٧ ح ١١.
(٢) نفس المصدر: ج ١ ص ١٨٠ ح ١.
(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ٤٣٧ ح ٧ وج ٢ ص ٣٨٨ ح ٢٠.

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: يعني به ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، قلت: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ قال: أعمى البصر في الآخرة، أعمى القلب في الدنيا عن ولاية أمير المؤمنين عليه السلام قال: وهو متحير يوم القيامة يقول: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ (طه/ ١٢٥ـ١٢٦) قال: الآيات: الأئمة عليهم السلام ﴿فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ يعني تركتها، وكذلك اليوم تُترك في النار كما تركت الأئمة عليهم السلام فلم تطع أمرهم ولم تسمع قولهم. قلت: «وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشدُّ وأبقى»؟ قال: يعني من أشرك بولاية أمير المؤمنين عليه السلام غيره ولم يؤمن بآيات ربه وترك الأئمة معاندة فلم يتبع آثارهم ولم يتولّهم، قلت: «الله لطيف بعباده يرزق من يشاء»؟ قال: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام قلت: «من كان يريد حرث الآخرة»؟ قال: معرفة أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة. «نزد له في حرثه» قال: «نزيده منها، قال: يستوفي نصيبه من دولتهم «ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب» قال: ليس له في دولة الحق مع القائم نصيب»[1].

أبعد هذا يُقال أن الإمامة فرع من فروع الدين وليست أصلاً من أصول شريعة سيد المرسلين، ما أظن أن يعتقد بهذا من عرف شيئاً من فقه محمد وآل محمد عليهم صلوات الله أجمعين!!

النقطة الثالثة: إن الإمامة بالنص لا بالشورى:

وقع النزاع بين المسلمين في طُرق ثبوت الإمامة (مصدر شرعية السلطة) إلى ثلاثة:

النص ـ الاختيار ـ الميراث.

الطريق الأول: «النص»:

ذهبت الإمامية ما عدا الزيدية إلى أنّ المرجع في تعيين الإمام أو من ينوب لتسلُّم قيادة الأمة بعد النبي هو أمران:

الأول: النص من الله تعالى على لسان رسوله أوإمام ثبتت إمامتُه بالنص عليه

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٤٣٥ ح ٩٢.

من الرسول أو الإمام السابق.

الثاني: ظهور المعجزة على يده للتدليل على أنه متعيّن من قبل الله تعالى والشيعة «أيدهم الله تعالى» حينما يشترطون النص والمعجزة وفقاً لما يعتقدون من وجوب الإمامة، وأنها بمثابة النبوة إلاّ ما استثناه الدليل، فبذا هي ركن عظيم، وأصلٌ من أصول الدين، فالمسألة عندهم توقيفية، لا رأي لغير الشارع المقدّس فيها حتى يمكنهم أنْ ينتخبوا إماماً لهم، ووفقاً لأصوليتها كبقية الأصول التي لا مجال لرأي العباد فيها، لا بُدّ أنْ يكون المعيّن لها هو الباري عزّ اسمه.

ولا بُدّ في النص أنْ يكون جلياً واضحاً لا خفياً مبهماً، بمعنى أنه لا بُدّ أنْ يبرز النصُ اسم الإمام الجائي بعد النبي بحيث لا يُوقع الناسَ في الريب، لأنّ الإمامة واجبة عليه تعالى بحكم ضرورة العقل القائل بنيابة الإمامة مناب النبوة، بل صلاحياتها أكبر وأعظم لما تمثّله من بسط أحكام الشريعة وتطبيق قوانينها ودساتيرها إلى ما هنالك من وظائف هي من مختصات الإمام عليه السلام، وكل هذا لا يتوفر إلاّ برجل مسدّد معصوم في كل حركاته وأقواله وأفعاله.

وملكة العصمة في الإمام ـ على مذاق الإمامية ـ هي من الأمور الخفية والباطنية التي لا يعلمها إلاّ الله تعالى، فإذا كان هكذا فلا مجال لغيره تعالى أنْ يعيّن الإمام، ووافقهم جماعة من المعتزلة كالنظّامية والخابطية أتباع أحمد بن خابط والحدثية، حيث وافقوا الإمامية باشتراط النص الجلي.

وفي المقابل ذهبت الزيدية على أنّ النص على الإمام خفيّ أي أنّ النبي نص على الإمام علي عليه السلام بالوصف دون الاسم، والناس قد قصّروا حيث لم يتعرّفوا الوصف، وإنما نصبّوا أبا بكر باختيارهم ففسقوا به[1]، وهؤلاء أصحاب أبي جارود زياد بن منقذ العبدي وما يظهر من عبارة السيد المرتضى[2] من اعتباره نص الغدير من النصوص الخفية وارتضائه له بعيدٌ عن جنابه لأنه في معرض تقسيم النص إلى جلي وخفي، فالجلي ما قالت به الشيعة الإمامية، والخفي ما قالت به الزيدية[3] ولو سُلّم اعتقاده كون يوم الغدير نصّاً خفياً فإنه رأي شاذ تفرّد

---

(١) تلخيص المحصّل: ص ٤١٧.

(٢) الشافي: ج ٢ ص ٦٧.

(٣) نفس المصدر: ص ٦٧ وتلخيص المحصّل: ص ٤١٦.

به عن الأصحاب كافّةً، مضافاً إلى أنه ينسف كل الأدلة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام التي من أبرز مصاديقها نصّ الغدير من حيث جلائه ووضوحه.

وسوف تأتي الأدلّة على ثبوت إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام.

الطريق الثاني: «الاختيار»

في مقابل طريق النص الذي رجع إليه الشيعة الإمامية، ذهب السُنّة إلى طريق ومرجع آخر لتعيين الإمام هو مرجعية الأمة أي أن تعيين الإمام راجع إلى الأمة الإسلامية، وهذا واضح وفقاً لما يسيرون عليه في تعريفهم للإمامة أنها رياسة دينية كما مرّ سابقاً، فهم ينظرون إليها نظرة الرئيس المحتاج إلى المرؤوس، والحاكم إلى المحكوم، ليكون رئيساً أو حاكماً وهي بهذا الاعتبار من فروع الدين، فيجب على أفراد الأمة أنْ يعيّنوا منهم إماماً حاكماً عليهم وإلاّ أثموا جميعاً.

وقد اختلف العامة فيما بينهم في تحديد ماهية الأمة التي يُراد لها أنْ تنتخب الإمام، هل المراد منها كل أفراد الأمّة، أو جماعة معينون يُصطلح عليهم بأهل المشورة أو أهل الحل والعقد؟

الأول باطل بالوجدان عندهم لأنه لم يُعهد أنّ خليفة من الخلفاء كان قد انتخبه المسلمون جميعاً في كل أقطار البلاد الإسلامية، لذا عدلوا به إلى أن المراد من أفراد الأمة الذين يجب عليهم أنْ ينتخبوا هم أفراد معينون في كل بلد من بلدان المسلمين، وهذا أيضاً باطل عندهم أيضاً لأنه تكليف بما لا يُطاق، وما ليس من الوسع، والرأي الثابت لديهم هو «أن المراد بأهل الحل والعقد هم جماعة معدودون يتواجدون في بلد الإمام»[1].

قال الماوردي: ليس لمن كان في بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضل مزية تقدم بها عليه، وإنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً لسبق علمهم بموته، ولأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجودون في بلده»[2].

وقد اختلفوا في عدد أهل الحل والعقد إلى آراء:

---

(١) الأحكام السلطانية: ص ٧.

(٢) الأحكام السلطانية.

منهم من قال: إنّ أقل عدد يتحقق به مفهوم الشورى هو خمسة أشخاص يحق لهم أن ينتخبوا الإمام.

ومنهم من قال: يكفي أربعة أو ثلاثة بل اثنان.

ومنهم من قال: بكفاية الواحد إذا شهد عليه الشهود[1].

قال عبد القاهر البغدادي المتوفي عام ٤٢٩هـ:

«إنّ الإمامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجل واحد من أهل الاجتهاد والورع إذا عقدها لمن يصلح لها، فإذا فعل ذلك وجب على الباقين طاعته»[2].

وقال الجويني:

«إنّ البيعة تنعقد بشخصٍ واحد من بني هاشم إذا بايعه رجل واحد لا غير»[3].

وما ذهبوا إليه ما هو إلاّ تبرير لما حصل في تلك الآونة الزمنية حيث إن البيعة انعقدت لأبي بكر بخمسةٍ اجتمعوا عليها هم: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة الجرّاح وسالم مولى حذيفة وبشير بن سعد وأسيد بن حضير أبو الحصين.

ولم يكتفوا بهذا بل أجازوا أنْ يتعيّن الإمام بالقهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام، تصدّى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف، وقهر الناس بشوكته، انعقدت له الخلافة، وكذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر[4].

يرد على هذه الأقوال:

أولاً: إنّ تعيين بعض الصحابة للخلافة دون مشورة البقيّة يُعدّ خرقاً لنظرية الجمهور القائلة بأنّ «يد الله مع الجماعة» «ولا تجتمع أمتي على ضلالة» و «لا تجتمع أمتي على خطأ»، مضافاً إلى اعتراضات هائلة صدرت من نفس الصحابة على خلافة البعض الآخر الذين تمّت بيعتهم لا سيما خلافة أبي بكر وابن

---

(١) نظام الحكم والإدارة: ص ١١٠ نقلاً عن مغني المحتاج: ج ٤ ص ١٣١ ومآثر الأناقة: ج ١ ص ٤٤.

(٢) نظام الحكم والإدارة: ص ١١٠ نقلاً عن أصول الدين: ص ٢٨٠.

(٣) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٣٥.

(٤) الإلهيات: ج ٢ ص ٥٢٤ وشرح المقاصد.

الخطاب، حيث تمّت الأولى ببيعة الخمسة له، وتمّت الثانية ببيعة أبي بكر له بالعهد الذي كتبه بواسطة عثمان بن عفان[1]؛ وبيعة عثمان بشورى ستة سنّها ابن الخطّاب.

فمن الاعتراضات على بيعة أبي بكر يوم السقيفة ما رواه ابن قتيبة الدينوري «أن الزبير ـ وهو أحد الصحابة الكبار ـ وقف يوم السقيفة أمام المبايعين، وقد اخترط سيفه وهو يقول: لا أغمده حتى يبايع علي عليه السلام، فقال عمر بن الخطاب: عليكم الكلب، فأخذ سيفه من يده وضرب به الحجر وكُسِر»[2].

وما رواه الطبري في حوادث عام ١١ هـ: إنّ الحبّاب بن منذر انتضى سيفه وقال: أنا جُذيلُها المحكّك وعُذيقها الموجّب، أنا أبو شبل في عرينة الأسد، يعزي إليّ الأسد، فحامله عمر فضرب يده، فندر السيف، فأخذه ثم وثب على سعد بن عبادة، ووثبوا عليه، وتتابع القوم على البيعة، وبايع سعد، وكانت فلتة كفلتات الجاهلية، قام أبو بكر دونها، وقال قائل حين أوطىء سعد: قتلتم سعداً، فقال عمر: قتله الله، إنه منافق واعترض عمر بالسيف صخرة فقطعه...»[3].

وفي باب تخلف سعد بن عبادة عن البيعة قال ابن قتيبة الدينوري: «لمّا رفض الحباب بن المنذر بيعة أبي بكر بعد أن أخذوا سيفه منه فجعل يضرب بثوبه وجوههم حتى فرغوا من البيعة فقال: فعلتموها يا معشر الأنصار، أما والله لكأني بأبنائكم على أبواب أبنائهم، قد وقفوا يسألونهم بأكفهم ولا يسقون الماء. قال أبو بكر: أمنا تخاف يا حباب؟ قال: ليس منك أخاف، ولكن ممن يجيء بعدك ـ يقصد عمر بن الخطاب ـ فقال سعد بن عبادة: أما والله لو أن لي ما أقدر به على النهوض لسمعتم مني في أقطارها زئيراً يخرجك أنت وأصحابك ولألحقتك بقوم كنت فيهم تابعاً غير متبوع، خاملاً غير عزيز، فبايعه الناس جميعاً حتى كادوا يطئون سعداً. فقال سعد: قتلتموني، فقال عمر: اقتلوه قتله الله، فقال سعد: احملوني من هذا المكان، فحملوه فأدخلوه داره وتُرك أياماً، ثم بعث إليه أبو

---

(١) الكامل لابن الأثير: ج ٢ ص ٤٢٥.

(٢) الإمامة والسياسة: ص ٢٨ ط الشريف الرضي قم وكذا رواه ابن الأثير في الكامل ج ٢/ ٣٢٥ باب حديث السقيفة. والطبري في تاريخه ج ٢/ ٤٤٤.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٥٩.

بكر: أن أقبل فبايع، فقد بايع الناس، وبايع قومك، فقال: أما والله حتى أرميكم بكلّ سهم في كنانتي من نبل وأخضب منكم سناني ورمحي وأضربكم بسيفي ما ملكته يدي وأقاتلكم بمن معي من أهلي وعشيرتي لا والله لو أنّ الجنّ اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي، وأعلم حسابي. فلما أتي بذلك أبو بكر من قوله، قال عمر: لا تدعه حتى يبايعك، فقال لهم بشير بن سعد: إنه قد أبى ولجّ، وليس يبايعك حتى يقتل، وليس بمقتول حتى يقتل ولده معه، وأهل بيته وعشيرته، ولن تقتلوهم حتى تقتل الخزرج، ولن تقتل الخزرج حتى تقتل الأوس، فلا تفسدوا على أنفسكم أمراً قد استقام لكم، فاتركوه فليس تركه بضاركم، وإنما هو رجل واحد، فتركوه وقبلوا مشورة بشير بن سعد، واستنصحوه لما بدا لهم منه. فكان سعد لا يصلي بصلاتهم، ولا يجمع بجمعتهم، ولا يفيض بإفاضتهم، ولو يجد عليهم أعواناً لصال بهم، ولو بايعه أحد على قتالهم لقاتلهم، فلم يزل كذلك حتى توفي أبو بكر، وولي عمر بن الخطاب، فخرج إلى الشام، فمات بها، ولم يبايع لأحد رحمه الله».

وفي باب إباية علي كرّم الله وجهه وعليه السلام بيعة أبي بكر ذكر ابن قتيبة الدينوري: أنّ علياً عليه السلام أتي به إلى أبي بكر وهو يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله، فقيل له: بايع أبا بكر، فقال: أنا أحقّ بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه وآله، وتأخذونه منّا أهل البيت غصباً؟ ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة، وسلّموا إليكم الإمارة، وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار: نحن أولى برسول الله حياً وميتاً فأنصفونا إنْ كنتم تؤمنون وإلا فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون. فقال له عمر: إنك لست متروكاً حتى تبايع، فقال له عليّ: أحلب حلباً لك شطره، واشدد له اليوم أمره يردده عليك غداً. ثم قال: والله يا عمر لا أقبل قولك ولا أبايعه، فقال له أبو بكر: فإنْ لم تبايع فلا أكرهك، فقال أبو عبيدة بن الجراح لعليّ عليه السلام: يابن عمّ إنك حديث السنّ وهؤلاء مشيخة قومك، ليس لك مثل تجربتهم، ومعرفتهم بالأمور، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك، وأشد احتمالاً واضطلاعاً به، فسلم لأبي بكر هذا الأمر، فإنك إنْ تعش ويطل بك بقاء، فأنت لهذا الأمر خليق وبه حقيق، في فضلك ودينك، وعلمك وفهمك، وسابقتك

ونسبك وصهرك. فقال عليّ كرّم الله وجهه: الله الله يا معشر المهاجرين، لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته، إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن أحق الناس به. لأنا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم ما كان فينا القارىء لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إنّه لفينا، فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله، فتزدادوا من الحق بعداً. فقال بشير بن سعد الأنصاري: لو كان هذا الكلام سمعته الأنصار منك يا عليّ قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف عليك اثنان. قال: وخرج علي كرّم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله ﷺ على دابة ليلاً في مجالس الأنصار تسألهم النصرة، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أنّ زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول عليّ كرّم الله وجهه: أفكنت أدع رسول الله ﷺ في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة: ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم».

تنبيه: إنّ قول أبي عبيدة بن الجرّاح لمولى المؤمنين عليه السلام «إنك حديث السن» هو بعينه ما قاله بعض الصحابة أمثال أبي بكر وعمر بن الخطاب اللذين تخلّفا عن جيش أسامة الذي أمر النبي ﷺ صحابته بالالتحاق به ولعن المتخلفين عنه، ولكنّ هؤلاء طعنوا في إمارته بحجة أن أسامة حدث السن، حيث قالوا: أمرّ غلاماً علينا، فردّ عليهم النبي ﷺ بالقول: إن تطعنوا في إمارته فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبلُ، وإنه لخليق للإمارة، وكان أبوه خليقاً لها[1]. إذن لقد طعن القوم بإمارة أسامة الفتى الصغير.

والسؤال المطروح دائماً والذي يثير الانتباه: لماذا عيّن النبي ﷺ أسامة بن زيد قائداً على جيش كبير يريد غزو جيش الأمبراطورية الرومية في حين وجود شخصيات من الصحابة أكبر منه سناً؟!

---

(١) تاريخ ابن الأثير: ج ٢/ ٣١٧ أحداث سنة ١١ والطبري ج ٢/ ٤٣١ والملل والنحل للشهرستاني: ج ١/ ٢٣.

والجواب:

أولاً: أراد النبي ﷺ من فعله هذا أنْ يهيىء المسلمين لقبول قاعدة «الجدارة والكفاءة» في ولاية أمورهم من الناحية العملية، فليست الشهرة أو الجاه أو المال أو النسب أو تقدم العمر هو الأساس لاستحقاق الامارة والولاية، لذا عبّرا الرسول ﷺ عن أسامة بأنه كان جديراً بالإمارة كما كان أبوه من قبلُ.

ثانياً: لكي يترسخ في أذهان المسلمين أنّ صغر السنّ ليس عائقاً ولا شرطاً لقيادة الجيوش والمجتمعات، فإذا جاز لأسامة بن زيد قيادة جيش إسلامي كبير ينضوي تحته مشايخ كبار، فبطريق أولى جاز للإمام علي عليه السلام أنْ يتولى الخلافة وهو لا يتجاوز الثلاثين من عمره.

ثالثاً: أراد النبي ﷺ بذلك تبعيدهم عن المدينة ساعة وفاته ـ وهذه هي الغاية من إرسالهم في الجيش ـ لئلا يطمعوا في الخلافة خشية أن يزيحوها عن صاحبها الشرعي مولى الثقلين علي بن أبي طالب عليه السلام وقد ثبت لدينا بما نملك من قرائن خارجية أن النبي ﷺ كان يتوجس منهم خيفةً على أهل بيته عليهم السلام، لذا نراه صلوات الله عليه وآله قد أمر بإرسال كل مَنْ تتطاول نفسه إلى الرئاسة، ولم يدخل في الجيش الإمام علياً عليه السلام ولا أحداً ممن يميلون إليه أمثال: سلمان المحمدي وأبي ذر الغفاري والمقداد وعمار بن ياسر وخيرة أصحابه عليهم السلام.

رابعاً: أراد النبي ﷺ بذلك أن يقيم الحجة على الناس أن من لم يكن جديراً لأن يقود جيشاً فكيف يكون جديراً لقيادة مجتمع بكامله، وهي ولاية أمور جميع المسلمين قاطبة؟!!

إذن كانت الغاية عند النبي ﷺ أن يبعّدهم عن ساحة المدينة، ويروم من خلال ذلك شيئين:

الأول: ليكشف للمسلمين زيف هؤلاء وكذبهم وخبث سرائرهم.

الثاني: ليكون ذلك حجةً على المستصغرين سِنَّهُ، ودليلاً على عدم صلاح غيره لهذا المنصب.

فإذا كان إخلاء المدينة من منافس الإمام علي عليه السلام لم يتم لتمانع القوم وعرقلتهم لتحرك الجيش، فإن الحجة ثابتة مع الدهر.

وما ادعاه الأشاعرة من أن القوم إنما تخلّفوا عن جيش أسامة لصغر سِنّه،

بنظر التحقيق ليس سبباً حقيقياً لتخلفهم، وإنما لأجل أن يبقوا بجانب النبي ليتمّ ما اتفقوا عليه سابقاً وخططوا له سراً ألا وهو غصب الخلافة من أصحابها الشرعيين، وإلاّ لو كان صغر السنّ سبباً برأسه لما تنفّذ البعث بعد أن تم أمر الخلافة، والدليل على ما قلنا أن عمر بن الخطاب ذهب مع أسامة ثم أرسل أسامة عمر بن الخطاب وجماعة معه ـ كما يدّعي ابن الأثير[1] ـ إلى أبي بكر خوفاً وحرصاً منه من أن يتخطّف المشركون المسلمين وخليفتَهم أبي بكر، وكيفما تكونوا يولّى عليكم.

عود على بدء:

قلنا أن كبار الصحابة اعترضوا على بيعة أبي بكر، وعلى رأسهم مولى المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد روى ابن قتيبة الدينوري في الإمامة والسياسة:

أن أبا بكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي كرّم الله وجهه، فبعث إليهم عمر بن الخطاب، فجاء فناداهم وهم في دار علي عليه السلام، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده، لتخرجنّ أو لأُحرقنّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص، إنّ فيها فاطمة؟ فقال: وإنْ، فخرجوا فبايعوا إلا علياً فإنه زعم أنه قال: حلفتُ أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها، فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا اسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردوا لنا حقاً، فأتى عمر أبا بكر، فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقنفذ وهو مولى له: اذهب فادع لي علياً، قال: فذهب إلى علي فقال له: ما حاجتك؟ فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: لسريع ما كذبتم على رسول الله، فرجع فأبلغ الرسالة، قال: فبكى أبو بكر طويلاً، فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقنفذ: عد إليه، فقل له: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع، فجاءه قنفذ، فأدى ما أمر به، فرفع علي صوته، فقال: سبحان الله؟ لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفذ، فأبلغ الرسالة، ثم قام عمر، فمشى معه جماعة، حتى أتوا باب فاطمة، فدقوا

---

(١) الكامل لابن الأثير: ج ٢/ ٣٣٤ باب إنفاذ جيش أسامة.

الباب، فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها، انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تنصدع، وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم، فأخرجوا علياً فمضوا به إلى أبي بكر، فقالوا له: بايع، فقال: إن أنا لم أفعل فمه؟ قالوا: إذاً واللّهِ الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك، فقال: إذاً تقتلون عبد الله وأخا رسوله، قال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسوله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم. فقال عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟ فقال: لا أكره على شيء ما كانت فاطمة إلى جنبه فلحق علي بقبر رسول الله يصيح ويبكي، وينادي: يابن أم إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني، فقال عمر لأبي بكر: انطلق بنا إلى فاطمة، فإنّا قد اغضبناها، فانطلقا جميعاً، فاستأذنا على فاطمة، فلم تأذن لهما، فأتيا علياً فكلماه فأدخلهما عليها، فلما قعدا عندها، حولت وجهها إلى الحائط، فسلما عليها فلم ترد السلام عليهما، فتكلم أبو بكر فقال: يا حبيبة رسول الله! والله إن قرابة رسول الله أحب إليّ من قرابتي، وإنك لأحب إليّ من عائشة ابنتي، ولوددت يوم مات أبوك أني مت، ولا أبقى بعده، أفتراني أعرفك واعرف فضلك وشرفك وامنعك حقك وميراثك من رسول الله، إلا أني سمعت أباك رسول الله يقول: لا نورث ما تركنا فهو صدقة، فقالت: أرأيتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله تعرفانه وتفعلان به؟ قالا: نعم، فقالت: نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله يقول: رضا فاطمة من رضاي، وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟ قالا: نعم سمعناه من رسول الله، قالت: فإني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه، فقال أبو بكر: أنا عائذ بالله تعالى من سخطه وسخطك يا فاطمة، ثم انتحب أبو بكر يبكي، حتى كادت نفسه أن تزهق، وهي تقول: والله لأدعونّ الله عليك في كل صلاة أُصليها، ثم خرج باكياً فاجتمع إليه الناس، فقال لهم: يبيت كل رجل منكم معانقاً حليلته مسروراً بأهله، وتركتموني وما أنا فيه، لا حاجة لي في بيعتكم، أقيلوني بيعتي، قالوا: يا خليفة رسول الله، إن هذا الأمر لايستقيم، وأنت أعلمنا بذلك، إنه إن كان هذا لم يقم لله دين، فقال: والله لولا ذلك وما أخافه من رخاوة هذه العروة ما بت ليلة ولي في عنق مسلم بيعة، بعدما سمعت ورأيت من فاطمة».

والحديث المتقدم (كغيره من الأحاديث المتضافرة) ينص على أحداث جرت على مولى الثقلين علي بن أبي طالب وزوجته الصدّيقة الطاهرة فاطمة عليها السلام، حيث اقتحم دارهما عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وجماعة معهما بحجة أخذ البيعة قهراً من الإمام علي عليه السلام، وقد أشار الحديث إلى اعتراض واستنكار مولانا أمير المؤمنين علي ومولاتنا الزهراء عليها السلام على القوم، وهناك تفاصيل أخرى لم يشر إليها ابن قتيبة أو أنه أشار ولكنّ البعض حذفها لكونها تُفْصِحُ عن حقيقة القوم، والمهم أن مروياتنا استفاضت بما جرى على مولاتنا الصدّيقة الطاهرة من الحيف والظلم ممن ادّعى الخلافة عن رسول الله بهتاناً وكذباً، فقد أشارت النصوص أنّ القوم دخلوا الدار، وتناوبوا على ضرب بضعة المصطفى فاطمة عليها السلام بل إنّ عمر بن الخطاب ضربها على بطنها[1] روحي فداها حتى أسقطت جنينها، وكسر ضلعها عندما ضغطها بين الحائط والباب.

وقد سجّل التاريخ أول احتجاج صدر من أمير المؤمنين علي عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله عندما أُخذ من قبل أعوان أبي بكر إلى المسجد للبيعة، فاحتجّ عليهم بحديث الغدير، ومن جملة ما قال عليه السلام: (أما والله لو وقع سيفي في يدي لعلمتم أنكم لم تصلوا إلى هذا أبداً، أما والله ما ألوم نفسي في جهادكم، ولو كنت استمكنت من الأربعين رجلاً لفرقت جماعتكم ولكن لعن الله أقواماً بايعوني ثم خذلوني، يا أبا بكر! ما أسرع ما توثبتم على رسول الله صلى الله عليه وآله، بأي حقٍ وبأي منزلة دعوت الناس إلى بيعتك؟! ألم تبايعني بالأمس بأمر الله وأمر رسول الله... يا معشر المسلمين والمهاجرين والأنصار! أنشدكم الله أسمعتم رسول الله يقول يوم غدير خم كذا وكذا فقالوا: نعم[2].

هذا مضافاً إلى احتجاجات مولاتنا الصدّيقة الزهراء عليها السلام لا سيما خطبتها القاصعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله[3]، وكذا احتجاجات بعض

---

(١) ومما يُقْرح قلبي أن ابن الخطاب رفس برجله بطن سيدة النساء مولاتنا فاطمة عليها السلام كما أشار إلى ذلك العسقلاني في لسان الميزان ج ١/ ٢٩٣ فقال: «إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن». وكذا ذكر مثله الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب الاختصاص/ ١٨٥ وقد فصّلنا ذلك في تعاليقنا على مراجعات السيد شرف الدين، فلاحظ.

(٢) لاحظ كتاب الخلافة للصحابي الجليل سليم بن قيس.

(٣) الاحتجاج للطبرسي ج ١/ ١٣١، ط. قم.

الصحابة[1] على أبي بكر وعمر اللذين ادعيا حقاً ليس لهما، فما فعله هذان الرجلان بالبتول وزوجها يخجل أنْ يفعله يهوديٌ أو نصراني، وكان من الواجب على المسلمين يومذاك أن يقفوا بجانب من يدور الحق معه حيثما دار لكنهم ارتدوا جميعاً إلاّ القليل ممن نذروا أنفسهم للحق فأدوا ما عليهم واعترضوا واحتجوا ولكن لا حياة لمن تنادي!

أبعد كل هذا يصح أنْ يقال أن بعض الصحابة لم يُنكر على دعاة البيعة؟!! أليس الحباب وسعد والزبير وبنو هاشم من صحابة النبي ﷺ؟!

ثانياً: إنّ هذا الاختلاف الفاحش في كيفية عقد الإمامة يعرب عن بطلان نفس الأصل، لأنه إذا كانت الإمامة مفوّضة إلى الأمة، كان من الواجب على النبي ﷺ بيان تفاصيلها وخصوصياتها وخطوطها العريضة، وأنّه هل تنعقد بواحد أو باثنين من الصحابة؟ أو تنعقد بأهل الحل والعقد أو بالصحابة الحاضرين يوم وفاة النبي؟

ثالثاً: كيف يُعقل أنْ يترك النبي أمّته بلا تعيين خليفة وهو يعلم إنْ لم يفعل سوف تُراق الدماء من أجلها وقد قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة ناجية، والباقون في النار» وأنّ أصحابه لن ينجو منهم إلاّ مِثل همل النعم، فيرتدّ أكثرهم ويرجعون بعده كفاراً، فيقال له ﷺ:

«إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[2].

وما ورد عنه ﷺ: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يحكم أو يمضي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»[3]،

فهذه الأحاديث وغيرها كثير، تشهد على ما كان يعلمه ﷺ من اختلاف أمّته، وأنّ الإمامة من أولى قضاياه، ومع هذا يقال انه ﷺ لم يوصِ أو أنه أوكل اختيار الخليفة إلى عقول الناس المتضاربة، «ولو كنا نصدّقها مستسلمين لكذّبنا

---

(١) أمثال: سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد وعمار بن ياسر وبريدة الأسلمي وأُبي بن كعب وغيرهم ممن أنكروا على أبي بكر تقدمه وجلوسه في مجلس رسول الله ﷺ.

(٢) صحيح مسلم: ج ٨ ص ١٠٧، حديث قم ٢٢٩٤ ورقم ٢٢٩٠ و ٢٢٩١ و ٢٢٩٣ و ٢٢٩٥ و ٢٢٩٦.

(٣) صحيح مسلم ج ١٢/ ١٦٩ رقم الحديث ١٨٢١ وينابيع المودة ص ٣٠٨ ط قم.

عقولنا وتفكيرنا، فإنّ الإسلام جاء رحمةً لينقذ العالم الإسلامي من الهمجية والجاهلية ساكتاً عن أعظم أمر مني به الإسلام والمسلمون مع أنه كان على علم به؟ فما علينا إلاّ أن نتّهم التاريخ والحديث بالكتمان وتشويه الحقيقة بقصد أو بغير قصد، ولئن لم يكن محمّد نبيّاً مرسلاً يعلم عن وحي ويحكم بوحي، فليكن ـ على الأقل ـ أعظم سياسيّ في العالم كله لا أعظم منه، فكيف يخفى عليه مثل هذا الأمر العظيم لصلاح الأمة بل العالم بأسره مدى الدهر، أو يعلم به ولا يضع له حدّاً فاصلاً؟

وهل يرضى لنفسه عاقل يتولى شؤون بلده فضلاً عن أمّة أن يتركها تحت رحمة الأهواء واختلاف الآراء ولو لأمد محدود وهو قادر على إصلاحها، أو التنويه عن إصلاحها إلاّ أن يكون مسلوباً من كلّ رحمة وإنسانية؟ حاشا نبيّنا الأكرم من جاء رحمةً للعالمين ومتمماً لمكارم الأخلاق وخاتماً للنبيين! وقد قال تعالى على لسانه بعد حجة الوداع ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ . . .﴾ وقد وجدناه نفسه لا يترك حتى المدينة المنورة، إذا خرج لحرب أو غزاة من غير أمير يخلفه عليها، فكيف نصدّق عنه أنه أهمل أمر هذه الأمة العظيمة بعده إلى آخر الدهر من دون وضع قاعدة يرجعون إليها أو تعيين خلف بعده»[1].

رابعاً: كيف يُعقل أنْ يُنسب إلى النبي ﷺ أنه فوّض أمر تعيين الخليفة إلى الأمة المتمثلة بأهل الحل والعقد، وقد حدّثنا التاريخ أنّ أهل الحل والعقد أو ما يعبّر عنهم بكبار الأمة هم بؤرة الخلاف والنزاع، وهكذا على مرّ العصور حيث ترى الطبقة الخاصة مع اختلاف نفوسهم، وتباين نزعاتهم كسائر الناس لا ينفكون عن تحيزات فيهم أعظم منها في غيرهم، وبندر أنْ يتجرّدوا عن أهواءٍ نفسيّة وأغراضٍ شخصية، تجعل كل فرد يشرئب إلى هذا المنصب أو ذاك، فهل أمر كهذا مع أهميته وخطورته يوكل إلى مَنْ وصفنا، وهل يُعقل أنْ أبا بكر تفطّن إلى سوء عواقب هذا التشريع دون النبي ﷺ؟! فأسرع إلى تعيين الخليفة من بعده، وكذا حذا حذوه خليفته عمر فاخترع طريقة الشورى من ستة أشخاص مع عدم اتفاقهم على رأي فصغى رجلٌ لضغنه، ومال الآخر لصهره على حدّ تعبير مولانا أمير المؤمنين عليه السلام فتنسب الفطانة إلى الشيخين دون النبي ﷺ الذي لا يفعل

---

(١) السقيفة للمظفر ص ٣٠.

إلاّ عن وحي، ولا يحكم إلاّ بوحي، هيهات هيهات أن يكون من النبي الحكيم مثل هذا التشريع، وكيف يخفى عليه ضرره، ولا يخفى على عائشة يوم قالت لعمر بن الخطاب: «لا تدع أمّة محمد بلا راعٍ، استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فإني أخشى عليهم الفتنة».

خامساً: أيصدر أي تصريح من النبي ﷺ يفيد الرجوع إلى أهل الحل والعقد في تعيين الإمام من بعده مع علمه ﷺ أنه لو لم يوكل الأمر إلى أهل الحل والعقد لأدّى إلى نزاع وخلاف بين المسلمين، فمن هنا يُعْلَم أن الرجوع الى أهل المشورة ليس من الدّين، ولم يشرّعه الله على لسان نبيه، فعلى هذا فما قيمة الإجماع المدّعى في مقابل عدم تصريح النبي بذلك؟

تساؤل:

قد يُقال: إنّ المراد بأهل الحل والعقد، إجماع أهل الصدر الأول وإنه وإنْ لم يتحقق على خلافة أبي بكر يوم السقيفة لكنه بعد ذلك إلى ستة أشهر قد تحقق اتفاق الكل على خلافته، ورضوا بإمامته فتمّ الإجماع حينئذٍ[1].

والجواب:

١ ـ إنّ الاجماع غير متحقق بعدم بيعة مولى الثقلين علي بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه حتى بعد ستة أشهر، ولو سُلّم أنه صفق على يده كما يفعله أهل البيعة، فلا ريب في أنّ سعد بن عبّادة وأولاده لم يتفقوا على ذلك ولم يبايعوا، بل إنّ سعداً قتله ابن الخطاب لأنه لم يبايع[2]، فيكون خروج هؤلاء خرقاً للإجماع المدّعى.

٢ ـ إنّ الشيعة لا يعتبرون الإجماع حجةً شرعية إلاّ إذا كشف عن رأي المعصوم عليه السلام، فهو حجة حينئذ لهذا المناط، وحيث إنّ بيعة أبي بكر لم تقترن بموافقة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لم يتمّ عندهم الإجماع الحجة؛

---

(١) هذا الاعتراض سجّله بعض متكلمي السنّة لاحظ إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٤١.

(٢) روى البلاذري أن ابن الخطاب أشار إلى خالد بن الوليد ومحمد بن سلمة الأنصاري بقتل سعد فرماه كل واحد بسهم فقُتل ثم أوقعوا على أوهام الناس أنّ الجن قتلوه كما أن أُناساً حاولوا أن يطأوا بأقدامهم سعداً فقال بعضهم اتقوا سعداً فأجابهم عمر بالقول: اقتلوا سعداً قتله الله. لاحظ تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٥٩ ولاحظ إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٤٦.

ولو سلّمنا بوجود إجماع، فحيث إن الذي يدور معه الحق حيثما دار (باتفاق النصوص) غير راضٍ عن اجتماعهم يومذاك، فيعتبر وقوفه عليه السلام بوجه المجمعين ضربةً قويّة للإجماع، وهدماً لأسسه، لأنه لو كان مع الحق لوقف الإمام عليه السلام بجانبه، فحيث إنه عليه السلام كان ضده، يكشف هذا عن كون الإجماع أمراً باطلاً فلا حجّية فيه.

٣ ـ إذا كان الإجماع منعقداً على أبي بكر، فَلِمَ لم ينعقد على ابن الخطاب الذي عُيّن من قِبل أبي بكر، فالسابق كان يعيّن اللاحق، وحيث إنّ التعيين باختيار الأمة لم يتكرر، فكيف يكون الإجماع حجّة على بيعة الأول دون الثاني؟!

الطريق الثالث: «الميراث»:

ذهب بعض الفرق كالعباسية والراوندية إلى ثبوت الإمامة بالوراثة باعتبار أنّ العبّاس بن عبد المطلب استحق الإمامة لقربه من النبي صلى الله عليه وآله دون بني أعمامه[1].

وقد اعترض عليه:

١ ـ إنه يشترط في الإمام العصمة، وهي غير متوفرة في غير الإمام علي عليه السلام وأولاده المنصوص عليهم واحداً واحداً.

٢ ـ لو ثبت التوارث في الإمامة لثبتت للنساء والصبيان مع أن ذلك باطلٌ بإجماع الأمة.

٣ ـ يشترط في الإمامة النص منه تعالى، ولا شيء منه في العباس وغيره.

قال أبو الصلاح الحلبي (٣٧٤ ـ ٤٤٧هـ) أحد أعلام الإمامية:

«... فبطل بذلك مذهب القائلين بالاختيار والدعوة والميراث... وأما الميراث فعريٌ من حجة على كونه طريقاً إلى الإمامة عقلية ولا سمعية ولأنه يقتضي اشتراك النساء والرجال والعقلاء والأطفال والعدول والفسّاق في الإمامة كاشتراكهم في الإرث، والإجماع بخلاف ذلك... ولأنّ القول بأنّ الدعوة أو الميراث طريق إلى الإمامة حادث بعد انقراض زمن الصحابة والتابعين وأزمان بعدها خالية منه، وكل من قطع بوجوب ما بيّناه من الصفات للإمام قطع بفساد

---

(١) أصول الدين: / ٢٨٤ لعبد القاهر البغدادي، وكشف المراد/ ٣٩٢.

الاختيار والدعوة والميراث»[1].

هذه أهم الطرق لتعيين الخليفة بعد النبي، وهناك طريقان آخران ذكرهما أهل السُنّة هما:

طريق العهد:

أي الإمام السابق ينصّ على اللاحق، مع كون السابق غير منصوص عليه من قبله تعالى أو قِبل رسوله أو الإمام المتعيّن من قبلهما، ويستدلون عليه باستخلاف أبي بكر لعمر، وعمر لواحد من ستة قد استبد في تعيينهم من دون مشورة غيره من الصحابة[2].

طريق الاستيلاء:

بمعنى أنّ الخلافة ثبتتْ من غير بيعة أحد، فهي ثابتة لكل من استولى على الخلافة بالقهر والقوة ورضي به الناس إماماً[3].

ينقض على الأول:

إنّ تفرد السابق بتعيين اللاحق لم يقرّه أيُّ نصّ شرعي، مضافاً إلى أنه ما الضمانة التي نطمئن إليها في عدم خطأ الخليفة وانحرافه وتحيّزه ما دام هناك إجماع على عدم عصمة هؤلاء.

وينقض على الثاني:

إنّ الاستيلاء على الخلافة بالقهر والقوة خلاف مبادىء الدين الحنيف، وفطرة الإنسان السليم، ولا تنسجم مع تعاليم الإسلام الداعية إلى الحرص على كرامة الأمة ورعاية مصالحها، وحفظ حقوقها الفردية والاجتماعية.

عود على بدء:

إذا ثبُتَ عدم عصمة أي طريق من هذه الطرق عدا الأول، علينا إثبات دليله، وهل أنّ النبي عيّن شخص الإمام بعده؟ ومَنْ هو هذا الإمام؟ هل هو علي بن أبي طالب أو أبو بكر بن أبي قحافة؟

---

(١) الكافي في الفقه/ ٩٠.

(٢) الأحكام السلطانية/ ٧ وشرح المقاصد: ج ٥/ ٢٣٣.

(٣) لاحظ ما قاله الاسفرايني الشافعي في إحقاق الحق ج ٢/ ٣١٦.

استدلال العامة على إمامة أبي بكر:

استدلوا على إمامته[1] بدليلين:

الدليل الأول:

أنّ النبي ﷺ في مرضه أمر أبا بكر بأنْ يصلّي بالمسلمين إماماً، وإذا جعله إماماً في أمر الدين، ورضي به، فيكون أرضى لإمامته في أمر الدنيا وهو الخلافة، فقد قاسوا أمر الخلافة على إمامة الصلاة، وقد عبّروا عن ذلك بعبارات متقاربة[2].

وقد أوضح صاحب المواقف مرادهم فقال:

«... إنه ﷺ استخلف أبا بكر في الصلاة حال مرضه واقتدى به وما عزله فيبقى إماماً فيها وكذا في غيرها إذ لا قائل بالفصل»، لاحظ هامش إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٦٠.

يرد على الدليل المتقدم:

١ ـ إنّ رضى النبي ـ لو سلّمنا بصحة ذلك ـ بإمامة أبي بكر في الصلاة يستلزم بحسب زعم الأشاعرة تحقق النص الخفي أو الجلي على إمامته، وقد اتفق القوم على فقدانه في شأنه الكل، لذا صرّح القوشجي:

«بأنّ عمر بن الخطاب لما قيل له أوصِ قال: ما أوصى رسول الله حتى أُوصي، ولكن إنْ أراد الله بالناس خيراً جمعهم على الهدى...»[3].

٢ ـ إنّ قياس أمر الخلافة على إمامة الصلاة مبنيٌ على إثبات حجية القياس الذي قال بصحته العامة دون الخاصة وجمهور الظاهرية والمعتزلة، وأقاموا على عدم حجيته أدلة كثيرة ليس هنا موضع إثباته، والأدلة المدعاة على إثباته دونها خرط القتاد، لأنّ القياس يكون حجةً إذا كان هناك علةٌ في الأصل، ويكون الفرع مساوياً له في تلك العلة، وها هنا العلة مفقودة، بل الفرق ظاهر لأنّ الصلاة خلف

---

(١) نقصد بالإمامة هنا الخلافة أو الوصاية لا الإمامة المطلقة، والأدلة على إمامة أبي بكر عندهم كثيرة لا يعوّل عليها أهمها ما ذكرناه آنفاً.

(٢) لاحظ شرح التجريد للقوشجي/ ٣٧٢ وإحقاق الحق: ج٢/ ٣٥٩ نقلاً عن المواقف والطوالع والكفاية للعابدي.

(٣) شرح كشف المراد للقوشجي: ص ٣٧٩.

كل بر وفاجر جائز عندهم بخلاف أمر الخلافة، إذ يشترط فيها العدالة والشجاعة والقرشية على رأي المشهور عند السُنّة، وأما أمر إمامة الصلاة فلا يعتبر في الإمام شيء من الشجاعة أو العلم الكثير وغيرهما من الشروط التي لا بُدّ من توفرها في إمامة المسلمين، لأنَّ الخلافة الإسلامية لمّا كانت نوع سلطنة وحكومة في جميع أمور الدين والدنيا لا بُدّ في المتحلي بها أن يكون مُلماً بعلوم كثيرة لم يكن شيء منها موجوداً في أبي بكر[1].

٣ ـ إنّ الشيعة ينكرون كون النبي ﷺ قدّم أبا بكر للصلاة ويقولون: إنه ﷺ أمر الناس في مرضه بالصلاة، فقالت عائشة بنت أبي بكر لبلال: انه ﷺ أمر أنْ يؤم أبو بكر الناس، فلمّا اطّلع النبي على هذا الحال المورّث للفساد، رفع يده المباركة على منكب الإمام علي عليه السلام وأخرى على منكب الفضل بن عباس، وخرج إلى المسجد ونحّى أبا بكر عن المحراب، فصلّى بالناس حتى لا تصير إمامة أبي بكر موجبة للخلل في الدين، ويعضد ذلك ما رواه البخاري بإسناده إلى عروة قال: فوجد رسول الله من نفسه خفة فخرج إلى المحراب، فكان أبو بكر يصلّي بصلاة رسول الله، والناس يصلّون بصلاة أبي بكر بتكبيره[2].

قال الشيخ المفيد «قدّس سرّه»:

الذي صح في ذلك ـ أي صلاة أبي بكر بالناس ـ وثبت أنّ عائشة قالت: مروا أبا بكر أن يصلّي بالناس، فكان الأمر بذلك من جهتها في ظاهر الحال، وادّعى المخالفون أنها إنّما أمرت بذلك عن النبي ﷺ ولم تثبت لهم هذه الدعوى بحجة يجب قبولها، والدليل على أنّ الأمر كان مختصاً بعائشة دون النبي قول النبي لها عند إفاقته من غشيته[3] وقد سمع صوت أبي بكر في المحراب «إنكنّ لصويحبات يوسف» ومبادرته معجلاً معتمداً على أمير المؤمنين عليه السلام والفضل بن العباس ورجلاه يخطان الأرض من الضعف حتى نحّى أبا بكر عن

---

(١) إحقاق الحق: ج ٢/ ٣٦٢ بتصرف.

(٢) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٦٤.

(٣) المراد من «الغشية» هنا هو التجلّي الروحي التام المستتبع لفقدان الحركة الجسمانية عند المعصوم عليه السلام، ولا يراد منها فقدان العقل، إذ إنّ هذا مما يتنزّه عنه المعصوم عليه السلام الذي تنام عينه ولا ينام قلبه كما في نصوص كثيرة.

المحراب، فلو كان عليه السلام هو الذي أمره بالصلاة لما رجع باللوم على أزواجه في ذلك ولا بادر على الحال التي وصفناها حتى صرفه عن الصلاة، ولكان قد أقرّه حتى يقضي فرضه ويتمّ الصلاة وفي صرفه له وقوله لعائشة ما ذكرناه دليل على صحة ما وصفناه[1].

إذن لو كانت صلاة أبي بكر بالناس كما زعموا صحيحة بأمر منه ﷺ لكان خروجه ﷺ في تلك الحال مع ضعفه وتنحية أبي بكر عن المحراب وتولّيه الصلاة بنفسه بعد صدور الأمر به أولاً يعدّ مناقضة صريحة لا يليق بمن لا ينطق عن الهوى، ولو سلّمنا ذلك كله لكان خروجه ﷺ وعزله للمذكور مبطلاً لهذه الإمارة لأنه ﷺ يكون قد نسخها بعزله عنها، فكيف يكون ما نسخه بنفسه حجة على ثبوته.

مضافاً إلى أن عزل النبي له بعد تقدمته إنّما كان لإظهار نقصه عند الأمة، وعدم صلاحيته للتقديم في شيء تماماً كما حصل في بعث النبي له بسورة براءة ثم ردها منه، فإنّ من لا يصلح أن يكون إماماً للصلاة مع أنه أقل المراتب لصحة تقديم الفاسق فيها عندهم، فكيف يصلح أن يكون إماماً عاماً ورئيساً مطاعاً عند جميع الخلق، وإنما قصده ﷺ بإيقاع هذا الأمر منه هو إظهار نقص أبي بكر وعدم صلاحيته للتقديم في ذلك للناس كما حصل له في سورة براءة، فيكون ذلك حجة عليهم لا لهم.

وأيضاً فإنّ الأمر الذي خرج إلى بلال لم يكن مشافهةً من النبي بل كان بينهما واسطة، فإذاكان كذلك فيحتمل في الواسطة الكذب لكونها غير معصومة، وإذا احتُمل كذبه لم يبق في هذا الأمر حجة، لاحتمال أن يكون بغير أمر النبي كما عرفت من أنه ﷺ خرج وعزل أبا بكر.

٤ ـ لو كان خبر تقديم أبي بكر في الصلاة صحيحاً كما زعموا وكان مع صحته دالاً لى إمامته لكان ذلك نصّاً من النبي بالإمامة ومتى حصل النص لا يحتاج معه غيره، فكيف لم يجعل أبو بكر وأصحاب السقيفة ذلك دليلاً على إمامة أبي بكر؟! وكيف لم يحتجّوا به على الأنصار؟!!

وكيف بنوا الخلافة على المبايعة التي حصل فيها الاختلاف والاحتياج إلى

---

(١) العيون والمحاسن للمفيد: ص ١٢٥.

إشهار السيوف وعدلوا عن الاحتجاج بالنص المذكور؟ مع وضوح أن العاقل لا يختار الأعثر الأصعب مع وجود الأسهل إلاّ لعجزه عنه، فعُلم أن ذلك ليس فيه حجة أصلاً.

٥ ـ إن إمامة أبي بكر في الصلاة وجعل ذلك حجة على إمامة الدين معارض بأنه ﷺ استخلف علياً عليه السلام في غزوة تبوك في المدينة ولم يعزله، وإذا كان خليفة على المدينة كان خليفة في سائر وظائف الأمة لأنه لا قائل بالفصل والترجيح معنا؛ لأنّ استخلافه على المدينة أقرب إلى الإمامة الكبرى لأنه متضمّن لأمور الدين والدنيا بخلاف الاستخلاف في الصلاة.

٦ ـ إن إئتمام المسلمين بعضهم ببعض مما اعتاده المسلمون يومذاك وشاع بينهم بترغيب النبي فيه لا سيما على مذاهب الجمهور حيث يجوّزون الصلاة وراء البرّ والفاجر، فالإمامة في الصلاة إذن ليست بالأمر الخطير الشأن الذي لا يكون إلاّ لمن له الإمامة.

٧ ـ الأحاديث في إمامة أبي بكر مضطربة جداً فتارة أن النبي أمر عمر، وأخرى أمر أبا بكر وثالثة أمر بلالاً أن يأمر أبا بكر مما يُذهب بالاطمئنان بتصديق الحادثة، مضافاً إلى وقوع الاضطراب في أصل الصلاة التي صلاها أبو بكر هل هي الظهر أو العصر أو الصبح إلى ما هنالك من اضطرابات في أصل الحادثة وخصوصياتها مما يُسقطها عن الحجية والاعتبار.

الدليل الثاني:

قام الإجماع على انعقاد إمامة أبي بكر سواء فُسّر الإجماع باتفاق الكل كما حُكي عن المنخول، أو اتفاق أهل الحل والعقد أو اتفاق أهل المدينة كما في أصول الخفري، أو اتفاق العلماء.

والجواب:

١ ـ إنّ اجماع الأمة كلها على إمامة أبي بكر لم يتحقق في وقت واحد بعد رحيل النبي مباشرةً، وهذا واضح مع قطع النظر عن عدم حضور أهل البيت عليهم السلام وبعض الصحابة كسعد بن عبادة سيد الأنصار وأولاده وأصحابه، وكذا سلمان وأبي ذر والمقداد وبني جعفر وغيرهم من بني هاشم وسادات الحرمين وعظماء المسلمين.

وأما تحققه بعد رحيل النبي بزمن طويل فهو خلاف حقيقة الإجماع المعتبر فيه اتحاد الوقت، وعلى فرض تحقّقه بعد زمن طويل فإنه لا يكون حجة إلاّ إذا دخل الباقون فيه طوعاً، أما إذا استظهر الأكثر وخاف الأقل ودخل فيما دخل فيه الأكثر خوفاً وكرهاً فلا، ولا شك أن الحال كان كذلك فإن بني هاشم لم يبايعوا أولاً، ثم قهروا فبايعوا بعد مدة، وأما أمير المؤمنين عليه السلام فقد أخرجوه من داره ليبايع وهو مقاد كما يقاد الجمل المخشوش[1] على حدّ تعبير معاوية بن أبي سفيان عندما بعث للأمير عليه السلام برسالة يعيّره فيها ويؤنبه بالقول:

«إنّك كنت تقاد كما يقاد الجمل المخشوش حتى تبايع»[2].

ولكننا نشك بأنه عليه السلام بايع كرهاً، فالأصل حينئذٍ يقتضي عدمه، وإنما كل ما في الأمر أنّ أبا بكر صفق على يد أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا لا يدل على البيعة كرهاً، وأما ما ورد من أنه قال: «لأسالمنّ ما سلمت أمور المسلمين» فليس فيه إشارة إلى بيعة ولو كرهاً، وإنما كل ما في الأمر أنه سكت[3] ولم يحاربهم بسيف لقلّة الأنصار والأعوان. لذا اعتقد الشيخ المفيد ووافقه السيد المرتضى في كتاب الفصول المختارة أن الإمام علياً عليه السلام لم يبايع ساعة قط، قال: «ومما يدل على أنه لم يبايع البتّة أنه ليس يخلو تأخره من أن يكون هدى وتركه ضلالاً، أو يكون ضلالاً وتركه هدىً وصواباً أو يكون صواباً وتركه صواباً، أو يكون خطأ وتركه خطأ، فلو كان التأخر ضلالاً وباطلاً، لكان أمير المؤمنين عليه السلام قد ضلّ بعد النبي صلى الله عليه وآله بترك الهدى الذي كان يجب المصير إليه وقد أجمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يقع منه ضلال بعد النبي صلى الله عليه وآله ولا في طول زمان أبي

---

(١) المخشوش: ما يدخل في عظم أنف البعير من خشب.

(٢) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٦٧.

(٣) هناك أسباب أخرى أوجبت سكوت أمير المؤمنين عليه السلام هي:
أولاً: أشفق عليه السلام من ارتداد القوم وإظهار خروجهم على الإسلام لفرط الحمية والعصبية، وضعف النفوس.
ثانياً: إنه عليه السلام كان يعلم يقيناً أنّ الأمة ستغدر به، فكان الصبر أولى لما في ذلك من المصالح الدينية والدنيوية التي لا تخفى على المتأمل.
ثالثاً: إنه خاف على أهله وشيعته، وظهرت له إمارات الخوف التي يجب معها الكف عن المجاهدة لهم.

بكر وأيام عمر وعثمان وصدراً من أيامه حتى خالفت الخوارج عند التحكيم وفارقت الأمة، وبطل أنْ يكون تأخره عن بيعة أبي بكر ضلالاً.

وإنْ كان تأخره هدىً وصواباً وتركه خطأً وضلالاً فليس يجوز أن يعدل عن الصواب إلى الخطأ ولا عن الهدى إلى الضلال لا سيما والإجماع واقع على أنه لم يظهر منه ضلال في أيام الثلاثة الذين تقدّموا عليه، ومحالٌ أنْ يكون التأخر خطأ وتركه خطأ للإجماع على بطلان ذلك أيضاً، ولما يوجبه القياس من فساد هذا المقال.

وليس يصحّ أن يكون صواباً وتركه صواباً لأنّ الحق لا يكون في جهتين مختلفتين ولا على وصفين متضادّين، ولأن القوم المخالفين لنا في هذه المسألة مجمعون على أنه لم يكن إشكالٌ في جواز الإختيار وصحة إمامة أبي بكر.

وإنما الناس بين قائلين قائل من الشيعة يقول: إنّ إمامة أبي بكر كانت فاسدة لا يصحّ القول بها أبداً. وقائل من الناصبة يقول: إنها كانت صحيحة ولم يكن على أحد ريب في صوابها إذ جهة استحقاق الإمامة هو ظاهر العدالة والنسب والعلم والقدرة على القيام بالأمور ولم تكن هذه الأمور تلتبس على أحد في أبي بكر عندهم. وعلى ما يذهبون إليه فلا يصحّ مع ذلك أنْ يكون المتأخر عن بيعته مصيباً أبداً لأنه لا يكون متأخراً لفقد الدليل بل لا يكون متأخراً لشبهة وإنما يتأخر إذا ثبت أنه تأخر للعناد.

فثبت بما بيّناه أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر على شيء من الوجوه كما ذكرناه وقدمناه وقد كانت الناصبة غافلة عن هذا الاستخراج في موافقتها على أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخر عن البيعة وقتاً ما، ولو فطنت له لسبقت بالخلاف فيه عن الإجماع وما أبعد أنهم سيرتكبون بعد ذلك إذا وقفوا على هذا الكلام غير أن الإجماع السابق لمرتكب ذلك يحجّه ويسقط قوله فيهون قصته ولا يحتاج معه إلى الإكثار[1].

وبما تقدم يبطل ما ادعاه الشيخ حسين شحادة في مقالة له ملحقة بكتاب نظام الحكم والإدارة في الإسلام، وكذا الشيخ أبو السعود القطيفي في كتاب جاء الحق ص ٣٣، حيث قالا: أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بايع أبا بكر

---

(١) الفصول المختارة من (العيون والمحاسن للشيخ المفيد ـ قده ـ): ص ٥٦ ط. دار المفيد.

بعد شهادة مولاتنا فاطمة عليها السلام، بل ادعى الأخير ـ أي أبو السعود ـ نقلاً عن البعض ولم يستنكر كلامه وهذا دليل تبنيه له فقال: إن علياً عليه السلام إنما تخلّف عن البيعة إكراماً لفاطمة عليها السلام لا ادعاء منه أنه هو الأحق بالإمامة.

أقول: أراد أبو السعود أن يكحّل فعمّى العينين، لأن ما استدل به على مدعاه لا تؤيده المصادر الموثوقة عند الشيعة الإمامية، لأن رواية البيعة هي من مصادر العامة والرشد في خلافهم، هذا مضافاً إلى أن عدم مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر ليس لوجود سيدتنا الصدّيقة عليها السلام فحسب وإنما لأن البيعة دليل رضا المبايع للمبايع له، واغراء المكلفين بالقبيح وهو مستحيل صدوره من الحكيم.

٢ ـ إن تخصيص الإجماع بأشخاص معدودين دون مَنْ ذكرنا من الهاشميين وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام وكذا الأنصار وعلى رأسهم سعد بن عبادة والأصحاب الأجلاء يعدّ تخصيصاً من دون دليل، أوليس هؤلاء من المسلمين، وأوليسوا من أهل الحل والعقد؟! فما معنى هذه الغميضة في حقهم وعدم الالتفات إليهم؟

وهل هذا إلاّ جفاء وشقاء بالنسبة إلى هؤلاء النبلاء؟

وبهذا يتبين عدم صحة خلافة أبي بكر، والأدلة على ذلك كثيرة أعرضنا عنها خوف الإطالة والملل.

فإذا بطلت خلافته، تعينت خلافة الإمام علي عليه السلام بحكم الأدلة العقلية والنقلية.

الأدلة العقلية:

الأول: اللطف:

قد تقدم معنا في بحوث سابقة معنى اللطف وحقيقته، ونعيد هنا ما ذكرناه سابقاً بشيء من الإجمال، فنقول: إنّ الله تعالى بمقتضى رأفته بالعباد وبلطفه بهم يجب عقلاً ـ بعد أن فرض عليهم أحكاماً وتكاليف ـ أنْ يوجد لهم لطفاً منه يتحقق به بُعْدهم عن المعصية وقربهم من الطاعة، فيجب بضرورة العقل أنْ يوجده لأنه محصّل لغرضه وهو طاعتهم وانقيادهم له، ولو لم يوجده لناقض غرضه، إذ كيف يأمرهم بطاعته ثم لا يحقق لهم الفُرص التي تمكّنهم منها.

ووجوب اللطف لا يختص بالأنبياء والمرسلين بل يشمل الأوصياء والأولياء المنصوصين من قبل الله تعالى لأنّ مهام هؤلاء كمهام أولئك بمناط واحد لا

يختلفون عن بعضهم البعض إلاّ في تلقي الوحي التشريعي، وبحسب قاعدة اللطف وجب كون الإمام معصوماً، وغير الإمام علي (روحي فداه) من الثلاثة المتقدمين عليه لم يكن أحد منهم معصوماً بالإجماع بين الفريقين فيتعيّن كونه عليه السلام هو الخليفة الحق.

قال العارف السيد محمد حسين الطهراني «قدّس سره»:

لمّا اقتضى اللطف الإلهي أن يصطفي الله الأنبياء لتقريب العباد إلى طاعة الله وإبعادهم عن معصيته، والوصول إلى مقام الرب وحرم الله الآمن، ليؤدّبوا العباد بآداب العبودية، ويعلّموهم ما خفي عليهم وجهلوه ويعلّموهم أن الله لم يخلقهم كالأنعام ليأكلوا ويشربوا ويعيشوا غافلين، بل خلقهم للمعرفة حتى يلتمسوا طريق رضاه بتوجيه الأنبياء وإرشادهم وبذلك يسّر عليهم طريق السلوك، وأتمّ عليهم الحجة بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وتتابع الوحي الإلهي في كل عصر وهداهم إلى طريق السعادة بواسطة الأنبياء. لمّا اقتضى اللطف الإلهي كلّ تلك الأشياء، فكذلك اقتضى أن يكون للدين أئمة بعد الأنبياء وهم أفضل الخلْق وأعرفهم وأعلمهم بحقائق الدين، لكي يوصلوا النفوس التي لم تكتمل بعدُ إلى الكمال ويبلّغوا الأحكام المشرّعة التي لم تُبلّغ للناس لأسباب ما، ويربّوا الأشخاص الذين لم يتشرفوا برؤية الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والاستفادة منه فيقودوهم نحو طريق الهداية، وليس من المعقول أنْ يهمل الله الأمّة ويتركها بدون من يدير شؤونها، في حين أنّ جميع الناس متساوون من حيث الحاجة إلى من يربّيهم ويعلّمهم، وجميعهم متكافئون من حيث شمولهم بقاعدة اللطف الإلهي.

إذن، من اللازم على الله تبارك وتعالى أن يبعث من يوجّه النفوس نحو الكمال، وهو الذي يكمل الشريعة ببيانه، ويدفع شبهات الملحدين وينير عالم الجهل بنور العرفان، ويوضّح معارف الدّين وأسراره للنفوس المستعدّة. ويصدّ أعداء الدّين بقوة السلاح، ويقوّم الإعوجاج بيده ولسانه، ويرفع النقائص ويملأ الفراغ. ولمّا كانت هناك فاصلة زمانيّة بين نبّيين، ولا وجود لشريعة وقانون بعد خاتم النبيين، فسوف يكون وجود الإمام بين الشرائع، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله لازماً وضرورياً بوصفه العلّة المبقية لأساس الغرض. ولمّا أخذ الله على نفسه أن يمنّ على عباده بلطفه الخفيّ، ويرعاهم رعاية دقيقة، ويهديهم ويحسن بهم، ولا يريد إلاّ خيرهم وسعادتهم، لذلك عليه أن لا يترك دين نبيّه ناقصاً بارتحاله وإنّما

يواصل رعايته للدين من خلال تعيين الإمام الذي يستطيع هو وحده أنْ يحمل هذه المهمّة الثقيلة، وهو الأنموذج الأكمل والمثل الأعلى لوجود النبي في كل الخصوصيات، وهو الذي يقود الناس نحو الكمال. من هذا المنطلق كان تعيين الوصي فرضاً على النبي، لذلك نصب الله عليّاً بن أبي طالب عليه السلام وصياً على الأمة كافة، بواسطة النبي [1].

الثاني: العصمة:

لا بُدّ للإمام أو الخليفة أن يكون معصوماً مسدّداً لأنّ الإمامة استمرار للنبوة على طول خط الزمن فكما أنّ زمناً ما لم يخل من نبي منذ آدم إلى سيدنا خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله كذلك لن يخلو زمن بعد نبيّنا من وجود إمام يزيل الشبهات ويفسّر الكتاب ويبيّن ويوضّح المتشابهات، لا سيما وأنّ شريعة محمد صلى الله عليه وآله ناسخة لكل الشرائع، فلا بد لها أن تعطي لكل حادثة متجددة حلاً لها، وهذا لا يمكن حصره في فترة زمنية قصيرة فيتعين إيجاد أشخاص وأفراد كاملين بمنزلة النبي يبينون ما خفي على الناس من معرفة دينهم، يشرحون لهم ما عجزوا عن حلّه، وهذا ما يتكفله المعصوم الذي ينوب عن النبي، فإذا لم يبعث الله تعالى للناس من يبيّن لهم ما خفي عليهم مع حاجتهم إلى ذلك، لأدّى ذلك إلى إغرائهم بالقبيح وهو مستحيل عليه تعالى.

والإمام إن لم يكن معصوماً لاستلزم احتياجه إلى غيره وهو باطل لاستلزامه التسلسل، لأنّ فائدة وجوده هي تقويم الاعوجاج، فإذا احتاج إلى من يقوّمه تسلسل وهو واضح البطلان.

قال العلاّمة محمد حسين الطباطبائي (قدّس سرّه):

«الإمام هو الرابط بين الناس وبين ربّهم في إعطاء الفيوضات الباطنية وأخذها كما أنّ النبي رابط بين الناس وبين ربّهم في أخذ الفيوضات الظاهرية وهي الشرائع الإلهية تنزل بالوحي وتنتشر منه وبتوسطه إلى الناس وفيهم، والإمام دليل هاد للنفوس إلى مقاماتها كما أن النبي دليل يهدي إلى الاعتقادات الحقة والأعمال الصالحة»[2].

ولا يخفى أنّ ما ذكره العلاّمة الطباطبائي في تعريفه لوظائف الإمام وأنها

---

(١) معرفة الإمام: ج ٢ ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢) تفسير الميزان: ج ١٤ ص ٣٠٤.

باطنية لا يناقض وظائفه الظاهرية التي هي من مختصات النبي إذ لا فرق بين النبي والإمام إلاّ في تلقي الوحي التشريعي.

إذن لا بد للإمام أن يكون معصوماً لا تصدر منه أية معصية، وغير الأئمة عليهم السلام ليسوا بمعصومين إجماعاً لما هو معروف من كون الذين تقدّموا على أمير المؤمنين كانوا يعبدون الأصنام فلا يكونون أئمة، لأنّ العصمة شرط في الإمام.

وأما ما قد أثاره بعض العامة من أنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب عليه فيستحق الإمامة، فسوف يأتي إن شاء الله تعالى الإجابة عنه في الأدلة النقلية.

الثالث: كون الإمام افضل الرعية:

أي يجب أن يكون الخليفة أفضل الرعية وأعلمهم، وغير أمير المؤمنين عليه السلام ممن تقدم عليه لم يكونوا كذلك، فتعيّن كونه هو الإمام بعد النبي، وخالف الأشاعرة ذلك فأجازوا تقديم المفضول على الفاضل تأسيساً لخلافة أئمتهم الذين سنّوا لهم هذا الاختيار مع الاعتقاد ضمناً أنّ الإمام علياً عليه السلام أفضل الجميع، وقد خالفوا في ذلك مقتضى العقل ونصّ الكتاب، فإنّ العقل يقبّح تعظيم المفضول وإهانة الفاضل ورفع مرتبة المفضول وخفض مرتبة الفاضل، والقرآن نص على إنكار ذلك فقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (يونس/ ٣٦).

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (الزمر/ ١٠) ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (النساء/ ٩٦)، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ (المائدة/ ١٠١)، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأنعام/ ٥١)، ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (النحل/ ٧٧)، ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾﴾ (فاطر/ ٢٠ـ٢١)، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ (الحديد/ ١١)، ﴿لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ (الحشر/ ٢١)، وكيف ينقاد الأعلم الأزهد الأشرف حسباً ونسباً للأدون في ذلك كله؟!

اتّفق العقلاء من كل دين حتى عند عبدة الأوثان أنْ يوصوا بحفظ أمور دينهم ودنياهم بعد مماتهم، وهذه الوصية مما اقتضتها أحكام الفطرة والعقل والشرع.

أما كونها من أحكام الفطرة فلأن البشر مجبولون بالفطرة على أن يشرفوا على أعمالهم بأنفسهم، ووفقاً لما ترتأيه عقولهم وأهواؤهم، فلا يحب الإنسان أن يشاركه غيره في قراره وما تهواه نفسه، فهو لا يريد أن يُفلت زمام أموره من يده فتكون بيد شخص آخر غريب عنه، وهذه الرغبة لا تنتهي عند ساعة الاحتضار بل تمتد إلى ما شاء الله من عمر الزمن ما دام الإنسان يشاهد آثاره شاخصة بعد الموت، لذا تراه يوصي إلى غيره لينجز له أعماله التي عجز عن تحقيقها في حياته أو حالت الظروف في عدم تحققها أو لديمومة استمرارها لأهميتها، وهذه الغريزة الفطرية ملحوظة حتى عند الحيوانات، إذ إن أكثرها عندما يشعر بقرب موته، ويرى علامات الموت، فإنه يُشيد لأفراخه بيتاً محكماً، وعشاً رصيناً بعيداً عن كل خطر، فهذا حال الحيوان فكيف بالإنسان الحريص على تحقيق أمانيه ومراميه، فهل يُعقل أن يذهب النبي من عالم الناسوت ويترك أمته تتلاعب بها الأهواء وتتقاذفها الشهوات وسطوات الجبارين والظالمين المستبدين يغيّرون دينه ويبدّلون أحكامه وينهبون تراثه؟!

هذا بحسب الفطرة، وأما بحسب العقل، فلا شك أنّ العقل يفرض سيطرته على الإنسان من خلال ما يفكّر به الإنسان نفسه من ضرورة الاهتمام بأموره وتنظيمها وعدم إهمالها، ويدرك أن عليه تعيين وصي له بعده لحفظها وحراستها لتنظيم آثاره والإفادة منها ويوصي بالمحافظة عليها لكي يتسنى له الإفادة منها بعد موته بنفس المقدار الذي كان يطمع أن يفيد منها في حياته، والعقلاء في العالم ينظرون إلى الشخص الذي يموت بلا وصية تاركاً وراءه زوجة وذرية ومحلاً تجارياً أو مزرعة أو أمراً متعلقاً بالحكومة أو بالمسائل العلمية، أو أمثال ذلك بدون تدبير، ينظرون إلى مثل هذا الشخص نظرة امتهان وازدراء، ويرونه إنساناً ناقصاً ويذمونه على ترك الوصيّة، على عكس ما لو أوصى وعيّن له وصيّاً كفوءاً خبيراً بصيراً مدبّراً يدير شؤونه ويتولّى أمر ذريته من أولاده الصغار وغيرهم، فإنّهم يُثنون عليه ويمجّدونه وينظرون إلى عمله بوصفه عملاً إنسانياً.

وأما حكم الشرع الذي شُرّع على أساس حكم الفطرة وحكم العقل، والوصية في ضوئه حكم ممدوح ومستحسن في جميع الشرائع والأديان. وقد

جاءت الوصية في الشريعة الإسلامية المقدسة التي هي أكمل الشرائع وأتمها بحدودٍ ومواصفات معيّنة واضحة لا غبار عليها قال تعالى:

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة/ ١٨١ ـ ١٨٢).

الخامس:

الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه وغير علي عليه السلام من الثلاثة لم يكن كذلك فتعين أن يكون هو الإمام عليه السلام.

السادس:

الإمامة رياسة عامة، وإنما تستحق بأوصاف الزهد والعلم والعبادة والشجاعة والإيمان، ومن الواضح اتفاق الأمة على أن الإمام علياً عليه السلام هو الوحيد من بين الصحابة المستجمع على الوجه الأكمل لهذه الصفات، فتعين كونه الإمام والخليفة بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله.

السابع:

ان النبي صلى الله عليه وآله لم يفارق المدينة قطّ إلاّ وخلف فيها من يخلفه، ولا أرسل جيشاً إلاّ وأمّر عليهم كما تقتضيه الرياسة والسياسة، فكيف يمكن أن يتركهم في غيبته الدائمة معرضاً للفتن وغرضاً لسهام الخلاف على قرب عهدهم بالكفر، وتوقع الانقلاب منهم ووجود من مردوا على النفاق، وتربص الكفرة بهم الدوائر كما نطقت به آيات الكتاب العزيز، وكيف يمكن أن لا يطالبه المسلمون على كثرتهم بنصب إمام لهم مع طول مرضه وإعلامه مراراً لهم بموته، فلمّا لم يقع الطلب منهم مع ضرورة حاجتهم إلى إمام علم أنه قد أغناهم بالبيان الذي علمه الشاهد والغائب وليس هو إلاّ نص الغدير ونحوه فيكون أمير المؤمنين هو الإمام، ولا يمكن أن يكون تشريع جواز ترك الاستخلاف سبباً لترك النبي للنص كما زعموا، لأنّ فائدة التشريع اتباع الناس له في فعله، وبالضرورة أنه لم يتفق ترك ملك أو خليفة للنص على من بعده عملاً بالسنة.

الثامن:

لا ريب أنّ من يعرف طرفاً من التاريخ يرى أنّ بين أمير المؤمنين عليه السلام

والمشايخ الثلاثة مباينة بعيدة ومناوأة شديدة حتى لم يشهد التاريخ بحرب له في نصرتهم مع أنه أبو الحرب وابن بجدتها، وما قام الإسلام إلاّ بسيفه وما تخلّف عن رسول الله ﷺ في موقف سوى تبوك وقام بأعباء الحروب الثقيلة في أيام توليه الخلافة، وقد امتلأت كتب التاريخ بما وقع بينه وبينهم لا سيما الثالث وذلك لا يجتمع مع البناء على أنّهم جميعاً أركان الدين وأقطاب الحقّ وأخوة الصدق وهمهم نصر الإسلام لا الزعامة الدنيوية فلا بدّ من وقوع خلل هناك إما لكونهم جميعاً على باطل ولا يقوله مسلم أو لكون أحد الطرفين على الحق والآخر على الباطل وهو المتعين، ولا قائل من أهل الإسلام بأنّ علياً عليه السلام إذ ذاك مبطل حتى الخوارج فيتعيّن أنْ يكون أمير المؤمنين عليه السلام هو المحقّ وغيره المبطل فلا بدّ أن يكون هو الإمام[1].

هذه بعض الأدلة العقلية على أحقية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة دون غيره.

الأدلة النقلية:

وهي من ناحيتين: القرآن والسُنّة المتواترة.

أما القرآن الكريم: ففيه آيات كثيرة جداً ناهزت مائتي آية تدلّ على أحقية أمير المؤمنين وعلوّ قدره، نذكر بعضاً منها.

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة/ ٥٦ ـ ٥٧).

اتّفق[2] الفريقان على نزول الآية بأمير المؤمنين عليه السلام عندما تصدّق بخاتمه على فقير وهو في الصلاة، وقد دلّت على ذلك الروايات المتواترة لفظاً ومعنى على نزولها في حق الإمام علي عليه السلام. وقد أبدى بعض النواصب عدّة

---

(١) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٤٣.

(٢) شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي: ص ١٦١ ـ ١٩٢ وتفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٤ وإحقاق الحق: ج ٢ ص ٣٩٩ والمراجعات: ص ٢٥٢ بتحقيقنا ط مؤسسة الأعلمي، وتفسير الكشّاف: ج ١ ص ٦٣٥.

اعتراضات حول نزول هذه الآية في حق مولانا الإمام علي عليه السلام يلاحظها من راجع المجامع التفسيرية عند المخالفين، وقد عرضنا بعضاً منها في الباب الخامس والعشرين «الأمر الخامس» فلاحظ.

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة/ ٦٨).

نقل الجمهور[1] أنها نزلت في بيان فضل الإمام علي عليه السلام يوم الغدير، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيد عليّ عليه السلام وقال: يا أيها الناس ألست أولى منكم بأنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه كيفما دار.

والمولى يراد به الأوْلى بالتصرّف لتقدّم ألستُ أولى ولعدم صلاحية غيره ها هنا.

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة/ ٤).

روى الجمهور عن أبي سعيد الخدري قال: إنّ النبي صلى الله عليه وآله دعا الناس إلى الإمام عليّ عليه السلام في غدير خمّ وأمر بما تحت الشجرة من الشوك، فقمّ، فدعا علياً عليه السلام فأخذ بضبعيه فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطي رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ عليه السلام ثم لم يتفرّقوا حتى نزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضاء الربّ برسالتي، والولاية لعلي بن أبي طالب عليه السلام بعدي، ثم قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله[2].

الآية الرابعة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

---

(١) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٤١٥ ودلائل الصدق: ج ٢ ص ٥٠.

(٢) إحقاق الحق: ج ٣ ص ٣٢٠.

تَطْهِيرًا ﴾ (الأحزاب/ ٣٤).

أجمع المفسّرون وروى الجمهور كأحمد بن حنبل وغيره أنّها نزلت في الإمام عليّ عليه السلام والصدّيقة فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وروى أبو عبد الله بن محمد بن عمران المرزباني عن أبي الحمراء قال: خدمت النبي صلى الله عليه وآله نحواً من تسعة أشهر أو عشرة وكان عند كلّ فجر لا يخرج من بيته حتى يأخذ بعضادتي باب علي عليه السلام ثم يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيقول علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وعليك السلام يا نبيّ الله ورحمة الله وبركاته، ثم يقول الصلاة رحمكم الله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً ثم ينصرف إلى مصلاه. والكذب من الرجس ولا خلاف في أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ادّعى الخلافة لنفسه فيجب أن يكون صادقاً[1].

وأما السُنّة المطهّرة: فأخبارها كثيرة جداً أهمها:

«حديث الغدير» المتواتر بين العامة والخاصة ومفاده أنّ النبي صلى الله عليه وآله نَصَبَ الإمام علياً عليه السلام يوم غدير خمّ في رجوعه من حجة الوداع، للأمة جمعاء، ثم واجههم بالخطاب فقال: من كنتُ مولاه، فعليٌ مولاه.

فأوجب له ما لنفسه من الطاعة، وشريف المقام، ولاخلاف بين أهل اللسان أنّ «المولى» عبارة عن السيد المطاع[2].

وحديث الدار، وحديث المنزلة والمباهلة والطائر المشوي وغيرها من الأحاديث الواضحة والصريحة في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام لاحظ المطوّلات كدلائل الصدق والمراجعات وإحقاق الحق والغدير، والإفصاح في الإمامة للمفيد.

النقطة الرابعة: عدم خلوّ الزمان من إمام:

الوجوه العقلية الداعية لوجوب وجود إمام في كل عصر كثيرة منها:

جهة السياسة:

بيانها: أن كل فرد من أفراد الإنسان لا بدّ له في عيشه من تمدّنٍ واجتماع كي يتمّ له البقاء في الدنيا بمقدار ما قدّر له من العمر، لأنّ كل شخص لا بدّ له من

---

(١) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٥٠١ ودلائل الصدق: ج ٢ ص ٦٤.

(٢) النكت الاعتقادية للمفيد: ص ٤٥.

المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وما يدفع به المضار عن نفسه من ضرر السباع والأنفس، إلى غير ذلك من موارد حاجاته باختلاف أنواعها، فإنّ المريض يحتاج إلى غذاء مخصوص وإلى أدوية مخصوصة وكذلك الطفل في بعض حالاته، والإنسان في الصيف والشتاء يحتاج إلى ألبسة مخصوصة وسراويل تقيه الحرّ والبرد، ومن هذا القبيل حاجته إلى مسكن يأوي إليه.

ثم إنّ هذه حاجاته القريبة، وله حاجات بعيدة مقدمةً لحاجاته القريبة كالتجارة والزراعة لتحصيل المعاش، وكل ذلك يحتاج إلى ممدٍ ومعاون واجتماع أنفس وأسباب تحتاج تلك الأنفس إلى مقدمات أخر.

ثمّ إن بقاء النوع في العالم يتوقف على نكاح وازدواج وقد خلق في طبيعته الشهوات الكثيرة لإبقاء نفسه وإبقاء نوعه فخلقت فيه شهوة الطعام والشراب والنكاح والزواج وخلقت فيه القوة الغضبية لدفع المضارّ، وجعل لكل ذلك آلات وأدوات لجلب المنافع ودفع المضارّ والمؤذيات، وجميع ذلك محتاج إلى اجتماع أنفس كثيرة مع اختلاف الشهوات وكون القوى المذكورة في الجميع على حدّ الشخص الواحد، وكل في شهواته يريد تحصيل مقصوده منها، وإنْ لم يتحصل مقصوده الآخر، فيقع الاختلاف وبه يظهر الفساد فلا بد من شخص سالم عن المقاصد الفاسدة، رابح للمقاصد العامة والمصالح الشاملة للجميع، يحفظ كل واحد عن التعدي على حدّه والظلم لغيره، ويحفظ النوع عن الفساد والاختلاف، ويمنع التعدي على غيره عن المجاوزة عن حدّه وأخذ حقّ غيره، حتى يكون به النظام وفي يده هذا الزمام، ويكون حكمه العدل والإنصاف، مانعاً من وقوع الاختلاف، وسبباً للايتلاف، ذا ملكة قدسيّة لا يميل إلى هوى ولا إلى طرف دون طرف، ولا يجتلب إلى نفسه ولا إلى غيره من الأفراد ما يمنع عن غيره، وهو الإمام العادل في الرعية القاسم بالسوية.

جهة الشرع:

بيانها: ان التمدن للإنسان في أكثر الحالات وحاجته في تعيشّه إلى اجتماع الأنفس والأدوات، وكون موارد الحاجات لا بدّ لها من الاختصاص والاشتراك. وإن اختلفت الحيثيات، وهذا الاختصاص قد يقع بين الأشخاص، كالمواريث والممتلكات وجملة المشتركات وهكذا، وقد يقع الالتباس لأهل الاختصاص، ثم قد لا يدرون كيفية الانتفاع من موارد الحاجات والمشتهيات من المناكح والمذابح

وجهات الاختصاص والاجتماع، ولا بد في الاجتماع على موارد الحاجات من تبدل الاختصاص ووقوع المعاملات، فيشتري واحد ويبيع آخر وهكذا، فلا بد في جميع ذلك من قانون وهو الشرع وعالم يرجعون إليه ويرشدهم إلى تلك القوانين، ينتظم الأمور بالرجوع إليه، وهذا هو الإمام الرئيس المخصوص بذلك العلم، وليس العقل كافياً في معرفة هذه القوانين الكلية الموجبة للانتظام.

فإنّ العقل لا يستقلّ غالباً بجميع ما يحتاجون إليه، وقد لا يدرك إلاّ بعد حصول التجارب، كما في خواص الأدوية والتجربة ربما توجب الهلاك إلى أنْ يحصل التجربة وهكذا والتصرف في المباحات تصرف في مال الله تعالى بغير إذنه، فلا بد من رئيس منصوب من الله تعالى نبيّاً كان أو إماماً[1].

وهذا الذي ذكره الفلاسفة في بيان الحاجة إلى النبي ﷺ قالوا: إن الإنسان مدني بالطبع، أي: يحتاج في معيشته إلى التمدّن، وهو اجتماعه مع بني نوعه، للتعاون والتشارك في تحصيل ما يحتاجون إليه، من الغذاء الموافق واللباس الواقي من الحرّ والبرد وهكذا، وكل ذلك مما يحصل بالصناعات، ولا يمكن للإنسان الواحد القيام بجميعها، بل لا بدّ أن يجبى هذا لذاك، وذلك يخيط لآخر وآخر يلبس أو يبيع، إلى غير ذلك من المصالح التي لا بقاء للنوع بدونها. ثم ذلك التعاون والتشارك لا يتم إلاّ بمعاملات فيما بينهم ومعاوضات، ولا ينتظم إلاّ بقانون متفق عليه مبني على العدل والإنصاف لما لا حصر له من الجزئيات لئلا يقع الجور ويختلّ النظام، لما جبل عليه كل أحد من أنه يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على من يزاحمه وذلك القانون هو الشرع.

ولا بدّ له من شارع يقرّره على ما ينبغي، متميّز عن الآخرين بخصوصية فيه من قبل الخالق، واستحقاق طاعة وانقياد، وإلاّ لما قبلوه ولم ينقادوا له، وأنْ يكون إنساناً يخاطبهم ويلزمهم المعاملة على وفق ذلك القانون، ويراجعون في مواقع الاحتياج ومظانّ الاشتباه.

والحاصل أنّ الغاية الإلهية لمخلوقاته، أعني: إحاطة علمه السابق بنظام الموجودات على الوجه الأليق في الأوقات المترتبة التي يقع كل موجود منها في واحد من تلك الأوقات يقتضي إفاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب، والتفضيل

---

(١) الإمامة للشفتي: ص ٨٨.

الذي من جملته وجود الشرع والشارع، ووجود ما به يكون النظام على وجه الصواب.

وهذا ما قاله في الشفاء: أن العناية الإلهية تقتضي المصالح التي لها منفعة ما، كإنبات الشعر على الأشفار والحاجبين وتقصير الأخمص من القدمين، فكيف لا يقتضي المنفعة التي هي في محل الضرورة للبقاء ولتمهيد نظام الجزء وأساس للمنافع كلها[1].

قال بعضهم: وهذا الكلام وإنْ كان في حقّ النبي، لكنّ المراد في المقام المبين لتلك القوانين والرئيس المطلق الذي هو الأعمّ من النبي والذي بيده هذه القوانين الذي يحتاج إليه، مهما كانت الحاجة باقية، وبيان القانون في الجملة في عصر مع تشتت الصور والفروع الجزئية للأصول الكلية وتشابه الصور وتماثل الكيفيات لا يكتفي به، وإلاّ لاكتفى الباري بنبي واحد مع أن من الشاهد والعيان اختلاف الآراء وغلبة الهوى والمقاصد الفاسدة في الخلق، فلا بد في كل عصر من الرئيس الذي هو معنى الإمام في كل عصر وأوان، ما كانت الخلق على هذه الطبيعة الداعية لتأسيس هذا القانون ولهذا ترى الرسل تترى، والأنبياء تترادف، وكذلك الأوصياء في كل عصر وأوان[2].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

جهة التكليف:

وبيانها: أن خلقة الإنسان ليست للتعيّش في الدنيا والجهتان السابقتان، أي: التمدّن والسياسة وإقامة الشرع لانتظام الأمر في الخليقة إنما تكونان لأمر آخر هو المقصود الأصلي في الخلقة، وهو معرفة الباري، والإتيان بما يحبّه ويرضيه، كي يصل ذلك إلى درجات عالية في الدنيا والآخرة، وتحصيل مرضاته وطريق عرفانه لا يمكن إلاّ بتلقين من الله تعالى، وتلقّيه الأحكام من طرق العلم والعمل، ولا يتيسّر ذلك إلا لمن له ربط تام بالمبدء، وله ارتباط بالخلق يتلقى الأحكام والأوامر والنواهي من الخالق، أو مرتبط بالمتلقي والمبلّغ إلى الخلق وهذا هو النبي والإمام، ولا يكتفي في ذلك بالنبي في عصر، بل لا بد في كل الأعصار من مبلّغ وحافظ بلا شبهة، لجهل الناس في هذه المرحلة جهلاً تاماً لا يكاد يمكن الإحاطة بها.

---

(١) الشفاء باب الإلهيات: ص ٤٤١.

(٢) الإمامة: ص ٨٩.

حيث إن مرضيات الخالق المخفي عن الأنظار المتعالي مرتبته عن الأفهام ومبغوضاته مع دقّة نظره وكماله وعلوّ درجته خفيّة، وطرق طاعاته ومعاصيه وشروط كلّ من ذلك، وكثرة الصور وتجدد الوقائع وتواتر الشبهة، لكثرتها وتشتتها وتفرقها ممّا لا يمكن الاقتناع فيها ببيان النبي في مدة قليلة من عمره وإلى هذه الرواية أشار الإمام الصادق عليه السلام في رواية هشام بن الحكم أنه قال للزنديق الذي سأله من أين أثبتَّ الأنبياء والرسل؟ قال: إنّا لما أثبتنا أن لنا خالقاً صانعاً متعالياً عنّا وعن جميع ما خلق، وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً، لم يجز أن يشاهده خلْقه ولا يلامسوه، فيباشرهم ويباشروه، ويحاجّهم ويحاجوه ثبت أن له سفراء في خلقه يعبّرون عنه إلى خلقه وعباده، ويدلونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم.

فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم في خلْقه، والمعبّرون عنه جلّ وعزّ، وهم الأنبياء وصفوته من خلْقه، حكماء مؤدّبين بالحكمة مبعوثين بها، غير مشاركين للناس على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب في شيء من أحوالهم مؤيّدين من عند الحكيم العليم بالحكمة، ثم ثبت ذلك في كل دهر وزمان ممّا أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين لكيلا تخلو أرض الله من حجّة يكون معه علم يدلّ على صدق مقالته وجواز عدالته.

جهة رفع الشبهة:

بواضح البيان، فإنّ المذاهب مختلفة، والأفهام متفاوتة، والشبه متطرقة ويزداد مع ذلك حبّ الطريقة السالفة للآباء، وفرحة كل حزب بما لديهم من الآراء والكلام الباقي من النبي مثلاً في عصر لا يرتفع منه جميع ذلك بل قد يزداد.

وقد أشارت إلى هذه الجهة رواية صحيحة مروية في الكافي في كتاب الاضطرار إلى الحجة عن منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الله أجلّ وأكرم من أن يُعْرَف بخلقه بل الخلق يعرفون بالله، قال: صدقت، قلت: إن من عرف أن له ربّاً، فقد ينبغي له أن يعرف أن لذلك الربّ رضاً وسخطاً، وأنه لا يعرف رضاه وسخطه إلاّ بوحي أو برسول، فمن لم يأته الوحي فقد ينبغي له أن يطلب الرسل، فإذا لقيهم عرف أنهم الحجّة، وأنّ لهم الطاعة المفترضة، وقلت للناس: أليس تزعمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجة من الله على خلقه؟

قالوا: بلى، قلت: فحين مضى ﷺ من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن، فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به، حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلاّ بقيّم، فما قال فيه من شيء كان حقاً، فقلت لهم من قيّم القرآن؟ فقالوا: ابن مسعود قد كان يعلم، وعمر يعلم وحذيفة يعلم، قلت كلّه؟ قالوا: لا، فلم أجد أحداً يقال: أنه يعرف ذلك كلّه إلاّ علياً عليه السلام وإذا كان الشيء بين القوم، فقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري وقال هذا: أنا أدري فأشهد أن علياً عليه السلام كان قيّم القرآن، وكانت طاعته مفترضة وكان الحجة على الناس بعد رسول الله ﷺ وأن ما قال في القرآن فهو حق، قال: رحمك الله[1].

هذه أهم الوجوه العقلية على وجوب وجود إمام في كل عصر مضافاً إلى دليل اللطف العام الدالّ على وجوب نصب الإمام، باعتبار أنّ نظم المعاش الذي هو مقدمة للمعاد، ونظم التكاليف النافعة يوم التناد لا يتمّ إلاّ بالإمام، فهو لطف من الله تعالى، فإنّ اللطف سواء جعلناه بمعنى المقوّم للتكاليف أم المحصّل لها يتوقف على ذلك.

بيان ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ منع اللطف نقض للغرض الإلهي الذي هو الإتيان بالمأمور به ونقض الغرض قبيح يجب تركه.

ثانيهما: أنه مريد للطاعة، فلو جاز منع اللطف لكان غير مريد لها وهو تناقض.

وأما الوجوه النقلية الدالة على وجوب وجود إمام في كل عصر فكثيرة ايضاً منها،

١ ـ دفع تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين:

وهو مرويّ عن النبي ﷺ من الفريقين.

عن النبي ﷺ: في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون من هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين[2] وتأويل الجاهلين.

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ١٦٩.

(٢) السنن الكبرى: ج ١٠ ص ٢٠٩.

وورد عنه ﷺ قال: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وعن بصائر الدرجات في باب النوادر عن أبي البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ العلماء ورثة الأنبياء، وذلك أن الأنبياء لم يورّثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما ورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ شيئاً منها، فقد أخذ حظاً وافراً، فانظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه فإنّ فينا أهل البيت في كل خلف عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين[1].

وروى مثله الكليني في الكافي[2].

توضيح: المراد من «كل خلف» إما القرن من الناس، فإنه اسم لكل من يجيء بعد من مضى وهو المناسب لرواية العامة، أو بمعنى الولد الصالح وهو المحتمل في رواياتنا، ووافقنا عليه صاحب القاموس[3].

قد يقال: إن هذا الخبر وأمثاله يقتضي أن يكون في كل عصر جماعة من العدول من أهل البيت هكذا شأنهم، فلا يكون المراد منه الأئمة ﷺ.

والجواب:

هذا الاحتمال منفيٌ للتخصيص بأهل البيت بقوله عليه السلام: «فينا أهل البيت» والجمع: إما من جهة الدلالة على كون الاختصاص بفرد من الأفراد ليس بوجه فيه سوى كونه كذلك، وإما باعتبار الاختلاف أو من الجمع المنحصر في فرد للمبالغة أو باعتبار تابعيه وناصريه، مع أنّ في بعض الأخبار إنما هي بلفظ الأفراد.

روى الصدوق في كمال الدين عن أبي الحسن الليثي قال: حدثني جعفر بن محمد عن آبائه عليهم السلام أن النبي ﷺ قال:

إنّ في كل خلف من أمتي عدلاً من أهل بيتي ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وإن أئمتكم قادتكم إلى الله تعالى،

---

(١) بصائر الدرجات: ص ١٠.
(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٢.
(٣) القاموس: ج ٣ ص ١٣٦.

فانظروا بمن تقتدون في دينكم وصلاتكم[1].

وورد أيضاً عن الصفّار بإسناده عن إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ الأرض لا تخلو إلاّ وفيها حجة، كلّما زاد المؤمنون شيئاً ردهم، وإنْ نقّصوا شيئاً أتمّه لهم[2].

ورواه الكليني في أصوله في باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة[3].

٢ ـ ومنها ما ورد أنّ بالإمام يحصل الدين والإيمان، وبعدمه يضل الناس ويخرجون عن الإسلام ويكونون في حدّ أهل الجاهلية:

وفيه روايات كثيرة نذكر ما ورد في طرق العامة، فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب الحكام في باب السمع والطاعة للإمام قال:

حدّثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حمّاد عن الجعد، عن أبي رجاء عن ابن عبّاس قال:

قال النبي صلى الله عليه وآله: من رأى من أميره شيئاً فكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلاّ مات ميتة جاهلية[4].

ومثله ما رواه مسلم في الصحيح[5].

ورووا عنه صلى الله عليه وآله أنه قال:

من خلع يداً من طاعة الله لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتةً جاهلية[6].

وورد مثله في مروياتنا بطرق مستفيضة بل متواترة معنىً من أنه من مات وليس له إمام مات ميتةً جاهلية.

---

(١) كمال الدين: ص ٢٢١ ح ٧.
(٢) بصائر الدرجات: ص ٣٣١.
(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ١٧٨.
(٤) صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٠٥ وصحيح مسلم ج ١٢/ ٢٠٠ ح ٥٦ ط دار الكتب العلمية.
(٥) صحيح مسلم: ج ١٢/ ٢٠٠ ح ٥٦ ط دار الكتب.
(٦) صحيح مسلم: ج ١٢/ ٢٠١ ح ١٨٥١ ط دار الكتب.

٣ ـ ومنها ما ورد من أن بالإمام بقاء الأرض ومن عليها:

فقد روى الصفّار والكليني في كتابيهما الكثير منها، فعن أبي عبد الله عليه السلام سُئل: أتبقى الأرض بغير إمام؟

قال عليه السلام: لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت[١].

وعن أبي هراسة عن أبي جعفر عليه السلام قال: لو أن الإمام رفع من الأرض ساعة لماجت بأهلها، كما يموج البحر بأهله[٢].

وفي نصّ آخر: لو خلت الأرض طرفة عين من حجة لساخت بأهلها[٣].

٤ ـ منها أن الأئمة أمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء:

فعن جابر بن يزيد الجعفي قال:

قلت لأبي جعفر عليه السلام لأي شيء يحتاج إلى النبي والإمام؟

فقال: لبقاء العالم على صلاحه، وذلك أنّ الله عزّ وجل يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبي أو إمام قال الله عزّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ وقال النبي صلى الله عليه وآله:

النجوم أمانٌ لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون[٤]...

وروى العامة مثله[٥].

وروى في الكافي عن كرّام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لو كان الناس رجلين لكان أحدهما الإمام، وقال: إنّ آخر من يموت الإمام، لئلا يحتجّ أحدٌ على الله عزّ وجلّ أنه تركه بغير حجّة لله عليه[٦].

---

(١) بصائر الدرجات: ص ٤٨٨.
(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ١٧٩ ح ١٢.
(٣) بصائر الدرجات: ٤٨٩.
(٤) علل الشرائع: ص ١٢٣ وكمال الدين: ص ٢٠٥.
(٥) مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٧٤ والصواعق المحرقة: ٢٣٣ ط. مصر ومستدرك الحاكم: ج ٣ ص ١٤٩.
(٦) أصول الكافي: ج ١ ص ١٨٠.

٥ ـ **ومنها أنه لولا الإمام لما خلق الله الخلق:** وأنه باعث الوجود وسبب خلق الدنيا وما فيها من الإنسان والحيوان والنبات والجماد «لولاكم لما خلقت الأفلاك» وما نصّ عليه حديث الكساء أكبر شاهد على صدق المدّعى.

ومن الآيات الدالة على وجود إمام في كل عصر هي:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ (الإسراء/ ٧٢).

فقد جاءت النصوص إلى أن المراد بالإمام هو مَنْ كان يؤتمّ به في الدنيا[١].

فعن أبي جعفر عليه السلام قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا . . .﴾ قال المسلمون؛ يا رسول الله ألست إمام الناس كلّهم أجمعين؟ قال صلى الله عليه وآله: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمةٌ على الناس من الله من أهل بيتي يقومون في الناس فيكذبون وتظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتّبعهم وصدقهم فهو مني ومعي وسيلقاني ألا ومن ظلمهم وكذّبهم فليس مني ولا معي وأنا منه بريء[٢].

وعن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا . . .﴾ قال: إمامهم الذي بين أظهرهم وهو قائم أهل زمانه[٣].

والروايات كثيرة لاحظ مجمع البيان ج ٥ ص ٤٣٠ وتفسير الأمثل ج ٩ ص ٦٣ والميزان للطباطبائي: ج ١٣ ص ١٦٥.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (الرعد/ ٨).

فعن بكر بن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجل: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فقال: كل إمام هادٍ للقرن الذي هو فيهم[٤].

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

كل إمام هادي كل قوم في زمانه[٥].

---

(١) التبيان للطوسي: ج ٦ ص ٥٠٤.
(٢) نور الثقلين: ج ٣ ص ١٩١.
(٣) نفس المصدر: ص ١٩٢.
(٤) تفسير نور الثقلين: ج ٢ ص ٤٨٣ نقلاً عن الكافي.
(٥) تفسير نور الثقلين: ج ٢ ص ٤٨٣ عن كمال الدين وتمام النعمة للصدوق.

وعن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر ولكل زمان منّا هاد يهديهم إلى ما جاء به نبي الله صلى الله عليه وآله ثم الهداة من بعده عليّ ثم الأوصياء واحداً بعد واحد[1].

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

المنذر رسول الله صلى الله عليه وآله والهادي أمير المؤمنين وبعده الأئمة عليهم السلام وهو قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ في كل زمان هاد مبين، وهو ردّ على من ينكر أن في كل أوان وزمان إماماً، وأنه لا تخلوّ الأرض من حجة كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تخلو الأرض من قائم بحجة الله إما ظاهر مشهور وإما خائف مغمور لئلا تبطل حجج الله وبيناته[2].

ومنها قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء/ ٦٠).

فعن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ . . .﴾ قال: الأئمة من ولد علي وفاطمة عليهما السلام إلى أن تقوم الساعة[3].

وعن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: لما أنزل الله عزّ وجل على نبيّه محمد صلى الله عليه وآله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ قلت: يا رسول الله عرفنا الله ورسوله فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال صلى الله عليه وآله: هم خلفائي يا جابر وأئمة المسلمين من بعدي، أولهم علي بن أبي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر وستدركه يا جابر فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم سميي وكنيّي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تعالى ذكره على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان، قال جابر: فقلت له: يا رسول الله فهل ينتفع الشيعة به في

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر: ص ٤٨٤.

(٣) نفس المصدر: ج ١ ص ٤٩٩.

غيبته؟ فقال ﷺ: أي والذي بعثني بالنبوة إنهم ينتفعون به ويستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن تجلاّها السحاب، يا جابر هذا من مكنون سرّ الله ومخزون علمه فاكتمه إلاّ عن أهله[1].

وعن أبان أنه دخل على أبي الحسن الرضا عليه السلام فسأله عن قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلأَمْرِ مِنكُمْ﴾، فقال: ذلك علي بن أبي طالب، ثم سكت، قال فلما طال سكوته قلت ثم من؟ قال ثم الحسن ثم سكت، فلما طال سكوته، قلت ثم من؟ قال: الحسين، قلت: ثم من؟ قال: علي بن الحسين، وسكت فلم يزل يسكت عند كل واحد حتى أعيد المسألة فيقول، حتى سمّاهم إلى آخرهم صلّى الله عليهم[2].

* * * * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) تفسير نور الثقلين: ج ١ ص ٤٩٩ نقلاً عن كمال الدين وتمام النعمة.

(٢) تفسير نور الثقلين: ج ١ ص ٥٠٠ نقلاً عن تفسير العياشي.

عقيدتنا في عصمة الإمام

قال المصنف (رحمة الله عليه):

ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً. كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان لأنّ الأئمة حفظة الشرع والقوّامون عليه حالهم في ذلك حال النبي ﷺ، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أنْ نعتقد بعصمة الأئمة، بلا فرق.

* * * * *

● تعتقد الإمامية أنّ الإمام عليه السلام كالنبي يجب أن يكون معصوماً عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت، عمدً وسهواً لأنّ الإمامة والولاية من المناصب الإلهية التي مَنّ الله سبحانه بها على عباده، وجعلها فوق مقام النبوة[1]، وقد قامت الأدلة العقلية والشواهد النقلية على اعتبار شروط فيها من العصمة والطهارة والأفضلية، وذلك لأنّ الإمام حافظ للشرع والقوّام به حاله في ذلك كحال النبي محمّد ﷺ، ولأن الحاجة إلى الإمام إنما هي للانتصاف للمظلوم من الظالم، ورفع الفساد وحسم مادة الفتن، وأن الإمام لطفٌ يمنع القاهر من التعدي، ويحمل الناس على فعل الطاعات واجتناب المحرّمات ويقيم الحدود والفرائض ويؤاخذ الفساق الخ. . . فلو جازت عليه المعصية وصدرت عنه،

(١) والدليل عليه أن الله سبحانه شرّف إبراهيم بالإمامة بعد أن كان نبيّاً.

انتفت هذه الفوائد وافتقر إلى إمام آخر وتسلسل.

وأما الأدلة السمعية على عصمة الإمام عليه السلام فكثيرة هي من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء/ ٦٠).

فقد أوجب سبحانه فيها طاعته وطاعة رسوله وطاعة أُولي الأمر، وهذا يدل على عصمة أُولي الأمر، فإنّ غير المعصوم ربما يأمر بما يخالف الشرع، وليس المراد من وجوب طاعة أُولي الأمر طاعتهم فيما أمر الله به بل مطلقاً فإنه يستغني عن إيجاب طاعتهم بإيجاب طاعة الله، وبالجملة كيف يلائم الأمر المطلق بطاعة أُولي الأمر الواقعين في معرض مخالفة الشرع وتفويض أمر الدين إليهم مع غرض حفظ ناموس الشرع، وهل يكون خطر أعظم عليه من ذلك.

قال فخر الدين الرازي في تفسيره:

إنّ الله تعالى أمر بطاعة أُولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بُدّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهيّ عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وأنه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ فثبت قطعاً أنّ أولي الأمر المذكور في الآية لا بُدّ وأن يكون معصوماً. انتهى.

٢ ـ ومن الآيات قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/ ١٢٥).

وفي الآية دلالة على عصمة الإمام عليه السلام من جميع الفواحش بشتّى أقسامها، منذ الصغر إلى الممات.

وبها يستدلّ على عصمتهم حال الصغر بوجهين:

الأول: إنّ العرف يحكم بعدم لياقة المذنب لمنصب النبوة أو الإمامة لو صدر منه ذنب حال طفولته.

الثاني: إنّ قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ عام يشمل حال الطفولة،

لأنه لو لم يشملها لكان قال «لا ينال عهدي المذنبين» والمذنب هو المكلّف البالغ.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

حيث أشارت النصوص من الفريقين إلى عصمة أهل الكساء فلاحظ ما رواه ابن كثير في تفسيره وغيره من مفسّري القوم في عصمة مَنْ أنزلت فيهم آية التطهير.

أمّا أخبار السُنة المطهّرة الدالّة على عصمة الإمام فكثيرة أيضاً منها:

الأخبار الدالة على أنّ الحق يدور مع الإمام علي عليه السلام حيثما دار.

فيقبح من النبي أن يأمر باتباع علي عليه السلام لو كان غير معصوم، فالأمر باتباعه مطلقاً فيه دلالة على عصمته المطلقة.

ومنها: حديث المنزلة:

وقد ورد بعدة طرق في مصادر القوم، فرواه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق في باب مناقب علي بن أبي طالب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام:

أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى.

ورواه مسلم أيضاً في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، وابن ماجة في صحيحه: ص ١٢، وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ١٧٤، وأبو داود الطيالسي في مسنده: ج ١ ص ٢٨ وأبو نعيم في حليته: ج ٧ ص ١٩٤ والنسائي في خصائصه بطريقين: ص ١٥ ـ ١٦.

وفي حديث المنزلة دلالة على أن للإمام علي عليه السلام ما لرسول الله من العصمة التامة في كل المجالات دون استثناء.

ومنها: حديث الأمان، عن النبي صلى الله عليه وآله قال: النجوم أمانٌ لأهل السماء فإذا ذهبت ذهبوا، وأهل بيتي أمانٌ لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض.

أخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة: ص ٢١ عن أحمد بن حنبل

وعن الحموييني والحاكم والصواعق المحرقة.

الحديث شاهد صدق على إمامة الأئمة عليهم السلام وعصمتهم، إذ لا يكون المكلّف أماناً لأهل الأرض إلاّ لكرامته على الله تعالى وامتيازه في الطاعة والمزايا الفاضلة مع كونه معصوماً، فإنّ العاصي لا يأمن على نفسه فضلاً عن أن يكون أماناً لغيره، فإذا كانوا أفضل الناس باعتبار كونهم أماناً لأهل الأرض فإن ذلك دليل على بقائهم ما دامت الأرض، وهذه حجة على المخالفين الذين أنكروا ولادة الإمام المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف وعليه السلام فقالوا إنه سوف يولد؛ والسر في كونهم عليهم السلام أماناً لأهل الأرض باعتبار نزاهتهم وقداستهم عنده عزّ وجل وإحاطتهم لصفاته تعالى وعبادتهم المخلصة لله سبحانه، وهذه المكرمة التي اختصهم بها المولى تماماً كمكرمة نبيّه الأعظم الذي به دفع العذاب عن العباد ما دام بين ظهرانيهم ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ...﴾ (الأنفال/ ٣٤).

ومنها: حديث السفينة: قال النبي صلى الله عليه وآله: إن أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق. رواه الحاكم في المستدرك وكنز العمال ج ٦ ص ٢١٦ وينابيع المودة.

قال الحاكم: هذا صحيح على شرط مسلم. وذكره الهيثمي في مجمعه ج ٩ ص ١٦٨ وذكره أبو نعيم في حلية الأولياء ج ٤ ص ٣٠٦ وتاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩ والسيوطي في الدر المنثور.

والحديث نصّ صريح في عصمتهم إذ لو كانوا غير معصومين فلا يأمن من ركب سفن علومهم، لأنّ المذنب لا يكون أماناً لغيره، إضافةً إلى أن النبي لا يأمر باتباع المذنب.

ومنها حديث الثقلين: عن أبي سعيد الخدري قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني قد تركتُ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً وأحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

رواه في ينابيع المودّة صفحة ٢٩٢ بلفظ آخر قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى

يردا عليّ الحوض». ورواه جماعة: لاحظ مسند أحمد بن حنبل وصحيح مسلم كتاب الفضائل. وقال ابن حجر في الصواعق صفحة ١٣٦: «إعلم أن لحديث الثقلين طرقاً كثيرة وردت من نيّف وعشرين صحابياً». والحديث نصّ في عصمة الأئمة عليهم السلام لعطف العترة على القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ودلالة الحديث على إمامة أئمتنا عليهم السلام واضحة من وجوه:

الأول: كون العترة والكتاب لا يفترقان أبداً إلى يوم القيامة لوجود التلازم بينهما، وقد أكد هذا التلازم بقوله: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

الثاني: إن المتمسك بهما لن يضلّ أبداً، ولا يكفي التمسّك بالكتاب دون العترة لأنّ في الكتاب محكمات ومتشابهات لا يمكن الأخذ بواحد منها من دون الرجوع إلى مَن عنده علم الكتاب في توضيح مراد الكتاب.

الثالث: إن اقتران العترة بالكتاب دليل على علمهم بما في الكتاب وأنهم لا يخالفونه أبداً، وعلمهم به دليل فضلهم على غيرهم، وأما عدم مخالفتهم للكتاب فدليلٌ على عصمتهم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

* * * * *

عقيدتنا في صفات الإمام وعلمه

قال المصنف «قدّس سره»:

ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون أفضل الناس في صفات الكمال من شجاعة وكرم وعفّة وصدق وعدل، ومن تدبير وعقل وحكمة وخلق، والدليل في النبي هو نفسه الدليل في الإمام...

أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع المعلومات من طريق النبي أو الإمام من قبله، وإذا استجدّ شيء لا بدّ أنْ يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسيّة التي أودعها الله تعالى فيه، فإنْ توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه علمه على وجهه الحقيقيّ، لا يخطأ فيه ولا يشتبه ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقليّة ولا إلى تلقينات المعلمين. وإن كان علمه قابلاً للزيادة والاشتداد، ولذا قال ﷺ في دعائه: «ربّ زدني علماً».

أقول: لقد ثبت في الأبحاث النفسيّة أنّ كل إنسان له ساعة أو ساعات في حياته قد يعلم فيها ببعض الأشياء من طريق الحدس الذي هو فرع من الإلهام، بسبب ما أودع الله تعالى فيه من قوة على ذلك. وهذه القوة تختلف شدّة وضعفاً وزيادة ونقيصة في البشر باختلاف أفرادهم. فيظفر ذهن الإنسان في تلك الساعة إلى المعرفة من دون أنْ يحتاج إلى التفكير وترتيب المقدمات والبراهين أو تلقين المعلمين. ويجد كل إنسان من نفسه ذلك في فرص كثيرة في حياته، وإذا كان الأمر كذلك فيجوز أن يبلغ الإنسان من قوّته الإلهاميّة أعلى الدرجات وأكملها وهذا أمر قرره الفلاسفة المتقدمون.

فلذلك نقول ـ وهو ممكن في حدّ ذاته ـ أن قوة الإلهام عند الإمام التي تسمى بالقوة القدسيّة تبلغ الكمال في أعلى درجاته فيكون في صفاء نفسه القدسيّة على استعداد لتلقي المعلومات في كل وقت وفي كل حالة، فمتى توجّه إلى شيء من الأشياء وأراد معرفته استطاع علمه بتلك القوة القدسية الإلهامية بلا توقف ولا ترتيب مقدمات ولا تلقين معلم. وتنجلي في نفسه المعلومات كما تنجلي المرئيات في المرآة الصافية، لا غطش فيها ولا إبهام.

ويبدو واضحاً هذا الأمر في تاريخ الائمة عليهم السلام كالنبي محمد صلى الله عليه وآله، فإنهم لم يتربوا على أحد، ولم يتعلموا على يد معلّم، من مبدأ طفولتهم إلى سنّ الرشد. حتى القراءة والكتابة ولم يثبت عن أحدهم أنه دخل الكتاتيب أو تتلمذ على يد أستاذ في شيء من الأشياء، مع ما لهم من منزلة علمية لا تجارى. وما سُئلوا عن شيء إلاّ أجابوا عليه في وقته، ولم تمرّ على ألسنتهم كلمة «لا أدري» ولا تأجّل الجواب إلى المراجعة أو التأمل أو نحو ذلك. في حين أنك لا تجد شخصاً مترجماً له من فقهاء الإسلام ورواته وعلمائه إلاّ ذكرت في ترجمته: تربيته وتلمذته على غيره وأخذه الرواية أو العلم على المعروفين وتوقفه في بعض المسائل أو شكّه في كثير من المعلومات، كعادة البشر في كل عصر ومصر.

* * * * *

بحث المصنّف (قدّس سرّه) هنا في عدّة نقاط:

الأولى: أنّ الإمام عليه السلام كالنبي في الصفات.

الثانية: كيفية تلقّي الإمام للعلوم.

الثالثة: مسألة الإلهام وقوّة الحدس.

اما النقطة الأولى:

فمما لا ريب فيه عند الإمامية أنّ الإمام ـ كالنبي ـ قائم مقامه في جميع شؤونه إلاّ تلقي الوحي التشريعي، فهو شبيهه في كل الصفات الجمالية والكمالية، إذ بدون اتصافه بصفات النبي لا يتم الاستخلاف والنيابة، ومعه لا يتم اللطف وهو نقضٌ للغرض، ومخالف لمقتضى عنايته الأولى ورحيميته، ونقض الغرض والمخالف لمقتضى عنايته تعالى لا يقع ولا يصدر منه أصلاً.

توضيح ذلك: إن من أغراض البعثة هو استكمال النفوس، فاللازم هو أن

يكون النبي في الصفات أكمل وأفضل من المبعوثين إليهم حتى يتمكن له أن يهديهم ويستكملهم وينقاد الناس له للتعلّم والاستكمال فإن كان النبي مبعوثاً إلى قوم معينين فاللازم أن يكون أفضل منهم في ذلك الزمان، وإن كان مبعوثاً إلى جميع الناس إلى يوم القيامة فاللازم أيضاً أن يكون أفضل من جميعهم، إذ لولا ذلك لما تيسر الهداية والاستكمال بالنسبة إلى جميعهم مع أنهم مستعدون لذلك، وهو لا يساعد عنايته الأولى وإطلاق رحيميته ونقض لغرضه وهو لا يصدر منه تعالى.

فإذا ثبت ذلك في النبي لزم أن يكون الإمام أيضاً أفضل الناس في صفات الكمال من شجاعة وكرم وعفة وصدق وعدل وغير ذلك لأنه قائم مقامه ونائب عنه في جميع الأمور والشؤون إلاّ في تلقي الوحي، وهذه النيابة لا تتم إلاّ بالاتصاف المذكور، وإليه أشار المحقق اللاهيجي حيث قال:

«لا بد أن يكون الإمام في غاية التفرّد في استجماع أنواع الكمالات والفضائل حتى يطيع وينقاد له جميع الطبقات من الشرفاء والعلماء بحيث ليس لأحد منهم عار في الاتباع له والانقياد إليه»[1].

إذن لا بدّ أن يكون الإمام أفضل الرعية وإلاّ قبح تقديمه على غيره مع وجود من هو أفضل منه.

قال العلاّمة في كشف المراد:

إن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته لأنه إما أن يكون مساوياً لهم أو أنقص منهم أو أفضل، والثالث هو المطلوب والأول محال لأنه مع التساوي يستحيل ترجيحه على غيره بالإمامة والثاني أيضاً محال لأن المفضول يقبح عقلاً تقديمه على الفاضل.

ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (يونس/ ٣٦)، وقد خالفنا في ذلك الأشاعرة وبعض المعتزلة كابن أبي الحديد حيث أجازوا تقديم المفضول على الفاضل مخالفين صريح العقل ودليل النقل كما أوضحنا، ويشهد لهذا ما روي عن مولانا الإمام

---

(١) بداية المعارف: ج ٢ ص ٥١ نقلاً عن سرمايه ايمان: ١١٥ فارسي.

الرضا عليه السلام في ضمن حديث عن صفات الإمام قال عليه السلام: «إنّ الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه ولا اكتساب بل اختصاص من المفضل الوهاب...»[1].

وفيه دلالة على العصمة الذاتية بحيث ان الله تعالى عصم جماعة من البشر وهم في بطون أمهاتهم تشريفاً لهم لعلمه عزّ وجل بأنهم لن يعصوه عند نزولهم إلى دار التكليف، فما ادّعاه بعضٌ من نفيه للعصمة الذاتية ما هو إلاّ تخرص وافتراء على الله تعالى وتضعيف لقدرته تعالى وسعة علمه.

والروايات متعددة في فضل الإمام وعظمته وعلوّ قدره: لاحظ كتاب الحجة من الكافي الشريف.

اما النقطة الثانية:

لا شك أن علم الأئمة عليهم السلام ليس بمكتسب بل علم إلهي، إذ لم يعهد من واحد منهم أنه تتلمذ على يد أحد من البشر على الإطلاق بل إنّ علومهم عليهم السلام هي لدنية حضورية، وهبهم إيّاها الباري عز وجل نتيجة علمه تعالى بهم وبما يؤول إليه أمرهم، وليس بضنين على القدرة الإلهية أن ينعم عليهم بعد توفر القابلية فيهم وعموم الفيض الإلهي على مستحقه.

فهم عليهم السلام عالمون بالأحكام كليها وجزئيها، وكذا عالمون بالموضوعات التي يترتب عليها حكم كلي، والموضوعات الصرفة إذ به يتفاضلون على غيرهم من الأنبياء والمرسلين[2].

وما ذكره المصنف من أن علمهم بالمستجدات الطارئة إرادي غير سديد وذلك لأنّ جهل الإمام بها قبل أن يشاء العلم يعدّ نقصاً في رتبته وحطاً في منزلته وكرامته، مضافاً إلى علم غيره بالمسألة التي أراد العلم بها، فيكون تقديمه على غيره قبل العلم بها يعدّ تقديماً للمفضول على الفاضل وهو قبيح بالضرورة.

فعلوم الأئمة على أنحاء:

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٠١.

(٢) وقد أوضحنا ذلك في تعليقتنا على رسالة المعارف السلمانية فراجع.

منها: ما ينتقل إليهم عن طريق النبي ﷺ كتعليمه أمير المؤمنين عليه السلام كل ما علمه النبي بواسطة الوحي، وهذه العلوم الموروثة إليهم عليهم السلام هي الأحكام والتكاليف الشرعية التي أنزلها جبرائيل على قلب النبي محمّد ﷺ وهو ﷺ بدوره أوصلها إلى الأئمة عليهم السلام إذ لا نبي مشرّع بعده ﷺ، ومن هذا القبيل ما ورد عن أمير المؤمنين أنه قال: «علّمني رسول الله ألف باب وكل باب منها يفتح ألف باب، فذلك ألف ألف باب...»[1].

فيراد منه الأحكام الكلية التي تنطبق على مصاديقها وصغرياتها.

ومنها: ما كتبه الإمام علي عليه السلام بإملاء رسول الله وسمّي بالجامعة قال الإمام الصادق عليه السلام:

فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش[2].

ومنها: ما كتبه أمير المؤمنين عليه السلام وسمّي بالجفر وهو وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين وفيه زبور داوود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم.

ومنها: ما سمعته مولاتنا الصدّيقة المطهّرة فاطمة روحي فداها وكتبه أمير المؤمنين عليه السلام وسمّي بالمصحف[3].

ومنها: الإلهامات كقذف في القلوب ووقر في الأسماع كما في روايات متعددة أن الأئمة عليهم السلام محدّثون من قبل الملائكة[4].

هذا فيما يتعلق بماهية علومهم، أما مقدارها، فحدّث ولا حرج إذ كيف لنا أن نحيط بكنههم وقد قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام يا علي ما عرف الله إلاّ أنا وأنت، وما عرفني إلاّ الله وأنت ما عرفك إلاّ الله وأنا.

---

(١) رواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ص ٧٧ ط إسلامبول ولاحظ إحقاق الحق ج ٦/ ٤١.

(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٣٩.

(٣) بصائر الدرجات: ص ١٥٤ وأصول الكافي، ولاحظ تعليقتنا على المراجعات: ص ٤١٥ ط. الأعلمي ١٩٩٦ م.

(٤) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٧٠.

فالأئمة وعلى رأسهم جدّهم محمد بن عبد الله عليهم السلام قد فاقوا الأولين والآخرين، وبلغوا فيه حدّاً لا يحتاج أحد إلى شيء من أمور دينه ودنياه وسعادته وآخرته إلاّ كان علمه عندهم ولهم الجواب وهم الدعاة إلى سبيل الخير والسعادة الواقعية، ولهم الإشراف على الأمور حتى النيات والأعمال وعلى ما يقع وما سيقع وعلى منطق الطيور وعلى ما يحتاج إليه الجن وغيرهم، فنحن غير قادرين على وصفهم، فقد وصفوا أنفسهم بأنفسهم كما في الزيارة الجامعة: كيف أصف حسن ثنائكم وأحصي جميل بلائكم، وبكم أخرجنا الله من الذلّ وفرّج عنّا غمرات الكروب...».

وقال الإمام الصادق عليه السلام: إنّ الله لا يجعل حجته في أرضه يسأل عن شيء فيقول لا أدري[1].

وعنه عليه السلام قال:

إنّ الله تعالى أحكم وأكرم وأجلّ وأعظم وأعدل من أن يحتج بحجة ثم يغيب عنهم شيئاً من أمورهم[2].

وفي تعبير آخر قال عليه السلام:

من شك أنّ الله تعالى يحتجّ على خلقه بحجة لا يكون عنده كل ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله[3].

وورد عن أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

لا والله لا يكون عالم جاهلاً أبداً، عالماً بشيء جاهلاً بشيء، ثم قال: الله أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه؛ ثم قال: لا يحجب ذلك عنه[4].

وعن سيف التمّار قال:

كنا مع أبي عبد الله عليه السلام وجماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين، فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: وربّ

---

(١) رسالة التنبيه للحر العاملي نقلاً عن الكافي.
(٢) بصائر الدرجات: ج ٣ ص ١٤٣.
(٣) نفس المصدر.
(٤) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٦٢.

الكعبة وربّ البنّية (أي بنّائي الكعبة كآدم وإبراهيم وإسماعيل) ثلاث مرّات لو كنت بين موسى والخضر عليهما السلام لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبئتهما بما ليس في أيديهما لأنّ موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة»[1].

وغير ذلك من الأخبار المتواترة التي توجب اليقين والاطمئنان؛ قال العلاّمة الطباطبائي (قدّس سرّه):

«إنّ الإمام وقف على حقائق العالم كيف ما كان بإذنه تعالى سواء كانت محسوسة أم غير محسوسة كالموجودات السماوية والحوادث الماضية والوقائع الآتية وتدلّ على ذلك الروايات المتواترات المضبوطة في الكافي وبصائر الدرجات وبحار الأنوار وغيرها»[2].

النقطة الثالثة:

ذكر المصنف أن الإمام عليه السلام يعرف ما يستجد من الأشياء عليه بواسطة الإلهام المودع في نفسه القدسية، ومعنى ذلك أن الإمام عليه السلام قبل الإلهام كان جاهلاً بالأشياء التي استجدّت عليه ثم عرفها بالإلهام، وهذا منقوض بحكم الأدلة العقلية والنقلية لما في ذلك من نسبة الجهل إليه في حين أنه حجة الله وسفيره، والحجة لا يكون عالماً بشيء وجاهلاً بشيء آخر كما مرّ في النصوص المتقدمة.

فالإلهام الرباني للإمام عليه السلام ما هو إلاّ إصدار الأوامر إليهم بإظهار ما كان مكتوماً عن الناس، فنزول جبرائيل عليه السلام والملائكة المقرّبين على نبينا محمد وعترته الطاهرة ليس فيه أية إشارة إلى كونهم أعلم من النبي والعترة لأن أعلمية جبرائيل يستلزم تفضيل المفضول على الفاضل وهو قبيح، ومنافٍ لسجود الملائكة كلهم أجمعين لآدم وتعلّمهم الأسماء منه، واعترافهم بأنه ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ ولنصوص كون الأئمة أول ما خلق الله ومن نورهم اشتقّ خلق السماوات والأرضين وأنهم معلّمو الملائكة التسبيح والتقديس، وعليه فوساطة جبرائيل أو روح القدس في علمهم في هذه النشأة ليس من جهة الجهل بل إنما هو من باب دلالة كثرة الأعوان على عظمة السلطان لا على العجز والنقصان، وذلك لأنّ غاية

---

(١) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٦٠.

(٢) بداية المعارف: ج ٢ ص ٥٧ نقلاً عن بحثي كوتاه در باره علم امام: ص ٣٤ فارسي.

مرتبة الملائكة الرسالة ولا يمتنع اجتماعها مع الجهل في الجملة، بخلاف الإمامة فإنّ أول رتبتها الرياسة العامة الممتنع اجتماعها مع منقصة الجهل عقلاً ونقلاً.

فالنبي والأئمة عليهم السلام فوق مرتبة الحدس التي أكّد عليها المصنّف، فهذه القوة القدسية المعبّر عنها اصطلاحاً بالحدس هي للذين هم في طور الإعداد والاستعداد لنيل الفيوضات العلمية نتيجة بعض الرياضات الروحية، فتشرق على قوابلهم أنوار اللاهوت فتجلي أثر الظلمة والجهل فتصبح النفس متنوّرة بما هبط عليها من عالم القدس والطهارة، وهذا إنما يكون للنفوس المتوسطة لا النفوس الكاملة الواصلة التي أصبحت نفوسها مصدر الإشراق وتلألؤ الأنوار، فالنفس النبوية والولية هي مرآة الحق تنعكس عليها صفات الله تعالى لتشرق على قوابل النفوس في عوالم الدهور.

والإلهام الربّاني أحد طرق العلم اللدني المذكور في القرآن واعتمد عليه العرفاء.

والعلم اللدني قسم من العلوم الشريفة يهبه الباري عزّ وجلّ لبعض عباده وليس فيه صنع للأسباب العادية كالحسّ والفكر حتى يحصل من طريق الإكتساب، ومن شُرّف به فقد نال الحكمة وفصل الخطاب كما قصّ ذلك علينا القرآن الكريم انّ العبد الصالح النبي الخضر عليه السلام «كما هو الأرجح» نال شيئاً منه كما في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف/ ٦٦) ويمكن تحصيل هذا النوع من العلوم عن طريق الرياضات والمجاهدات الروحية حتى تصير القوى الحسيّة والخيالية ضعيفة، فإذا ضعُفَت قويَتْ القوة العقلية والروحية، وأشرقت أنوار القدرة الأزليّة على جوهر العقل، وقُذف في القلب المعارف وكمُلت العلوم من غير واسطة سعي وطلب فكر، فإذا أراد سبحانه بعبد خيراً رفع الحجاب بين نفسه والنفس الكلي المعبّر عنه بـ «اللوح المحفوظ» فتظهر فيه أسرار المكنونات وينتقش فيها معاني تلك المكنونات، فيصير المتحلّي بها حكيماً، والحكمة أثر من آثار العلم اللدني، فما لم تبلغ النفس هذه المرتبة لا تكون حكيمةً، لأنّ الحكمة من مواهب الله تعالى حيث يُؤتي الحكمة من يشاء ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (البقرة/ ٢٧٠) وأولوا الألباب هم الواصلون إلى مرتبة العلم اللدني المستغنون عن التحصيل وتعب العلم، فيتعلّمون

قليلاً ويعلمون كثيراً فالإلهام نوعُ إيحاءٍ، والإيحاء مأخوذ من الوحي المستعمل في موارد متعددة في القرآن منها:

١ ـــ بمعنى التقدير والإخبار،

كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥﴾ (الزلزلة/ ٢ ـ ٦).

فالمعنى أنّه سبحانه قدّر في الأرض السُنن الطبيعية بحيثُ تخرج أثقالها من البشر للحساب، فتشهد على أعمال بني آدم كما تشهد عليها أعضاؤهم وكُتّاب الأعمال من الملائكة وشهداء الأعمال من البشر. وشهادة الأرض «بالإيحاء» على من كان فيها هل هو بإعطاء الحياة والشعور للأرض الميّتة حتى تخبر عمّا وقع فيها أو دلالتها على ذلك بلسان الحال؟

لا يبعد صحة الرأي الأول ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء/ ٤٥) وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢٠ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢١﴾ (فصلت/ ٢١ـ٢٢). فيستفاد من هذه الآيات أنّ الحياة والشعور ساريان في كل الأشياء، وإنْ كنّا عن هذا غافلين فلا يُكشف له إلاّ من ألقى السمع وهو شهيد ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق/ ٢٣).

وبناءً على الحركة في الجوهر «الحركة الجوهرية» التي أشاد بنيانها صدر المتألهين الشيرازي (قدّس سرّه) فإنّ كل شيء ذا شعور وحياة يتجه نحو التكامل الجوهري أو العرضي النسبي بالقياس إلى الحقيقة المطلقة كما يشير إليه تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ (البقرة/ ١٥٧). فكلّ الكائنات بدءُ وجودها منه عزّ اسمه وإليه تنتهي في سيرها.

٢ ـــ الإدراك الغريزي،

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (النحل/ ٦٩).

فالوحي هنا بمعنى الإلهام الغريزي والإدراك الباطني عند النحلة وهل ينحصر الإلهام بالنحل دون غيرها من الحيوانات؟ لم يرد في النصوص القرآنية إيحاء إلى غير النحل من الحيوانات وإن كان لغيرها من الفهم ما يحيّر الألباب، فاختصاص الوحي بالنحلة لميزة لا ندرك كنهها بالضبط، نعم، أثبتت الدراسات العلميّة الدقيقة التي قام بها علماء الحيوان بخصوص حياة النحل أنّ هذه الحشرة العجيبة لها من التمدّن والحياة الاجتماعية المدهشة ما يشبه لحدّ كبير الجانب التمدني عند الإنسان. فلعلّ الحكمة من اختصاصها بالوحي ربما لوجود هذه الميزة ولا يمكن قياس حياة كل الحشرات أو الأنعام على حياة النحل وذلك لأنّ المنافع المادية الموجودة في عسل النحل قلّما يوجد في غيرها من المخلوقات الأُخر.

وقد أكد القرآن ذلك بقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ كما أثبت ذلك الطب الحديث وانه علاج لكثير من الأمراض العصبية والعضوية...

٣ ـ الإلهام التشريعي:

كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الشورى/ ٤).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٤ ـ الإلهام القلبي ـــ اي الإلقاء في القلب:

كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص/ ٨).

٥ ـــ الإلقاء الشيطاني:

كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (الأنعام/ ١١٣) ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ (الأنعام/ ١٢٢) كل هذه الألفاظ المترادفة لكلمة «وحي» يجمعها معنى واحد ه والإعلام بخفاء كما نصّ على ذلك أعلام اللغة العربية؛ ولو أُطلقت كلمة «وحي» وجُرّدت عن القرينة أُريدَ منها الوحي النبوي التشريعي.

ومحلّ الإلهام القلب السليم الذي هو مهبط الملائكة الروحانيين يلهمونه الخير والسّداد لصفاء باطنه وحسن توجهه، إذ لا تهبط الملائكة على بيوت فيها

كلاب وخنازير وسباع كما ورد أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب، فالقلب المشحون بكلاب الغضب والشهوة لا يمكن أن تدخله ملائكة الرحمة.

فقد ورد عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى إذا أراد بعبد خيراً نكت في قلبه نكتةً من نور وفتح مسامع قلبه ووكّل به ملكاً يسدده؛ وإذا أراد بعبد سوءاً أنكت في قلبه نكتةً سوداء وسدّ مسامع قلبه ووكّل به شيطاناً يضلّه ثمّ تلا هذه الآية: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[1].

فالنكتُ في القلب عبارة عن تجلّي الإلهام في قلوب العارفين، وهذا التجلّي إمّا بسماع صوت أو قذف في قلب أو رؤيا صالحة في المنام وهو ما يسمّى بالكشف، وهنا يستحسن بيان الفرق بين الوحي والإلهام المعبّر عنه بالكشف.

فيقال: إنّ التعليم الربّاني لبعض عباده يتمّ عبر طريقين:

الأول: عبر إلقاء الوحي؛ حيث إنّ النفس إذا كَمُلَتْ وزال عنها درنُ الطبيعة أقبلت بوجهها على باريها، وتمسكت بجود مبدعها، واعتمدت على إفادته وفيض نوره، فيتوجه إليها باريها توجّهاً كلياً، وينظر إليها نظراً رحمانياً، واتّخذت من العقل الكلي [هو النبي محمّد صلى الله عليه وآله] قلماً، ومن تلك النفس الكلية لوحاً، انتقشت فيها العلوم المختصة بها، فصار العقل الكلّي كالمعلّم، والنفس القدسي كالمتعلم، وتحصل جميع العلوم لتلك النفس، والنفس فيها جميع الصور من غير معلّم وتفكّر، ومصداق هذا قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾.

الثاني: عبر القذف الإلهامي: وهو تنبّه النفس الكلّي للنفس الجزئيّ على قدر صفاته وقبوله واستعداده.

فالوحي أثر فيض الله، والإلهام أثر الوحي، والعلم الحاصل عن الوحي يسمّى علماً نبوياً، والحاصل من الإلهام يُسمّى لدنيّاً كشفيّاً.

والوحي قسمان؛ خاصّ عامّ.

---

(١) لاحظ التوحيد للصدوق ص ٤١٥ ط. قم.

أمّا الخاص: ما كان مقتصراً على الرسل وأولي العزم وهذا قسمان:

الأول: ما ينزل على هؤلاء من الوحي بواسطة جبرائيل عليه السلام لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة/ ٩٨).

الثاني: ما نزل عليهم بغير واسطة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ . . .﴾ (الشورى/ ٥٢).

﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ (النجم/ ١١).

ويؤيده قوله عليه السلام بالحديث المستفيض: «إنّ لي مع الله حالات لا يسعني فيها ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل».

وهذا القسم من الوحي يشمل العترة الطاهرة أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء/ ٧٤).

كما أشارت عدّة نصوص عنهم عليهم السلام بذلك كما في مناقب ابن شهر آشوب عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث طويل في فضل أمير المؤمنين علي والصديقة الطاهرة فاطمة عليهما السلام قال: «وارزقهما ذرية طاهرة طيبة مباركة واجعل في ذريتهما البركة، واجعلهم أئمة يهدون بأمرك إلى طاعتك ويأمرون بما يرضيك»[1].

فالوحي الوارد في الآية وحي تسديد لا وحي تشريع وذلك لأنّ قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ يفيد أنهم كانوا قبل ذلك عابدين لله ثم أُيدوا بالوحي وعبادتهم لله إنما كانت بأعمال شرّعها لهم الوحي المشرّع قبلاً. أضف إلى ذلك أن قوله تعالى: ﴿وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ أي أوحينا إليهم تحقيق وتنفيذ أمر الزكاة التي هي إنفاق مالي خاصّ بشريعتهم، فيكون إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أمرين متحققين تشريعاً سابقاً على الوحي التسديدي أو التكويني الذي هو عبارة عن إمدادهم بالتوفيق والقدرة والجاذبية المعنوية من أجل تنفيذ هذه الأمور[2].

---

(١) لاحظ نور الثقلين: ج ٣/ ٤٤١.

(٢) لاحظ تفسير الميزان: ج ١٤/ ٣٠٥ وتفسير الأمثل: ج ١٠/ ١٨٢.

وما ورد عنه ﷺ مخاطباً الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي» يراد منه أنك لست نبيّاً ينزل عليه الوحي التشريعي أمّا الوحي التسديدي فلا مانع منه بل الأدلة تؤيّده.

فالقسم الثاني يسمّى بالإلهام أو الوحي الخفي. أما القسم الأول فهو الوحي الجليّ ويشهد لهذا التقسيم أنّ كثيراً من الأنبياء ما نزل عليهم جبرائيل ولا ملك آخر غيره وكانوا أنبياء بالوحي الخفي كأنبياء بني إسرائيل.

وأما الوحي العام: فمشترك بين الحيوانات كالنحل والجمادات كالوحي إلى السماء والأرض. وكالوحي للإنسان كما في الإيحاء إلى أُم موسى ومريم وسيّدة النساء والأئمة المعصومين عليهم السلام.

أمّا الإلهام فقسمان: خاصّ وعامّ أيضاً:

فالخاصّ: ما كان مقتصراً على الأولياء والأوصياء وأتباعهم وتارة بواسطة: كما لو كان بصوت خارج عن الشخص يسمعه ويفهم منه المعنى المقصود، وهذا يخصّصونه بأول حالة للأنبياء كالرؤيا وغيرها ويعدّونه من القسم الثاني من الوحي. وأخرى بغير واسطة: كما لو كان بقذف المعاني والحقائق في قلوب الأولياء من عالم الغيب دفعةً أو تدريجاً كشعاع الشمس عندما تشرق على البيوت.

والعام: يكون بسبب شرعي وآخر غير شرعي.

فما كان بسبب شرعي فهو تسوية النفس وتحليتها وتهذيبها بالأخلاق المرضية والأوصاف الحميدة موافقاً للشرع الحنيف. ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ (الشمس/ ٨ ـ ٩) وما كان بسبب غير شرعي كالحاصل للمرتاضين والبراهمة والرهبان وغيرهم ممن روّض نفسه بأسباب غير شرعية. وللتمييز بين الإلهامين لا بدّ من ميزان يُعرف به إلهام الخير من إلهام الشرّ لذا وضع العرفاء ميزاناً لذلك أخذوه عن العترة الطاهرة مفاده:

أنّ كل ما يكون سبباً للخير وصفاء الباطن بحيث يكون مأمون الغائلة في العاقبة ويحصل بعد توجّه تام إلى حضرة الحقّ ولذّة عظيمة مرغّبة في العبادة فهو إلهام خير أو يسمى بالخاطر الملكي. وكل ما يكون سبباً إلى الشرّ وكدورة الباطن فهو إلهام شيطاني. وبما أنّ الوحي التشريعي قد انسدّ بموت النبي ﷺ، والوحي

التسديدي مخصوص بالأئمة عليهم السلام بقي الإلهام العام فهو بعدُ لم ينسدّ منذ آدم عليه السلام إلى زماننا هذا، فإن قوته وظهوره في هذا الزمن أكثر من قبل، لأنه سبحانه لمّا سدّ باب الوحي الخاصّ بكلا قسميه التشريعيّ والتسديديّ: أراد عزّ اسمه أن يفتح باب الإلهام ليتسع طريق الولاية لطفاً بعباده وعنايةً بأحوالهم.

* * * * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عقيدتنا في طاعة الأئمة (عليهم السلام)

قال المصنّف (قدّس الله روحه):

ونعتقد أنّ الائمة هم أولوا الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم، وأنهم الشهداء على الناس، وأنهم أبواب الله والسبيل إليه والأدلاء عليه، وأنهم عيبة علمه وتراجمة وحيه وأركان توحيده وخزّان معرفته، ولذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمانٌ لأهل السماء (على حدّ تعبيره ﷺ)، وكذلك ـ على حدّ قوله أيضاً: (إن مثلهم في هذه الأُمة كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق وهوى) وأنهم حسبما جاء في الكتاب المجيد: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ وأنهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليُهم وليّه، وعدوّهم عدوّه، ولا يجوز الردّ عليهم، والرادّ عليهم كالرادّ على الرسول والرادّ على الرسول كالرادّ على الله تعالى، فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم.

ولهذا نعتقد أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلاّ من نمير مائهم ولا يصحّ أخذها إلاّ منهم، ولا تفرغ ذمة المكلّف بالرجوع إلى غيرهم، ولا يطمئن بينه وبين الله إلى أنه قد أدّى ما عليه من التكاليف المفروضة إلاّ من طريقهم. انهم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق في هذا البحر المائج الزاخر بأمواج الشبه والضلالات، والادعاءات والمنازعات.

* * *

ولا يهمّنا من بحث الإمامة في هذه العصور إثبات أنّهم هم الخلفاء الشرعيون وأهل السلطة الإلهية، فإنّ ذلك أمر مضى في ذمّة التاريخ، وليس في إثباته ما يعيد دورة الزمن من جديد أو يعيد الحقوق المسلوبة إلى أهلها، وإنما الذي يهمنا منه ما ذكرنا من لزوم الرجوع إليهم في الأخذ بأحكام الله الشرعية وتحصيل ما جاء به الرسول الأكرم على الوجه الصحيح الذي جاء به وإن في أخذ الأحكام من الرواة والمجتهدين الذين لا يستقون من نمير مائهم ولا يستضيئون بنورهم ابتعاداً عن محجّة الصواب في الدّين، ولا يطمئن المكلّف من فراغ ذمّته من التكاليف المفروضة عليه من الله تعالى، لأنّه مع فرض وجود الاختلاف في الآراء بين الطوائف والنِّحَل فيما يتعلق بالأحكام الشرعية اختلافاً لا يرجى معه التوفيق، لا يبقى للمكلف مجال أن يتخيّر ويرجع إلى أيّ مذهب شاء ورأي اختار، بل لا بدّ له أنْ يفحص ويبحث حتى تحصل له الحجّة القاطعة بينه وبين الله تعالى على تعيين مذهب خاصّ يتيقن أنّه يتوصل به إلى أحكام الله وتفرغ به ذمّته من التكاليف المفروضة، فإنه كما يقطع بوجود أحكام مفروضة عليه يجب أن يقطع بفراغ ذمّته منها، فإنّ الاشتغال اليقيني يستدعي الفراغ اليقينيّ.

والدليل القطعيّ دال على وجوب الرجوع إلى آل البيت وأنّهم المرجع الأصلي بعد النبي لأحكام الله المنزلة، وعلى الأقلّ قوله عليه أفضل التحيّات: (إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً: الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي. إلاّ وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض).

وهذا الحديث اتّفقت الرواية عليه من طرق أهل السنّة والشيعة فدقّق النّظر في هذا الحديث الجليل تجد ما يقنعك ويدهشك في مبناه ومعناه، فما أبعد المرمى في قوله: (إنْ تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً) والذي تركه فينا هما الثقلان معاً إذْ جعلهما كأمر واحد ولم يكتفِ بالتمسّك بواحد منهما فقط، فبهما معاً لن نضلّ بعده أبداً. وما أوضح المعنى في قوله (لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض) فلا يجد الهداية أبداً من فرّق بينهما ولن يتمسّك بهما معاً، فلذلك كانوا (سفينة النجاة) و (أماناً لأهل الأرض) ومن تخلّف عنهم غرق في لجج الضّلال ولم يأمن من الهلاك. وتفسير ذلك بحبّهم فقط

من دون الأخذ بأقوالهم واتّباع طريقهم هروب من الحقّ لا يلجىء إليه إلاّ التعصّب والغفلة عن المنهج الصحيح في تفسير الكلام العربيّ المبين.

* * * * *

بحث المصنّف (قدّس سرّه) في نقطتين مهمتين:

الأولى: ان الأئمة عليهم السلام هم أولو الأمر.

الثانية: الأدلّة على عصمتهم ووجوب الرجوع إليهم.

اما النقطة الأولى،

فتتضمن التركيز على ولايتهم وطاعتهم التشريعية أمّا ولايتهم التكوينية فلم يتعرض لها المصنّف (قدّس سرّه) لبداهتها عند الإمامية، ولكونها من لوازم ولايتهم التشريعية لقربهم من المبدأ الفيّاض عزّ شأنه.

وفي النقطة الأولى نبحث في الولايتين المختصتين بهم عليهم السلام هما:

الأولى: الولاية التشريعية.

الثانية: الولاية التكوينية.

الولاية التشريعية،

الولاية هي الهيمنة والسلطنة والحاكمية والإتباع أو الأحق بالتصرّف من الغير؛ فكما أن للنبي والأئمة عليهم السلام حقّ الطاعة على العباد، أيضاً لهم حقّ التشريع وتقنين الأحكام كما أراد الله سبحانه.

وحق طاعتهم على العباد **ينقسم إلى قسمين**:

الأول: نفوذ أوامرهم الشرعية الراجعة إلى التبليغ والسير إليه تعالى.

الثاني: وجوب إطاعة أوامرهم الشخصية.

أمّا الأول: فلا شك ولا شبهة في وجوب إطاعتهم في الأحكام الراجعة إلى التبليغ، فهي قضية قياساتها معها، إذ بعد العلم بأنّ الأحكام الإلهية لا تصل إلى كل أحد بلا واسطة، وأنّ النبي صادق، إنما نبيء عن الله تعالى فلا مناص من وجوب إطاعته وحرمة معصيته وجوباً شرعياً مولوياً.

وأمّا الثاني: أيضاً لا خلاف في وجوب إطاعة أوامرهم الشخصية التي ترجع إلى جهات شخصهم كوجوب إطاعة الولد للوالد، مضافاً إلى الإجماع وإن لم

يكن تعبدياً لاستناده إلى الأخبار والآيات التي تدلّ عليه.

ويستدل على الإطاعتين بعدّة من الآيات منها: قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ (الأحزاب/ ٧).

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ (الأحزاب/ ٣٧).

﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ (النور/ ٦٤).

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ (الحشر/ ٨).

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ (النساء/ ٦٠).

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ (المائدة/ ٥٦).

فهذه الآيات تثبت وجوب طاعتهم وشمول ولايتهم على الأموال والأنفس حيث دلالتها على الولاية ظاهرة سواء الأمور المتعلقة بالأحكام الشرعية أم بأمورهم الشخصية لا سيما بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ إذ حكمهم عليهم السلام ولو بما يرجع إلى شخصهم تجب إطاعته والأخذ به خصوصاً عند ملاحظة موردها كما ورد في تفسيرها من أن زينب بنت جحش استشارت النبي ﷺ في التزويج وأمرها الرسول بالتزويج من زيد بن حارثة، فكرهت ذلك وقالت أؤآمر نفسي فأنظر الله عزّ وجل قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ . . .﴾ في نفي الاختيار عنها في قبال أمره ﷺ حسبما جعله الله تعالى له، وهذا هو معنى الولاية والحكومة على غيره كما هو ظاهر الآيات والأخبار الدالّة على وجوب الطاعة أو حرمة المخالفة لهم مطلقة فهي بإطلاقها تقتضي العموم لكل أمر حكمي إلهي وسياسي اجتماعي أو اعتباري عرفي أو شخصي عادي، وذلك لأجل حذف المتعلق في بعضها كقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾.

وأما الروايات فهي فوق حدّ الإحصاء وكذا عدّة موارد من الزيارة الجامعة

المروية بسند صحيح عن مولانا الإمام الهادي عليه السلام[1]، مضافاً إلى دليل العقل بدليل أنهم من جملة المنعمين، وشكر المنعم واجب، فإطاعتهم واجبة لكونها من جملة الشكر الواجب.

قال المحقق الخوئي (قدّس سرّه):

لا شبهة في كونهم منعمين لكونهم واسطة في الإيجاد والإفاضة بل من أقوى المنعمين وأنّ شكرهم واجب، وأن إنعامهم من جملة إنعام الله[2].

وقد يُقرّر الحكم العقلي بوجهين:

الأول: حكمه مستقلاً بوجوب إطاعة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام في كل شيء لكونهم أولياء النعم إذ بيمنهم رُزق الورى وببركتهم ثبتت الأرض والسماء، فتجب إطاعتهم وتحرم مخالفتهم في كل أمر مطلقاً شكراً لهذه النعمة العظمى التي هي الواسطة للنعم كلها في مقام التكوين والتشريع لأنهم علّة الإيجاد ومبدأ سلسلة الموجودات، كما أنهم واسطة في تبليغ الأحكام وسابقة في إعلام الناس بمصالحهم ومضارهم.

الثاني: حكمه بذلك بالأولوية، بالإضافة إلى وجوب طاعة الأب على الابن، فإنّ الأبوة اذا اقتضت وجوب طاعته على الابن ونفوذ معاملاته وتصرفاته في مال ابنه وجواز أكله من ماله، وكون ماله مال الأب بل نفسه مال أبيه فكانت النبوة والإمامة مقتضية لوجوب إطاعة النبي والإمام بالألوية لكون حقهما أعظم من حقه بمراتب، لوضوح الفرق بين آباء الأنام وبين النبي والإمام كالثرى والثريا، فإن إحسان الآباء إلى الأولاد وبرّهم بها في مقابل البركات الواصلة إلى جميع الأنام من النبي والإمام كالقطرة في جنب البحر، أو كالذرّة بالنسبة إلى الدرة، فإنهم وسائط للفيوضات الكاملة والنعم الباقية الدائمة، فما يصير علة وسبباً لوجوب إطاعة الوالد على الولد يوجد في النبي والإمام أكمله وأعلاه ولهذا قال صلى الله عليه وآله:

«أنا وعلي أبوا هذه الأمة».

وبهذا يُعرف أنه لا خلاف في ولايتهم التشريعية على الأموال والأنفس

---

(١) رواها الصدوق (قدس سره) في الفقيه: ج ٢/ ٣٧٠ ط قم، وكذا الطوسي (قدس سره) في التهذيب ج ٦/ ٨٣ ط دار الأضواء.

(٢) مصباح الفقاهة: ج ٥ ص ٣٦.

مستقلاً وكونهم أولى بالتصرف في أموال الناس ورقابهم بتطليق أزواجهم وبيع أموالهم وغير ذلك من التصرفات، ويدلّ عليه ما تقدم من الآيات كقوله تعالى: ﴿اَلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ فإنّ الظاهر من الأولوية، إنما هي الأولوية في التصرّف وكونهم أولياء لهم في ذلك، وما ثبت للنبي فهو للإمام عليه السلام لقوله ﷺ:

«من كنتُ مولاه فهذا علي مولاه...».

وبالجملة لا شبهة في ولايتهم واستقلالهم في التصرف بأموال الناس وأنفسهم، وتوهّم كون السيرة على خلاف ذلك وأنّ الأئمة لم يأخذوا مال الناس بغير المعاملات المتعارفة بينهم فاسد، وذلك من جهة أنّ غير أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن متمكناً من العمل بقوانين الإمامة بل كانوا تحت أستار التقية بل الأمير عليه السلام أيضاً في كثير من الموارد لم يفعل ذلك لأجل المصلحة وعدم الاحتياج إلى مال الناس وإلاّ فلا يكشف عدم الفعل على عدم الولاية كما لا يخفى.

فمقتضى ولايتهم التشريعية تستلزم وجوب طاعتهم المؤكدة بقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

وكما قال الامام الهادي عليه السلام في الزيارة الجامعة المقدّسة:

«فبحق من إئتمنكم على سرّه واسترعاكم أمر خلقه **وقرن طاعتكم بطاعته** لما استوهبتم ذنوبي وكنتم شفعائي فإني لكم مطيع، **من أطاعكم فقد أطاع الله** ومن عصاكم فقد عصى الله ومن أحبكم فقد أحبّ الله ومن أبغضكم فقد أبغض الله».

فلماذا قرن الله سبحانه طاعتهم بطاعته؟

فعل ذلك سبحانه وكما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء/ ٨١) لأنه لمّا كان تعالى بائناً من خلقه بينونة صفة لا بينونة عزلة وكان مصير كل شيء إليه، وجب في اللطف أن يميّز خلقه بحدودهم التي هي غيوره كما قال الإمام الرضا عليه السلام في خطبته: كنهه تفريق بينه وبين خلقه وغيوره[1] تحديد

---

(١) في نسخة عيون أخبار الإمام الرضا عليه السلام ج ١/ ١٣٦ باب ١١: (وغيوره تحديد...) وفي نسخة التوحيد ص ٣٦ (وغبوره تحديد...). وعلى كلٍ: فالغبور «بالباء» بمعنى البقاء، أي بقاؤه الملازم لعدم محدوديته محددٌ لما سواه. والغيور «بالياء» بمعنى المغايرة بينه وبين خلقه، من حيث القدمية والحدوث، فقدمه يوجب حدوث ما سواه.

لما سواه ليعرفوه تعالى بمباينته لحدود خلقه. . .» فطاعتهم هي طاعة الله تعالى في نفس الأمر بإيقاعها له تعالى بتبينهم وتوضيحهم مشفوعةً بولايتهم ومحبتهم والبراءة من أعدائهم، ولا يلزم على الظاهر أنّ من أطاع الله فقد أطاعهم لما ورد في حديث مناقب ابن شاذان يرفعه إلى ابن مسعود أنه قال: قال رسول الله لما خلق الله تعالى آدم ونفخ فيه الروح، عطس فقال الحمد لله فأوحى الله تعالى حمدتني عبدي وعزتي وجلالي لولا عباد أريد أن اخلقهم من ظهرك لما خلقتك فارفع رأسك يا آدم وانظر قال: فرفع رأسه فرأى على العرش مكتوباً لا إله إلا الله محمد رسول الله نبي الرحمة وعليٌ أمير المؤمنين مقيم الحجة فمن عرف حقه زكى وطاب ومن أنكر حقه كفر وخاب أقسمت على نفسي بنفسي وبعزتي وجلالي أني أدخل الجنّة من أطاع عليّاً وإن عصاني، وأقسم بعزتي وجلالي أني أدخل النار من عصى عليّاً وإن أطاعني»[1].

وهذا مروي في المتواتر معنى عند الفريقين، فكانت طاعته تعالى في الظاهر قد لا تكون طاعة لهم، نعم إذا أريد بالطاعة الطاعة التي هي عند الله تعالى وعندهم طاعة فهي طاعة الله الناشئة عن طاعتهم يعني على النحو الذي أطاعوا به الله عزّ وجلّ وأمروا أن يطاع به الله سبحانه وهي ما أخذت عنهم ورضوا بها طاعة لله تعالى ولا تكون إلاّ بطاعتهم وإنما سُميت تلك طاعة له تعالى على زعمهم أنها طاعةٌ له وليست بطاعة بل هي معصية له، ولهذا يدخل صاحبها النار وذلك لأنه تعالى أمر عباده بأن يأتوا البيوت من أبوابها وقد جعلهم عليهم السلام أبوابه وأمر عباده بأن يطيعوه بطاعتهم، وأخبرهم بأن من أطاعني بطاعة غيرهم فقد أشرك بي، فهم يطيعونه بطاعة أعدائهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً فأخبر سبحانه عن حالهم يوم القيامة فقال: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾ (الأنعام/ ٢٣ ـ ٢٤)، فقال تعالى لنبيّه محمّد صلى الله عليه وآله: يا محمد انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضلّ عنهم ما كانوا يفترون.

ففي الكافي عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام في كلام له يعرّض بالمرجئة بعد أن تركهم ومضى عنهم، فلمّا خرج من المسجد قال الإمام للراوي:

---

(١) المناقب لابن شاذان ص ١٣٨ ط دار العالم الإسلامي، بيروت.

يا أبا محمد والله لو أنّ إبليس سجد لله تعالى بعد المعصية والتكبّر عمر الدنيا ما نفعه ذلك ولا قبلَهُ الله تعالى ما لم يسجد لآدم عليه السلام كما أمره الله تعالى أن يسجد له وكذلك هذه الأمة المفتونة بعد نبيّها ﷺ وبعد تركهم الإمام الذي نصّبه نبيّهم ﷺ فلن يقبل الله لهم عملاً ولن يرفع لهم حسنةً حتى يأتوا الله من حيث أمرهم ويتولّوا الإمام الذي أُمروا بولايته ويدخلوا في الباب الذي فتحه الله ورسوله ﷺ لهم.

يا أبا محمد إنّ الله افترض على أمة محمد ﷺ خمس فرائض: الصلاة والزكاة والصيام والحجّ وولايتنا فرخّص لهم في أشياء من الفرائض الأربعة ولم يرخّص لأحد من المسلمين في ترك ولايتنا لا والله ما فيها رخصة[1].

الولاية التكوينية:

اتّفقت الإمامية برمتها على ثبوت الولاية التكوينية للنبي والأئمة ولباقي الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، إلاّ مَنْ شذّ منهم[2] حيث نفى وجود مثل هذه الولاية لهؤلاء على الكون إلاّ بمقدار ما تصل حاجة النبوة إلى ذلك أمام التحديات الموجهة إليهم، وهو ما عبّر عنه في بعض المواضع بـ «الولاية الطارئة».

وقبل بيان دليله ونقضه، حريّ بنا أن نبحث في محورين:

الأول: في تحديد مفهوم الولاية.

الثاني: الأدلة على ثبوتها.

أما المحور الأول:

«الولاية» بكسر الواو وفتحها مصدر يلي ولي، فهو معلول الطرفين ويقال له اللفيف المقرون، حيث توسطت اللام بين حرفي العلة وهما: الواو والياء.

ولفظ الولاية التكوينية وإنْ لم يرد في نصّ شرعي خاص، إلاّ أنه مستفاد من عدّة آيات قرآنية تشير إلى المفهوم العام للولاية كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ

---

(١) روضة الكافي ص ٢٧٠ ح ٣٩٩.

(٢) وهو السيد محمد حسين فضل الله في مقالة له تحت عنوان: صورة النبي محمد ﷺ في القرآن، مجلة الثقافة الإسلامية «دمشق» عدد ٦٥ الصادر عام ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م ص ٧١ وكذا ما أشار إليه في محاضرة مسجّلة بصوته.

وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (المائدة/ ٥٦).

﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ (الكهف/ ٤٥).

مضافاً إلى العديد من النصوص الشريفة الدالّة على وجود ولاية للنبي والعترة على عالم العناصر والأجساد

والمتتبع لمعاجم اللغة يجد عدة معاني للفظ «الولي» يجمعها شيء واحد هو: السلطة والهيمنة على الشيء، أو القرب والدنوّ منه.

قال ابن منظور:

«الولي» هو المتولّي لأمور العالم والخلائق القائم بها، ومن أسمائه عزّ وجل الوالي وهو مالك الأشياء جميعها المتصرّف فيها، قال ابن الأثير: وكأنّ الولاية تُشعر بالتدبير والقدرة والفعل.

وقال ابن السكّيت: الولاية بالكسر السلطان.

والوليُّ: من يلي أمر اليتيم ويقوم بكفايته، ووليُّ المرأة: الذي يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه، وفي الحديث: أيُما امرأة نكحت بغير إذن مولاها فنكاحها باطل.

ورجل أولى من رجل: أي أحق الناس به من غيره[1].

من الولاية «الولي» وهو القرب والقرابة، والملك، والولاية هي البلاد التي يتسلّط عليها الوالي[2].

والشيء يلي الشيء فهما متواليان: أي متعاقبان ومتتابعان يسير أحدهما خلف الآخر يتبعه ويليه.

من خلال هذا العرض الموجز لمفهوم الولي أو الولاية يُفهم أنّ الولاية التكوينية تعني قدرة الولي على التسلط على الظاهرة الكونية، وتسلّطه عليها باعتبار قربه منها ودنّوها منه، فهو مستولٍ عليها استيلاءً تامّاً على نحو الإحاطة والاستيعاب والتحكم.

---

(١) لسان العرب: ج ١٥ ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٢) المنجد الأبجدي: ص ١١٦٤.

المحور الثاني:

قد عرفت إجماع الطائفة على ثبوت الولاية التكوينية للنبي والعترة الطاهرة عليهم السلام، والولاية عبارة عن تسخير المكونات أو الكائنات الإمكانية تحت إرادة أولياء الله تعالى ومشيتهم بحيث تصير في طاعتهم واختيارهم وينفذ أمرهم فيها بحول الله وقوته كما ورد في زيارة الحجة أرواحنا له الفداء «أنه ما منا شيء إلاّ وأنتم له السبب» وذلك لكونهم عليهم السلام مظاهر أسمائه وصفاته تعالى فيكون فعلهم فعله، وقولهم قوله، وهذه المرتبة من الولاية مختصة بهم وكانت من مقتضيات ذواتهم النورية ونفوسهم القدسية التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ ولذلك ليست قابلة للإعطاء إلى غيرهم.

وهي من الواضحات عند الشيعة الإمامية بل عند بقية الفرق الإسلامية لا سيما وأنهم يروون الحديث المشهور «لولاك ـ أي لولا محمّد ـ ما خلقتُ الأفلاك» لكن تشكيك السيد فضل الله فيها وفي الكثير من معتقدات الشيعة الإمامية المبتنية على الأصول والركائز الفكرية الصحيحة المستوحاة من الأدلة الثلاثة المعتبرة ـ الكتاب ـ السنة ـ العقل، وفي مقابل هذا تبنّيه للكثير من الأفكار الأشعرية أو المبتنية على الذوق الاستحساني، استدعانا الردّ على تشكيكاته حفظاً لعقائد المؤمنين وإلاّ أدّى التقاعس إلى إنكار مجمل المعتقدات الإيمانية وهذا مما لا تُحمد عقباه دنياً وآخرة.

من هنا توجّب علينا استنهاض الأدلة على ثبوت الولاية التكوينية وهي ثلاث:

١ ـ الدليل العقلي.

٢ ـ الدليل القرآني.

٣ ـ الدليل الروائي.

أما الدليل العقلي:

لا شك أنّ نظامنا الكوني مترابط الأجزاء بعضه مع بعض، لا يمكنه ـ وهو المعلول بطبعه ـ أنْ ينفصل عن مصدر وجوده وهي العلة التي أوجدته من العدم لأنّ الذي أسبغ عليه نعمة الوجود، لا بُدّ أن يسبغ عليه نعمة البقاء والاستمرار وإلاّ فهو أضعف من أنْ يستمر بنفسه من دون حاجة لمن أوجده أولاً. فالمعلول

دائم التعلق بعلته التي هي مصدر وجوده، وهذا النظام الكوني مرتبط بعلته الأولى وهي الله تعالى ذو القدرة والهيمنة المطلقة والتسلّط التام على مبدأ العلة والمعلول، لأنّ هذا الكون فيه علل ومعاليل، وكل معلول مرتبط بعلته، والعلة الأخيرة فيه مرتبطة بالعلة الأولى وهي القدرة الإلهية المطلقة، مما ينفي عن مبدأ العلة والمعلول صفة الأزلية، الأمر الذي يجعل هذا المبدأ قابلاً لكل مواصفات الوجود الممكن في كونه قابلاً للإختراق وليس شيئاً أزلياً لا يمكن اختراقه، ولا إشكال في أنّ القدرة الإلهية هي المهيمنة على ذلك، وقد منحها الله سبحانه للإنسان في بعض أنماط حياته حينما نراه يخرج من إسار بعض مسارات العلل ليختار مسارات أخرى كما هو الملاحظ في حركة الإنسان الاختيارية حيث نراه يختار جانب الحركة على الجاذبية، والسرور على الحزن، والعافية على البلاء فالإنسان باختياره لجانب على جانب آخر، أو حالة على حالة أخرى إنما فعل ذلك بما مُنح من ولاية وهيمنة على تصرفاته وبعض الأشياء المحيطة به، فهو بذا يكون قد اخترق نظام العلة والمعلول بمعنى أنه يكون قد امتلك القدرة على تغليب بعض روابط العلل على بعضها الآخر لينتخب ما يناسبه من ظواهر كونية، لأنّ الثابت فلسفياً أن نظام العلة والمعلول ـ حتى مع حدوث خرق له كما في المعجزة وما إلى ذلك ـ لا ينتفي من الوجود، وإنما يمكن تسليط قوانين لها صفة الهيمنة والتسلّط أكثر من فعالية العلية التي تحكم ما بين علّة ومعلول معيّنين كما هو الحال في إمكانية التخلّص من الجاذبية الأرضية، بتسليط قانون آخر عليها كالحركة مثلاً. فمن يريد أن يحصل على مادة كيمياوية معينة ككلوريد الصوديوم (الملح) مثلاً يمكنه أن يجمع ما بين مادتي الكلور والصوديوم في ظروف حرارية معيّنة فتنتج له ملحاً، غير أنّ هذا الإنسان حتى وإن وضع أمامه المادتين عينهما، ولكنه رغب في الاستفادة من المادتين لأغراض الحصول على مادة أخرى غير الملح فيجمع الصوديوم مثلاً مع الكربون والأوكسجين ليستخرج منها مادة كاربونات الصوديوم مثلاً، أو جمع ما بين الأوكسجين والهيدروجين مع مادة الكلور ليحصل في ظروف كهربائية معينة على مادة حامض الهيدروليك كما ويمكنه أن يتدخل في معادلات العلية حتى أثناء تفاعل العلة والمعلول ليستحصل معلولاً آخر كما لو قام بجمع الكلور مع الصوديوم وأثناء تفاعلهما أدخل معهما عنصراً ثالثاً كالكالسيوم، عندئذ يمكننا أن نشاهد مادةً أخرى هي نتاج المادتين

أثناء تفاعلهما العلّي مع دخول عنصر جديد عليهما، ليتنج معلولاً جديداً.

إنّ هذا الأمر يبيّن لنا عدم ثبات مبدأ العلّية في اتجاهه التراتبي وقابلية اختراقه من جهة، كما أنه يبيّن لنا من جهة أخرى مصداقية المبدأ الفلسفي المعروف «إن كل شيء هو كل شيء» بمعنى أننا شاهدنا قدرة الإنسان على الانتخاب ما بين مواد العلل، وهذه القدرة كلما زادت كلما أتاحت للإنسان قدرة أكبر للحصول على معاليل إضافية، غير أنّ هذه القدرة تحكي في جانب آخر قدرة التحكم في نتاج أي مادة طالما اقتربنا من علّتها الأولى، الأمر الذي يعني أن الإنسان قادر ـ كلما اقترب من المعدن الأصلي للأشياء ـ أن يبرز أي مادة»[1]».

إذن لا مانع علمياً من اختراق نظام العلّية في أشياء محدّدة من الظواهر الكونية نتيجة تسليط علّة تجعل النظام ينحاز إلى المعادلة الأقوى، فلا شك أن الإنسان قادرٌ على أن يتحكم بمعادلات العلّة والمعلول، «لأنّ حصول شيء ما، نتيجة أي ظرف كان، يجعل هذا الشيء في حدود الإمكان، وطالما أنّ الإمكان الفلسفي مسافته بين الوجود والعدم متساوية، لذا فإنّ قدرة الإنسان البسيطة على الاختراق، يمكن أن تخرج من طور البساطة، إلى طور الاتساع، لأنه بمجرّد ما كان قادراً على إختراقٍ ما، فإنه يمكن أن يطوّر عملية الاختراق هذه نوعياً ويحوّلها من الكمّ البسيط إلى النوع المعقد»[2].

فعملية اختراق قانون العلّة والمعلول هو عملية تطبيقية لقوانين طبيعية لها طبيعة السلطان الأقوى على السلسلة المألوفة لحركة العلّة والمعلول وهذا ما يوضحه قوله تعالى مخاطباً الثقلين بقوله: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٍ﴾ (الرحمان/ ٣٤).

هنا طرح القرآن عملية الاختراق المفترضة لقانون الجاذبية على شكل إمكان كوني، وهذه الإمكانية المحتومة للإنس والجن إنما منحت لسبب تكويني مرتبط مرة بكون قابلية الظاهرة الكونية لأنْ تخترق، وأخرى مرتبط بكونهما أعطوا سلفاً نحواً من الولاية في أفعالهما.

---

(١) الولاية التكوينية حق طبيعي للمعصوم: ص ٥٣ لأخي المحقق الشيخ جلال الدين الصغير بتصرّف بسيط.

(٢) نفس المصدر: ص ٥٦.

وهذا الخرق لنظام العلة والمعلول لا يُعدّ خرقاً لنظام العلّية الأفقي، وإنما هو خرق عمودي لمسارات العلل، وتغليب علّة على أخرى، لها طبيعة السلطان الأقوى مما يرينا عدم ممانعة نظام العلّية من حيث المبدأ لخضوعه لعملية الاختراق وهو الأمر المناظر للولاية التكوينية، إذ ليس هناك من يقول من أنصار الولاية التكوينية أنها تلغي نظام العلّية كما توهمه بعضهم، إذ إن نظام العلّية من حيث الوجود نظام لا ينفك عن الوجود ما دامت السماوات والأرض وهذا ما يعبّر عنه بعدم الاختراق الأفقي لهذا النظام، وإنما تتمّ العملية من خلال إعادة تراتبية العلل بشكل عامودي صعوداً ونزولاً وتقديماً وتأخيراً.

وهذا الأمر ينسجم مع المقولة القرآنية التي ترى أن الأشياء مترابطة مع بعضها، فالاختراق العامودي يبقي لحدث الولاية التكوينية ترابطه مع سائر الأشياء، بينما لو قلنا بالاختراق الأفقي لأمكن القول بأن الترابط بين الأشياء سينقطع، لأنه يحتاج إلى علّة أولى من غير سنخ العلة الأولى التي أوجدت التفاعل العلّي العامودي، وأن الحدث سوف يحتاج إلى عملية تفسير للوجود، وهو أمر لا يقول بإمكان حدوثه أحد.

فإذا ثبت الاختراق المذكور في الظواهر الكونية بالمنظار العقلي والفلسفي نتيجة تدخّل الإنسان باختياره في تغليب علّة على أخرى، فيثبت بطريق أولى لتدخّل القدرة الإلهية المباشرة الممنوحة لبعض الأولياء كأن تكون على نحو التقدير والتمييز لهؤلاء، أو على نحو الإئتمان، خصوصاً وأننا نجد أنّ القدرة الإلهية سبق لها وأن أوكلت إلى عناصر متعددة، كأن تكون طبيعية كما في ولاية العلل على بعضها، كأن تبخّر النارُ الماءَ، أو يطفيء الماءُ النار، أو في تخصيص عمل الملائكة، فيكون هذا ملكاً للموت، وذاك ملك يتوسط بين الله وأنبيائه وآخر خازن للجنة، ورابع خازن للنار، وخامس للنفخ في الصور، فكل هؤلاء له ولاية خاصة على الأمور أو الأشياء الموكلة إليهم، فما هو المحذور العقلي إذن في أن يمنح بعض عباده ولاية أعظم من ولايات هؤلاء ما دام هذا الجعل من شؤون القدرة الإلهية التي قد يعطيها لمن أحب؟ مضافاً إلى أن الولاية التكوينية هي أثر من آثار ولايتهم الشرعية على العباد، إذ كيف يكونون حججاً شرعيين وليس لديهم ما يجعلهم فوق المادة وآثارها؛ فمن اتّصف كونه نبيّاً أو إماماً لا بُدّ أن يتصف بما هو أدون منهما وهي الولاية التكوينية، أو بعبارة لا بُدّ أن يتصف

بالآثار المترتبة عليهما، إذ ما فائدة كونه نبيّاً أو إماماً ولا يكونا متّصفين بالآثار المترتبة على ما اتّصفنا به، وكأننا بذلك نكون قد فصلنا بين الشيء ولوازمه، وهل يتصور نبي أو إمام ولا يكون له أية ولاية روحية تخضع لها ذرّات الكون؟! كلا وألف كلا، وقد قال تعالى:

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ (الجن/ ١٧).

﴿أَلَمْ تَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ (لقمان/ ٢١).

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجاثية/ ١٤).

وهل هناك أفضل من النبي والإمام حتى يسخّر له الكون بأسراره وتخضع له ذرّاته شاهدةً على قربه من المبدأ الأول وقد قال عزّ شأنه بالحديث المشهور:

«عبدي أطعني تكن مثلي تقل للشيء كن فيكون».

«إنّ العبد ليتقرّب إليّ بالنافلة حتى أحبه، فإذا أحببته كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبطش بها، إن دعاني أجبته وإن سألني أعطيته»[1].

فمن تقرّب إلى الله تعالى، تقرّب إليه الله سبحانه، فتتجلى فيه صفات الربوبية، فيصير مرآة للإنعكاس الربوبي، فمن وصل إلى هذا المقام كان الكون بأسره معه لأنه بمقام القرب أصبح وعاءً للمشية الإلهية «نحن أوعية مشية الله» فلا يشاؤون إلاّ أن يشاء الله ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ (الأنفال/ ١٨).

الدليل القرآني:

ليكن معلوماً أنّ الولاية التكوينية ليست حكراً على جماعة من أولياء الله تعالى حباهم بها لعصمتهم ونزاهتهم وما شابه ذلك، فالولاية ليست شأناً ذاتياً غير قابل للجعل لعباد آخرين، بل هي شأن اكتسابي لا يتعلق بالأنبياء والأوصياء

---

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٥٣.

فحسب، بل بكل إنسان يتمكن من اجتياز الاستحقاق الرباني في ذلك، والذي تتحدث عنه الآية القرآنية.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ (فصلت/ ٣١).

﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ (الجن/ ١٧).

فقد حدّثنا القرآن العزيز عن كثير من أولياء الله غير المعصومين عليهم السلام نالوا حظاً وافراً من كرامة الله تعالى من تحديث الملائكة لهم، وولوجهم في عوالم الملكوت والاطّلاع على الخفايا والأسرار الكونية وما شابه ذلك، مضافاً إلى تسخير الكائنات لهم من طي الأرض وتكليم الحيوانات وغير ذلك مما حصل لهم، ولم يكن ذلك من أجل التحديات الموجّهة إليهم كما ادّعى ذلك السيد محمد حسين فضل الله بالنسبة للأنبياء والأوصياء عليهم السلام، فها هي زوجة إبراهيم عليه السلام كلّمت الملائكة مبشرةً لها بإسحاق ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ (هود/ ٧٢ ـ ٧٤).

وها هي أم موسى عليه السلام يوحي إليها الله سبحانه مسدداً خطاها نتيجة إيمانها وصبرها بقوله تعالى:

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ (القصص/ ٨).

وكذا قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ (طه/ ٣٩ ـ ٤٠).

وكذا ما ورد في شأن الصديقة مريم عليها السلام التي أفيض عليها من الكرامات الباهرات حتى تمنّى زكريا أن يهبه ولداً مثلها.

قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (آل عمران/ ٣٨).

﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (آل عمران/ ٤٦ـ٤٧).

﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ (مريم/ ١٨ـ٢٢).

وكذا ما حدّثنا عنه القرآن الكريم عن بلعم بن باعورا عالم من بني إسرائيل حباه سبحانه بالاسم الأعظم ثم سلخه عنه:

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ (الأعراف/ ١٧٦).

وكذا ما ورد عن العبد الصالح الخضر عليه السلام:

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف/ ٦٦).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وكذا ما قصّه عن ذي القرنين الذي مَلَكَ الأرض بقوله تعالى:

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾ (الكهف/ ٨٤ـ٨٥).

فقد آتاه الله سبحانه من كل شيءٍ سبباً وسلطاناً.

وكذا ما ورد في أصحاب الكهف بقوله تعالى:

﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾.

لاحظ الآيات من سورة الكهف/ ١٠ ـ ١٨.

كل هذه الشواهد لأكبر دليل على أن بمقدور غير الأنبياء والأوصياء أن ينالوا شيئاً من الولاية على العوالم التكوينية نتيجة بعض الرياضات الروحيّة الشرعية بل إن بعض المرتاضين من غير المسلمين ينالون قسطاً من السيطرة على بعض العوالم المادية بسبب مخالفتهم لأنفسهم ومجاهدتهم لمشتهياتهم، فإذا جاز لمن

هو دون الأئمة عليهم السلام أن يتصرفوا بالكون من خلال معرفة الاسم الأعظم أو شيء من علم الكتاب فكيف بمن هو سر الله الأكبر واسمه الأعظم ومن عندهم علم الكتاب فالولاية الكونية مستمدة من الولي الأكبر وليست مشاركة له كما يدعي من لم يحط بهم وبعلمهم خبرا. «أبعد هذا يتشدّق السيد محمد حسين ويقول باللسان العامي: «الولاية التكوينية، شنو الولاية التكوينية، إحنا بنقول ولاية تكوينية يعني بعض الناس بيقول أنه يعني الأنبياء والأئمة مشاركين الله مثل ما الله ولي الكون هني أولياء الكون»[1]. وقال في موضع آخر: «أنا من الناس الذين لا يرون الولاية التكوينية، لأنني أتصور أن كل القرآن دليل على عدم الولاية التكوينية لأن القرآن يؤكد أن النبي لا يملك من أمره شيئاً إلا ما ملكه الله بشكل طارىء...»[2].

نعم هم أولياء الكون كما أن الله تعالى ولي الكون، وولايتهم على الكون طولية لا عرضية بمعنى أن ولايتهم مستمدة من ولايته عزّ وجل، تماماً كولاية السيد المذكور الشرعيّة على أتباعه، (هذا على فرض وجود ولاية له من الله ورسوله والأئمة) فحيث إنها في طول ولاية الله ورسوله والأئمة الشرعية، فما المانع أن تكون ولاية النبي والأئمة على الكون ما دامت بإذن الله تعالى وجعله؟!

عود على بدء:

هذه بعض الشواهد القرآنية على ولاية أناس ليسوا بأنبياء أو أئمة، فبطريق أولى يجب أن تكون لهؤلاء المذكورين ولايةٌ على الأجسام والأجساد والعناصر والشواهد القرآنية على ذلك كثيرة تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يتناول الحديث عن الجن وقدراتهم الخارقة.

الثاني: ما يتناول الحديث عن بعض الإنس وقدراتهم الخارقة أيضاً.

اما الأول:

فالحديث عن العوالم الجنيّة قد يصعُب فهمه على كثير ممن تلوّث بقذارات المادة، فبات لا يؤمن إلاّ بالمحسوس، ولكنّ المؤمن بالغيب يسهل عليه الإيمان بذلك، لا سيما وأنّ القرآن أكّد وجود عوالم خفية عن أنظارنا، ونظام خلقتها يختلف تماماً عن نظام خلقتنا، فهم مخلوقات ليست من سنخ الطين، وإنما هي

---

(١) هذه الكلمات من شريط مسجّل بصوت السيد المذكور.

(٢) جواب السيد على فتاوى الشيخ جواد تبريزي.

من الطبائع النارية كما عبّر عنها القرآن العزيز بقوله تعالى:

﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ (الرحمان/ ١٦).

فالمخلوق الجني له قدرات خارقة للعادة بطبيعة ما أودع الخالق العظيم فيه من الطاقات العظيمة بحيث يخرق المادة بسهولة من دون أن يصيبها تصدّع أو تخلخل، كما أنه قادر على قطع المسافات الطويلة بلحظات قليلة جداً التي يعجز عن قطعها الآدمي بساعات أو شهور عبر الطائرات النفاثة وغيرها.

مضافاً إلى ذلك فإنّ القرآن يصف لنا أنّ هذه المخلوقات الخفية عن أنظارنا ـ والتي من بينها إبليس اللعين ـ تتمتع بمزايا خارقة جداً تفوق مزايا الإنس في عالمنا المادي، كأن تكون قادرة على التسلل إلى النفس الإنسانية لها وتمنّيها، وأن تكون قادرة على التصرّف مع مسائل الزمان والمكان بقدرات أكبر من القدرات الإنسانية كما تشير الآيات عمّا يفعله إبليس بالعباد وما يمتلك من ولاية على القلوب والأجساد.

﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ (ص/ ٨٣ـ٨٤).

ولا يكون الإغواء إلاّ عبر التسلل إلى النفس الإنسانية، ويؤيده ما ورد أنّ إبليس يجري في بني آدم كجريان الدم في العروق وقال تعالى أيضاً:

﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ (النمل/ ٤٠).

فللعفريت الجني القدرة الفعلية الخارقة ليأتي بعرش بلقيس بلحظة، وهو مع هذا ليس في مقام تثبيت نبوته أو إمامته لأنّ مقامي النبوة والإمامة من مختصات الإنس دون غيرهم، فما ادّعاه من ينكر الولاية التكوينية من «أن الله قد أعطى للأنبياء القيام بالمعاجز لحاجة النبوة إلى ذلك أمام التحديات الموجّهة إليهم» غير سديد ويحتاج إلى دليل قاطع.

فما ثبت للجن من قدرتهم على التحكّم والسيطرة على بعض العوالم المادية، يثبت أيضاً بطريق أولى للملائكة الموكلين بحفظ هذا النظام وليس هناك أي مانع عقلي أو شرعي من أن يطّلع الإنسان على ما في عالمي الجن والملائكة، بل والتصرّف بمقاديرهما وذلك من خلال تخطي عتبة معينة من عتبات المعرفة

الروحية، مع فرق بين الاثنين، ففي مسألة عالم الجن فالأمر متاح لكل من طرق باب الولوج إليهم من دون تدخل اللطف الإلهي، وإليه يشير قوله تعالى:

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ (الجن/ ٧).

أما بالنسبة لعالم الملائكة فإنّ ثمة منزلة روحية ينبغي عروج الروح إليها كي يمكن خوض عبابه، ومن هذا القبيل ما ورد في قصة بلعم بن باعورا حيث سبق له أن ترقّى روحياً إلى منزلة الملائكة ولكنه أخلد إلى الأرض فسقط منها قال تعالى:

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ (الأعراف/ ١٧٦).

فالانسلاخ من الآيات يشير إلى أنه وصل إلى منزلة تمكّن فيها من أن يحصل على معين من لطف الله ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ ولكنه خرج من هذه المنزلة فأتاح للشيطان أن يغويه.

من خلال هذا السرد البسيط لما يتحلى به الجن من قدرات خارقة نستنتج وجود ولاية تكوينية لهم بالمقدار الطبيعي المحدّد من قبل الذات الإلهية، وهم مع ذلك يعتبروا أدون درجة من العوالم الإنسية، فبطريق أولى يثبت هذا الشيء لبعض الإنس إذا ارتاض بالرياضيات الروحية اللازمة لذلك، (لأنّ شأن الولاية التكوينية شأن اكتسابي يمكن أنْ يناله كل إنسان إنْ عرف طريقه إلى ذلك، وهي ـ أي الولاية المذكورة ـ لا تختص بنبيّ أو وصي فحسب، وإنما هي متاحة في حدودها الأولية المرشحة للتنامي لكل إنسان، وتزداد وتقلّ حسب المنزلة التي يرقى إليها الإنسان أو يتقهقر عنها)[1].

وأما الثاني:

أي قدرات بعض الإنس الخارقة.

وهؤلاء ينقسمون إلى صنفين:

الصنف الأول: ويختص بالأنبياء والأوصياء عليهم السلام.

---

(١) الولاية التكوينية: ص ٨٠.

الصنف الثاني: ما يشمل أهل الآخرة المنعّمين في الجنة.

اما الصنف الأول،

فقد تحدثت آيات الكتاب العزيز عن عدّة أنبياء بأنّ لديهم قدرة الولاية التكوينية كإبراهيم وموسى وداوود وسليمان وعيسى وغيرهم.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة/ ٢٦١).

فطلب إبراهيم عليه السلام من الله سبحانه أن يريه إحياء الموتى كان لزيادة إيمانه، ولم يكن طلباً لأجل دفع التحدّيات الموجّهة إليه ـ كما ادّعى السيد فضل الله ذلك على ولاية الأنبياء ـ فلم يرد في أي نصّ أن إبراهيم طلب حقيقة إحياء الموتى من أجل قومه أو من أجل دفع أي تحدٍّ منهم بذلك إذ لا ربط بين طلبه رؤية حقيقة الإحياء وبين تبليغ قومهم مفاهيم الدين وأسس التوحيد.

وقال تعالى حاكياً عن النبي موسى عليه السلام:

﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ (طه/ ٧٨).

﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ﴾ (الدخان/ ٢٥).

﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة/ ٦١).

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (الأعراف/ ١١٨).

فهذه معاجز عدّة صدرت من موسى عليه السلام فلو لم تكن له ولاية على هذه الأشياء لما انقلبت العصا إلى حيّة، ولما تفجّر الماء من الصخر.

قد يقال،

إنّ هذه المعاجز كانت تسديداً لموسى عليه السلام أمام التحدّيات الموجّهة إليه

من قبل السحرة، فيثبت ما ذكره منكر الولاية التكوينية.

والجواب:

صحيح أن صدور هذه المعاجز منه عليه السلام لدفع غطرسة فرعون وقومه والإشكال المذكور مبنيٌ على كون الولاية التكوينية إنشائية لا فعلية، وكونها إنشائية مردود جملةً وتفصيلاً، لا سيما وأنّ القرائن العقلية والنقلية تقف إلى الضد من ذلك، مضافاً إلى أنه ما المانع أن تكون فعلية لا سيما وأنّ الرب جلّ وعلا ائتمن الرسل والأوصياء على دينه وخلقه، فما المبرر لأن يمنحهم شيئاً دون ذلك من الأهمية ثم يستردّه منهم؟!

فمن الناحية العقلية يظهر المنح الإنشائي وجود المؤهل الذاتي، وهذا المؤهل إن أمكن وجوده في مرة أمكن إيجاده في مرّات، بمعنى أنّ القرآن إذ يظهر لنا أن الولاية منزلة يبلغها من يمكن أن تسلب منه كما رأينا في آية ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا . . .﴾ فهي أيضاً منزلة يمكن أن تتعاظم كما تظهر آية من عنده علم من الكتاب ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾.

وآية من عنده علم الكتاب ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

وهذا التفاضل يظهر أن الولاية شأن يمنح بناءً على مواصفات ذاتية، وما دام الأمر على هذا النحو، فما المانع إن ظلّ المؤهل الذاتي ـ الذي منح الإنسان على ضوئه الولاية ـ موجوداً في أن تظل هذه الولاية، هذا فضلاً عن أن تتعاظم إن زادت قدرات وكفاءات هذا المؤهل؟ خصوصاً أن من يُمنح هذه الولاية إنما يُمنحها وفقاً لكفاءاته في التوحيد الإلهي العملي وكلما ازداد يقيناً في شؤن التوحيد، ازدادت منزلته في هذا المجال[1].

فمن كان يمتلك بعضاً من علم الكتاب كآصف بن برخيا كانت الولاية عنده فعلية لا شأنية للضمير المنفصل «أنا» ولضمير المتكلم «آتيك» الدال على أن هذا الفعل من عمل آصف نفسه.

---

(١) المصدر السابق: ص ٤٠.

وكذا من كان عنده علم الكتاب كله وهو الإمام علي بن أبي طالب روحي فداه فإذا كان الذي عنده علم من الكتاب قادراً على جلب عرش بلقيس بأقلّ من طرفة عين، فما بالك بمن عنده كل علم الكتاب فهو بطريق أولى قادر على التصرف التام في عالم العناصر والأجساد، فيمكن ببعض الأسماء الإلهية أن تسيّر الجبال وتقطع الأرض ويُكلّم به الموتى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (الرعد/ ٣٤) ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر/ ٢٢).

فأي استبعاد بعدُ من أنْ يكون للنبي والوصي ولاية تكوينية موهوبة من عند علاّم الغيوب؟!

وأما داوود عليه السلام: فقد سخّر سبحانه له الطير والجبال يسبّحن معه والرياح وليّن له الحديد بدليل الآيات التالية:

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ (الأنبياء/ ٨٠).

﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ (ص/ ١٩).

﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ (ص/ ٣٧).

﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ (سبأ/ ١١).

فالله سبحانه أعطى داوود تلك الولاية التكوينية بحيث إذا أراد داوود عليه السلام في أي ساعةٍ تسخير الرياح لجرت بأمره، ولا يريد إلاّ ما أراده الله سبحانه.

وتسخير الكائنات لداوود عليه السلام لم يكن حالة استثنائية تفرّد بها داوود بل هي عامة تشمل الأنبياء والأولياء عليهم السلام تتسع وتضيق بحسب القابليات والظروف المعيّنة، فإظهارها بوضوح على يد داوود لحكمة معيّنة.

وليس داوود أفضل من النبي محمد وعترته الطاهرة حتى يسخّر له ما لم يسخّر للنبي وعترته عليهم السلام، فالثابت عند الفريقين أن النبي أفضل الأنبياء والمرسلين على الإطلاق وبلا منازع، فإذا ثبت تسخير الكائنات إلى مَنْ دونه بالفضيلة ثبت بطريق أولى إلى نبينا وعترته الطاهرة، وقد أعطي النبي وعترته أكثر

مما أُعطي آل داوود من المعاجز والهيمنة المطلقة على الأشياء[1].

ورد بسند صحيح عن هارون بن موفق مولى أبي الحسن قال: قال أبو الحسن عليه السلام في حديث طويل: «... لم يُعط داوود وآل داوود شيء إلاّ وقد أُعطي محمّد وآل محمّد أكثر»[2].

وأمّا النبي سليمان عليه السلام:

قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ ﴿٨١﴾ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾ (الأنبياء/ ٨٢ـ٨٣).

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (النمل/ ١٦ـ١٨) ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص/ ٣٧ـ٤٠) فالآية الأخيرة واضحة الدلالة ان هذا العطاء الرباني موكول إلى سليمان عليه السلام يتصرف به كيفما يشاء، وحيث ما يمنح له هذا القدر فإنه لا ريب ينجر إلى أنه يستطيع فعله متى شاء.

والميزة التي اختصّ بها سليمان عليه السلام هي أنه سُخّر له الجن وتكلم مع الطير والنمل، كما أن أباه داوود سخرت له الجبال والطير يسبحن معه، فلو ضممنا معاجز الأنبياء إلى بعضها البعض نرى بوضوح أن كل نبي كانت له معاجز تميّزه عن غيره من معاجز الأنبياء، وهذه المعاجز هي نوع من إظهار الولاية التكوينية لكل نبي بحسب المميزات والظروف المحيطة به مما يوحي بالإطمئنان أن مجموع هذه المعاجز هي عبارة عن إظهار سلطة الأنبياء والأولياء على هذا الكون مما يزيد في تثبيت عقائد المؤمنين بهم وزيادة إيمانهم وقوة يقينهم.

فعدم إظهارهم لها في كل حين ليس دليلاً على عدم فعليتها فيهم مع الأخذ

---

(١) لاحظ تعليقاتنا على المراجعات: ص ١٣٢ ط. الأعلمي ١٩٩٦ م.

(٢) لاحظ الاختصاص: ص ٢٩٩.

بنظر الاعتبار (أن الولاية شأن يمنح من الباري عز وجل بناءً على مواصفات ذاتية، وما دام الأمر على هذا النحو، فما المانع إنْ ظلّ المؤهل الذاتي ـ الذي منح الإنسان على ضوئه الولاية ـ موجوداً في أن تظل هذه الولاية، هذا فضلاً عن أن تتعاظم إنْ زادت قدرات وكفاءات هذا المؤهل؟)[1].

وأما النبي عيسى عليه السلام:

فقد تحدثت الآيات عنه عليه السلام وما تميّز به هذا النبي الكريم من إحياء الموتى وخلق الطير الخ.. قال تعالى:

﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة/ ١١١).

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران/ ٤٩).

لقد أتى المسيح عليه السلام بأربع حالات يعجز عنها البشر مهما أوتوا من قوة العلم هي:

١ ـ خلق الطير من الطين ومن دون تناسل.

٢ ـ نفخ الروح في الطير المصنوع من طين.

٣ ـ إبراء الأكمة والأبرص.

٤ ـ إحياء الموتى.

هذه الأمور من المستحيلات لكنه سبحانه فوّضها إلى بعض عباده تشريفاً وتعظيماً لهم لطاعتهم له عز وجل فسمح لهم أنْ يتدخلوا في عالم الخلق والتكوين وأن يحدثوا ما يُعتبر خارقاً لقوانين الطبيعة، فاستعمال أفعال مثل «أُبرىء ـ أُحيي» وبضمير المتكلم تدلّ على أنّ هذه الأفعال من عمل الأنبياء أنفسهم،

---

(١) الولاية التكوينية: ص ١٤٠.

والقول بأنّ هذه الأفعال كانت بسبب دعائهم إنما هو قول لا يقوم على إثباته دليل، بل إنّ ظاهر الآيات تدلّ على أنهم كانوا يتصرفون بعوالم التكوين ويقومون بتلك الأفعال وبمحض إرادتهم التي هي في طول إرادة المولى، ولكي لا يتصور أحد أنّ الأنبياء مستقلون في العمل وأنهم يخلقون، تكرر منهم قول «بإذن الله» لأنّ عملية الخلق استقلالاً هي من مختصات الباري عزّ وجل والأنبياء والأولياء يقومون بعملية الخلق والإبداع تبعاً وانقياداً لقدرته وإلاّ فإنهم عاجزون عن هذا من دون أمره عزّ وجل[1].

أما الصنف الثاني:

والآيات المتعلقة بالولاية التكوينية المختصة بأهل الجنة حيث يمتلكون القدرات الخارقة بإذنه تعالى على إيجاد كل ما يبتغونه ويحبونه فهي عديدة منها قوله تعالى:

﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ (يس/ ٥٨).

أي أن كل ما يتمنّاه المرءُ في الجنة يجده حاضراً لديه، فما كان ثابتاً لأهل الجنّة نتيجة طاعاتهم في الدنيا، فهو ثابت للأئمة والأنبياء بلا فصل.

وعلى نسق هذه الآية قوله تعالى:

﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ (الإنسان/ ٧).

والمقصود من تفجيرهم لها أنهم يجرونها حيث شاؤوا إجراءً سهلاً بمعنى أن يُحمل تفجيرهم العين على إرادتهم جريانها لأن نِعَم الجنّة لا تحتاج في تحققها والتنعم بها إلى أزيد من مشية أهلها قال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا﴾.

فبدلالة ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ﴾ فإنّ الله تعالى يخلق لأهل الجنّة كل ما يتصورونه ويريدونه وهذا بعينه نوع ولاية على إيجاد ما يتمنون فهو مسخّر لإرادتهم، فإذا ثبت هذا لأهل الجنة فكيف لا يثبت لمن خُلقت الجنّة لأجلهم أعني النبي محمّد وعترته الطاهرة عليهم سلام الله تعالى.

هذه نبذة من الآيات الدالّة على وجود ولاية تكوينية للأئمة والأنبياء عليهم السلام

---

(١) تعليقاتنا على المراجعات: ص ١٣٤.

مضافاً إلى بعض الآيات الدالّة بالملازمة على حصول الولاية لهم لكون الولاية من لوازم قربهم وطاعتهم للمولى عزّ وجل كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ (البقرة/ ٤١).

وبما أنّ النبي والأئمة وفوا بعهده عز وجل وجب بحكم العقل أن يوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله لأنه لا يخلف الميعاد وليس هذا إلاّ الولاية في الدنيا والثواب والقرب في الآخرة وكما في آيات تسخير ما في السماوات والأرض للإنسان، والتسخير هو الخضوع، والخضوع هو الطاعة، والتسخير التام لم يحصل عليه الإنسان العادي وإلاّ لتساوى مع الأنبياء والمرسلين والأئمة المهديين، فالتسخير المطلق لا يكون إلاّ لمن ذكرنا لأنّ التسخير على نوعين:

عام: يشمل المطيع والعاصي، حيث إن الكون بطبيعته مسخّر لمطلق الإنسان.

خاص: يختص بالمطيعين بحيث لو تكامل المرءُ في مسيرة السلوك إليه تعالى لأطاعه كل شيء، ومن خاف الله أخاف الله منه كل شيء.

وحقيقة الطاعة مؤلفة من عناصر ثلاثة:

١ ـ أن تكون الطاعة لوجهه تعالى.

٢ ـ أن تكون بداعي القرب الروحي.

٣ ـ أن تكون بداعي المحبة والعشق.

وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة بأكملها في الأئمة عليهم السلام فكيف لا يطيعهم كل شيء؟!

وأخيراً نقول:

ومما يؤيد القول بأنّ للأئمة عليهم السلام الولاية التامة:

إنّ العوالم أربعة: اللاهوت ـ والجبروت ـ والملكوت ـ والملك. والثلاثة الأولى كلها مجرّدة عن المادة والمدة، أما عالم الملك فمادي، وهو دون الثلاثة الأولى في القيمة والاعتبار، فكل عالم له الهيمنة على ما دونه والتصرف فيه، فعالم الملكوت المجرّد عن المادة والمدة الزمنية له التصرف في عالم الملك للأبداع والإيجاد من دون إعداد واستعداد ولا مادة ولا امتداد، فمن هنا فإنّ العبد إذا تحقق بحقيقة الحق وتخلق بأخلاق الروحانيين غلبت عليه صفات الأرواح

المجرّدة وصار له سلطنة على العوالم المادية يتصرف فيها كيف شاء بمشيئته تعالى ويؤيده حديث قرب النوافل «ما يزال العبد يتقرّب إليّ بالنوافل. . .».

«فكما أنّه جلّ شأنه يوجد المادة من غير مدة ولا مواد ولا قوة ولا إعداد واستعداد فكذلك وليّه، وبالجملة فالوجودات المجرّدة أو العقول الفعّالة والمدبّرات أمراً كما في لسان الشرع المقدس تمر على الزمان ولا يمرُّ الزمان عليها وتحكم على المدة ولا تحكم المادة عليها.

والمادة التي تعلقت بها كأجسامها العنصرية الشريفة مقهورة لروحها المجردة ويجري عليها حكم التجرّد فلا يعوقها عن الاتصال بالملأ الأعلى ـ فضلاً عن الأدنى ـ عائق».

الدليل الروائي:

المراد من الدليل الروائي هو السُنّة المطهّرة المتمثلة بأحاديث النبي وعترته الطاهرة مضافاً إلى فعلهم وتقريرهم لأمر من الأمور فإن ذلك يكشف عن حجية هذا الفعل، لذا فإنّ ثبات صدور حديث أو أكثر عن المعصوم في قضية ما، يعني أننا ملزمون بقبول هذه القضية ما دامت لم تعارض كتاب الله، لهذا فإنّ سُنة المعصوم إن أبلغتنا بشكل قطعي بوجود الولاية التكوينية قولاً أو فعلاً أو تقريراً، فإنّ ذلك يلزمنا بقبول العقيدة بذلك وفقاً لقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب/ ٣٧).

ومن هنا فقد وردت النصوص الصحيحة والمعتبرة والعالية السند والمتواترة الدالّة على وجود ولاية تكوينية للنبي والأئمة عليهم السلام.

نقتبس منها:

١ ـ ما رواه الصفار في باب أن الأئمة عليهم السلام أعطوا خزائن الأرض.

عن عمر بن عبد العزيز عن الحميري عن يونس بن ظبيان والمفضّل بن عمر وأبي سلمة السرّاج والحسين بن ثوير بن أبي فاختة قالوا: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: لنا خزائن الأرض ومفاتيحها، ولو شئت أن أقول بإحدى رجلي اخرجي ما فيك من الذهب لأخرجت قال: فقال بإحدى رجليه فخطّها في الأرض خطاً فانفجرت الأرض ثم قال بيده فاخرج سبيكة ذهب قدر شبر فتناولها وقال:

انظروا فيها حسّاً حسناً لا تشكّوا ثم قال: انظروا في الأرض فإذا سبائك في الأرض كثيرة بعضها على بعض يتلألأ فقال بعضنا جعلت فداك أعطيتم كل هذا وشيعتكم محتاجون؟ فقال: إن الله سيجمع لنا ولشيعتنا الدنيا والآخرة يدخلهم جنّات النعيم ويدخل عدوّنا الجحيم[1].

٢ ـ عن عثمان بن زيد عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: دخلتُ عليه فشكوتُ إليه الحاجة، قال: يا جابر ما عندنا درهم، فلم ألبث حتى دخل عليه الكميت، فقال له: جُعلت فداك إنْ رأيت أن تأذن لي حتى أنشدك قصيدة، فقال: أنشد، فأنشده قصيدة، فقال عليه السلام: يا غلام أخرج من ذلك البيت بدرة فادفعها إلى الكميت، فقال له: جُعلت فداك إنْ رأيت أنْ تأذن لي أنشدك قصيدة أخرى، قال عليه السلام: أنشد، فأنشده أخرى قال عليه السلام: يا غلام أخرج من ذلك البيت بدرّة فادفعها إلى الكميت فدفع إليه بدرة، فقال: جُعلت فداك والله ما أحبكم لغرض الدنيا، وما أردت بذلك إلاّ صلة رسول الله صلى الله عليه وآله وما أوجب عليّ من الحق، قال: فدعا له أبو جعفر عليه السلام ثم قال: يا غلام ردّها مكانها، قال جابر: قلت في نفسي ليس عندي درهم، وأمر للكميت بثلاثين ألف درهم، فقام الكميت وخرج، قلت له: جُعلت فداك قلت ليس عندي دراهم وأمرت للكميت بثلاثين ألف درهم قال عليه السلام يا جابر قم وادخل البيت، قال جابر:

قمتُ ودخلت البيت فلم أجد منه شيئاً فخرجت إليه، فقال لي: يا جابر ما سترنا عنكم أكثر مما أظهرنا لكم، فقام فأخذ بيدي وأدخلني البيت ثم قام وضرب برجله الأرض فإذا شبيه بعنق البعير قد خرجت من ذهب ثم قال لي: يا جابر انظر إلى هذا ولا تخبر به أحداً إلاّ من تثق به من إخوانك إنّ الله **أقدرنا على ما نريد ولو شئنا أن نسوق الأرض بأذمتها لسقناها**[2].

٣ ـ ما ورد عن الاختصاص والبصائر عن ابن عيسى عن ابن أبي نصر عن محمد بن حمران عن الأسود بن سعيد قال:

قال لي أبو جعفر عليه السلام:

يا أسود بن سعيد إنّ بيننا وبين كل أرض تراً مثل تُر البناء، فإذا أمرنا في

---

(١) بصائر الدرجات: ص ٣٩٤ ح ١ ط. قم.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٣٩٥ ح ٥.

الأرض بأمر جذبنا ذلك التُر فأقبلت الأرض بقليبها وأسواقها ودورها حتى تنفذ فيها ما نؤمر به من أمر الله تعالى[1].

٤ ـ وعن الاختصاص والبصائر أيضاً عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن عبد الملك القمي عن إدريس بن عبد الله عن الإمام الصادق عليه السلام قال: إنّ منّا أهل البيت لمن الدنيا عنده بمثل هذه، وعقد بيده عشرة[2].

في الحديث دلالة واضحة على أنّ الدنيا عند الإمام عليه السلام كحلقة اليدين عندما يجمعهما المرء مع بعضهما، فله أنّ يتصرف فيها بإذن الله تعالى كيف شاء، أو في علمه بما فيها وأحاطته بها.

٥ ـ وفي نفس المصدر عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال:

إنّ الدنيا مثلت لصاحب هذا الأمر في مثل فلقة الجوزة، فما يعرض لشيء منها، وإنه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء فلا يعزب عنه منها شيء.

٦ ـ عن الاختصاص والبصائر عن علي بن إسماعيل عن محمد بن عمرو الزيات عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة عن جابر قال:

كنت يوماً عند أبي جعفر عليه السلام جالساً فالتفت إليّ، فقال لي: يا جابر ألك حمار فيقطع ما بين المشرق والمغرب في ليلة؟

فقلت له: جعلت فداك لا، فقال:

إني لأعرف رجلاً بالمدينة له حمار يركبه فيأتي المشرق والمغرب في ليلة[3].

٧ ـ ورد عن علي بن الحكم عن محمّد بن الفضل قال: أخبرني ضريس الوابستي عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، وإنما كان عند آصف منها حرف واحد فتكلم به فخسف بالأرض

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٦٦ ح ٨ وفي نسخة الاختصاص: «حتى ننفذ فيها» والتُر: الخيط يُقدّر به البناء.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٦٧ ح ٩.

(٣) نفس المصدر: ص ٣٦٩ ح ١٦.

ما بينه وبين سرير بلقيس ثم تناول السرير بيده ثم عادت الأرض كما كانت أسرع من طرفة عين، وعندنا نحن من الاسم اثنان وسبعون حرفاً وحرف عند الله استأثر به في علم الغيب عنده ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم[1].

٨ ـ عن محمد بن عبد الجبّار عن أبي عبد الله البرقي عن فضالة بن أيوب عن عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما وكان مع موسى أربعة أحرف وكان مع إبراهيم ستة أحرف وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كله لرسول الله صلى الله عليه وآله إن اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً وحجب عنه واحداً[2].

٩ ـ عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن شعيب العرقوفي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

كان سليمان عنده اسم الله الأكبر الذي إذا سأله أعطى وإذا دعا به أجاب، ولو كان اليوم لاحتاج إلينا[3].

١٠ ـ عن الحسين بن محمد بن عامر عن معلّى بن محمد عن أحمد بن محمد بن عبد الله عن علي بن محمد النوفلي عن أبي الحسن العسكري عليه السلام قال:

إنّ اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، وإنما كان عند آصف منه حرف واحد فتكلم فانخرقت له الأرض فيما بينه وبين سبأ فتناول عرش بلقيس حتى صيّره إلى سليمان ثم انبسطت الأرض في أقل من طرفة عين، وعندنا منه اثنتان وسبعون حرفاً، وحرف عند الله استأثر به في علم الغيب[4].

١١ ـ ما أورده صاحب البصائر الحسن الصفار رضوان الله تعالى عليه في باب أن الأئمة عليهم السلام يحيون ويبرؤن الأكمة والأبرص بإذن الله تعالى.

ما ورد عن علي بن الحكم عن مثنى الحناط عن أبي بصير قال: دخلت على

---

(١) بصائر الدرجات: ص ٢٢٨ باب ١٢ ح ١.
(٢) نفس المصدر: ص ٢٢٩ ح ٤.
(٣) نفس المصدر: ص ٢٣١ ح ٢.
(٤) بصائر الدرجات: ص ٢٣١ ح ٣.

أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام وقلت لهما أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم، قلت: فرسول الله وارث الأنبياء علم كل ما علموا؟ فقال لي: نعم، فقلت: أنتم تقدرون على أن تحيوا الموزتى وتبرؤوا الأكمة والأبرص؟ فقال لي: نعم بإذن الله، ثم قال: أدن مني يا أبا محمد، فمسح يده على عيني (وقد كان أبو بصير ضريراً) ووجهي وأبصرت الشمس والسماء والأرض والبيوت وكل شيء في الدار، قال: أتحب أن تكون هكذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة أو تعود كما كنت ولك الجنة خالصاً؟

قلت: أعود كما كنت، قال: فمسح على عينيّ فعدت كما كنت قال علي بن الحكم: فحدثت به ابن أبي عمير فقال: أشهد أنّ هذا حق كما أن النهار حق[1].

١٢ ـ عن إبراهيم بن هاشم عن علي بن معبد عن هشام بن الحكم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بمنى عن خمسمائة حرف من الكلام، فأقبلتُ أقول: كذا وكذا يقولون، قال: فيقول: قل كذا وكذا، فقلت: جعلت فداك هذا الحلال والحرام والقرآن، أعلم أنك صاحبه، وأعلم الناس به، وهذا هو الكلام، فقال لي: وتشك يا هشام، من شكّ أن الله يحتجّ على خلقه بحجة لا يكون عنده كل ما يحتاجون إليه فقد افترى على الله[2].

١٣ ـ وعن إبراهيم بن عمر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

من زعم أن الله يحتج بعبده في بلاده ثم يستر عنه جميع ما يحتاج إليه فقد افترى على الله[3].

١٤ ـ عن أحمد بن محمد، ومحمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب عن ضريس قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وأُناسٌ من أصحابه حوله: إني أعجب من قوم يتولونا ويجعلوننا أئمة ويصفون بأنّ طاعتنا عليهم مفترضة كطاعة الله ثم يكسرون حجّتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم فينقصون حقّنا، ويعيبون ذلك

---

(١) نفس المصدر: ص ٢٨٩ ح ١.
(٢) بصائر الدرجات: ص ١٤٣ ح ٣.
(٣) نفس المصدر: ح ٤.

علينا[1] من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا والتسليم لأمرنا، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم موادّ العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم، فقال له حمران: جعلت فداك يا أبا جعفر أرأيت ما كان من أمر قيام علي بن أبي طالب عليه السلام والحسن والحسين عليهما السلام وخروجهم وقيامهم بدين الله وما أصيبوا به من قبل الطواغيت إياهم والظفر بهم حتى قتلوا وغلبوا، فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حمران إن الله تبارك وتعالى قد كان قدّر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتمه ثم أجراه فتقدم[2] على رسول الله في ذلك قام علي والحسن والحسين صلوات الله عليهم، وبعلم صمت من صمت منّا، ولو أنهم يا حمران حيث نزل بهم ما نزل من أمر الله وإظهار الطواغيت عليهم سألوا الله دفع ذلك عنهم وألحّوا فيه في إزالة ملك الطواغيت إذاً لأجابهم ودفع ذلك عنهم ثم كان انقضاء مدّة الطواغيت وذهاب ملكهم أسرع من سلك منظوم انقطع فتبدد وما كان الذي أصابهم من ذلك يا حمران لذنب اقترفوه ولا لعقوبة معصية خالفوا الله فيها ولكن لمنازل وكرامة من الله أراد أن يبلغها فلا تذهبنّ فيهم المذاهب بك[3].

ملاحظة: ذيل الرواية ردّ على أمثال السيد فضل الله الذي ردّ في درس ألقاه أمام النساء في دمشق مقولة الولاية التكوينية مدّعياً أن الإمام الحسين عليه السلام لو كانت لديه الولاية التكوينية لكان عليه أن يسقي طفله الماء فجابهته إحدى الطالبات بالقول: أعتقد أن الله جلّ جلاله ليس لديه ولاية تكوينية لأنه ـ وحسب افتراضك ـ أولى من الإمام الحسين بذلك، ومأساة الطفل الرضيع تتمّ على شهادة منه، فما له لم يسق الرضيع حاجته من الماء؟!

هذه نبذة يسيرة من روايات أهل بيت العصمة عليهم السلام التي ناهزت المئات من الأحاديث الصحيحة والموثوقة والحسنة المجمعة على وجود ولاية تكوينية للمعصوم عليه السلام، فمن لم يكتف بهذا المقدار من الروايات لا يمكننا أن نعتبره من المؤمنين بعقيدة أهل البيت عليهم السلام التي هي عقيدة القرآن والسُنّة المطهّرة

---

(١) لعلّه في الأصل «على» فصحّف «علينا».

(٢) كذا ورد في نسخة بصائر الدرجات: ص ١٤٥ ح ٣ والأصح ما ورد في أصول الكافي: ج ١ ص ٢٦٢ هكذا: «فيتقدم علم إليهم من رسول الله قام علي...».

(٣) وهناك العديد من النصوص الصحيحة والموثقة عرضها الصفّار في بصائر الدرجات فلاحظ.

المروية بالأحاديث الصحيحة والموثوقة، فمن ردّها ردّ على الله تعالى، نعوذ بالله تعالى من هفوات اللسان وزلّات الأقلام.

وصدق الله العظيم حينما قال:

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الأنعام/ ٢٦).

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ (المائدة/ ١٤).

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ (البقرة/ ٧٦).

وما أثاره السيد فضل الله في مجلة الثقافة الإسلامية عدد ٦٥ ص ٧١ ضمن عرضه لصورة النبي محمد في القرآن الكريم حيث نفى وجود ولاية تكوينية للأنبياء على نحو الفعلية وبشكل مطلق قال:

«... نستطيع أن نجد في النص القرآني الردّ على الفكرة التي تجعل للنبي الولاية على الكون بأن يغيّره ويبدّله ويتصرّف فيه من خلال القدرة العظيمة التي أودعها الله في شخصه مما يطلق عليه اسم «الولاية التكوينية» وأن هذه الفكرة لا تلتقي بالنصوص القرآنية»، إلى أن يقول: «وعلى ضوء ذلك فلا مجال ـ في النص القرآني ـ لفكرة الولاية التكوينية للنبي أو للأنبياء كافة، وإذا كان الله قد أعطى للأنبياء القيام بالمعاجز فإنها تتصل ـ بشكل مباشر ـ بحاجة النبوة إلى ذلك أمام التحدّيات الموجّهة إليهم».

وقال أيضاً في إحدى محاضراته ما مضمونه:

أنه لو كان للإمام عليه السلام ولاية تكوينية فلماذا لم يستخدمها في كربلاء[1]؟

وادّعى في إحدى محاضراته أن القول بالولاية التكوينية للأنبياء والأئمة يعني

---

(١) ذكر ذلك في درس القاه أمام النساء في دمشق في معرض ردّه للولاية التكوينية.

مشاركة الله تعالى في الولاية[1].

وبهذا يتلخص دليله بثلاث نقاط:

النقطة الأولى: كون الأنبياء مسددين بالمعجزة ـ الي هي ولاية طارئة ـ لدفع التحدي الموجّه إليهم من قبل أعداء الدين.

النقطة الثانية: لو كانت للمعصوم ولاية فلماذا لم يستخدمها ويدفع عن نفسه الضرّ؟

النقطة الثالثة: ان القول بالولاية التكوينية يعني مشاركة الله تعالى في ملكه.

ونحن نستعين بالله تعالى في ردّ هذه الشبهات ليتضح الصبح لذي عينين.

اما جواب الشبهة الأولى:

١ ـ ما قاله في هذه الشبهة ما هو إلاّ مجرد دعوى بلا دليل حيث لم يلق علينا بعض الشواهد القرآنية التي تثبت مدّعاه، بل نراه قد ألقى الكلام على عواهنه مستنكراً وجود آيات على الولاية التكوينية في حين أنّ كل الفقهاء يستدلون على الولاية التكوينية بآيات الكتاب الكريم ـ والتي قد قدّمنا طرفاً منها ـ وأحاديث النبي والعترة.

٢ ـ إنّ الولاية التكوينية من لوازم النبوة والإمامة بل هي من لوازم وجودهم غير المنفك عنهم لأنها نوع تسديد يسبغه الباري عزّ وجلّ على النبي والإمام عليهما السلام، فما معنى أن يكون للنبي والولي سلطة روحية دائمة، ولا تكون له أية سلطة تكوينية على المادة يتصرّف فيها كيفما يشاء بمشيته تعالى لأن الإنسان ـ وكما يقول العرفاء الكاملون ـ إن العبد إذا تحقق بحقيقة الحق وتخلّق بأخلاق الروحانيين غلبت عليه صفات الأرواح المجرّدة وصار له سلطنة على العوالم المادية فكما أنه جلّ شأنه يوجد المادة من غير مدة ولا مواد فكذا وليّه، فالروح المجرّدة تمرّ على الزمان ولا يمرّ الزمان عليها، وتحكم على المادة ولا تحكم المادة عليها، والمادة التي تعلّقت بها كأجسامها العنصرية الشريفة مقهورة لروحها المجرّدة.

٣ ـ إن أمكن وجود المؤهل الذاتي ـ والذي على ضوئه مُنح النبي أو الإمام

---

(١) ذكر ذلك في إحدى محاضراته المسجّلة.

الولاية التامة ـ في مرةٍ واحدة أمكن إيجاده في مرات وفي غير زمن التحدّي، لأنّ الولاية شأن يُمنح لأشخاص بناءً على مواصفات ذاتية، وما دام الأمر على هذا النحو، فما المانع إنْ ظلّ المؤهل الذاتي ـ الذي مُنح الإنسانُ على ضوئه الولاية ـ موجوداً في أنْ تظل هذه الولاية، فضلاً عن أنْ تتعاظم إنْ زادت قدرات هذا المؤهل؟ وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى بحيث إن الإنسان يمكن أن يبلغ منزلة الولاية في حين يمكن أن تُسلب منه كما هو الواضح في قضية عالم بني إسرائيل بلعم بن باعورا. ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ (الأعراف/ ١٧٦).

٤ ـ وكما قلنا سابقاً إنّ الولاية التكوينية في بعض مراحلها قد نالها الجن وبعض العباد ممن ليسوا بأنبياء ولا في مقام التحدّي الموجه إليهم، فهل كان عفريت الجن نبيّاً حتى سدّده الله تعالى بالقدرات الخارقة لقوانين الطبيعة عندما قال لسليمان ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾﴾ (النمل/ ٤٠).

أليس من البخل أن يهب الله سبحانه ـ وحاشاه أن يكون هكذا ـ عفريتاً من الجن قدرات هائلة ويعطيه القوة عليها في كل حال ﴿وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ ولا يسرّيها إلى من هو أشرف منه وأفضل أعني النبي والإمام الداعيين إلى دينه الإنس والجن؟!

فلم يكن بلعم بن باعورا ولا الخضر على رأي من قال أنه لم يكن نبياً ـ الذي آتاه سبحانه من لدنه رحمةً وعلماً ـ وكذا ذو القرنين ومريم عليهما السلام من الأنبياء ولا الأوصياء ومع هذا فقد أعطاهم الله سبحانه الولاية التي هي أثر من آثار الإطاعة والإخلاص.

٥ ـ إن ما ذكره القرآن الكريم في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام لدليل على عكس ما يقول السيد فضل الله، وذلك أن إبراهيم عليه السلام حينما طلب من الله تعالى إحياء الموتى، لم يطلبها لقومه الذين تحدّوا دعوته، (حيث لا يوجد لدينا ولو رواية واحدة تدلّ على ذلك) وإنما غاية طلبه ذلك ليزداد يقيناً بالقدرة الإلهية.

٦ ـ إن الآيات الكريمة[1] التي تحدثت عن المقامات الروحية التي تحلّى بها

---

(١) آل عمران/ ٤٩ والمائدة/ ١١٠.

عيسى عليه السلام من إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص الخ... لإشارة إلى ولايته الفعلية وإلاّ لو لم تكن كذلك لما كان بإمكان عيسى عليه السلام أنْ يتحدث مع قومه بهذه الطريقة التي قد تتكرر في كل آن، وفي كل مكان كان يحلّ فيه عيسى عليه السلام، وليس عيسى عليه السلام بأفضل من الرسول[1].

وكذا آصف بن برخيا فلو لم تكن لديه المقدرة الفعلية على الفعل الذي أخبر عن إمكانية النوء به حتى من دون شفعه بالإذن الإلهي الذي استبطنه لما تعهّد بهذا العمل الذي لا يمكن تعقّله في الحساب المادي[2].

مضافاً إلى الضمائر في الأفعال التالية الواردة في الآيات:

﴿أبرئ ـ وَأُحْيِيَ ـ نَا﴾ و ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ﴾ تشير إلى أن الفعل نُسب إلى المباشر نفسه، كما أنّ المراد من الإذن في الآية الإذن التكويني بمعنى القدرة لا الإذن التشريعي.

٧ ـ إنّ ظهور الإطلاق في الآيات والنصوص الدالّ على ثبوت الولاية يبقى منعقداً في الظهور، ما لم يرد مقيّد قطعي له وهو مفقود في البين؛ فتقييد الولاية في جانب دون آخر يُعدّ تقييداً من دون دليل قطعي، بل إنّ القرائن العقلية والنقلية تثبت كون الولاية فعلية ومطلقة.

٨ ـ إنّ أغلب ما ورد من المعاجز على أيدي الأئمة عليهم السلام ليست في مقام تثبيت إمامتهم أو ردّ التحدّيات الموجّهة إليهم، لأنّ أغلبها قد حصل أمام أصحابهم المعتقدين بهم وبإمامتهم، فكيف يُدّعى إذن أنّ الله يعطي الأنبياء المعاجز لحاجة النبوة إلى ذلك أمام التحدّيات، فلم يكن الأئمة عليهم السلام أنبياء ولم يُعطوا المعاجز لتحدّي المنكرين لولايتهم وإمامتهم. هذا مضافاً إلى دعوى أنه سبحانه لم يعط الأنبياء والأولياء عليهم السلام أزيد من مقدار الحاجة في دورهم الموكول إليهم، تحتاج إلى دليل وهو مفقود في البين.

أما جواب الشبهة الثانية:

١ ـ إنّ عدم استعمال المعصوم عليه السلام للولاية التكوينية ليدفع عن نفسه

---

(١) الولاية التكوينية: ص ١٤٢.

(٢) نفس المصدر: ص ١٤٤.

الضرّ ليس دليلاً محضاً على عدم وجودها فيه، فلا ملازمة بين وجود الولاية واستخدامها في جلب الخير لنفسه ودفع الضرّ عنه، وإلاّ لو كان هناك ملازمة عقلية في ذلك لكان على الله تعالى أن يستخدم ولايته التكوينية على من اعتدى على ساحة قدسه وكبرياء جلاله.

٢ ـ إنّ دفع الضرّ عن النفس وجلب الخير إليها هما مفهومان اعتباريان قد يختلف أحدهما عن الآخر من شخص لآخر حسب الاعتبار والأهمية التي يوليها هذا الشخص أو ذاك لمصداق الضُر والخير، (فلربما كان البعض ممن يحسب أنّ كسب المال هو قمة الخير لا يوليه الآخر نفس هذه القيمة، لأن المال لديه ليس بنفس القيمة الموجودة في نفس الأول، بل قد نجد أنّ البعض قد يعدُّ المال مصداقاً من مصاديق الضُر، ولربما كان البعض ممن يحسب أنّ التعرّض إلى البلاء الفلاني هو قمة الضرّ، فيما يعدّه البعض الآخر ليس بهذه الصورة من الضرّ أو قد يحسبه البعض من صور الخير كما في تعرّض الجبان إلى الموت، وإقدام المجاهد عليه.

ومن هذا المنطلق نقول إن تشخيص ما نتصوره ضُرّاً قد يكون لدى غيرنا هو الخير بعينه، ولهذا إن تصورنا في أنّ المعصوم لم يبحث عن الخير مسألة متوقفة وغير تامة، لأننا لم ندرك كنة الخير الذي في إدراك المعصوم، خصوصاً وأنه لا يدخل في حساباته البعد الذاتي في شخصيته، وإنما ينظر دائماً وأبداً إلى مصالح العهد الرّباني الذي بين يديه، وهو لم ينله إلاّ بعد أن آلى على نفسه أن يتحمل الضرّ في سبيل مصلحة العقيدة والرسالة الربّانية، وهذا ما توضحه الآية الكريمة ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة/ ٢٥).

ومعلوم أن مصالح الشريعة لا تدرك بالضرورة من غير المعصوم ولهذا فإن كان المعصوم يعتبر خدمة الشريعة تفوق في الاعتبار أي ضرر شخصي يتوجه إليه، فإنه سوف يتحمل هذا الضرر بكل رضاً، وما أروع النبي يوسف عليه السلام حينما يعبّر عن هذا المفهوم بقوله: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (يوسف/ ٣٤) فهو يتحمل ضراء السجن وما يترتب عليه من أجل خدمة العقيدة والرسالة الموكلة إليه، ولا يتحمل ذلك فحسب، وإنما يذهب إلى حدّ حب هذا الضُر وطلبه.

ومن هذا القبيل ما ورد في قصة إبراهيم وذبح ابنه اسماعيل وتوطين نفسيهما على الصبر والبلاء، وهذا يختلف عمّا عليه بعض الأولياء الذين لم يوطنوا أنفسهم على شدّة الضُر والبلاء المتوجّه إليهم كما في قصة يونس عليه السلام، كما أنّ هناك أنبياء كسليمان قد نالوا شرف استخدام الولاية التكوينية لاعتبارات إلهية، لذا ينبغي أن نعي حقيقة أن التفاضل المطروح بين الأولياء، إنما هو في الصبر على البلايا، ولهذا نجد منهم من آثر أمر تحمل العناء على أمر التصرف بشؤون الولاية التكوينية مع قدرته عليه، كما نجد ذلك في قصة نوح عليه السلام لذلك أثني عليه ووصف بالمحسنين ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٩ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الصافات/ ٨٠ ـ ٨١) ووصف المحسنين إنما يُمنح لمن يقوم بأداء الحق فلا يكتفي بالذي عليه بل يعمد إلى تنجيز ما هو أكثر منه، وهذا ما يفيدنا أن النبي والأئمة عليهم السلام حينما قبلوا بمبدأ استقبال البلاء والضراء فبسبب رغبتهم في التفاضل والتمايز)[1].

وأما جواب الشبهة الثالثة:

توضيح الشبهة: إن المستشكل ربط بين الولاية التكوينية وبين تفويض أمر الكون إليهم بعد خلقه.

يجاب عنه:

١ ـ لا مانع عقلاً أو نقلاً أن يشارك الأنبياءُ والأئمةُ عليهم السلام اللّهَ تعالى في تدبير الخليقة ما دام الله تعالى أذن لهم في ذلك وما دامت إرادتهم وقدرتهم مستمدة من إرادة وقدرة الباري عز وجل، بمعنى أن قدرتهم طولية وتبع لإذنه تعالى لا عرضية حتى يترتب على القائل بها عنوان الكفر والشرك. بل إنّ القول بوجود قدرة عرضية في مقابل القدرة الإلهية يعدّ خرقاً لقانون القدرة الإلهية وهو من المستحيلات العقلية حيث لا توجد قدرة في مقابل قدرة الله المطلقة.

٢ ـ إن القرآن الكريم قد صرّح ضمن آياته المباركة أن بعض الأنبياء كعيسى وإبراهيم قد شاركا الله تعالى في مسألة الخلق، لكن مشاركتهما له تعالى طولية وبأمره، فالشرك المذموم هو الذي لم يأمر به الله سبحانه، وإلاّ لو حكمنا بقبح كل شرك لوجب علينا أن نحكم بقبح مشاركة الرسول والمؤمنين ـ الذين هم أولو الأمر عليهم السلام ـ لله تعالى في الولاية التشريعية التي ذكرها القرآن الكريم بقوله تعالى:

---

(١) الولاية التكوينية: ص ١٥١ ـ ١٥٢ بتصرّف في بعض ألفاظه.

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾. و﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

مضافاً إلى أن الله تعالى أوكل أمر هذا النظام إلى ملائكته المدبرين بإذنه تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۝ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۝ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ۝ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾[1] (النازعات/ ٢ـ٦) وإلى ملك الموت وباعث الحياة، فكل هؤلاء قد أُعطوا الولاية من قبل الله تعالى على خلقه مع سبق إرادته تعالى على إرادتهم.

إنّ شبهة المفوّضة القائمة على عزل قدرة الله عن قدرة العبد كما صوّره جماعة من الغلاة لا أحد من الشيعة الإمامية يقول بها لأنها تستلزم وجود ولاية عرضية في قبال ولاية الله، لأنّ معنى هذا أنه سبحانه خلق الخلق ثم فوّض شؤونهم إلى الأنبياء والأوصياء مما يستلزم تعطيل القدرة الإلهية، والولاية التكوينية ليست من هذا القبيل حتى يقال بأن الولي مشارك لله في أمر التكوين من دون إذن الله تعالى وأمره.

فالتفويض في شأن الولاية التكوينية لا يستلزم الاستقلالية عن الإرادة الإلهية، فما ذكره المنكر لها عليه أن يراجع حساباته العلمية ولا يفتري على أئمتنا عليهم السلام شططاً فإنهم معشرٌ لا يُقاس بهم أحدٌ على الإطلاق.

---

(١) فالنازعات هم الملائكة ينزعون أرواح الكفار عن أبدانهم بشدة كما يغرق النازع بالقوس فيبلغ بها غاية المدى. والناشطات هم الملائكة الذين يخرجون الأرواح من الأجساد، وهؤلاء مخصوصون بالمؤمنين يُخرجون أرواحهم برفق وسهولة، بخلاف النازعات حيث هم مخصوصون بالكفار يُخرجون أرواحهم بشدة؛ وأما السابحات فهم ملائكة موكلون بإيصال روح المؤمن إلى الجنة وبروح الكافر إلى النار، والسبح هو الإسراع في الحركة. والسابقات هم الملائكة الموكلون بالوحي إلى الأنبياء يسبقون الشياطين، وقيل: إنها أنفس المؤمنين تسبق إلى الملائكة الذين يقبضونها وقد عاينت السرور شوقاً إلى رحمة الله. والمدبرات هم الملائكة المدبرون للأمور، وقيل: إن المراد بها الملائكة الأربعة المدّبرون لأمور الدنيا: جبرائيل وميكائيل وعزرائيل وإسرافيل، فبجرائيل يدبر أمر الرياح والجنود والوحي، وميكائيل يدّبر أمر القطر والنبات، وعزرائيل موكل بقبض الأرواح، وإسرافيل يتنزّل بالأمر عليهم وهو صاحب الصور.
وعن أمير المؤمنين عليه السلام: أن المدبرات هي ملائكة تدّبر أمر العباد من السنة إلى السنة.

إشكال:

إنّ إعطاء الولاية التكوينية لعيسى عليه السلام قد قيّدته الآية بإذن الله، فلا دلالة حينئذٍ على الولاية المدّعاة والتي مفادها صلاحية تصرّف صاحبها بالكون باختياره من دون إذن الله تعالى.

والحل:

أولاً: لم يدّع أحد من الإمامية أنّ صاحب الولاية التكوينية يمكن أنْ يفعل شيئاً بغير إذنه تعالى بل ذلك ضرب من المستحيلات الذاتية.

ثانياً: إنّ تقييد عيسى عليه السلام للإحياء وإبراء الأكمة والأبرص والإخبار بالمغيّبات بالمشيئة الإلهية، ليصرف الذهن عن شبهة الغلوّ، وأنه لا يصدر شيء منه بقدراته الذاتية وإنما باستعانة من القدير المطلق علاّم الغيوب الذي لا يعزب عنه شيء في السماوات والأرض، وله نظيرٌ في كتاب الله كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (يونس/ ١٠١)، حيث دلّت الآية على أن الفعل ـ وهو الإيمان ـ مع كونه اختيارياً، فهو صادر عن العبد بإذن الله تعالى، فكذلك الأفعال التي يقوم بها صاحب الولاية التكوينية، فهي مع كونها صادرة عنه بكامل اختياره عليه السلام، كلّها حادثة بإذن الله، لأنّ الأمر لله لو شاء أن يؤمن أهل الأرض جميعاً لآمنوا، لكنه لم يشأ فلا مطمع في إيمان الجميع، لأن الإيمان بالله عن اختيار، والاهتداء إليه أمر من الأمور يحتاج في تحققه إلى سبب يخصّه، ولا يؤثر هذا السبب ولا يتصرف في الكون بإيجاد مسببه إلا عن إذن من الله في ذلك.

اما النقطة الثانية، الأدلة على عصمة الأئمة والرجوع إليهم:

إنّ الأئمة عليهم السلام هم أولو الأمر الذين تكون إطاعتهم مطلقاً مفروضة لأن وجوب الطاعة مطلقاً يستلزم العصمة التي هي شرط الإمامة ولا معصوم غيرهم بالإجماع فتنحصر الإمامة بهم لا سيما مع وجوب طاعتهم على الأمة وذلك واضح بعدما مرّ من كونهم قائمين مقام النبي صلى الله عليه وآله في جميع شؤونه ومنها الولاية والحكومة على المسلمين ويشهد له مضافاً إلى الروايات المتواترة قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء/ ٦٠) ولا تشمل الآية المباركة غيرهم من الولاة والخلفاء لاختصاص الإطاعة المطلقة بالله تعالى والمعصومين من الرسول والأئمة المكرّمين، وإلاّ لزم الأمر بالطاعة

على الفاسقين وهو قبيح فالآية حيث تدلّ على الطاعة المطلقة لله وللرسول وأُولي الأمر بسياق واحد، تدل على أنّ المراد من الموضوع (وهو أولو الأمر) هم أفراد معيّنون معصومون كما فسّرت الآية بهم في الروايات الكثيرة.

منها: ما ورد من أنّ جابر بن عبد الله الأنصاري سأل رسول الله ﷺ: فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال ﷺ: هم خلفائي يا جابر، وأئمة المسلمين من بعدي، أوّلهم عليّ بن أبي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر، ستدركه يا جابر، فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم عليّ بن موسى، ثم محمّد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي ثم سميّي وكنيّي حجة الله في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن عليّ، ذاك الذي يفتح الله ـ تعالى ذكره ـ على يديه مشارق الأرض ومغاربها ذاك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان، قال جابر: فقلت له: يا رسول الله فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته؟ فقال ﷺ: إي والذي بعثني بالنبوة إنهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإنْ تجلاّها سحاب يا جابر هذا من مكنون سرّ الله ومخزون علمه فاكتمه إلاّ عن أهله[1].

ومنها: ما ورد في أمالي الشيخ[2] (قده) في أنّ أبا محمد الحسن بن عليّ عليه السلام خطب الناس بعد البيعة له بالأمر فقال: نحن حزب الله الغالبون وعترة رسوله الأقربون وأهل بيته الطيبون الطّاهرون، وأحد الثقلين الذين خلّفهما رسول الله في أمّته ـ إلى أنْ قال ـ: فأطيعونا فإنّ طاعتنا مفروضة إذْ كانت بطاعة الله عزّ وجلّ مقرونة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾.

ومنها: ما رواه في الكافي عن الحسين بن أبي العلا قال: ذكرت إلى أبي عبد الله عليه السلام قولنا في الأوصياء وأنّ طاعتهم مفترضة، قال: فقال عليه السلام: نعم، هم الذين قال الله عزّ وجل: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ وهم

---

(١) نور الثقلين: ج ١/ ٩٩ ع ح ٣٣١ نقلاً عن إكمال الدين للصدوق.

(٢) أمالي الشيخ الطوسي: ج ١ / ١٢١ ح ١.

الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ومنها: ما رواه في الكافي أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام: «إيّانا عَنَى خاصة، أمر جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا».

وإلى غير ذلك من الروايات المرويّة في الأبواب المختلفة التي تدلّ على أنّ المراد من أُولي الأمر هم الأئمة المعصومون عليهم السلام، وعلى أنّ طاعتهم مفروضة، وهو كما عرفت مطابق للاعتبار إذ السياق يفيد الإطاعة المطلقة، وهي لا معنى لها إلاّ في المعصومين ولعلّه لذلك قال في دلائل الصدق بعد نقل الآية المباركة: لا يمكن أنْ يشمل سائر الخلفاء سواء أراد بهم خصوص الأربعة أم الأعمّ منهم ومن معاوية ويزيد والوليد وأشباههم، لدلالة الآية على عصمة أولي الأمر وهؤلاء ليسوا كذلك فيتعيّن أنْ يراد بأُولي الأمر: عليّ وأبناؤه الأطهار، لانتفاء العصمة عن غيرهم بالضرورة والإجماع.

● ومن الأدلة الدالّة على عصمتهم قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب/ ٣٤).

وقد تواترت النصوص من الفريقين أن الآية المباركة نزلت بأهل الكساء الخمسة: محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقد أخرج ابن كثير عن أحمد بن حنبل بسند معنعن عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وآله في بيتي فأتته فاطمة رضي الله عنها ببرمة فيها خزيرة أو عصيدة[1] تحملها على طبق فوضعتها بين يديه صلى الله عليه وآله فقال لها: «ادعي زوجك وابنيك» قالت: فجاء علي والحسن والحسين رضي الله عنهم فدخلوا عليه، فجلسوا يأكلون من تلك العصيدة، وكان تحته صلى الله عليه وآله كساءٌ خيبري، قالت: وأنا في الحجرة أُصلي فأنزل الله عزّ وجلّ الآية، قالت أم سلمة: فأخذ النبي صلى الله عليه وآله فضل الكساء فغطّاهم به ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء ثم قال: «اللهمّ هؤلاء هم أهل بيتي وخاصتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً» قالت: فأدخلتُ رأسي فقلت وأنا معكم يا رسول الله؟ فقال صلى الله عليه وآله:

---

(١) البُرمة: القدر، لسان العرب: ج ١٢ ص ٤٤.
والعصيدة: دقيق يُلتُّ بالسمن ويطبخ ـ لسان العرب: ج ٣ ص ٢٩١.

«إنك إلى خير، إنك إلى خير» مرتين.

وعن أحمد بن حنبل بإسناده إلى أنس بن مالك قال: إنّ رسول الله ﷺ كان يمرّ بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر يقول: الصلاة يا أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[1].

ولا يراد من إذهاب الرجس وإثبات التطهير سوى العصمة فإذا ثبتت عصمتهم عليهم السلام ثبتت إمامتهم وقيادتهم للمجتمع إذ الإمامة لا تنفك عن العصمة، فمن كان معصوماً فهو جدير بأن يكون خليفة يأخذ بيد البشرية إلى غايتها المنشودة، فقياس غير المعصوم على المعصوم قياس مع الفارق وهو أن المعصوم يستحيل أن يتطرق إلى ساحته الخطأ بعكس غيره فإنّ بعض تصرفاته تكون مشوبة بالخطأ أو السهو والنسيان، فتقديم غير المعصوم عليه في إدارة المجتمع بعد وفاة النبي يُعدّ تنكيساً لحكم العقل القاضي بقبح تقديم الجاهل على العالم، وهذا ما نهت عنه شريعة السماء بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر/ ١٠).

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۝ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ (فاطر/ ٢٠ ـ ٢١).

والأخبار على عصمتهم وطهارتهم كثيرة متواترة منها:

ما ورد عن مولانا الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام قال:

«الإمام المطهّر من الذنوب، المبرأ من العيوب»[2].

وقال النبي ﷺ: من سرّه أنْ ينظر إلى القضيب الياقوت الأحمر الذي غرسه الله عزّ وجل بيده ـ أي بقدرته ـ ويكون متمسكاً به، فليتولّ عليّاً والأئمة من ولده فإنهم خيرة الله عزّ وجل وصفوته وهم المعصومون من كل ذنب وخطيئة[3].

وأُخبرت مولاتنا سيدة النساء فاطمة الزهراء روحي فداها عن رسول الله أنه قال: أخبرني جبرائيل عن كاتبي علي عليه السلام أنهما لم يكتبا على عليّ عليه السلام

---

(١) لاحظ تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٤١٣ ط. دار القلم وتعليقتنا على المراجعات: ص ١٠٩ ـ ١٢١.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ١٢٤.

(٣) نفس المصدر: ج ٢٥ ص ١٩٣.

ذنباً مذ صحباه[1].

وقال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام:

إنما الطاعة لله عزّ وجل ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر بطاعة أُولي الأمر لأنهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصيته[2].

إلى غير ذلك من الروايات الصحيحة والموثّقة.

ولو أردنا أن نستقصي الروايات الدالّة على فضلهم ومنزلتهم وعلوّ مقامهم لاستلزم ذلك كتابة مجلدات، فمن أراد المزيد فليلاحظ كتاب بصائر الدرجات للصفار والكافي للكليني والبحار للمجلسي «قُدّست أسرارهم».

● تبقى مسألة تعرّض لها المصنّف المظفر (قدّس سرّه) مفادها: أنه ليس من المهم في هذه العصور إثبات إمامة الأئمة عليهم السلام معلّلاً ذلك أن هذا أمر مضى في ذمّة التاريخ وليس في إثباته ما يعيد دورة الزمن.

هذا الكلام فيه نظر، لأنّ أمر ولاية الأئمة عليهم السلام ليس مما انقضى زمانه بعد لزوم اعتقادنا بولاية حبيب قلوبنا وشفيع ذنوبنا مولانا المفدّى الإمام المهدي روحي لتراب مقدمه الفداء، فمن لم يعتقد بإمامة الإمام علي عليه السلام كيف يعتقد بإمامة المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، وكيف يتمكن من أن يأتي بما يجب عليه من معرفته بإمامته كما نصّت عليه الروايات الكثيرة الدالّة على أن «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية».

---

(١) نفس المصدر: ج ٢٥ ص ١٩٣.

(٢) نفس المصدر: ص ٢٠٠.

عقيدتنا في حب آل البيت (عليهم السلام)

قال المصنّف قدّس سرّه:

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ (الشورى/٢٣).

نعتقد أنه زيادة على وجوب التمسّك بآل البيت، يجب على كلّ مسلم أنْ يدين بحبّهم ومودّتهم، لأنه تعالى في هذه الآية المذكورة حصر المسؤول عليه الناس في المودة في القربى.

وقد تواتر عن النبي ﷺ أنّ حبهم علامة الإيمان، وأنّ بغضهم علامة النّفاق، وأنّ من أحبّهم أحبّ الله ورسوله، ومن أبغضهم أبغض الله ورسوله.

بل حبّهم فرض من ضروريات الدّين الإسلامي التي لا تقبل الجدل والشكّ. وقد اتفق عليه جميع المسلمين على اختلاف نحلهم وآرائهم، عدا فئة قليلة اعتبروا من أعداء آل محمد، فنبزوا باسم (النواصب) أي من نصبوا العداوة لآل بيت محمد.

وبهذا يعدّون من المنكرين لضرورة إسلامية ثابتة بالقطع. والمنكر للضرورة الإسلامية كوجوب الصلاة والزكاة يعد في حكم المنكر لأصل الرسالة، بل هو على التحقيق منكر للرسالة، وإنْ أقرّ في ظاهر الحال بالشهادتين ولأجل هذا كان بغض آل محمّد من علامات النّفاق وحبّهم من علامات الإيمان، ولأجله أيضاً كان بغضهم بغضاً لله ولرسوله.

ولا شكّ أنه تعالى لم يفرض حبهم ومودّتهم إلاّ لأنهم أهل للحبّ

والوفاء، من ناحية قربهم إليه سبحانه، ومنزلتهم عنده، وطهارتهم من الشرك والمعاصي ومن كل ما يبعد عن دار كرامته وساحة رضاه، ولا يمكن أنْ نتصور أنه تعالى يفرض حبّ من يرتكب المعاصي أو لايطيعه حقّ طاعته، فإنّه ليس له قرابة مع أحد أو صداقة، وليس عنده الناس بالنسبة إليه إلاّ عبيداً مخلوقين على حدّ سواء، وإنّما أكرمهم عند الله أتقاهم. فمن أوجب حبّه على الناس كلهم لا بدّ أنْ يكون أتقاهم وأفضلهم جميعاً، وإلاّ كان غيره أولى بذلك الحبّ، أو كان الله يفضّل بعضاً على بعض في وجوب الحبّ والولاية عبثاً أو لهواً بلا جهة استحقاق وكرامة.

* * * * *

والبحث في هذا الباب ضمن نقاط:

النقطة الأولى:

تعتقد الشيعة الإمامية أنّ محبة آل البيت عليهم السلام واجبة بنص الكتاب وأحاديث النبي ﷺ، مضافاً إلى وجوب البراءة من أعدائهم ووجوب بغضهم، ومن غرر الآيات الدالة على وجوب محبة أهل البيت عليهم السلام قوله تعالى:

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ (الشورى/ ٢٤).

وقد ذكر الفريقان النصوص المتواترة في أنّ الآية نزلت في أهل البيت عليهم السلام فقد روى الشيخ الطبرسي (قدّس سرّه) بإسناده عن عبد الله بن عباس قال: إنّ رسول الله ﷺ حين قدم المدينة واستحكم الإسلام، قالت الأنصار فيما بينها: نأتي رسول الله فنقول له: إنْ تعرُك أمور فهذه أموالنا تحكم فيها غير حرج ولا محظور عليك، فأتوه في ذلك فنزلت ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ فقرأها عليهم وقال: «تودّون قرابتي من بعدي» فخرجوا من عنده مسلّمين لقوله[1].

وروى القمي (قدّس سره) قال: حدّثني أبي، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في قول الله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ «يعني في أهل بيته».

قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إنّا قد آوينا ونصرنا فخذ

---

(١) مجمع البيان: ج ٩ ص ٢٩.

طائفة من أموالنا فاستعن بها على ما نابك، فأنزل الله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ يعني على النبوة ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ يعني في أهل بيته.

ثم قال: ألا ترى أنّ الرجل يكون له صديق وفي نفس ذلك الرجل شيء عن أهل بيته، فلا يسلم صدره فأراد الله أن لا يكون في نفس رسول الله شيء على أهل بيته ففرض عليهم المودّة في القربى، فإن أخذوا أخذوا مفروضاً، وإن تركوا تركوا مفروضاً.

قال: فانصرفوا من عنده وبعضهم يقول: عرضنا عليه أموالنا فقال: قاتلوا على أهل بيتي من بعدي.

وقالت طائفة: ما قال هذا رسول الله وجحدوه، وقالوا كما حكى الله ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

فقال الله: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾.

قال: لو افتريت ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ﴾ يعني يبطله ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ﴾ يعني بالنبي ﷺ وبالأئمة والقائم من آل محمّد ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ ـ إلى قوله: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ يعني الذين قالوا: القول ما قال رسول الله ﷺ، ثم قال: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ وقال أيضاً: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

قال: أجر النبوّة أن لا تؤذوهم ولا تقطعوهم، ولا تغصبوهم وتصلوهم ولا تنقضوا العهد فيهم، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾.

قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله فقالوا: إنّا قد نصرنا وفعلنا فخذ من أموالنا ما شئت، فأنزل الله: ﴿لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ يعني في أهل بيته، ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك: من حبس أجيراً أجره فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً وهو محبّة آل محمّد[1]، الحديث.

وروى الزمخشري في تفسيره:

«أتت الأنصار رسول الله ﷺ بمال جمعوه، وقالوا: يا رسول الله، قد هدانا

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم القمي: ج ٢ ص ٢٧٥.

الله بك وأنت ابن أختنا وتعروك نوائب وحقوق ومالك سعة، فاستعن بهذا على ما ينوبك فنزلت الآية ﴿قُل لَّآ أَسْئَلُكُمْ . . .﴾ ورده[1].

ثم قال في موضع آخر:

إنّ الأنصار قالوا: فعلنا وفعلنا، كأنهم افتخروا فقال عبّاس أو ابن عباس لنا الفضل عليكم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأتاهم في مجالسهم فقال: يا معشر الأنصار، ألم تكونوا أذلةً فأعزكم الله بي؟ قالوا بلى يا رسول الله، قال: ألم تكونوا ضُلالاً فهداكم الله بي؟ قالوا: بلى يا رسول الله فما زال يقول حتى جثوا على الركب، وقالوا: أموالنا وما في أيدينا لله ولرسوله، فنزلت الآية ﴿لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ وقال رسول الله ﷺ: من مات على حب آل محمّد مات شهيداً، ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات مغفوراً له، ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً إلا ومن مات على حبّ آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان ألا ومن مات على حبّ آل محمّد بشره ملك الموت بالجنة، ثم منكر ونكير، ألا ومن مات على حبّ آل محمّد يُزفّ إلى الجنة كما تزفّ العروس إلى بيت زوجها، ألا ومن مات على حبّ آل محمد فتح له في قبره بابان إلى الجنة، ألا ومن مات على حبّ آل محمّد جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات على السُنّة والجماعة، ألا ومن مات على بغض آل محمّد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً، ألا ومن مات على بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة»[2]. انتهى.

وقال البيضاوي:

روي أنها لما نزلت ـ أي الآية ـ قيل يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت مودّتهم علينا؟ قال ﷺ: علي وفاطمة وابناهما[3].

ومثله رواه الزمخشري فلاحظ.

وقال فخر الدين الرازي:

---

(١) تفسير الكشّاف: ج ٤ ص ٢١٥ ط. دار الكتب العلمية.

(٢) تفسير الكشّاف للزمخشري: ج ٤ ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٣) تفسير البيضاوي: ج ٢ ص ٣٦٢ دار الكتب العلمية، وتفسير الكشاف: ج ٤ ص ٢١٣.

روى صاحب الكشاف أنه لما نزلت هذه الآية قيل يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودّتهم؟ فقال: علي وفاطمة وابناهما. قال الفخر: فثبت أنّ هؤلاء الأربعة أقارب النبي وإذا ثبت هذا وجب أن يكونوا مخصوصين بمزيد التعظيم ويدلّ عليه وجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ووجه الاستدلال به ما سبق.

الثاني: لا شك أن النبي ﷺ كان يحب فاطمة عليها السلام قال ﷺ: «فاطمة عليها السلام بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها» وثبت بالنقل المتواتر عن محمد ﷺ أنه كان يحب عليّاً والحسن والحسين وإذا ثبت ذلك وجب على كل الأمة مثله لقوله: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ولقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦ﴾ ولقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ ولقوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

الثالث: إنّ الدعاء للآل منصب عظيم ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمة التشهد في الصلاة وهو قوله: «اللهم صلّ على محمّد وعلى آل محمّد وارحم محمّداً وآل محمداً» وهذا التعظيم لم يوجد في حق غير الآل، فكل ذلك يدلّ على أنّ حبّ آل محمّد واجب، وقال الشافعي:

يا راكباً قف بالمحصب من منى ... واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كما نظم الفرات الفائض
إن كان رفضاً حب آل محمّد ... فليشهد الثقلان أني رافضي[1]

النقطة الثانية: في معنى المودة في القربى:

وقع الاختلاف بين مفسري الشيعة وأكثر مفسري العامة في معنى المودّة في القربى على أقوال:

الأول:

ما يعتقده الشيعة الإمامية أنّ مودّة أهل البيت هي المودّة في الدين، وهي

---

(١) تفسير الرازي: ج ٢٧ ص ١٦٦ وروى مثل هذا ابن كثير في تفسيره: ج ٤ ص ١٠١ ط. دار القلم.
ومن أراد المزيد فليلاحظ إحقاق الحق: ج ٣ ص ٦ـ١٨.

أجر الرسالة المقصودة في القرآن الكريم، والمودّة هي المحبة، لكنّها ليست مجرّد محبة عادية كالتي بين الأصدقاء، بل هي تتناسب مع أجر الرّسالة السمحاء، إذ تتطلب الإيمان بإمامة المعصومين عليهم السلام والاعتقاد بهم، فمحبتهم وسيلة لتقوية الرسالة، وفي الحقيقة لم تكن المودّة هنا غير الدعوة الدينية من حيث بقائها ودوامها.

فمفاد الآية الشريفة لا يغاير مؤدى سائر الآيات النافية لسؤال الأجر، وبذلك يظهر فساد ما أورد على هذا الوجه من أنه لا يناسب شأن النبوة لما فيه من التهمة، فإنّ أكثر طلاّب الدنيا يفعلون شيئاً ويسألون عليه ما يكون فيه نفع لأولادهم وقراباتهم، وهذا الإيراد واضح البطلان بما ذكرنا.

وقد وردت بهذا المعنى روايات من طرق أهل السنّة وتكاثرت الأخبار من طرق الشيعة في تفسير الآية بمودّتهم وموالاتهم.

الثاني:

المقصود من المودّة هي التودّد إليه تعالى بالطاعة والتقرّب فالمعنى: لا أسألكم عليه أجراً إلاّ أنْ تتوددوا إليه تعالى بالتقرّب إليهم.

وفيه: أنّ المخاطبين هم الأنصار والمهاجرون، وكلهم يوادّون الله تعالى، فلا يحتاج إلى التأكيد في حدّ أجر الرسالة، مضافاً إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان يطلب من الناس طاعة الخالق العزيز لا محبته المجرّدة لأنّ المشرك يحاول التقرّب إلى الله تعالى أيضاً بحسب اعتقاده وان لم يقبل منه.

الثالث:

المقصود من «المودّة في القربى» عيال المسلمين وأقاربهم عامّة، بمعنى أنه صلى الله عليه وآله طلب التقرّب إليهم ووصل رحمهم وهذا هو أجر الرسالة وفيه:

أنه لا يوجد أي ترابط بين الرسالة وأجرها، لأنه ما هو الأثر الذي تتركه مودّة الأقارب على الرسالة الإسلامية؟

مضافاً إلى أنّ أجر الرسالة من المسائل الخطيرة التي يجب أن تعود بالفائدة على الرسالة.

الرابع:

المقصود أنّ أجري هذا أنْ تحفظوا قرابتي، ولا تؤذوني لأني ارتبط برباط

القرابة مع أكثر قبائلكم لأنّ الرسول كان يرتبط بقبائل قريش نسبياً، وبالقبائل الأخرى سببياً عن طريق الزواج وعن طريق أمه ببعض أهالي المدينة من قبيلة بني النجّار وعن طريق مرضعته بقبيلة بني سعد. وفيه:

إنّ المخاطب في هذه الآية هم المهاجرون والأنصار وسائر المسلمين ممن آمن بالله ورسوله إلى يوم القيامة.

علاوة على هذا فإنّ الرسول ﷺ كان بالمدينة ولم يكن يتعرّض للأذى فيها لكي يحتاج إلى مثل هذه الوصية.

هذا وقد أشكل روزبهان الأشعري على مفاد الآية بكون الاستثناء فيها منطقعاً فيصير المعنى: لا أسألكم على تبليغ الرسالة أجراً لكن المودّة في القربى حاصلة بيني وبينكم، فلهذا أسعى وأجتهد في هدايتكم وتبليغ الرسالة إليكم. ثم قال: قال بعضهم: الاستثناء متصل، والمعنى لا أسألكم عليه أجراً من الأجور إلاّ مودّتكم في قرابتي، وظاهر الآية على هذا المعنى شامل لجميع قرابات النبي ﷺ ولو خصصناه بمن ذكر لا يدلّ على خلافة علي عليه السلام بل يدل على وجوب مودّته، ونحن نقول: إنّ مودّته واجبة على كل المسلمين، والمودّة تكون مع الطاعة، ولا كل مطاع يجب أن يكون صاحب الزعامة الكبرى[1].

لكنه مردود وذلك:

١ ـ أن المنقطع عبارة عن إخراج ما لولا إخراجه لتوهم دخوله في حكم المستثنى منه نظير الاستدراك، ومن الواضح أن المستثنى الذي ذكره ابن روزبهان أجنبي عمّا قبله بكل وجه فلا يتوهّم دخوله في حكمه حتى يستثنى منه[2].

٢ ـ لقد تقرّر عند المحققين من أهل العربية والأصول أنّ الاستثناء المنقطع مجاز واقع على خلاف الأصل، وأنه لا يحمل على المنقطع إلاّ لتعذر المتصل، بل ربّما عدلوا عن ظاهر اللفظ الذي هو المتبادر إلى الذهن مخالفين له لغرض الحمل على المتصل الذي هو الظاهر من الاستثناء كما صرّح به الشارح العضدي حيث قال:

واعلم أنّ الحق أنّ المتصل أظهر، فلا يكون مشتركاً بل حقيقة فيه ومجاز في

---

(١) إحقاق الحق: ج ٣ ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٧٨.

المنقطع، ولذلك لم يحمله علماء الأمصار على المنفصل إلاّ عند تعذر المتصل، حتى عدلوا للحمل على المتصل عن الظاهر وخالفوه، ومن ثم قالوا فيه قوله: عندي مائة درهم إلاّ ثوباً، وله عليّ إبلٌ إلاّ شاة؛ معناه إلاّ قيمة ثوب أو قيمة شاة، فيرتكبون الإضمار وهو خلاف الظاهر ليصير متصلاً، ولو كان في المنقطع ظاهراً لم يرتكبوا مخالفة الظاهر حذراً عنه. انتهى.

وأما ما ذكره من أنّ ظاهر الآية على هذا المعنى شامل لجميع قرابات النبي ﷺ فمسلّم لكنّ الحديث الصحيح خصّصها بعلي وفاطمة وابنيهما عليهم آلاف التحية والثناء بلا حاجة أحدنا إلى تكلّف التخصيص لمجرد الاحتمال[1].

وأما قوله: إنه لا يدلّ على خلافة الإمام علي عليه السلام فجهل صرف أو تجاهل وعناد محض لظهور الآية في أنّ مودّة الإمام علي عليه السلام واجبة، حيث جعل الله تعالى أجر الرسالة بما يستحق به الثواب الدائم مودّة ذوي القربى، وإنما يجب ذلك مع عصمتهم، إذ مع وقوع الخطأ منهم يجب ترك مودّتهم لقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وغير الإمام علي عليه السلام ليس بمعصوم بالاتفاق، فتعيّن أن يكون هو الإمام عليه السلام.

«على أنّ إقامة الشيعة للدليل على إمامة الإمام علي عليه السلام على أهل السُنة غير واجب بل تبرعي، لإتفاق السنة معهم على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بعد رسول الله ﷺ غاية الأمر أنّ الشيعة ينفون الواسطة وأهل السُنّة يثبتونها، والدليل على المثبت ـ يعني أهل السنة ـ دون النافي ـ يعني الشيعة ـ إلاّ أن يرتكبوا خرق الإجماع بإنكار إمامته مطلقاً، فحينئذ يجب على الشيعة إقامة الدليل والله الهادي إلى سواء السبيل»[2].

النقطة الثالثة: الحب وسبب المحبة:

المحبة هي ميل النفس إلى المحبوب، وسببه المجانسة أو المماثلة أو المشاكلة وذلك أنهما إذا كانا مجانسين أو مماثلين أو مشاكلين اقتضيا حيّزاً واحداً ورتبةً واحدة وجهة واحدة فيقتضيان الاجتماع والاقتران وهو ميل كل واحد إلى

---

(١) إحقاق الحق: ج ٣ ص ٢٢.
(٢) نفس المصدر ج ٣/ ٢٣.

الآخر، هذا وكل شيء يتقوى من جنسه ويتضعّف من ضده فيميل كل شيء إلى ما يقوّيه، وينفر عمّا يضعفه، إذ بالأول يحفظ وجوده ويستمدّ منه، وبالثاني ينقص وجوده ويقارب الفساد والعدم، ولذا يكون ميل الأضعف إلى الأقوى أكثر من ميل الأقوى إلى الأضعف ويشتد الميل باشتداد المشابهة، ويضعف بضعفها، فكلما يرق ما به التمايز ويقوى ما به الاشتراك يزداد الحب، وكلما يعكس ينقص، فميل المجانس إلى المجانس أقوى من ميل المماثل إلى المماثل، وميل المماثل إلى المماثل أقوى من ميل المشاكل إلى المشاكل، فإنّ الصورة في الشخص أغلظ منها في النوع، وهي في النوع أغلظ منها في الجنس، والجنسان أو النوعان أو الشخصان المتقاربان أقوى حبّاً من المتباعدين والمتمايز بالصورة أقل حبّاً من المتمايز بالمعنى، لأنّ المعنى أرقّ وحكم الوحدة في المعاني أقوى من حكمها في الصورة، والمتمايز بالحقيقة أكثر حبّاً من المتمايز بالمعنى، فإنّ الوحدة هنالك أغلب، ألا ترى أنّ أولي الأفئدة أقل تنافراً من أولي الألباب، وأولو الألباب أقل تنافراً من العلماء، والعلماء أقل تنافراً من سائر المؤمنين، والمؤمنون أقل تنافراً من سائر الناس، وهكذا ينزل الأمر إلى الجمادات فهي أكثر الموجودات تنافراً وأقلها ميلاً، وإنما ذلك على حسب مراتب ظهور الوحدة وخفائها وغلبتها وضعفها، فأشدّ الموجودات محبةً الخلق الأول صلوات الله عليهم، فلا يوازي حبّ بعضهم بعضاً حبّ أحد أحداً لكمال المجانسة التي فيهم وكمال غلبة الوحدة عليهم حتى أنهم خلقوا من نور واحد وطينة واحدة وروح[1] واحدة، ذريةً بعضها من بعض، وأشدّ الناس لهم حبّاً بَعْدَهم هم شيعتهم المتّبعون لهم فإنهم خُلقوا من فاضل طينتهم وعجنوا بماء ولايتهم فمن تبعني فإنه مني، فهم منهم صلوات الله عليهم، سلمان منّا أهل البيت، أنتم من آل محمّد، وفي الدعاء اللهم إن شيعتنا منّا خلقوا من فاضل طينتنا وعجنوا بماء ولايتنا، وفي الخبر في غاية المرام وأمالي الطوسي[2]: شيعتنا جزء منّا خلقوا من فضل طينتنا يسوؤهم ما يسوؤنا ويسرّهم ما يسرّنا فإذا أرادنا أحد فليقصدهم فإنهم الذين يوصل منه إلينا.

وكلما يزداد شيعتهم شبهاً بهم ويقل التنافر والتمايز يشتدّ الحب بينهم،

---

(١) المراد من روح واحدة: أنهم بالفضائل متساوون.

(٢) الأمالي: ج ١/ ٣٠٥ باب ١١.

وكذلك حبّ الشيعة بعضهم لبعض ولمّا كان محمّد وآل محمد عليهم السلام أول صادر عن المشية وكانوا أشبه الأشياء بالمشية التي هي صفة الله وسمته وكانوا هم أشدّ الخلق حبّاً لله جلّ وعزّ حتى سمّي محمد صلى الله عليه وآله بالحبيب، وفي الدعاء لا حبيب إلاّ هو وأهله، وأشدّ المؤمنين شبهاً بهم أشدّهم شبهاً بمشية الله وصفته، فهم أشدّ الخلق حبّاً لله عزّ وجل ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ بل لمحمد وآل محمّد مقام أعلى من ذلك وهو مقام المعاني وكونهم صلوات الله عليهم معاني أسماء الله وصفاته وظواهرها أي الظاهر بها، قال عليه السلام: «أما المعاني فنحن معانيه وظاهره فيكم اخترعنا من نور ذاته وفوّض إلينا أمور عباده» وبلغ بهم المجانسة مقام نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد إلاّ بمعرفتنا، ومقام لا فرق بينك وبينها إلاّ أنهم عبادك وخلقك، ومقام لنا مع الله حالات هو فيها نحن ونحن هو، فهم في هذه المقامات راقون مرقى المحبة حجاب بين المحب والمحبوب فهتكوا الحجاب ورفع لهم النقاب ففنوا في جمال المحبوب حتى لم يبق لأنفسهم أثر معه فصارت محبتهم محبة لله وولايتهم ولاية الله وفي الزيارة: من والاكم فقد والى الله ومن أحبكم فقد أحبّ الله ومن أبغضكم فقد أبغض الله ومن اعتصم بكم فقد اعتصم بالله، وفي زيارة أخرى: من عرفهم فقد عرف الله ومن جهلهم فقد جهل الله وفي الخبر: بنا عُرف الله ولولانا ما عُرف الله وبنا عُبد الله ولولانا ما عُبد الله، وذلك لكمال المجانسة والاتحاد مع صفة الله وظهوره[1]، وأما الذات الأحدية القديمة فلا يجانسها شيء ولا يماثلها شيء ولا يشاكلها مخلوق ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وفي الدعاء تنزّه عن مجانسة مخلوقاته، وإنما التجانس في المتجانسين أينما كان في الصفة لا الذات، وهم صفة الله جلّ جلاله فمحبتهم لله عزّ وجلّ ومحبة الله لهم فوق إدراك جميع الخلائق حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة المقرّبين والمؤمنين الممتحنين فليس حقّ المحبة إلاّ محبة الله لهم ومحبتهم لله جلّ وعزّ.

وللمحبة أصل وفرع، أما أصلها فهو المعرفة كما قال الإمام الصادق عليه السلام «الحب فرع المعرفة» فلا يمكن للإنسان أن يحب شيئاً مجهولاً، وأما فرعها فإيثار

---

(١) نقصد من «ظهوره» تجلّي الصفات على القابليات، لا تجلّي الذات فإنه مستحيل عقلاً، فتأمل.

المحبوب على ما سواه كما قال عليه السلام: «ودليل المحبة إيثار المحبوب على ما سواه». فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سأل شخصاً: تحبني أكثر من أبيك أو تحب أباك أكثر مني، فقال: أحبك أكثر من أبي فقال له النبي: تحبني أكثر من الله؟ قال: إنما أحبك لله. فاستحسنه الرسول صلى الله عليه وآله.

النقطة الرابعة: اقسام الحب:

إذا عرفت أنّ الحب هو ميل المحبِّ إلى المحبوب وذلك لا يتحقق إلاّ بالمجانسة أو المماثلة أو المشاكلة، فاعلم أن الحب إذاً على قسمين: حب عرضي، وحب ذاتي.

فالحب العرضي فيما إذا كان المحبوب مشاكلاً للحبيب في صفته العرضية يعني اتّصف المحبوب بصفة هي مشاكلة للحبيب أي لصفته الذاتية أو لصفته العرضية فيميل الحبيب إلى تلك الصفة بالذات أو بالعرض مثال ذلك: أن يكون من ذاتية زيد الكرم فيحصل في عمرو كرم بالعرض وهذا الكرم العرضي مشاكل لصفة زيد الذاتية، فيميل زيد إليه بالذات ويحب عمراً بالعرض فما دام عمرو موصوفاً به أحبه، فإذا أزال عنه الكرم لم يحبه، أو يكتسب زيد صفة عرضية ليست من سجيته كحسن الخلق مثلاً ويجد عمراً ذا خلق حسن بالعرض فيحبه بالعرض، فإذا زال حُسن الخلق عنه أو عن محبوبه زال حبّه له، فهذا هو الحبّ العرضيّ الذي لا يدوم وأما الحبّ الذاتي فهو ميل الحبيب بذاتيته إلى المحبوب المجانس بالذات ذاتاً وصفة لإتحاد الحيِّز والطبع فيحبّ ذات المحبوب وصفاته الذاتية بالطبع فهذا الحبّ يدوم بدوام الذاتين فإن اتّصف المحبوب بصفة مكروهة عرضيّة ببغض صفته ولا يبغضه إلاّ بالعرض فهو محبوب الذات مبغوض الصفات. وعلى حذوه ما روي في آخر الأمالي للطوسي عن زيد النرسي قال: قلت لمولاي موسى بن جعفر عليه السلام: يابن بنت رسول الله أنّ هيهنا رجالاً من مواليكم يشربون الخمور ويرتكبون الموبق من الذنب فيسوغ لنا أنْ نقول أنّهم فسّاق فجّار، فقال: لا يا زيد والله ما الفاسق الفاجر إلاّ الناصب لنا حرباً ولكن قولوا: مؤمن النفس خبيث الفعل طيّب الروح والله لن يخرج وليّنا من الدنيا إلاّ والله ورسوله ونحن عنه راضون وذلك أن الله يحشره على ما فيه من الذنوب مبيّضاً وجهه مستورة عورته آمنة روعته، وأدنى ما يصفّى به ولينا أن يريه الله رُؤيا مهولة في منامه أو يلقاه ظلم من دولة الظالمين أو يشدّد عند الموت فيكون ذلك

كفّارة لذنبه فيخرج من الدنيا بغير ذنب. فالمؤمن العاصي مبغوض العمل لا الذّات ولا يجوز لمجانسه بالذات بعضه بوجه من الوجوه؛ وممّا ذكرنا علم أنه لو أبغض أحد أحداً بالذات لا يمكن أنْ يكون كلاهما مؤمنيْن، ولا بدّ وأنْ يكون أحدهما كافراً وأما البغض العرضيّ فيمكن أن يقع بينهما لصفة مكروهة منكرة اتّصف بها أحدهما فيكرهها المؤمنون بالذات. واعلم أنّ الإنسان يحبّ نفسه إذْ ليس شيء أشبه بها منها وأشدّ تشاكلاً وتماثلاً وتجانساً بها منها وجبلت الأنفس على حبّ بقائها وبغض فنائها وعدمها فإنّ وجودها ليس من حيّز عدمها وعدمها ليس من حيّز وجودها وحيّزاهما واقعان على التناقض والمضادة الذاتيّة فالوجود ينفر عن العدم ويتألم من تصوّره لنفسه ويحبّ نفسه أي يميل إلى نفسه وأيّ ميل أشدّ من كونه هُوَ هُو، فجبلت النفوس على حبّ وجود أنفسها وبغض عدمها وجميع ما يقويها من متعلقات وجودها وجميع ما يضعفها من مبادىء عدمها فيحب متعلقات وجودها ويبغض مبادىء عدمها فكلّ شيء يحسبه في الدنيا مقوّياً له أو يؤول إلى تقويته يحبّه وكل شيء يحسبه في الدنيا مضعفاً له أو يؤول إلى إضعافه يكرهه ويبغضه وهذا أمر جبلّي فلأجل ذلك ترى الإنسان يحبّ نفسه ويحب المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمراكب والأموال والأولاد والأخوان والأعوان ما يظنّ فيها تقوية أو آيلاً إلى التقوية فإنْ حسبها مضرّة به أو آيلة إلى الضرر يشنؤها وينفر عنها البتّة وقد يحبّ شيئاً لا لأجل تصوُّر منفعة له فيه بل لأجل ما ذكرنا من الميل الطبعي والانجذاب القلبي كما ترى من نفسك أنك قد ترى أحداً لم تره أبداً ولم تعرفه فبمحضّ رؤيتك له تحبّه ومن هذا الباب حبّ الشّخص كل معتدل أو حسن أو مُشاكل من الجمادات والنباتات والحيوانات والأناسي والأفعال والأخلاق والصّفات فإنها إذا كانت مشاكلة لذاتية الإنسان يحبّها بالطبع وإنْ لم يصل إليه منفعة منها ولم ينلها وليس ذلك إلاّ مناسبة بينه وبينها فيمكن أنّ يحب الإنسان شيئاً لا لأجل نفسه ولا لأجل منفعةٍ عائدة إليه.

إذا عرفت ذلك: فاعلم أنّ الناس في محبة الله على قسمين:

قسم منهم: يحب الله جلّ جلاله لأنه المحسن المجمل المنعم المفضل، وأنه خلقه وأمدّه وأحياه ورزقه وأحسن إليه ووهب له الأموال والأولاد وأعزّه وأكرمه وأغناه وأقناه وساق إليه المنافع ويسوق، ودفع عنه المكاره ويدفع، ويحفظه ويكلؤه عن طوارق الليل والنهار وشرّ الأشرار ويقيه عن الآفات ويمنع

عنه العاهات ولو لم يفعل ذلك لم يحبه على حذو ما قال الشاعر:

أحب أبا مروان من أجل تمره ولو لم يكن تمر له ما أحبه

وقسم منهم: يحبه لأجل المجانسة الذاتية مع صفاته الحسنى وأسمائه النعمى وقدسه الأسنى وجلاله الأعلى ونوره الأبهى، وإنما ذكرنا صفاته وكمالاته جلّ جلاله لأنّ المخلوق لا يجانس الذات الأحدية جلّت وعظمت وهو سبحانه تنزّه عن مجانسة مخلوقاته وتقدّس عن مماثلة مذروءاته ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلما كان المخلوق المؤمن أثر مشيته سبحانه والأثر يشابه صفة مؤثره بل هو صفته التي عرف نفسه له به وجعل نفسه آية تعريفه وتعرّفه وصفته وظاهره له يجانس نفسه في المقام الأدنى والمعاني الدنيا صفاته سبحانه في المقام الأعلى والمعاني العليا إذ تحكي مادتُها مادتَها، وصورتُها صورتَها كما يحكي نور الشمس صفة الشمس، ونور القمر صفة القمر، فالمؤمن نفسه أشدّ مجانسة لنور الله سبحانه من كل مجانس حتى قال النبي ﷺ في حقه: اتّقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله، وفسّره مولانا الإمام الصادق عليه السلام بالنور الذي خلق منه، وقال مولانا الإمام الرضا عليه السلام: «إنّ الله تبارك وتعالى خلق المؤمنين من نوره وصبغهم في رحمته وأخذ ميثاقهم بالولاية، فالمؤمن أخو المؤمن لأبيه وأمه، أبوه النور وأمه الرحمة فاتّقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله الذي خلق منه»[1].

وفي محاسن البرقي عن المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى خلق المؤمن من نور عظمته وجلال كبريائه فمن طعن على المؤمن أو ردّ عليه فقد ردّ على الله في عرشه وليس هو من الله في ولاية وإنما هو شرك شيطان»[2].

وعن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو كشف الغطاء عن الناس فنظروا إلى ما وصل ما بين الله وبين المؤمن، خضعت للمؤمن رقابهم وسهلت له أمورهم ولانت له طاعتهم، ولو نظروا إلى مردود الأعمال من السماء لقالوا ما يقبل الله من أحد عملاً[3].

---

(١) محاسن البرقي: ج ٢ ص ١٣١ ح ١ باب ما خلقه الله تبارك وتعالى.
(٢) المحاسن نفس الباب والصفحة ح ٣.
(٣) نفس المصدر: ح ٤.

فالمؤمن أشدّ شيء مجانسة لنور الله وصفته فهو أشدّ حبّاً لنور الله وصفته، وهذا النور وهذه الصفة هما أول مخلوق لله عزّ وجلّ بنفسه جلّ قدس الذات عن الصفات وهو محمد ﷺ بإجماع المسلمين وآله الميامين متحدون معه بنص الكتاب والسنة فالمؤمن مجانس لهم، والمجانسة معهم هي المجانسة مع الله ففي الزيارة: «مَنْ والاكم فقد والى الله ومن أحبكم فقد أحبّ الله ومن أبغضكم فقد أبغض الله ومن اعتصم بكم فقد اعتصم بالله»، كما أنّ من عرفهم فقد عرف الله، فالطائفة الأولى من المحبين يحبونهم لأجل ما ينتفعون من علومهم وكمالاتهم وسائر ما منهم وإليهم، وأما الطائفة الثانية فهم يحبونهم بالطبع من غير ملاحظة شيء سوى ذواتهم وصفاتهم لأجلهم وأفعالهم لأجلهم وما ينتسب إليهم لأجلهم لأنّ طباعهم من طباعهم وطينتهم من طينتهم ونورهم من نورهم، فقلوبهم تحنّ إليهم طبعاً من غير ملاحظة انتفاع أنفسهم، وهذه المحبة هي بعينها محبة الله فإنّ أحداً لا يقدر على محبة الذات، فإنّ المحبة فرع المعرفة وهي ممتنعة بالنسبة إلى الذات، وإنما الممكنة معرفة صفاته وهم صفاته وما يعبّر عنه، فمحبتهم عين محبة الله، والمؤمن مجانس معهم كما ذكرنا ويشهد له الأخبار ما يتجاوز حدّ الإحصاء منها ما رواه في المحاسن عن أبي حمزة الثمالي قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ الله تبارك وتعالى خلقنا من أعلى عليين وخلق قلوب شيعتنا مما خلقنا منه وخلق أبدانهم من دون ذلك فقلوبهم تهوي إلينا لأنها خلقت مما خلقنا منه ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝٢٠ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[1].

وزاد في الكافي: «وخلق عدونا من سجين وخلق قلوب شيعتهم مما خلقهم منه وأبدانهم من دون ذلك فقلوبهم تهوي إليهم لأنها خلقت مما خلقوا منه ثم تلا هذه الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝٧ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ۝٨ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝٩ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[2].

وعن مولانا الإمام علي بن الحسين عليه السلام قال:

إنّ الله تعالى خلق النبيين من طينة عليين قلوبهم وأبدانهم وخلق قلوب

---

(١) المحاسن للبرقي (قده): ص ١٣٢ ح ٥.

(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ٣٩٠ ح ٤ ونفس المصدر: ج ٢ ص ٤ ح ٤.

المؤمنين من تلك الطينة وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك وخلق الكفار من طينة سجّين قلوبهم وأبدانهم وخلط بين الطينتين فمن هذا يلد المؤمن الكافر ويلد الكافر المؤمن، ومن ها هنا يصيب المؤمن السيئة ومن هاهنا يصيب الكافر الحسنة [**لكن لا على وجه الجبر**]، فقلوب المؤمنين تحنّن إلى ما خلقوا منه وقلوب الكافرين تحنّ إلى ما خلقوا منه[1]. إلى غير ذلك من الأخبار وهي كثيرة لمن جاس خلال الديار.

وكل من لم يصل إلى درجة العرفان فإنّ حبه لا محالة عرضي لأنّ الفؤاد ما دام مشغولاً بغير الحبيب كيف يتفرّغ له، فالفؤاد السليم إذا حدث في الإنسان كان عارفاً محباً مؤثراً للمحبوب على ما سواه فلا يحتاج إلى رياضة ومشقة وكلفة وتحصيل، وإنما يحتاج للمعالجة في تحصيل الصفات الحقيقية بمجاهدة النفس الأمّارة لا غير، ولمّا كان الحب كغيره من الصفات كالخوف والرجاء التي لا بدّ أن يتحلّى بها الإنسان من الصفات الكامنة في النفس الإنسانية بالقوة وليست موجودة بالفعل أراد الساسة الحقيقيون صلوات الله عليهم إصلاح القابلية ليظهر منها تلك الأرواح وتصير فيهم بالفعل، كما أنّ الله عز وجل يصلح قابلية النطفة والعلقة والمضغة في الرحم في مدة مديدة حتى تتصور بصورة الإنسان فيتعلق بعد تمام صلاح القابلية روح الحيوان ثم روح الإنسان بعد تولده وجعل الإنسان صالحاً لإصلاح القابلية، وهيأ له أسباب التمكين والإصلاح وهو وجود الساسة صلوات الله عليهم وأمرهم ونهيهم ووعدهم ووعيدهم فمن سبق له من الله الحسنى أطاعهم بتكلّف وتجشم ومشقة ورياضة حتى تعتدل صورته ومادته بسبب الطاعة وهي في وسعهم ومُكنتهم لمّا خلقهم الله خلقةً صالحة للطاعة، فإذا اعتدل أفاض الله عليهم روحاً منه أولئك الذين كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه يهديهم ربّهم إلى تلك الروح بإيمانهم فيخلق فيهم النفس الناطقة القدسية وهي مثال النفس الكلية الإلهية، والعقل وهو مثال العقل الكلي والفؤاد وهو مثال نور الله الأكرم والتجلّي الأعظم، فما لم تتمكن القابلية وتعتدل لا يُظهر فيهم تلك المثل كما لا ينشأ الولد خلقاً آخر حتى يتمكن البدن ويعتدل فلأجل ذلك أمرنا

---

(١) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢ ح ١.
وأورده في المحاسن بلفظ آخر ص ١٣٦ ح ٢٠.

بالرياضات والمجاهدات رجاء أن يحدث الله فينا تلك الأرواح، وهذا من الفلسفة الإلهية العلوية ألم يقل أمير المؤمنين عليه السلام: «. . . إذا اعتدل طباعه صفا مزاجه ومن صفا مزاجه قوي أثر النفس فيه، ومن قوي أثر النفس فيه سما إلى ما يرتقيه، ومن سما إلى ما يرتقيه فقد تخلّق بالأخلاق النفسانية، ومن تخلّق بالأخلاق النفسانية فقد صار موجوداً بما هو إنسان دون أن يكون موجوداً بما هو حيوان فقد دخل في الباب الملكي الصوري وليس له عن هذه الغاية مغير. . .». وقال عليه السلام في حديث آخر:

«. . . خُلق الإنسان ذا نفس ناطقة إنْ زكّاها بالعلم والعمل فقد شابهت جواهر أوائل عللها، وإذا اعتدل مزاجها وفارقت الأضداد فقد شارك بها السبع الشداد».

وطريق تحصيل الحب النظر في إحسان الله إليه أولاً فإنّ القلوب جُبلَت على حب من أحسن إليها وبغض من أساء إليها ثم التفكّر في أنواره وجماله وحسن خلقته وحكمته وحسن ما دعا إليه وحسن أوليائه وأنبيائه وكمالاته وكمالاتهم، فإن القلوب مجبولة على حبّ الجميل والكامل.

والمعرفة والحب والتقرّب من عمل الفؤاد وكل ما سواه من المراتب إذا حصل مثل ذلك بالرياضة والمشقة والتطبع فليس بمعرفة حقيقةً ولا حب ولا تقرّب، وإنما هي صور، كما أنّ الحمار إذا ذهب به إلى مكة فلم يقصد الحمار مكة ولم يحج وليس له ثواب الذهاب إلى مكة وإن كان صورة عمله الذهاب إلى مكة كذهاب الإنسان، والثواب للراكب بالذات وإن نال الحمار نائل فهو بالعرض والتبع، كذلك أرباب العقول فهم وإن تكلفوا المعرفة والحب والقربة وإيثار المحبوب والإعراض عمّا سواه وصرف جميع العمر في خدمته والتوكل عليه والرضا والتسليم له وكل ما هو شأن الفؤاد فإنما جميع ذلك نفخ في غير ضرام ولا أجر له ولا ثواب إلاّ شيء قليل وليس ما حصل بمعرفة ولا حب ولا قربة ولا إيثار وإنما ذلك كتمثل البدن بمثال الخائف وليس بخائف، ألا ترى أنّ من منع عينه الرقاد وقصر نظره على رجل وتعمد ترك الأكل والشرب حتى نَحُلَ بدنه واصفرّ لونه ولم يحوّل عينه عنه ولزمه لزوم الظل لذي الظل، وتنفس كل ساعة صعداء وترك الأهل والأولاد وجميع أهل الوداد عمداً وقصر نظره على ذلك الرجل أنه لا يكون محباً ولا عاشقاً له البتة ما لم يكن في نفسه حبّ غالب بالغ

شغاف قلبه، فكذلك النفس أو العقل إذا تصورا بصورة الحب أو نطقا بصورة المعرفة وبألفاظها وآثرا ربّهما على كل من سواه واقعاً ليسا بحبيبين ولا عارفين ولا مؤثرين له سبحانه البتة وإنما ذلك طباع الفؤاد وشأنه وسجيته إن كان موجوداً في الرجل كانت هذه الأمور فيه بالحقيقة وإلاّ فهي بالصفة من هذا القبيل قوله تعالى:

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ فالإسلام غير الإيمان، وإلاّ لو كانا واحداً لما فُصل بينه وبين الإيمان، وقد مدح قوماً تحقق فيهم روح الإيمان فقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وقال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾.

فالدرجة الدنيا إذا اتّصفت بالصفة العليا بالمجاهدة تسمّى مسلمة إذا أسلمت وانقادت وليست بمؤمنة وإنما الإيمان طباع روح الإيمان لا غير فإن تابوا وأقاموا الصلاة فإخوانكم في الدين ومواليكم، فافهم.

فإذا عرفت ذلك فعلى المرء أن يجاهد في إصلاح القابلية التي في مكنته حتى يمنحه الله ما في صنعه، فلأجل ذلك لا ينتفع أغلب الناس بعلومهم وبمعارفهم وإظهارهم المحبة، ولا يورث صورة علمهم ولا صورة معارفهم حبّاً أبداً وإنْ هم فيها إلاّ كالببغاء أو كالنقش في الحائط والصنم، آه آه كم من صنم نحتناه وكم من صورة بلا معنى نقشناها، فعفوك عفوك يا الله.

والأخبار في معنى الحب والبغض في الله تعالى كثيرة منها ما رواه البرقي (قدّس سرّه) في المحاسن:

١ ـ عن حمّاد بن عيسى عن حريز بن عبد الله السجستاني عن فضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحب والبغض؛ أمن الإيمان هو؟ قال: وهل الإيمان إلاّ الحب والبغض؟ ثم تلا هذه الآية: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾[1].

٢ ـ عن أحمد بن أبي نصر عن صفوان الجمّال، عن أبي عبيدة زياد الحذّاء

---

(١) محاسن البرقي: ص ٢٦٢ ح ٣٢٦ كتاب مصابيح الظُلم.

عن أبي جعفر عليه السلام في حديث له قال: يا زياد ويحك وهل الدين إلاّ الحب ألا ترى إلى قول الله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ أو لا ترى قول الله لمحمد صلى الله عليه وآله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ وقال: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ فقال: الدين هو الحب والحب هو الدين[1].

٣ ـ عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أوثق عرى الإيمان أن تحبّ في الله، وتبغض في الله وتعطي في الله وتمنع في الله[2].

٤ ـ عن الحسن بن محبوب عن أبي جعفر الأحول صاحب الطّاق، عن سلام بن مستنير عن أبي جعفر عليه السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ودّ المؤمن للمؤمن في الله من أعظم شعب الإيمان ومن أحبّ في الله، وأبغض في الله وأعطى في الله ومنع في الله فهو من أصفياء الله[3].

٥ ـ وعن ابن محبوب عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة الحذّاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أحبّ لله وأبغض لله وأعطى لله، ومنع لله فهو ممن كمل إيمانه[4].

٦ ـ عن العرزمي عن أبيه عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا أردت أن تعلم أنّ فيك خيراً فانظر إلى قلبك فإن كان يحبّ أهل طاعة الله ويبغض أهل معصية الله ففيك خير والله يحبّك، وإن كان يبغض أهل طاعة الله ويحبّ أهل معصية الله ففيك شرّ والله يبغضك، والمرء مع من أحبّ[5].

٧ ـ عن علي بن حسّان الواسطي عمّن ذكره عن داوود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثلاث من علامات المؤمن: علمه بالله، ومن يحب ومن يبغض[6]. (أي علمه بمن يجب أن يحبه ويجب أن يبغضه).

---

(١) نفس المصدر: ص ٢٦٣ ح ٣٢٧.
(٢) نفس المصدر: ح ٣٢٨.
(٣) نفس المصدر: ح ٣٢٩.
(٤) نفس المصدر السابق: ح ٣٣٠.
(٥) نفس المصدر: ح ٣٣١.
(٦) نفس المصدر: ح ٣٣٢.

٨ ـ عن محمّد بن عيسى اليقطيني عن أبي الحسن علي بن يحيى عن عمرو بن مدرك الطائي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأصحابه: أي عرى الإيمان أوثق؟

فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم الزكاة، وقال بعضهم الصوم، وقال بعضهم الحج والعمرة، وقال بعضهم الجهاد، فقال رسول الله: لكل ما قلتم فضل وليس به، ولكن أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، وتوالي أولياء الله والتبرّي من أعداء الله عزّ وجلّ[1].

٩ ـ عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي، عن بشير الكناسي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قد يكون حبّ في الله ورسوله، وحبّ في الدنيا، فما كان في الله وفي رسوله فثوابه على الله، وما كان في الدنيا فليس بشيء[2].

١٠ ـ عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه عن جدّه قال مرّ رجل في المسجد وأبو جعفر عليه السلام جالس، وأبو عبد الله عليه السلام فقال له بعض جلسائه: والله إنّي لأحب هذا الرجل، قال له أبو جعفر عليه السلام: ألا فأعلمه فإنه أبقى للمودّة وخير في الألفة[3].

١١ ـ عن محمد بن علي عن الحسين بن علي بن يونس عن زكريا بن محمد عن صالح بن الحكم قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول: إنّي أودّك فكيف أعلم أنه يودّني؟

قال: إمتحن قلبك فإن كنت تودّه فإنه يودّك[4].

١٢ ـ وعن مولانا الإمام الحسن العسكري عليه السلام في تفسيره، إنّ رسول الله فسّر همزات الشياطين بأنّ همزاته فما يلقيه في قلوبكم من بغضنا أهل البيت، قالوا يا رسول الله وكيف نبغضكم بعدما عرفنا محلكم من الله ومنزلتكم؟ قال صلى الله عليه وآله: بأن تبغضوا أولياءنا وتحبّوا أعداءنا، فاستعيذوا بالله من محبة أعدائنا وعداوة أوليائنا فتعاذوا من بغضنا وعداوتنا، فإنّ من أحبّ أعداءنا فقد عادانا ونحن منه

---

(١) نفس المصدر: ح ٣٣٥.
(٢) نفس المصدر: ح ٣٤٤.
(٣) نفس المصدر: ح ٣٤٧.
(٤) نفس المصدر: ح ٣٥٠.

براء والله عزّ وجل منه بريء[1].

وأما الأخبار الدالة على محبّة آل محمد عليهم السلام وشيعتهم الذين بمحبتهم يتحقق حبّ الله ولا حب لله أصلاً إلا بحبّهم فكثيرة منها:

١ ـ ما رواه الصدوق في أماليه عن ابن عباس قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من سرّه أن يجمع الله له الخير كله فليوال عليّاً بعدي وليوالِ أولياءه وليعادِ أعداءَه[2].

٢ ـ وفي تفسير العيّاشي عن أبي حمزة الثمالي قال:

قال أبو جعفر عليه السلام: يا أبا حمزة إنما يعبد الله من عرفه، وأما من لم يعرف الله كأنما يعبد غيره هكذا ضالاً: قلت أصلحك الله وما معرفة الله؟ قال: يصدّق الله ويصدّق محمّداً رسول الله في موالاة علي والإئتمام به وبأئمة الهدى من بعده والبراءة إلى الله من عدّوهم، وكذلك عرفان الله قال: قلت: أصلحك الله أي شيء إذا علمته أنا استكملتُ حقيقة الإيمان؟ قال: توالي أولياء الله وتعادي أعداء الله وتكون مع الصادقين كما أمرك الله، قال: قلت: ومن أولياءُ الله ومن أعداءُ لله؟ قال: أولياء الله محمّد رسول الله وعلي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ثم انتهى الأمر إلينا ثم ابني جعفر وأومأ إلى جعفر هو جالس فمن والى هؤلاء فقد والى أولياء الله وكان مع الصادقين كما أمر الله، قلت: ومن أعداءُ الله أصلحك الله، قال الأوثان الأربعة: قال: قلت: ومن هم؟ قال: أبو الفصيل ورُمَعْ ونعثل ومعوية ومن دان دينهم فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله[3].

٣ ـ وعن أمالي الصدوق بسنده عن هشام بن سالم عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام قال: من جالس لنا عائباً أو مدح لنا قالياً أو واصل لنا قاطعاً أو قطع لنا واصلاً أو والى لنا عدواً أو عادى لنا وليّاً فقد كفر بالذي أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم[4].

---

(١) تفسير المنسوب للإمام العسكري ص ٥٨٤ ح ٣٤٧ ط قم، وكذا في البحار ج ٢٧/ ٦٠ ح ٢٠.

(٢) أمالي الصدوق: ص ٣٨٢ ب ٧٢ ح ٧.

(٣) رواه مختصراً الكليني في أصول الكافي: ج ١ ص ١٨٠ ح ١ وكذا رواه كاملاً في البحار ج ٢٧/ ٥٧ ح ١٦.

(٤) أمالي الصدوق: باب ١٣ ص ٥٥ ح ٧.

٤ ـ وعن الموفق بن أحمد الخوارزمي بإسناده المتصل عن شريك عن سليمان الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود قالا: سمعنا أبا أيوب الأنصاري قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعمّار بن ياسر: تقتلك الفئة الباغية وأنت مع الحق، إذا رأيت عليّاً سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره، فاسلك مع علي ودع الناس إنه لن يدلّك على ردىً ولن يخرجك عن الهدى يا عمّار إنه من تقلّد سيفاً أعان به عليّاً على عدوّه، قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من در، ومن تقلّد سيفاً أعان به عدوّ علي قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من نار. قال: قلتُ: حسبُك[١].

إلى غير ذلك من الروايات الآمرة بموالاة آل محمّد وبوجوب حبّهم والتمسّك بهم ويكفي اللبيبّ حديث «يا علي لا يحبك منافق ولا يبغضك مؤمن»[٢] حيث تصافقت الروايات المتواترة على ذلك وقد أتعب العلاّمة الأميني نفسه المباركة في جمعها من طرق العامة والخاصة من أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأميّ إليّ: أنه لا يحبّني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق»[٣].

وورد في أحاديث تفوق حدّ الاستفاضة من أن بعض الصحابة العدول كانوا يقولون: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ﷺ إلاّ ببغضهم عليّاً[٤].

وهذا الحديث مما احتجّ به أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورى فقال: أُنشدكم بالله هل فيكم أحدٌ قال له ﷺ: لا يُحبك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق، غيري؟ قالوا: اللّهمّ لا.

وتعقيباً على الخبر قال العلاّمة الأميني (قدّس سره) بعد ذكر مصادره الكثيرة:

هذا ما عثرنا عليه من طرق هذا الحديث ولعلّ ما فاتنا منها أكثر، ولعلّك بعد هذه كلها لا تستريب في أنه لو كان هناك حديث متواترٌ يقطع بصدوره عن مصدر

---

(١) معرفة الإمام للطهراني: ج ١ ص ٢٤٢.

(٢) لاحظ صحيح مسلم ج ١/ ٨٩ وسنن النسائي ج ٨/ ١١٦ وسنن الترمذي ج ٣/ ١٦٨.

(٣) الغدير: ج ٣ ص ١٨٣.

(٤) مروي عن مصادر العامة كجامع الترمذي: ج ٢ ص ٢٩٩ وحلية الأولياء: ج ٦ ص ٢٩٥ والفصول المهمة: ص ١٢٦ وأسنى المطالب للجزري: ص ٨ ومطالب السؤول: ص ١٧ ونظم الدرر للزرندي والصواعق المحرقة: ص ٨٣ لاحظ أيضاً الغدير: ج ٣ ص ١٨٢.

الرسالة فهو هذا الحديث أو أنه من أظهر مصاديقه، كما أنك لا تسترِيب بعد ذلك كله أنّ أمير المؤمنين عليه السلام بحكم هذا الحديث الصادر ميزان الإيمان ومقياس الهدى بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وهذه صفة مخصوصة به عليه السلام وهي لا تبارحها الإمامة المطلقة، فإنّ من المقطوع به أنّ أحداً من المؤمنين لم يتحلّ بهذه المكرمة، فليس حبُّ أي أحد منهم شارة إيمان ولا بغضه سمة نفاق، وإنما هو نقصٌ في الأخلاق وإعوازٌ في الكمال ما لم تكن البغضاء لإيمانه، وأما إطلاق القول بذلك مشفوعاً بتخصيصه بأمير المؤمنين فليس إلاّ ميزة الإمامة ولذلك قال رسول الله: **لولاك يا علي ما عُرف المؤمنون بعدي**[1]، وقال: **والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلاّ وهو خارج من الإيمان**»[2].

وظاهر النصوص أن بغض آل محمّد موجب للخروج عن الإيمان لاستلزامه لإنكار الضرورة الإسلامية، لأنّ وجوب حبهم من ضروريات الإسلام، وخروج مبغضهم عن الإيمان حتى ولو لم يلتفت إلى كون حبهم من الضروريات وأنكره وذلك من جهة أنّ البغض المذكور ملازم لعدم المعرفة بالأئمة عليهم السلام وقد مرّ في بحوث سابقة التصريح بأنّ عدم المعرفة بهم يوجب الموت على الجاهلية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) مناقب ابن المغازلي: ص ٣٧ والرياض: ج ٢ ص ٢٠٢ وكنز العمال: ج ٦ ص ٤٠٢.
(٢) الغدير: ج ٣ ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

عقيدتنا في الأئمة (عليهم السلام)

قال المصنّف (قدّس الله سرّه):

لا نعتقد في أئمتنا ما يعتقده الغلاة والحلوليون (كبرت كلمة تخرج من أفواههم). بل عقيدتنا الخاصة أنهم بشر مثلنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وإنّما هم عباد مكرمون اختصّهم الله تعالى بكرامته وحباهم بولايته، إذ كانوا في أعلى درجات الكمال اللائقة في البشر من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصوا به، وبهذا استحقّوا أن يكونوا أئمة وهداة ومرجعاً بعد النبيّ في كل ما يعود للناس من أحكام وحكم، وما يرجع للدين من بيان وتشريع، وما يختص بالقرآن من تفسير وتأويل.

قال إمامنا الصادق عليه السلام: «ما جاءكم عنّا مما يجوز أنْ يكون في المخلوقين ولم تعلموه ولم تفهموه فلا تجحدوه وردّوه إلينا، وما جاءكم عنّا مما لا يجوز أنْ يكون في المخلوقين فاجحدوه ولا تردّوه إلينا»[1].

* * * * *

أكّد المصنّف (قدّس سرّه) في هذا الباب على نفي الألوهية عن الأئمة عليهم السلام، وصحيح كما قال المصنف أن الأئمة عليهم السلام بشر مثلنا لهم ما لنا وعليهم ما علينا إلاّ أنّ الله سبحانه اختصهم بخصائص وميزات امتازوا بها على سائر العالمين، لذا قال مولى الثقلين عليه السلام:

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٦٤ ح ١ باب غرائب أحوالهم.

إياكم والغلوّ فينا، قولوا إنّا عبيد مربوبون وقولوا في فضلنا ما شئتم[1].

مضافاً إلى أنه سبحانه أوجب عليهم تكاليف ليست واجبة على غيرهم، فهم زيادة على التكاليف العامة المشتركة بينهم وبين سائر المكلفين، هناك تكاليف أخرى ملقاة على عواتقهم عليهم السلام من باب كونهم قدوة للبشر وسعة ظروفهم وقابلياتهم، كل ذلك استدعى أن يكونوا أوعية المشية الإلهية وخزّان علمه ومعادن حكمته.

والمصنّف (قدّس سرّه) لم يحدّد بدقة مفهوم الغلوّ الذي ارتطم بفهمه كثير من الناس لا سيما بعض أهل العلم منهم، فجعلوا التحدّث عن بعض الفضائل كعدم طمث الزهراء عليها السلام يعدّ نوعاً من المغالاة بها[2] وحالة مرضية يجب العلاج منها؛ إلى ما هنالك من شبهات تثار هنا وهناك على فضائل ومعاجز الأئمة عليهم السلام.

«فالغلوّ» لغةً: الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شيء؛ وغلا في الدين والأمر يغلو غلُواً: جاوز حدّه، وفي التنزيل: لا تغلو في دينكم، وغلوتَ في الأمر غلواً وغلانية وغلانياً إذا جاوزتَ فيه الحدّ وأفرطت فيه[3].

وفي الاصطلاح: هو مجاوزة الحدّ المعقول، والغالي ـ عند الشيعة الإمامية ـ هو من جعل الإمام عليه السلام إلهاً أو حلّ الإله فيه حاشاه عز وجل كالنصيرية وبقية الفرق المبتدعة، الذين يغالون في الأئمة كمن يجعل الإمام علياً عليه السلام إلهاً.

لقد فقأ عين الحقّ من ادّعى[4] أنّ من المغالاة الإعتقاد بأن الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يحدثون بالأصغر أو الأكبر، فقال: «تصل المغالاة عند البعض إلى الإدّعاء بأنّ الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يحدثون بمعنى الحدث الأكبر أو الأصغر أو التغوّط، أبهذه الطريقة تُثبت أن للأئمة عليهم السلام كرامات، أم بالطرق التي لا تُخرج الأئمة عن بشريّتهم وإنسانيتهم...».

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٧٠.

(٢) هذا ما افتراه بعضهم في كتابه «مأساة كتاب المأساة» ص ٩٩ حيث بمقالته الشنيعة قد طرح الروايات العديدة التي تفوق حدّ الاستفاضة بشأن عدم طمث الزهراء عليها السلام وروحي فداها، وأنه نوع كرامة لها لأنّ الطمث قذر ونجس عرفاً ولغةً واصطلاحاً، وهما منفيان عنها لطهارتها بنصّ آية التطهير.

(٣) لاحظ لسان العرب: ج ١٥ ص ١٣٢.

(٤) نجيب نور الدين في كتاب مأساة المأساة.

والجواب:

ليس للغلوّ مفهوم محدّد يمكن من خلاله تعيين المصاديق المشتبهة، لذا اضطربت كلمات القوم في تعريفه من الناحية الإصطلاحية، فمن قائل أنّ من الغلوّ القول بكونهم عليهم السلام شركاء الله في الخلق أو الرزق أو يعلمون الغيب من غير وحي، أو أنهم أنبياء، أو تنتقل أرواحهم إلى بعضهم عن طريق التناسخ. ولكنّ القدر المتيقن هو أن من اعتقد بأنهم آلهة أو أنه تعالى حلّ أو اتّحد بهم كما قالت النصارى في عيسى بن مريم عليه السلام، وهذا مما لا ريب فيه من أنه من أظهر مصاديق الغلوّ لدلالة الآيات عليه كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ (النساء/ ١٧٢)؛ ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (المائدة/ ٧٨).

أمّا ما دون ذلك فيمكن صرفه عن ظاهره ـ لو سلّمنا بوجود روايات تذمّ القائلين به ـ فمسألة الخلق أو الرزق أو علم الغيب كلّ ذلك لا يمكن حصوله لهم من دون استعانة بالله تعالى، فهم أعجز من أنْ يصدر منهم ذلك من دون إقدار الله تعالى لهم عليه، فها هو عيسى عليه السلام خلق من الطين كهيئة الطير وأحيى الموتى وأخبر عن المغيّبات؛ وأما نسبة النبوة إليهم فمردودة أيضاً إذ إنّ المذموم من ذلك هو دعوى الوحي إليهم على جهة التأسيس بمعنى رفض كون النبي صلى الله عليه وآله آخر الأنبياء وهو ما يعبّر عنه بالوحي التشريعي. وأما مسألة القول بتناسخ أرواح بعضهم فلا تصحّ أيضاً، فالقول بالتناسخ يوجب الكفر لا من جهة أنه غلوّ بل من جهة إرادة قدم نفوسهم وذلك شيء آخر، لأن التناسخ في نفسه وإنْ كان باطلاً لا يوجب الكفر لكونه غلوّاً ولا يكون باطلاً لذلك، وإنما كان باطلاً موجباً للكفر لاعتقاد قائله بقدم النفوس ورفض المعاد الجسماني، من هذا الباب كان باطلاً والقول به كفراً.

إذن لا يصدق الغلوّ على شيء من هذه المعاني المدّعاة فكيف بمن نسب إليهم أنهم لا يحدثون بالأكبر أو الأصغر لو سلّمنا بوجود نصوص تدل على ذلك وإنْ كان ظاهر بعض النصوص أنهم كانوا يدخلون الكنيف ويغتسلون من الجنابة، لكنْ لا دلالة فيها على صدور الحدث بكلا قِسمَيْه، إذْ قد يكون دخولهم الكنيف لدفع شبهة الغلوّ عنهم، وكذا اغتسالهم من الجنابة لكونهم مشرعين للأحكام فلا ملازمة بين الاغتسال وبين الحدث الأكبر الشائع بين الناس، فجنابتهم تختلف عن جنابة غيرهم، فلا ملازمة بين القول بطهارتهم من الأرجاس المادية وبين مفهوم

الغلو، وإلاّ حكمنا على أهل الجنّة الذين لا يبولون ولا يغوطون ـ وإنما تخرج الفضلات من مسامّ الجلود كرائحة المسك ـ بأنهم ليسوا بشراً أو أنهم خرجوا عن حدّ البشريّة. قد يقال: إن لأهل الجنّة أحكاماً خاصة فلا يقاسوا بغيرهم من أهل الدنيا. والجواب: بما أن مسألة التغوط وغيرها ليست من الأحكام العقلية المحضة فيمكن حينئذٍ مشابهة أهل الجنّة بمن خُلقت لأجلهم الجنّة، فإذا ثبتت الكرامة للمفضول، ثبتت للفاضل بطريق أولى، فلا فصل بين الدنيا والآخرة بالنسبة للكرام من أهل الجنّة. هذا مضافاً إلى أن الملازمة لو صحت لاستلزم خروج الحيوانات المأكولة اللحم عن حدّ البهيمية لكون أرواثهم وأبوالهم طاهرة، فمنشأ النجاسة ونحوها إنّما هو من جهة النفس الظلمانية، وليس في نفوسهم أي أثر للظلمة، لذا ورد أنّ الأنبياء خُلقوا من نور أجسامهم اللطيفة وأجسادهم الشريفة، فلا معنى لطروء النجاسة أو الجنابة بالنسبة إلى العقول الصافية، فكيف بما هو أعلى منها مرتبة، فالأنوار اللطيفة في غاية اللطافة لا تعرضها الخباثة والكثافة، لذا ورد عن النبي ﷺ قال: ألا إنّ مسجدي حرام على كل حائض من النساء وكلّ جنب من الرجال إلا على محمد وأهل بيته: علي وفاطمة والحسن والحسين[1] وقوله ﷺ: لا يحلّ هذا المسجد لجنب ولا لحائض إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بيّنت لكم الأسماء أن لا تضلّوا[2].

لذا قال العلاّمة الأميني «قُدس سره»: (إنّ سدّ الأبواب الشارعة في المسجد كان لتطهيره عن الأدناس الظاهرية والمعنوية، فلا يمرّ به أحد جنباً، ولا يجنب فيه أحد. وأما ترك بابه ﷺ وباب أمير المؤمنين عليه السلام فلطهارتهما عن كلّ رجس ودنس بنص آية التطهير، حتى إنّ الجنابة لا تحدث فيهما من الخبث المعنوي ما تحدث في غيرهما...).

وما ورد من أنّ مولاتنا الصدّيقة الزهراء عليها السلام قد اغتسلت غسل الوفاة قبل وفاتها ممّا يدلّ على أنها كانت طاهرة كأبيها وبعلها وبنيها في حياتها وبعد مماتها ولم يحدِث الموت فيها رجاسة ولا دناسة، مع أننا نعلم أنه ممّا لا خلاف فيه من تنجس البدن بعد الموت وبعد خروج النفس منه.

قال الأربلي «قُدس سره» في «كشف الغمة»: (واتّفاقهما من طرق الشيعة

---

(١) سنن البيهقي ج ٧ ص ٦٥، والاخبار بذلك فوق حدّ الاستفاضة، راجع: فضائل الخمسة من الصحاح الستة للفيروزآبادي ج٢/١٥٦ ط. دار الكتب الإسلامية.

(٢) الغدير للعلاّمة الأميني ج ٣ ص ٢١١.

والسنة على نقله ـ أي خبر غسل الزهراء قبل وفاتها ـ مع كون الحكم على خلافه عجيب، فإنّ الفقهاء من الطرفين لا يجيزون الدفن إلا بعد الغسل إلاّ في مواضع ليس هذا منه. . . ولعلّ هذا أمر يخصّها عليها السلام).

نعم إنها عليها السلام كأبيها في طهارتها لما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه لمّا سُئل: هل اغتسل عليّ حين غسّل رسول الله؟! قال عليه السلام: النبي طاهر مطهّر ولكن اغتسل عليّ عليه السلام وجرت به السّنة.

وقد أشارت الروايات إلى التي من أجلها يجب تغسيل الميت، وهي خروج النطفة التي خُلق منها؛ ففي حديث عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً سأل أبا جعفر عليه السلام عن الميت لم يُغسل غسل الجنابة؟ قال: إذا خرجت الروح من البدن خرجت النطفة التي خُلق منها بعينها منه، كائناً ما كان: صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، فلذلك يغسل غسل الجنابة[1].

من هنا يُعلم أن الزهراء عليها السلام عندما اغتسلت قبل الوفاة لا لجنابة لأنّ الميت بحكم الجنب كما ورد عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام سأله رجل عن غسل الميت لأيّ علّة يُغسل؟ ولأيّ علّة يغتسل الغاسل؟! قال: يُغسل الميت لأنه جنب ولتلاقيه الملائكة وهو طاهر وكذلك الغاسل ليلاقيه المؤمنين[2].

وكلّ هذا إشارة إلى أن النبي والعترة يختلفون بتكوينتهم البشرية عن غيرهم (بمعنى قوة أجسادهم وطهارتها وصفائها) فلا يمكننا أن نُعرض عن أمثال هذه الأحاديث لمجرّد أن أفكارنا لم تصل إلى معرفة حقائقها، وحيث إنها ليست من المستحيلات العقلية يجب علينا التسليم لها حيث ورد عنهم عليهم السلام أنّ حديثنا أهل البيت صعب مستصعب لا يتحمّله إلا نبيّ مرسل أو ملكٌ مقرّب أو مؤمن امتحن الله قلبه بالإيمان، فقد ورد أن فاطمة بنت أسد كبّر عليها النبي صلى الله عليه وآله أربعين تكبيرة وكبّر على حمزة سبعين مع أنّ التكبير على الميت خمسٌ، فدلّ هذا على أن لهؤلاء خصائص ومميزات لم تكن حاصلة لغيرهم فلا مجال للإستنكار وردّ فضائلهم بحجّة أن عقولنا لم تتحمّل هذا فيُقذَفُ المعتقِدُ بها بالغلوّ والزندقة والكفر.

فالقول بانتفاء الحدث عنهم عليهم السلام ـ على القول به ـ لا يستلزم تكفير صاحبه وإدخاله في زمرة الغلاة، وليس كلّما يستعظمه المرء يكون غلوّاً، وكلما

---

(١) كتاب وسائل الشيعة ج ٢ باب غسل الميت ح ٢ ط. دار إحياء التراث العربي ١٣٩١ هـ.

(٢) نفس المصدر ح ٦.

يستكبره الإنسان يكون خروجاً عن الحدّ الأوسط وإفراطاً في الاعتقاد، إنّ الغلو إنما يكون فيما إذا استلزم القول والإعتقاد فيهم إخراجهم عن ناموس البشر وجعلهم أرباباً من دون الله.

ولم لانعكس القول فنكفّر الذين فرّطوا في كمالاتهم وفضائلهم لإستلزامه إنكار الضرورة الدينية وهذا يستتبع إنكار ما نزل على محمد ﷺ، فإذا صدق أن أولئك مغالون فيصدق أيضاً أن المنكرين جاحدون وكافرون، فقد ورد عن مولانا الإمام الباقر عليه السلام قال: والله إنّ أحبّ أصحابي إليّ أورعهم وأفقههم واكتمهم لحديثنا، وإنّ أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا، فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفّر من دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج إلينا وأسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا[1].

إنّ التقصير بحق النبي والأئمة عليهم السلام بنسبة الغلوّ إلى من نسب إليهم الفضائل التي لا تحتملها العقول ليست الأولى في زماننا هذا، بل لها نظير في تاريخنا الغابر كما يُروى عن الشيخ الصدوق «عليه الرحمة» حيث نسب الغلوّ إلى كلّ من يعتقد بعدم سهو النبي والأئمة لمقالته المشهورة: «أول درجة في الغلوّ نفي السهو عن النبي والإمام».

وقال في كتابه من لا يحضره الفقيه[2]: «وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النبي والردّ على منكريه إنْ شاء الله» حتى استدعى أنْ يرد عليه بعض المحقّقين ـ بالقول: «الحمد لله الذي قطع وتينه قبل أنْ يؤلف هذه الرسالة»، وأيضاً ردّ عليه الشيخ المفيد «عليه الرحمة» بأنه مقصّر بحق النبي والأئمة عليهم السلام فقال: «وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر لم نجد لها دافعاً في التقصير وهي ما حُكي عنه أنه قال: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي والإمام، فإنْ صحت هذه الحكاية عنه فهو مقصّر، وقد وجدنا جماعة وردوا إلينا من قم يقصرون تقصيراً ظاهراً في الدين، ويُنزلون الأئمة عليهم السلام عن مراتبهم، ويزعمون أنهم كانوا لا يعرفون كثيراً من الأحكام الدينية حتى يُنكت في قلوبهم، ورأينا من يقول أنهم كانوا يلتجئون في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون ويدّعون مع ذلك أنهم مع العلماء وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه، ويكفي في علامة

---

(١) الكافي ج ٢ ص ٢٢٣ ح ٧ ط. إيران ١٣٨٨ هـ.

(٢) ج ١ ص ٢٣٥ «أحكام السهو في الصلاة» ط. إيران ١٣٩٠ هـ.

الغلوّ نفي القائل به عن الأئمة سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقِدَم؛ إذ قالوا بما يقتضي ذلك من خلق أعيان الأجسام واختراع الجواهر وما ليس بمقدور العباد من الأعراض، ولا يحتاج مع ذلك إلى الحكم عليهم وتحقيق أمرهم بما جعله أبو جعفر سمة للغلو على كلّ حال»[1].

ويا ليت الكاتب نور الدين اكتفى بما ذكر بل زاد الطين بلّة حيث نقل عن السيد فضل الله: «إنّ عدم رؤية السيدة الزهراء عليها السلام للعادة الشهرية يُعتبر حالة مرضية تحتاج إلى العلاج، أو هي على الأقل حالة نقص في أنوثتها»، ثم قال: «وهو قول وجيه لأنّ الزهراء عليها السلام المرأة الكاملة في طبيعتها وأنوثتها لا يمكن أنْ تكون على مثل هذا الحال فهي منزّهة عن كلّ عيب ونقص وعن كلّ ما يخرجها عن كونها امرأة، لها ما لكلّ النساء وتجري عليها ما يجري على النساء بما له علاقة بالأمور النسويّة العامة...»[2].

يرد عليه،

أولاً: إنّ استدلاله هذا اجتهاد في مقابل النص، حيث لا يوجد دليل نقلي على مدّعاه لكون المسألة من الأمور التاريخية والعقيدية التي تمسّ ذات المعصوم والداخلة في باب الكرامات، فلا يجوز المساس بها والإعتراض عليها، فطرح النصوص اعتماداً على الظنون والإستحسانات مشكلٌ بل محرّم شرعاً.

ثانياً: إذا كانت الحالة الطبيعية في المرأة هي الحيض فلا يعني ذلك أنّ عدمها يُعتبر نقصاً وعيباً، نظيره ما لو قلنا: إنّ الحالة الطبيعية في الإنسان هي النسيان أو السهو أو الخطأ، فعدم هذه الحالة لا يعتبر نقصاً في صاحبها! ولو كان الطمث صفة كمال وعدمه صفة نقص في أنوثة المرأة لكانت المرأة التي بلغت سن اليأس أو التي لا ترى الطمث خلقةً خارجة عن أنوثتها؟!!

ثالثاً: ما علاقة الطمث بأنوثة المرأة؟! وهل الدم الخارج منها يزيدها نعومةً وجمالاً؟!! بل العكس هو الصحيح فإن المرأة حال الحيض يغلب عليها الكبت والحزن وهذا ملحوظ عند النساء وإنكاره مكابرة! وقد أكّد على ذلك الأطباء القدامى والجدد، وفي بعض المرويات أنه اعتلال للمرأة وأنّه عقوبة ابتلى الله بها

---

(١) لاحظ تصحيح الاعتقادات ص ١٣٥ ط. دار المفيد ١٤١٤ هـ.

(٢) مأساة كتاب المأساة ص ٩٩.

بعض نساء بني إسرائيل عندما فعلنَ البغاء، هذا بالإضافة إلى أن الطمث يمنعها من الدخول إلى المساجد وعن الصلاة وعن الصوم، بل يحرّم عليها لمس آيات الكتاب العزيز[1] وما إلى ذلك من أمور تشير إلى أن المرأة حال الحيض ليست في وضع يمكنها من أنْ تعيش الأجواء الروحية بكل حيويتها وصفائها وقوّتها.

هذا الحدّث الذي لا يرفعه وضوءٌ ولا غسلٌ للعيش في الأجواء العبادية، إلى أنْ يرتفع هو بنفسه ويزول، كل ذلك إشارة إلى خباثته ونجاسته وقد نزّه الله تعالى الزهراء عليها السلام عنه لكونها المطهرة من الأرجاس والأنجاس بمُحكم القرآن إكراماً لها وتأكيداً على تميّزها عن كل من عداها دون أن يكون في ذلك أي تغيير في طبيعتها الأنثوية، والله تعالى هو مسبب الأسباب وهو قادر على أن يتجاوز قانون العلية والتسبيب لا بالخروج عنه وتحطيمه، والزهراء عليها السلام كحور العين لا يصيبهن طمثٌ كما ورد في النصوص الصريحة.

قد يقال:

قلتم أن حور العين لا يحضن (وذلك لحكمة عدم التوالد في الجنة لذا لم يلق الله عليهن الحيض) بعكس الحيض في الدنيا فحيث إنّه من مقتضيات التوالد فلا مانع حينئذ أن تصاب الزهراء بالحيض كغيرها من النساء!!

والجواب:

صحيح أن الحكمة من الحيض قد يكون للتوالد، فحيث لم تحض المرأة لا تحمل، ولكن الزهراء عليها السلام أولدت خمسة أولاد من دون سبق حيض عليها إكراماً وإجلالاً لها والله مسبب الأسباب ومفتّح الأبواب.

رابعاً: ليس كلّ خارج عن المألوف أو الحالات الطبيعية يُعتبر نقصاً وعيباً، إذْ لا ملازمة بالخروج عن الحالة الطبيعية وبين النقص والعيب، ولو كان هناك ملازمة بينهما لاعتُبر خروج مريم عليها السلام عمّا هو المألوف والطبيعي (في ولادة عيسى عليه السلام حيث حملت به ولم يمسسها بشر ومثلها زوجة إبراهيم عليه السلام حيث حملت وهي عجوز وكذا حملت زوجة زكريا عليه السلام وهي عاقر) أمراً غير طبيعي ونقصاً وعيباً يُفرض بحكمة العقل والنقل أنْ لا يفعله الباري بخاصة أولياءه لاستلزامه التنفير من قبول الدعوة وشماتة الأعداء بعيسى وبإسحاق وبيحيى.

---

(١) بل ورد في الصحيح أنّ الملائكة تتأذّى من وجود الحائض عند المحتضر.

خامساً: بما أن المحيض من الأذى وهو قذارة ظاهرية بدلالة اللغة والعُرف عليه، فيجب أن تنزّه الزهراء عن ذلك لكون القذارة رجساً هي مطهّرة منه لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ولقول النبي ﷺ بالمتواتر: «فاطمة بضعة مني يؤذيني ما يؤذيها ويسخطني ما يسخطها...»، فحيث عبّر الله عن المحيض بالأذى فكيف يؤذي الله الزهراء وقد نهى على لسان نبيّه ﷺ الناس أنْ يؤذوا الزهراء عليها السلام؟ فكيف ينهاهم عن الأذية ثم يخلق فيها ما يؤذيها؟!

فدعوى أنّ الحيض من لوازم الخلقة البشرية وخلوّ المرأة منه نقص لها مردودة: لأن الحيض بنفسه قذارة ظاهرة لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ أي قذارة يُتأذّى منها بشهادة العرف الخاص والعام لما يترتب عليه من السلبيات على نفسية المرأة والرجل، فهو أذى لكليهما للإطلاق في كلمة (أذى) فلم يحدّد الشارع الأذيّة للمرأة فقط وإنما أطلق كما أنه لا موجب لتقييد الأذى بالأذى النفسي فقط فيبقى الإطلاق منعقداً في الظهور فيشمل كل أنواع الأذى: الروحي والنفسي والجسدي. وما ورد في رواية[1] (من أنّ عدم الحيض عيب للمرأة). فهو بالغض عن إرساله فمحمول على الجارية لا مطلق امرأة، ولو سلّمنا إطلاقه ـ وأنه يشمل غير الجارية ـ فلعلّ فقده (أي الحيض) عن المرأة يُعتبر من العيوب لدلالته في الغالب على وجود عيب في الرّحم موجب لعدم الولادة، فإذا تفضّل الله تعالى على أحد من أوليائه بالولادة الكاملة بدون هذه القذارة (كما هو شأن مولاتنا الصدّيقة الزهراء عليها السلام) فلا محالة كان ذلك في حقّها فضيلة وكمالاً ظاهراً وتطهيراً زائداً.

سادساً: لا يحقّ لأحدٍ كان أنْ يطرح النصوص إلا إذا اصطدمت مع نص الكتاب الكريم وأدلة العقل، ومسألة طهارة الصدّيقة الزهراء عليها السلام من الطمث لا نراها تعارض ما ذكرنا بل دعوى الطمث لها يعارض نصّاً محكماً في الكتاب الكريم كآية لتطهير، لأنّ الحيض كما قلنا قذر ونجس، والصدّيقة الطاهرة منزّهة عنه، فطرح النصوص التي فيها الصحيح والموثّق يتعارض مع ما ذكرنا لا سيما أنّ هذه المرويات قد بلغت حدّ التواتر رواها الفريقان شيعة وسنّة، فاجتهاد مثل هذا

---

(١) مرسلة داوود بن فرقد المروية في الوسائل ج ١٢ ص ٤١٣ ح ١ وج ٢ ص ٥٨٢ ح ٢.

هو اجتهاد في مقابل النصوص وقد حرّمته الشريعة المقدّسة تحريماً مؤبّداً.

إذن علة عدم الحيض عند مولاتنا الزهراء عليها السلام هي التطهير لا المرض؛ فما إدعاه السيد فضل الله على لسان الكاتب المذكور ليس إلاّ مجرد استحسان وتخرص على الغيب، أعاذنا الله تعالى من زلة الأقلام وفلتات اللسان.

عود على بدء:

قلنا إن الغلو حالةٌ غير طبيعية، تُخرج صاحبها عن الحدّ المعقول.

ويرجع سبب الغلوّ إلى فساد العقيدة الناتج عن عدم فهم الدين والابتعاد عن حقيقة العبودية لله والانبهار بكرامات المخلوق دون معجزات الخالق، وقد قصّ علينا القرآن المجيد ظاهرة الغلوّ في الأُمم السابقة كما حصل في أمة النبي عيسى عليه السلام حيث غالوا به فنهاهم الله عن ذلك بقوله تعالى:

﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ (النساء/ ١٧٢).

﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾ (المائدة/ ٧٣).

﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ (المائدة/ ٧٤).

﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ (المائدة/ ٧٦).

وقد وردت النصوص عن عترة آل الرسول مستنكرةً على الغلاة أشدّ الإنكار منها:

١ ـ عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن العطار عن أبيه عن أحمد بن محمّد البرقي عن العباس بن معروف عن عبد الرحمان بن مسلم عن فضيل بن يسار قال:

قال الإمام الصادق عليه السلام: احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم فإنّ الغلاة شرّ خلق الله، يصغّرون عظمة الله ويدّعون الربوبية لعباد الله، والله إنّ الغلاة لشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا؛ ثم قال عليه السلام: إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصّر فنقبله، فقيل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج فلا يقدر على ترك

عادته وعلى الرجوع إلى طاعة الله أبداً، وإنّ المقصّر إذا عرف عمل وأطاع[1].

٢ ـ وعن الحسين بن عبيد الله عن علي بن محمد العلوي عن أحمد بن علي بن إبراهيم عن أبيه عن جدّه إبراهيم بن هاشم عن أبي أحمد الأزدي عن عبد الصمد بن بشير عن ابن طريف عن ابن نباتة قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: اللهمّ إني بريءٌ من الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى، اللّهمّ اخذلهم أبداً ولا تنصر منهم أحداً[2].

وهناك نصوص أخر نفت عن الأئمة عليهم السلام كونهم شركاء الله تعالى في علمه وقدرته، لكنها تؤول على العلم الذاتي ومن دون استعانة به تعالى وإلاّ فعلمهم بالغيب وقدراتهم العظمى إنما هي من علم الله وقدرته.

وبعبارة أخرى: إنّ كل ما يملكونه عليهم السلام من العلوم والمعارف والقدرات هي طولية وبإذنه تعالى وهذا لا إشكال فيه ولا غبار يعتريه طبقاً لأحكام العقل ودساتير النقل من الكتاب والسُنّة المطهّرة.

٣ ـ وفي حسنة محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن البرقي عن أبي طالب عن سدير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ قوماً يزعمون أنكم آلهة، يتلون بذلك علينا قرآنا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (الزخرف/ ٨٥).

فقال عليه السلام: يا سدير سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء، وبريءٌ الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإيّاهم يوم القيامة إلاّ وهو ساخط عليهم...[3]. الخبر طويل أخذنا منه موضع الحاجة.

٤ ـ عن الخشّاب عن اسماعيل بن مهران عن عثمان بن جبلة عن كامل التمار قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام ذات يوم فقال لي: يا كامل اجعل لنا ربّاً نؤب إليه وقولوا فينا ما شئتم.

قال: قلت: نجعل لكم ربّاً تؤبون إليه ونقول فيكم ما شئنا؟

قال: فاستوى جالساً ثم قال: وعسى أن نقول: ما خرج إليكم من علمنا إلاّ

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٦٥ ح ٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٦٩ ح ٦.

ألفاً غير معطوفة[1].

بيان: قال صاحب البحار (قدّس سرّه) قوله عليه السلام غير معطوفة، أي نصف حرف كناية عن نهاية القلة، فإنّ الألف بالخط الكوفي نصفه مستقيم ونصفه معطوف هكذا «ا» وقيل: أي ألف ليس بعده شيء، وقيل ألف ليس قبله صفر أي باب واحد، والأول هو الصواب والمسموع من أُولي الألباب.

ويؤكد الحديث المتقدم ما ورد بالمستفيض بل المتواتر أن أمرهم صعب مستصعب لا يحتمله إلاّ ملك مقرّب أو نبي مرسل أو مؤمن ممتحن[2]. بل إن بعض أحاديثهم وأسرارهم لا يحتملها لا ملك مقرّب ولا نبي مرسل ولا عبد مؤمن ممتحن بل هم يحتملونه.

فعن أحمد بن الحسن مسنداً إلى أبي الصامت قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ من حديثنا ما لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبي مرسل ولا عبد مؤمن، قلت فمن يحتمله؟ قال: نحن نحتمله[3].

وورد أن من شيعتهم من يمتلك قابلية تحمُّل أحاديثهم لذا لم يخف أئمة أهل البيت عن هؤلاء بعض أسرارهم التي لم يقدر على حملها ملك أو نبي مرسل أو عبد مؤمن، فعن أبي الصامت قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ حديثنا صعب مستصعب شريف كريم ذكوان ذكي وعر لا يحتمله ملك مقرّب ولا نبي مرسل ولا مؤمن ممتحن، قلت فمن يحتمله جعلت فداك؟ قال: من شئنا يا أبا الصامت، قال أبو الصامت، فظننت أنّ لله عباداً هم أفضل من هؤلاء الثلاثة[4].

إذن لا بُدّ للمؤمن المتديّن ألاّ يبادر بردّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أمورهم وغرائب أحوالهم إلاّ إذا ثبت خلافه بضرورة الدين بقواطع البراهين أو الأخبار المتواترة.

---

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٨٣ ح ٣٠ عن بصائر الدرجات.

(٢) بصائر الدرجات: ج ١ ص ٤٤ ح ١٧، وباب ١٢ وفيه ١٦ حديثاً بأسانيد موثقة وصحيحة.

(٣) نفس المصدر: ج ١ ص ٤٣ ح ١١.

(٤) بصائر الدرجات: ج ١ ص ٤٢ ح ١٠.

عقيدتنا في أن الإمامة بالنص

قال المصنّف (قدّس الله سرّه):

نعتقد أن الإمامة كالنبوّة لا تكون إلاّ بالنص من الله تعالى على لسان رسوله أو لسان الإمام المنصوب بالنصّ إذا أراد أنْ ينصّ على الإمام من بعده، وحكمها في ذلك حكم النبوّة بلا فرق، فليس للناس أنْ يتحكّموا فيمن يعيّنه الله هادياً ومرشداً لعامّة البشر، كما ليس لهم حقّ تعيينه أو ترشيحه أو انتخابه لأنّ الشخص الذي له من نفسه القدسيّة استعداد لتحمّل أعباء الإمامة العامّة وهداية البشر قاطبة يجب ألاّ يعرف إلاّ بتعريف الله ولا يُعيّن إلا بتعيينه.

ونعتقد أنّ النبي ﷺ نصّ على خليفته والإمام في البريّة من بعده، فعيّن ابن عمّه علي بن أبي طالب أميراً للمؤمنين وأميناً للوحي وإماماً للخلق في عدة مواطن، ونصبه وأخذ البيعة له بإمرة المؤمنين يوم الغدير فقال: «ألا من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاده وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه كيفما دارَ».

ومن أوّل مواطن النصّ على إمامته قوله حينما دعا أقرباءَه الأدنين وعشيرته الأقربين فقال: «هذا أخي ووصيي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» وهو يومئذ صبيّ لم يبلغ الحلم، وكرر قوله له في عدّة مرات «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبيّ بعدي» إلى غير ذلك من روايات وآيات كريمات دلّت على ثبوت الولاية العامة له كآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ (المائدة/٥٦).

وقد نزلت فيه عندما تصدّق بالخاتم وهو راكع، ولا يساعد وضع هذه الرسالة على استقصاء كلّ ما ورد في إمامته من الآيات والروايات ولا بيان وجه دلالتها.

ثمّ إنه عليه السلام نصّ على إمامة الحسن والحسين، والحسين نصّ على إمامة ولده عليّ زين العابدين وهكذا إماماً بعد إمام ينصّ المتقدّم منهم على المتأخر إلى آخرهم وهو أخيرهم على ما سيأتي.

* * * * *

وهنا يقع الكلام في أمور:

الأمر الأول:

من الواضح عند المسلمين جميعاً أن أمر تعيين النبي بيد الله تعالى وحده ولا شأن للناس فيها وذلك لاشتراط صفات ومميزات في النبي لا يطّلع عليها إلاّ علاّم الغيوب، ومنها صفة العصمة التي هي أمر خفي لا يعلمها إلاّ الله تعالى لأنّ النبي إنْ لم يكن معصوماً احتاج إلى غيره ليقوّمه فيتسلسل، والتسلسل باطل.

وحيث إن الإمامة كالنبوة إلاّ في تلقي الوحي التشريعي، فالأمر حينئذ واضح فلا مجال لانتخاب الناس وتعيينهم كما لا يخفى، لذا قال العلاّمة الحلي في شرحه على تجريد الاعتقاد للطوسي:

«ذهبت الإمامية خاصة إلى أنّ الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه، وقالت العبّاسية إن الطريق إلى تعيين الإمام النص أو الميراث، وقالت الزيدية تعيين الإمام بالنص أو الدعوة إلى نفسه، وقال باقي المسلمين الطريق إنما هو النص أو اختيار أهل الحلّ والعقد.

والدليل على ما ذهبنا إليه وجهان:

الأول: إنّا قد بيّنا أنه يجب أن يكون الإمام معصوماً، والعصمة أمر خفي لا يعلمها إلاّ الله تعالى، فيجب أن يكون نصبه من قبله تعالى لأنّه العالم بالشرط دون غيره.

الثاني: إنّ النبي صلى الله عليه وآله كان أشفق على الناس من الوالد على ولده حتى أنه عليه السلام أرشدهم إلى أشياء لا نسبة لها إلى الخليفة بعده، كما أرشدهم في قضاء

الحاجة إلى أمور كثيرة مندوبة وغيرها من الوقائع، وكان عليه السلام إذا سافر عن المدينة يوماً أو يومين استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين، ومَنْ هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أمّته، وعدم إرشادهم في أجلّ الأشياء وأسناها وأعظمها قدراً وأكثرها فائدة وأشدّهم حاجة إليها وهي المتولي لأمورهم بعده فوجب من سيرته عليه السلام نصب إمام بعده والنص عليه وتعريفهم إيّاه وهذا برهان لمي»[1].

وقد ذكرنا سابقاً الأدلة العقلية الأخرى فلا نعيد.

وما يؤيد الدليل العقلي ما ورد في الأخبار والروايات منها:

ما عن مولانا الإمام الرضا عليه السلام في ضمن حديث:

إن الإمامة أجلُّ قدراً وأعظم شأناً وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يَبْلُغَها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم أو يقيموا إماماً باختيارهم[2].

ومنها: ما عن الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام يقول:

أترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء، كلا والله إنه لعهد معهود من رسول الله صلى الله عليه وآله رجل فرجل حتى ينتهي إلى صاحبه[3].

وفي رواية معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إنّ الإمامة عهد من الله عزّ وجلّ معهود لرجل مسمى، ليس للإمام أن يزويها عمّن يكون من بعده[4].

والروايات في هذا المضمون كثيرة جداً فليلاحظ بصائر الدرجات والكافي والبحار؛ ومن المعلوم أنّ مع التعيين والتشخيص من جانب الله تعالى لا مورد لاختيار الناس، ثم لا يخفى أن التنصيص أحد الطرق التي يُعرف الإمام بها، لإمكان المعرفة بالإمام من إقامة المعجزة مع دعوى الإمامة «لذا صرّح الميرزا القمي قدّس سرّه بذلك حيث قال:

إنّ الإمام إذا ادّعى الإمامة، وأقام على طبقها المعجزة دلّ ذلك على حقيته

---

(١) شرح التجريد: ص ٣٦٦.

(٢) أصول الكافي: ج ١ ص ١٩٨ والحديث طويل فراجع.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٣ ص ٧٠ ح ٧ نقلاً عن بصائر الدرجات.

(٤) نفس المصدر: ص ٧٢.

كما مرّ في النبوة»[1].

بل ظاهر الأدلة أن الإمام يُعرف بالأفضلية في الصفات، فإنّ تقديم المفضول على الأفضل قبيح، فهو طريق ثالث للمعرفة بالإمام.

الأمر الثاني:

في ثبوت النصوص على أنّ الإمام بعد النبي هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتدلّ عليه الآيات والروايات الصحاح والمتواترات، وقد أشار المصنف إلى بعض منها كآية الولاية، وحديث الغدير ويوم الدار وحديث المنزلة، وفيما أشار إليه غنى وكفاية.

ثمّ إنّ المظفر (قدّس سرّه) لم يُشر إلى البحث السندي عن هذه الروايات لأنها من المتواترات، وقد تصدّى لإثباته جمع من أعاظم الأصحاب كالعلاّمة مير سيد حامد حسين الموسوي النيشابوري الهندي (قدّس سرّه) في عبقات الأنوار، وكالعلاّمة الشيخ عبد الحسين الأميني (قدّس سرّه) في الغدير حيث قال:

«ولا أحسب أنّ أهل السُنّة يتأخرون بكثير عن الإمامية في إثبات هذا الحديث (أي حديث الغدير) والبخوع لصحته، والركون إليه والتصحيح له والإذعان بتواتره اللّهمّ إلاّ شذاذ تنكّبت عن الطريقة وحدت بهم العصبية العمياء إلى رمي القول على عواهنه، وهؤلاء لا يمثلون من جامعة العلماء إلاّ أنفسهم فإنّ المثبتين المحققين للشأن المتولعين في الفن لا تخالجهم أية شبهة في اعتبار أسانيدهم التي أنهوها متعاضدة متظافرة، بل متواترة إلى جماهير من الصحابة والتابعين وإليك أسماء جملة وقفنا على الطرق المنتهية إليهم على حروف الهجاء[2]، ثم ذكر مائة وعشرة من أعاظم الصحابة وقال: هؤلاء من أعاظم الصحابة الذين وجدنا روايتهم لحديث الغدير، ولعلّ فيما ذهب علينا أكثر من ذلك بكثير، وطبع الحال يستدعي أنْ تكون رواة الحديث أضعاف المذكورين، لأنّ السامعين الوعاة له كانوا مائة ألف أو يزيدون، وبقضاء الطبيعة أنهم حدّثوا به عند مرتجعهم إلى أوطانهم شأن كل مسافر ينبيء عن الأحداث الغريبة التي شاهدها في سفره، نعم فعلوا ذلك إلاّ شذاذ منهم صدتهم الضغائن عن نقله، والمحدثون منهم وهم الأكثرون فمنهم

---

(١) بداية المعارف الإلهية: ج ٢ ص ١١٤ نقلاً عن أصول الدين: ص ٣٧.

(٢) الغدير ج ١/ ١٤ ط قم.

هؤلاء المذكورون، ومنهم من طوت حديثه أجواز الفلى بموت السامعين في البراري والفلوات قبل أن ينهوه إلى غيرهم، ومنهم من أرهبته الظروف والأحوال عن الإشادة بذلك الذكر الكريم. . .

وجملة من الحضور كانوا من أعراب البوادي لم يتلق منهم حديث ولا انتهى إليهم الإسناد، ومع ذلك كله ففي مَنْ ذكرناه غنى لإثبات التواتر[1]. ثم ذكر أربعة وثمانين من التابعين ثم قال ليست الصحابة بالعناية بحديث الغدير بدعاً من علماء القرون المتتابعة بعد قرنهم، فإن الباحث يجد في كل قرن زرافات من الحفاظ الأثبات يروون هذه الاثارة من علم الدين متلقين عن سلفهم، ويلقونها إلى الخلف، شأن ما يتحقق عندهم ويخضعون لصحته من الأحاديث فإليك يسيراً من أسمائهم في كل قرن شاهداً على الدعوى ونحيل الحيطة بجميعها إلى طول باع القارىء الكريم والوقوف على الأسانيد ومعرفة المشيخة.

ثم شرع من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر وذكر وعدّ ستين وثلاثمائة من الحفّاظ والناقلين لحديث الغدير مع أنّ جمعاً من هؤلاء كانوا يروون ذلك بطرق مختلفة كما قال في هامش ص ١٤ أن أحمد بن حنبل رواه من أربعين طريقاً وابن جرير الطبري من نيف وسبعين طريقاً، والجزري المقرىء من ثمانين طريقاً وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي هداية العقول ص ٣٠ عن الأمير محمد اليمني (أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر) أن له مائة وخمسين طريقاً، ثم قال العلاّمة الأميني (قدّس سرّه) في متن الغدير: بلغ اهتمام العلماء بهذا الحديث إلى غاية غير قريبة، فلم يقنعهم إخراجه بأسانيد مبثوثة خلال الكتب حتى أفرده جماعة بالتأليف؛ فدوّنوا ما انتهى إليهم من أسانيده، وضبطوا ما صحّ لديهم من طريقه، كل ذلك حرصاً على كلاءة متنه من الدثور، وعن تطرق يد التحريف إليه ثم أيّد تواتره بالمناشدة والاحتجاج حيث قال: لم يفتأ هذا الحديث منذ الصدر الأول، وفي القرون الأولى، حتى القرن الحاضر من الأصول المسلّمة، يؤمن به القريب ويرويه المناوي من غير نكير في صدوره، وكان ينقطع المجادل إذا خصمه مناظره بإنهاء القضية إليه، ولذلك كثر الحجاج به وتوفّرت

---

(١) نفس المصدر ص ٦١.

مناشدته بين الصحابة والتابعين وعلى العهد العلوي وقبله.

ثم ذكر الاثنين والعشرين من مواضع المناشدة والاحتجاج وبيّن أعلام الشهود فيها، ثم ذكر جماعة من علماء العامة الذين اعترفوا بصحة الحديث وثبوته وتواتره وهم الثلاثة والأربعون، وهذا هو المحصّل لما أفاده (قدّس سرّه) في تحقيق سند حديث الغدير[1].

وقال أُستاذنا آية الله العظمى المحقق الكبير المرعشي النجفي (قدّس سرّه) في هامش إحقاق الحق: «إنّ هذا الحديث الشريف من المتواترات بين النقلة وحفاظ الأحاديث النبوية، قد بلغت كثرة أسانيده واستفاضتها إلى درجة لو ارتاب فيه أحد لم يجد متواتراً في الدنيا، ولعُدّ المكابر له من السوفسطائية في الحسيات فكيف يتطرق إلى صدوره الإنكار وإلى صراحة دلالته الاحتمال، وقد شهد بتواتره فطاحل الآثار وحفظة الأخبار أودعوه في كتبهم على تنوّعها وأذعنوا بعد التأويلات الباردة بصراحته في ما نقول نحن معاشر شيعة أهل البيت[2].

وقال المظفر في دلائل الصدق:

بل الحق أن هذا الحديث من المتواترات حتى عند القوم، فقد نقل السيد السعيد (قدّس سره) عن الجزري الشافعي أنه أثبت في رسالته أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب تواتره من طرق كثيرة ونسب منكره إلى الجهل والعصبية[3].

إذن حديث الغدير متواتر عند الشيعة والسنة بالاتفاق.

وأما سند حديث المنزلة فهو أيضاً في غاية القوة والاعتبار ويكفيك فيه ما حققه آية الله السيد عبد الحسين شرف الدين (قدّس سرّه) في المراجعات حيث قال:

«لم يختلج في صحة سنده ريب، حتى الذهبي ـ على تعنته ـ صرّح في تلخيص المستدرك بصحته وابن حجر الهيثمي ـ على محاربته بصواعقه ـ ذكر الحديث في الشبهة ١٢ من الصواعق، فنقل القول بصحته عن أئمة الحديث الذين

---

(١) لاحظ الغدير للأميني (قدّس سرّه): ج ١ ص ١٤ ـ ٣١٤.

(٢) إحقاق الحق: ج ٢ ص ٤٢٢ الهامش.

(٣) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٥٣.

لا معوّل فيه إلاّ عليهم فراجع، ولولا أن الحديث بمثابة من الثبوت ما أخرجه البخاري في كتابه فإنّ الرجعل يغتصب نفسه عند خصائص علي وفضائل أهل البيت اغتصاباً، ومعاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين وحاربه ولعنه على منابر المسلمين وأمرهم بلعنه لكنه ـ بالرغم من وقاحته في عدوانه ـ لم يجحد حديث المنزلة ولا كابر فيه سعد بن أبي وقّاص حين قال له ـ فيما أخرجه مسلم ـ ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال:

أما ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حُمْر النعم، سمعت رسول الله يقول له وقد خلّفه في بعض مغازيه، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبوة بعدي... الحديث، فأبلس معاوية، وكفّ عن تكليف سعد.

أزيدك على هذا كلّه أن معاوية نفسه حدّث بحديث المنزلة قال ابن حجر في صواعقه أخرج أحمد أنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها عليّاً فهو أعلم، قال: جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب علي، قال: بئس ما قلت؛ لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغزه بالعلم غزاً، ولقد قال له: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أن لا نبي بعدي، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه.. إلى آخر كلامه[1].

ثم أشار صاحب المراجعات (قدّس سرّه) إلى أسماء الكتب التي أدرج فيها حديث المنزلة فلاحظ.

وأما سند حديث الإنذار يوم الدار فهو في غاية الاعتبار قال العلاّمة شرف الدين في المراجعة (٢):

«وحسبك منها (أي النصوص على الخلافة) ما كان في مبدأ الدعوة الإسلامية قبل ظهور الإسلام بمكة، حين أنزل الله تعالى عليه ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ فدعاهم إلى دار عمّه أبي طالب عليه السلام وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه وفيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعبّاس وأبو لهب، والحديث في ذلك من صحاح السنن المأثورة، وفي آخره قال رسول الله: يا بني عبد المطلب إني

---

(١) المراجعات: ص ٢٣٠ المراجعة ٢٨.

والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه فأيّكم يؤازرني على أمري هذا، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟

فأحجم القوم عنها غير علي عليه السلام وكان أصغرهم إذ قام فقال: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ رسول الله برقبته وقال: إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. اهـ.

ثم أشار إلى من أخرج هذا الحديث من حفظة الآثار كابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي في سننه وفي دلائله، والثعلبي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيرهما الكبيرين، وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه تاريخ الأمم والملوك، وأرسله ابن الأثير إرسال المسلّمات في الثاني من كامله عند ذكره أمر الله نبيه بإظهار دعوته، وأبو الفداء في الجزء الأول من تاريخه عند ذكره أول من أسلم من الناس، ونقله أبو جعفر الأسكافي المعتزلي في كتابه نقض العثمانية مصرحاً بصحته وأورده الحلبي في باب استخفائه صلى الله عليه وآله وأصحابه في دار الأرقم من سيرته المعروفة، وأخرجه بهذا المعنى مع تقارب الألفاظ غير واحد من إثبات السُنّة وجهابذة الحديث، كالطحاوي والضياء المقدسي في المختارة، وسعيد بن منصور في السُنَن، كما أخرجه أحمد بن حنبل في الجزء الأول من مسنده[1]، وصرّح في آخر كلامه بتواتره عند الشيعة فراجع[2].

هذه جملة من النصوص الدالة على إمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبقيتها تطلب من مظانها.

الأمر الثالث: في فقه حديث الغدير:

لا شكّ أنّ مدلول الحديث حجّة قاطعة على أنّ أمير المؤمنين إمام له ما للنبي صلى الله عليه وآله من الولاية على الأنفس، فالحديث يثبت إمامته عليه السلام بدليل قوله صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فعليّ مولاه... وكلمة مولى لغةً بمعنىً «الأَوْلى بالتصرّف»

---

(١) المراجعات: ص ٢١٣ ـ ٢١٤ ط. الأعلمي.

(٢) المراجعات: ص ٢٢٣ المراجعة ٢٤.

ولكن بعض العامة شكّك في الوضع اللغويّ لكلمة «مولى» وقال: إنّ المولى في الحديث بمعنى الناصر.

ولكن يَردُ عليه:

أنّه لا يُقال في اللغة العربيّة «هو مولى دين الله» مكان «ناصر دين الله» ولا يصحّ تبديل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ إلى «من مواليّ إلى الله» أو تبديل قول الحواريّين ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ إلى «نحن مواليّ الله».

وقد ذكر أهل اللغة لتفسير «المولى» معاني عدّة منها: المالك ـ العبد ـ المعتِق ـ المعتَق ـ الصّاحب ـ الجار ـ الحليف ـ الابن ـ العمّ ـ النزيل ـ الشريك ـ ابن الأخت ـ الوليّ ـ الربّ ـ الناصر ـ المنعم ـ المنعَم عليه ـ المحبّ ـ التّابع ـ الصّهر[1]. ولكنّ الحق أنّ كلمة مولى لها مَعنىً واحد وهو «الأَوْلى بالتصرّف» وتختلف هذه الألوية بحسب الاستعمال في كلّ مورد من موارده.

وهناك قرائن على أنّ المراد من «المولى» هو «الأَولى بالتصرّف أو الوليّ».

القرينة الأولى:

سبق أمر الله تعالى نبيّه بالقول: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ فإنّه لا يصحّ حمله على الأمر بتبليغ أنّ علياً عليه السلام محبّ أو ناصر لمن أحبّه النبيّ أو نصره، فإنّ الذي يليق بهذا التهديد هو أن يكون المبلّغ به أمراً دينياً يلزم الأمّة الأخذ به كالإمامة مثلاً لا مثل الحبّ والنصرة من علي عليه السلام لهم التي لا دخل لها بتكليفهم فهل ترى أنّ الله سبحانه ورسوله يريدان تسجيل الأمر على عليّ والإشهاد عليه لئلاّ يفعل ما ينافي الحبّ والنصرة أو يريدان توضيح الواضحات؟!

القرينة الثانية:

إنّ قول النبيّ في صدر الحديث «ألستُ أولى بكم من أنفسكم» تمّ تفريعه على الصدر بقوله: «فمن كنتُ مولاه فعليّ مولاه» إشارة إلى أنّ المراد من «المولى» هو «الأَولى بالتصرّف» ولا وجه للتفكيك بين الصدر والذيل المفرّع عنه.

---

(١) لاحظ القاموس: ج ٤ ص ٤٠١.

القرينة الثالثة:

ما دلّت عليه قرائن الحال الدالّة على أنّ ما أراد بيانه النبي هو أهمّ الأمور وأعظمها كأمره بالصلاة في السفر بالمنزل الوعر في حرارة الشمس وقت الظهيرة مع إقامة منبر وقيامه خطيباً بين جماهير المسلمين إلى آخر ما هناك، لا بدّ مع هذا كلّه أنْ يكون مراد النبيّ ﷺ بيان إمامة الأمير عليه السلام التي يلزم إيضاح حالها والاهتمام بشأنها وإعلام كل مسلم بها، لا مجرّد بيان أنّ علياً عليه السلام محبٌ لمن أحبّه النبيّ وناصر لمن نصره النبي ﷺ وهو عليه السلام لا أمر ولا إمرة له.

القرينة الرابعة:

إنّ النبيّ ﷺ أمر أن يبلّغ الشاهدُ الغائب، وهذا تأكيد لا يصحّ أن يصدر منه ﷺ لمجرّد بيان النصرة أو المحبة، فلا بدّ أنْ يكون هذا التأكيد على شيء عظيم لم تُتح الفرصة لتبليغه على نطاق واسع ولا عرفته جماهير المسلمين وما هو إلاّ إمامة عليّ عليه السلام.

القرينة الخامسة:

قوله ﷺ عقيب نزول آية الإكمال: الله أكبر على إكمال الدّين وإتمام النّعمة ورضى الربّ برسالتي والولاية لعليّ بن أبي طالب. وفي لفظ شيخ الإسلام الحموييني: «الله أكبر على تمام نبوتي وتمام دين الله بولاية عليّ بعدي».

القرينة السادسة:

قوله ﷺ بعد إبلاغ الولاية: «اللهم أنت شهيد عليهم إني قد بلّغت ونصحت» فالإشهاد على الأمة بالبلاغ والنصح يستدعي أنْ يكون ما بلّغه النبي ذلك اليوم أمراً جديداً لم يكن قد بلّغه من قبلُ. مضافاً إلى أن بقيّة معاني «المولى» العامّة بين أفراد المسلمين من الحبّ والنّصرة لا تتصوّر فيها أيّ حاجة إلى الإشهاد على الأمّة في عليّ خاصّة.

إلى غير ذلك من القرائن الكثيرة المذكورة في المطولات، أو التي يمكن أن يستنبطها المتدبر بكتاب الله وأحاديث رسوله ﷺ.

أما ما ورد من الإيرادات الواهية التي توهمها بعض المخالفين والمعاندين على حديث الغدير، نذكرُ إيرادَين منها:

الإيراد الأول:

ما تمحّله البعض كما في النهاية لابن الأثير، حيث ذكر أنه قيل سبب ذلك: أنّ أُسامة قال للإمام علي عليه السلام لست مولاي إنما مولاي ـ أي معتقي ـ رسول الله صلى الله عليه وآله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كنتُ مولاه ـ أي معتقه ـ فعلي عليه السلام مولاه ـ أي معتقه[1].

فالحديث ـ بزعم هذا المستشكل ـ ورد في عتق الإمام علي عليه السلام لأُسامة لا أنه مولى للمؤمنين.

والجواب:

إذا كان أُسامة بن زيد قد أعتقه النبي صلى الله عليه وآله فلا معنى لإعتاق الإمام علي عليه السلام له، ولو فُرض فلا يناسبه هذا الاهتمام العظيم، على أنّ أُسامة لم يعتقه النبي صلى الله عليه وآله وإنما أعتق أباه زيد بن حارثة، فإطلاق أنّه مولى رسول الله عليه إنّما هو باعتبار انجرار الولاء إليه من أبيه، ولهذا قال بعضهم: إنّ القائل لعلي عليه السلام لست مولاي، وإنما مولاي رسول الله هو زيد بن حارثة، فقال رسول الله: «من كنتُ مولاه فعلي مولاه» ردّاً لقول زيد.

ولعلّ هذا القول قاله إسحاق بن حمّاد بن زيد للمأمون، لمّا جمع العلماء ليحتجّ عليهم في فضل علي عليه السلام فيما ذكره صاحب العقد الفريد، فقال إسحاق للمأمون: ذكروا أنّ الحديث إنما كان بسبب زيد بن حارثة لشيء جرى بينه وبين علي، وأنكر ولاء علي عليه السلام، فقال رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه».

فردّ عليه المأمون بأن ذلك كان في حجة الوداع، وزيد بن حارثة قُتل قبل ذلك، وكأنّ من ذكر هذا العذر التفت إلى مثل ما ردّ به المأمون، فغيّر العذر، وقال: إنه قال ذلك في شأن أُسامة بن زيد.

وسواء أقيل: إن ذلك في شأن زيد أو ابنه أُسامة، فزيد إنما هو مولى عتاقه وابنه أُسامة كذلك بجر الولاء، والإمام علي عليه السلام لم يعتقه، وإنما أعتقه النبي فكيف يكون زيد أو ابنه مولاه وهو لم يعتقه؟!

---

(١) النهاية لابن الأثير: ج ٥ ص ٢٢٧.

على أنه لا يناسبه كل هذا الاهتمام كما عرفت.

الإيراد الثاني:

ما تمحّله ابن كثير[1] وصاحب السيرة الحلبية[2]، من صرف ما وقع يوم الغدير إلى ما وقع عند رجوع الإمام علي عليه السلام من اليمن، فقد قال ابن كثير في تاريخه: أنّ النبي خطب بمكان بين مكة والمدينة عند مرجعه من حجة الوداع قريباً من الجحفة، يقال له: غدير خمّ، فبيّن فيها فضل علي بن أبي طالب عليه السلام وبراءة عرضه مما كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن بسبب ما كان صدر إليهم من المعدلة التي ظنّها بعض جوراً وتضيقاً وبخلاً، والصواب كان معه عليه السلام في ذلك، ولهذا لمّا فرغ صلى الله عليه وآله من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بيّن ذلك في أثناء الطريق فخطب خطبة عظمية في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغدير خمّ تحت شجرة هناك، وذكر من فضل عليّ عليه السلام وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه، ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك.. إلى أن قال: وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة، ونحن نورد عيون ما روي في ذلك مع أعلامنا أنه لا حظ للشيعة فيه ولا متمسك لهم ولا دليل...».

والجواب:

١ ـ بالغض عن السبب الموجب لأنْ يذكر النبي صلى الله عليه وآله فضل علي عليه السلام بمقالته المشهورة: «من كنتُ مولاه...» فإنّ ذلك كافٍ في بيان عظمة علي عليه السلام وأن له ما للنبي طبق القذة بالقذة، فبما أن للنبيّ ولاية عامة على الأموال والأنفس كذا هي بعينها لأمير المؤمنين عليه السلام.

٢ ـ إن ابن كثير لم يأتِ بدليل يثبت ما قال، بل قدّم أولاً روايات هذه الواقعة، فنقل عن محمّد بن إسحاق، بسنده عن يزيد بن طلحة، قال: لمّا أقبل عليّ عليه السلام من اليمن ليلقى رسول الله صلى الله عليه وآله بمكّة، تعجّل رسول الله صلى الله عليه وآله

---

(١) البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٥٨ ط. دار الكتب العلمية حوادث السنة العاشرة للهجرة.

(٢) السيرة الحلبية: ج ٣ ص ٢٧٥.

واستخلف علي جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كلّ رجل من القوم حلّة من البز الذي كان مع عليّ ـ وهو الذي أخذه من أهل نجران ـ فلمّا دنا جيشه خرج ليلقاهم فإذا عليهم الحلل، قال: «ويلك ما هذا؟» قال: «كسوت القوم ليتجمّلوا به إذا قدموا في الناس».

قال: «ويلك إنزع قبل أنْ ينتهي به إلى رسول الله ﷺ فانتزع الحلل من الناس فردّها في البزّ، وأظهر الجيش شكواهم لما صنع بهم».

ثمّ حكى عن ابن إسحاق أنّه روى بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: اشتكى الناس عليّاً، فقام رسول الله فينا خطيباً فسمعته يقول: «أيّها الناس، لا تشكوا عليّاً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أنْ يشكى».

ثم حكي عن أحمد أنّه روى بسنده عن بريدة، قال: غزوت مع عليّ عليه السلام اليمن، فرأيت منه جفوة، فلمّا قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت عليّاً فتنقصته، فرأيت وجه رسول الله ﷺ يتغيّر، فقال: «يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟

قلت: بلى يا رسول الله.

قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه».

قال ابن كثير: وكذا رواه النسائي بإسناده، نحوه.

قال: وهذا إسناد جيّد قويّ رجاله كلّهم ثقات، إلى آخره...

ثمّ أتبع ابن كثير ذلك بروايات الغدير، ليجعلهما بزعمه واقعة واحدة، وأنّ ما وقع يوم الغدير هو تدارك لما وقع في سفر اليمن، وأنّ النبيّ ﷺ بيّن يوم الغدير فضل الإمام عليّ عليه السلام وبراءة ساحته ممّا تكلّم فيه أهل ذلك الجيش، مع أنّهما واقعتان لا دخل لإحداهما في الأخرى، فلمّا شكا الجيش من الإمام عليّ عليه السلام وكانت شكايتهم منه بمكّة في أيام الحجّ، غضب النبي ﷺ لذلك وبيّن لهم أنّ شكايتهم منه في غير محلّها وقام فيها خطيباً، وقال: «لا تشكوا عليّاً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله من أنْ يُشْكَى».

وقال لهم يومئذٍ: «ألست أوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟».

قالوا: بلى.

قال: «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه».

واكتفى بذلك، وهو كاف في ردعهم وبيان فضل عليّ عليه السلام وإنّ ما فعله عليه السلام هو الصواب، وحديث الغدير كان في الثامن عشر من ذي الحجّة بعد انقضاء الحجّ ورجوعه إلى المدينة، ولو كان ما وقع يوم الغدير هو لمجرّد ردعهم وبيان خطأهم في شكايتهم من الإمام عليّ لمقاله بمكّة واكتفى به ولم يؤخّره إلى رجوعه.

وزعم صاحب السيرة الحلبيّة أنه ﷺ قال ذلك بمكّة لبريدة وحده، ثمّ لمّا وصل إلى غدير خمّ أحبّ أن يقوله للصحابة عموماً، وهذا يكذّبه ما سمعته من قول أبي سعيد الخدريّ أحد الصحابة فقام خطيباً ـ أي قام في أصحابه عموماً ـ وأعلن ذلك في خطبته على المنبر وعلى رؤوسن الأشهاد.

وقوله: ذلك بمكّة أعم وأشمل لوجود الحجيج كلّهم ومنهم أهل مكة وما حولها الذين لم يكونوا معه في غدير خم، فلو كان الغرض تبليغ عموم الصحابة ما وقع في مسألة اليمن لما أخره إلى غدير خم، لكنّه لمّا نزل عليه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ وهو في الطريق بلّغهم إيّاه في غدير خمّ حين نزلت عليه الآية، فهما واقعتان لا دخل لإحداهما في الأخرى، وخلط إحداهما بالأخرى نوع من الخلط والخبط والغمط.

مع أنّ روايات الغدير ـ مع اعتراف ابن كثير وروايته[1] لها ـ تنصّ على أن النبي ﷺ وقف حتى لحقه من بعده وأمر برد من كان تقدم فخطبهم، وهذا يدلّ على أنه لأمر حدث في ذلك المكان، وهو نزول الوحي عليه، ولو كان لتبليغ عموم الصحابة لم يؤخره إلى غدير خم، بل كان يقوله في بعض المنازل قبله أو في مكة، فأمره بالنزول وهو في أثناء السير وانتظار من تخلّف وأمره بردّ من تقدم، يدلّ على أنه لأمر حدث في ذلك الوقت، مع أنه قال هذا الكلام عقيب الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة، وبيان أنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض ـ وقد روى ذلك ابن كثير نفسه في كتابه ـ الذي هو تمهيد لما بعده، فدلّ على أنه لأمر أهم من مسألة اليمن.

على أننا إنما نستدلّ بقوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه» عقيب قوله:

---

(١) البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٦٢.

«ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم» سواء أقال ذلك بمكة أم في غدير خم، وسواء أقاله عقيب شكايتهم من الإمام علي عليه السلام أم لا، فإنه دالّ على أنّ علياً عليه السلام أولى بالمؤمنين من أنفسهم، والإمامة والخلافة لا تزيد على ذلك.

أفبعد كل القرائن الدالة على الولاية الكبرى للإمام علي عليه السلام وما اعترف به الخصم ـ ومنهم ابن كثير في تفسيره حيث قال: ثبت في الصحيح أن رسول الله قال في خطبته بغدير خم: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ـ من دلالة كثير من الأحاديث على فضل العترة الطاهرة، وهل غير بيان الفضل والمنزلة يعتبر دليلاً على الإمامة الكبرى والخلافة العظمى؟! فإذا ما كان الفضل وعظم المنزلة دليلاً على ذلك فأي شيء يدلّ عليه، وإذا ما كان التطهير والعصمة شاهداً ودليلاً على قيادة الأمة نحو الكمال فأيّ شيء يا تُرى يكون دالاً على ذلك، فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون أم هل تستوي الظلمات والنور، فما لكم كيف تحكمون!

شبهة ورد:

تقرير الشبهة؛ أن السيد محمد حسين فضل الله لم يعجبه سند حديث الغدير «الذي تصافقت الأمة على صحته سنداً ودلالة وروي بطرق متعددة من الطرفين» مدعياً أن السند فيه نقاش تأكيداً لمناقشة الدلالة، فقال: «إن مشكلتنا هي أن حديث الغدير هو من الأحاديث المروية بشكل مكثف من السنة والشيعة، ولذلك فإن الكثير من إخواننا المسلمين السنة يناقشون الدلالة ولا يناقشون السند، في الوقت الذي لا بد أن تدرس القضية من خلال ذلك أيضاً...»[1].

وكأنه بكلامه هذا يتمنى على العامة أن يناقشوا السند لأن المتن ـ بنظره ـ غير كافٍ لتضعيف الحديث الذي طالما احتج به الشيعة الإمامية منذ الصدر الأول للإسلام بدءاً برسول الله صلى الله عليه وآله ثم بأمير المؤمنين عليه السلام حينما احتج به على القوم مراراً، وكذا مولاتنا الزهراء والأئمة الاطهار من أبنائها الميامين عليهم السلام.

يرد عليه:

(١) كيف يشكّك السيد المذكور بخبر الغدير المتواتر في حين أنه يأخذ

---

(١) الندوة: ج ١/ ٤٢٢.

بالخبر الضعيف إذا لم يكن هناك أي داعٍ للكذب فيه[1]، فأي داعٍ للكذب في حديث الغدير؟! وإذا لم يكن حديث الغدير مكذوباً على النبي ـ طبقاً لمسلكه في الأخذ بالخبر الضعيف ـ فلمَ التشكيك بسند الحديث، من هنا فهو يعمل بروايات العامة[2] في حال عدم وجود داعٍ للكذب. وهو لا يرى مشكلة في الأخذ بروايات العامة لكونه داعيةً إلى منهجهم، ولكنه في نفس الوقت يعتبر أن أحاديث الأئمة مشكلة معقدة لوجود الركام الهائل من الكذب في حديثهم عليهم السلام. ويرى أن كثرة الكذب على أهل البيت عليهم السلام تجعلنا نواجه مشكلة السُند[3].

إن السيد عندما شكّك بالحديث المزبور أراد النيل من خلافة الإمام علي عليه السلام، وهذه الخلافة ـ على ما يبدو له ـ تشكّل حاجزاً عظيماً في تحقيق ما يصبو إليه من الوحدة الثقافية المتعلقة بتفاصيل العقائد، فها هو يتنازل عن كثير من التفاصيل بغية تأسيس القاعدة الصلبة التي يلتقي عليها الجميع كما أشار إلى ذلك في إحدى مقالاته[4].

وإذا لم يكفِ الخبر المتواتر السيدَ فضل الله فماذا يكفيه يا تُرى؟! وعلى أي شيء يعتمد في منهجه الاستدلالي، أعلى المراسيل والمجاهيل أمْ على الأقيسة والإستحسانات الشخصية؟!! ولعلّ الأقيسة هي التي تروي غليله، فيكون بذلك راداً على عترة نبيه صلى الله عليهم أجمعين، والرادّ عليهم خارج من ولايتهم لِما رُوي «في موثّقة أبي عبيدة الحذّاء قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: والله إنّ أحب أصحابي إليّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا وإنّ أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم لَلّذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنّا فلم يقبله اشمأز منه وجحده وكفّر من دان به وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج وإلينا أُسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»[5].

(٢) إذا كان الحديث مروياً بشكل مكثف ـ أعني كونه متواتراً ـ فلا حاجة حينئذٍ للدعوة إلى دراسة السند لأنّ الأخبار المتضافرة أو المتواترة يغني تواترها

---

(١) كتاب النكاح ج ١/ ٥٨.
(٢) نفس المصدر.
(٣) مجلة المنطلق عدد ١٣/ ٢٤ والندوة ج ١/ ٥٠٣.
(٤) مجلة المنطلق عدد ١١٣/ ١٨.
(٥) أصول الكافي ج٢/ ٢٢٣.

عن ملاحظة السّند، كما هو المعروف والمشهور شهرة عظيمة في مصطلح أصول الحديث، فالبحث عن السند في الخبر المتواتر يعتبر خطأ فادحاً عند الفقهاء وأرباب الحديث، والتواتر كما في علم الرجال والحديث يخرج بالقضية من دائرة الظنون والتشكيكات ويدخلها في دائرة الضروريات الدينية والتاريخية المسلّمة بحيث لا تدخل المسألة أو القضية المتواترة في بحث الأسانيد، هذا مضافاً إلى أن سند خبر الغدير في أعلى درجات الصحة والتوثيق بشهادة كبار علماء العامة، ونحن نحيل السيد محمد حسين إلى إحقاق الحق ج ٢/ ٤٢٦ ط قم والغدير ج ١/ ١٥٢ حيث هناك مصادر حديث الغدير من طرق متعددة ذكر منها:

أ ـ أحمد بن حنبل أربعين طريقاً.

ب ـ ابن جرير الطبري من نيف وسبعين طريقاً.

ج ـ الجزري المقرىء من ثمانين طريقاً.

د ـ ابن عقدة من مائة وعشرين طريقاً.

هـ ـ أبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً.

و ـ أبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً.

ز ـ الأمير محمد اليمني (أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر) في تعليق هداية العقول: أن له مائة وخمسين طريقاً.

ـ وفي المناقب لابن شهر آشوب قال: ان العلماء مطبقون على قبول هذا الخبر، وإنما وقع الخلاف في تأويله.

ومن صرّح بتواتر الحديث كثير من علماء العامة منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ العلاّمة السيوطي في (الأزهار المتأثرة في الأحاديث المتواترة).

٢ ـ العلاّمة الجزري في (أسنى المطالب) حيث قال: إنه حديث صحيح رواه الجمّ الغفير، عن الجمّ الغفير.

٣ ـ العلاّمة النيشابوري في (الأربعين) فقال: حديث الغدير تواتر عن أمير المؤمنين وهو متواتر عن النبي، رواه جم كثير وجم غفير من الصحابة.

٤ ـ ما رواه صاحب كتاب (السراج المنير في شرح الجامع الصغير في

أحاديث البشير النذير). وغيرهم كثير فليلاحظ إحقاق الحق والغدير.

بعد قليل من كثير في ذكر سند الحديث، وبعده لا يبقى لذي مسكة أدنى شك ولا شبهة بعد مراجعة سند الحديث في كتب الخاصة والعامة التي روته عن الصحابة، عن النبي ﷺ وبعد هذا يقال: في السند مجال للنقاش، ما هكذا تورد يا سعد الابل!!!

وأما الكلام في حديث المنزلة، فمن المسلّم به عند علماء النحو والأدب أنّ لفظة «إلاّ» استثنائية تدلّ على العموم فيها عدا المستثنى، فقوله ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي» يدلّ على عموم المنزلة، وهارون كان وزيراً لموسى وشريكاً له في النبوة، ولو عاش بعد موسى لكان خليفةً له، لكنّه مات في حياته، مضافاً إلى أن هارون قد استخلف موسى عليه السلام في قوله عندما ذهب إلى الطور لمناجاة ربّه حيث دامت غيبته عن قومه أربعين يوماً، ولا فرق في الاستخلاف بين كون المدة قصيرة أو طويلة ما دامت الحاجة إلى الخليفة قائمة ليسد الفراغات الحاصلة نتيجة الغيبة، وحيث إن الإمام علياً عليه أفضل التحية والسلام له منزلة هارون عدا المشاركة في النبوة، وحيث إنه بقي بعد النبي ﷺ فقد كان الخليفة له ﷺ وتنتفي عنه صفة النبوة خاصة، ونذكر هنا من الموافق والمخالف ما يدلّ على المطلوب.

قال ابن أبي الحديد: والذي يدلّ على أنّ علياً عليه السلام وزير رسول الله ﷺ من نصّ الكتاب والسُنّة قول الله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ۝٣١ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي﴾ (طه/ ٣٠ ـ ٣٣) وقال النبي ﷺ في الخبر المجمع على روايته من سائر فرق الإسلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي» فأثبت له جميع مراتب هارون ومنازله من موسى، فإذا هو وزير رسول الله ولولا أنه خاتم النبيين لكان شريكاً له في أمره[1].

وقال في موضع آخر: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي» وأبان نفسه عنه بالنبوة وأثبت له ما عداها من جميع الفضائل والخصائص

---

(١) غاية المرام: ص ١٢٦ الباب ٢٠ من المقصد الأول ذيل الحديث ١٠٠ نقلاً عن ابن أبي الحديد.

مشتركاً بينهما[1].

وقال الشيخ المفيد (قدّس سرّه):

من الأخبار على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قوله ﷺ: بلا اختلاف بين الأمة «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي» فحكم له بالفضل على الجماعة، والنصرة والوزارة والخلافة في حياته وبعد وفاته، والإمامة له بدلالة أنّ هذا المنازل كلها كانت لهارون من موسى في حياته وإيجاب جميعها لأمير المؤمنين عليه السلام إلاّ ما أخرجه الاستثناء منها ظاهراً وأوجبه بلفظ «بعد» له من بعد وفاته، وبتقدير ما كان يجب لهارون من موسى لو بقي بعد أخيه، فلم يستثنه النبي ﷺ فبقي لأمير المؤمنين عموم ما حكم له من المنازل، وهذا نص على إمامته، لا خفاء به على من تأمله، وعرف وجوه القول فيه وتبينه[2].

ثم قال (قدّس سرّه) في موضع آخر:

فتضمن هذا القول من رسول الله ﷺ نصّه عليه بالإمامة، وإبانته من الكافة بالخلافة، ودلّ به على فضل لم يشركه فيه أحد سواه، وأوجب له به جميع منازل هارون من موسى إلاّ ما خصّه العرف من الأخوّة واستثناه هو من النبوّة، ألا ترى أنه عليه السلام جعل له كافة منازل هارون من موسى إلاّ المستثنى منها لفظاً وعقلاً، وقد علم كلّ من تأمّل معاني القرآن وتصفّح الروايات والأخبار أنّ هارون كان أخا موسى عليه السلام لأبيه وأمّه، وشريكه في أمره، ووزيره على نبوّته وتبليغه رسالات ربّه، وأنّ الله سبحانه شدّ به أزره، وأنّه كان خليفته على قومه، وكان له من الإمامة عليهم وفرض الطاعة كإمامته وفرض طاعته، وأنّه كان أحبّ قومه إليه وأفضلهم لديه.

قال الله عزّ وجلّ حاكياً عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ (طه/ ٢٦ـ٣٦) فأجاب الله

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) الإفصاح في الإمامة للمفيد: ص ٣٣ ط. دار المفيد بيروت.

تعالى مسألته وأعطاه سؤله في ذلك وأمنيته حيث يقول: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

فلمّا جعل رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى، أوجب له بذلك جميع ما عددناه إلاّ ما خصه العرف من الأخوة، واستثناه من النبوّة لفظاً، وهذه فضيلة لم يشرك فيها أحد من الخلق أمير المؤمنين عليه السلام ولا ساواه في معناها ولا قاربه فيها على حال.

ولو علم الله عزّ وجلّ أن لنبيّه صلى الله عليه وآله في هذه الغزاة حاجة إلى الحرب والأنصار، لما أذنَ له في تخليف أمير المؤمنين عليه السلام عنه حسب ما قدّمناه، بل علم أنّ المصلحة في استخلافه، وأنّ إقامته في دار هجرته مقامه أفضل الأعمال، فدبّر الخلْق والدّين بما قضاه في ذلك وأمضاه على ما بيّناه وشرحناه[1].

ويستفاد من حديث المنزلة خلافته عليه السلام وإمامته من زمان حياة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

قال المظفر (قدّس سرّه):

لا ريب أنّ الاستثناء دليل العموم فثبت لعلي عليه السلام جميع منازل هارون الثابتة له في الآية ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ سوى النبوة ومن منازل هارون الإمامة لأنّ المراد بالأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي﴾ هو الأعم من النبوة التي هي التبليغ عن الله تعالى ومن الإمامة، التي هي الرياسة العامة، فإنهما أمران مختلفان ـ إلى أن قال ـ ويشهد للحاظ الإمامة وإرادتها من الأمر في الآية الأخبار السابقة المتعلقة بآخر الآيات التي ذكرناها في الخاتمة المصرحة، تلك الأخبار بأن النبي صلى الله عليه وآله دعا فقال: «اللهم إني أسألك بما سألك أخي موسى أن تشرح لي صدري وتيسّر لي أمري وتحلّ عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أخي أشدد به

---

(١) الإرشاد للمفيد: ص ١٥٦ ط. دار المفيد.

أزري وأشركه في أمري»، فإنّ المراد هنا بالإشراك في أمره، هو الإشراك بالإمامة لا الإشراك بالنبوة كما هو ظاهر، ولا المعاونة على تنفيذ ما بُعث فيه لأنه قد دعا له أولاً بأنْ يكون وزيراً له.

وبالجملة: معنى الآية؛ أشركه في أمانتي الشاملة لجهتي النبوة والإمامة؛ لذا نقول: إن خلافة هارون لموسى لمّا ذهب إلى الطور ليست كخلافة سائر الناس، ممن لا حكم ولا رياسة له ذاتاً؛ بل هي خلافة شريك لشريك أقوى، ولذا لا يتصرف بحضوره فكذا عليٌّ عليه السلام بحكم الحديث لدلالته أنّ له جميع منازل هارون، التي منها شركته لموسى في أمره سوى النبوة، فيكون عليٌّ عليه السلام إماماً مع النبي في حياته ـ إلى أن قال ـ فلا بدّ أنْ تستمر إمامته إلى ما بعد وفاته، ولا سيما أنّ النظر في الحديث إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله ولذا قال: «إلاّ أنه لا نبي بعدي» ولو تنزّلنا عن ذلك فلا إشكال بأنّ من منازل هارون أن يكون خليفةً لموسى لو بقي بعده؛ لأنّ الشريك أولى الناس بخلافة شريكه فكذا يكون علي عليه السلام ـ إلى أن قال ـ وقد علم على جميع الوجوه أنه لا ينافي الاستدلال بالحديث على المدعى موت هارون قبل موسى كما عُلم بطلان أن يكون المراد مجرّد استخلاف أمير المؤمنين في المدينة خاصةً فإن خصوص المورد لا يخصّص العموم الوارد، ولا سيما أن الاستخلاف بالمدينة ليس مختصاً بأمير المؤمنين لاستخلاف النبي صلى الله عليه وآله غيره بها في باقي الغزوات، ومقتضى الحديث أنّ الاستخلاف منزلة خاصة به كمنزلة هارون من موسى التي لا يستثنى منها إلاّ النبوة.

فلا بدّ أن يكون المراد من الحديث إثبات تلك المنزلة العامة له إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله ـ إلى أن قال ـ ويدلّ على عدم إردة ذلك الاستخلاف الخاص (أي في غزوة تبوك) بخصوص ورود الحديث في موارد لا دخل لها به (فمنها) ما سيجيء إن شاء الله تعالى من أنّ النبي صلى الله عليه وآله علّل تحليل المسجد لعلي عليه السلام جنباً بأنه بمنزلة هارون من موسى (ومنها) ما رواه في كنز العمّال عن أم سليم أن النبي صلى الله عليه وآله قال لها: يا أم سليم: إنّ عليّاً لحمه من لحمي ودمه من دمي وهو منّي بمنزلة هارون من موسى.

(ومنها): ما رواه في الكنز أيضاً عن ابن عباس أن عمر قال: كفوا عن ذكر علي بن أبي طالب فإني سمعت رسول الله يقول في علي ثلاث خصال، لئن يكون لي واحدة منهنّ أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس:

كنت وأبو بكر وأبو عبيدة ونفر من أصحاب رسول الله والنبي متكيء على علي عليه السلام حتى ضرب على منكبه ثم قال: أنت يا علي أول المؤمنين إيماناً، وأولهم إسلاماً، ثم قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وكذّب من زعم أنه يحبني ويبغضك[1].

هذه الأحاديث بعض من أحاديث كثيرة دلّت على إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام: من أرادها فليلاحظ المجاميع التاريخية والحديثية والكلامية والتفسيرية.

الأمر الرابع:

أمّا الآيات الدالة على إمامته وهي نص صريح في ذلك وقد أشير إليها في الكتب التفسيرية والكلامية، والمصنف المظفر (قده) قد اكتفى بآية واحدة هي آية الولاية وهي من غرر الآيات في الإمامة قال تعالى:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة/ ٥٦ ـ ٥٧).

أجمع المفسرون[2] على نزولها في حقّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عندما تصدّق عليه السلام بخاتمه على فقير وهو راكع، فقال النبي صلى الله عليه وآله: من أعطاك هذا الخاتم؟ (وسؤاله ليس من جهل وإنما من التجاهل لإبراز الفضل).

قال الفقير: ذاك الراكع فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ قال: نزلت في علي بن أبي طالب.

وتقريب الاستدلال بالآية المباركة.

أن لفظة ﴿إِنَّمَا﴾ للحصر لاتفاق أهل العربية عليه، والولي وإن ذكر له معانٍ لكن لا يناسب مع الحصر المذكور معنى غير الأولى بالتصرّف كقولهم السلطان ولي من لا ولي له وولي الدم وولي الميت وقوله: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل.

---

(١) دلائل الصدق: ج ٢ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(٢) لاحظ المناقب لابن المغازلي: ص ٣١١ رقم ٣٥٤ وتفسير الدر المنثور للسيوطي: ج ٢ ص ٢٩٣ وشواهد التنزيل للحسكاني الحنفي: ج ١ ص ١٦١.

وقد ذكر المفسرون أنّ المراد بهذه الآية الشريفة علي بن أبي طالب صلوات الله عليه لأنه لمّا تصدق بخاتمه حال ركوعه نزلت هذه الآية.

وقد أثبت الله تعالى الولاية لذاته وشرك معه الرسول وأمير المؤمنين وولاية الله تعالى عامة فكذا النبي والولي.

وبالجملة فالحصر في المقام يدلّ على أن المراد من الولاية هو الأولى بالتصرف لا غير، وإلاّ فلا يصحّ الحصر إذ المحبة والنصرة لا اختصاص لهما بقوم دون قوم، هذ مضافاً إلى وحدة السياق فإنّ المراد من الولي في الله تعالى ورسوله الأعظم هو الأولى بالتصرف وهكذا في الذين آمنوا، كما أنّ خارجية القضية تشهد بكون المراد منها هو ما وقعت من الإمام علي عليه السلام بمحضر الصحابة وهذا التقريب أسدّ وأخصر مما في دلائل الصدق حيث قال: لا يبعد أن الولي مشترك معنى موضوع للقائم بالأمر أي الذي له سلطان على المولى عليه ولو في الجملة فيكون مشتقاً من الولاية بمعنى السلطان، ومنه ولي المرأة والصبي والرعية أي القائم بأمورهم وله سلطان عليهم في الجملة، ومنه أيضاً الولي بمعنى الصديق والمحبّ فإنّ للصديق ولاية وسلطاناً في الجملة على صديقه وقياماً بأموره وكذا الناصر بالنسبة إلى المنصور والحليف بالنسبة إلى حليفه والجار بالنسبة إلى جاره إلى غير ذلك، فحينئذ يكون معنى الآية إنما القائم بأموركم هو الله ورسوله وأمير المؤمنين، ولا شك أن ولاية الله تعالى عامة في ذاتها مع أنّ الآية مطلقة، فتفيد العموم بقرينة الحكمة، فكذا ولاية النبي والوصي فيكون الإمام علي عليه السلام هو القائم بأمور المؤمنين والسلطان عليهم والإمام لهم.

ولو سلم تعدد المعاني واشتراك الولي بينها لفظاً فلا ريب أن المناسب لإنزال الله الآية في مقام التصدق أن يكون المراد بالولي هو القائم بالأمور لا الناصر، إذ أي عاقل يتصور أن إسراع الله سبحانه بذكر فضيلة التصديق واهتمامه في بيانها بهذا البيان العجيب لا يفيد إلاّ مجرّد بيان أمر ضروري وهو نصرة الإمام علي للمؤمنين.

ولو سُلّم أن المراد الناصر، فحصر الناصر بالله ورسوله وعلي عليه السلام لا يصحّ إلاّ بلحاظ إحدى جهتين:

الأولى: إن نصرتهم للمؤمنين مشتملة على القيام والتصرّف بأمورهم وحينئذٍ يرجع إلى المعنى المطلوب.

الثانية: أن تكون نصرة غيرهم للمؤمنين كلا نصرة بالنسبة إلى نصرتهم وحينئذ يتمّ المطلوب أيضاً إذ إن من لوازم الإمامة النصرة الكاملة للمؤمنين، ولا سيما أنه تعالى قرنها بنصرته ونصرة رسوله.

وبالجملة: قد دلّت الآية الكريمة على انحصار الولاية بأي معنى فُسرت بالله ورسوله وأمير المؤمنين، وأنّ ولايتهم من سنخ واحد، فلا بدّ أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام ممتازاً على الناس جميعاً بما لا يحيط به وصف الواصفين، فلا يليق إلاّ أنْ يكون إماماً لهم وناباً من الله تعالى عليهم جميعاً.

ويشهد لإرادة الإمامة من هذه الآية:

إنّ هذا الخطاب الإلهي يتوجّه إلى الأمة الإسلامية ليحدّد لها أولياءها بالخصوص وإن من الواضح جداً هنا أنّ المولى غير المولى عليه فالذين آمنوا ـ في تعبير الآية ـ هم غير المخاطبين المولى عليهم، وسياق هذه الآية ليس كسياق الآية الشريفة ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ لأنّ الآية في مقام بيان الأولياء من الله تعالى والرسول والذين آمنوا وهو أمر لا يخفى على العارف بأساليب الكلام.

وعليه فـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ هم أفراد معيّنون، لهم شأن وامتياز عن الآخرين وذلك إما لأنّ هذ الصفات المذكورة تتجلّى بكل واقعها فيهم أو لأنهم سبقوا غيرهم إليها، كما أن من الواضح أيضاً أن حقيقة هذه العلاقة المعبّر عنها بالولاية بين الله ورسوله وهؤلاء الذين آمنوا، وبين أفراد الأمة الإسلامية ليست كالرابطة المتقابلة بين فردين أو جماعتين من الأمة أي رابطة الحب والتعاون والتناصر، وإنما هي علاقة خاصة يكون أحد الطرفين فيها مؤثراً في الآخر دون العكس وليست هي إلاّ الأولوية في التصرف، وإن اختلفت بالنسبة إلى الله تعالى وإلى غيره أصالة وتبعاً وشدة وضعفاً، فولاية الله تعالى هي الأصيلة في حين أن ولاية الرسول ومن يتلوه هي مستمدة من ولاية الله تعالى، فإذا لاحظنا هذا الذي قلناه وأدركنا الربط بين الحكم الوارد في هذه الآية ومدى تناسبه مع موضوعه وركّزنا على جعل ولاية الذين آمنوا ـ هؤلاء ـ في سياق ولاية الله تعالى ورسوله عرفنا بدقة أن المراد منهم أولو الأمر الذين افترض الله طاعتهم على المؤمنين وقرن طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ وقد جاءت الولاية المعطاة لهؤلاء مطلقة في الآية

بلا أي تقييد بجانب معين من الجوانب، ولذا فيلتزم بهذا الإطلاق إلاّ ما خرج بالدليل القطعي وهو الاستقلال بالولاية التكوينية والتشريعية ـ مع أنه قد مرّ سابقاً أن ولايتهم مترشحة من ولاية الله ـ فولايتهم على أي حال تبعية متفرعة على ولاية الله تعالى الأصيلة المستقلة.

ويؤكد كون الآية من آيات الولاية والإمامة ما ورد في الأخبار الكثيرة ما يدلّ على ذلك فلاحظ المجامع التفسيرية.

وأما مفاد نصّ الدار فهو واضح الدلالة على وصاية وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام مذ كان عمره عشراً أو أكثر بقليل، مما يعني أنّ علياً عليه السلام ليس إنساناً عادياً؛ بل إنّ حديث الدار يدلّ على أنّ الإمامة مقرونة مع دعوى الرسالة المحمدية لذا لا عجب أن يقول النبي صلى الله عليه وآله: «أنا وعلي أبوا هذه الأمة»[1].

الأمر الخامس: في دفع بعض الإيرادات الواهية على الآية:

الإيراد الأول:

إنّ الواو في قوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ للحال، والركوع بمعنى الخشوع والخضوع أي: يعملون ذلك في حال الخشوع والإخبات والتواضع لله تعالى إذا صلّوا وإذا زكّوا[2].

فعلى هذا يكون معنى الآية: أنه ليس أولياؤكم اليهود والنصارى والمنافقين بل أولياؤكم الله ورسوله والمؤمنون الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم في جميع هذه الأحوال خاضعون لساحة الربوبية بالسمع والطاعة، وإنهم يؤتون الزكاة وهم فقراء معسرون.

والجواب:

١ ـ إنّ الركوع وإنْ كان في اللغة بمعنى مطلق الخشوع والخضوع لكنه صار في الشرع اسماً لركوع الصلاة، كما أنّ الصلاة كان معناها في اللغة مطلق الدعاء ولكنها صارت في عرف المتشرعة والشرع حقيقة لذات الأركان، فقوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ لا يصح أن يراد به: وهم خاضعون، لأنّ الحقيقة الشرعية والعرفية

---

(١) كمال الدين: ج ١ باب ٢٤ ص ٢٦ رقم ٧.

(٢) تفسير الكشّاف: ج ١ ص ٦٣٥. وتفسير الفخر الرازي: ج ١٢ ص ٢٥.

مقدمة على الحقيقة اللغوية، ولم يستعمل في القرآن إلاّ في ذلك المعنى كقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ (المرسلات/ ٤٩) ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (آل عمران/ ٤٤) وغيرهما من الآيات الكثيرة في القرآن المشتملة على لفظ الركوع الذي هو ركوع الصلاة لا الخشوع والتواضع.

مضافاً إلى دلالة الروايات المتكاثرة من طرق العامة والخاصة على أنّ الآية نزلت في أمير المؤمنين علي عليه السلام لمّا تصدق بخاتمه وهو في الصلاة.

قال العلاّمة المجلسي (رضوان الله تعالى عليه):

إنّ الآية نازلة في علي عليه السلام وعليه إجماع المفسرين، وقد رواها الزمخشري والبيضاوي والرازي في تفاسيرهم مع شدة تعصّبهم وكثرة اهتمامهم في إخفاء فضائله عليه السلام إذ كان هذا في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار، فإخفاء ذلك مما يكشف الأستار عن الذي انطوت عليه ضمائرهم الخبيثة من بغض حيدر الكرّار[1].

٢ ـ إنّ التدبّر واستيفاء النظر في الآية وما يحفُّها من الآيات يعطي خلاف ما ذكروه ـ من أن المراد بالولاية هي النصرة ـ وأول ما يفسد من كلامهم ما ذكروه من أمر وحدة سياق الآيات، وإنّ غرض الآيات التعرّض لأمر ولاية النصرة، وتمييز الحق منها من غير الحق، فإنّ السورة وإن كان المسلّم نزولها في آخر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع لكن من المسلّم أيضاً أنّ جميع آياتها لم تنزل دفعةً واحدة، ففي خلالها آيات لا شبهة في نزولها قبل ذلك ومضامينها تشهد بذلك، وما ورد فيها من أسباب النزول يؤيده فليس مجرّد وقوع الآية بعد الآية أو قبل الآية يدلّ على وحدة السياق، ولا أنّ بعض المناسبة بين آية وآية يدلّ على نزولهما معاً دفعةً واحدة أو اتحادهما في السياق.

فالآيات الواردة في سورة واحدة أو الآيات المتعاقبة، ليست دائماً ذات مفهوم مترابط، كما لا تشير دائماً إلى معنى واحد، ولذلك يحصل كثيراً أن تروى لآيتين متعاقبتين حادثتان مختلفتان أو سببان للنزول، وتكون النتيجة أن ينفصل مسير واتجاه كل آية ـ لصلتها بحادثة خاصة ـ عن مسير الآية التالية لها لاختلاف

---

(١) بحار الأنوار: ج ٣٥ ص ٢٠٥.

الحادثة التي نزلت بشأنها، وبما أنّ آية الولاية بدلالة سبب نزولها جاءت في شأن تصدّق الإمام علي عليه السلام أثناء الركوع، أما الآيات السابقة واللاحقة لها قد نزلت في أحداث أخرى، لذلك لا يمكن الاعتماد على مسألة ترابط المفاهيم في الآيات، ولكنّ هناك نوع من التناسب بين الآية ـ موضوع البحث ـ والآيات السابقة واللاحقة لها، لأنّ الآيات الأخرى تضمنت الحديث عن الولاية بمعنى النصرة والإعانة، بينما الآية المذكورة تحدثت عن الولاية بمعنى الزعامة والإشراف والتصرف، وبديهي أنّ الولي والزعيم والمشرف والمتصرف في أمور جماعة معينة، يكون في نفس الوقت حامياً وناصراً وصديقاً ومحباً لجماعته، أي أن مسألة النصرة والحماية تعتبر من مستلزمات وشؤون الولاية المطلقة.

فظهر بما تقدم «أنّ آية الولاية والآية التي بعدها مباشرةً لا تشاركان السياق السابق عليهما لو فرض أنه متعرّض لحال ولاية النصرة، ولا يغرّنك قوله تعالى في آخر الآية الثانية ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ فإنّ الغلبة كما تناسب الولاية بمعنى النصرة، كذلك تناسب ولاية التصرف وكذا ولاية المحبة والمودة، والغلبة الدينية التي هي آخر بغية أهل الدين تتحصل باتصال المؤمنين بالله ورسوله بأي وسيلة تمّت وحصلت»[1].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الإيراد الثاني:

إن المراد من ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ في الآية عامة المؤمنين، وذلك لأنّ عبادة بن الصامت لمّا تبرأ من اليهود وقال: أنا بريء إلى الله من حلف قريظة والنضير، وأتولّى الله ورسوله، نزلت هذه الآية على وفق قوله، وروي أيضاً أن عبد الله بن سلام قال يا رسول الله إنّ قومنا قد هجرونا، وأقسموا أن لا يجالسونا، ولا نستطيع مجالسة أصحابك لبعد المنازل، فنزلت هذه الآية، فقال: رضينا بالله ورسوله وبالمؤمنين أولياء فعلى هذه الآية عامة في حق كل المؤمنين فكل من كان مؤمناً فهو ولي كل المؤمنين[2].

والجواب:

١ ـ لقد دلّت النصوص من الفريقين أنّ الآية نزلت في حق أمير المؤمنين

---

(١) تفسير الميزان: ج ٦ ص ٨.

(٢) تفسير الرازي: ج ١٢ ص ٣٥ وتفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٤.

عليه السلام على الصفة المذكورة، فبطل ما يروى في خلاف ذلك، فما ذُكر من احتمال إرادة عموم المؤمنين ضعيف لا يعوّل عليه ولا يرجع إلى مستند ولا يعارض الأخبار الكثيرة الدالّة على نزولها في حق الإمام علي عليه السلام، وأن وجود القائل به غير متحقق.

٢ ـ إنّ الاستشهاد بخبر عبادة بن الصامت وعبد الله بن سلام على كون المراد عامة المؤمنين لا وجه له، لأنه يدلّ على أنّ الله تعالى جعل لهم بدل هجر قومهم إيّاهم ولاية الله ورسوله والذين آمنوا، سواء أُريد بالذين آمنوا العموم أو الخصوص، فإذا كان هناك ما يدلّ على الخصوص لم يكن فيه منافاة لهذا الخبر.

والذي يكشف عمّا قلناه «أنه قد روي أنها لمّا نزلت خرج النبي صلى الله عليه وآله من البيت، فقال لبعض أصحابه هل أعطى أحد سائلاً شيئاً، فقالوا: نعم يا رسول الله قد أعطى علي بن أبي طالب السائل خاتمه وهو راكع، فقال النبي: الله أكبر قد أنزل الله فيه قرآناً، ثم تلا الآية إلى آخرها، وفي ذلك بطلان ما قالوه»[١].

الإيراد الثالث:

ما ذكره الرازي أيضاً: من أنّ اللائق بعلي عليه السلام أن يكون مستغرق القلب بذكر الله حال ما يكون في الصلاة، والظاهر أنّ من كان كذلك فإنه لا يتفرّغ لاستماع كلام الغير وفهمه[٢]، وأكّد هذا الإيراد أيضاً شمس الدين الهروي الحنفي حيث قال: إنكم (والخطاب للشيعة) تقولون إنّ علياً عليه السلام في حال صلاته في غاية ما يكون من الخشوع والخضوع واستغراق جميع حواسه وقواه وتوجهها شطر الحق حتى أنكم تبالغون وتقولون كان إذا أُريد إخراج السهام والنصول من جسمه الواقعة فيه وقت الحرب تركوه إلى وقت صلاته فيخرجونها منه وهو لا يحسّ بذلك لاستغراق نفسه وتوجهها نحو الحق، فكيف مع ذلك أحسّ بالسائل حتى أعطاه خاتمه في حال صلاته[٣].

والجواب:

١ ـ قال الشاعر:

---

(١) التبيان في تفسير القرآن للطوسي: ج ٣ ص ٥٦٤.
(٢) تفسير الرازي: ج ١٢ ص ٣٠.
(٣) الإحقاق: ج ٢ ص ٤٤١.

يعطي ويمنع لا تلهيه سكرتُه عند النديم ولا يلهو من الكأس
أطاعه سكره حتى تمكّن من فعل الصحاة وهذا أفضل الناس

وحاصل الجواب: أنه عليه السلام في تلك الحال وإن كان كما ذُكر لكنه حصل منه التفات أدرك به السائل، وسؤاله لا يلزم منه التفاته إلى غير الحق، لأنه فعل فعلاً تعود نهايته إلى الحق فكان كالشارب الذي فعل حال سكرته فعلاً موافقاً لفعل الصحاة، ولم يلهه ذلك عن نديمه ولا عن كأسه، ولا خرج بذلك عن سكرته.

٢ ـ أنه عليه السلام لمّا كان بكلّيته متوجهاً إلى الله تعالى، مقبلاً إليه معرضاً عمّا سواه متمحضاً في العبادة، نبّهه سبحانه بالإلهام والإلقاء في الروع في هذه العطية الكريمة، وذلك لعموم تفضله جلّ شأنه على عباده فكيف بالمؤمن السائل في بيته أعني المسجد النبوي.

فلا غرو أن يلقي في قلب وليّه إعانة المسكين المفتاق، فالتصدّق طاعة في طاعة، ومن الضروري التأكيد على أن الذوبان في التوجّه إلى الله تعالى، ليس معناه أن يفقد الإنسان الإحساس بنفسه، ولا أن يكون بدون إرادة، بل الإنسان بإرادته يصرف عن نفسه التفكير في أي شيء لا صلة له بالله تعالى.

الإيراد الرابع:

إنّ دفع الخاتم في الصلاة للفقير عمل كثير واللائق بحال علي عليه السلام أن لا يفعل ذلك[1].

وجوابه:

١ ـ إننا لا نسلّم كون خلع الخاتم عملاً كثيراً لأنّ الخاتم كان مرجاً في خنصره عليه السلام فلم يتكلّف خلعه كثير عمل تفسد بمثله صلاته[2].

٢ ـ لا يفسد ـ عند فقهاء الإمامية ـ الصلاة إلاّ العمل الكثير الماحي لصورة الصلاة، وخلع الخاتم غير ماحٍ لصورتها بل هو أهون من قتل الحية والعقرب حال الصلاة وهو المتفق عليه بين فرق الإسلام.

---

(١) تفسير الرازي: ج ١٢ ص ٣١.
(٢) تفسير الكشاف للزمخشري: ج ١ ص ٦٢٤.

الإيراد الخامس:

أيضاً أورد الرازي: «أن المشهور أنه عليه السلام كان فقيراً ولم يكن له مال تجب الزكاة فيه...»[1] فكأن الرازي حمل الزكاة على الصدقة الواجبة المعروفة عند المتشرعة، وإطلاقها بنظره ـ على الصدقة المندوبة خلاف الظاهر.

والجواب:

إنّ الزكاة المصطلحة في عرف المتشرعة إنما هي اصطلاح مستحدث، والقرآن الكريم قد استعملها بمعناها اللغوي العام جرياً على ما يقتضيه عرف المحاورة عند أهل اللغة وغيرهم.

فالزكاة كما صرّح اللغويون بمعنى الصدقة لأنّ الزكاة وإن اشتهرت في الشرع بأنها الصدقة الواجبة لكنها تطلق على المستحبة أيضاً بكثرة، وقد ورد في القرآن ما يوضّح هذا المعنى قبل أن تشرّع الزكاة المصطلحة عندنا، فقال تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم/ ٣٢).

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ (الأنبياء/ ٧٣) وغير ذلك، ولا شكّ في أنّ المراد بها هو مطلق الإنفاق لوجه الله تعالى.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

* * * * *

(١) تفسير الرازي: ج ١٢ ص ٣١.

عقيدتنا في عدد الأئمة عليهم السلام

قال المصنّف (قدّس سرّه):

ونعتقد أن الأئمة الذين لهم صفة الإمامة الحقّة هم مرجعنا في الأحكام الشرعية المنصوص عليهم بالإمامة اثنا عشر إماماً، نصّ عليهم النبيّ ﷺ جميعاً بأسمائهم، ثمّ نصّ المتقدّم منهم على من بعده، على النحو الآتي:

١ ـ أبو الحسن علي بن أبي طالب (المرتضى) المتولّد سنة ٢٣ قبل الهجرة والمقتول سنة ٤٠ بعدها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢ ـ أبو محمد الحسن بن علي	(الزكي)	(٢ ـ ٥٠)
٣ ـ أبو عبد الله الحسين بن علي	(سيد الشهداء)	(٣ ـ ٦١)
٤ ـ أبو محمد علي بن الحسين	(زين العابدين)	(٣٨ـ٩٥)
٥ ـ أبو جعفر محمد بن علي	(الباقر)	(٥٧ـ١١٤)
٦ ـ أبو عبد الله جعفر بن محمد	(الصادق)	(٨٣ـ١٤٨)
٧ ـ أبو إبراهيم موسى بن جعفر	(الكاظم)	(١٢٨ـ١٨٢)
٨ ـ أبو الحسن علي بن موسى	(الرضا)	(١٤٨ـ٢٠٣)
٩ ـ أبو جعفر محمد بن علي	(الجواد)	(١٩٥ـ٢٢٠)
١٠ ـ أبو الحسن علي بن محمد	(الهادي)	(٢١٢ـ٢٥٤)
١١ ـ أبو محمد الحسن بن علي	(العسكري)	(٢٣٢ـ٢٦٠)
١٢ ـ أبو القاسم محمد بن الحسن	(المهدي)	(٢٥٦ـ...)

وهو الحجة في عصرنا الغائب المنتظر عجّل الله فرجه وسهّلَ مخرجه ليملأ الأرض عدلاً وقسطاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

* * * * *

قد ثبت بالروايات التي فاقت حدّ التواتر بكثير أن الأئمة عليهم السلام اثنا عشر إماماً بعد النبي محمّد صلى الله عليه وآله وقد روى ذلك المحدثون في جوامع الحديث كالكليني في الكافي والمجلسي في بحار الأنوار والحرّ العاملي في إثبات الهداة والبحراني في غاية المرام.

وطرق هذه الأحاديث من العامة والخاصة؛ قال الشيخ الحر العاملي (قدّس سرّه):

«إذا عرفت هذا ظهر لك تواتر النصوص والمعجزات الآتية إن شاء الله تعالى بل تجاوزها حدّ التواتر بمراتب، فإنها أكثر بكثير من كل ما اتفقوا على تواتره لفظاً أو معنًى، مثل وجوب الصلاة والزكاة وتحريم الخمر وأخبار المعاد وكرم حاتم وغزاة بدر وأحد وحنين، وخبر الخضر وموسى وذي القرنين، وأمثال ذلك، وكثرة النقلة ـ من الشيعة وغيرهم بحيث لا يُحصى لهم عدد ـ ظاهر واجتماع الشرائط المذكورة واضح لا ريب فيه، ومن خلا ذهنه من شبهة أو تقليد حصل له العلم من هذه الأخبار بحيث لا يحتمل النقيض عنده أصلاً، ولو أنصف العامة لعلموا أن نصوص أئمتنا عليهم السلام ومعجزاتهم أوضح تواتراً من نصوص النبي صلى الله عليه وآله ومعجزاته، ولو أنصف اليهود والنصارى وأمثالهم لعلموا أن تواتر نصوص نبينا وأئمتنا عليهم السلام ومعجزاتهم أوضح وأقوى من تواتر نصوص أنبيائهم ومعجزاتهم كما أشرنا إليه سابقاً[1].

وقال في موضع آخر بعد ذكره وعرضه لمعجزات الأئمة عليهم السلام: «وقد تركتُ أحاديث كثيرة من الكتب التي رأيتها وطالعتها لضعف دلالتها واحتياجها إلى بعض التوجيهات، وضم بعض المقدمات لعدم الاحتياج إلى ذلك القسم، ومن جملتها أحاديث تفضيل أمير المؤمنين وسائر الأئمة عليهم السلام فإنها أكثر من أن تحصى، وما لم أنقله منه ربما كان أكثر مما نقلته، ولكن لكثرة النصوص والمعجزات اكتفيت بما ذكرته، ومن شكّ أو شكّك أو تعصّب بعد الاطلاع على

---

(١) إثبات الهداة: ج ١ ص ٣٥ ـ ٣٦.

ما جمعته فالله تعالى حاكم بيننا وبينه، فإنه قد تجاوز حدّ التواتر اللفظي والمعنوي ولا يوجد في شيء من المتواترات اللفظية والمعنوية ما يماثله ولا يقاربه، وناهيك بنقل جميع الخصوم له وعدم خلوّ شيء من مؤلفات الفريقين منه إلاّ النادر والله ولي التوفيق[1].

وقال الخواجة نصير الدين الطوسي[2] (قدّس سرّه) بعد إثبات إمامة علي عليه السلام: «والنقل المتواتر دلّ على الأحد عشر، ولوجوب العصمة، وانتفائها عن غيرهم ووجود الكمالات فيهم»، وكيف كان فالرويات على أصناف وطوائف:

منها: ما يدلّ على أن الأئمة اثنا عشر من قريش.

ومنها: ما يدل على أنهم كانوا معينين عند الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله كقوله صلى الله عليه وآله: أخبرني جبرائيل بأسمائهم وأسماء آبائهم[3].

ومنها: ما يدلّ على ذكر بعض خصوصياتهم كقوله صلى الله عليه وآله: من سرّه أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدنيها ربّي ويتمسّك بقضيب غرسه ربّي بيده[4]، فليتولّ علي بن أبي طالب وأوصيائه من بعده، فإنهم لا يدخلونكم في باب ضلال، ولا يخرجونكم من باب هدى، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم[5].

وكقوله صلى الله عليه وآله: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي يقومون في الناس فيكذّبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم[6].

وكقول الإمام علي عليه السلام: إن ليلة القدر في كل سنة وأنه ينزل في تلك الليلة أمر السنة وأن لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله، فقيل من هم؟ فقال: أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدّثون[7].

---

(١) إثبات الهداة: ج ١ ص ٧٥ ـ ٧٦.
(٢) كشف المراد/ ٤٢٢.
(٣) نفس المصدر: ج ١ ص ٢٤٩.
(٤) «قوله غرس بيده» معنى مجازي أي بقدرته إذ ليس لله يدان لأنّ ذلك من صفات الممكنات والمحدثات.
(٥) إثبات الهداة: ج ٢ ص ٢٥٤.
(٦) نفس المصدر: ج ٢ ص ٢٥٦.
(٧) نفس المصدر: ج ٢ ص ٢٩٨ وأصول الكافي.

وكالأخبار الدالّة على إمامتهم عليهم السلام المروية عن النبي الأعظم، منها ما روي أن الأئمة اثنا عشر خليفة إلى يوم القيامة كما ورد من طرق الطرفين عنه ﷺ قال:

لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش.

وفي بعضها عنه ﷺ قال:

لا يزال أمر الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش.

وفي صحيح مسلم قال: لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ويكون عليهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش.

وفي الجمع بين الصحاح الستة قال النبي ﷺ:

هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش[1].

وروى القندوزي الحنفي في ينابيع المودة: ص ٣٠٨ ط. قم:

عن عبد الملك بن عُمَير عن جابر بن سمرة قال: كنتُ مع أبي عند رسول الله ﷺ فسمعته يقول: بعدي اثنا عشر خليفة ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال أبي: قال ﷺ: كلهم من بني هاشم.

وعن الشعبي عن مسروق وكلاهما من العامة: قال: كنّا عند ابن مسعود فقال له رجل: هل حدّثكم نبيكم كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: نعم، وما سألني عنها أحد قبلك، وإنك لأحدث القوم سنّاً، سمعته يقول: يكون بعدي عدّة نقباء موسى عليه السلام قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2].

فحديث نقباء بني إسرائيل دالّ على انحصار الخلافة في اثنى عشر وأنهم خلفاء بالنص من الله تعالى كعدّة نقباء بني إسرائيل لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (المائدة/ ١٣).

---

(١) مؤتمر علماء بغداد بتحقيقنا ص ٣٣ وقد ذكرنا هناك الأدلة العقلية والنقلية على إمامة الأئمة عليهم السلام فلاحظ.

كما يلاحظ: مسند أحمد: ج ٥ ص ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩٢ ومستدرك الحاكم: ج ٤ ص ٥٠١ ومجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٩٠ وكنز العمال: ج ٦ ص ٢٠١ وصحيح البخاري: ج ٩ ص ١٠١.

(٢) غيبة الطوسي: ص ٨٩.

وقد روى أحمد بن حنبل عن مسروق قال:

كنّا جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يقرؤنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمان هل سألتم رسول الله كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ قال عبد الله: نعم ولقد سألنا رسول الله فقال: اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل[1].

فالحديث دالّ على انحصار الخلافة في إثني عشر وأنهم خلفاء بالنص لقوله ﷺ: «كعدّة نقباء بني إسرائيل» فإن نقباءهم خلفاء بالنص لقوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ وسؤال الصحابة للنبي ﷺ إنما كان عن خلفائه بالنص وليس سؤالاً عن تأمير الناس ولا تغلب السلاطين على الأمة الإسلامية لأنّ تأمير الناس وتغلّب السلاطين لا يبتني عادة على الدين حتى يهّم الصحابة السؤال عنه، ولأنّ السلاطين يتربعون على السلطة بدون نصّ فلا يحتاج إلى السؤال عنهم وعن عددهم لأنّ العادة جرت على وجود مثلهم وأنهم لا ينحصرون بعدد، فظهر أن السؤال إنما هو عن الخلفاء بالنص وعنهم أجاب النبي، ولا قائل بأنّ الخلفاء إثنا عشر بالنص غير أئمتنا عليهم السلام فيكونون هم المراد بالاثنى عشر في هذا الحديث.

وكالروايات التي هي فوق التواتر الدالّة على وجود الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف والتي دلّت على أنه ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام وأنه عجّل الله تعالى فرجه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً؛ وهكذا زادت الروايات بياناً من جهة الأسماء والصفات وسائر الخصوصيات حتى لا يبقى مجال للترديد والتشكيك فكل واحد من الأئمة الاثنا عشر، منصوص من قبل الإمام السابق، حتى ينتهي إلى تنصيص الرسول الأكرم ﷺ، وتنصيصه ينتهي إلى تنصيص الله سبحانه وتعالى.

قال العلاّمة الحلّي (قدّس سرّه) عند تبيين إمامة الأئمة الإثني عشر مستدلاً على ذلك بوجوه ثلاثة:

الوجه الأول:

النقل المتواتر من الشيعة خلفاً عن سلف، يدلّ على إمامة كل واحد من هؤلاء بالتنصيص، وقد نقل المخالفون ذلك من طرق متعددة تارة على الإجمال،

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج ١ ص ٣٩٨.

وأخرى على التفصيل كما روي عن رسول الله ﷺ متواتراً أنه قال للإمام الحسين عليه السلام: هذا ابني إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم ـ إلى أن ساق الخبر المروي عن مسروق المتقدم.

الوجه الثاني:

قد بيّنا أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغير هؤلاء ليسوا معصومين إجماعاً، فتعيّنت العصمة لهم، وإلاّ لزم خلوّ الزمان من المعصوم وقد بيّنا استحالته.

الوجه الثالث:

إن الكمالات النفسية والبدنية بأجمعها موجودة في كل واحد منهم، وكل واحد منهم كما هو كاملٌ في نفسه، كذا هو مكمّل لغيره وذلك يدلّ على استحقاقه الرياسة العامة لأنه أفضل من كل أحد في زمانه، ويقبح عقلاً تقديم المفضول على الفاضل، فيجب أن يكون كل واحد منهم إماماً وهذا برهان لمي[1].

هذا مضافاً إلى دعوى الإمامة عن كل واحد من الأئمة الاثني عشر، وظهور المعجزة على أيديهم، وقد تواترت معجزاتهم عند الخاصة والعامة وهي شاهد صدق على دعواهم، لذا تسلّم الإمامية لإمامتهم مجمعين عليها جيلاً بعد جيل ونسلاً بعد نسل.

ثم إنك بعدما عرفت من قطعية أن الأئمة هم الاثنا عشر لا أقلّ ولا أكثر تعلم بطلان دعوى الإمامة عن غيرهم، كما نعلم بعد قطعية الخاتمية، بطلان دعوى النبوة بعد نبوة نبيّنا محمّد ﷺ ولا حاجة بعد بطلانها إلى الفحص والتحري حول مدعي من ادّعى الإمامة، كما لا حاجة إلى الفحص والتحري حول مدعي النبوة بعد العلم ببطلان دعواها كما لا يخفى[2].

---

(١) شرح التجريد: ص ٣٩٨.

(٢) بداية المعارف: ج ٢ ص ١٤٣.

عقيدتنا في الإمام المهدي عليه السلام

وعجّل الله تعالى فرجه الشريف

قال المصنّف (قدّس الله سرّه الشريف):

إن البشارة بظهور (المهدي) من وُلد فاطمة في آخر الزمان ـ ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً ـ ثابتة عن النبي ﷺ بالتواتر، وسجّلها المسلمون جميعاً فيما رووه من الحديث عنه على اختلاف مشاربهم.

وليست هي الفكرة المستحدثة عند (الشيعة) دفع إليها انتشار الظلم والجور، فحلموا بظهور من يطهّر الأرض من رجس الظلم، كما يريد أن يصورها بعض المغالطين غير المنصفين. ولولا ثبوت فكرة (المهدي) عن النبي على وجه عرفها جميع المسلمين وتشعبت في نفوسهم واعتقدوها لما كان يتمكن مدعو المهديّة في القرون الأولى كالكيسانية والعباسيين وجملة من العلويين وغيرهم، من خدعة الناس واستغلال هذه العقيدة فيهم طلباً للملك والسلطان فجعلوا إدعاءهم المهدية الكاذبة طريقاً للتأثير على العامة وبسط نفوذهم عليهم.

ونحن مع إيماننا بصحّة الدين الإسلامي وأنه خاتمة الأديان الإلهية ولا نترقّب ديناً آخر لإصلاح البشر ومع ما نشاهد من انتشار الظلم واستشراء الفساد في العالَم على وجه لا تجد للعدل والصلاح موضع قدم في الممالك المعمورة.. ومع ما نرى من انكفاء المسلمين أنفسهم عن دينهم وتعطيل أحكامه وقوانينه في جميع الممالك الإسلامية، وعدم التزامهم بواحد من الألف من أحكام الإسلام ـ نحن مع كل ذلك لا بدّ أنْ ننتظر الفرج بعودة

الدين الإسلامي إلى قوّته وتمكينه من إصلاح هذا العالم المنغمس بغطرسة الظلم والفساد.

ثم لا يمكن أنْ يعود الدين الإسلامي إلى قوته وسيطرته على البشر عامّة، وهو على ما عليه اليوم وقبل اليوم من اختلاف معتنقيه في قوانينه وأحكامه في أفكارهم عنه، وهم على ما هم عليه اليوم وقبل اليوم من البدع والتحريفات في قوانينه والضلالات في ادعاءاتهم. نعم لا يمكن أنْ يعود الدين إلى قوته إلاّ إذا ظهر على رأسه مصلح عظيم يجمع الكلمة ويردّ عن الدين تحريف المبطلين ويبطل ما ألصق به من البدع والضلالات بعناية ربانية وبلطف إلهي: ليجعل منه شخصاً هادياً مهديّاً له هذه المنزلة العظمى والرياسة العامة والقدرة الخارقة ليملأ الارض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

والخلاصة أنّ طبيعة الوضع الفاسد في البشر البالغة الغاية في الفساد والظلم ـ مع الإيمان بصحة هذا الدين وأنّه الخاتمة للأديان ـ يقتضي انتظار هذا المصلح (المهدي)، لإنقاذ العالم ممّا هو فيه. ولأجل ذلك آمنت بهذا الإنتظار جميع الفرق المسلمة بل الأمم من غير المسلمين، غير أن الفرق بين الإمامية وغيرها هو أنّ الإمامية تعتقد أنّ هذا المصلح (المهدي) هو شخص معيّن معروف ولدَ سنة ٢٥٦ هجرية ولا يزال حيّاً هو ابن الحسن العسكري واسمه (محمد). وذلك بما ثبت عن النبي وآل البيت من الوعد به وما تواتر عندنا من ولادته واحتجابه. ولا يجوز أن تنقطع الإمامة وتحول في عصر من العصور، وإنْ كان الإمام مخفيّاً، ليظهر في اليوم الموعود به من الله تعالى الذي هو من الأسرار الإلهية التي لا يعلم بها إلا هو تعالى.

ولا يخلو من أنْ تكون حياته وبقاؤه هذه المدة الطويلة معجزة جعلها الله تعالى له، وليست هي بأعظم من معجزة أنْ يكون إماماً للخلق وهو ابن خمس سنين يوم رحل والده إلى الرفيق الأعلى، ولا هي بأعظم من معجزة عيسى إذ كلّم الناس في المهد صبيّاً وبعث في الناس نبيّاً.

وطول الحياة أكثر من العمر الطبيعي أو الذي يتخيل أنّه العمر الطبيعي لا يمنع منها فنّ الطب ولا يحيلها، غير أنّ الطبّ بعد لم يتوصل إلى ما يمكنه

من تعمير حياة الإنسان. وإذا عجز عنه الطبّ فإن الله تعالى قادر على كل شيء، وقد وقع فعلاً تعمير نوح وبقاء عيسى ع كما أخبر عنهما القرآن الكريم.. ولو شكّ الشاكّ فيما أخبر به القرآن فعلى الإسلام السّلام.

ومن العجب أنْ يتساءل المسلم عن إمكان ذلك وهو يدّعي الإيمان بالكتاب العزيز.

ومما يجدر أنْ نذكره في هذا الصّدد ونذكّر أنفسنا به أنّه ليس معنى انتظار هذا المصلح المنقذ (المهدي)، أنْ يقف المسلمون مكتوفي الأيدي فيما يعود إلى الحق من دينهم، وما يجب عليهم من نصرته والجهاد في سبيله والأخذ بأحكامه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. بل المسلم أبداً مكلّف بالعمل بما أنزل من الأحكام الشرعية، واجب عليه السعي لمعرفتها على وجهها الصحيح بالطرق الموصلة إليها حقيقة، وواجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ما تمكن من ذلك وبلغت إليه قدرته «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...» فلا يجوز له التأخر عن واجباته مجرّد الانتظار للمصلح المهدي والمبشر الهادي، فإن هذا لا يسقط تكليفاً، ولا يؤجل عملاً، ولا يجعل الناس هملاً كالسوائم.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

* * * * *

اتفق المسلمون جميعاً على خروج مخلّص ينقذ البشرية جمعاء من براثن الظلم والجور، والأخذ بيدها إلى العدل والقسط والطمأنينة والسعادة، بل وافقهم على ذلك بقية الملل والأديان بمختلف مشاربها، فالمخلّص عنوانٌ لطموحات البشرية كلّها، وصياغةٌ فريدة للإلهام الفطري أدرك الناس من خلاله أنّ للإنسانية يوماً موعوداً على الأرض يتحقق فيه بسط العدل وإماتة الجور، وتفرض فيه رسالات السماء أهدافها، وتجد فيه المسيرة الإنسانية المكدودة على مرّ التاريخ استقرارها وطمأنينتها بعد عناء طويل؛ وهذا الشعور ـ كما قلنا ـ عام يشمل غير المسلمين، كالنصارى واليهود بل انعكس حتى على أشدّ الأيديولوجيات والاتجاهات العقائدية رفضاً للغيب والغيبيات كالمادية الجدلية التي فسّرت التاريخ على أساس التناقضات وآمنت بيوم موعود تُصفّى فيه كل تلك التناقضات ويسود فيه الوئام والسلام، إذن لدى الشعوب المستضعفة والمسحوقة ميل نفسي نحو الانعتاق من أسر الظلم وعبودية المادة، ومن الطبيعي أن يدعم الدين هذا الشعور

النفسي العام، بحيث يعطيه قيمته الموضوعية ويحوّله إلى إيمان حاسم بمستقبل المسيرة الإنسانية، وهذا الإيمان ليس مجرّد مصدر للسلوة والعزاء فحسب، بل مصدرُ عطاء وقوة، لأن الإيمان بالإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) يعدّ إيماناً برفض الظلم والجور، ولأنه (عج) وصلّى الله عليه «مصدر قوة ودفع لا تنضب لأنه بصيص نور يقاوم اليأس في نفس الإنسان، ويحافظ على الأمل المشتعل في صدره مهما أدلهمت الخطوب وتعملق الظلم، لأنّ اليوم الموعود يثبت أن بإمكان العدل أن يواجه عالماً مليئاً بالظلم والجور فيزعزع ماضيه من أركان الظلم، ويقيم بناءه من جديد، وأنّ الظلم مهما تجبّر وامتد في أرجاء العالم وسيطر على مقدّراته، فهو حالة غير طبيعية ولا بُدّ أنْ ينهزم، وتلك الهزيمة الكبرى المحتومة للظلم وهو في قمة مجده، تضع الأمل كبيراً أمام كل فرد مظلوم، وكل أمة مظلومة في القدرة على تغيير الميزان وإعادة البناء»[1].

وفكرة المهدي المخلّص ليست بدعاً من الفكر عند الشيعة الإمامية كما حاول داويت رونلدسن في كتابه عقيدة الشيعة ص ٢٣١ حيث ادّعى أنّ الشيعة ابتدعوا فكرة المهدي نتيجة الفشل الذريع الذي مُنيت به المملكة الإسلامية في توطيد أركان العدل أيام الدولة الأموية.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

* * *

لقد آمن بخروج المخلّص كل الذين ينشدون التطلّع إلى عدل السماء وخلاصها، فها هم النصارى قد مُلئتْ طواميرُهم بذكر خروج عيسى عليه السلام في آخر الزمان لينقذ البشرية من آلامها وشقائها، وكذا اليهود يقولون بأنه فنخاس بن عازار؛ حيث يعتقدون بأنه ما زال حيّاً وسيعود لإنقاذ بني إسرائيل[2].

والزردشتيون يعتقدون بخروج شوسياني (منقذ العالم) بعد أن يتصارع يزدان (إله الخير) وأهريمان (إله الشر) فينكسر أهريمان وينعزل ويفوّض الأمور كلها إلى

---

(١) بحث حول المهدي (عج) الشريف للشهيد الصدر (قده).

(٢) نشرت الجرائد والصحف عام ١٩٩٤ م أنّ علماء الفلك حذّروا من اصطدام شظايا من المذنّب شوميكر ليفي ٩ بكوكب المشتري العملاق ويؤكد هؤلاء العلماء أنّ كوكبنا لن يلحق به أيّ أذى كما أنه لن يراه الناس، وهذا الحادث كما يعتقد اليهود الارثوذكس من طائفة لوبافيتش مؤشّرٌ على خروج المسيح المنتظر ويقولون أن كتاب التعاليم اليهودية تصرّح بأنّ مجيء المسيح المنتظر سيسبقه انفجار او تصادم قوي مع كوكب المشتري.

يزدان الذي بدوره يضبط أمر العالم وتستقر الأمور.

والفارق بيننا وبين غيرنا من الأديان في قضية الإمام المهدي (عج) أننا نقر برجعة النبي عيسى وغيره إلى الدنيا ولكنهم يرفضون بشدّة رجعة الإمام المهدي (عج) الشريف وذلك لرفضهم الاعتراف بدين ناسخ للشريعة الموسوية والعيسوية فلذا ينسفون الأسس الفكرية والعقائدية والتشريعية التي جاء بها الإسلام وحمل لواءها النبي الأعظم، فبطبيعة الحال يستلزم هذا إنكار خروج رجل مصلح من أولاد محمّد بن عبد الله ﷺ وبالأخص من صلب الحسن العسكري عليه السلام.

وأما الفارق بيننا وبين بقيّة الفرق الإسلامية في قضية الإمام المهدي (عج) الشريف فيما يخصّ طول حياته إلى وقتنا الحاضر حيث ينكرون بقاءه ويقولون بأنّه سوف يولد في آخر الزمان حينما تتوفر الظروف الموضوعية لساعة الخروج. وسوف يأتيك الأدلة على صحة بقائه إلى الآن حيّاً.

وبيننا وبين السنّة موارد اتّفاق وافتراق في الإمام المهدي (عج) الشريف.

موارد الاتفاق هي:

المورد الأول:

الاتفاق بين الشيعة والسنة على أصل قضية المهدي (عج) الشريف وأنّه هو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً. وقد ورد في شأنه عليه السلام مئات الروايات بل ناهزت الستّة آلاف رواية أو حديث عن النبي والعترة الطاهرة بطرق متعددة من الفريقين وهذا عدد هائل يتجاوز حدّ التواتر عشرات المرّات والتواتر كما في علم الحديث والرجال يخرج بالقضية من دائرة الظنون والتشكيكات ويدخلها في دائرة الضروريات الدينية والتاريخيّة المسلمّة بحيث لا تدخل المسألة أو القضية المتواترة في بحث الأسانيد فكيف بقضية الإمام المهدي عليه السلام حيث وردت فيها مئات الأحاديث الصحيحة والعالية السند وغير ذلك، ووجود روايات بهذه الكثرة يعدّ رقماً إحصائياً ضخماً لا يتوفّر نظيره في كثير من قضايا الإسلام البديهيّة. قال القاضي الشوكاني في إبراز الوهم المكنون صفحة ٤.

«إن أحاديث المهدي متواترة بلا شك ولا شبهة بل يصدق وصف التواتر على ما دونها على جميع الإصطلاحات المحررة في الأصول».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ج ٥ ص ٣٦٢: «تواترت

الأخبار بأنّ المهدي من هذه الأمة وأنّ عيسى بن مريم سينزل ويصلّي خلفه».

وغيرهما من مؤرخي العامّة كابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة ج ٢ ص ٢١١ ومناقب الشافعي وابن الصبّاغ المالكي في إسعاف الراغبين وابن خلدون في مقدمته.

المورد الثاني: وجوب الاعتقاد به (ع) وحرمة نكرانه:

لأنّ الاعتقاد بخروجه ممّا أخبر عنه الوحي والنصوص الدينيّة المعتبرة الدالّة على وجوب الإيمان به وبقضايا الغيب والآيات واضحة الدلالة، منها قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ وقضيته عليه السلام من جملة قضايا الغيب التي يُحرّم نكرانها وليس معنى ذلك أنّه محتجب عن كل الناس غائب لا يراه كل الناس، بل يراه بعض الخواصّ، وقد رآه عدّة في حياة أبيه العسكري عليه السلام، وفي الغيبة الكبرى التي نعيش خلالها، فالمقصود من الغيب في قضيّته هو وقت ظهوره.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني أحد كبار علماء السنّة في مجلّة التمدّن الإسلامي عدد ٢٢:

«إنّ عقيدة خروج المهدي عقيدة ثابتة متواترة عنه ﷺ يجب الإيمان بها لأنها من أمور الغيب، والإيمان من صفات المتقين كما قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ وإنّ إنكارها لا يصدر إلاّ من جاهل مكابر اسأل الله تعالى أنْ يتوفانا على الإيمان بها وبكل ما صحّ في الكتاب والسنّة».

وبهذا صحّ ما ورد عنه ﷺ: «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد ومن أنكر نزول عيسى فقد كفر...» فرائد السمطين ج ٢ ص ٢٣٤.

وقال مولانا الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ قال: المتقون شيعة عليّ عليه السلام والغيب هو الحجّة الغائب. يعني المهدي. إكمال الدين ج ٢ ص ٣٤.

المورد الثالث:

اتفق السنة والشيعة كما في مصادر الفريقين أنّ الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) من وُلد فاطمة إلا أن الشيعة يعتقدون أنه من صلب الإمام

العسكري المتسلسل بالنسب إلى جدّته الصدّيقة الزهراء عليها السلام. فالمقطوع به عند السنّة أنه عليه السلام من آل البيت نسباً.

المورد الرابع: حتمية خروجه:

تصافقت الروايات المتواترة عند الفريقين أنّ خروجه من المحتوم الذي لا بدّ منه وأنه لو لم يبقَ من الدنيا إلاّ يوم واحد فإنّه سبحانه يطوّل هذا اليوم ليظهر وليّه لكي ينشر العدل ويميت الظلم.

فعن ابن مسعود قال: عن النبي صلى الله عليه وآله: «لا تذهب الدنيا حتى يلي أمتي رجل من أهل بيتي يقال له المهدي»[1]. وعن الطفيل عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لو لم يبقَ من الدنيا إلاّ يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي»[2].

المورد الخامس: عمومية ملكه:

حيث يعمّ عدله وقسطه أجزاء الكرة الأرضية وذلك للخبر المتواتر بين الفريقين «يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً».

وكما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور/ ٥٦).

وكذا قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصف/ ١٠) فبمقتضى التعليل بقوله ﴿لِيُظْهِرَهُ﴾ يتوضح هذف رسالته وهي الأمن والعدل والحياة الرغيدة وقد أكّد هذا المعنى نصوص عديدة تبيّن ذلك منها:

---

(١) الغيبة للطوسي/ ١١٢.

(٢) صحيح أبي داود ج ٢/ ٢٠٧ ط مصر المطبعة التازية ونقله الشيخ الصافي في المنتخب ص ١٤٧ بطرق متعددة من مصادر العامة.

ما روي عن الإمام علي[1] عليه السلام قال: لتعطفنّ علينا الدنيا بعد شماسها عطف الضروس[*] على ولدها، ثم قرأ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص/٦) ورُوي عن مولانا الباقر عليه السلام قال: إنّ هذه الآية مخصوصة بصاحب الأمر الذي يظهر في آخر الزمان ويبيد الجبابرة والفراعنة ويملك الأرض شرقاً وغرباً ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً[2].

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ملك الأرض أربعة: مؤمنان وكافران... فالمؤمنان: ذو القرنين وسليمان، والكافران: نمرود وبخت نصر وسيملكها خامس من أهل بيتي». الحاوي للفتاوى ج ٢ ص ٨١ والفتاوى الحديثية ص ٣٩ وعقد الدرر ص ١٩ ـ ٢٠.

المورد السادس: صلاة عيسى خلفه:

فعن جابر الأنصاري قال: سمعت النبي يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم: تعال صلّ بنا، فيقول: لا إنّ بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة. صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٦ ط دار الكتب «وفي بعض النصوص: «صلّ بنا». لاحظ المهدي الموعود عند علماء أهل السنّة والإمامية ج ٢/ ٢١٦ ط قم. هذه أهم موارد الاتفاق بين الفريقين فيما يخصّ الإمام المهدي (عجلّ الله فرجه الشريف).

أمّا موارد الافتراق فهي:

المورد الأول:

قال الأشاعرة: إنّ الإمام المهدي (عج) الذي تحدّثت عنه النصوص الكثيرة سيولد في الظرف المناسب حينما يحين الوقت المناسب للظهور، أما الشيعة الإمامية فهم معتقدون أنه عليه السلام ولد عام ٢٥٥ هجري وهو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

إلاّ أن هناك جماعة من علماء العامة وافقوا الإمامية في معتقدها بحياة الإمام

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام) ج ٥/ ٣٢١ ح ١٧٥٧ نقلاً عن المصادر الموثوقة.

(*) «الضروس»: الناقة يموت ولدها، أو يذبح فيحشى جلده فتدنو منه وتعطف عليه. وقيل: إن «الضروس»، الناقة السيئة الخُلق تعضّ حالبها.

(٢) تفسير البرهان ج٣/ ٢٣٠ ح ١٢.

المهدي (عج) الشريف إلى الآن[1].

المورد الثاني، العصمة:

فالشيعة يعتقدون بعصمته صلوات الله تعالى عليه تماماً كعصمة جدّه النبي وعترته الطاهرة، لأنّ مقام الإمامة يستدعي كونه معصوماً مسدّداً وإلاّ لاستلزم احتياجه إلى غيره فيقوّمه. وأما السُنّة فعلى العكس كعادتهم في نفي العصمة عن الأنبياء على تفصيل في مراحل حياتهم عليهم السلام قبل البعثة وبعدها... الخ.

ويستدلون عليه بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال:

«المهدي من أهل البيت يصلحه الله في ليلة واحدة»[2].

يرد على هذا الدليل ما يلي:

(١) إنّ الاحتجاج بهذا الحديث على نفي عصمة الإمام المهدي (عج) الشريف باطل لثبوتها لأهل البيت عموماً وله خصوصاً كما أشارت بذلك أدلة العقل والنقل.

أما العقل:

أولاً: فلأنه لو جاز صدور الذنب منه عليه السلام أو الخطأ أو النسيان فلا يخلو الأمر من أمرين:

الأول: إمّا أن نقول بجواز ارتكاب المعاصي بل بوجوبها بما أوجب الله علينا الاقتداء به وهذا باطل قطعاً.

الثاني: أنْ نقول بعدم وجوب اتباعه، فذلك ينافي الخلافة التي يجب أن تُطاع ليطبق حكم الله في الأرض.

ثانياً: لأن الإمام عليه السلام كالنبي صلى الله عليه وآله لا يفترقان بالصفات، فله ما للنبي إلا النبوة التشريعية، فكما أن النبوة واجبة على الله تعالى بحكمة العقل، كذا الإمامة واجبة مثلها، وكل ما دل على وجوب النبوة فهو دال على وجوب الإمامة، وبما

---

(١) لاحظ المهدي الموعود المنتظر عند علماء السنة والإمامية لنجم الدين العسكري ومنتخب الأثر للصافي.

(٢) سنن ابن ماجة: ج ٢ ص ٤٠٨٥ والحاوي للفتاوى: ج ٢ ص ٧٨ ومنتخب الأثر ص ١٤٩ نقلاً عن المصادر السنيّة.

أن العصمة شرط في صحة النبوة، فكذا هي شرط في صحة الإمامة، لأن الإمامة خلافة عن النبوة وقائمة مقامها، بل هي أرفع من مقام النبوة، فإذا ثبتت ـ أي العصمة ـ للأدون ثبتت بطريق أولى للأرفع، ولو لم يكن الإمام معصوماً لأدى ذلك إلى التسلسل، لأن الحاجة الداعية إلى الإمام هي ردع الظالم عن ظلمه، والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون غير معصوم ـ لأن غير المعصوم معرّض للخطأ ـ لافتقر إلى إمام آخر ليكون لطفاً بالنسبة إليه، وذلك الإمام الآخر على تقدير عدم عصمته يفتقر إلى ثالث، وهو إلى رابع، وهكذا إلى ما لا نهاية بحيث يؤدي إلى التسلسل المستحيل. هذا مضافاً إلى أنه لو فعل المعصية **وجب الإنكار عليه**، وهذا يستلزم سقوط محله من القلوب، وانتفت فائدة نصبه ـ وهي حصول القرب والبعد عن المعصية ـ **وإن لم يجب الإنكار عليه**، سقط حينئذٍ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال أيضاً.

فإذا ثبت استحالة اللازمين (أي وجوب الإنكار عليه، وعدم وجوب الإنكار كما تقدم) ثبت استحالة الملزوم قطعاً ـ أي عدم كونه معصوماً ـ للمحذورين المتقدمين.

وأما النقل،

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

فبتقرير مقدمة هي:

بما أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، والعصمة من الأمور الباطنة التي لا يعلمها إلاّ الله تعالى، فلا بُدّ من نص مَنْ يعلم عصمته عليه، أو ظهور معجزة على يده تدل على صدقه، وقد نص الله تعالى على الإمام بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة/ ٥٦) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء/ ٦٠) وقد ذكرنا الأدلة النقلية في الباب الخامس والعشرين وما بعده فلا نعيد.

(٢) لو سلّمنا بصحة صدور الخبر فلا بدّ من صرفه عن ظاهره والقول بأنّ المراد من «يصلحه» تمكينه من قبضة الحكم والسيطرة على أجهزة الدولة التي سوف يظهر فيها وينطلق منها بثورته، أو يكون المراد من «يصلحه» مجيء الأمر بالخروج والإنطلاق في ليلة واحدة وفي ساعة واحدة، حيث يجتمع فيها أعوانه

وأنصاره في مكة المكرمة عند الإعلان عن بدء حركته وثورته المباركة.

المورد الثالث: الاختلاف في غيبته:

ذهب أكثر علماء أهل السنّة أنّ القول بغيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف) يعدّ ضرباً من الوهم والجنون مستدلّين على ذلك باستبعاد إمكانية بقائه حيّاً خلال هذه القرون الطويلة منذ سنة ٢٦٠ للهجرة إلى ما شاء الله تعالى.

قد يقال: لماذا يصرّ الشيعة الإمامية على إثبات وجود إمام ما دام الأنبياء والمرسلون قد شرّعوا ما يحتاجه الشرع؟!

يجاب عليه:

إنّ البرهان الذي قام على إثبات النبوّة العامة بحيث يستلزم صدور الأحكام من الله تعالى يقتضي بنفسه وجود الإمام الحافظ للأحكام، وخلاصة البرهان: إنّ الإنسان مدنيّ بالطبع فهو بهذا ينزع إلى الحياة الاجتماعية، ممّا يستدعي التزاحم على المنافع وحصول الاختلافات التي هي نتائج التفاوت في القابليات والعقول ولأنّ كل فرد من أفراد المجتمع يريد تحصيل ما يمكنه من تأمين منافعه الماديّة المحدودة وأنْ يزيل العقبات التي تعترض طريقه، في حين أنّ الآخرين أيضاً يحاولون الوصول إلى نفس هذا الهدف ولهذا يحصل التنافس على المنافع والاعتداء على حقوق الآخرين، لذا الحاجة إلى قانون من أجل ضبط العلائق الاجتماعية وحصرها ضمن طوق العدل ليرتفع الاختلاف والفوضى، وهذا أمر فطريّ سعى إليه البشر قديماً وحديثاً ضمن ضوابط قانونية كلّ بحسب تفكيره وقدراته، إضافة إلى أنّ تركيبة البشر من العقل والشهوة والتنازع بينهما وغلبة الشهوات والميول النفسية غالباً ما تكون عائقاً عن تشخيص الحقيقة ممّا يؤدي إلى أنْ يسير نحو الشقاء والانحراف فاستدعى ذلك مجيء رُسل وحُجج ليسوقوا البشر نحو السعادة بتنظيمهم للعلاقات الاجتماعية والنوازع النفسية والشهوانية.

فوجود الأئمة عليهم السلام مكمل لوجود الأنبياء، فحيث إن وجود الأنبياء لطفٌ، كذا وجود الأئمة لطف مثله، بل إنّ مهمة الأئمة عليهم السلام أعظم من مهمة الأنبياء، لأنّ مهمّة الأوائل تستدعي القيام بالمهمة التشريعية، أمّا الأئمة والأوصياء فمُلقى على عاتقهم المهامّ التنفيذية، ولا ينفع تشريع دون تنفيذ، بل الأوّل متوقف على الثاني والثاني باعث لحياة الأول.

قد يُقال: إنّ بإمكان القوانين الوضعيّة من قبل البشر التكفّل بمسؤولية حفظ النظام من الوقوع في غياهب الظلم والجهل، بحيث يكون لها صلاحية لإدارة المجتمع.

والجواب:

إنّ القوانين الوضعيّة قاصرةٌ عن ذلك لقصور عند واضعيها، سواء أكان قصوراً عقلياً أم روحياً والدليل على ذلك:

أولاً: إنّ علوم ومعارف البشر ناقصة ومحدودة تماماً كنقصان ومحدوية عقولهم، وهذا طبيعي عند البشر الذين لا يملكون الإطلاع الكامل على الحاجات المختلفة للإنسان أو القدرة على تمييز الخير عن الشرّ وتشخيص موارد التزاحم ولا الإحاطة بمقتضيات الأزمنة والأمكنة المختلفة.

ثانياً: إنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الروح والمادة من خلال تعلّق الروح بها، وتأثير المادّة على النفس مما يستدعي إيجاد قانون ينظر إلى الناحيتين نظرة تجرّد وتكامل، وهذا غير متوفر في النظم الوضعيّة التي جلّ اهتمامها بالجانب المادّي دون اهتمام بالجانب الروحيّ، والشاهد عليه ما نراه اليوم من فصلهم للدين عن الدولة ورفضهم للتشريعات السماوية.

ثالثاً: إنّ الميول والأهواء النفسيّة عند واضعي ومقنني النظم الوضعيّة تستدعي صبّ تلك القوانين في قوالب العصبيّات والأهواء بحيث يدوّنوها لفئة قليلة دون النظر إلى الجماعات والمصالح العامّة للمجتمع بأسره. وهذا بعكس قوانين السماء الموافقة لنواميس الخلقة ومدوّنة على وفق حاجات البشر الواقعية، ومنزّهة من كل أنواع الانحراف والأغراض الشخصية. ومن هنا يتضح أنّ البشر محتاجون إلى القوانين الإلهية بشكل كامل وأنّه لا غنى لهم عن الألطاف الربّانية والفيوضات الإلهية التي تقتضي وضع شرائع متكاملة يراعى فيها نواميس الفطرة والعاطفة والعقل وحفظ حقوق الأفراد والجماعات.

والآن عودٌ على بدء..

لماذا المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف؟

إنّ المتصفّح لتاريخ البشرية منذ آدم إلى وقتنا الحاضر يرى أنّ في كلّ زمان حجّة على الناس، بها يحتجّ المولى عزّ وجلّ عليهم لئلاّ يقولوا: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ

إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ والسرّ الذي من أجله أرسلت الحجج هو أنْ يرعوي الضالّ عن ضلاله والظالم عن ظلمه وليسير المرء في دروب الكمال والفضيلة، وهذه سنّة الله القدير في خلقه ولا تتبدّل وحيث إن الظلم في وقتنا الحاضر تُرك لجامه فوصل إلى أقصى حالاته يزداد انتشاراً ويؤدّي إلى هلاك الحرث والنسل، فهل يعقل في حكمة الحكيم أنْ يترك كلّ هذا بحيث يؤدي ذلك إلى ابتلاع إنسانية الإنسان؟ أو أنّ هناك فسحة أمل في النجاة والإصلاح؟

يختلف الجواب باختلاف المذاهب والمشارب، فيميل الماذيون إلى فكرة الحكومة العالميّة التي ستتحقق يوماً ما فيعمّ الأمن والسلام على وجه البسيطة، وهؤلاء ينكرون خروج المصلح الغيبيّ المتمثّل بالإمام القائم روحي فداه وعجّل الله تعالى فرجه الشريف. أما الإلهيون المسلمون فيذهبون إلى الرأي المعاكس للماديين أيْ أنهم يتوقعون خروج المهدي (عج) ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً وطمأنينة وينال المرء تحت ظلّ حكومته عليه السلام العصمة العرضيّة التي يمكن أنْ يتحلّى بها المؤمن إذا سار على خُطى المنهج القويم.

أمّا الإلهيون من غير المسلمين فيعتقدون أيضاً بخروج المخلّص الذي تحدّثت عنه أخبار السماء كل حسب شريعته، كما فصّلنا في أول البحث، والكلّ تقريباً مصيبون لأنّ المسيح عليه السلام وغيره من الأنبياء العظام سيرجعون إلى الدنيا ليؤازروا القائم المهدي (عج) الشريف وليكونوا سنداً له عليه السلام يمتثلون أوامره ويطبّقون منهج السماء المتمثل بشريعة جدّه نبيّ الرحمة محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله.

إنّ عالمنا اليوم ينظر بفارغ الصبر سيّد العالَم الحجّة المنتظر عليه السلام ليغيّر وجه البسيطة بعدله ونوره.

إنّه الآية الكبرى لله تعالى فمن نازعها يعدّ كافراً بالله العظيم.

قد يُقال:

ما الدليل على خروج هذه الشخصية الفذّة ألاّ يكفينا كتاب الله وسنّة نبيه الأكرم محمّد صلى الله عليه وآله؟

والجواب:

إنّ خروجه مما تقتضيه الأدلة الثلاثة:

١ ـ الفطرة.

٢ ـ العقل.

٣ ـ النقل.

أما الفطرة:

ونعني بها ما فُطر عليه الناس، وركز فيهم من حب العدل والمساواة، وبغض الظلم والجور والطغيان؛ فطبيعة الإنسان تميل إلى الخير والعدالة وتبحث عن ذلك، وهذا الأمر الفطري تطلبه البشرية كافة [اللهم إلاّ من لوّث فطرته فخرج عن رسم الإنسانية ودخل في حدود الجمادية] وتصبو إليه، ولا يُعقل في حكمة العقل أن يخلق سبحانه هذا الشعور الفطري نحو العدالة، ولا يخلق في خارجه الينبوع الذي ترتوي منه تلك النفوس المتشوقة إليه.

لذا نقول: إنّ فطرة الإنسان أنّى كان وطبيعته التي تبحث عن العدالة، تصرخ مستغيثة بمن يمدّ لها يد الخلاص من براثن الظلم والطغيان على يد منقذها وهو الإنسان الكامل المسدّد من قبل السماء يزيل مظاهر الظلم والجور ويعمّ العدل والوئام.

وأمّا العقل:

وطبقاً لقاعدة اللطف القائلة أنه سبحانه فاعل كل ما يقرّب العبد إلى الطاعة وما يبعدّه عن المعصية بحيث لا يترك عباده بلا مرشد يدلّهم إلى الخير والطاعة ويبعّدهم عن الشرّ والمعصية، وحيث إن الله تعالى ختم بالنبي محمد ﷺ النبوّة وشريعته خاتمة الشرائع والأديان وناسخة لما تقدم عليها، فهي أتمّ الشرائع فلا بدّ أنْ تكون شريعته شاملة تعطي لكل حادثة متجددة حلاً لها، وهذا لا يمكن حصره في فترة زمنيّة قصيرة، فيتعيّن ومن باب اللطف إيجاد أشخاص وأفراد كاملين بمنزلة النبي يبيّنون ما خفي على الناس من معرفة دينهم ويشرحون لهم ما عجزوا عن حلّه، لا سيما في عصر يكون التقدّم العلمي في أعلى ذروته فمجيء شخص ليس عنده العلم الإحاطي قبيح عقلاً لذا يتعيّن بحكمة العقل ومن باب اللطف أنْ يوجد الله سبحانه فرداً بعد النبي وفي كلّ عصر يبيّن للناس أحكام دينهم ويدفع

الظلم عنهم ويبسط العدل فيما بينهم خاصّة في آخر الزمان حيث لا نبوّة ولا تشريع، ولا يحلّ في مقام النبيّ إلاّ إمام معصوم مسدّد، له ما للنبيّ لا فرق بينهما سوى النبوّة. هذا مضافاً إلى أن الدين إذا تُرك للناس أمره، فإنّهم لا محالة يشوّهونه ويصبغونه بصبغتهم الثقافية الخاصة، أما إذا ائتمن عليه رجال إصطفاهم الله تعالى من الرجس والدنس الظاهري والنفسي فعندها فقط يمكن أن يُحفَظ، من هنا كانت ضرورة الإمامة لتصون الدين من التحريف، ولا يمكن لغير الإمام أن يصونه حتى لو كان فقيهاً عادلاً لأن المراد من الصيانة هو حفظ الواقع والظاهر، والفقيه يحفظ الظاهر دون الواقع لأنه مخفي عنه في أكثر الموارد المستنبطة، لذا يتهافت الظاهر بتهافت الآراء عند الفقهاء مما يسبّب التشتت والحيرة في أغلب الأحيان عند المكلفين، وهذا خلاف الحكمة من إنتظام الأفراد تحت قانون موحّد يسلك بهم نحو التكامل الواقعي بكل أشكاله.

أو بعبارة أخرى: إنّ نفس العلّة الغائيّة لوجوب اتّباع الرسل لحصول الهداية في المعاش هي بنفسها موجودة في الإمام عليه السلام، واتّباع غير المعصوم يؤدّي إلى الغوية ولا يحسن منه تعالى عقلاً ومن باب اللطف أنْ ينصّب على الناس غير معصوم لتساويه مع غيره، فلا بدّ من نصب معصوم في كلّ وقت يهدي الناس إلى الحقّ والعدل، وهو المطلوب حيث يجب وجود إمام يحقق الغاية التي من أجلها خُلق الكون، وهي المعرفة، ولا تتحقق إلاّ بوجود الإنسان الكامل في كلّ عصر، وحيث إن ذلك متعذّر على كلّ البشر فلا بدّ من تحققه في فرد من آحاد الإنسان وهو الإمام (عجّل الله تعالى فرجه الشريف))، بعد النبي والأئمة المتقدمين عليه.

* قال العلاّمة المجلسي (قدّس سرّه):

«ثبت بالأخبار المستفيضة أنهم العلل الغائيّة لإيجاد الخلْق، فلولاهم لم يصل نور الوجود إلى غيرهم، وببركتهم والاستشفاع بهم والتوسّل إليهم تظهر العلوم والمعارف على الخلق، ويكشف البلايا عنهم، فلولاهم لاستحقّ الخلق بقبائح أعمالهم أنواع العذاب، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ ولقد جرّبنا مراراً لا نحصيها أنّ عند انغلاق الأمور وإعضال المسائل، والبعد عن جناب الحق تعالى، وانسداد أبواب الفيض لمّا استشفعنا بهم، وتوسلنا بأنوارهم، فبقدر ما يحصل الارتباط المعنويّ بهم في ذلك الوقت، تنكشف تلك

الأمور الصعبة وهذا معاين لمن أكحل الله عين قلبه بنور الإيمان»[1].

هذا هو اللطف الإلهي حيث جعل حججاً بهم يدفع البلاء وترتفع المحن ولا يتمّ هذا إلاّ عبر الإمامة التي هي واجبة في كل عصر بحكم قاعدة اللطف، وحيث إنه انتفاء وجود الإمام في بعض العصور محال بالضرورة لأنّه خلاف اللطف، فانتفاؤه في كل العصور محال بطريق أولى، فإذا استحال انتفاء وجوده في بعض العصور وجب وجوده في كل عصر فثبت المطلوب.

أمّا النقل:

فيراد منه ما جاء على لسان الأديان السماويّة المبشّرة بظهور المخلّص في آخر الزمان، والمسلمون كافّة يعتقدون أن المهدي (عج) الشريف هو المخلّص والمسيح عليه السلام وزيره.

ففي توراة العهد القديم: ورد في سفر التكوين الإصحاح ١٧:

«وأما إسماعيل فقد سمعتُ لك فيه، ها أنا أباركه وأثمره وأكثّره جدّاً اثنى عشر رئيساً يلد واجعله أمةً كبيرة».

ولا يخفى أنّ الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام هم من صلب النبي محمد صلى الله عليه وآله الذي هو ابن النبي إسماعيل العربي.

وأيضاً فإنّ كثرة ذرية إسماعيل عليه السلام منحصرة في الصدّيقة الزهراء صلوات الله عليها حيث لا يخلو صقع من الأصقاع من ذرّيتها المباركة. لكنّ البعض فسّر عبارة: «اثنى عشر رئيساً» بأنهم أولاد إسماعيل الأثنا عشر الذين ولدوا في حياته، واستندوا في ذلك إلى ما ورد في سفر التكوين (٢٥: ١٣ـ١٦). لكن يجاب عن هذا: أنه لم يكن لأبناء إسماعيل هؤلاء الذين ولدوا له في حياته دور هام في قيادة الحياة العامة للناس وتوجيهها إلى صراط الله المستقيم وأكثر ما يمكن القول عنهم أنهم كانوا رؤساء لعوائلهم أو لعشائرهم، ولم يكونوا بمستوى يؤهلهم من دعوة الناس عامة إلى نبذ عبادة الأوثان والتوجه لعبادة الله الواحد الأحد، بينما كانت مهمة الدعوة إلى الله موكولة إلى بني إسرائيل من نسل إسحاق حيث جعل فيهم سلسلة النبوة من أيام موسى وحتى عيسى، ومن ثم نزعت منهم بركة النبوة

---

(١) بحار الأنوار: ج ٥٢ ص ٩٣.

والرسالة لتنتقل وتستقر في نسل إسماعيل عليه السلام ليخرج منه اثنا عشر إماماً يحملون الهداية للبشرية جمعاء.

هذا مضافاً إلى أن الرئاسة هنا بمعنى الزعامة الدينية المطلقة أي الإمامة، وهؤلاء لم ينالوا مرتبة الإمامة أو النبوة أو الإلهام إلا قيدار حسبما ورد في بعض المرويات جلالة قدره وعلو منزلته وعصمته وهو المستلم من أبيه مواريث الأنبياء والمنتقل إليه نور خاتم المرسلين محمد ﷺ، ومعنى «قيدار» المَلِك وهو أول من ملك من ولد إسماعيل ثم من بعده الهميسع ثم إد ثم عدنان، فهؤلاء الاثنا عشر إماماً من صلب قيدار.

وفي مزمار داوود ٣٧ ورد:

«... عاملي الشر يقطعون والذين ينتظرون الرب هم يرثون الأرض... أما الودعاء فيرثون الأرض ويتلذذون في كثرة السلامة».

وفي المزمور الثاني والسبعين: «اللهمّ أعطِ أحكامك للملك وبِرّك لابن الملك. يَدينُ شعبك بالعدل ومساكينك بالحق، تحمل الجبال سلاماً للشعب والآكام بالبرّ. يقضي لمساكين الشعب. يخلّص بني البائسين ويسحق الظالم. يخشونك ما دامت الشمس وقُدّام القمر إلى دَورِ فدَور. ينزل مثل المطر على الجُزَاز ومثل الغيوث الذّارفة على الأرض. يشرق في أيامه الصّدّيق وكثرة السلام إلى أن يضمحل القمر. ويملك من البحر إلى البحر ومن النهر إلى أقاصي الأرض. أمامه تجثو أهل البرية وأعداؤه يلحسون التراب. ملوك ترشيش والجزائر يرسلون تقدمةً. ملوك شَبَا وسبإ يقدّمون هدية. ويسجد له كل الملوك. كل الأمم تتعبّد له. لأنه ينجّي الفقير المستغيث والمسكين إذْ لا معين له. يُشفق على المسكين والبائس ويخلّص أنفس الفقراء، من الظلم والخطف يفدي أنفسهم ويكرَمُ دمهم في عينيه. ويعيش ويعطيه من ذهب شَبَا. ويصلّي لأجله دائماً. اليوم كلّه يباركه. تكون حفنة بُرٍّ في الأرض في رؤوس الجبال. تتمايل مثل لُبْنَانَ ثمرتها ويُزْهرون من المدينة مثل عشب الأرض. يكون اسمه إلى الدّهر. قدّام الشمس يمتدّ اسمه، ويتباركون به. كلُّ أُمم الأرض يطوّبونه، مبارك الربُّ الله إله إسرائيل الصانع العجائب وحده. ومباركٌ اسم مجده إلى الدهر ولتمتلىء الأرض كلّها من مجده، آمين ثم آمين».

وفي نسخة أخرى صادرة عن دار الكتاب المقدّس في الشرق الأوسط، جاء:

«اللهم أعطِ شريعتك للملك وعدلك لابن الملك. . .»، هذا عدا عن الاختلافات الأخرى الموجودة في النسخة المذكورة أعلاه.

وينسب بعض مترجمي ومفسّري العهد القديم من اليهود والنصارى هذا المزمور إلى نبيّ الله داوود، كما ينسبه البعض الآخر منهم إلى سليمان، فيكون الملك هو داوود وابنه هو سليمان. لكنّ النصارى قالوا بأنّ المقصود بـ «الملك» هناك هو عيسى المسيح وبأن جميع ما جاء في هذا المزمور، جاء بشارة به عليه السلام؛ ولكنهم لم يعطوا أيّ تفسير بما يخصّ عبارة «ابن الملك».

لكن يرد على هذين الرأيين ما يلي:

أولاً: أنّ النبي داوود عليه السلام لم يكن صاحب شريعة لكي يقول «اللهم أعطِ شريعتك للملك» أو «أعطِ أحكامك للملك»، لأنه عليه السلام لم يأتِ بشريعة جديدة، بل كان نفسه خاضعاً لشريعة موسى عليه السلام.

ثانياً: لا يعقل أنْ يسمّي داوود نفسه بـ «الملك» وهو في مقام تذلّل وتضرّع وخشوع أمام ملك الملوك وخالق السماوات والأرض، فإنّ ذلك لا يصدر عن أكثر الناس جهلاً بمقام الربوبية فضلاً عن أنْ يصدر عن نبي من أنبياء الله، لا سيما وأنه في مقام الدّعاء والخضوع لله تعالى، هذا مضافاً إلى أن الله تعالى أعطاه الأحكام حيث جعله نبيّاً يوحى إليه أحكام الله، فلا معنى حينئذٍ لأنْ يطلب داوود ذلك ثانية.

ثالثاً: أنّ سجود كلّ الملوك، وخدمة كلّ الأمم لابن الملك لا ينطبق شيء من هذا على داوود عليه السلام، حيث لم يُعْرَف أنّ الأمم والشعوب خارج فلسطين كانت وما تزال تخشاه على مرّ الأجيال والعصور، ولا أنّ الملوك والأمم من خارج فلسطين كانت تطيعه وتخدمه.

ونحن إذا ما أخذنا بما جاء في الفقرة الخامسة عشرة (. . . وليُصلّ عليه دائماً وليبارك كلّ يوم)، وأيضاً ما جاء في الفقرة السابعة عشرة (ويبقى اسمه أبد الدهر ا ويتباركون به وكلّ الأمم تنادي باسمه سعيدة) لوجدنا أنّ أيّاً من هذه الصفات لا تنطبق على نبيّ الله داوود عليه السلام. كما إنّ هذه العبارة (ويتباركون به وكلّ الأمم تنادي باسمه سعيدة) وأيضاً عبارة (ويسجد له كلّ الملوك. وكلّ الأمم تخدمه) تشير إلى أنّ وعد الله لإبراهيم عليه السلام بأنْ يجعل الأمم تتبارك به قد تحقّق بظهور هاتين الشخصيتين العظيمتين من نسله والتي يناجي داوود عليه السلام

ربّه لكي يرسلهما للناس لينشرا شريعته ويقيما عدله على الأرض بين الناس.

رابعاً: هو أنه بعد أنْ دعا نبيّ الله داوود عليه السلام ربه لكي يرسل تلك الشخصية العظيمة المعبّر عنها بـ «الملك» بالشريعة الإلهية ليحكم بها بين الناس، شرع بالتحدث بصيغة الغائب مصوّراً لنا المستقبل بعد مجيء هذا المبشّر به الذي سيحمل شريعة الله إلى الناس حيث ستخضع لها الشعوب والأمم وسيقوم ابنه (أو حفيده) بإقامة عدل الله في الأرض بحسب قوانين هذه الشريعة الإلهية الخاتمة. إذاً انّ هاتين الشخصيتين العظيمتين ستأتيان بعد عصر داوود عليه السلام وهذا ما يُبطل ادّعاء علماء اليهود من كون المقصود بـ «الملك» هو داوود عليه السلام.

وإذا بطل بالتحقيق كون الشخصية الأولى ـ أي الملك ـ هي داوود عليه السلام بطل بالنتيجة كون الشخصية الثانية ـ أي ابن الملك ـ هي سليمان عليه السلام.

هذا مضافاً إلى أن اليهود أنفسهم يعتقدون كما جاء في سِفر الملوك ١١/ ١ ـ ٢: أنّ سليمان قد ارتدّ عن عبادة الله وعكف على عبادة الأوثان، حيث أقام معابد مرتفعة للأصنام مقابل هيكل الربّ، وكانت زوجاته يعبدن الأصنام في بيته: (وكانت له سبعمئة من ا لنساء السيدات وثلاثمئة من السراري، فأمالت نساؤه قلبه، وكان في زمان شيخوخة سليمان أنّ نساءه أملنَ قلبه وراء آلهة أخرى ولم يكن قلبه كاملاً مع الربّ إلهه كقلب داوود أبيه فذهب سليمان وراء عشتروت آلهة الصّيدونيين وملكوم رجس العمُّونيين وعمل سليمان الشرّ في عينيّ الرب ولم يتبع الربّ تماماً كداوود أبيه، حينئذٍ بنى سليمان مرتفعة لكموش رجس الموآبيين على الجبل...).

قد يقال أنّ أوصاف هذا المُلْك العظيم الواردة في هذه البشارة يمكن لها أن تنطبق على مُلك سليمان حيث جاء في القرآن الكريم أنه دعا ربّه قائلاً: (... وهب لي مُلكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعدي إنك أنت الوهّاب)، ويقولون أنّ سليمان دعا الله تعالى أنْ لا يؤتي مثل ما أوتيه من الملك لأحدٍ من العالمين غيره. ولكن الحق أنْ يقال أن ما ذكره سليمان من المُلك سؤالُ مُلك يختصّ به لا سؤال أنْ يمنع غيره عن مثل ما أتاه ويحرمه عنه. كما أنّ الواقع التاريخي يثبت لنا أنّ مملكة سليمان لم تزدد سعة عمّا كانت عليه أيام أبيه داوود، وسلطته لم تكن إلا على بني إسرائيل فقط. فهو لم يملك مصر ولا العراق ولا حتى سوريا بل كان على علاقات ودّيّة في غالب الأحيان مع الممالك المجاورة لمملكته، ومجيء بلقيس

ملكة سبأ إليه كان لكثرة ما سمعته عن حكمته ودين التوحيد الذي كان يدعو الناس إليه، فقد كان نبيّاً ملكاً، آتاه الله تعالى من الحكمة والعلم ما لم يؤته أحداً في زمانه، والسرّ الذي دعا النبي سليمان لأنْ يطلب من الله مُلكاً لا ينبغي لأحدٍ من بعده هو لما أطلعه الله على فساد الذين سيرثونه من بعده، وقد استجاب الله دعاءه، فسرعان ما انقسمت مملكته من بعده فاختصّ ابنه رحبعام بجزء صغير من مملكة أبيه سليمان عاصمته القدس واطلق عليها اسم مملكة يهوذا، أما الجزء الأكبر من المملكة فقد استقلّ به يربعام أحد المتمرّدين أيام حكم سليمان وأسّس فيه مملكة اسرائيل في منطقة نابلس التي كانت تُسمّى بالسامرة. ونتيجة للحروب التي قامت بين مملكة يهوذا في القدس ومملكة إسرائيل في السامرة فقد ضعفتا وأصبحتا هدفاً لاجتياح الفراعنة والأشوريين والبابليين حتى تلاشتا من الوجود، وبذلك استجاب الله تعالى دعاء سليمان اياه بأنْ لا يهب ملكه لأحدٍ من بعده، فلم يملك أحد من بني إسرائيل مُلكاً كمُلك سليمان من بعده.

وبهذا ظهر لنا بطلان ما ادعاه اليهود من أن البشارة الواردة في المزمور ٧٢ جاءت بحقّ داوود وسليمان عليهما السلام.

كذا يبطل ادّعاء النصارى بأنّ هذه البشارة قد وردت بحقّ عيسى المسيح وذلك:

أولاً: أنّ عيسى بن مريم لم يكن صاحب مُلكٍ ولم يحكم يوماً واحداً بل على العكس كان لليهود السلطة عليه فقد أخذوه وأهانوه وضربوه وسخروا منه وقتلوه على حسب زعمهم. كما أنه لم يكن له ابنٌ (فهو لم يتزوج في حياته) حتى يُقال بأن الدعاء (واعطِ عدلك لابن الملك) جاء بحقه.

ثانياً: أن السيد المسيح عليه السلام لم يأتِ بأحكام جديدة حتى يقال بأنّ ما جاء في هذا الدعاء (واعطِ شريعتك للملك) ـ أو ـ (أحكامك للملك) مختصّ به عليه السلام، ويشهد لهذا خلوّ الأناجيل الأربعة الموجودة اليوم من الأحكام، فالمسيح عليه السلام اعترف بنفسه قائلاً: «لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء، ما جئت لأنقض بل لأكمل»[1].

وهكذا يتوضّح بطلان ادّعاءات كلٌّ من اليهود والنصارى حول هذه البشارة،

---

(١) انجيل متى: ٥/١٧.

فجميع الأوصاف الواردة فيها تشير ـ وبدون أدنى تكلّف ـ إلى رسول الله محمد ﷺ الذي تمّ التعبير عنه في هذا المزمور بـ «الملك»، وإلى حفيده الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه المعبّر عنه بلفظ «ابن الملك».

فالفقرة الأولى من هذه البشارة والتي جاءت على شكل دعاء: «اللهم أعطِ شريعتك للملك وعدلك لابن الملك». تشير إلى أنه سوف تظهر بعد زمن داوود عليه السلام شخصيتان عظيمتان: إحداهما سوف تحمل شريعة الله إلى الناس كافة، والثانية سوف تقيم العدل في الأرض على أساس الشريعة الإلهية التي حملتها الشخصية الأولى المعبَّر عنها بـ «الملك».

إذن الفرق الوحيد الموجود بين «الملك» و «ابن الملك» هو أنَّ الأول نبيٌّ مرسَل من قِبل الله تعالى بشريعته الخاتمة إلى الناس كافة، أما الثاني وهو «ابن الملك» فليس بنبيّ ولا صاحب شريعة إنما سيكلّف من قِبل الباري عزّ وجلّ بإقامة العدل في الأرض على أساس الشريعة الإلهية التي بُعث بها ذلك النبي المرسل. وزبدة المخض فإنّ «ابن الملك» سيكون بمثابة إمام يهدي الناس إلى الله ويحكم بينهم بالعدل على أساس شريعة ذلك النبي المرسل. أما بقية الصفات الواردة في هذه البشارة فهي مشتركة بين النبيّ (الملك) صاحب الشريعة والإمام (ابن الملك) الذي سيقيم العدل على الأرض. وبما أنّ الرسول ﷺ لم يحكم بالطريقة الموصوفة، فيبقى أنها نبؤة بالمهدي عليه السلام.

وورد أيضاً في سفر زكريا ٩:٩ أن زكريا عليه السلام قال: «ابتهجي جداً يا ابنة صهيون، اهتفي يا بنت أورشليم، هوذا ملكك قادم إليك هو عادل ومنصور..». وهاتان الصفتان «عادل ومنصور» بنظر بعض المحققين هما صفتان مشتركتان لرسول الله ولحفيده المهدي عليه السلام ولكن يظهر عندي اختصاصهما بالإمام المهدي عليه السلام لقرينة قوله: «ملكك قادم إليك هو عادل ومنصور» فالنبي محمد ﷺ لم يتغلب على اليهود بشكل مطلق وإنما غلبهم في الجزيرة العربية وغرّمهم الجزية صاغرين، وكذا لم يذهب لزيارتهم في جبل صهيون، لأن القدوم لبيت المقدس سيكون بحرب طاحنةٍ، وينتصر ويعدل في حكمه لا يحيف ولا يظلم أحداً كما هم ظلموا الأنبياء والأولياء والمستضعفين على مر الزمن.

وورد أيضاً في سفر دانيال ٧:٥ـ٢٢ «كنت أرى أنه وضعت عروش وجلس القديم، لباسه أبيض كالثلج وشعر رأسه كالصوف النقي وعرشه لهيب نار،

وبكراته نار متقدة، نهر نار جرى وخرج من قدّامه. ألوف الوف تخدمه، وربوات ربوات وقوف قدّامه، فجلس الدين وفتحت الأسفار» وقال في موضع آخر من نفس السفر: «كنتُ أرى في رؤى الليل وإذا مع سُحُب السماء مِثلُ ابن الإنسان أتى، وجاء إلى القديم الأيام فقرّبوه قدامه فأعطي سلطاناً ومجداً وملكوتاً لتتعبّد له كل الشعوب والأمم والألسنة، سلطانه سلطانٌ أبدي ما لن يزول وملكوته ما لا ينقرض... حتى جاء القديم الأيام وأُعطي الدين لقديسي العَليّ وبلغ الوقت فامتلك القديسون المملكة». يعتقد اليهود أن «القديم الأيام» هو الله تعالى طبقاً للمرتكزات الفكرية عندهم حيث يعتقدون أن الله جسم يجلس على كرسي وما شابه ذلك، وهو مرفوض عند المسلمين لا سيما الإمامية منهم لأن الجسمية من لوازم المادة وهو تعالى منزه عنها. فمن هو «القديم الأيام» الذي سيقرّبون المسيح قدامه والذي سيأتي ويتسلم قديسو العليّ الدين بمناسبة مجيئه أو هو يسلمهم إياه. هذا ما تؤكده نصوصنا الشرعية من أن المسيح هو الساعد الأيمن للإمام المهدي عليه السلام، من هنا فإنّ «القديم الأيام» سيكون في هذه الحالة: الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف. وقال في سفر إشعيا، الإصحاح الحادي عشر:

[ويخرج قضيبٌ من جذع يسّى وينبت غصنٌ من أصوله، ويحلُّ عليه روح الرب، روح الحكمة والفهم، روح المشورة والقوة، روح المعرفة ومخافة الرب؛ ولذّته تكون في مخافة الربّ فلا يقضي بحسب نظر عينيه ولا يحكم بحسب سمْع أذنيه، بل يقضي بالعدل للمساكين ويحكم بالإنصاف لبائسي الأرض ويضرب الأرض بقضيب فمه ويميت المنافق بنفخةِ شفتيه، ويكون البرُّ مِنطَقةِ متنيه والأمانة مِنطقة حِقويه، فيسكن الذئب مع الخروف ويربض النمر مع الجَدْي والعجل والشّبل والمسمّن معاً، وصبيٌّ صغير يسوقها، والبقرة والدّبة ترعيان، تربض أولادهما معاً والأسد كالبقر يأكل تبناً، ويلعب الرضيع على سَرَب (أي وِكر الأفعى) الصِلّ ويمدّ العظيم يده على حجر الأفعوان، لا يسوؤون ولا يُفسدون في كلّ جبل قدسي لأنّ الأرض تمتلىء من معرفة الرب كما تغطي المياه البحر، ويكون في ذلك اليوم أنّ أصل يسّى القائم راية للشعوب إياه تطلب الأمم ويكون محلّه مجداً].

ففي هذا النص التوراتي دلالاتٌ واضحة عند المتأمّل كلها تشير إلى خروج المهدي، فهو عليه السلام جذع شجرة ياسين وفيه روح القدس متحلّياً بمخافة الرب،

يقضي بحكم داوود من دون بيّنة كما استفاضت بذلك النصوص ولا يحكم بالظواهر كما أشار النص (فلا يقضي بحسب نظر عينيه ولا بحسب سمْع أذنيه) بل يقضي بعلمه الواقعي المسدّد والملهم من الله تعالى وفي دولته المباركة تجتمع المتنافرات كاجتماع الذئب مع الخروف ويربض النمر مع الجدي والبقرة والدّبة ترعيان ويلعب الرضيع على سَرَب الصِلّ، وهكذا فلا تنافر أو تضاد بين المخلوقات التي كانت تتصارع للبقاء، فكلُ واحدٍ يأخذ نصيبه من العدل والسلام.

وفي إنجيل العهد الجديد:

ورد في إنجيل متى الإصحاح ٢٤:

«لأنّه كما أنّ البرق يخرج من المشارق ويظهر إلى المغارب وهكذا يكون مجيء ابن الإنسان».

وقال في موضع آخر من نفس الإصحاح المذكور:

[وللوقت بعد ضيق تلك الأيام، تظلم الشمس والقمر لا يعطي ضوءه، والنجوم تسقط من السماء وقوّات السماوات تتزعزع، وحينئذٍ تظهر علامة ابن الإنسان في السماء، وحينئذٍ تنوح جميع قبائل الأرض ويبصرون ابن الإنسان آتياً على سحاب بقوة ومجد كثير، فيرسل ملائكته ببوق عظيم الصوت فيجمعون مختاريه من الأربع الرياح من أقصاء السماوات إلى أقصائها، فمن شجرة التين تعلّموا المثل متى صار غصنها رخصاً وأخرجت أوراقها تعلمون أنّ الصيف قريب، هكذا أنتم أيضاً متى رأيتم هذا كلّه فاعلموا أنّه قريب على الأبواب] واسوداد الشمس والقمر الوارد في هذا المقطع إشارة إلى الكسوف والخسوف اللذين سيحصلان في سنة ظهور الإمام المهدي (عج) الشريف كما أشارت النصوص الكثيرة عند المسلمين وهي من العلامات المحتومة في سنة الظهور.

وقال أيضاً: «وكما كانت أيام نوح كذلك يكون مجيء ابن الإنسان، لأنه كما كانوا في الأيام التي قبل الطّوفان يأكلون ويشربون ويتزوجون ويزوّجون إلى اليوم الذي دخل فيه نوح الفُلك، ولم يعلموا حتى جاء الطوفان وأخذ الجميع كذلك يكون مجيء ابن الإنسان، حينئذٍ يكون اثنان في الحقل، يؤخذ الواحد ويترك الآخر، اثنتان تطحنان على الرّحى، تؤخذ الواحدة وتُترك الأخرى اسهروا إذاً لأنكم لا تعلمون في أية ساعة يأتي ربكم... لذلك كونوا أنتم أيضاً مستعدين

لأنه في ساعة لا تظنون يأتي ابن الإنسان»[1].

وقد ذُكرت عبارة ابن الإنسان كثيراً في الإنجيل وقد فهم المسيحيون من هذه العبارة أو هذا المصطلح بأنه عيسى المسيح عليه السلام كما أشارت الأناجيل الأربعة التي أقرّتها الكنيسة وهي: إنجيل متى ومرقس ولوقا ويوحنا، واستثنت الكنيسة انجيلاً خامساً ولم تعترف به يسمى بأنجيل برنابا لتضمنه حقائق واضحة تتعلق بالنبي محمد صلى الله عليه وآله، ولكن من ملاحظة موارد ذكر هذا المصطلح في الأناجيل المذكورة نجد أنّ هناك إشارة واضحة إلى شخص آخر هو غير عيسى عليه السلام في كثير منها، وهذا الشخص هو الذي سيطلب مجد المسيح ويحكم كما قال عليه السلام في انجيل يوحنا الاصحاح الثامن: [أنا لستُ أطلب مجدي يوجد من يطلب ويدين] إنه شخص آخر يقوم بعملية إنشاء المجد الإلهي والحكم الرّباني في الأرض وهو كما قلنا أنه الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه حيث ينتظره المسلمون كما ينتظرون نزول عيسى عليه السلام من السماء ليكون مشاركاً في دولة العدل الإلهي المتمثلة بمولانا المنتظر عليه السلام. وممّا يؤكد أن عبارة «ابن الإنسان» لا يراد منها إلا المخلّص المهدي هو أن عيسى عليه السلام عند المسيحيين ليس ابن الإنسان بل هو ابن الله بنظرهم، وقد خطّأ القرآن الشريف هذا الاعتقاد واعتبره شركاً، فعبارة ابن الإنسان لا تنطبق إلاّ على الإمام المهدي عليه السلام المنتسب إلى النبي محمد المصداق الكامل للإنسان.

ومما يؤكد ما قلناه ما ذكره متّى في انجيله الإصحاح السادس عشر المقطع الثالث عشر، قال: [ولما جاء يسوع إلى نواحي قيصرية سأل تلاميذه قائلاً: مَنْ يقول الناس أني أنا ابن الإنسان؟ فقالوا: بعضهم يقول: هو يوحنا المعمدان وآخرون إيليّا وآخرون إرميا أو واحدٌ من الأنبياء، قال لهم: من تقولون إني أنا؟ فأجاب سمعان بطرس وقال: أنت هو المسيح ابن الله الحي، فأجاب يسوع وقال له: طوبى لك يا سمعان بن يونا...].

فنلاحظ هنا أن بطرس لم يقل له: أنت ابن الإنسان كما يقتضيه سياق الحوار بل كان واضحاً لديه أنه ليس هو وإنما هو المسيح، لذا مدحه وقال له: [طوبى لك يا سمعان بن يونا فليس اللحم والدم كشفا لك هذا بل أبي (أي ربي) الذي

---

(١) إنجيل متى: ٢٤ مقطع ٣٧ ـ ٤٥.

في السماوات].

وبعد هذا الحوار أخذ السيد المسيح يحدّث أصحابه عما سيقع له مع اليهود ثم دعاهم لاتباعه والتعرض للبلاء إذا شاؤوا وختم حديثه بالقول لهم: [سوف يأتي ابن الإنسان في مجد أبيه ومعه ملائكته فيجازي يومئذٍ كلّ امرىءٍ على قَدَر أعماله]. انجيل متى/ الإصحاح السادس عشر.

إنه إنسان آخر غير السيد المسيح قطعاً ولو كان يريد نفسه لقال: [سوف آتي في مجد أبي...] وبالأخص كانت بداية الحوار تتعرض لهذا الموضوع بشكل مباشر، فابن الإنسان شخص آخر يستلم السلطة الإلهية على الأرض، يعينه الصالحون من أصحابه وأنصاره المعبّر عنهم بالملائكة أو أن الملائكة تعينه أيضاً كما دلّت على ذلك بعض النصوص في مصادرنا. وهناك قرينة واضحة لا خفاء فيها على المطلوب تدل على أن ابن الإنسان هو غير السيد المسيح عليه السلام وهي قوله عليه السلام كما ورد في انجيل متى/ الإصحاح السادس عشر/ المقطع الثامن والعشرون/ قال: [الحقّ أقول لكم إن من القيام ههُنا قوماً لا يذوقون الموت حتى يروا ابن الإنسان آتياً في ملكوته].

إنّه يقول لهم الحق أن أحداً منهم لن يذوق الموت حتى يشاهد ابن الإنسان آتياً في ملكوته، ولم يدّع أحدٌ، ولم يُنقل أن من تلاميذه من كُتب له البقاء من بعده حتى قيام ملكوت الله، والمتفق عليه عند المسلمين والمسيحيين بقاؤه عليه السلام - أي عيسى - في السماء لحين ظهور ملكوت الله ونزوله للمشاركة فيه، فيكون هو المقصود بمن سيبقى، فالمراد من «ابن الإنسان» شخصٌ آخر سيبقى حيّاً حتى يلقاه - وليس هو إلا السيد المسيح عليه السلام -، ويرى ابن الإنسان جالساً عن يمين القدير (أي الله عزّ اسمه) وآتياً في غمام السماء كما جاء في انجيل مرقس/ الإصحاح الرابع عشر، أنه المهدي الذي سيحكم بأمر الله وقدرته، ويأتي في غمام السماء وهي إشارة إلى مبلغ قدرته في دولته (عج) الشريف.

وورد في رؤيا يوحنا اللاهوتي: الإصحاح ١٢:

«وظهرت آية عظيمة في السماء امرأة متسربلة بالشمس، والقمر تحت رجليها، وعلى رأسها إكليل من اثنى عشر كوكباً، وهي حبلى تصرخ متمخضةً ومتوجّعة لتلده، وظهرت آية أخرى في السماء، هوذا تنين عظيم أحمر له سبعة رؤوس وعشرة قرون وعلى رؤوسه سبعة تيجان، والتنين واقف أمام المرأة العتيدة

ينتظر أن تلد حتى يبتلع ولدها متى ولدت، فولدت ابناً ذكراً عتيداً أن يرعى جميع الأمم بعصا من حديد. . .».

في النصّ هنا ثلاثة أمور:

١ ـ المرأة المتسربلة بالشمس وتحت رجليها القمر هي فاطمة سيدة النساء روحي فداها، حيث لبست شمس الإمام علي عليه السلام، والقمر تحت رجليها لشدّة جمالها حيث أشرق من نورها، ووهجه مكتسب منها، لما ورد بالأخبار المتواترة إجمالاً أن الله تعالى خلق الأشياء لأجلهم فهم العلة الغائية لخلق الكون، هذا مضافاً إلى ما ورد من أن الله سبحانه خلقها من نور عظمته، فلما اشرقت أضاءت السماوات والأرض بنورها.

والتاج المشتمل على بروج اثنى عشر كناية عن الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

٢ ـ المراد من كونها «حبلى تصرخ متمخضة ومتوجعة» إما كناية عن الاثنى عشر كوكباً، وإما كناية عن السقط محسن الذي أسقطته بفعل ضربة الثاني عمر بن الخطاب، فجاءها المخاض خلف الباب وهي في حالة حزن ووجع فطرحته خلفه، وهذا أصوب. والتنين كناية عن قوى الباطل المناهضة للحق.

٣ ـ فولدت ابناً ذكراً عتيداً. . .

إشارة إلى ولادة الإمام المهدي (عج) الشريف من نسلها حيث يرعى جميع الأمم وقت الظهور بعصا من حديد يسوقهم إلى الطاعة ويزجرهم عن المعصية.

وورد في الإصحاح ١٤ من رؤيا يوحنا:

«ثم نظرت وإذا سحابة بيضاء وعلى السحابة جالس شبه ابن الإنسان له على رأسه إكليل من ذهب وفي يده منجل حادّ، وخرج ملاك آخر من الهيكل يصرخ بصوت عظيم إلى الجالس على السحابة أرسل منجلك وأحصد لأنه قد جاءت الساعة للحصاد، إذ قد يبس حصيد الأرض، فألقى الجالس على السحابة منجله على الأرض فحصدت الأرض».

فالجالس على سحابة هو الإمام المهدي عليه السلام حيث ورد في نصوصنا أنه ينزل في الكوفة بسبع قباب من نور، والذي يصرخ بصوت عظيم كناية عن جبرائيل عليه السلام حيث يصيح قبل خروج القائم، أو عبارة عن إعطاء الإمام (عج)

الأمر الإلهي بالخروج وبدء عملية التظهير من أدناس الفاسقين والمارقين والكافرين.

هذه بعض البشارات في العهدين، وقد بقيت ولله الحمد محفوظة في العهدين على الرغم من وصول يد الدسّ والتحريف إليهما.

القرآن وبشارته بالمهدي (عج) الشريف:

في القرآن الشريف فوق المائة والعشرين آية تبشّر بظهور القائم (عج) الشريف نقتبس منها عدّة آيات:

الآية الأولى:

﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ (القصص/ ٦).

اتفقت كلمة المفسرين أن الآية نزلت في آل محمّد صلوات الله عليهم فهي خاصة بقائمهم (عج) الشريف، فعن الطوسي (قدّس سرّه) في كتاب الغيبة بإسناده إلى محمّد بن الحسين عن أبيه عن جدّه عن الإمام علي عليه السلام مفسّراً للآية: هم آل محمّد يبعث الله مهديهم بعد جهدهم فيعزّهم ويذلّ عدوّهم[1].

الآية الثانية:

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ (الأنبياء/ ١٠٦).

سُئل أبو عبد الله عليه السلام عن الزبور والذكر؟

قال عليه السلام: الذكر عند الله، والزّبور الذي أنزل على داوود وكل كتاب نزل فهو عند أهل العلم ونحن هم.

والمراد بالعباد الصالحين الذين يرثون الأرض هم أصحاب الإمام المهدي (عج) في آخر الزمان[2].

---

(١) لاحظ تفسير نور الثقلين: ج ٤ ص ١١٠ وتفسير الصافي: ج ٤ ص ٨١ وغيبة الطوسي: ص ١١٣ ط. طهران.

(٢) نور الثقلين: ج ٣ ص ٤٦٤ ومجمع البيان: ج ٧ ص ٦٦ وإلزام الناصب: ج ١ ص ٧٥.

الآية الثالثة:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور/ ٥٦).

في الآية خاطب سبحانه الأمة الإسلامية بأنه سوف يستخلف جماعةً منهم صدّقوا بالله تعالى وبرسوله، وبجميع ما يجب التصديق به مع العمل الصالح لأنّ التصديق يحثّ على العمل الصالح الذي هو الطاعة الخالصة لله تعالى، ونتيجة هذا التصديق مع العمل الصالح سوف يكونون مؤهلين لنيل الخلافة الإسلامية ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ والاستخلاف هذا تماماً كما استخلف الذين من قبلهم من الصالحين أمثال آدم وداوود وسليمان وغيرهم.

ونتيجة هذا الاستخلاف سوف يكون التمكين من الله سبحانه لهؤلاء العباد، والتمكين عبارة عن توطيد حكم الله وتثبيت أركانه في الأرض بعد أن كان متزعزعاً، لأنّ التمكين عكس التزلزل والاضطراب، وبعد هذا التمكين يكون قد بدّل الله سبحانه خوفهم الذي كانوا عليه قبل التمكين، بدّله تعالى بالأمن حيث تكون العبادة خالصة من كل شك وريب ﴿لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾.

والآية لا ريب أنها واردة بشأن مولانا الحجّة ابن الحسن المهدي (عج) الشريف مع أصحابه.

روى الجويزي عن العياشي في تفسيره بإسناده إلى الإمام علي بن الحسين عليه السلام أنه قرأ الآية المباركة وقال: هم والله شيعتنا أهل البيت يفعل ذلك بهم على يدي رجل منّا وهو مهديُّ هذه الأُمة وهو الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يلي رجل من عترتي اسمه كاسمي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً»[1].

ومثله ما عن علي بن إبراهيم في تفسيره قال:

نزلت الآية في القائم من آل محمد صلى الله عليه وآله، وكذا ورد مثله في مجمع البيان

---

(١) تفسير نور الثقلين: ج ٣ ص ٦٢٠ ح ٢٢٦.

للطبرسي فلاحظ.

الآية الرابعة:

﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ (الحج/ ٤٢).

فعن أبي جعفر عليه السلام قال:

هذه الآية لآل محمد صلى الله عليه وآله والمهدي (عج) الشريف وأصحابه يملّكهم الله مشارق الأرض ومغاربها ويظهر الدين ويميت الله به وأصحابه البدع كما أمات السفه الحق حتى لا يُرى أثر للظلم[1].

هذه بعض آيات نزلت بشأن الإمام المهدي (عج) فمن أراد المزيد فليلاحظ المجامع التفسيرية والحديثية.

بشارات السنّة المطهرة بالإمام المهدي «عجل الله فرجه الشريف»:

إنّ الأحاديث المبشّرة بخروج القائم المهدي (عج) الشريف ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام فوق حدّ التواتر رواها الفريقان: شيعةً وسنةً، بلغت رقم هذه المرويّات فوق ستّة آلاف حديث وهذا بدوره مؤشّر كبير على صحة خروج المهدي (عج) الشريف في آخر الزمان، وأيضاً هو رقم إحصائي كبير لا يتوفّر نظيره في كثير من قضايا الإسلام البديهية التي لا شكّ فيها لمسلم عادة. لذا ومن أجل ورود تلكم النصوص الكثيرة عنه (عج) الشريف وعظمته بحيث تشبعت فكرة المهدي عليه السلام نفوس المسلمين واعتقدوها، حتى استغلّها أفراد من الأمة فادّعوا المهدويّة طلباً للمُلك والسلطان، فجعلوا ادّعاءهم المهدوية الكاذبة طريقاً للتأثير على العامة وبسط نفوذهم عليهم.

وممّا يؤكد صحّة مفهوم المهدوية في الإسلام كثيرة هذه الأحاديث من الطرفين مع وجود فارق نسبي في الاعتقاد بالإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف حيث يعتقد الشيعة أنّ الإمام عليه السلام وُلد عام خمس وخمسين ومائتين في يوم الجمعة النصف من شعبان وهو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام وأمّه مليكة بنت يشوعاء بن قيصر ملك الروم، (أمبراطورية الروم هي اليوم دولة إيطاليا) فأمّ

---

(١) تفسير القمي: ج ٢ ص ٨٧ ونور الثقلين: ج ٣ ص ٥٠٦.

المهديّ رومية الأصل وفي المقابل يذهب السنّة أنّه سوف يولد في مستقبل الزمان.

هذا التفاوت في الاعتقاد لم يثنِ ويُضعف عزائم المحدثين في أنْ يرووا هذا الجمّ الغفير من تلكم النصوص الصريحة في خروج مهديّ آخر الزمان.

وقد يستظهر من كلام البيهقي وهو أحد كبار السنّة موافقته للإمامية في دعواهم ولو لم يتفق معهم لأنكر عليهم في مضامين كلماته التي استدلّ بها على إمكان بقاء الإمام (عج) الشريف، وطول حياته إلى الآن، أضف إليه وجود ثلّة من علمائهم الكبار يعتقدون بوجود الإمام (عج) الشريف منذ عام ٢٥٥ هجرية، ذكرهم العلاّمة نجم الدين العسكري في كتابه: (المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السنة والإمامية)، ولا بأس هنا بالتطرّق إلى بعض الأخبار من صحاح القوم للبشارة به (عجل الله فرجه الشريف) منها:

١ ـ صحيح الترمذي ط دلهي ١٣٤٢ صفحة ٤٦ ج ٢ في باب ما جاء في المهدي (عج) الشريف: بسند معنعن، عن زر، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطيء اسمه اسمي».

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح.

٢ ـ صحيح الترمذي صفحة ٤٦ ج ٢، عن النبي ﷺ قال: «يلي رجل من أهل بيتي يواطيء اسمه اسمي».

وعنه ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يلي رجل من أهل بيتي يواطيء اسمه اسمي».

رواه أحمد بن حنبل ج ١ ص ٣٧٦.

٣ ـ صحيح ابن ماجة في باب خروج المهدي من أبواب الفتن: عن إبراهيم بن محمد الحنفية، عن أبيه الإمام علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من أهل البيت يصلحه الله في ليلة».

ورواه صاحب كنز العمال ج ٦ ص ٣٠. والجامع الصغير: ج ٩٢٤٣ ومنتخب الأثر ص ١٤٩ نقله عن المصادر المعتبرة عند العامة. والمهدي الموعود ج ١/ ٣٢ لنجم الدين العسكري.

٤ ـ صحيح ابن داوود ج ٢ ص ٢٠٨. عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «المهديّ مني أجلى الجبهة أقنى الأنف يملأ اورض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً يملك سبع سنين».

ورواه الحاكم في المستدرك طبع حيدر الدكن سنة ١٣٣٤ ص ٥٧٧ ج ٤.

وروي في صحيح البخاري الجزء الثاني من كتاب بدء الخلْق في باب نزول عيسى بن مريم عليه السلام: عن أبي قتادة الأنصاري، أنّ أبا هريرة قال: قال رسول الله: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم.

ورواه مسلم في القِسم الأول من الجزء الأول من صحيحه، باب نزول عيسى.

هذه طائفة من مصادر القوم. أمّا ما ورد في مصادرنا فمنها:

١ ـ ما ذكره الشيخ الصدوق (قدّس سرّه) في الآمالي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:

لمّا عُرِج بي إلى السماء السابعة، ومنها إلى سدرة المنتهى، ومن سدرة المنتهى إلى حُجب النور، ناداني ربّي جلّ جلاله: يا محمد أنت عبدي وأنا ربُّك فلي أخضع، وإياي فاعبد، وعليّ فتوكل، وبي فثق، فإني قد رضيت بك عبداً وحبيباً ورسولاً ونبياً، وبأخيك علي خليفةً وباباً فهو حجّة على عبادي وإمام لخلقي، به يُعرف أوليائي من أعدائي، وبه يميّز حزب الشيطان من حزبي، وبه يُقام ديني وتُحفظ حدودي وتنفّذ أحكامي، وبك وبه وبالأئمة من ولده أرحم عبادي وإمائي، وبالقائم منكم أعمر أرضي بتسبيحي وتهليلي وتقديسي وتكبيري وتمجيدي، وبه أطهّر الأرض من أعدائي وأورثها أوليائي، وبه أجعل كلمة الذين كفروا به السفلى وكلمتي العليا، وبه أحيي عبادي، وله أُظهر الكنوز والذخائر بمشيتي، وإياه أظهر على السرائر والضمائر بإرادتي وأمدّه بملائكتي لتؤيده على إنفاذ أمري وإعلان ديني، ذلك وليي حقاً ومهديّ عبادي صدقاً[1].

٢ ـ ما ورد في دلائل الإمامة عن عبد الله بن مسعود قال:

كنتُ عند النبي ﷺ إذ مرّ فتية من بني هاشم كأنّ وجوههم المصابيح، فبكى

---

(١) منتخب الأثر: ص ١٧٢.

النبي ﷺ؛ قلت ما يبكيك يا رسول الله؟

قال: إنّا أهل بيت قد اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وسيصيب أهل بيتي قتلٌ وتطريد وتشريد في البلاد حتى يتيح الله لنا راية تجيء من المشرق من يهزها هزّ، ومن ياقها يُشاق [إشارة إلى راية الخراساني في سنة الظهور] ثم يخرج عليهم رجل من أهل بيتي اسمه كاسمي وخلقه كخلقي تؤوب إليه أمتي كما تؤوب الطير إلى أوكارها فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً.

إلى ما هنالك من نصوص صريحة في شأنه (عج) الشريف فلاحظ بحار الأنوار ج ٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٣. ومنتخب الأثر عن مصادر الشيعة. والغيبة للشيخ الطوسي والغيبة للنعماني والمهدي الموعود للعسكري.

هذه هي أهمّ الأدلة على خروج هذه الشخصية العظيمة لتنقذ البشرية ممّا تعانيه من ظلم وجور.

فهذه أدلة تثبت أصل الفكرة وأنّه لا بدّ من مخلّص للبشرية في آخر الزمان...

أمّا الأدلة التي تثبت وجوده (عج) الشريف فبأمرين:

أحدهما: تواتر النصوص باسمه وشخصه وأنّه من وُلد الإمام الحسين عليه السلام ومن صلب الإمام الحسن العسكري فإنّ مثل هذه الروايات التي هي فوق حدّ التواتر تدلّ على وجوده وإلاّ لم يكن تاسعاً من وُلد الحسين أو عاشر الأئمة الذين لا تخلو الأرض منهم كما ورد في بعض النصوص، وهذه الروايات نقلت قبل وجوده وشاعت وكانت محفوظة ومستورة في الجوامع الروائية.

ثانيهما: السيرة القطعية الدالّة على وجوده (عجّل الله فرجه) الشريف بدءاً من ولادته إلى تعيينه للسفراء الأربعة الذين عاشوا في أواسط الأمّة مع اعتقادها بالسفراء الأربعة وتعاملها معهم من دون نكير منهم على أحد من السفراء المنصوصين من قبل الإمام (عج) الشريف ممّا يعدّ بمثابة تجربة علميّة لإثبات واقع موضوعي يسلّم بالإمام وولادته (عج) الشريف.

يبقى التساؤل المطروح من قِبل جمهور السنة: إنّه كيف يمكن لفرد كهذا البقاء مئات السنين ولم يطرأ عليه أيّ تغير، وما هي المصلحة في ذلك؟! ولما لا يخلقه الله تعالى في الزمن المناسب لظهوره؟ وللإجابة عن التساؤلات يتركز

البحث على نقطتين:

الأولى: إمكان بقاء الإنسان ألوفاً من السنين.

الثانية: ما هي العلة أو المصلحة في اختفائه طوال هذه الفترة؟!

اما النقطة الأولى،

فيكمن أن يُقال: إنّ المهدي (عج) الشريف ليس الوحيد في عالم الخلْقة في إطالة عمره فهناك مخلوقات تشاركه ذلك منها:

١ ـ **النبات:** يذكر علماء النبات أنّ أشجار السّكويا يصل عمر بعضها إلى أكثر من ٥٠٠٠ سنة، وتعيش هذه الأشجار في ولاية كاليفورنيا الأميركية وفي إحدى ولايات الصّين.

وقد عرض في متحف التاريخ الطبيعي في مدينة كونسينكتوف الجنوبية مقطع عرضي لجزع شجرة السكويا يحتوي على ١٣٣٥ حلقة ممّا يدل على أنّ عمرها كان بمعدل حلقاتها أي ١٣٣٥ عاماً.

وفي ولاية كاليفورنيا الأميركية يوجد نوع من الكاج عمّر ٤٦٠٠ سنة.

وفي كاليفورنيا نفسها يوجد أقدم شجرة على وجه الأرض في الوقت الحاضر وقد خمّن عمرها ٦٠٠٠ سنة.

لاحظ دائرة المعارف البريطانية ج ١٤ ص ٣٧٦. ودائرة المعارف الأميركية: ج ١٧ ص ٤٦٣.

٢ ـ **الحيوان:** من المعروف في علم الحيوان أنّ الأفعى والسلحفاة والسّمك هم من الحيوانات الطويلة العمر.

فيوجد نوع من الأفاعي يعمّر عدّة آلاف من السنين ويعتقد علماء البيئة أنّ بإمكان بعض السلاحف أنْ يعيش ٣٠٠ سنة.

ويوجد نوع منها يعيش في جزر (كالاباكوش) عُمّر ١٧٧ سنة ولها من الوزن ٤٥٠ باون وتصل قشرة ظهرها إلى أربعة أقدام طولاً.

دائرة المعارف الأميركية ج ١٧ ص ٤٦٣.

وأمّا الأسماك فهناك نوع منها في جزيرة مدكسكار يعيش أجياله منذ أربعة ملايين سنة.

٣ ـ **الإنسان**: إنّ لطول العمر عند الإنسان شواهد كثيرة في العالم ففي الوقت الحاضر الذي يكون فيه معدّل عمر الإنسان في حدود ٧٠ عاماً، هناك عدد لا يُحصى من الناس يعيش وقد تخطّى القرن الثاني من عمره. من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ العالم الربّاني العلاّمة محمد علي الأراكي «قدّس سره» ناهز ١٠٩ سنوات.

٢ ـ رجل من زنجبار تجاوز عمره (٢٠٠) سنة لاحظ تفسير الطنطاوي ج ١٧ ص ٢٣١.

٣ ـ تماس بار من لندن توفي وعمره ٢٠٧ سنوات.

٤ ـ والدة جدّة زوجتي عاشت ١٢٠ عاماً من قرية عرمتى جبل عامل.

٥ ـ جاء في جريدة السفير التي صدرت يوم الثلاثاء ٢٣ نيسان ١٩٩٦ م العدد ٧٣٧٠ أنّ عميدة البريطانيين ANNY SCOTT ـ آني سكوت ـ توفيت عن عمر ١١٣ عاماً وعندما سُئل ابنها طوم عن سبب ذلك أجاب بأنّ أمّه التي كانت تعيش في مدينة تورسو شمالي اسكوتلندا التي توفيت عن ذلك العمر كانت تمتنع عن التدخين ومعاقرة الخمر وكانت تفضّل الخضار والسّلطة على اللحم وسائر الأشياء وكانت أمّها أيضاً قد توفيت عن عمر ١٠٣ سنوات وقد ترمّلت آني سكوت في العام ١٩٣٧م.

هذه أسماء نبذة ممّن عمّر في قرننا الحاضر أما في العهود السابقة فهم من الكثرة ما يمنع من ذكر أسمائهم ولكن نحيل القارىء إلى الكتب التي تناولت تفاصيلهم منها:

١ ـ كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق المتوفي سنة ٣٨١ للهجرة.

٢ ـ الفصول الأربعة للشيخ المفيد ت ٤١٣ هـ.

٣ ـ كنز الفوائد للكراجكي ت ٤٤٩ هـ.

٤ ـ الغيبة للشيخ الطوسي ت ٤٦٠ هـ.

٥ ـ المهدي الموعود عند علماء الشيعة والسنّة ج ٢ ص ٣٣٨.

٦ ـ البرهان على وجود صاحب الزمان للسيد محسن الأمين.

٧ ـ إلزام الناصب ج ١ ص ٢٧.

٨ ـ منتخب الأثر للشيخ الصافي ص ٢٧٤.

٩ ـ بحار الأنوار للشيخ محمّد باقر المجلسي.

١٠ ـ يوم الخلاص للشيخ كامل سليمان.

فإذا ثبت أنّ بعضاً من هذه العوالم الثلاثة قادر على العيش مئات السنين بفعل العوامل المساعدة لطول العمر يثبت ذلك أيضاً بطريق أولى للإمام (عج) الشريف الذي وجوده أهمّ من وجود الكائنات قاطبة.

وقد صرّحت البحوث العلمية والطبية أنّ بإمكان الإنسان أن يبقى حيّاً ألوفاً من السنين إذا لم تعرض عليه عوارض تصرم حبل حياته، وقالوا: إنّ الموت ينتج من علل وأسباب إذا أمكن التغلّب عليها بعد تشخيصها فسيؤدّي ذلك إلى إطالة العمر، وأهم سبب للموت هو المرض لذا قالوا: إنّ الموت ينشأ من المرض لا من الشيخوخة، والأمراض تنشأ من أسباب اختيارية وأخرى قهرية **فالأولى**: تقع تحت اختيار المرء فهو متمكن من إزالتها وذلك مثل الإفراط في الأكل والشرب وعدم التنظيم الصحيح في الأعمال والقوى والغرائز ممّا يوجب الاختلال في المزاج، وكذا الاختلال في المعتقدات يوجب اختلالاً في القوى الروحيّة والنفسيّة مما ينعكس على البدن سلباً أو إيجاباً.

والثانية: لا تقع تحت اختيار المرء بل هي نتيجة فعل آبائه وأمهاته كجهلهم بقواعد حفظ الصحة وعدم رعايتهم لها، حيث إن لسلامة مزاج الوالدين دخلاً عظيماً في اعتدال مزاج طفلهما وهكذا رعاية الوالدين لآداب النكاح وقواعده وحفظ البيئة تأثير عظيم على إطالة العمر.

يقول الدكتور (كيلورد هاورز) الأمريكي: استطاع الطبّ أنْ يرفع القيود والحدد المانعة من طول عمر الإنسان بمساعدة علم التغذية، ونستطيع في هذا اليوم أنْ نكون آملين بعمر طويل خلافاً لما كان عليه آباؤنا وأجدادنا.

وورد عن المؤتمر العالمي لعلوم القضاء المعقود سنة ١٩٥٦ م: «إنّ في المستقبل سيتمّ إنتاج الماكنات الدافعة الفوتينية وستصبح سرعة الصواريخ قريبة من سرعة الضوء، وعلى ذلك سيكون زمان فعاليّة الخلايا والعضلات ببدن رائد الفضاء أقل سرعة بكثير من فعاليتها وهي على الأرض، وبالتالي سيكون عمر روّاد

الفضاء طويلاً جدّاً».

هذا ويقوم العلم الحديث بدراسة عوامل الشيخوخة، وعلى ضوئه يمكن تجنّب تلك العوامل ممّا قد يؤدّي إلى دوام الشباب والنشاط ولو بشكل نسبيّ، ويظهر من بعض الكشوفات الطبيعية أنّ بعض المخلوقات جعلها الله عزّ وجلّ تعيش حالة القوة طوال عمرها ولا تعرف معنىً لحالة الشيخوخة ولا تموت إلاّ بحادث تخريبي أو مرض مميت ومن أمثلة ذلك: الحلزون الذي يعيش النموّ والرشد ما دام في الحياة، وكذلك أنثى سمكة (السوليس) فإنّ آثار الشيخوخة لا تظهر عليها أبداً وتعيش حالة القوة والنشاط.

عوامل الشيخوخة:

تقوم حالياً دراسات جادة حول موضوع الشيخوخة والعوامل التي تسببها فإذا انتفت تلك العوامل أمكن البقاء بحيوية ونشاط وشباب.

كتب الدكتور (كيلورد هوارز) في كتابه جواز سفر نحو حياة جديدة: عدة نظريات طرحها علماء عدّة من بلدان شتّى حول تشخيص علل الشيخوخة وطرق علاجها فقال: «أعتقد أنّ الشيخوخة تبدأ من كيفية التغذية، وقد ثبت بالأدلة أنّ طول عمر الإنسان يرتبط بالتغذية الجيّدة أو بغذاء كامل».

وذكر علماء الطبّ أن عوامل الشيخوخة ما يلي:

١ ـ الأمراض المزمنة كأمراض المعدة وسوء التغذية.

٢ ـ الحالات النفسيّة والانفعالات التي تقضي على نشاط الإنسان وارتياحه، وتقضي على الخلايا الحيّة في بدن الإنسان.

٣ ـ العوالم الخارجية كالبيئة الملوّثة والمياه الوسخة والهواء غير النظيف والبرودة والحرارة الزائدتين عن معدلهما.

أمّا كيف تحدث الشيخوخة، فقد أجابوا على ذلك بما يلي:

١ ـ أنها تحدث نتيجة التغيّرات الحاصلة في المواد الجينيّة للخلايا حيث تفقد كريات (D.N.A) قدرتها على إيصال الأوامر إلى الخلايا بمرور الزمان فتكون حالة الشيخوخة.

٢ ـ ترسّب مواد مع زيادة عمر الإنسان كمادّة الليبوفثين في خلايا البدن، وبسبب عدم خروجها منها تحصل حالة الشيخوخة.

٣ ـ حصول تشعشعات واختلالات في نواة الخلايا الحيّة تؤدّي إلى حالة الشيخوخة.

هذه أهم عوامل الشيخوخة، وفي المقابل هناك محاولة لمعالجة الشيخوخة باتباع نظام غذائي كامل خال من الكيماويات والمواد المركبة الصناعيّة التي تفتك بالخلايا، والتركيز على فيتامين B6 وحامض التوكلثيك وحامض البانتونسيك، وسُئل بعض المعمّرين عن نظام غذائه اليومي فأجاب:

انّه يشرب يومياً كوباً من ماء البصل مع بيضة طازجة.

وقد أثبت الطبّ أنّ البصل يفيد في تقوية الخلايا المضادة لمحاربة داء السرطان.

وسُئل بعض الأبطال حينما جعل ساعده تحت دولاب سيّارة عن نظام غذائه فأجاب أيضاً:

أنّه يأكل البصل والبندورة أي الطماطم يومياً.

إذن فعامل الغذاء يلعب دوراً في تقوية البنية وبقاء الشباب بحيوية ونشاط.

لذا ذكر بعض الأطباء أن عوامل الموت:

١ ـ التسمّم الذاتي.

٢ ـ نقص الفيتامينات في الجسد ممّا يسبّب اضطراباً في الخلايا.

٣ ـ تصلّب الشرايين.

ويعتقد علماء البيئة أن الموت لا يرتبط بطول العمر أو الكبر بل هو نوع من الأمراض يمكن التغلّب عليه برعاية قوانين الصحة.

قد يُقال: كيف يمكن للإنسان أنْ يطيل عمره وذلك مرتبط بيده عزّ وجلّ، وهل الأعمار إلاّ بيد من وهب الأعمار؟

والجواب: إنّ لكل إنسان أجلين، أجل محتوم لا يمكن تخطّيه حتى ولو كان في أعلى درجات الصحّة والقوة، وأجل غير محتوم يمكن تخطّيه بالاحتراز عن العوارض المسبّبة للمرض أو القتل.

وهناك أسباب تؤدّي في أكثر الأحيان لإطالة العمر هي:

١ ـ **الهدوء النفسي** والاطمئنان الروحي بالتزام أوامر الدين الحنيف العباديّة

والمعاملتية كما أشير إلى ذلك في النصوص أنّ الصّدقة وصلة الأرحام وصلاة الليل كلّ ذلك يطيل بالعمر ويدفع البلاء.

٢ ـ **التغذية الكاملة**: حيث إن لها أثراً في تطويل العمر وإبعاد الشيخوخة قليلاً وقد اكتشف من خلال تجارب اليكسس كاريل أن وجود المواد الغذائية اللازمة لأيّ كائن حيّ يجعله لا يتأثر بالزمان ولا يبدو عليه أيّ أثر للضعف.

وأنت ترى بأمّ عينيك وتسمع بأذنيك أن مئات الأشخاص في إفريقيا يموتون كلّ شهر نتيجة الفقر وسوء التغذية، وترى في المقابل آلاف الأطنان من موادّ الأغذية تلقى في البحار من قبل دول أوروبا المستعمرة وذلك للمخزون الزائد عندها ولتتحكم بأسعار السلع الفائضة لديها.

ومن هنا نعلم مدى أهمية ما ورد عنه ﷺ أنّه كان أحبّ إليه الأسودان ـ التمر والماء ـ وفي نص آخر: ـ الحليب والتمر ـ لما فيهما من مواد غذائية هائلة نافعة للجسد.

٣ ـ **قلة الطعام**: فإنّ التحكّم بحجم الطعام أثرٌ بالغ الأهمية في تطويل العمر.

وكثرة تناول الأطعمة تورث التخمة التي هي سبب نشوء الأمراض المتعددة، لذا ورد الحثّ على الحمية «المعدة بيت الداء والحمية رأس كل دواء» وورد التأكيد أيضاً على الجوع، فعن أبي جعفر عليه السلام قال: من أراد أنْ لا يضرّه طعام، لا يأكل طعاماً حتى يجوع وتنقّى معدته، فإذا أكل فليسمّ الله وليجد المضغ وليكفّ عن الطعام وهو يشتهيه ويحتاج إليه[1].

وجعل العرفاء (قُدّست أسرارُهم) الجوع من شروط السير والسلوك إلى الله تعالى، لذا قال بعضهم: ما صار الأبدال أبدالاً إلاّ بأربعة: بالجوع والسهر والصمت والخلوة.

٤ ـ **المحيط الهادىء**: فالعيش في محيط خال من الضوضاء وبعيد عن السموم البيئية الأرضية والفضائية يُعطي المرء عيشاً هنيئاً وحياةً ملؤها النشاط والحيوية.

---

(١) وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٥٤٠ ح ٣.

٥ ـ **الهواء الطلق**: لا سيما عند الفجر وقبل طلوع الشمس، ولعلّ الحكمة في كراهية النوم بين الطلوعين لما في هذه الساعة من فوائد روحية ونفسية وجسدية جمّة.

٦ ـ **البرودة**: أظهرت الدراسات أنّ الذين يعيشون في المناطق الباردة أطول أعماراً ممّن يعيش في المناطق الحارّة.

٧ ـ **مزاولة الأعمال**: لأنّ الخمول مدعاة للكسل، واسترخاء للبدن، مما يعني تعطيل أغلب طاقاته التي تعتمد على الحركة والتنقل.

٨ ـ **ترك التدخين**.

٩ ـ **الرياضة المعتدلة** كالمشي مثلاً.

١٠ ـ **تناول الطعام** عند الصباح.

١١ ـ **تنظيم** ساعات النوم.

١٢ ـ **الرياضة النفسية**: ويراد منها بعض الرياضات التي تعتمد على التأمّل الذهني، وتنظيم عملية الشهيق والزفير لبضع دقائق يومياً.

ـ إذن اتّضح لدينا من خلال ما قدّمناه أنه ليس هناك أي مشكلة بنظر العلم الحديث بتطويل عمر الإنسان إذا راعى الضوابط المقرّرة، وهنا نريد أن نلقي نظرة على الأديان السماوية ورأيها في مسألة إطالة العمر.

١ ما جاء في التوراة:

إنّ عدداً كبيراً من الأنبياء عاشوا طويلاً منهم:

١ ـ آدم عليه السلام ٩٣٠ سنة.

٢ ـ شيث بن آدم ٩١٢ سنة.

٣ ـ أنوش بن شيث ٩٠٥ سنين.

٤ ـ قينان بن أنوش ٩١٠ سنين.

٥ ـ مهللئيل بن قينان ٨٩٥ سنة.

٦ ـ يارد بن مهللئيل ٩٦٢ سنة.

٧ ـ أخنوخ بن يارد ٣٦٥ سنة.

وسار أخنوخ مع الله ولم يوجَد لأنّ الله أخذه، كذا ورد في الإصحاح.

٨ ـ متوشالح بن أخنوخ ٩٦٩ سنة.

٩ ـ لامك بن متوشالح ٧٧٧ سنة.

١٠ ـ نوح بن لامك ٩٠٥ سنين[١].

١ ما جاء في الإنجيل:

إنّ المسيح عليه السلام صُلب [هكذا يزعمون] ثم قام من قبره بعد ثلاثة أيام وارتفع إلى السماء، وهو حيّ إلى يوم الظهور ذكر هذا إنجيل متى الإصحاح ٢٠ مقطع ١٩ والإصحح ٢٧ مقطع ٥٧/ ٦١.

١ ما جاء في القرآن المجيد:

تحدّث القرآن عن إطالة العمر من خلال ناحيتين:

١ ـ الناحية الثبوتية.

٢ ـ الناحية الإثباتية.

اما الناحية الأولى، ويعبّر عنها ايضاً بالناحية النظرية:

كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْنَا هَٰؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (الأنبياء/ ٤٥) أي أنّ بعض الأمم السابقة نتيجة طول أعمارهم في الدنيا نسوا لقاء الله تعالى. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة/ ٩٦). فمن الناحية النظرية يمكن أنْ يعيش الإنسان طويلاً.

واما الناحية الثانية فيعبّر عنها بالناحية التطبيقية:

١ ـ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الصافات/ ١٤٠ـ١٤٤).

وبقاء يونس في بطن الحوت سواء كان حيّاً أمْ ميتاً على خلاف بين المفسرين

---

(١) لاحظ توراة العهد القديم الإصحاح الخامس من سفر التكوين، ويقر النصارى بما جاء في التوراة لذا فهم يوافقون اليهود بما يرجع إلى تواريخ الأنبياء.

على ثلاثة آراء:

أولاً: بقاء الاثنين ـ (يونس والحوت) ـ أحياء، ويونس يبقى إلى يوم القيامة مسجوناً في بطن الحوت.

ثانياً: وفاة يونس وبقاء الحوت حيّاً باعتباره قبراً متحرّكاً لجثة يونس.

ثالثاً: وفاة الاثنين، وبطن الحوت قبراً ليونس والأرض قبراً للحوت.

وعلى أية حال فإنّ الآية صريحة بإمكان طول عمر المخلوق سواء أكان حيواناً كالحوت أمّ إنساناً كيونس عليه السلام.

وقد دلّت الكشوفات العلميّة على وجود أسماك تقدّر أعمارها بنحو أربعة ملايين سنة في سواحل (ماداكاسكار) وبهذا يمكن إثبات هكذا عمر للإنسان. فالآية من الناحية النظرية والعلمية تشير إلى مسألة إطالة العمر عند الكائن الحي.

٢ ـ ويتحدث عن نوح عليه السلام بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ (العنكبوت/ ١٥).

أي أنه عليه السلام بقي يبشّر برسالة السماء ٩٥٠ عاماً وهذه مدّة قضاها نوح عليه السلام ولم يعترض أحد من المسلمين على ذلك.

وقد وردت نصوص مختلفة في تحديد عمره عليه السلام حتى بلغت ٨ أقوال، وأصحّ الأقوال أنّ عمره عليه السلام (٢٥٠٠) سنة).

٣ ـ وتحدّث عن حياة النبي عيسى بن مريم عليه السلام إلى الآن بقوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٥٨﴾﴾ (النساء/ ١٥٨ـ ١٥٩).

ويعتقد المسلمون كافة وفق صريح الآية واستناداً إلى نصوص كثيرة أنه عليه السلام سينزل إلى الأرض ويؤازر الإمام المهدي (عج) الشريف وهو خلال هذه الفترة في السماء. وعند نزوله يؤمن به أهل الكتاب وأنّه نبي وليس ابن الله كما يزعمون، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ (النساء/ ١٦٠).

روى القندوزي الحنفي في الينابيع: عن النبي ﷺ مرفوعاً: «... يلتفت المهدي (عج) الشريف وقد نزل عيسى عليه السلام كأنما يقطر من شعره الماء فيقول الإمام المهدي (عج) تقدّم فصلّ بالناس، فيقول عيسى عليه السلام: إنما أقيمت الصلاة لك، فيصلّي خلف رجل من وُلدي» ورواه أيضاً نجم الدين العسكري في كتابه المهدي الموعود عن المصادر المعتبرة في الجزء الثاني ص ٢٢٤.

وأخرج البحراني في غاية المرام عن الثعلبي عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ (الزخرف/ ٦٢) قال: ذاك عيسى بن مريم، ثم قال: قال النبي ﷺ: ينزل عيسى بن مريم عند انفجار الصبح ما بين مهرودين (وهما ثوبان أصفران من الزعفران) أبيض أصهب الرأس (أي يميل شعره إلى الحمرة الممزوجة بصفرة) أفرق الشعر كأنّ رأسه يقطر دهناً، بيده حربة يكسر الصليب ويقتل الخنزير وهو الوزير الأمين للقائم وحاجبه ونائبه، يبسط في المغرب والمشرق الأمن كرامة الحجة بن الحسن (عج)[1].

٤ ـ الخضر عليه السلام الذي اختفى منذ آلاف السنين، منذ الإسكندر ذي القرنين حيث كان يبحث عن عين الحياة الموجودة بمكان ظلمة، فوفّق لها الخضر عليه السلام دون الإسكندر، والخضر عليه السلام ذكره القرآن في قصته مع موسى عليه السلام في سورة الكهف.

وقيل: إنّ المسيحيين يعتقدون أنّه مار جرجس فهم يقدّسونه ويحترمونه ويتوسلون به. وقد أشار إليه القرآن بإكبار وتعظيم وأمر نبيّاً عظيماً أن يتّبعه فقال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف/ ٦٦). فوجدا: «أي النبي موسى وغلامه ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾.

وقد اختلف في شخصية الخضر عليه السلام هل هو نبيّ أو وليّ؟

والمشهور على أنّه نبيّ، وقد أُوتي العلم اللدُني الإفاضيّ.

واتفق المؤرخون شيعة وسنّة على أنه ما زال حيّاً إلا ما ذكر عن الجبائي المعتزلي حيث أنكرَ حياة ونبوّة الخضر بأمرين:

---

(١) المهدي الموعود المنتظر: ج ٢ ص ٢٢٠.

١ ـ لو كان حيّاً إلى الآن لعرفه الناس ولم يخفِ مكانه.

٢ ـ لا نبيّ بعد نبيّنا محمد ﷺ.

والجواب:

١ ـ إنّ عدم معرفة الناس للخضر عليه السلام ليس ملازماً لعدم وجوده إلى الآن، إذ عدم الوجدان ليس دليلاً على عدم الوجود.

٢ ـ إن بقاءه إلى الآن حيّاً داخلاً في مقدور الله تعالى ولا يمتنع أيضاً أن يكون بحيث لا يتعرّف إلى أحد وأنّ الناس وإنْ كانوا يشاهدونه لا يعرفونه.

أما قول الجبائيّ «لا نبي بعدي» فمسلمٌ به ولكن نبوّة الخضر عليه السلام كانت ثابتة قبل نبوّة نبينا محمد ﷺ، وأما شرعه لو كان له شرع خاص فإنّه منسوخ بشريعة نبينا محمد ﷺ.

يبقى سؤال يجول في فكر كلّ باحث: ما الحكمة من بقاء الخضر عليه السلام إلى الآن حياً؟

لعلّ السرّ والحكمة «والله أعلم» في بقائه وعيسى بن مريم عليهما أفضل التحية والسلام حيّين إلى الآن هو رفع توهّم استبعاد بقاء مولانا الحجة بن الحسن (عج) الشريف وإلاّ فالفصل بينهما وبين الإمام الحجّة (عج) الشريف بمعنى تجويز بقائهما عليهما السلام حيّين إلى الآن، دون الإمام الحجة (عج)، فصلٌ من غير دليل قاطع بل هو أثر من آثار العصبيّة البغيضة المنهى عنها عقلاً وشرعاً، وقد ورد ما يعلّل بقاءه في حديث عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى لمّا كان في سابق علمه أنْ يقدّر من عمر القائم عليه السلام ما يقدّر من عمر الخضر، وما قدّر في أيام غيبته ما قدّر، وعلم ما يكون إنكار عباده بمقدار ذلك العمر في الطول، طوّل عمر العبد الصالح من غير سبب يوجب ذلك إلاّ لعلّة الاستدلال به على عمر القائم وليقطع بذلك حجّة المعاندين لئلاّ يكون للنّاس على الله الحجّة»[1].

٥ ـ النبي الياس عليه السلام حيث يعتقد السنّة ووافقهم الشيعة إلاّ بعضهم، وقالوا انّه ما زال حيّاً وقد ذكره القرآن في موضعين: كما في قوله تعالى ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (الأنعام/ ٨٦) وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ

---

(١) إكمال الدين: ص ٣٥٧ والبحار: ج ٥١ ص ٢٢٢.

لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ (الصافات/ ١٢٤ـ١٢٧) ولم تشر الآيات إلى بقائه حيّاً إلاّ أنّ النصوص هي التي ذكرت ذلك وأنّه يحضر موسم الحجّ كلّ عام فيلتقي بالخضر عليه السلام.

وقد أرسله الله إلى أهالي بعلبك حيث كانوا يعبدون الأصنام، فزجروه واضطهدوه فهرب منهم إلى الجبال والبراري فرفعه عزّ وجلّ من بين أظهر العباد وألبسه النور[1].

وذهب بعضهم إلى أنّ الخضر والياس شخص واحد، وأنّ الخضر عليه السلام اسمه الياس لقّب بالخضر لأنّه كان من إعجازه[2].

يلاحظ عليه: أن الخضر عليه السلام كان معاصراً لذي القرنين وكان في جيشه عندما شرب من عين الحياة، وذو القرنين أدرك النبي إبراهيم عليه السلام على ما صرّح بذلك الراوندي في قصصه ويؤيّد ذلك المرويّات التي تصرّح بأنّ خروج الإسكندر كان بعد طوفان نوح مباشرة.

أما الياس عليه السلام فيرجع نسبه إلى هارون بن عمران بن عمّ اليسع وهو الياس بن يسع بن فنحاس بن العيزار بن هارون بن عمران وقد بعث بعد حزقيل إلى أهالي بعلبك في شمال لبنان بعدما بوأ يوشع بن نون بني إسرائيل الشام بعد موسى عليه السلام وقسّمها بينهم، فسار منهم سبط ببعلبك وهو السبط الذي منه كان الياس النبي عليه السلام.

٦ ـ النبي إدريس عليه السلام ويعتقد أهل السنّة أنّه ما زال حيّاً في السماء حيث رفعه الله تعالى إليه كعيسى عليه السلام ويستندون إلى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ ولم يثبت ذلك عند محققي الشيعة.

وزبدة المخض: إنّ الشيعة يعتقدون ببقاء اثنين من الأنبياء أحياءً هما: عيسى عليه السلام والخضر عليه السلام، أما النبي الياس، فمختلف فيه عند الشيعة، والأشهر

---

(١) البحار: ج ١٣ ص ٣٩٧.

(٢) والقائل به: نجم الدين العسكري في كتابه: «المهدي الموعود المنتظر»: ج ٢ ص ٣٥٠ ط مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام.

أنه ما زال حيّاً.

أمّا الأشاعرة فقالوا ببقاء أربعة أحياء:

عيسى والياس وإدريس والخضر عليهم السلام.

وعلى هذا لنا أنّ نحتجّ على القوم ببقاء هؤلاء الأربعة عليهم السلام أو ببقاء اثنين على أقل تقدير في موضوع بقاء الإمام المهدي (عج) إلى الآن حيّاً فنحتجّ قائلين لهم: إنْ كنتم تعتقدون ببقاء هؤلاء أحياء مع اعتقادكم ببقاء إبليس والدجّال مع تقدّمهم بالحياة على الإمام المهدي (عج) فما بالكم تنكرون طول عمر مولانا الإمام المهدي (عج) الشريف؟!!

إلى هنا نكون قد انتهينا من النقطة الأولى.

النقطة الثانية:

ما هي المصلحة من اختفائه (عج) الشريف؟

وهل أن غيابه الطويل المواكب للحضارات المتعاقبة يزيد في إعداده الفكري ويعمّق له الخبرة القيادية لليوم الموعود كما ادّعى ذلك الشهيد الصدر (قده) في بحثه عن الإمام المهدي (عج) حيث قال:

«إن التجربة التي تتيحها مواكبة تلك الحضارات المتعاقبة والمواجهة المباشرة لحركتها وتطوراتها لها أثر كبير في الإعداد الفكري وتعميق الخبرة القيادية لليوم الموعود، لأنها تضع الشخص المدّخر أمام ممارسات كثيرة للآخرين بكل ما فيها من نقاط الضعف والقوة، ومن ألوان الخطأ والصواب وتعطي لهذا الشخص قدرة أكبر على تقويم الظواهر الاجتماعية بالوعي الكامل على أسبابها وكل ملابساتها التاريخية»[1].

أقول: إنّ ما ذكره الشهيد الصدر (قده) خطير جداً على المستوى العقيدي لاستلزامه نسف الأسس الفكرية العظمى التي يتحلى بها الإمام الخليفة المسدّد من قبل السماء، والمحيط بتفاصيل الأمور العلمية والاقتصادية والاجتماعية

---

(١) بحث حول الإمام المهدي: ص ٧٢ ط. الغدير بيروت.
وهذا الكلام بنفس معناه أخذت به جمعية التعليم الديني في لبنان في كتابها المعدّ لتدريس طلابها في المرحلة الثانوية الجزء الثاني ص ١٢٦.

والسياسية، وإلاّ فجهله بها يُعدّ بخساً في درجته ومنزلته، وحطّاً في كرامته عليه السلام، هذا مضافاً لاستلزامه الجهل والاحتياج إلى غيره وهو قبيح عقلاً ونقلاً، لأنه يؤدّي إلى تقديم المفضول على الفاضل وقد عرفت فيما تقدم قبحه، علاوةً عليه أن هذا الكلام مخالف لظواهر الآيات والأخبار الدالّة على عمومية[1] علم الإمام عليه السلام وإحاطته بكل الأمور لكونه الحجة على من في الأرض والسماء.

قد يقال:

إن السيد الشهيد عليه الرحمة قد كان بصدد بيان تقريب الفكرة لمن لا يعتقد فما تعتقده الامامية بالمهدي عليه السلام ويشهد لهذا ما ذكره الشهيد نفسه في بحثه بالقول: «وعلى هذا الأساس نقطع النظر مؤقتاً عن الخصائص التي نؤمن بتوفرها في هؤلاء الأئمة المعصومين عليهم السلام».

يرد عليه:

١ ـ يتم ما ذكره الشهيد فيما لو كان هذا المدخّر شخصاً عادياً غير مسدد بالالطاف الإلهية، وأما على المبنى الإمامي القائل بوجوب التسديد لكونه سفيراً وحجة فلا معنى حينئذٍ لضرب المثال عليه لتتوضح الفكرة لدى الآخرين الذين لا يؤمنون بالغيب، لأن من لا يؤمن بالتسديد الإلهي لا يؤمن بطول عمر هذا القائد الفذ، لا سيما أن طول عمره عليه السلام إنما هو بسبب إعجازي لا مدخلية للأسباب المادية فيه مهما عظُمَت قيمتها العلمية. هذا مضافاً إلى أن كلام الشهيد يستوجب تضعيف علم الإمام الحضوري الذي قامت الأدلة على صحته، أو على أقل تقدير يؤدي إلى تضعيف علمه الإرادي الدال على أنه لو شاء أن يعلم لأعلمه الله سبحانه دون حاجة إلى استعانة بمخلوقٍ مثله.

٢ ـ يظهر من السيد الشهيد (قدس سره) عدم اعتقاده بعلم الإمام بالموضوعات الصرفة، لأن القول بالخصائص المزبورة التي ذكرها الشهيد والتي منها العصمة لا يستلزم الاعتقاد بالعصمة المطلقة الدالة على تنزهه عن الجهل بالموضوعات الصرفة، لأن مقتضى اعتقاده بالعصمة المطلقة يستلزم عدم تقييده بما ذكره آنفاً، لأن الله القادر على إطلاع الامام بالموضوعات التي يترتب عليها حكم شرعي، هو قادر أيضاً على اطلاعه على الموضوعات الصرفة بدون حاجة

---

(١) أصول الكافي: باب الحجة، ورسالة المعارف السلمانية بتحقيقنا ط. دار الجواد ونشر دار السيرة.

إلى مواكبة الحضارات لتعميق خبرته القيادية.

٣ ـ إن التمثيل بغياب الإمام عليه السلام لاكتساب الخبرة القيادية لا شاهد عليه من عقلٍ أو نقل، فلا العقل يحكم بأن غيابه كان لأجل اكتساب الخبرة لأن القول به يستلزم الجهل وهو منزه عنه، هذا مضافاً إلى أنه قد يغيب لمصلحة خفيت علينا كما غاب النبي عيسى عن أنظار الخلق حيث يدّخره الله سبحانه لليوم الموعود ولا أحد من المسيحيين والمسلمين يقول أنه غاب ليكتسب الخبرة القيادية، فما ثبت لعيسى عليه السلام فليثبت لمولانا الحجة المنتظر عليه السلام. فحيث أن العقل لا يحكم بذلك فكذا الشرع لأن النصوص دلت على عكس المدّعى.

عود على بدء:

نقول في الجواب عن النقطة الثانية:

إنّ الإمام (عج) الشريف لم يختف حبّاً بالعزلة، وفي الحقيقة ليس بمقدوره أنْ يختفي طوال هذه المدّة من دون تأييد إلهي يمدّه بالعمر الطويل، فغيابه عليه السلام نتيجة أسباب وعوامل اقتضت أنْ لا يظهر على الناس إلاّ على الخلّص من أوليائه.

ويمكن الاستدلال على علّة غيبته (عج) الشريف بأمور:

الأول: أنّ الله تعالى بمقتضى حاكميته وحكمته لا يفعل عبثاً ومن دون ترتّب مصلحة على أيّ فعل من أفعاله عزّ وجلّ بل لا يفعل إلاّ الأحسن والأصلح. وبما أنّ غيبة مولانا المهدي (عج) الشريف من الحوادث التي تكون بتدبير منه تعالى فلا بدّ وأنْ تكون جارية على وفق المصلحة والحكمة، أدركنا تلك المصلحة أو لم ندركها، عرفنا ذلك السّبب أو لا، ولا يصحّ في حكم العقول إنكار المصلحة في غيبة وليّه وحجّته، لأنّ مداركنا وعقولنا قاصرة عن إدراك ظواهر كثير من الأشياء وسنن عالم التكوين والتشريع فكيف بمن تعلّقت مشيئته سبحانه بوليّه الأعظم (عج) الشريف الذي اذخره لنفسه لينتقم به من الجبّارين والمارقين. فحقيقة غيبته لا تنكشف كاملاً إلاّ بعد ظهوره وأنّه من أسرار الله كما في حديث عن مولانا الصادق عليه السلام قال: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبةً لا بدّ منها يرتاب فيها كلّ مبطل»، قال له السائل: لِمَ جُعلتُ فداك؟ قال عليه السلام: لأمر لم يؤذن لنا في كشفه لكم، قال السائل: فَما وجه الحكمة في غيبته؟ قال: وجه الحكمة في غيبته وجه الحكمة في غيبات من تقدّمه من حجج الله تعالى ذكره، إنّ وجه

الحكمة في ذلك لا ينكشف إلاّ بعد ظهوره كما لا ينكشف وجه الحكمة لمّا أتاه الخضر عليه السلام من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار لموسى عليه السلام إلاّ وقت افتراقهما.

يا ابن الفضل: إنّ هذا الأمر من أمر الله وسرٌّ من سرّ الله وغيب من غيب الله ومتى علمنا أنه عزّ وجل حكيم صدّقنا بأنّ أفعاله كلّها حكمة وإنْ كان وجهها غير منكشف لنا[1].

الثاني: التأديب لعموم المكلّفين، حيث إن الاعتزال عنهم نوع تأديب لهم لعلّهم إليه تعالى يرجعون وعن الغيّ يُعرضون لا سيّما من انتسب إليه بالعقيدة، لذا ورد عن زياد المكفوف قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «كأنّي بكم تجولون جولان الإبل تبتغون المرعى فلا تجدونه يا معشر الشيعة»[2].

وعن مولانا أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الله تعالى إذا كره لنا جوار قوم نزعنا من بين أظهرهم»[3].

وعن عباية الأسدي قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «كيف أنتم إذا بقيتم بلا إمام هدى ولا علم يُرى، يبرأ بعضكم من بعض»[4].

الثالث: الخوف من القتل:

ورد فوق حدّ الاستفاضة نصوص تفيد أنه (عج) الشريف يخاف القتل لو خرج قبل المبررات الموضوعية منها:

ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا بدّ للغلام من غيبة، فقيل له: ولِمَ يا رسول الله؟ قال: يخاف القتل.

بالطبع خوفه من القتل على شيعته وإلاّ فهو لا يخاف الموت وكيف وهو الصادق الأمين.

نعم، يمكن حمل خوفه من القتل أنه إذا خرج قتلوه، فيسبب مقتله تأخراً في

---

(١) البحار: ج ٥٢/ ٩١.
(٢) البحار: ج ٥١/ ١١٠.
(٣) نفس المصدر: ج ٥٢ ص ٩٠.
(٤) البحار: ج ٥١ ص ١١١.

توطيد العدل بل استحالة توطيده من دونه عليه السلام في آخر الزمان.

لذا ورد نصّ يؤكد هذا المعنى، مفاده: أنه يخاف على نفسه الذبح[1].

الرابع: الاستقلال بالدعوة ولازمها ألاّ يكون في عنقه بيعة لظالم[2].

الخامس: التكميل للنفوس وتهذيبها.

السادس: امتحان الناس واختبارهم:

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كيف أنتم إذا بقيتم بلا إمام هدى... يبرأ بعضكم من بعض فعند ذلك تميّزون وتمحصون وتغربلون بالغربال، وعند ذلك اختلاف السنين وإمارة من أوّل النهار وقتل وقطع في آخر النهار[3].

تساؤل:

قد يُقال: إنّ وجود الإمام إنّما يكون لطفاً فيما إذا كان ظاهراً زاجراً قاهراً، أما في حال غيبته فلا لطف في ذلك.

يجاب عنه:

إنّ كون وجوده عليه السلام لطفٌ فيما إذا كان زاجراً قاهراً لم يتفوّه به أحد من الملّيين لأنّ غالب الأنبياء كانوا مقهورين مشردين بل مقتولين على أيدي الظلمة وأما بالنسبة إلى مسألتنا فلا يلزم ألاّ يكون الظاهر لطفاً مقرّباً للعباد إلى الطاعة ومبعّداً عن المعصية، لأنّ اللطف لا ينحصر في الظاهر فحسب فإنّ من له مدخليّة في طاعة العباد سواءٌ أكان ظاهراً أم غائباً عن الأبصار كجبرائيل وسائر الملائكة كان وجودهم لطفاً بمعنى أنهم لو لم يكونوا لم تقع أكثر الطاعات لكونهم حافظين مسدّدين مؤيّدين منزلين للوحي والإلهام، فاللطف غير منحصر في الظاهر، بل وجوده في الغائبات أكثر منه في الظواهر.

ومن هنا يتضح الجواب على ما قد يُقال بأن وجوده وعدمه سيّان ما دام الناس لا ينتفعون به لكونه غائباً عنهم.

ويضاف إلى ما تقدم: أن الغيبة لا تلازم عدم التصرّف في الأمور، فهو

---

(١) إكمال الدين: باب ٤٤.

(٢) البحار: ج ٥٢ ص ٩٥ ح ١١.

(٣) البحار: ج ٥٢ ص ١١٢.

يتصرّف بالكائنات على حسب ما تقتضيه المصلحة الربّانية من دون أنْ تشعر بوجوده تماماً كخرق الخضر عليه السلام للسفينة دون علم أصحابها، وإلاّ لكانوا منعوه من خرقها، فخرقه للسفينة لمصلحة كانت خافية على أصحاب السفينة كذلك قتل الغلام وإقامة الجدار كان خافياً على موسى بحسب الظاهر. فأيّ مانع من أن يكون للإمام الغائب (عجّل الله فرجه الشريف) في كل يوم وليلة تصرّف كهذا النمط من التصرفات ويؤيده ما ورد من أنه عليه السلام يحضر الموسم في أشهر الحجّ ويصاحب الناس إلى غير ذلك ومع هذا فالناس لا يعرفونه.

أضف إلى ذلك أيضاً: أنه (عجلّ الله فرجه الشريف) الشريف ليس غائباً عن كلّ العباد بل يظهر لبعض خواصّ مواليه الذين لهم الشرف بلقائه والاستفادة من نور وجوده، وبالتالي تستفيد الأمّة بواسطتهم، ويؤيّد ذلك ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لجابر الأنصاري حينما سأله عن الإمام المهدي (عج) في آخر الزمان، قال: «ذلك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبةً لا يثبت فيها على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان.

قال جابر: يا رسول الله فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته؟

قال صلى الله عليه وآله: أي والذي بعثني بالنبوة إنهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن تجلّلها سحاب»[1].

ومما ورد عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام قال: لم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة لله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أنْ تقوم الساعة من حجة لله فيها، ولولا ذلك لم يعبد الله، قال سليمان: قلت للصادق عليه السلام: فكيف ينتفع الناس بالحجة الغائب المستور؟ قال: كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السّحاب[2].

وكذا ورد في التوقيع الصادر عن الحجّة (عج) الشريف لإسحاق بن يعقوب قال (عج) عليه السلام: «وأما وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالإنتفاع بالشمس إذا غيّبها عن الأبصار السحاب وإني لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل

---

(١) إلزام الناصب: ج ١ ص ٤٢٩ ط. الأعلمي وبحار الأنوار: ج ٥٢ ص ٩٣.
(٢) البحار: ج ٥٢ ص ٩٢.
(٣) البحار: ج ٥٢ ص ٩٢.

السماء. . . »[1].

تساؤل آخر:

تقول الشيعة أنّ الإمام المهدي (عج) الشريف استلم الإمامة ابن أربع أو خمس سنوات مع أنّ الإمامة منصب عظيم لا بدّ لمتحمّلها أنْ يكون رجلاً ناضجاً قادراً على تلقّي المسؤولية عارفاً بأمور الدّين ومشاكل الدنيا، والطفل الصغير لا يستطيع ذلك مهما أوتي من البلوغ.

والجواب:

١ ـ إنّ الإمامة عند الشيعة كالنبوّة لا تحصلان باختيار الناس، وإنّما هما منصبان إلهيّان أمر تفويضهما إلى الله تعالى واختياره لمن يكون أهلاً لهما، ولهذا لا يستبعد أنْ يقع اختياره عزّ وجلّ على من كان في المهد صبياً كعيسى عليه السلام أو أن يكون في سنّ الرابعة أو الخامسة[2] كإمامة المهدي (عج) والإمام محمد الجواد عليه السلام، ومصداق ذلك قوله تعالى في حقّ النبي يحيى عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ (مريم/ ١٣).

٢ ـ قد أُوتي النبي المعظّم عيسى بن مريم عليه السلام النبوّة وهو في المهد، قال تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾ (مريم/ ٣٠ـ٣١).

فقد كان نبيّاً مسدّداً وهو في المهد، وتكلّم مع القوم كل هذا لا دليل على استحالته، غاية ما في الأمر أنّه خارق للعادة، وكل المعجزات تصف بهذه الصفة أي أنّها كلّها خارقة للعادة لا أنّها مستحيلة الوقوع.

فإذا كان التكلّم في المهد مع النبوّة ليس مستحيلاً فكذلك كون الإمام (عجّل

---

(١) جاء في مجلة «المجلة» عدد ١٠٠٧ الصادرة عن الشركة السعودية للأبحاث أن الله سبحانه وهب الطفل الأفريقي «شريفو» معارف القرآن الكريم وهو لم يتجاوز الخامسة من عمره بعدُ، كما أن الكثيرين سمعوا بالطفل الإيراني النابغة السيد محمد حسين الطباطبائي من مواليد قم المقدّسة حيث رزقه الله تعالى حفظ القرآن وفهم معانيه واسراره ولم يتجاوز الرابعة من عمره، ويجلس تحت منبره العلماء والمفكرون وقد نال درجة الدكتوراه من إحدى جامعات بريطانيا، وأيضاً الكل سمع بالطفل الياباني الذي لم يتجاوز سن السابعة، عندما قطع المرحلة الجامعية بتفوق، أبعد هذا يقال كيف استلم المهدي عليه السلام منصب الإمامة ابن أربع سنوات؟!!

الله فرجه) الشريف إماماً ليس بتلك الاستحالة التي لا يمكن أنْ تتحقق.

٣ ـ إنّ حالة الرشد العقلي ليس لها سنٌ معين فربّ شخص يكون راشداً وهو ابن خمس سنوات نتيجة نمو المخ بالقدر الكافي عنده بقدرة الله تعالى، كذلك لا يكون الإنسان راشداً نتيجة ضعف في نمو المخ حتى ولو كان ابن خمسين سنة.

فما المانع حينئذ لو أنّه سبحانه جعل سنّ الرشد عند الإمام عليه السلام في سنّ الخامسة، وهل في ذلك استحالة عقلية أو أنه من الممكنات الواقعة تحت قدرته تعالى؟

فإذا كان إتيان النبوة وتعليم الكتاب لصبي في المهد وإعطاء الحكم ليحيى حال صباه ممكناً، فلا يمتنع ذلك عليه تعالى أن يجعل الإمامة للحجة المنتظر (عج) الشريف وهو صبي إكراماً له ولجدّه محمد صلى الله عليه وآله، وليكون دليلاً على بقاء هذا الدين واستمراره، ولئلا يخلو الزمان من أهل البيت عليهم السلام حجج الله سبحانه على العباد كافة، كل ذلك مصداقاً لحديث الثقلين وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه صلى الله عليه وآله الحوض.

تساؤل آخر:

لماذا لا يخلق الله سبحانه المهدي (عج) الشريف في آخر الزمان؟

يجاب عليه:

١ ـ إنّ الحكمة من عدم إيجاده في الزمن المناسب ترجع إلى كونه من صلب الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وهو من صلب الإمام الهادي عليه السلام وهكذا إمام من صلب إمام، فهم أئمة متسلسلون من صلب إلى صلب.

٢ ـ إنّ الإمامة كالنبوّة بل هي أعظم درجةً منها، فلا بُدّ لصاحبها أن يكون معصوماً، ولا أحد معصوم بعد النبي صلى الله عليه وآله إلاّ ابنته الزهراء عليها السلام وزوجها والحسن والحسين ومن جاء بعد الإمام الحسين عليه السلام واحداً تلو الآخر.

٣ ـ إن فائدة وجود الإمام عليه السلام لا تنحصر بزمنٍ دون زمن، فحين استشهد الإمام الحسن العسكري عليه السلام لا بد أن يخلفه إمام يقوم مقامه ويؤدي المهام التي كانت لأبيه، لأن الزمان لا يخلو من إمام، وعدم رؤية الكثيرين له عليه السلام لا يُنفي أصل وجوده والانتفاع به.

قد يقال:

لِمَ لمْ يجعل الله سبحانه عيسى بن مريم إماماً آخر الزمان؟

والجواب:

لأنّ شريعة محمد ﷺ ناسخة للشرائع المتقدمة عليها، فمجيء عيسى إماماً خُلْفٌ كون الشريعة المحمدية خاتمة لكل الشرائع، مضافاً إلى ذلك أنّ الإمام عليه السلام أفضل من النبي عيسى عليه السلام وإلاّ لو كان أفضل من الإمام عليه السلام لما صحّ أن يكون تابعاً للمهدي (عج) الشريف حال نزوله إلى الأرض، لقبح تقديم المفضول على الفاضل، ولقول الرسول الأكرم ﷺ:

إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

دلّ الحديث على أنّ العترة الطاهرة إلى يوم القيامة، لن تفترق عن الكتاب لأنها مصطفاة من بين الخلْق عنده عزّ وجلّ؛ فلو كان عيسى عليه السلام أفضل من العترة لكان النبي قرنه بالكتاب لقبح تقديم المفضول حينئذٍ على الفاضل.

وهناك نقطتان لا بدّ من البحث فيهما:

الأولى: الغيبة الصغرى وما صدر فيها من أحداث وتطورات تاريخية.

الثانية: الغيبة الكبرى وما فيها من مزالق وامتحانات.

أما النقطة الأولى:

ابتدأت الغيبة الصغرى عام ٢٦٠ هجري؛ وتحديداً عند رحيل مولانا الإمام الحسن العسكري عليه السلام حيث استشهد مسموماً على يد المعتمد العبّاسي، وانتهت عام ٣٢٩هـ.

قد يتساءل المرء **لماذا وقعت الغيبة الصغرى؟ وكيف وقعت؟**

يجاب عنه:

١ ـ إنّ المقتضي المسبّب لبدء الغيبة هو ملاحقة السلطات للإمام المهدي (عج) الشريف بعد استشهاد الإمام العسكري عليه السلام لعلمهم بما ورد عن النبي ﷺ أنه المخلّص وأنّه الذي يبيد العتاة والظلمة والمستكبرين، لذا أرادوا التخلّص منه بأيّ وسيلة كانت دفعاً للاعتقاد السائد فيما بينهم من أنّه سوف يقضي على حكمهم القائم على الظلم والجور والعدوان، لذا حاولوا عدّة مرات اغتيال الإمام الحسن العسكري عليه السلام ليقضوا على نسله كما جاء في رسالة وجهها الإمام

العسكري عليه السلام إلى بعض مواليه حيث قال: «زعموا أنهم يريدون قتلي ليقطعوا هذا النسل، وقد كذّب الله قولهم والحمد لله»، حيث تم بعد ذلك ولادة الإمام المهدي (عج) والتي تمّت بإعجاز منه تعالى حيث حملت به أمّه عليها السلام ولم يبن أثرُ الحمل عليها تماماً كمن تقدّمه من الأنبياء كإبراهيم وموسى عليهما السلام حيث حملت بهما أمّهما مع عدم ظهور آثار الحمل عليهما لملاحقة الكافرين لهما وهما في بطني أميهما.

٢ ـ انّ السلطات العبّاسية حاولت التخلّص منه عليه السلام كما تخلّصت من أبيه الإمام العسكري عليه السلام وآبائه حرصاً منها على توطيد حكمها واستقرار أمنها، لأنّ الأئمة عليهم السلام بنظر السلطة العباسية كانوا دائماً يمثّلون خطّ المعارضة للظالمين ولا سيما دولة بني العباس، والوقوف في وجه سياستها الظالمة الغاشمة.

٣ ـ إنّ الغيبة الصغرى تعدّ بمثابة تمهيد للغيبة الكبرى ومقدمة لها لأنّ غيابه الطويل من المحتوم لعدم توفّر النخبة الصالحة لتقيه شرّ الظالمين لينشر العدل والسلام، فكان لا بدّ من تمهيد في الغياب ليعتاد المؤمنون تدريجياً على الغياب الطويل لإمامهم وليتمهد السبيل في الرجوع إلى ثقاة الرواة للأخذ منهم أحكام دينهم، لأنّ المؤمنين كانوا معتادين على أخذ أحكامهم التشريعية من إمام زمانهم حيث كانوا يقطعون المسافات الطوال ليسألوا عن أحكام دينهم ودنياهم، فبذلك يكون الإمام عليه السلام قد وطّد مسألة الرجوع إلى ثقاة الرواة لئلاّ تبطل حجج الله وبيّناته بعد الغيبة.

اما كيف وقعت الغيبة الصغرى، فيقال:

إنّ الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام عندما أدركته المنيّة أوعز إلى الإمام المهدي (عج) الشريف بأمر منه تعالى إيكال أمر الخلافة والوصاية إليه، وقد أكّد هذا المعنى الإمام العسكري عليه السلام مراراً عديدة قبل رحيله حيث كان يعرض الإمام المهدي (عج) أمام أصحابه وشيعته ومواليه مع إبراز المعجزات الحاصلة على يد مولانا الإمام المهدي (عج) للتدليل على صحة ما يفعله الإمام العسكري عليه السلام حتى لا يُقال أن الإمام العسكري عليه السلام أوصى إلى ابنه حبّاً به وإنّما أمر الوصاية بيده تعالى، وقد أوصى سبحانه إلى نبيّه الأكرم بنصوص واضحة

وصريحة أنّ الأئمة من بعده إثنا عشر خليفة كلهم من قريش ومن بني هاشم وعددهم عدد أسباط بني إسرائيل. وأنهم أهل بيته وسفن النجاة وأعلام الأمة وباب حطتها.

ولما استشهد مولانا الإمام العسكري عليه السلام قام العلويّون بتجهيزه وحُمِلَ للصلاة عليه فأمرت السلطات أبا عيسى بن المتوكل فصلّى عليه بأمر من المعتمد العبّاسيّ، وفي رواية أنّ جعفر عمّ الإمام المهدي (عج) تقدم للصلاة عليه فجذبه الإمام المهدي (عج) وقال له: أنا أولى بالصلاة على أبي، ثمّ صلى الإمام (عج) على أبيه فأربدّ وجه جعفر فسأله الحاضرون عنه فأنكر معرفته به.

ثمّ بعد ذلك قامت السلطات بواسطة عيسى بن المتوكل بعرض وجه الإمام على بني هاشم وغيرهم من العباسيين وقادة الجيش ورؤساء الدوائر وخاطبهم بقوله: «هذا الحسن بن علي بن محمد بن الرضا قد مات حتف أنفه على فراشه وحضره من خدم أمير المؤمنين المعتمد وثقاته فلان وفلان...» ثمّ غطّى وجهه الشريف، وإنما صنع ذلك لرفع التهمة عن بني العباس من أنّهم قد اغتالوا الإمام عليه السلام.

ثم إنّ جعفراً لعب دوراً عظيماً في الضغط على عيال الإمام عليه السلام كما في رواية الإرشاد للمفيد حيث سعى في حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلائله وشنّع على أصحابه بانتظارهم ولده وقطعهم بوجوده والقول بإمامته وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشردهم، وجرى على مخلّفي أبي محمد بسبب ذلك كل عظيمة من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذلّ ولم يظفر السلطان منهم بطائل[1].

وحاز جعفر تركة أبي محمد واجتهد في القيام عند الشيعة مقامه، فلم يقبل أحد منهم ذلك ولا اعتقدوه فيه، فصار إلى سلطان الوقت يلتمس مرتبة أخيه وبذل مالاً جليلاً وتقرّب بكل ما ظنّ أنه يتقرّب به فلم ينتفع بشيء من ذلك.

وفي رواية أنّ الإمام المهدي عليه السلام بعد انتهائه من الصلاة على أبيه كبست السلطات داره فهرب منهم إلى السرداب ليقتلوه فغيّبه سبحانه عن أبصارهم فخرج

---

(١) الإرشاد ص ٣٢٦ ط. دار المفيد.

منه وهو يتلو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا . . .﴾ تماماً كما غيّب جدّه رسول الله ﷺ عن أبصار قريش حين اجتمعوا على قتله فخرج من بينهم وهم لا يشعرون.

وهنا شنّ بعض المتحاملين من العامّة والمستشرقين حملات مستعرة على الشيعة مستهترين بهم وبإمامهم المغيّب في السرداب وسوف يظهره الله في اليوم الموعود ومن هؤلاء: ابن خلدون في مقدمته وهو كعادته يطلق كلماته بازدراء وتهكم على الشيعة كما أنه أنكر وجود الإمام المهدي (عج) الذي تواترت بظهوره ووجوده الأخبار المتواترة عن النبي ﷺ. وقد فنّد مقالته أحد أعلام السنّة المحقق أحمد محمّد شاكر في شرحه على مسند أحمد ج ٥ ص ١٩٧ قال: (وأمّا ابن خلدون فقد فقأ ما ليس به علم واقتحم قحماً. . .). ولقد رد علماءٌ آخرون على ابن خلدون في مجال رفضه للأحاديث، لا سيما المتواترة منها والتي رفضها ابن خلدون عصبيةً منه على أحفاد علي أمير المؤمنين، فأحاديث المهدي عليه السلام بلغت حد التواتر بل فوق التواتر بمرات، وحكم المتواتر وطريقة معالجته ليستا كحكم أحاديث الآحاد ومعالجتها، إذ إنه في المتواتر لا يبحث عن الجرح والتعديل كما في أخبار الآحاد. وقد ذهب إلى هذا أبو الفيض الغماري في كتابه «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون» حيث قال: «ألا وأنّ في أعلامها الصريحة وأشراطها الثابتة الصحيحة ظهور الخليفة الأكبر والإمام العادل الأشهر، فقد تواترت بكون ظهوره من اشراط الساعة ومن شروطها، الأخبار وصحت عن رسول الله ﷺ في ذلك والآثار، ففي التذكرة للإمام القرطبي وفتح الباري للحافظ العسقلاني نقلاً عن الحافظ أبي الحسين الآبري أنه قال ما نصه: . . . تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ في المهدي وأنه من أهل بيته. . وممن نص على تواتر أحاديث المهدي أيضاً الحافظ شمس الدين السخاوي في فتح الغيث والحافظ جلال الدين السيوطي في الفوائد المتكاثرة. .». ثم يتابع العلاّمة الغماري ذكر من شهدوا بالتواتر إلى أن قال: قد كثر في الناس اليوم من يخفى عليه هذا التواتر ويجهله ويبعده عن صراط العلم جهله ويضله من ينكر ظهور المهدي وينفيه ويقطع بضعف الأحاديث الواردة فيه مع جهله بأسباب التضعيف وعدم إدراكه معنى الحديث الضعيف وتصوره مبادىء هذا العلم الشريف وفراغ جرابه من أحاديث المهدي الغنية بتواترها عن البيان لحالها والتعريف. . . مع أن ابن خلدون ليس له في هذه الرحاب الواسعة مكان

ولا ضرب له بنصيب ولا سهم في هذا الشأن ولا استوفى منه بمكيال ولا ميزان»[1].

ومن المتحاملين ابن الأثير في تاريخه حوادث سنة ستين ومائتين قال: وفيها توفي أبو محمد العلوي العسكري وهو أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر بسرداب سامراء».

وزعم ابن جبير أن هذا السرداب كان في الحلة ولم يكن في سامراء كما عليه إجماع الإمامية، ونظم آخر من ذلك شعراً:

ما آن للسرداب أن يلد الذي غيبتموه بجهلكم ما آنا
فعلى عقولكم العفا فإنكم تلثتم العنقاء والغيلان

حتى أن أمثلهم طريقة وهو الكنجي في البيان حاول الاعتذار عن ذلك وتقريب إمكان بقائه في السرداب هذه المدة الطويلة بدون طعام وشراب بقدرة الله تعالى.

لكنّ الإمامية براء من كل هذه الافتراءات، فإمامهم ليس محبوساً في السرداب وليس هناك على وجه الأرض من يعتقد ذلك، بل الإمام عليه السلام يحضر الحج ويلتقي به خواص المؤمنين ويقضي حوائج المحتاجين.

ومن المتحاملين على الشيعة أيضاً الدكتور داويت رونلدسن في كتابه «عقيدة الشيعة» ص ٢٣١ ط مؤسسة المفيد حيث أوعز فكرة المهدوية إلى فشل الشيعة واضطهاد الأعداء لهم فقال: «من المحتمل جداً أن الفشل الظاهر الذي أصاب المملكة الإسلامية في توطيد أركان العدل والتساوي على زمن دولة الأمويين (٤١ـ١٣٢هـ) كان من الأسباب لظهور فكرة المهدي آخر الزمان».

نحن لا نستغرب من كلام هذا المستشرق الخبيث الذي أخذه من ابن خلدون، كما لا نستغرب أن يقلده رجل عربي يدّعي الإسلام كأحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام (ط مكتبة النهضة المصرية ١٩٦١ ج ٢) منكراً قضية المهدي عليه السلام ومدعياً أن لها أسباباً سياسية واجتماعية ودينية، وأنها نبعت من الشيعة بعد خروج الخلافة من أيديهم. فأحمد أمين وأمثاله لا يمثلون الشيعة والسنة، بل

---

(١) ابراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون ط الترقي دمشق ١٣٤٧ ص ٤٣٣ ـ ٤٤٣ والإمام المهدي عند أهل السنة ص ٢٣٧.

هم أناس انعزاليون بحاجة إلى رعاية فكرية.

ونحن نسأل أحمد أمين وأمثاله: إذا كان الشيعة هم المخترعون لهذه الفكرة، فماذا يفعل بمئات الأحاديث التي رواها علماؤه في مصادرهم وبطرقهم وأسانيدهم؟! ولماذا لم يكلّف أحمد أمين نفسه مناقشة هذه الأحاديث في إسنادها ومتونها، مكتفياً بشطحة قلم تطيح بعشرات الأحاديث بل مئاتها بل آلافها، فهل يا ترى كل هذه الأخبار من صنع الشيعة، وإذا كانت من صنعهم، فلماذا أخذ بها كبار علماء العامة ودافعوا عنها بكل قوة؟! فلا يخلو الأمر حينئذٍ من شيئين:

إما تواطؤ علماء العامة مع الشيعة، وإما جهلهم بطرق الحديث ومتونه، وكلاهما لا يقر بهما أحمد أمين وأمثاله فيثبت أن ما ادعاه الشيعة ليس من مبتدعاتهم وإنما هي من وحي السماء نزل على سيد المرسلين محمد الذي أخبر عن حفيده الإمام المهدي عليه السلام فنحن نؤمن بما جاء به خاتم الأنبياء والمرسلين رغماً عن أنفي ابن خلدون وأحمد أمين.

عودٌ على بدء:

لقد شهدت الغيبة الصغرى عدّة مميزات منها:

الميزة الأولى: الحالة العامة للمجتمع آنذاك وما أعقبها من تطورات.

الميزة الثانية: عدم الاحتجاب الكليّ عن الناس.

الميزة الثالثة: مهام السفراء ونشاطهم خلال تلك الفترة.

- **أما الميزة الأولى، لقد تميزت تلك الفترة:**

أولاً: بالحروب الداخلية والغارات التي كان يشنّها الأكراد والخوارج وبعض الأعراب على أطراف الدولة العباسية ممّا استدعى انشغال السلطات العباسيّة بردّها وإنفاقها الأموال الطائلة من أجل ذلك، إضافة إلى هدر الدماء من أجل الحفاظ على سدّة الحكم العباسي آنذاك.

ثانياً: الفساد الخُلُقي والسياسيّ وغير ذلك في أوساط الحكّام وانغمارهم في الملاهي والملذّات ومن الطريف أنْ ينقل لنا التاريخ كيف أنّ المعتمد العباسيّ مات مبطوناً من كثرة الأكل على شطّ الفرات[1] كما أنّ المعتضد مات مسموماً من

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير: ج ٧ ص ٤٥٥.

قبل إحدى جواريه، كما أنّ القاهر ثار عليه جماعة مقتحمين قصره فاستيقظ مخموراً فقتلوه. وهذا دأب الملوك.

ثالثاً: القضاء على ثورة صاحب الزنج الذي كما يروى أنه عاث في البلاد الفساد وقد خلّف قتله السرور والبهجة في أوساط المجتمع.

رابعاً: نهاية الدولة الطولونيّة في مصر، وقد أسّسها أحمد بن طولون التركي، الذي سمّاها باسم أبيه طولون، وأحمد بن طولون هذا ولاّه على مصر بايكبال التركيّ من قبل الخلافة العباسيّة فتمرّد عليها متفرداً بمصر وسوريا إلى أنْ مات مبطوناً عام ٢٧٠، ثم خلفه ابنه خمارويه إلى أنْ قتل مخموراً على يد بعض خدمه.

خامساً: ظهور دولة القرامطة وهم فرقة من الاسماعيلية يؤمنون بسبعة أئمة أولهم علي بن أبي طالب إلى جعفر بن محمد ثم محمد بن إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام.

ومن معتقداتهم أنّ إمامهم محمد بن إسماعيل حيّ لم يمت وأنّه في بلاد الروم.

والقرامطة هؤلاء هم الذين قلعوا الحجر الأسود من الكعبة عام ٣١٧ هـ ثم أرجعوه بعد ثلاثين سنة، وصدرت منهم أعمال شنيعة على قوافل الحجّاج وإبادتهم لهم وجرّدوا سيوفهم على أهل البصرة كما أنهم كبّدوا العراق وسوريا والبحرين تضحيات عظيمة، إلى ما هناك من أعمال وأفعال شنيعة ارتكبوها.

سادساً: ظهور الدولة البويهية عام ٣٢١هـ.

سابعاً: انّ الملاحظ في تلك الفترة قلّة عدد الثوّار العلويين على ما ذكر أبو الفرج الأصبهاني في مقاتل الطالبيين.

ويرجع السبب في ذلك إلى أحد أمرين:

الأول:

إنّ كل تحرّك قد يقوم به الثوّار العلويون قد يُنسب إلى تحركات القرامطة الذين يخالفون الشيعة الإمامية في نهجهم ومعتقداتهم، وهذا ما لا يريده الثوار لأنفسهم.

الثاني:

إنّ خمود العلويين مردّه انتهاء زمن ظهور الأئمة عليهم السلام وانقطاع اتصالهم بالناس منذ وفاة الإمام العسكري عليه السلام لأنّ لتوجهات الأئمة المباشرة وغير المباشرة أثراً كبيراً في إعطاء الزخم الثوري للنهوض ضد الباطل والانحراف، أو يكون مردّه تفاعل الناس مع الأئمة حيث يرونهم مهضومي الحقوق لا يلوون على شيء مما يولّد فيهم الحركة والنشاط ضد السلطات التي أغمطتهم حقوقهم وذوتهم عن قواعدهم الشعبية ومواليهم وشيعتهم.

هذه أهم ما ورد من أحداث في الغيبة الصغرى، والمهم التعرّض له هنا لأنه من الملاحظ عدم ورود أي ردّ أو اعتراض من قبل الحجّة المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) لشيء من هذه الحوادث في الداخل والخارج مع أنّ بعضها قد حرّك ضمائر المسلمين كنقل القرامطة الحجر الأسود من الكعبة إلى هجر أو قتل المؤمنين الموالين فيتساءل المرءُ لماذا لم يظهر من الإمام عليه السلام أي اعتراض منه على ما حدث في تلك الفترة الزمنية؟

قال يقال:

إنّ السبب في ذلك يرجع إلى عدّة مبررات:

المبرر الأول:

إنّ إعراضه التام بحيث لم يصدر منه أي اعتراض يعدّ بمثابة احتجاج صامت وشجباً سلبياً لمجموع الخط الذي يسير عليه الناس المنحرفون الذين صنعوا تلك الأحداث العظام وكانوا سنداً للسلطات الظالمة المنحرفة التي سبّبت غيابه عن قواعده الشعبية فعدم اعتراضه لما صدر منهم ما هو إلاّ إهمال وتناسي لتلك العصابة المنحرفة وكأنه لا موجود في الأرض إلاّ حقه المطلوب وأهدافه العالية المقدّسة.

المبرر الثاني:

إنّ الإمام عليه السلام وأرواحنا لتراب أقدامه الفداء لم يصدر منه أي توقيع ابتدائي إلاّ نادراً فيما يخصّ حال سفرائه كتنصيب السفير اللاحق نيابةً عن السابق وكالتعزية بسفيره الأول وما شابه ذلك، فكان من الطبيعي ألاّ يصدر منه أي اعتراض عبر أي توقيع ابتدائي تعليقاً على أحد الحوادث العامة إلاّ إذا سأله بعض

الموالين من شيعته عن شيء من تلكم الحوادث الفادحة وهذا ممّا لم ينقل حدوثه في مروياتنا المؤرخة عن تلك الفترة، ويمكن تبرير السبب في إهمال السؤال عن تلك الحوادث مع أهميتها على الصعيد الديني والشرعي: هو أن السائلين عن أمور دينهم ودنياهم من قواعده الشعبية، ينقسمون إلى قسمين:

الأول: أناسٌ قلّ ضبطهم ووعيهم الاجتماعي والسياسي لحركة الأئمة يومذاك، بحيث كانوا منهمكين في معرفة أمورهم الشخصية من الناحية الدينية، ونادراً ما كانوا يلتفتون إلى الناحية الاجتماعية العامة السائدة آنذاك، وهذا مردّه أحد أمرين:

إمّا عدم إدراك الاتجاه السياسي والاجتماعي لأئمتهم يومذاك.

وإمّا لعدم إطلاعهم على واقع الأئمة المرير الذي كان يمارسه النظام الفاسد عليهم، لا سيّما وأنّ السلطات العبّاسية عزلت الأئمة عليهم السلام عن قواعدها الشعبية بحيث كانوا تحت رقابتها وسلطتها كما هو معروف في سيرة أئمتنا عليهم السلام كيف أنّ السلطة العبّاسية كانت تقرّبهم إلى بلاطها لصرف أنظار الموالين عنها.

الثاني: أُناس مثقفون بمبادىء الإسلام وتعاليم الأئمة الأطهار الذين عاشوا الاضطهاد والضغط على طول الخط، فهم عارفون لاتجاهاتهم وطرق تفكيرهم، فعدم سؤالهم يرجع إلى أمرين:

الأول: إمّا أنهم عالمون مسبقاً برأي الإمام عليه السلام عن اتجاه تلك الأحداث العامة المهمة، لذا لم يتعرضوا للسؤال عن حكمها.

الثاني: وإمّا أنهم جاهلون برأي الإمام وحكم الإسلام في تلك الأحداث إلاّ أنهم لم يسألوا خوفاً من انكشاف أمرهم لدى السلطات لعلمهم أنّ السلطات تراقب أعمالهم وترصد حركاتهم.

المبرر الثالث:

خوف الإمام عليه السلام على شيعته وموالية من تعسّف الدولة العباسية فيما لو صدر منه عليه السلام أي أمر سلبي تجاه ما يواجهه المرء من أحداثٍ على الصعيد العام.

وقد تميّزت حالة المجتمع يومذاك بارتباط أفراده الملتزمين بنهج الإمام (عج) الشريف الذي هو نهج الإسلام المتجذّر بشخصه المبارك، برجوعهم إلى الإمام

في حلّ قضاياهم ومشاكلهم بواسطة السفراء الأربعة المنتخبين من قبله عليه السلام.

● **الميزة الثانية:**

مما لا ريب فيه بحكم العقل والنقل أنّ العزلة بحدّ ذاتها قبيحة إنْ لم يترتّب عليها آثار إيجابية على الصعيد الفردي، فليست كلّ عزلة تعتبر أمراً سلبيّاً يجب نبذه، فهناك عزلة قد تجب وأُخرى قد تحرم، بحسب ما يطرأ عليها من عناوين أولية أو ثانوية، فربّ فرد قد اعتزل الناس لغاية أهم بنظر العقل من الاختلاط بحيث تكون مقدّمة لتصقيل النفس من أدران الرذيلة أو لكبح جماحها من الانفلات في غمرات الاختلاط ممّا يؤدي بها إلى التهاوي والسقوط في أحضان الشهوة والتسافل. وقد تكون العزلة إعتراضاً على القوم الفاسقين لأنهم سدوا آذانهم وأوصدوا قلوبهم عن سماع الموعظة الحسنة.

فالعزلة عند الإمام عليه السلام إذن ليست هدفاً بذاته أو غاية في نفسها وإنّما هي من أجل مصلحة عُليا أهمّ من تواجده الدائم ظاهراً للعيان أو من أجل أمور نقطع بخطرها عليه عليه السلام لو لم يستتر، ومن هذه الأمور: الخوف من القتل فيؤدّي ذلك إلى إفشال المخطط الإلهيّ ليوم بسط العدل وطيّ الظلم، أو للحذر عن شيعته ومواليه ممّا قد يسبّب لهم مزيد الملاحقة والمطاردة من قبل الحكّام الجبّارين بسبب مطالبتهم لإمامهم الذين يترقّبون خروجه ليزهق باطلهم ويبسط عدله عليهم.

ومع هذا فإنّ إمامنا المهدي (عج) الشريف لم يحتجب كليّاً عن شيعته ومواليه وبشكل دائم بل انّ احتجابه واستتاره إنما كان عن الذين لم يصلوا إلى مرحلة تؤهلهم لنيل الفيض الإلهيّ على يد مخلّص البشرية فاحتجابه كان عمّن غرق في بحر الآثام، لذا ورد في زيارة أبيه الإمام العسكري عليه السلام (السلام عليك يا أبا الإمام المنتظر الظاهرة للعاقل حجّته والثابتة في اليقين معرفته، المحتجب عن أعين الظالمين والمغيّب عن دولة الفاسقين)[1].

فكلّ إنسان لم يصل إلى مرحلة الإخلاص فلن يتوفق لرؤيته، لأنّ النور لا يجتمع مع الظلمة، خاصة وهو المدّخر لإقامة النور والحقّ.

---

(١) مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي (قده) ص ٥٨٥.

فللإمام عدة مقابلات مع ممحصين من أهل الولاية تشرفوا بلقائه واقتبسوا من نور هديه (عج) الشريف وهي كثيرة أورد بعضها علماؤنا المتقدمون والمتأخرون وأكثرها بقي مكتوماً في الصدور، وما يهمّنا هنا بيان فلسفة الأهداف المتوخاة من مقابلته عليه السلام لهؤلاء المؤمنين، وهي قد تختصر بما يلي:

أولاً: إثبات وجوده المقدس بنحو حسّي مباشر لتدعيم وجوده بالحسّ لغلبته على أكثر الناس الخائضين في الشبهات التي كانت ولا زالت تثار من قبل الآخرين على وجوده عليه سلام الله، ومصدر التشكيك عادة إنما هو من أعدائه الذين لا يؤمنون به كمخلّص للبشرية سواء كانوا من المسلمين أمْ غيرهم فكان الواجب في حكمته عليه السلام الظهور على بعض الأفراد الممحصين لكي لا يسري التشكيك إلى قلوب المؤمنين والموالين له وهذا ما أكّده لنا خبر عيسى بن مهدي الجوهري مع الإمام عليه السلام وعجل الله فرجه الشريف، قال عليه السلام له: «يا عيسى ما كان لك أنْ تراني لولا المكذّبون القائلون أين هو، ومتى كن، وأين ولد ومن رآه، وما الذي خرج إليكم منه، وبأي شيء نباكم... يا عيسى فخبّر أولياءنا ما رأيت، وإيّاك أنْ تخبر عدوّنا فتسلبه، قال: فقلت: يا مولاي ادع لي بالثبات، فقال (عج) الشريف: لو لم يثبتك الله ما رأيتني».

فيستفاد من النصّ أنّ الثبات في الدين ومعرفة إمام زمانه سوف يؤهّله للفوز باللقاء الميمون إذ لا بُخلَ في ساحته على من ألقى السمع وهو شهيد.

ثانياً: المراد من المقابلة تثقيف الآخرين ممّن لم يلتقِ به عليه السلام بما سمعه الرائي له عليه السلام وبيانه الأهداف لمستقبله لكي يحملها الفرد إلى أبناء عقيدته ويحدّثهم بما رأى وسمع من صاحب الزمان فتتمّ الحجّة ولا يبقى الناس في فترة، وهذا عين ما أكّده خبر الآودي فلاحظ غيبة الطوسي ص ١٥٢.

ثالثاً: إقامة الحجّة على وجوده وأنه إمام الزمان وللتدليل على ذلك كان عليه السلام يقيم المعجزة أمام الفرد الذي التقى به ليثبت مدّعاه حتى ينقل هذا الفرد ما رآه منه إلى الآخرين بحيث لا يكون ما رآه قابلاً للإنكار، فإقامة الحجّة بالمعجزة لإثبات وجوده المقدّس على مرّ العصور حتى ظهوره (عج) الشريف.

الميزة الثالثة: مهام السفراء:

وقد تميّزت هذه الفترة أيضاً بوجود سفراء أربعة معيّنين كانوا حلقة وصل بين الإمام عليه السلام وبين الموالين حيث كانت مهمتهم حمل المسائل الشرعيّة من

الشيعة إليه ليجيب عليها؛ وهؤلاء الوكلاء أو النوّاب كانوا من خيار العلماء والصالحين. واصطلح عليهم بالسّفراء لأنّ السّفارة بمعنى الوساطة في إيصال الأمر إلى جماعة معيّنين، ويقرب من هذا المعنى استعمال هذه اللفظة في وقتنا الحاضر على ممثلي دولة ما في البلدان المختلفة.

ويُراد من مصطلح «النيابة الخاصّة» عند الإمامية هو من نصّبه الإمام عليه السلام بنفسه حال حضوره لذا هذا الاصطلاح لا يُطلق على الفقهاء في عصر الغيبة لأنّ الإمام غائب عن الأبصار وهو بدوره لم ينصّب أي شخص بعينه حال الغيبة الكبرى، نعم هناك روايات عامّة تشير إلى مفهوم كلّي ينطبق على موارده كل من اتّصف بذاك المفهوم كقول مولانا الإمام الصادق عليه السلام: «من كان منكم ممّن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً». فالإمام الصادق عليه السلام أطلق الرجوع إلى كلّ من اتّصف بكونه عالماً بحلال وحرام محمّد والعترة إلاّ أنه لم يذكر شرط العدالة لكن والد الحجة الإمام أبي محمد العسكري عليه السلام قيّد هذا الإطلاق بالمعرفة بكونه نابعاً من أُناس عدول أتقياء لم يركبوا مراكب العامة ولم يسلكوا مسالكهم بقوله عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوامّ أنْ يقلّدوه وذلك لايكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم، فإن من ركب من القبايح والفواحش مراكب العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئاً ولا كرامة»[1]، فالمطيع للمولى، المتقي الورع، هذا الذي تجب إطاعته، لا الذي ركب الفواحش وجثا على ركبتيه يلتمس الحطام، من هنا وضع الإمام الصادق عليه السلام ضابطة للفقاهة وهي التمسك بعروتهم فقال عليه السلام: والله ما جعل الله لأحدٍ خيرة في اتّباع غيرنا، وأنّ من وافقنا خالف عدوّنا، ومن وافق عدونا في قول أو عمل فليس منا ولا نحن منهم[2]. كما يُفرض على الفقيه أن لا يرفض أخبارهم ـ كما يفعل بعض المعممين ـ لمجرد أن عقله لم يحتمل حديثهم عليهم السلام، لذا قال الإمام الصادق عليه السلام: «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إنّ الكلمة لتنصرف على وجوه فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا

---

(١) وسائل الشيعة ج ١٨/ ٩٤ حديث رقم ٣٣٣٨٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ١٨/ ٨٥ حديث رقم ٣٣٣٥٠.

يكذب»[1].

وما ورد أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام قال: إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه، فإن لم تجدوهما في كتاب الله فأعرضوهما على أخبار العامة، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه»[2].

وعن مولانا الإمام الرضا عليه السلام قال: من ردّ متشابه القرآن إلى حكمه فقد هدى إلى صراط مستقيم، ثم قال عليه السلام: إنّ في أخبارنا محكماً كمحكم القرآن، ومتشابهاً كمتشابه القرآن، فردُّوا متشابهها إلى محكمها ولا تتبعوا متشابهها دون محكمها فتضلوا[3].

عود على بدء:

إن السفراء الذين نصبّهم الإمام المهدي عليه السلام هم أربعة:

١ ـ **عثمان بن سعيد العمري**: كان وكيلاً أيضاً للإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ويروى بسند صحيح أنه خدم الإمام الهادي عليه السلام وله من العمر إحدى عشر سنة، ممّا يدلّ على رجاحة عقله وسموّ خلُقه، وقد ورد المديح من الإمام العسكري بشأنه كما سوف ترى.

بقي مضطلعاً بالسفارة عن الإمام المهدي (عج) الشريف مدّة خمس سنين إلى أنْ وافاه الأجَل فقام ابنه الثقة الجليل أبو جعفر محمد بن عثمان بتغسيله وتجهيزه ودُفن في بغداد في الجانب الغربي من شارع الميدان وله مزار يُتبرك به.

وقبل وفاته (قدّس الله سرّه) بُلّغ بأمر من مولانا المهدي (عج) أنّ السفير من بعده ابنه محمد أبو جعفر (قده) وقد أثر رحيله وفراقه مولانا الحجّة (عج) الشريف وهذا ما أشار إليه التوقيع الصادر عنه (عج) على يد السّفير الثاني، قال عليه السلام:

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون، تسليماً لأمره، ورضاءً بقضائه، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام، فلم يزل مجتهداً في

---

(١) وسائل الشيعة ج ١٨/ ٨٤ حديث ٢٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ١٨/ ٨٤ حديث ٢٩.

(٣) نفس المصدر ج ١٨/ ٨٢ حديث ٢٢.

أمرهم ساعياً فيما يقرّبه إلى الله عزّ وجلّ وإليهم، نضّر الله وجهه وأقال عثرته».

وفي فصل آخر كما جاء في الغيبة للطوسي صفحة ٢١٩: «أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، ورزيت ورزينا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسرّه الله في منقلبه، كان من كمال سعادته أنْ رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده ويقوم مقامه بأمره ويترحّم عليه، وأقول الحمد لله فإنّ النفس طيّبة بمكانك وما جعله الله فيك وعندك، أعانك الله وقوّاك وعضدك ووفقك وكان لك وليّاً وحافظاً وراعياً وكافياً».

وفي هذين النصّين دلالة قاطعة على علوّ مقامهما وجلالة قدرهما، والملفت للإنتباه وجود خصلة حميدة أهّلت الثقة العمري لنيل السّفارة والحظوة وهي التقرّب إليه تعالى في إحياء أمرهم عليهم السلام الذي هو إحياء أمر الله تعالى فقد كان رضي الله تعالى عنه جاداً بارعاً بعمله، وتروي النصوص كيف أنّه كان يخفي النقود في جراب السمن حفاظاً على الإخفاء والتكتم وتغطيةً على حاله ومسلكه، والمعروف أنّه كان تاجراً يبيع السمن. فهنيئاً للتجّار أمثال عثمان بن سعيد.

٢ ـ **محمّد بن عثمان بن سعيد العمري**: شيخ جليل القدر تولى السفارة بعد أبيه مدّة أربعين عاماً كما أنّه خدم مولانا العسكري عليه السلام ووردت بشأنه توثيقات فهو في الإخلاص والأمانة لا نظير له في زمانه، وقد كان عالماً له مصنفات فقهية سمعها من الإمام العسكري عليه السلام وتميّز السفير الثاني في كونه أكثر السفراء توفيقاً في تلقّي التعاليم من الإمام المهدي (عج) الشريف وأوسعهم تأثيراً في الوسط الذي عاش فيه ويرجع ذلك إلى طول المدّة التي قضاها في خدمة الإمام المهدي (عج) الشريف.

٣ ـ **أبو القاسم حسين بن روح ابن أبي نوبخت**: خدم السّفارة مدّة ٢١ عاماً.

٤ ـ **علي بن محمد السّمري**: خدم السفارة ثلاث سنوات هذا مجمل الحديث عن هؤلاء المخلصين، والحديث عنهم وتحليل سيرتهم فيها العظات والدروس نحن بحاجة ماسّة إليها في يومنا المعاصر حيث يجدر بنا التمسّك بما ورد في قصصهم إنّ في ذلك عبرة لأولي الألباب.

والاعتقاد بهؤلاء الأربعة من ضروريات الإماميّة، وهنا يجدر بنا إقامة الدليل على سفارتهم ونيابتهم عن الإمام الحجة (عج)، لأنّ المدّعي للسفارة عليه أنْ

يقيم شاهداً واضحاً يدلّ على صدقه في الدعوى وأمانته في التبليغ.

قد تقول:

إنك قلت أنّ الاعتقاد بهم ضرورة عند الإمامية فكيف تقيم الدليل على سفارتهم ما داموا بحكم الضرورة سفراء معترفاً بهم؟

والجواب:

إنّ الضروري لا يستدلّ عليه وإنّما يُنبّه على وجوده وتحقّقه، فما ظاهره استدلال إنّما هو في الواقع تنبيه، إذْ بمجرّد التنبيه يحصل الإلتفات إلى ضرورته، وهكذا ما نحن فيه، وهنا يمكن الاستدلال على سفارتهم بوجوه:

الأول: تنصيص الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام على بعضهم كعثمان بن سعيد العمري وابنه حيث كانا وكيلين لهما عليهما السلام وموثقين عندهما، ومعنى الثقة أي أنه لا يكذب ويدّعي منصباً ليس له، قال الإمام العسكري عليه السلام لأحمد بن إسحاق عندما سأل الإمام من أعامل؟ وعمّن آخذ وقول مَنْ أقبل؟

فقال له عليه السلام: «العمري وابنه ثقتان فما أدّيا فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان»[1].

وفي حديث للإمام العسكري عليه السلام أمام وفد اليمنيين قال عليه السلام لخادمه بدر: فامض فأتنا بعثمان بن سعيد العمري، فما لبثنا إلاّ يسيراً، حتى دخل عليه عثمان، فقال له سيّدنا أبو محمد: «امض يا عثمان فإنك الوكيل والثقة والمأمون على مال الله...» ثم قال الوفد للإمام عليه السلام: يا سيّدنا والله إنّ عثمان لمن خيار شيعتك، وقد زدتنا علماً بموضعه من خدمتك وأنّه وكيلك وثقتك على مال الله تعالى، قال عليه السلام: «نعم واشهدوا على أنّ عثمان بن سعيد العمري وكيلي وأنّ ابنه محمّداً وكيل ابني مهديكم».

وقال عليه السلام: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أدّى إليكم فعنّي يؤدي».

فبعد أن ثبُتَتْ وثاقته في الحياة وبعد الممات ثبت أيضاً عدم كذبه مطلقاً طوال حياته، فإذا نصّ على السفير الثالث بأمر من الإمام الحجّة (عج) الشريف،

---

(١) الغيبة للطوسي: ص ٢١٩.

وجب تصديقه لشهادة المعصوم بتطهيره من الكذب وادّعائه السفارة لابنه كذباً، فإنّ كلّ ذلك منفيّ في حقّه وهكذا يوصي السفير الثالث للرابع بإيحاء من الإمام (عج) الشريف الذي لا ينصّ على إنسان يعلم بما أعطاه الله تعالى من العلوم اللدنيّة الفائضة إليه من علاّم الغيوب.

الثاني: عدم وجود إنكار من الشيعة على أحد من السفراء الأربعة أو التشكيك في كونهم وكلاء الإمام عليه السلام فعدم الإنكار يستلزم صحّة سفارتهم، لذا ادّعى السفارة جماعة مستغلّين هذا الارتكاز العقلائيّ المتسالم عليه عند الشيعة آنذاك من عدم إنكارهم لسفارة أولئك الأجلاّء الأربعة وإلاّ لو كان هناك أيّ اعتراض أو إنكار على سفارة الأربعة لما ادّعاها المدّعون كذباً وبهتاناً، إضافة إلى أنّ عدم إنكار الشيعة لسفارة الأربعة له مقتضياته وأسبابه منها: الصدق والأمانة عند هؤلاء في أوساط المسلمين المشفوع بتوثيق المعصوم وتبليغ السفير السابق للاحق بأمر من الإمام (عج) الشريف.

الثالث: وأهمّ الطرق التي توجب اطمئناناً وسكوناً لدى النفس لتقبل سفارة السفير هو طريق إقامة المعجزة على يد السفير لإثبات مدّعاه، حيث إن أغلب الشيعة الذين كانوا يستفتون الإمام عن طريق السفير كانوا يطلبون ما يُثبت مدّعاهم أو أنهم ـ أي السفراء ـ كانوا يقيمونها ابتداءً[1]، لسببين:

الأول: كون السفير صادقاً في دعواه للسفارة وغير طامع بالزعامة المزيفة في دعوى السّفارة.

الثاني: إفحام المدّعين للسّفارة زوراً وإظهار كذبهم وذلك لأنّ الموالي حينما يرى قدرة السفير على إقامة المعجزة بإذن الله تعالى وأمره وعجز الآخرين عن ذلك تعيّن لديه صدق الأوّل وكذب الثاني.

ومن الضروري القول: إنّ السفارة الإلهيّة من المناصب العظيمة التي يكثر لها المدّعون ويرغب في الحصول عليها الراغبون ونتيجة هذا أنْ يشتبه الصادق بالكاذب ويختلط المضلّ بالهادي، فلا بدّ حينئذ لمدّعي السفارة أنْ يقيم شاهداً واضحاً يدلّ على صدقه في الدعوى وأمانته في التبليغ ولا يكون هذا الشاهد من الأفعال العادية التي يمكن لغيره أنْ يأتي بنظيرها فينحصر الطريق بما يخرق

---

(١) إكمال الدين: ص ٥٠٢ ح ٣٠ وح ٣٤.

نواميس الطبيعة، وهذا لا يكون إلاّ بإقدار منه تعالى لصحّة دعوى مدّعيها بحقّ.

والأعمال التي كان يقوم بها السفراء الأربعة تتلخّص بقضاء حوائج المحتاجين وربط المؤمنين بإمامهم فكرياً وعاطفياً وثقافياً عن طريق المراسلة وأجوبتها عبر التواقيع الصادرة منه (عج) الشريف بواسطة سفرائه المنصوبين.

قد يقال:

كيف نثبت أنّ التواقيع الصادرة منهم هي بخطّ الإمام عليه السلام؟

والجواب:

١ ـ إذا ثبت بما تقدم كونهم سفراء الحجة المنتظر (عج) والأولان موثقان من الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام ثبت بطريق أولى كل ما يصدر منهم فيما لو كان له تعلّق بحكم شرعي هو صادر من الإمام عليه السلام.

٢ ـ معاشرة الناس للسفراء قبل سفارتهم وبعدها حيث عُرفوا بالإخلاص والإيمان والصدق، كل هذا يجعلهم في السنام الأعلى من خاصة الشعب الموالي، فكانوا لا يشكّون بما ينقله أحدُ السفراء إليهم شفوياً أو كتبيّاً عن الإمام المهدي (عج) الشريف.

٣ ـ إنّ مضمون الرسالة وأسلوب تبليغها يشهادن على صحة صدورها منه عليه السلام؛ إضافة إلى أنّ التوقيعات محفوفة بالقرائن والشواهد العادية والإعجازية الدالّة على صحتها، فكانت تلاقى بالقبول لدى الشيعة وعلمائها يومذاك؛ ويروى أنّ طريقة بعضهم بالكتابة هي أنْ يكتبوها بالقلم على الورق الأبيض من دون مداد لتكون علامةً ومعجزة، فيصدر الجواب من الناحية المقدّسة على هذه الرسائل[1].

هذه نبذة مختصرة عن بعض مجريات الغيبة الصغرى لا سيما المتعلقة بحياة السفراء أعرضنا عن تفاصيلها خوف الإطالة، ولكن ينبغي التأكيد على عنصرين بارزين في شخصيات هؤلاء هما:

١ ـ العلم بمبادىء الإسلام المتمثلة بالعترة الطاهرة عليهم السلام.

٢ ـ الإخلاص الشديد والارتباط العميق بالإمام المهدي (عج) الشريف.

. . ومن البديهي أن من دون هذين العنصرين لا يمكن لأي فرد الوغول إلى

---

(١) إثبات الهداة: ج ٧. ودلائل الإمامة للطبري ص ٢٨٢.

الحقيقة المطلقة، وكل عنصر منهما مكمل للآخر إذ لا إخلاص من دون علم، ولا علم مقبول عنده تعالى من دون إخلاص «العلم يهتف بالعمل فإنْ أجابه وإلاّ ارتحل» ولا يشترط في تحقق العنصر الثاني كمال الأول، إذ يكفي لأن يكون الفرد مخلصاً دينه أنْ يكون بمستوى قليل من الثقافة الدينية، ولا يشترط التعمّق التفصيلي «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»، فالإخلاص بالقليل يولّد العلم الكثير بإذن الله تعالى.

ويكفينا للتدليل على ذلك بما ورد في انتخاب السفير الثالث مع وجود من هو أعلم منه وهو أبو سهل النوبختي حيث ظنّ المؤمنون أنه السفير الثالث، لذا لمّا سُئل كيف صار هذا الأمر إلى الشيخ أبي القاسم حسين بن روح دونك؟

أجاب: هم أعلم وما اختاروه، ولكن أنا رجل ألقى الخصوم وأناظرهم ولو علمتُ بمكانه عليه السلام كما علم أبو القاسم وضغطتني الحاجة على مكانه لعلّي كنتُ أدلُّ على مكانه، وأبو القاسم لو كان الحجة عليه السلام تحت ذيله وقُرض بالمقاريض ما كشف الذيل عنه.

ولا يعني هذا أنّ العلم لا يولّد الإخلاص، بل إنّ القليل منه بإخلاص يولّد الكثير بدرجة واحدة.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وبالسفير الرابع تنتهي مدة الغيبة الصغرى بعد أن أوصاه الإمام عليه السلام بالتوقيع المعروف الصادر عام ٣٢٩ هجري هذا نصه:

«بسم الله الرحمان الرحيم يا علي بن محمّد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستة أيام فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلاّ بإذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي على شيعتي من يدّعي المشاهدة ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفترٍ، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم».

وبهذا التوقيع انقطع عهد الغيبة الصغرى، فكان بدايةً للغيبة الكبرى إلى حين ظهوره (عج) الشريف.

وقد ورد فيها نقاط مهمّة أهمها نقطتان:

الأولى: إغماض ظهوره (عج) حيث لم يحدّد السنة التي سيخرج فيها.

الثانية: إنّ من ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفترٍ.

● **أما النقطة الأولى:**

ففي عدم التوقيت فائدتان:

الفائدة الأولى: إبقاء الموالين في حالة الانتظار له في كلّ حين، يتوقعون ظهوره ممّا يولّد فيهم الشعور بالمسؤولية تجاه أنفسهم وإمامهم ممّا يستدعي السلوك الصّالح وتقويم النفس ودراسة واقعه المُعاش ومعرفة تفاصيل دينه قدر المستطاع، ليحظى في لحظة الظهور بالزلفى لدى إمامه المهديّ (عج) والقرب منه ولا يكون من المغضوب عليهم لديه أو المبعدين عن شرف ساحته.

بل إنّ الانتظار يولّد حالة الشعور بالخوف من أن يؤدّي به إلى الانحراف والفسق في المسلك إلى الهلاك الأبدي وسوء المصير، والابتعاد عن العدل المطلق المتمثّل بقيادة الإمام المهدي (عج) الشريف حال ظهوره عليه السلام إضافةً إلى أنّ المنحرف سيذوق الوبال على يد إمامه إنْ لم يتب ويتدارك ما فاته من تقصير لأنّه لا مكان للانحراف في المجتمع المهدويّ.

الفائدة الثانية: إنّ عدم التوقيت يحمي الإمام المهدي (عج) الشريف من أعدائه بعد الظهور، لأنّ الإغماض في التاريخ يوفّر محض المفاجئة والمباغتة للعدوّ وهو من أقوى عناصر النصر قديماً وحديثاً إنْ لم يكن أهمها وأقواها على الإطلاق في الحروب التكتيكية السّريعة المُعتمدة اليوم.

ولو كان الموعد محدداً لكان بإمكان الأعداء أن يجمعوا أمرهم ويهيئوا أسلحتهم قبيل الموعد المحدّد حتى إذا ما آن أوان ظهوره قاتلوه واستأصلوه قبل أنْ يعرف به الناس من غير الموالين.

وأعداؤه ليسوا من غير المعتقدين به فحسب، وإنّما يشمل بعض المعتقدين بظهوره الذين انحرفوا بمسلكهم يميناً وشمالاً وغرقوا في بحور الشبهات والظنون والمعاصي، لذا يجب على الموالي تحصين روحه ونفسه بالثقافة الإسلامية المعمّقة ولا يسبقه إلى هذا الدّين غيره، كما يجب الإخلاص والتفاني في إحياء أمر إمامه والتشوّق إليه إذ «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية» «من

بات ليلة لا يعرف فيها إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة»[1].

● أما النقطة الثانية:

ورد في التوقيع تكذيب كل من ادّعى المشاهدة في الغيبة الكبرى قبل صيحة جبرائيل في الثالث والعشرين من شهر رمضان في سنة الظهور وخروج السفياني عثمان بن عنبسة، حيث إن الاحتجاب تامّ قبل تحقّق هاتين الإمارتين فلا يصدر من الإمام عليه السلام أيّ لقاء أو توقيع وكلّ من ادّعى استلام تعليمات كالتي كانت تصدر من السفراء الأربعة فإنّ من الواجب تكذيبه، بمعنى أنّه يحرّم ادّعاء البابيّة أيْ أن يجعل إنسان ما نفسه وسيطاً بين الإمام والشيعة بحيث يستلم منهم رسائل أو أسئلة ليوصلها إلى الإمام ثمّ يخرج منه جواب أو توقيع؛ نعم لو صدر شيء ما ابتداءً من الإمام كتوجيه نداء أو رسالة عبر بعض الرائين فلا يكون مشمولاً للّعن ولا التكذيب، وذلك لأن ناقل النداء أو الرسالة لا يدّعي لنفسه البابية أو السفارة كما كانت وظيفة السفراء الأربعة، ومن هذا القبيل ما ورد من أن الشيخ المفيد قد تلّقى كتاباً من الحجة المهدي عجل الله فرجه الشريف، فلو صحت النسبة إليه فإن التكذيب مُنْصَرفٌ عنه، إذ كيف يتوهم أحد أن المفيد عليه الرحمة يدّعي السفارة مع أنه نفسه ذكر في كتابه «الرسائل الخمسة في الغيبة» انقطاع السفارة والنيابة بموت النائب الرابع في الغيبة الصغرى، كما ذكر ذلك في بقية كتبه كالإرشاد وغيره، هذا مضافاً إلى أن الشيخ المفيد نفسه ذكر عن شيخه أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه أنه قال: «أن عندنا أن كل من ادعى الأمر بعد السمري فهو كافر منْمِسٌ ـ أي ملبّس ـ ضال مضل»، وأول من ادعى وجود كتاب من الحجة المنتظر عليه السلام للشيخ المفيد هو الشيخ الطبرسي في كتابه الاحتجاج ولم يذكر طريقه وسنده إلى الشيخ المفيد، فالطبرسي متفرد بذكر الرسالة مع أن الشيخ الطوسي وهو تلميذ المفيد ومن خواصه المقربين إليه لم يذكر ذلك في كتابه: «الفهرست والرجال» عند ترجمة شيخه المفيد، مع أنه أثنى عليه بأبلغ الثناء والمدح، ولو كان هذا الكتاب صادراً من الناحية المقدّسة لناسب ذكره في الترجمة لأنه أبلغ شيء في التعريف بمكانة شيخه، وكذلك الشيخ أبو العباس أحمد بن علي النجاشي والسيد الرضي والمرتضى، كل هؤلاء لم يذكروا تلك الرسالة المنسوبة

---

(١) غيبة النعماني وشرح التفتازاني: ج ٢ ص ٢٧٥ ومجمع الزوائد: ج ٥ ص ٢١٨.

لشيخهم المفيد، لا سيما عند تعرُّضهم لترجمة حياته مع أنهم أطروا عليه بأحسن الثناء، وكذا غيرهم كابن إدريس الحلي وأبي الفتح الكراجكي وهو تلميذ المفيد أيضاً لم يتعرض لفحوى الرسالة، وعلى أي حالٍ سواء أكانت الرسالة منسوبة أو صادرة من مولانا الحجة المنتظر عليه السلام فلا يشملها ما ورد في التوقيع الصادر عن السفير الرابع رضي الله عنه وأرضاه.

هذا مع وجود فرق بين الباب والسفير وبين مثل المكاتبة التي تشرف بها المفيد (قدس سره) على فرض صحة ذلك، حاصل هذا الفرق هو أن السفير كالنواب الأربعة في الغيبة الصغرى منصَّبٌ من قِبل الحجة عليه السلام بنحو دائم كحلقة وصل بين الشيعة والإمام بحيث يكون على اتصال مستمر من وإلى الحجة عليه السلام يسلّمه ويستلم منه الرسائل المتضمنة للفتاوى والأحكام، وتظهر الخوارق على يديه من قبل الإمام عليه السلام مع إظهار السفير سفارته لأجلاءِ الطائفة الإمامية، وأين هذا من مثل المكاتبة المذكورة؟! فالمراد من البابية المحرّمة في عصر الغيبة هي أن يكون الوسيط باباً في استلام وإظهار الفتاوى والأحكام على يده.

وقد عرضت شبهة عند بعضهم طبقاً لظاهر الخبر، حيث إن مفاده تكذيب كلّ من ادّعى المشاهدة وهو يصطدم بأخبارٍ قطعيّة تفوق حدّ التواتر في الماضي والحاضر تنصّ على مقابلة الكثير من الصلحاء والعلماء الأتقياء بالإمام المهدي (عج) في غيبته الكبرى، ومقتضى هذه الأخبار القطعيّة لزوم تصديق المخبرين لها في الجملة لتواترها ومعارضتها مع هذا التوقيع الوارد بخبر واحد. ويمكن ردّ هذا التعارض بحمل التوقيع الشريف على دعوى المشاهدة مع ادّعاء السّفارة والوكالة عنه (عج) الشريف وإيصال الأخبار من جانبه على غرار ما كان يحصل على يد السفراء الأربعة في الغيبة الصغرى، ولا حاجة بنا لما ذكره بعضٌ من ترجيحه نقولات المشاهدة وإسقاط الخبر أو بالعكس، أو بالاعتراف بصدق هذه النقولات ومطابقتها للواقع لكن نلتزم بوجوب تكذيبها تعبّداً، إلى ما هنالك من وجوه سقيمة ولا حاجة لذكرها هنا.

إلى هنا انتهينا من النقطة الأولى في سرد بعض النقاط المتعلقة بالغيبة الصغرى.

● **وأما النقطة الثانية، المتعلقة بالغيبة الكبرى ففيها أمور،**

الأول: الفرق بين الغيبة الصغرى والكبرى.

الثاني: ملاقاة عدّة من الممحصين للإمام عليه السلام.

الثالث: ما هي تكاليفنا خلال الغيبة الكبرى.

أما الأمر الأول، الفرق بين الغيبتين،

لقد اكتسبت الغيبة أهميّة كبرى في الأخبار بما لها من دلالات وامتحانات عظيمة يمتحن بها الفرد المؤمن الذي يعتبر خلالها كشاة مسبيّة باحثة عن راعيها فلا تجده فتستغيث إلى بارئها مخلصةً في توجهها فيدركها وابل الرحمة. وهذه الأهمية بما لها من مميزات تختلف في جوهرها عن الغيبة الصغرى بوجوه:

الوجه الأول: عدم وجود ارتباط مباشر عبر السفراء في الغيبة الكبرى بخلاف وجودهم في الغيبة الصغرى ممّا يشير إلى قوّة العمق الفكريّ لدى الأفراد الممحصين في الغيبة الكبرى، وهذا ما أشار إليه الإمام زين العابدين عليه السلام حيث قال: «تمتدّ الغيبة بوليّ الله الثاني عشر من أوصياء رسول الله والأئمة بعده، يا أبا خالد: إنّ أهل زمان غيبته القائلون بإمامته المنتظرون لظهوره أفضل أهل كل زمان، لأنّ الله تعالى ذكره أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة ما صارت به الغيبة عندهم بمنزلة المشاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدي رسول الله بالسيف، أولئك المخلصون حقّاً وشيعتنا صدقاً والدعاة إلى دين الله سرّاً وجهراً»[1].

الوجه الثاني: إنّ فترة الغيبة الكبرى والمتحيص الذي يلحق أفرادها أكثر من أيّ فترة مرّت بها البشرية منذ تاريخ أبينا آدم عليه السلام إلى ظهوره المبارك وذلك لأنّ الأفراد المتقدمين على عصر الغيبة الكبرى سواء ما قبل الشريعة الإسلامية أم بعدها، لم يُمتحنوا أو يُختبروا بشيء صعب إلاّ وكان بينهم نبيّ أو وصيّ، وهذا بعكس فترتنا هذه فإنّ وليّ الله الأعظم روحي فداه غائب عنّا، فالتكليف أشدّ والاختبار أصعب وأعظم.

الوجه الثالث: تقلّص بل انحسار الإسلام بنظامه الكامل والعادل، عن

---

(١) البحار: ج ٥٢ ص ١٢٢، وإكمال الدين ص ٣٢٠.

المجتمعات التي تصبغ نفسها بالإسلام، وسيادة الظلم والتعسّف على المجتمعات الإسلامية خصوصاً والعالمية عموماً، وبهذا تفترق فترتنا عن المرحلة الزمنيّة المتقدمة خلال وجود النبيّ.

الوجه الرابع: زيادة الامتحان وتأكّده خلال الغيبة الكبرى بحيث بات الفرد المؤمن خلالها يواجه عدة مزالق تكاد تطيح بكيانه ووجوده، أهمها:

أولاً: كثرة النوازع الذاتيّة والشهوات النفسيّة وزيادة الإغراء الجنسيّ بأشكال متعددة وأنماط مختلفة، عبر وسائل الإعلام والصحف والأفلام بل الشوارع والأزقّة، فهذا التحلّل الذي بلغ ذروته في زماننا الحاضر يتطلب من المرء الإشباع بإلحاح حتى ولو عن طريق غير مشروع ممّا يؤدّي بصاحبه «إنْ لم يكن متحصّناً بما يقيه مِنَ الوقوع في المهالك إلى إطلاق العنان في تصرفاته الرعناء فلا يبصر ما لديه من قوانين وأديان وتقاليد وأخلاق وقيم ومبادىء، وهذا النازع الشهواني وإنْ كان موجوداً في عصر الغيبة الصغرى إلاّ أنّه بلغ ذروته فصار أشدّ تأثيراً لزيادة الإغراء والتفنن في اللذة وتلبيس الانحراف بلباس التمدّن والحريّة المزيفيّن.

ثانياً: مواجهة الفرد المؤمن لعناصر الضغط والقهر الفكريّ والسياسيّ والاجتماعي والاقتصاديّ، وخضمّ من الصعوبات التي تعترض طريقه ممّا يحتاج في مكافحته إلى قوّة الإرادة ورباطة الجأش والعزم على التضحية والفداء.

ثالثاً: وقوف المؤمن الممتحن أمام موجات التشكيك الاعتقادية والتاريخية التي لها ربط بتاريخنا المشرق، إضافة إلى التشكيك في وجود الإمام المهدي (عج) الشريف وفي كل ما يتعلّق بقضيته خاصة وبالأئمة ومعجزاتهم بشكل عامّ، ومسألة التشكيك هذه قد كثرت منذ بدء النهضة الأوروبية، تلك النهضة التي لا يؤمن أصحابها بكل ما هو غائب عن الحسّ والتجربة، فلا قيمة عندهم لغير المادّة وما وراء المادّة، وهنا على الفرد الذي يحمل همّ القضية المرتبط بها أنْ يحصّل المناعة ضدّ هذه التيارات والصمود الفكري أمامها بالتركيز على المفاهيم والأسس الاعتقادية، فبذلك يحقق السعادة في الدّارين، ويسقط التكليف عن كاهله الدّاعي له أنْ يلقّح نفسه ضدّ مرض الشبهة ليحارب نافثيها والتركيز على الأسس والمفاهيم يتطلّب مثابرة طويلة وصبراً عظيماً لتحقيق المبتغى في حين أنّ تحقيق هذا كان سهلاً في الغيبة الصغرى نتيجة الاحتكاك الدائم بوليّ الله الأعظم عبر سفرائه رضي الله عنهم.

وأما الأمر الثاني، أي ملاقاة عدّة من المخلصين للإمام (عج) الشريف،

وأخبار المشاهدة الدالّة على حضوره عليه السلام على كثير من المؤمنين في الغيبتين تفوق حدّ التواتر بعشرات المرّات وهذا بدوره مؤشّر على عدم الكذب فيها أو الوهم والخطأ، وذكر الكثير منها صاحب البحار والنوري في النجم الثاقب والأبطحي في كتابه ملاقاة مع إمام الزمان، والقطع والوجدان يشهدان بصحّة هذا، والإنكار مكابرة واضحة.

أمّا بيان الأهداف من مقابلته للأشخاص فهو إضافة لما ذكرناه في بحث الغيبة الصغرى يتلخص بأمرين زائدين على ما تقدّم سابقاً، هما:

١ ـ إغاثته للمضطرّ والملهوف فيما لو وقع هذا الفرد في الضرر أو في أيدي الظالمين.

٢ ـ تثبيت إيمان بعض الأفراد الموالين له لا كلّهم وذلك بحسب ما يرتأيه الإمام من المصلحة بحسب ما يملك المرء المغاث من التوجّه الباطنيّ والشعور العميق مع إمامه، وإلاّ فليس كلّ الموالين يمتلكون تلك الخصوصية والتوجّه لإمام زمانهم، فمن هنا لا تدركهم فيوضاته ولا ينالون شيئاً من بركاته.

وحضوره عليه السلام على من ذكرنا يكون خلال فترة زمنيّة بسيطة ثم تزول فجأةً لأن المهمّة التي اقتضت حضوره على بعض الأفراد قد أنجزها لهم الإمام عليه السلام فلا داعي حينئذ لأنْ يستمر اللقاء ما دام يدور وجوده بتحقق الهدف الذي من أجله ظهر عليهم. وقد يدوم اللقاء مع الأفراد الممحصين حيث يرونه دائماً كلّما تساءلوا وأرادوا ذلك لتوفّر المؤهلات المستتبعة للقاء، لأنّ أغلب عوائق التشرف بخدمة الإمام عليه السلام إنما منشؤها غياب المؤهلات اللازمة للانفتاح على محضره المقدّس عليه السلام[1] ومن أراد التشرّف بلقائه «عجل الله تعالى فرجه الشريف» عليه أنْ يعدّ العدّة اللازمة لذلك وهي تتلخّص بأمرين:

الأول: معرفة الإمام عليه السلام وأجداده العظام أعني نبيّنا محمداً صلى الله عليه وآله وعترته الطاهرة[2].

---

(١) النجم الثاقب للعلاّمة النوري: ج ٢ ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٢) مكيال المكارم للأصفهاني (قده): ج ١ ص ١٠ و ١٥.

الثاني: الارتباط العاطفي والفكري والروحي بالإمام عليه السلام حتّى تتحقق السّنخيّة بين الرائي والمرئي، وهذا حكم عامّ له موارد ومصاديق في عالم الروحانيات، فما دامت السنخيّة غير متوفرة فكيف يمكن الوصول والوصال؟!

قد يُثار إشكال مفاده:

ما الذي يثبت لنا من هذه المنقولات أنّ أصحابها واقعاً رأوا الإمام عليه السلام بل لعلّ المرئي شيء آخر غير الإمام عليه السلام؟

والجواب:

١ ـ إنّ احتمال طروء اشتباه على الناقلين لتلك المشاهدات ربما يمكن تصوّره عند عدّة قليلين جدّاً لكن لا يمكن تصوّر مثل هذا الاشتباه عند المئات ممن وصلنا خبر مشاهدته للإمام خلال الغيبتين لا سيما وأنّ كثيراً منهم من أهل الفضل والضبط والعلم والفهم والتقوى كأمثال السيّد مهدي بحر العلوم وغيره من العلماء الأجلاّء، بل أنّ هناك مقابلات غير مسطورة في الكتب هي أكثر بكثير من المقابلات المروية والمسطّرة في متون الكتب الإخبارية.

٢ ـ إنّ أغلب مقابلاته للأفراد إنْ لم يكن كلها مشفوعة بإظهار المعجزة لإثبات حقيقته وإبراز المعجزة ضروريّ لإقامة الحجّة وأنّه صاحب الزمان (عج) الشريف بعد العلم أنّ الرائي جاهل تماماً بشكل الإمام وسحنته، وإلاّ كيف يطمئنّ الرائي بأنّ من رآه هو صاحب الزمان إنْ لم يكن مقترناً بما يوجب السكونَ والاطمئنان والاعتقاد، ولا تقتصر أخبار المشاهدة وإقامة الحجّة على من رآه في عالم اليقظة بل تشمل أيضاً عالم المنام بحيث يراه كلّ من أخلص الدعاء، وهذا الأمر واضح البيان وذلك لخصوصيتَيْن:

الأولى: ظهوره في الرؤيا مقترناً بإقامة الحجّة على مستوى المعجزة.

الثانية: أنْ تبرز آثار ما رآه في النوم إلى عالم اليقظة، بحيث يرى كل ما رآه في النوم أو أُخبر عنه.

وقد يرى في عالم النوم من دون تحقق الخصيصة الأولى وذلك كما لو قال للرائي: «أنا المهدي» فحينئذٍ يحكم بكون ما رآه إنّما هو الحجّة (عج) ففي النصّ المستفيض عن النبي صلى الله عليه وآله: «من رآني فقد رآني فإنّ الشيطان لا يتمثّل بي ولا بأحد

من أهل بيتي»[1].

الأمر الثالث، ما هي واجباتنا خلال الغيبة؟

من أهم التكاليف الإسلامية في عصر الغيبة هي معرفة الإمام المهدي (عج) الشريف والاعتقاد به كحقيقة موجودة وكإمام مفترض الطاعة وقائد فعلي لهذه الأمّة وإنْ لم يكن ظاهراً للعيان. والاعتقاد به بمثابة ضرورة من ضروريات العقيدة الإسلامية بشكل عام والإماميّة بشكل خاصّ، وهذا الاعتقاد لا بدّ أنْ يكون مقروناً ومشفوعاً بأنّه عجّل الله فرجه الشريف مطّلع على الأعمال وملمٌّ بالأقوال بقدرة الله ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ فهذا الاطّلاع الذي حباه سبحانه لوليّه في الدنيا بحيث يحزن إذا رأى مواليه ينحرفون عن خطّ الرسالة، كما أنّه يفرح للتصرّف الصالح والمثمر ويعضد المرء الذي يسير على خطاه، وحريٌّ بالمرء أنْ يعرف أنّ أعماله الصالحة وجهوده الخيّرة في سبيل الصالح العامّ وتصعيد درجة إخلاصه وتعميق الشعور بالمسؤولية تجاه المحرومين والمستضعفين المؤمنين كلّ ذلك يخوّله المشاركة في تأسيس وتمهيد يوم الظهور وتقريب اليوم الموعود.

ومعرفته عليه السلام تستدعي إيجاد تكاليف من إمام العصر وناموس الدهر (عج) الشريف، وهذه التكاليف على قسمين: عامّة وخاصّة.

أمّا الخاصة فهي المتعلّقة بإمام زماننا.

وأمّا العامة فهي المتعلقة بالأفراد والجماعات خلال غيبته.

أما الأولى: فتشمل مجموعة آداب ومراسم امتثال أوامره وكيفيّة إطاعته ومعرفته أنه عبد طاعته وأنّ هذه النعم التي يتقلّب فيها العباد إنما هي من فتات مائدة إحسان وجوده لأنّه واسطة وصول الفيوضات الإلهيّة والنعم غير المتناهية الدنيوية والأخروية، وقد ثبت بحكم العقل: أنّ النبوة لطف خاص والإمامة لطف عام، واللطف الخاص ينقطع بانقطاع النبوة ويبقى اللطف العام مستمرّاً إلى انقضاء الساعة، وحتى يدرك اللطف والفيض لا بدّ من التوجّه الحثيث لنيله والتقرّب منه

---

(١) أمالي الصدوق: ص ٦٢ ح ١٠ ط. قم وكمال الدين ص ٢١٠. وأمالي الطوسي ص ٣٣٢ المجلس ١٢. ومن لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٥٨٥، وهو من الأخبار المستفيضة الصحيحة.

ولا يكون إلاّ بتكاليف عدّة هي موجبات الوصول، منها:

الأول: أن يكون المرء مهموماً لغيابه عليه السلام ومتحسراً على فراقه وذلك لمحجوبيّته وعدم الوصول إلى أذيال وصاله مع وجوده بين الأنام واطلاعه على خفايا الأعمال ولا يمكن أنْ يكون الإنسان سابقاً لادّعائه بالوصول إلى درجة الإيمان لمجرّد القول باللسان إلاّ أنْ تكون محبته إلى مولاه المهدي مقرونة بالعمل الصالح وتقديمه عليه السلام على نفسه وكلّ ما عليك كما ورد عن ابن شيرويه عن النبي صلى الله عليه وآله: «لا يؤمن عبد حتّى أكون أحبّ إليه من نفسه، وأهلي أحبّ إليه من أهله، وعترتي أحبّ إليه من عترته، وذاتي أحبّ إليه من ذاته»[1].

الثاني: ومن التكاليف الدعاء له عليه السلام بطلب التعجيل لنصرته وظفره وغلبته على الكفار والملحدين والمنافقين، وهو نوع من إظهار العبودية والرضا بما وعد الله تعالى، بأنّ هذا الجوهر الثمين يُصنع في خزانة قدرته ورحمته، وأسدل على وجهه حجاب العظمة والجلال إلى اليوم الذي يرى المصلحة بإظهار ذلك الجوهر الثمين وإضاءة الدنيا من شعاع نوره، ولا يظهر أثر من الدعاء في مثل هذا الوعد المنجز الحتميّ إلاّ أداء مراسم العبودية وإظهار الشوق وزيادة المحبّة والثواب، فالدعاء له عليه السلام يفتح أبواب المغفرة والرحمة على الداعي، لأنّ الدعاء لصاحب النعمة يوجب زيادة اللطف للداعي، من هنا ورد الأمر بالدعاء للإمام المهدي عليه السلام في كثير من الروايات، منها: «الدعاء له في شهر رمضان قائماً وقاعداً وعلى كلّ حال لا سيما في ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان: اللهم كن لوليّك القائم بأمرك الحجّة بن الحسن المهدي في هذه الساعة وفي كلّ ساعة وليّاً وحافظاً وقائداً وناصراً ودليلاً ومؤيّداً ومريداً حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتّعه فيها طولاً وعرضاً...[2]».

وفي نسخة فروع الكافي ج ٤ ص ١٦٢ كتاب الصوم باب الدعاء في العشر الأواخر من شهر رمضان بإسناده عن بعضهم عليهم السلام قال: تتكرر في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان هذا الدعاء ساجداً وقائماً وقاعداً وعلى كلّ حال وفي

---

(١) أمالي الصدوق: ص ٢٧٤ المجلس ٥٤ ح ٩. وبالتفصيل لاحظ النجم الثاقب: ج ٢ ص ٤٣٤ وما بعدها.

(٢) إقبال الأعمال لابن طاووس ص ٨٥ ـ ١٨٦ ط. حجرية والنجم الثاقب ج ٢ ص ٤٥٥.

الشهر كلّه وكيف أمكنك ومتى حضرك من دهرك... تقول: «اللهم كن لوليك فلان بن فلان في هذه الساعة وفي كل ساعة ولياً وحافظاً وناصراً ودليلاً وقائداً وعيناً حتى تسكنه أرضك طوعاً وتمتعه فيها طويلاً...».

قال ابن طاووسن: «إذا كان هذا كلّه فضل الدعاء لإخوانك فكيف فضل الدعاء لسلطانك الذي كان سبب إمكانك وأنت تعتقد أنّ لولاه ما خلق الله نفسك ولا أحداً من المكلّفين في زمانه وزمانك، وأن اللطف بوجوده صلوات الله عليه سبب لكلّ ما أنت وغيرك فيه وسبب لكل خير تبلغون إليه، فإيّاك ثم إيّاك أنْ تقدّم نفسك أو أحداً من الخلايق في الولاء، والدعاء له بأبلغ الإمكان، وأحضر قلبك ولسانك في الدعاء لذلك المولى العظيم الشأن، وإياك أنْ تعتقد أنني قلت هذا لأنه محتاج إلى دعائك هيهات هيهات إنْ اعتقدت هذا فأنت مريض في اعتقادك وولائك، بل إنما قلت هذا لما عرّفتك من حقه العظيم عليك وإحسانه الجسيم إليك، ولأنك إذا دعوت له قبل الدعاء لنفسك ولمن يعزّ عليك كان أقرب إلى أنْ يفتح الله جلّ جلاله أبواب الإجابة بين يديك لأنّ أبواب قبول الدعوات قد غلقتها أيها العبد بأغلاق الجنايات، فإذا دعوت لهذا المولى الخاص عند مالك الأحياء والأموات يوشك أنْ يفتح أبواب الإجابة لأجله فتدخل أنت في الدعاء لنفسك ولمن تدعو له في زمرة فضله وتتسع رحمة الله جلّ جلاله لك وكرمه وعنايته بك لتعلّقك في الدعاء بحبله.

ولا تقل فما رأيت فلاناً وفلاناً من الذين تقتدي بهم من شيوخك بما أقول يعملون، وما وجدتهم إلاّ وهم عن مولانا الذي أشرت إليه صلوات الله عليه غافلون وله مهملون، فأقول لك إعمل بما قلت لك فهو الحق الواضح ومن أهمل مولانا وغفل عمّا ذكرت عنه فهو والله الغلط الفاضح»[1].

وهناك أدعية كثيرة ذكرها العلامة النوري قدّس سره في كتابه النجم الثاقب فراجع.

وتوجد مكارم وفوائد تحصل بالدعاء للإمام المهدي عليه السلام منها:

١ ـ أنّ في الدعاء له الفرج لنا كما ورد في التوقيع الصادر عنه عليه السلام قال:

---

(١) فلاح السائل لابن طاووس ص ٤٤ ـ ٤٥.

«وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج فإنّ ذلك فرجكم»[1].

٢ ـ يوجب ازدياد النّعم.

٣ ـ إظهار المحبة الباطنيّة.

٤ ـ أنه علامة الإنتظار.

٥ ـ إحياء أمر الأئمة الطاهرين عليهم السلام.

٦ ـ الإرتباط العاطفي والعقلي بالإمام.

٧ ـ سبب فزع الشيطان اللعين.

٨ ـ النجاة من فتن آخر الزمان ومهالكه.

٩ ـ أنه أداء لبعض حقوقه.

١٠ ـ تعظيم لله ولدينه.

١١ ـ شفاعة النبي والأئمة للداعي له.

١٢ ـ يوجب إجابة الدعاء.

١٣ ـ أداء أجر الرسالة.

١٤ ـ يوجب دفع البلاء.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٥ ـ يوجب سعة الرزق.

١٦ ـ يوجب غفران الذنوب.

١٧ ـ التشرّف بلقائه في اليقظة أو المنام.

١٨ ـ الرجعة إلى الدنيا في زمان ظهوره عليه السلام.

١٩ ـ يصير الداعي من إخوان النبي صلى الله عليه وآله.

٢٠ ـ أسوة بالنبي والأئمة الأطهار عليهم السلام.

٢١ ـ أنه وفاء بعهد الله وميثاقه.

٢٢ ـ يترتّب عليه برّ الوالدين.

٢٣ ـ زيادة إشراق نور الإمام في قلب الداعي له.

٢٤ ـ طول العمر ببركة الدعاء له.

---

(١) رواه الصدوق في كمال الدين والطبرسي في الإحتجاج.

٢٥ ـ أنّه تعاون على البرّ والتقوى.

٢٦ ـ الفوز بنصر الله والغلبة على الأعداء بعون الله تعالى.

٢٧ ـ الإهتداء بنور القرآن المجيد.

٢٨ ـ صيرورته معروفاً عند طه وآل ياسين.

٢٩ ـ الفوز بطلب العلم.

٣٠ ـ الأمن من المخاوف والعقوبات الأخروية.

٣١ ـ البشارة والرفق عند الموت.

٣٢ ـ إجابة دعوة الله ودعوة رسوله كونه مع أمير المؤمنين في درجته.

٣٣ ـ يصير أحب الخلْق إلى الله وإلى رسوله.

٣٤ ـ يشمله دعاء النبي ﷺ.

٣٥ ـ غفران الذنوب وتبدّل السيئات بحسنات.

٣٦ ـ يدفع به العقوبة عن أهل الأرض إنْ شاء الله.

٣٧ ـ فيه ثواب إعانة المظلوم.

٣٨ ـ فيه ثواب إجلال الكبير والتواضع له.

٣٩ ـ فيه ثواب طلب ثار المظلوم الشهيد أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

٤٠ ـ تحمّل أحاديث الأئمة الأطهار عليهم السلام.

٤١ ـ إضاءة نوره لغيره يوم القيامة.

٤٢ ـ شفاعته لسبعين ألفاً من المذنبين.

٤٣ ـ دخول الجنة بغير حساب.

٤٤ ـ السلامة من عطش يوم القيامة.

٤٥ ـ يوجب خمش وجه إبليس وقرح قلبه.

٤٦ ـ يُتحف يوم القيامة بتحفة مخصوصة.

٤٧ ـ يكون في ظلّ الله الممدود وتنزل عليه الرحمة ما دام مشتغلاً بذلك الدعاء.

٤٨ ـ فيه ثواب نصيحة المؤمن.

٤٩ ـ ان المجلس الذي يدعى فيه للقائم عجل الله تعالى فرجه يكون محضراً للملائكة المكرمين.

٥٠ ـ إن الداعي لهذا الأمر الجليل ممّن يُباهي به الإله الجليل.

٥١ ـ يستغفر له الملائكة.

٥٢ ـ يكون من خيار الناس بعد الأئمة الطاهرين.

٥٣ ـ أنه أحب الأعمال إلى الله تعالى شأنه.

٥٤ ـ الأنيس الشفيق له في البرزخ والقيامة.

٥٥ ـ يوجب زوال الغمّ.

٥٦ ـ أنه أفضل من الدعاء في حقّ الإمام زمان ظهوره.

٥٧ ـ دعاء الملائكة في حقه.

٥٨ ـ أنه تمسك بالثقلين.

٥٩ ـ أنه اعتصام بحبل الله تعالى.

٦٠ ـ يوجب كمال الإيمان.

٦١ ـ درك مثل ثواب جميع العباد.

٦٢ ـ أنه تعظيم شعائر الله عزّ وجلّ.

٦٣ ـ فيه ثواب من استشهد مع رسول الله ﷺ.

٦٤ ـ ثواب من استشهد تحت راية القائم.

٦٥ ـ فيه ثواب الإحسان إلى مولانا صاحب الزمان عليه السلام.

٦٦ ـ فيه ثواب إكرام العالم.

٦٧ ـ الحشر في زمرة الأئمة الطاهرين.

٦٨ ـ ارتفاع الدرجات في روضات الجنّات.

٦٩ ـ الفوز بالشفاعة الفاطمية عليها السلام.

كل هذه الفوائد الحاصلة ببركة الدعاء لمولانا الحجة المنتظر عليه السلام مستنبطة من نصوص العترة الطاهرة عليهم السلام[1].

الثالث: من التكاليف الخاصة اتجاه إمام العصر والزمان عليه السلام: التصدق بما تيسّر في كل وقت لحفظ الوجود المبارك لإمام العصر عليه السلام.

---

(١) من أراد المزيد فعليه بملاحظة مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم، والنجم الثاقب.

الرابع: الحجّ عن إمام الزمان عليه السلام والاستنابة بالحجّ عنه كما هو معروف بين الشيعة قديماً.

الخامس: القيام تعظيماً لسماع اسمه المبارك وبالأخص إذا كان باسمه المبارك «القائم» عليه السلام كما جرت عليه السيرة عند الإمامية.

السادس: الإستمداد والاستغاثة والإستعانة والإستنجاد به عليه السلام حين الشدائد والأهوال والبلايا والأمراض وعند تقادم الشبهات والفتن، فإن المتوسّل بجنابه الأقدس يوجب صلاح البال ودفع البليات ورفع الكربات وحلّ الشبهات، فإنّ فضله وصل ويصل دائماً إلى كل احدٍ بمقدار قابليته واستعداده فإنّ جود الله عامّ على كلّ المكلفين ولكنّ الضيق في القابليات يمنع من وصول الفيض والكمالات.

أمّا الثانية: أي التكاليف العامة المتعلقة بالمكلفين من التكاليف التي يتوجّب على المكلفين الإتيان بها في عصر الغيبة أمران:

١ ـ **الأول**: الجهاد.

٢ ـ **الثاني**: الانتظار.

● **أما الأمر الأول**: فإنّ المتأمّل لآيات الكتاب الكريم ونصوص السنّة المطهّرة يرى بوضوح عظمة الجهاد في سبيل الله ضدّ الظلم والظالمين كما في آيات عدّة منها:

قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ (الأنفال/ ٦١) ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (التوبة/ ٤١) ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ...﴾ (التوبة/ ١٢٠). والجهاد ينقسم إلى قسمين:

ابتدائي ودفاعي.

فالأول: ما كان لأجل توسيع رقعة الإسلام على وجه البسيطة بالدعوة إليه حتى ولو اقتضى الأمر إلى الصدام المسلّح.

والثاني: وهو ما يتضمّن في مفهومه الواعي العمل على ترسيخ أصول العقائد الإسلامية في نفوس الأفراد المعتقدين بها، وترسيخها لا يتمّ إلاّ عبر نشرها ابتداءً

أو الوقوف إلى جانبها دفاعاً.

فالقسم الثاني، هو المطلوب بحكم العقل والنقل، وليس الشيعة الإمامية هم المتفردون به بل كل الأفراد من كلّ دين يسعون إلى نشر مبادىء دينهم والدفاع عنها بكلّ غالٍ ورخيص، فلا مجال للتشكيك أو التجريح بالشيعة لمقالتهم هذه كما ربما يصوّر أعداؤهم ومبغضوهم.

ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين أمرَت الشريعة المقدسة بالأخذ بهما وحرمة التكاسل في أدائهما لما يترتّب عليهما من إصلاح الفرد والمجتمع ومحاولة حفظ المجتمعات عن الانحراف والتفكك وشيوع الفاحشة، ولهما شرائط عديدة ذكرت في مصادر الفقه التشريعية فلتراجع.

● **أما الأمر الثاني**: ونعني به الانتظار وما هو المفهوم الصحيح له؟

معنى الانتظار لغةً وعرفاً هو توقّع مجيء شخص أو أمر ما للمنتظر وهذا المعنى لا بدّ أنْ يتوفّر على كلّ المنتظرين لإمام الزمان من سنّة وشيعة حيث إن هذا المفهوم للانتظار أعني التوقّع الدائم لظهور الحجّة (عج) الشريف لتنفيذ الهدف المنشود من إقامة العدل ونشر الرحمة على البسيطة جمعاء.

ولكن يختلف انتظارنا عن انتظار غيرنا من الفرق الإسلامية بملاحظة أنّ انتظارهم له عليه السلام لا يولّد حافزاً كبيراً في معرفة إمام الزمان وما تشكّله هذه المعرفة من تعميق أو تصعيد درجة الإخلاص وقوّة الإرادة عند المنتظر بليله ونهاره والسعي الحثيث للإلتقاء بإمامه الغائب عن أعين الظالمين لأنفسهم وللآخرين، هذا الحافز موجود دائماً عند الإمامي في حين أنّه لا يتوفّر عند غيره، وفرق كبير بين الانتظارين، إذ قد تنتظر شخصاً غائباً وأنت تعلم بوجوده إلاّ أنه يعيق عن رؤيته عائق خارجي أو نفسي فيحاول المرء إزالته بأيّ وسيلة كانت، وقد ينتظر المرء شخصاً لا وجود له على الإطلاق بل سوف يولد كما يقول العامّة، فهذا لا يولّد الشعور بالمسؤولية وتعميق درجة الإخلاص ليفوز بالقدح الأوفى من الرؤية والحضور ونيل الرضوان.

فالتفكير في الوصول إلى إمام الزمان يُوَلّد إشراقة أمل في القلوب ويحرّض الأفراد على التزكية والأصلاح والاستعداد لتلك الثورة الكبيرة التي سيخوضها إمام العصر (عج) الشريف، وهذا بدوره يعدّ عملاً عباديّاً يؤجر الفرد عليه لذا ورد أنّ انتظار الفرج عبادة، وأنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة، لأنّ

هذا الانتظار العبادي مرتبط دائماً بمسألة الإيمان بالغيب المطلق كما أشارت إليه الآية المباركة ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ وقد قرن سبحانه الإيمان بالعمل الصالح وانتظار الفرج الإلهي المعبّر عنه بـ «الصبر» لأنّ الصبر بالنسبة للإيمان بمثابة الرأس من الجسد فمن لا صبر له لا إيمان له.

لذا ورد التأكيد على الانتظار الصحيح الذي يحقق شرط الظهور والتمهيد بالعمل الصالح بخروج الحجة (عج) الشريف كما ورد عن مولانا الصادق عليه السلام قال: «من دين الأئمة: الورع والعفّة والصّلاح وانتظار الفرج بالصبر» وعنه عليه السلام أيضاً: «من مات منكم وهو منتظر لهذا الأمر هو كمن كان مع القائم في فسطاطه»، ثم مكث هنيهة وقال: «لا بل كمن قارع معه بسيفه لا والله إلاّ كمن استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله»[1].

وما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله مبيّناً فضيلة المنتظرين لإمام العصر حيث قال: سيأتي قوم من بعدكم، الرجل الواحد منهم له أجر خمسين منكم، قالوا: يا رسول الله كنّا معك ببدر وأُحد وحنين، وأُنزل فينا القرآن، فقال: إنكم لو تحمّلوا لما حمّلوا لم تصبروا صبرهم»[2].

وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من سرّ [أو سرّه] أنْ يكون من أصحاب القائم فلينتظر وليعمل بالورع ومحاسن الأخلاق وهو منتظر فإنْ مات وقام القائم بعده كان له من الأجر مثل أجر من أدركه، فجدّوا وانتظروا، هنيئاً لكم أيتها العصابة المرحومة»[3].

فانتظار صاحب الزمان عليه السلام مستلزم للتفكير في الوصول إليه وهذا بدوره يولّد إشراقة أمل في القلوب، ويحرّض الأفراد على التزكية والاصلاح والاستعداد لتلك الثورة العظمى التي سيخوضها إمام الزمان المهدي المنتظر عليه السلام، وهذا بدوره يعدُّ عملاً عبادياً يؤجر الفرد عليه، لذا ورد «أنّ انتظار الفرج عبادة» كما ورد «أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية».

---

(١) البحار: ج ٥٢ ص ١٢٦.
(٢) البحار: ج ٥٢ ص ١٣٠ ح٢٦.
(٣) البحار: ج ٥٢/ ١٤٠.

ويظهر من تتبع النصوص المتواترة بأنّ المراد من الانتظار هو انتظار شخص الإمام المهدي (عج) الشريف لا انتظار نهجه فحسب (كما تصوره البعض)[1] لأن النهج فرع وجود الذات المطهّرة، ولولا هذه الذات لما عرفنا النهج الرسالة الذي يجب أن يسير على خطاه المرء المسلم. كما أن انتظار المؤمن لرسالة الإمام المهدي عليه السلام لا يُلغي دور الإمام عليه السلام الذي تترشح الرسالة من ذاته المطهرة بمحكم الكتاب الكريم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فكل ما يترشح من هذه الذات محكوم بالعصمة والطهارة، فالرسالة أثرٌ من المؤثر، والمؤثر هو الذات المقدسة للمهدي المنتظر عليه السلام التي قامت الآيات والروايات على انتظارها والدفاع عنها، لذا أمر أئمة آل البيت عليهم السلام بالوقوف حال سُماع اسم القائم المهدي عليه السلام ووضع الأيدي على الرؤوس إجلالاً وتعظيماً لاسمه وذاته المطهرة التي لم ولن يدنسها رجس على الإطلاق، فالاستغراق في ذات الإمام عجل الله فرجه الشريف لا يعني عبادتها أو ترك العمل، بل هو حركة جهادية للوصول إليه روحاً وجسداً، وأي إشكالٍ أو نقيصةٍ لو زاد المرء من محبته لإمام زمانه؟ وهل في محبة الإمام عليه السلام ما يوجب اشكالاً شرعياً يُخرج صاحبها من الدين، أو يلحقه بزمرة الفاسقين والمنحرفين؟!!

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

لا أحتمل فقيهاً يفتي بذلك أو يفكر أن يفتي به.

قد يقول:

عرفنا فضيلة الانتظار ولكن ما هي شروطه؟

والجواب:

أنّ الفرد الرساليّ الذي يحمل همّ الانتظار لا بدّ أنْ تتوفّر فيه عناصر ثلاثة:

ـ اعتقادية ـ ونفسية ـ وسلوكيّة.

ـ **أمّا العنصر الأول:** فيجب على الفرد أنْ يعتقد بأنّ إمام الزمان (عج) الشريف هو الفرد الذي ادّخره سبحانه لتنفيذ غرضه الإلهيّ من بسط العدل وإماتة

---

(١) في مجلة المنطلق عدد ٥١ الصادرة عام ١٩٩١ تحت عنوان حول الإمام المهدي عليه السلام.

الجور وأنه ابن الإمام العسكري[1] عليه السلام وحفيد الأئمة المعصومين عليهم السلام.

مع التأكيد على دراسة الأسس الاعتقادية التي يبتنى عليها التفكير الإمامي أو أنْ يكون المرء محافظاً على معتقداته من التلوّث والشبهة، ويتمّ الحفاظ على المعتقدات عبر التلقين الصحيح بواسطة الآباء والأجداد فإنّ هذا كاف في سلامة وصحّة الإيمان من دون تعمّق في البحث التنقيب عمّا ذكرنا.

ـ **العنصر الثاني**: يجب على المنتظر أن يتحلّى باستعداد دائم وكامل لتطبيق أحكام الشريعة وأنْ يكون كواحد من الدعاة إليها والمضحّين في سبيلها، لأنّ

---

(١) قد قامت الضرورة عند الشيعة الإمامية على ولادته (عج) الشريف، وأنه ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وهناك مئات الروايات عن النبي والعترة تصرّح بذلك، ومع هذا فقد أنكر علينا كل ذلك صاحب كتاب «بذل المجهود في مشابهة الرافضة لليهود» ج ١ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ط. مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة حيث نفث الجُميلي صاحب الكتاب المذكور سمومه على الشيعة الإمامية متهماً إياهم أنهم طائفة من اليهود وقد اعتمد بإنكاره ولادة الإمام المهدي (عج) (وأنّ ما تدّعيه الشيعة بذلك فهو كذب). ـ على رواية للكليني في أصول الكافي: ج١ ص ٥٠٥ حيث أشارت الى هجوم جند الخليفة العباسي على دار الإمام العسكري عليه السلام باحثين عن الإمام المهدي (عج) ولزموا جارية سمعوا أنّ بها حملاً ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية التي توهم عليها الحمل لازمين لها حتى تبين بطلان الحمل فلمّا بطل الحمل عنهن قسّم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر... **أقول**: أولاً: ما استدلّ به الناصبي المذكور ليس دليلاً على المدّعى. إذ لعلّ هذه الجارية غير أم الإمام المهدي (عج)، ولو كانت أمّه حقيقةً فلم يَبِنْ عليها أثر الحمل وهي شبيهة أم إبراهيم وأمّ موسى ومريم بنت عمران عليهم السلام حيث أخفى الله عزّ ذكره حملهُنّ حفاظاً على حياة أولادهن، أما مريم عليها السلام فأخفى حملها لتكون معجزةً فجائية للقوم ولدفع تهمة الفاحشة عنها؛ ثانياً: إن الوريث الشرعي للإمام الحسن العسكري إنما هو ابنه الإمام المهدي عليه السلام لذا انكر جعفر وجود ولد لأخيه العسكري عليه السلام حتى يمكنه الاستيلاء على الميراث مستعيناً بسلطة الخليفة العباسي، وقد أبدى الإمام المهدي عليه السلام إنزعاجه من عمه واستنكاره عليه، فنراه ـ كما جاء في إكمال الدين ـ يخرج على عمه من موضع لم يعلم به ويجابهه بالقول: يا جعفر مالك تعرّض في حقوقي؟ فتحيّر جعفر وبهت ثم غاب الإمام عليه السلام وطلبه جعفر بعد ذلك في الناس فلم يره، علاوةً عليه فإنّ المذكور لم يذكر ذيل الرواية وما قبله حيث ورد في نفس النص أن السلطان العباسي كان يطلب أثر ولد الإمام الحسن عليه السلام ليقينه بأنه موجود ولكنه غاب عن أعينهم لكونهم سمعوا من الروايات أن المهدي من ولد الحادي عشر من الأئمة عليهم السلام. وقد اعترف بولادته ثلّة من علماء العامة ناهزوا السبعين ذكر أعيانهم المحقق لطف الله الصافي في منتخب الأثر: ص ٣٢٦ ـ ٣٤٦ فليلاحظ.

وقت الظهور منهم لا يعلمه إلاّ الله والإمام، وهذا يتطلّب من الفرد شعوراً نفسيّاً مشبعاً بالإخلاص والفداء لإمام زمانه إذا ظهر وطلب منه النصرة والتضحية، وإلاّ فإنّ الانتظار ليس بمعنى الاسترخاء ورفض المسؤوليّة والعمل والتعهّد، وإحالة ذلك إلى إمام الزمان، وهذا كما قلنا سابقاً خلاف مفهوم الانتظار الذي هو ترقّب قدوم غائب والعمل بتهيئة ما يسرّه ويفرحه حيث يشكّل بدوره دعامة كبرى في تمهيد الفرج وبسط العدل.

ـ **العنصر الثالث**: ويراد منه الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة التي لا تنحصر بفترة زمنيّة معينّة بل سارية في كل عصر وحاكمة على تصرّفات الفرد وأفعاله وأقواله فيكتسب الإرادة القويّة وعمق الإخلاص بحيث يؤهّل الفرد للتشرّف بتحمّل طرف من مسؤوليات اليوم الموعود، والتضحية بالنفس والنفيس من أجل إمام الزمام (عج) الشريف.

هذا الالتزام والسلوك العمليّ واجب على كلّ فرد مسلم سواء ظهر الإمام أمْ لا لكنّه يزداد تأكيداً عندما يعلم الإمامي أنّ قائده معاصر له، يراقب أعماله ويعرف أقواله ويأسف لسوء تصرفه، فهذا الإحساس يولّد وجوب إعداد النفس لليوم الموعود بتحمّل المسؤوليات في حاضره ومستقبله لكي لا يكون عاصياً لقائده متمرّداً على تعاليمه، إضافةً إلى أنّه يسرع بالفرد إلى النجاح في التمحيص قبل الظهور وبهذا يكون المنتظر قد أحرز الخير لنفسه وأمّته والبشرية جمعاء مع المساهمة في إرضاء إمامه المهديّ وجلب الراحة إليه بزيادة المؤمنين وقلّة العاصين والمشاركة الحقيقية في الإعداد لليوم الموعود الذي انتظرته أجيال فأجيال ويندفع ما قد يتصوّره بعض السّذج من أنّ المهديّ عليه السلام لا يخرج إلاّ بعد أنْ تمتلىء الأرض جوراً وظلماً فيتعيّن على الأفراد ترك الإصلاح وعدم معارضة الظلم والظالمين فذلك يعجّل بظهوره عليه السلام اعتماداً على إصلاح الإمام المهدي (عج) الشريف حال خروجه.

ويكفي في دفع هذا التصوّر الخاطىء أنّ مشاركة الفرد والمجتمع في إيجاد شرط الظهور لا يكون إلاّ بالعمل الجادّ المنتج لرفع درجة الإخلاص والشعور بالمسؤولية، ليكون في إمكان المخلصين المشاركة في مهامّ هداية العالم عند ظهوره (عج) الشريف. إضافةً إلى أنّ المرء عليه أن يجعل نفسه على مستوى رضا الله ورضا الإمام المهدي قبل الظهور وبعده ولن يكون ذلك إلاّ بقيامه بواجباته وما

تفرضه عليه أحكام الإسلام من امر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأقلّ تهاون في ذلك يوجب سخط الله تعالى والإمام عليه السلام.

أيضاً إنّ عدم مشاركة الفرد في عملية الإصلاح الاجتماعي قبل الظهور يسبّب ويمهّد لنشر الظلم والظالمين وتعطيل أحكام الإسلام وهذا لا يرتضيه الله سبحانه كما في مجمل آيات الكتاب الكريم.

قد يُقال:

كيف تتم هذه المشاركة في الإصلاح في حال أنه عليه السلام لا يظهر إلاّ بعد أن تمتلىء الأرض ظلماً وجوراً ممّا يدلّ أنّ الظّلم والجور قبل عصر الظهور يعدّ جزءاً من هذا التخطيط ليوم الظهور؟

وجوابه:

إنّ امتلاء الأرض جوراً قبل الظهور يُحمل على الأعمّ الأغلب أيّ أن عامة الناس ينحرفون عن مبادىء وقيَم الإسلام الحنيف وتغليب المصالح الشخصيّة على النفع العامّ واندحارهَم تجاه تيّار الخوف والإغراء، ولو امتلأت الأرض كلّها ظلماً من دون توفّر نخبة صالحة من المؤمنين أو انعدام العنصر الإيماني فيها لأدّى ذلك إلى انعدام الإصلاح عن طريق القيادة العامة أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل سوف ينحصر الإصلاح بإقامة المعجزات وإرسال نبيّ آخر غير نبيّ الإسلام وقد قامت الضرورة على عدم وجود نبيّ بعد محمّد صلى الله عليه وآله.

إضافةً إلى أنّ امتلاء الأرض جوراً من دون مكافحة من قبل المؤمنين يعني ذلك أنه سبحانه أمر بنشر الظلم ودعا إليه وهو واضح البطلان عند الإمامية كافّة.

فلا بدّ إذن من الاعتقاد بوجوب القيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عواتقنا من تحكيم وتثبيت أسس الدّين الحنيف في القلوب والسعي لنشر معارف الإسلام والعمل والإخلاص لها لأنّ في ذلك إحياء لنهضة المهديّ عليه السلام لبسط العدل وإقامة الحق وقهر الظلم والظالمين قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾ (القصص/ ٦ـ٧).

«ولو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يلي رجل من

عترتي اسمه اسمي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»[1].

«فاسهروا إذاً لأنكم لا تعرفون اليوم ولا الساعة التي يأتي فيها ابن الإنسان»[2].

«لذلك كونوا مستعدين لأنه في ساعة لا تظنون يأتي ابن الإنسان»[3].

* * * * *

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) مجمع البيان: ج ٧ ص ١٥٢.
(٢) إنجيل متى الإصحاح ٢٥ مقطع ١٣.
(٣) إنجيل متى الإصحاح ٢٤ مقطع ٤٤.

عقيدتنا في الرجعة

قال المصنّف (قدّس الله سرّه):

إنّ الذي تذهب إليه الإماميّة أخذاً بما جاء عن آل البيت عليهم السلام أنّ الله تعالى يعيد قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، فيعزّ فريقاً ويذلّ فريقاً آخر، ويديل المحقّين من المبطلين والمظلومين من الظالمين، وذلك عند قيام مهدي آل محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ولا يرجع إلاّ من علت درجته في الإيمان أو من بلغ الغاية من الفساد، ثمّ يصيرون بعد ذلك إلى الموت ومن بعده إلى النشور وما يستحقونه من الثواب أو العقاب، كما حكى الله تعالى في قرآنه الكريم تمنى هؤلاء المرتجعين الذين لم يصلحوا بالارتجاج فنالوا مقت الله أن يخرجوا ثالثاً لعلهم يصلحون: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ (غافر/١٢).

نعم، قد جاء القرآن الكريم بوقوع الرجعة إلى الدنيا، وتظافرت بها الأخبار عن بيت العصمة، والإمامية بأجمعها عليه إلاّ قليلون منهم تأولوا ما ورد في الرجعة بأنّ معناها رجوع الدولة والأمر والنهي إلى آل البيت بظهور الإمام المنتظر، من دون رجوع أعيان الأشخاص وإحياء الموتى.

والقول بالرجعة يعدّ عند أهل السنة من المستنكرات التي يستقبح الاعتقاد بها، وكان المؤلفون منهم في رجال الحديث يعدّون الاعتقاد بالرجعة

من الطعون في الراوي والشناعات عليه التي تستوجب رفض روايته وطرحها. ويبدو أنهم يعدّونها بمنزلة الكفر والشرك بل أشنع، فكان هذا الاعتقاد من أكبر ما تنبز به الشيعة الإمامية ويشنع به عليهم.

ولا شكّ في أنّ هذا من نوع التهويلات التي تتخذها الطوائف الإسلامية فيما غبر ذريعة لطعن بعضها في بعض والدعاية ضدّه.

ولا نرى في الواقع ما يبرّر هذا التهويل، لأنّ الاعتقاد بالرجعة لا يخدش في عقيدة التوحيد ولا في عقيدة النبوّة، بل يؤكد صحة العقيدتين، إذ الرجعة دليل القدرة البالغة لله تعالى كالبعث والنشر، وهي من الأمور الخارقة للعادة التي تصلح أنْ تكون معجزة لنبيّنا محمد وآل بيته صلّى الله عليه وعليهم وهي عيناً معجزة إحياء الموتى التي كانت للمسيح عليه السلام، بل أبلغ هنا لأنها بعد أنْ يصبح الأموات رميماً ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ (يس/ ٧٩ ـ ٨٠)، وأما من طعن في الرجعة باعتبار أنها من التناسخ الباطل، فلأنه لم يفرّق بين معنى التناسخ وبين المعاد الجسماني، والرجعة من نوع المعاد الجسماني، فإنّ معنى التناسخ هو انتقال النفس من بدن إلى بدن آخر منفصل عن الأول، وليس كذلك معنى المعاد الجسماني، فإنّ معناه رجوع نفس البدن الأول بشخصيّاته النفسية فكذلك الرجعة. وإذا كانت الرجعة تناسخاً فإنّ إحياء الموتى على يد عيسى عليه السلام كان تناسخاً، وإذا كانت الرجعة تناسخاً كان البعث والمعاد الجسماني تناسخاً.

إذن، لم يبقَ إلاّ أنْ يناقش في الرجعة من جهتين:

الأولى: أنّها مستحيلة الوقوع.

الثانية: كذب الأحاديث الواردة فيها.

وعلى تقدير صحّة المناقشتين فإنّه لا يعتبر الاعتقاد بها بهذه الدرجة من الشناعة التي هوّلها خصوم الشيعة. وكم من معتقدات لباقي طوائف المسلمين هي من الأمور المستحيلة أو التي لم يثبت فيها نص صحيح، ولكنها لم توجب تكفيراً وخروجاً عن الإسلام، ولذلك أمثلة كثيرة: منها

الاعتقاد بجواز سهو النبي أو عصيانه، ومنها الاعتقاد بقدم القرآن، ومنها القول بالوعيد، ومنها الاعتقاد بأن النبي لم ينصّ على خليفة من بعده.

على أنّ هاتين المناقشتين لا أساس لهما من الصحة، أما أن الرجعة مستحيلة فقد قلنا أنها من نوع البعث والمعاد الجسماني غير أنها بعث موقوت في الدنيا، والدليل على إمكان البعث دليل على إمكانها، ولا سبب لاستغرابها إلاّ أنها أمر غير معهود لنا فيما ألفناه في حياتنا الدنيا، ولا نعرف من أسبابها أو موانعها ما يقربها إلى اعترافنا أو يبعدها، وخيال الإنسان لا يسهل عليه أن يتقبل تصديق ما لم يألفه، وذلك كمن يستغرب البعث فيقول: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ فيقال له: ﴿يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾.

نعم، في مثل ذلك، مما لا دليل عقلي لنا على نفيه أو إثباته أو نتخيل عدم وجود الدليل، يلزمنا الرضوخ إلى النصوص الدينية التي هي من مصدر الوحي الإلهي، وقد ورد في القرآن الكريم ما يثبت وقوع الرجعة إلى الدنيا لبعض الأموات كمعجزة عيسى ﷺ في إحياء الموتى ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ وكقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ والآية المتقدمة ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ...﴾ فإنّه لا يستقيم معنى هذه الآية بغير الرجوع إلى الدنيا بعد الموت، وإنْ تكلّف بعض المفسرين في تأويلها بما لا يروي الغليل ولا يحقق معنى الآية.

وأمّا المناقشة الثانية، وهي دعوى أن الحديث فيها موضوع، فإنه لا وجه لها لأنّ الرجعة من الأمور الضرورية فيما جاء عن آل البيت من الأخبار المتواترة.

وبعد هذا، أفلا تعجب من كاتب شهير يدّعي المعرفة مثل أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) إذ يقول: (فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة)، فأنا أقول له على مدّعاه: (فاليهودية أيضاً ظهرت في القرآن بالرجعة) كما تقدم ذكر القرآن لها في الآيات المتقدمة.

ونزيده فنقول: والحقيقة أنّه لا بدّ من أن تظهر اليهودية والنصرانية في كثير من المعتقدات والأحكام الإسلامية لأنّ النبي الأكرم جاء مصداقاً لما بين يديه من الشرائع السماوية وأن نسخ بعض أحكامها، فظهور اليهودية أو النصرانية في بعض المعتقدات الإسلامية ليس عيباً في الإسلام، على تقدير أنّ الرجعة من الآراء اليهودية كما يدّعيه هذا الكاتب.

وعلى كلّ حال فالرجعة ليست من الأصول التي يجب الاعتقاد بها والنظر فيها وإنما اعتقادنا بها كان تبعاً للآثار الصحيحة الواردة عن آل البيت عليهم السلام الذين ندين بعصمتهم من الكذب، وهي من الأمور الغيبيّة التي أُخبروا عنها، ولا يمتنع وقوعها.

* * * * *

● يقع الكلام في الرجعة ضمن نقاط:

النقطة الأولى: في معنى الرجعة:

الرجعة: من الرجوع والرجع أي العود بعد الذهاب ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ (الطارق/ ٩) أي أنه تعالى قادر على إرجاع الميّت إلى الحياة بعد موته.

وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾ أي عودكم إليه تعالى لأنّه خلقكم ابتداء فتعودون إليه انتهاءاً. قال تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ (البقرة/ ١٥٧).

﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ (الأنبياء/ ٩٤).

فالرجعة والمراجعة والرجوع كلها بمعنى المعاودة التي هي نقيض الذهاب.

والرجعة: بالفتح عود البدن إلى الدنيا بعد الموت، بعد ظهور القائم المنتظر (عج) الشريف، بمعنى أنّ الله سبحانه يعيد أرواح بعض المخلصين إلى أبدانهم ليفوزوا بنصرته عليه السلام. وثبوت الرجعة من العقائد التي يتوقف الإيمان بها على الأدلة السمعيّة من الكتاب والسنّة، وهي من الضروريات عند الشيعة دون غيرهم من الفرق المبتدعة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله، ومنكرها إجمالاً خارج عن ربقة الإيمان.

وقد أنكر جمهور السنّة على الشيعة إيمانهم بالرجعة حتى قال في النهاية: «الرجعة مذهبُ قوم من العرب في الجاهلية وطائفة من فرق المسلمين وأهل البدع

والأهواء ومن جملتهم طائفة من الرافضة».

والعامّة كعادتهم ينكرون أغلب معتقدات الشيعة التي هي في الواقع معتقدات الإسلام، واتهامهم الشيعة بالرفض ما هو إلاّ حلقة من حلقات التشنيع على من سار على درب العترة الطاهرة، والتشنيع عليهم في مسألة الرجعة ممّا يدعو للعجب، وكأنهم لا يقرؤون القرآن وإذا قرؤوا لا يفهمون بل على قلوب أقفالها، وقد تناسوا أنّ أول من قال بالرجعة من قادتهم عمر بن الخطاب عندما خرج من الغرفة المسجّى فيها النبي ﷺ فقال: «إنّ رسول الله ما مات، ولكنه ذهب إلى ربّه كما ذهب موسى بن عمران، فغاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع بعد أن قيل قد مات والله ليرجعن رسول الله فليقطعنّ أيدي رجال وأرجلهم يزعمون أنّ رسول الله مات»[1].

والرجعة لصنفين من الناس:

١ ـ من مُحض الإيمان محضاً.

٢ ـ ومن محض الكفر محضاً.

والمراد في الصنف الأول رجوع أئمتنا عليهم السلام مع النبي الأعظم ﷺ، وبعضهم استبعد رجوع جميع الأئمة عليهم السلام وإنما يرجع بعضهم كالإمام علي والحسين عليهما السلام لورود نصوص فوق حدّ التواتر بشأنهما فرجوعهما هو القدر المتقين وهذا لا يخلّ بمبدأ الإيمان بالرجعة إجمالاً.

نعم، هناك بعض الشذّاذ[2] من الشيعة أنكروا رجوع الأشخاص إلى الدنيا وأوّلوا النصوص برجوع دولة الأئمة عليهم السلام إلى الدنيا بعد موتها.

ننقض على ذلك:

أولاً: إنّ ظهور الإمام (عج) الشريف شيء وعودة الحياة إلى مجموعة من

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٢ ط. الأعلمي حوادث سنة ١١ والكامل في التاريخ لابن الأثير: ج ٢ ص ٣٢٣ حوادث سنة ١١.

(٢) لاحظ البحار ج ٥٣ ص ١٣٨: نَقَل عن السيّد المرتضى «قدس سره» أنه قال: أنّ شذاذ الإمامية يذهبون إلى أن الرجعة رجوع دولتهم في أيام القائم عليه السلام من دون رجوع أجسامهم. وممّن قال بهذا أيضاً السيد محمد حسين فضل الله في مجلة الفكر الجديد ص ١٣ ومجلة المعارج المجلّد السادس السنة الثامنة ص ٣٢٨.

الأموات شيء آخر وذلك ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ومشاهدة دولته فينتقمون من أعدائه ومبغضيه.

ثانياً: إنّ رجوع أوصافهم ودولتهم أجنبي عن صريح الأخبار وحقيقة الرجعة، وان الذين يرجعون هم الأشخاص وذواتهم أما رجوع الأوصاف فلا اختصاص له بآخر الزمان بل هو أمر واقع من لدن خلقة آدم، فإنّ كل نبيّ ووصيّ كان يقوم في مقام نبيّ أو وصيّ سابق، بل أصحابهم أيضاً كانوا يقومون مقام أصحاب الماضين من الأنبياء والأوصياء.

ثالثاً: أن النص الذي يراد تأويله لا بدّ أن يكون مخالفاً في ظاهره لما يحكم به العقل، أو مخالفاً للثوابت والمسلّمات الشرعية وغيرها، وأي غضاضة إذا قلنا أنّ الله يعيد بعض الأشخاص إلى الدنيا؟! وهل الإعتقاد بهذا يستلزم مخالفة لأحكام العقل والشرع حتى استدعى الأمر عند بعضهم أنْ يؤول النصوص الواردة فيها؟! فلا بدّ للذين يريدون تأويل النصوص أن يكون تأويلهم معقولاً ومقبولاً وموافقاً للكتاب الكريم وإلاّ فلا بد حينئذ من رفضه وردّه لمخالفته للنص القرآني القطعيّ، وما خالف القرآن فهو زخرف[1]، وهل يمكن تأويل الآية التي دلّت على رجعة عُزير إلى الدنيا بحملها على عودة نبوّته دون جسده؟! وإذا لم يمكن التأويل لصراحة الآية بذلك، فكيف يتطرّق التأويل حينئذٍ إلى النصوص المتعلقة بالرجعة مع صراحتها بعودة بعض الأجساد مع أرواحها إلى الدنيا؟!

رابعاً: لا يجوز شرعاً وعقلاً أن نرفض كل نص لم نستطع إدراك الحكمة فيه، كما يحرّم علينا تأويله بما لا يتناسب والأسس المقررة، فعدم القدرة على تعقّل أو فهم النص لا يبرّر رفضه أو تأويله بما يخرجه عن معناه الصحيح، وإذا لم يمكن تأويله فعلينا أن نسلّم بفحواه ما دام غير مخالف للقرآن الكريم إذْ قد يأتي زمان تترقّى فيه قوانا الفكرية ويزيد فيه علمنا، ونعرف الحكمة فيه كما رُوي عن ابن عباس قال: «لا تفسّروا القرآن فالزمان يفسّره»، حيث كشفت البحوث العلمية في زماننا هذا عن كثير من حقائق القرآن التي لا يخفى وجه الحكمة فيها في العصور المتقدّمة.

---

(١) وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٧٩ ح ١٤. مؤسسة دار إحياء التراث العربي.

النقطة الثانية: الأدلة العقلية والنقلية على وقوع الرجعة:

الدليل العقلي:

أولاً: إنّ رجعة الأموات إلى الحياة الدنيا هي تماماً كرجعتهم يوم البعث والنشور بفارق بينهما: أنّ الرجعة محدودة كمّاً وكيفاً تحدث قبل يوم القيامة بينما يبعث جميع الناس يوم القيامة للثواب والعقاب الدائمَين.

وكلا البعثين واقعان تحت قدرة الله تعالى وليس مستحيلاً في نفسه، فالاعترافُ برجوع الناس يوم القيامة وإنكار ذلك للرجعة يعتبر فصلاً بلا دليل وبرهان؛ فبعد تسليم أنّ الله سبحانه قادر على إيجاد الجواهر والأعراض بعد إعدامها، جاز أنْ يوجدها متى شاء.

ثانياً: وقوع الرجعة في الأُمم السّالفة دليل على إمكانها وإخراجها من دائرة الاستحالة إلى الإمكان والوقوع، فلذا نستغرب من العامة كيف شنّعوا على الشيعة القائلين بها.

الأدلة النقلية على إمكان وقوعها:

فمن الكتاب: ما جاء في عدّة مواطن في تحققها في الأُمم السّالفة:

أ ـ إحياء جماعة من بني إسرائيل بعد موتهم عندما طلبوا من موسى عليه السلام أن يريهم الله جل وعلا توهماً منهم أنّ عيونهم الظاهرة تطيق رؤية الخالق المتنزّه عن المادة فنزلت الصاعقة عليهم وأفنتهم عن آخرهم فاغتمّ النبي موسى عليه السلام لما حدث بشدة لأنّ هلاك سبعين نفراً من كبار بني إسرائيل قد يوفّر الفرصة للمغامرين من أبناء القوم أنْ يثيروا ضجّة بوجه نبيّهم لذا تضرّع موسى عليه السلام إلى الله ليعيدهم إلى الحياة فاستجاب سبحانه تضرّعه فعادوا بإذنه تعالى كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة/ ٥٦ـ٥٧).

ب ـ إحياء قتيل من بني إسرائيل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة/ ٧٣ـ٧٤).

ومفاد القصة: أن شخصاً من بني إسرائيل قُتل ووضع على طريق فاتّهمت كلّ قبيلة الأخرى بالقتل، فتوجهوا إلى موسى عليه السلام ليقضي بينهم، فما كانت

الأساليب العادية ممكنة في هذا القضاء، فلجأ موسى عليه السلام إلى طريق إعجازي لحلّ هذه المسألة، فقال موسى عليه السلام لهم: إيتوني ببقرة، قالوا: اتتخذنا هزواً؟ قال: أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين. قالوا له: ادع لنا ربّك يبيّن لنا ما هي؟

قال عليه السلام: إنه يقول إنها بقرة لا فرض ولا بكر ـ يعني لا صغيرة ولا كبيرة ـ عوانٌ بين ذلك.

ثم قال لهم: اضربوا الميّت بذنب البقرة فلمّا فعلوا ذلك حيي المقتول وقال: يا رسول الله إنّ ابن عمّي قتلني.

فالغاية من إحياء قتيل بني إسرائيل هي أنْ تقام الحجّة على من قتله، كذلك الغاية من رجوع بعض الأموات لإقامة الحجة وإثبات النصرة لولي الله الأعظم أرواحنا فداه.

ج ـ رجوع النبي عُزير إلى الحياة بعد مائة عام من موته كما قصّ ذلك القرآن بقوله تعالى:

﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة/ ٢٦٠).

مفاد الآية: أن النبي عُزَير كان راكباً على حمار ومعه طعامه وشرابه فمرّ بقرية قد مات أهلها أكلت الديدان أجسادهم فصاروا عظاماً نَخرة، فتساءل متعجباً واستعظاماً للأمر ولقدرة الله تعالى من غير استبعاد يؤدي إلى الشكّ أو الإنكار حاشا مقام النبوّة.

عندها أماته الله تعالى مائة سنة ثم أحياه مرة أخرى وأراد كيفيّة إعادة الخلْق فشاهد عمليّة تركيب عظام الحمار بعد تفككها ثم كيف أن الله سبحانه كساها باللحم إلى آخر عملية الإحياء.

وقصته عليه السلام مشابهة لقصة النبي إبراهيم عليه السلام الذي طلب من الله تعالى معرفة الإحياء بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ (البقرة/ ٢٦١).

وللشبه بين القصتين رُبطتْ الآيتان ببعضهما في نفس السورة حيث التشابه في بعض مداليلهما.

د ـ إحياء عيسى عليه السلام لبعض الأموات.

كما ورد في آيات منها قوله تعالى:

﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران/ ٥٠).

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (المائدة/ ١١١).

فالتعبير بـ «أُحيي» و«تخرج» إشارة إلى أنه عليه السلام أحيا الموتى فعلاً وأنّ هذا الفعل حصل مراراً، وهذا الأمر بنفسه يعدّ نوعاً من الرجعة لبعضهم.

هـ ـ رجوع جماعة ممن كُتب عليهم الموت في بني إسرائيل كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (البقرة/ ٢٤٤).

بالإضافة إلى هذه المواطن هناك مواطن أُخر ذكرها القرآن كقصة أصحاب الكهف وقصة الطيور الأربعة التي أُمر إبراهيم عليه السلام بتقطيعها وتوزيعها على الجبال ثم إحيائها من جديد.

إذن قام الدليل القرآني على تحقق وقوع الرجعة عند بعض الأقوام السالفة، وهناك آيات تثبت الرجعة، هذا مضافاً إلى الإجماع بل ضرورة المذهب والدين.

فمن الآيات المباركات قوله تعالى:

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (النمل/ ٨٤).

فالحشر معناه: إخراج جماعة ما من مقرها.

والفوج معناه: الجماعة التي تتحرّك بسرعة.

ومعنى يوزعون: حبس الجماعة وإيقافها حتى يلحق الآخر منها بالأول.

ومعنى الآية: أنه سوف يأتي يوم يحشر الله تعالى فيه من كل أمة جماعة، ويهيؤهم للحساب والجزاء على أعمالهم، فالحشر يختص بجماعة معينين، فيتعيّن أن يكون غير الحشر الأكبر يوم القيامة لأنه عام للجميع كما جاء في سورة الكهف قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

وقد أكدت ذلك النصوص الكثيرة منها ما جاء عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام وقد سُئل:

إنّ العامة تزعم أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ...﴾ عنى يوم القيامة.

قال عليه السلام: «أفيحشر الله من كل أمة فوجاً ويدع الباقين؟

لا، ولكنه في الرجعة، أما آية القيامة فهي ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[1].

وآية ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ ...﴾ تحدثت عن حشر المكذبين بآياته سبحانه، أما رجعة بعض الصالحين فهو على عاتق الآيات الأُخر كقوله تعالى:

﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (البقرة/ ١٥٩).

فعن أبي جعفر عليه السلام قال لجابر:

يا جابر أتدري ما سبيل الله؟

قال جابر: لا والله إلاّ إذا سمعت منك، قال عليه السلام: القتل في سبيل علي وذريته، فمن قُتل في ولايته قُتل في سبيل الله وليس أحد يؤمن بهذه الآية إلاّ وله قتلة وميتة، إنه من قُتل يُنشر حتى يموت، ومن مات يُنشر حتى يُقتل[2].

ومن الآيات قوله تعالى:

---

(١) لاحظ تفسير القمي: ج ١ ص ١٣١ ط. الأعلمي.

(٢) بحار الأنوار: ج ٥٣ ص ٤٠ ح ٨.

﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ (غافر/ ٥٢).

ففي الاختصاص للشيخ المفيد (قدّس سره) عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال له جميل بن درّاج ما معنى قوله تعالى وذكر الآية: . . .

فقال عليه السلام: ذلك والله في الرجعة أما علمت أنّ في أنبياء الله كثيراً لم يُنصروا في الدنيا وقتلوا وأئمة قد قتلوا ولم ينصروا، ذلك في الرجعة[1].

ومن الآيات قوله تعالى:

﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ (النمل/ ٨٣).

ولدابة الأرض مفهوم واسع يشمل الحيوان والإنسان أيضاً كما دلّت عليه الآية المباركة من سورة النحل: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الأنفال/ ٢٢).

وقد وضّحت النصوص الشريفة مفهوم الدابة وعيّنت مصداقها، فهي الدابة المعجزة لها يدان ورجلان وتأكل وتشرب وتعبد الله تعالى، هي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، يخرج عند اقتراب الساعة، ومعه عصا موسى وخاتم سليمان فيضرب بالعصا ما بين عيني المؤمن أنه مؤمن، وبين عيني الكافر أنه كافر ويغلق باب التوبة قبل قيام الساعة بأربعين يوماً.

ورد عن الأصبغ بن نباتة قال: دخلت على أمير المؤنمين عليه السلام وهو يأكل خبزاً وخلاً وزيتاً، فقلت يا أمير المؤمنين قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ . . .﴾ الآية.

فما هذه الدابة؟ قال عليه السلام:

هي دابة تأكل خبزاً وخلاً وزيتاً[2].

وسأل أبو الطفيل أمير المؤمنين عليه السلام عن الدابة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ

---

(١) لاحظ تفسير القمي، سورة غافر.

(٢) بحار الأنوار: ج ٥٣ ص ١١٢ ح ١١.

﴿ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ . . .﴾.

قال عليه السلام: إليّ عن هذا.

فقال أبو الطفيل: يا أمير المؤمنين أخبرني به جعلت فداك.

قال عليه السلام: هي دابة تأكل الطعام، وتمشي في الأسواق، وتنكح النساء.

فقال: يا أمير المؤمنين من هو؟

قال عليه السلام: هو زرّ[1] الأرض الذي تسكن الأرض به.

قال: يا أمير المؤمنين من هو؟

قال عليه السلام: صدّيق هذه الأمة وفاروقها وربيّها وذو قرنيها.

قال: يا أمير المؤمنين من هو؟

قال عليه السلام: الذي قال الله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ و ﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ و ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ أنا؛ والناس كلهم كافرون غيري وغيره.

قال: فسمه لي: قال عليه السلام: قد سمّيته لك يا أبا الطفيل والله لو أدخلت على عامّة شيعتي الذين بهم أقاتل، الذين أقرّوا بطاعتي، وسمّوني أمير المؤمنين، واستحلّوا جهاد من خالفني، فحدّثتهم ببعض ما أعلم من الحقّ في الكتاب الذي نزل به جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله لتفرّقوا عني حتى أبقى في عصابة حقّ قليلة، أنت وأشباهك من شيعتي، ففزعت، وقلت: يا أمير المؤمنين، أنا وأشباهي نتفرّق عنك أو نثبت معك؟

قال: لا، بل تثبتون.

ثم أقبل عليّ فقال: إنّ أمرنا صعب مستصعب لا يعرفه ولا يقرّ به إلاّ ثلاثة: ملك مقرّب، أو نبيّ مرسل، أو عبد مؤمن نجيب امتحن الله قلبه للإيمان[2].

---

(١) الزّر: القلب، أو القوام، ويقال للحديدة التي تجعل فيها الحلقة التي تضرب على وجه الباب لإصفاقه، والزر واحد الأزرار التي تشدّ بها الكلل والستور، أو العروة التي تجعل الحبّة فيها ـ لسان العرب: ج ٤ ص ٣٢١.

(٢) بحار الأنوار: ج ٥٣ ص ٦٨ ح ٦٦ نقلاً عن الاختصاص ولاحظ كتاب الرجعة للميرزا الاسترآبادي: ص ٧٣، وروى ابن منظور في لسان العرب: ج ٤ ص ٣٢٢ حديثاً عن أبي =

والروايات كثيرة جداً بشأن دابة الأرض معجزة الله تعالى قبل انقراض الدنيا فلاحظ المصادر الحديثية والتفسيرية.

● ومن الأخبار الدالّة على ثبوت الرجعة التي بلغت حدّاً فاقت التواتر بكثير، حتى عُدّ القول بالرجعة عند المخالفين من مختصات الشيعة وأئمتهم من لدن الصدر الأول، والتواتر لا يبطل بقبول آحاد الروايات للخدشة والمناقشة، حيث هناك العديد من الروايات الصحيحة والموثّقة المثبتة للرجعة تامة الدلالة قابلة للإعتماد.

منها:

١ ـ ما ورد في الفقه عن مولانا الصادق عليه السلام قال: ليس منّا من لم يؤمن بكرتنا ولم يستحلّ متعتنا[١].

وأيّد الحديث الشيخ المفيد في المسائل السروية[٢]. فقال: إن المتعة التي ذكرها الصادق عليه السلام هي النكاح المؤجّل الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله أباحها لأمته في حياته، ونزل القرآن بإباحتها أيضاً، فتأكد ذلك بإجماع الكتاب والسنة من حيث يقول الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء/ ٢٥) فلم تزل على الإباحة بين المسلمين، لا يتنازعون فيها، حتى رأى عمر ابنُ الخطاب النهي عنها، فحظرها وشدّد في حظرها وتوعد على فعلها، فأتبعه الجمهور على ذلك، وخالفهم جماعة من الصحابة والتابعين فأقاموا على تحليلها إلى أن مضوا لسبيلهم.

واختصّ بإباحتها جماعةُ أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام، فلذلك اضافها

= ذر قال عنه: إنه لزرُّ الأرض الذي تسكن إليه، ويسكن إليها ولو فُقِدَ لأنكرتم الأرض وأنكرتم الناس، وفسره ثعلب فقال: تثبت به الأرض كما يثبت القميص بزره إذا شُدّ به ورأى عليّ أبا ذر فقال أبو ذر له: هذا زرّ الدين قال أبو العباس: معناه أنه قوامُ الدين كالزّر وهو العُظَيم الذي تحت القلب وهو قوامه. انتهى كلام ابن منظور فلاحظ.

(١) بحار الأنوار: ج ٥٣ ص ٩٢.

(٢) المسائل السرويّة ص ٣٠ ط المفيد المطبوع ضمن مسار الشيعة.

الصادق عليه السلام إلى نفسه بقوله «متعتنا».

وأما قوله عليه السلام: «من لم يقل برجعتنا فليس منا» فإنما أراد بذلك ما يختصُّه من القول به في أن الله تعالى يحيي قوماً من أُمة محمد عليه السلام بعد موتهم قبل يوم القيامة، وهذا مذهبٌ يختصُّ به آل محمد عليهم السلام...».

٢ ـ عن الاختصاص عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا﴾ قال عليه السلام: ليس أحد من المؤمنين قُتل إلاّ سيرجع حتى يموت ولا أحد من المؤمنين مات إلاّ سيرجع حتى يُقتل[1].

٣ ـ عن الاختصاص، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

كأني بحمران بن أعين وميسر بن عبد العزيز يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة[2].

وقد ذكر صاحب البحار قدّس سرّه عن المصادر الصحيحة والموثوقة ما يقرب من ١٦١ رواية عن الرجعة وبلغ مجموع أخبارها المائتي حديث رواها ثقاةٌ عظام وعلماء أعلام، فهل هناك تواتر أعظم من هذا التواتر في الرجعة؟! وهل يُعقل لمؤمن بالقرآن أن ينكر تلكم النصوص القرآنية والنبويّة المتمثلة بالعترة أو يحملَها على ظهور أمرهم لمجرّد أنّ عقله الضعيف لم يحتمل أو يتصور رجعة أُناسٍ إلى الدنيا؟!

النقطة الثالثة: أقوال علماء الإمامية في الرجعة:

١ ـ ما قاله الشيخ المفيد (قدّس سرّه):

«إنّ الله تعالى يردّ قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها فيعزّ فريقاً ويذلّ فريقاً ويديل المحقّين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين وذلك عند قيام مهديّ آل محمّد عليه السلام، وأن الراجعين إلى الدنيا فريقان أحدهما من علت درجته في الإيمان وكثرت أعماله الصالحات وخرج من الدنيا على اجتناب الكبائر الموبقات، فيريه الله عزّ وجلّ دولة الحقّ ويعزّه بها ويعطيه في

---

(١) نفس المصدر: ج ٥٣ ص ٤٠.
(٢) نفس المصدر: صفحة ٤٠ أيضاً.

الدنيا ما كان يتمنّاه، والآخر من بلغ الغاية في الفساد وانتهى في خلاف المحقّين إلى أقصى الغايات وكثُر ظلمه لأولياء الله واقترافه السيّئات، ينتصر الله تعالى لمن تعدّى عليه قبل الممات ويشفي غيظهم منه بما يحلّه من النقمات ثم يصير الفريقان من بعد ذلك إلى الموت ومن بعده إلى النشور وما يستحقّونه من دوام الثواب والعقاب، وقد جاء القرآن بصحّة ذلك وتظاهرت به الأخبار والإماميّة بأجمعها عليه إلاّ شذّاذ منهم تأوّلوا ما ورد فيه مما ذكرناه على وجه يخالف ما وصفناه»[1].

٢ ـ ما قاله الشيخ الصّدوق (قدّس سرّه):

«اعتقادنا في الرجعة أنّها حقّ وقد قال الله عزّ وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (البقرة/ ٢٤٤) ـ إلى أن قال: ـ إن الرجعة كانت في الأمم السالفة، وقال النبي ﷺ: يكون في هذه الأمة مثل ما يكون في الأُمم السالفة حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة فيجب على هذا الأصل أنْ يكون في هذه الأمة رجعة...» والحديث طويل[2].

٣ ـ ما قاله الشيخ الطبرسي (قدّس سرّه):

«وقد تظافرت الأخبار عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام في أنّ الله سيعيد عند قيام المهديّ قوماً ممّن تقدّم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهجوا بظهور دولته، ويعيد أيضاً قوماً من أعدائه لينتقم منهم، وينالوا بعض ما يستحقّونه من العذاب في القتل على أيدي شيعته والذلّ والخزي بما يشاهدون من علوّ كلمته، ولا يشكّ عاقل أنّ هذا مقدور لله غير مستحيل في نفسه وقد فعل الله ذلك في الأُمم الخالية ونطق القرآن بذلك في عدّة مواضع مثل قصة عُزير وغيره على ما فسّرناه في موضعه وصحّ عن النبي قوله: سيكون في أُمتي كل ما كان في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل... الخ»[3].

٤ ـ ما قاله العلاّمة محمد باقر المجلسي في بحاره: «أجمعت الشيعة عليها ـ

---

(١) أوائل المقالات: ص ٧٧ والمسائل السرويّة.

(٢) البحار: ج ٥٣ ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٣) مجمع البيان: ج ٧ ص ٣٣٤ (سورة النمل/ ٨٣).

أي على الرجعة ـ في جميع الأعصار واشتهرت بينهم كالشمس في رابعة النهار حتى نظموها في أشعارهم واحتجّوا بها على المخالفين في جميع أمصارهم وشنّع المخالفون عليهم في ذلك، وأثبتوه في كتبهم وأسفارهم منهم: الرازي والنيسابوري...

وكيف يشكّ مؤمن بحقيّة الأئمة الأطهار فيما تواتر عنهم في قريب من مائتي حديث صريح رواها نيف وأربعون من الثقاة العظام والعلماء الأعلام في أزيد من خمسين من مؤلفاتهم...».

ثم قال: «وظني أن من يشكّ في أمثالها فهو شاكّ في أئمة الدّين ولا يمكنه إظهار ذلك من بين المؤمنين فيحتال في تخريب الملّة القويمة بإلقاء ما يتسارع إليه عقول المستضعفين وتشكيكات الملحدين ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[1] (سورة الصف/ ٩).

وقال في موضع آخر:

«إعلم أيها الطالب للحق واليقين أني لا أظنك ترتاب في أصل الرجعة بعدما رويت لك من الأخبار المعتبرة المأخوذة من تأليفات ثقات علمائنا الأخيار، المنتهية إلى الأئمة الأطهار عليهم صلوات الملك الغفّار، مع إجماع الشيعة عليها في جميع الأعصار، واشتهارها بينهم كالشمس في رابعة النهار حتى نظموها في أسفارهم واحتجّوا بها على المخالفين في جميع أمصارهم وأشنع (وشنّع) المخالفون عليهم بذلك في زبرهم وأسفارهم، وكيف يشك مؤمن بعصمة أئمته عليهم السلام في أمر روي عنهم في أكثر من مائتي حديث صريح أوردتها في الكتاب الكبير ـ يقصد بحار الأنوار ـ ورويتها من نيف وأربعين رجلاً من العلماء الأعلام، رووها في أزيد من خمسين كتاباً من مؤلفاتهم المشهورة»[2].

٥ ـ وقد ادّعى الإجماع أيضاً على صحة الرجعة المحدّث الخبير والعلاّمة النحرير محمّد بن الحسن الحر العاملي حيث استدلّ على صحة الرجعة باثني عشر دليلاً فقال:

«الدليل الرابع: إجماع جميع الشيعة الإمامية وإطباق الطائفة الاثني عشرية

---

(١) البحار: ج ٥٣ ص ١٢٢.

(٢) الأربعين للمجلسي (قدّس سرّه): ص ٤٣٢.

على اعتقاد صحة الرجعة فلا يظهر منهم مخالف يعتدّ به من العلماء السابقين ولا اللاحقين»[1].

ثم ذكر بعض من صرّحوا بثبوت الإجماع من علماء الإمامية فقال:

«وقد نقله ـ أي الإجماع ـ الشيخ الجليل أمين الدين أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب (مجمع البيان لعلوم القرآن) وممن نقل الإجماع الشيخ الحسن بن سليمان بن خالد القمي في رسالة له في الرجعة قال فيها ما هذا لفظه: الرجعة مما أجمع عليه علماؤنا بل جميع الإمامية، وقد نقل الإجماع منهم على هذه المسألة الشيخ المفيد والسيد المرتضى وغيرهما، وقال صاحب الصراط المستقيم كلاماً طويلاً في الرجعة ظاهره نقل الإجماع أيضاً»[2].

٦ ـ ما قاله العلاّمة محمد حسين الطباطبائي (قدّس سرّه):

«... والروايات المثبتة للرجعة وإنْ كانت مختلفة الآحاد إلاّ أنها على كثرتها متحدة في معنى واحد وهو أنّ سير النظام الدنيويّ متوجه إلى يوم تظهر فيه آيات الله كل الظهور، فلا يعصى فيه سبحانه بل يُعبد عبادةً خالصة لا يشوبها هوى نفس ولا يعتريه إغواء الشيطان ويعود فيه بعض الأموات من أولياء الله وأعدائه إلى الدنيا ويفصل الحقّ من الباطل، وهذا يفيد أنّ يوم الرجعة من مراتب يوم القيامة وإنْ كان دونه في الظهور لإمكان الشرّ والفساد فيه في الجملة دون يوم القيامة...»[3].

هذه كلمات بعض أعلام الإمامية وإلاّ فمن تتبع وجد الكثير من تعبيراتهم الدالّة على جواز الرجعة. وحيث إن الرجعة ممّا قام الدليل العقلي على جوازها كما تقدم فيما يتعلّق بغير المعصومين عليهم السلام، أمّا رجعة الأئمة عليهم السلام فيمكن إقامة الدليل العقلي على وجوب رجعتهم عليهم السلام وذلك فيما إذا خلت الأرض من الحجّة ابن الحسن عجّل الله تعالى فرجه الشريف بعد فرض عدم تجاوز عدد الأئمة عن اثني عشر إماماً، وبدليل اللطف يظهر وجوب الاعتقاد عقلاً برجعتهم عليهم السلام لئلاّ تخلو الأرض من حجة بقطع النظر عن أخبار الرجعة.

---

(١) الإيقاظ من الهجعة: ص ٤٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) لاحظ تفسير الميزان: ج ٢ ص ١٠٩ طبع دار الأعلمي.

•• تساؤلات:

ـــ التساؤل الأول:

البعض يتصوّر أنّ الرجعة من قبيل التناسخ المحال عقلاً كما ادّعى صاحب كتاب «الشيعة والتصحيح» حيث قال: «إنّ فكرة الرجعة مقتبسة من فكرة التناسخ التي جاء بها فيثاغورس ولها أنصار اليوم وإن الذين كانوا وراء فكرة الرجعة لعلّهم كانوا من المتأثرين بالفلسفة الفيثاغورية وأدخلوا الفكرة في المذهب...».

يُنقض عليه:

١ ـ إنّ هذا التصوّر باطل لأنّ التناسخ عبارة عن رجوع الفعليّة إلى القوّة، أي أنّ الروح تنتقل إلى بدن آخر فتمرّ بمراحل عدّة من النطفة إلى المضغة إلى أنْ يصير طفلاً، وأين هذا من الرجعة التي هي عود الروح إلى البدن المتكامل من جميع الجهات من دون رجوع إلى القوة بعد الفعليّة.

وبعبارة أخرى: إنّ التناسخ انتقال النفس من بدن إلى آخر منفصل عن الأول أي أنّ الموضوع في التناسخ متعدّد، أما الرجعة فهي عبارة عن معاد جسمانيّ معناه رجوع نفس البدن الأول بمشخصاته النفسيّة، والفرق بين المعاد والرجعة، انّ الرجعة عود ورجوع مؤقت إلى الدنيا والمعاد عودٌ ورجوع في الآخرة.

٢ ـ إنّ الرجعة ليست فكرة مقتبسة من فيثاغورس وإنما ذكرها القرآن الكريم بعدّة آيات وصدرت بشأنها نصوص متكثرة فيها الصحيح والموثق والعالي، أَبْعَدَ كلّ هذا هل يحقّ لأحد أنْ يدّعي أنها فكرة مستوحاة من فلاسفة اليونان أو الإغريق؟ ولكن ما أنكرها من أنكر إلاّ مشاكسةً لعقائد الشيعة التي هي عقائد الإسلام ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشعراء/ ٢٢٨) ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (القصص/ ٨٤).

ـــ التساؤل الثاني:

على القول بالرجعة يُحتمل بمن يرجع عند رجوعه التّوبة والإنابة فحينئذٍ ينقلب العقاب الذي كان متوجّهاً إلى ثواب فتجب حينئذٍ ولايتهم.

والجواب:

أولاً: إنّ العقل لا يمنع من وقوع إيمان زيد وعمرو وتوبتهم ورجوعهم إليه تعالى لأنه يكون عندئذٍ قادراً عليه ومتمكناً منه، ولكن السّمع الوارد عن أئمة

الهدى عليه السلام بالقطع عليهم بالخلود في النار، والتدين بلعنهم والبراءة منهم إلى آخر الزمان، كل هذا منع من الشك في حالهم، وأوجب القطع على سوء اختيارهم، وهم في ذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الأنعام/ ١١٢).

أي ما كانوا ليؤمنوا إلاّ أنْ يلجئهم الله تعالى إلى ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ (الأنعام/ ٢٩).

ثانياً: إنّ رجوع الكافرين إلى الدنيا للانتقام منهم ليس من أجل أنْ يكلفهم بتكليف جديد بل هو استمرار لعملية التعذيب نتيجة ما ارتكبوه سابقاً من موبقات وجرائم، فلا يقبل لهم توبة وجروا في ذلك مجرى فرعون لمّا أدركه الغرق قال تعالى حكايةً عنه: ﴿قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (يونس/ ٩١) فرد عليه الله سبحانه بقوله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (يونس/ ٩٢).

إذن ردّ عليه سبحانه إيمانه ولم ينفعه في تلك الحال ندم، تماماً كأهل الآخرة حيث لا يقبل سبحانه منهم توبة وندم لأنهم كالملجئين، ولأنّ الحكمة تمنع من قبول التوبة أبداً. وهذا تماماً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا . . .﴾ (الأنعام/ ١٥٩).

ـــ التساؤل الثالث:

إنّ الذين يرجعون للدنيا ربّما يهمّون مجدداً إلى المعاصي أوَليس هذا إغراء بالقبيح؟

الجواب:

إنّ الدواعي لهم إلى المعاصي مرتفعة ولا يحصل لهم داع إلى قبيح على وجه من الوجوه، ويعلمون في الحال أنهم معذّبون على ما سبق لهم من العصيان وأنهم إنْ راموا فعل القبيح تزايد عليهم العقاب.

أضف إلى ذلك أنّ رجوعهم للاقتصاص منهم، فهم ملجئون لا مكلّفون وهم تماماً كغيرهم في البرزخ يصرخون قائلين: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا

يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ (فاطر/ ٣٧ـ٣٨).

وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (المؤمنون/ ١٠٠ـ١٠١).

قد يقال:

إن الرجعة لا تنسجم مع قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ لأنه طبقاً لهذه الآية فإن المشركين يطلبون الرجوع للدنيا ليعملوا صالحاً، فكيف يقول الشيعة أن الله سيعيد جماعة إلى الدنيا في دولة القائم المهدي (عج) الشريف؟!

والجواب:

إن هذه الآية ﴿رب ارجعوني لعلّي أعمل صالحاً﴾ عامة، والرجعة خاصة، بمعنى: أن كل العصاة والجبابرة والكفار المعاندون يتمنون وهم في عالم البرزخ الرجوع إلى الدنيا لكي يعملوا الصالحات، لكنّ الله تعالى لا يستجيب طلبهم لأنهم لو ردوا لعادوا لما نُهوا عنه، وإنما يُرجع جماعة منهم ـ لا استجابة لهم دون غيرهم من أهل النار ـ ليكونوا عبرة لغيرهم لشدة ما كانوا عليه من الفساد والظلم والطغيان، من هنا جاء في النصوص أنه لا يرجع إلا من محض الكفر أي من كان خالصاً في الكفر والزندقة.

التساؤل الرابع:

هل صحيح أن الرجعة تنافي التكليف كما ادّعى قوم من شذّاذ الشيعة، لذا فراراً من طرح الروايات المتكثرة في الرجعة قالوا إنّها محمولة على رجوع دولة الأئمة عليهم السلام يوم خروج القائم (عج) الشريف؟

والجواب:

أولاً: إنّ الرجعة غير ملجئة إلى فعل القبيح أو فعل الواجب فليس كلّ أهل الرجعة مُكلفين بل المؤمنون هم المكلّفون بنصرة الإمام (عج) للفوز به ومعه عليه السلام، أما من أُعيد من الأعداء للنكال والعقاب فلا تكليف عليه.

أضف إلى ذلك أنّ تكليف المؤمنين كما يصحُّ مع ظهور المعجزات والآيات الباهرات كذلك يصحّ مع الرجعة فإنّه ليس في ذلك إلجاء إلى فعل الواجب.

ثانياً: إنّ من الجائز أنْ يستعدّ الإنسان لكمال موجود في زمان بعد زمان حياته الدنيوية الأولى فيموت ثم يحيا لحيازة الكمال المعدّ له في الزمان الثاني، أو يستعدّ لكمال مشروط بتخلل حياة ما في البرزخ فيعود إلى الدنيا بعد استيفاء الشرط، فهذا الاستعداد للتكامل متصل بمرحلة ما قبل الموت الأول، فهو نوع تتمّة للحياة الأولى.

ثالثاً: على القول بعدم تكليف أهل الرجعة، يكون رجوعهم من باب إدخال السرور على قلوبهم ممّا يرون من ظهور الحق أو من باب إعطاء الثواب لهم عن طريق التنعّم مع مولاهم المنتظر (عج) الشريف في دولة الحق، لما اعتقدوه سابقاً بأحقيّة الأئمة عليهم السلام من غيرهم أو لما انتظروه بفارغ الصبر من إعلاء كلمة الله تعالى وإزهاق كلمة الشيطان.

استبعاد وحل:

استبعد السيد فضل الله رجوع بعض المؤمنين للدنيا في عهد القائم المهدي عليه السلام، ووجه استبعاده ليست الاستحالة العقلية بمقدار ما هي أمور مرتبطة بالمبررات العملية الواقعية لا سيما التحديات الفكرية في هذه المسألة التي ليست من أصول العقيدة وقد جاء هذا الحديث في محور كلامه عن الرجعة في مجلة الفكر الجديد ص ١٣ ومجلة المعارج المجلد ٦ السنة الثامنة ص ٣٢٨ قال: «يحدثنا الشيخ المفيد عن اختلاف علماء الإمامية في تفسير معنى الرجعة التي اتفقوا عليها من حيث المبدأ، فقد كان جماعة من الشيعة يؤولون الاخبار الواردة في الرجعة على طريق الاستفاضة إلى رجوع الدولة ورجوع الأمر والنهي إلى الأئمة عليهم السلام وإلى شيعتهم وأخذهم بمجاري الأمور دون رجوع أعيان الأشخاص... وإذا كان محققو الشيعة قد رفضوا هذا التأويل لعدم لزوم محال عقلي في هذا الموضوع، فإننا نتصور أن هؤلاء القوم لم ينطلقوا في تأويلهم من الاستحالة العقلية، لأن الرجعة ليست أشد صعوبة من البعث، ولكنهم انطلقوا من الفكرة التي تثير التساؤل حول ضرورة ذلك، فإذا كان المقصود الانتصاف للمظلومين من الظالمين وغلبة المحقين على المبطلين، فإن ذلك حاصل يوم القيامة، وإذا كانت القضية هي إظهار الحق على الباطل، وبسط العدل في الكون فإن وجود الدولة المهديّة الشاملة كفيل بذلك، وإذا كانت المسألة تحقيق الامنيات في دولة الحق للمؤمنين وشفاء غيظهم من معاصريهم من المبطلين فيما يمكن أن

تحققه الرجعة من حصول الأماني وشفاء الغيظ، فإن يوم القيامة يحقق ذلك بأعظم ما يحدث من خلال الرجعة لأنه يتصل بالمصير الأبدي في النعيم والشقاء، إن المسألة ليست مرتبطة بالإمكان والاستحالة، بل هي مرتبطة بالمبررات العملية الواقعية في ضرورة ذلك، مما يجعل التأويل أكثر قرباً للإلتزام بالأحاديث من إبقائها على ظاهرها، لا سيما عند مواجهة التحديات الفكرية في هذه المسألة...».

والجواب:

أولاً: إن عدم تمكن السيد فضل الله من فهم مبررات الرجعة، وعدم قدرته على مواجهة التحديات المعاصرة لا يخوّله تأويل أحاديث الرجعة التي هي فوق المائتي حديث رواها الثقاة والأجلاء.

ثانياً: إن حصره للرجعة بالأمور الثلاثة المتقدمة ليس جامعاً، إذ الحكمة فيها ليست تلك التي استبعدها فحسب وإنما لأجل شيئين آخرين غفل عنهما السيد هما:

الأول: إكمال المؤمنين لحركتهم التكاملية نحو السعادة الأبدية بالسير والسلوك، وأما غيرهم من الكفار الذين يرجعون فإنهم سيكونون عبرةً للآخرين وليس لشفاء غيظ المؤمنين فحسب.

الثاني: إظهار عظمة الله تعالى وقدرته المطلقة قبل يوم القيامة، حيث إن الرجعة قيامة مصغّرة، فهي آية من آيات عظمة الله تعالى وإقداره على الخلق؛ فرجعة هاتين الطائفتين «من محض الإيمان ومن محض الكفر» هي بمثابة درسين كبيرين، وآيتين مهمتين من آيات الله الكبرى ليبلغ الناس أسمى درجات الكمال المعنوي بمشاهدتهما ويزداد إيمانهم بالله العلي القدير.

ولو تدبّرنا بالآيات المتعلقة برجعة بعض الحيوانات والأموات كالتي صدرت على أيدي أنبياء عظام أمثال: إبراهيم وعيسى وعزير عليهم السلام لظهر لنا بوضوح وجه الحكمة من تقطيع النبي إبراهيم عليه السلام للطير هي أنه أراد أن يعرف كيف يحيي الله الموتى، وكذا ما فعله النبي عيسى عليه السلام عندما أحيى الموتى إنما كان لإظهار قدرته على الإحياء بإذن الله لأن إرادته هي إرادة الله، وخلقه هو خلق الله، وكذا عندما أحيى الله تعالى عزيراً وأراه كيف ينشز العظام ثم يكسوها لحماً، لم يفعل ذلك إلا للتدليل على إقداره عز وجل على كل شيء، فهو المطلق الذي لا

يحده شيء وليس فوقه شيء.

إذن: إن تحديد الرجعة بالأمور الثلاثة وبما ذكرنا آنفاً كافية بإظهار الحكمة منها، وقد توجد حكمة أخرى لم نحط بها خُبراً، فلا يحق لنا طرح النصوص التي بيّنت وجه الحكمة من الرجعة لمجرد الاستحسان لا سيما وأن المسألة ترتبط بالغيب وما لا طريق لنا إلى الاطلاع عليه. ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء/ ٣٧).

هذه أهم التساؤلات في الرجعة التي استنكرها علينا العامة وعابوا بها على الشيعة وألصقونا باليهود المعتقدين أيضاً بالرجعة، ويؤسفنا أنّ هذه التُهم قد صدرت وتصدر من علماء العامة القدامى والجدد، منهم:

الطبري، قال: إنّ من العقائد التي روّجها ابن سبأ عقيدة الرجعة عندما قال لأهل مصر «العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذّب بأنّ محمداً يرجع، وقد قال الله عزّ وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ فمحمد أحقّ بالرجعة من عيسى قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها»[1].

وقال أبو الحسن الأشعري:

السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ، يزعمون أن عليّاً لم يمت وأنه يرجع إلى الدنيا قبل القيامة فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً. ثم قال: والسبئية يقولون بالرجعة وأنّ الأموات يرجعون إلى الدنيا»[2].

وكذا الشهرستاني في الملل والنحل ذكر أن ابن سبأ أول من قال بالرجعة[3].

وقال السكسكي:

كان ابن سبأ وفرقته يقولون بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت وهو أول من قال بذلك[4].

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨ ط. الأعلمي حوادث سنة ٣٥ هـ.
(٢) مقالات الإسلاميين: ص ٨٦.
(٣) الملل والنحل للشهرستاني: ج ١ ص ١٧٤.
(٤) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ص ٨٥.

وكذا ذكر مثله المقريزي[1].

ولم نسلم أيضاً من المستشرقين قال جولد تسيهر:

«وفكرة الرجعة ذاتها ليست من وضع الشيعة أو من عقائدهم التي اختصوا بها، ويحتمل أن تكون قد تسربت إلى الإسلام عن طريق المؤثرات اليهودية والمسيحية[2].

وقال الناصبي الجميلي لعنه الله تعالى:

«وإنّ عبد الله بن سبأ أول من نادى بعقيدة الرجعة في الإسلام فأخذتها الرافضة عنه...»

ثم قال: قد اتضح الحق لمن طلبه من أن أصل هذه العقيدة يهودي وأنّ الإسلام بريء من هذه العقيدة وإن ادّعى الرافضة نسبة هذه العقيدة إلى الإسلام...»[3].

ولكننا نقول لهؤلاء:

١ ـ إنّ الرجعة ليست من مبتدعات الشيعة أو اليهود والنصارى بل هي من عقائد القرآن الكريم حيث ذكر في عدة آيات رجعة بعض الأموات على أيدي بعض الأنبياء كما تقدم سابقاً.

٢ ـ إنّ عبد الله بن سبأ ليس بأول من قال بها، بل على رواية الطبري: ج ٢ ص ٤٤٢ والكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٢٣ أن عمر بن الخطاب أول من قال بالرجعة من الصحابة فلاحظ. فما ذكره هؤلاء من أن عبد الله بن سبأ هو أول من قال بالرجعة كذب صريح.

٣ ـ إنّ الاعتقاد بالرجعة ليس بأعظم من الاعتقاد بجواز السهو على النبي أو عصيانه أو الاعتقاد بقدم القرآن وغير ذلك من المعتقدات السخيفة التي يعتقد بها العامة ولا سيما الوهابية منهم، أليس الاعتقاد بكون الله تعالى له يد أو رجل أو

---

(١) خطط المقريزي: ج ٢ ص ٣٥٦.

(٢) جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام: ص ١٩٢.

(٣) بذل المجهود في مشابهة الرافضة لليهود: ج ١ ص ٢٩٨ ـ ٣٠١.

ينزل على حمار أو أنه يُرى بالبصر أسخف وأعظم من الاعتقاد بالرجعة؟!!

وصدق المثل القائل: أترى الذبابة في عين غيرك ولا ترى الخشبة في عينك.

إنّ العامة لا ينظرون إلى معتقداتهم السخفية الباطلة التي مُلئت بها كتبهم وطواميرهم فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾.

* * * * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عقيدتنا في التقية

قال المصنّف (قدّس سرّه):

رُوي عن صادق آل البيت عليه السلام في الاثر الصحيح:

«التقيّة ديني ودين آبائي» و «من لا تقيّة له لا دين له».

وكذلك هي، لقد كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام، دفعاً للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقناً لدمائهم، واستصلاحاً لحال المسلمين وجمعاً لكلمتهم، ولَمّاً لشعثهم.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وما زالت سمة تعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والامم، وكلّ إنسان إذا أحسّ بالخطر على نفسه أو ماله بسبب نشر معتقده أو التظاهر به لا بدّ أنْ يتكتّم ويتّقي في مواضع الخطر. وهذا أمر تقتضيه فطرة العقول، ومن المعلوم أنّ الإمامية وأئمتهم لاقوا من ضروب المحن وصنوف الضيق على حريّاتهم في جميع العهود ما لم تلاقه أيّة طائفة أو أمّة أخرى، فاضطروا في أكثر عهودهم إلى استعمال التقيّة بمكاتمة المخالفين لهم وترك مظاهرتهم وستر اعتقاداتهم وأعمالهم المختصة بهم عنهم، لما كان يعقب ذلك من الضرر في الدّين والدنيا. ولهذا السبب امتازوا بالتقية وعرفوا بها دون سواهم.

وللتقيّة أحكام من حيث وجوبها وعدم وجوبها بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر مذكورة في أبوابها في كتب العلماء الفقهية وليست هي بواجبة على كلّ حال بل قد يجوز أو يجب خلافها في بعض الأحوال كما إذا كان في إظهار الحقّ والتظاهر به، نصرة للدّين وخدمة للإسلام، وجهاد في سبيله، فإنه عند ذلك يستهان بالأموال ولا تعزّ النفوس وقد تحرم التقيّة في

الأعمال التي تستوجب قتل النفوس المحترمة أو رواجاً للباطل، أو فساداً في الدين، أو ضرراً بالغاً على المسلمين بإضلالهم أو إفشاء الظلم والجور فيهم.

وعلى كلّ حال ليس معنى التقيّة عند الإماميّة أنها تجعل منهم جمعية سريّة لغاية الهدم والتخريب، كما يريد أنْ يصوِّرها بعض أعدائهم غير المتورعين في إدراك الأمور على وجهها، ولا يكلِّفون أنفسهم فهم الرأي الصحيح عندنا. كما أنه ليس معناها أنها تجعل الدّين وأحكامه سرّاً من الأسرار لا يجوز أنْ يذاع لمن لا يدين به كيف وكتب الإمامية ومؤلفاتهم فيما يخصّ الفقه والأحكام ومباحث الكلام والمعتقدات قد ملأت الخافقين وتجاوزت الحدّ الذي ينتظر من أية أمّة تدين بدينها.

بلى! إنّ عقيدتنا في التقية قد استغلّها من أراد التشنيع على الإمامية، فجعلوها من جملة المطاعن فيهم، وكأنهم كان لا يشفي غليلهم إلاّ أنْ تقدَّم رقابهم إلى السيوف لاستئصالهم عن آخرهم في تلك العصور التي يكفي فيها أنْ يُقال هذا رجل شيعيّ ليلاقي حتفه على يد أعداء آل البيت من الأمويين والعباسيين، بل والعثمانيين.

وإذا كان طعن من أراد أن يطعن يستند إلى زعم عدم مشروعيتها من ناحية دينية، فإنّا نقول له:

أولاً: إننا متّبعون لائمتنا عليهم السلام ونحن نهتدي بهداهم، وهم أمرونا بها وفرضوها علينا وقت الحاجة، وهي عندهم من الدّين وقد سمعت قول الصادق عليه السلام: «من لا تقيّة له لا دين له».

ثانياً: قد ورد تشريعها في نفس القرآن الكريم ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ وقد نزلت هذه الآية في عمار بن ياسر الذي التجأ إلى التظاهر بالكفر خوفاً من أعداء الإسلام، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾.

* * * * *

نبحث في التقية ضمن نقاط:

النقطة الأولى: تعريفها لغة واصطلاحاً.

التقية لغةً: الحذر والحفظ؛ والتقية اسم لـ (إتقى يتقي) ووقى وقايةً: أي حفظ الشيء مما يؤذيه ويضرّه يُقال: وقيتُ الشيء: أقيه وقايةً ووقاءً.

قال سبحانه: ﴿وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾.

والتقوى: جَعْلُ النفس في وقاية مما يخاف، وصارت التقوى في عرف الشرع حفظ النفس عمّا يؤثم وذلك بترْك المحظور.

وأما تعريفها اصطلاحاً: فهي إظهار خلاف الواقع في الأمور الدينية بقول أو فعل خوفاً على النفس أو المال أو العرض.

أو بعبارة أخرى: هي التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق[1].

وبعبارة موجزة: هي إبطان الإيمان وإظهار الكفر أو التظاهر بالباطل وإخفاء الحق خوفاً على نفسه أو عرضه أو ماله. فهي بهذا المعنى تُقابل النفاق، تَقابُل الإيمان والكفر، فإنّ النفاق ضدها وخلافها، فهو عبارة عن إظهار الإيمان وإبطان الكفر، والتظاهر بالحق وإخفاء الباطل، ومع وجود هذا التباين بينهما فلا يصح عدها من فروع النفاق، كما اتّهمنا بذلك الجمّيلي[2] بحسب فهمه المنكوس للتقية بعد استعراضه للروايات الصادرة عن العترة الطاهرة بشأن التقية قال:

«جاء في هذه الروايات الحث على التظاهر بخلاف ما يدين به الإنسان ويعتقده، وهذه ليست من صفات المؤمنين، بل هي من شيم المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (البقرة/ ١٥)، وقال في وصفهم ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ (البقرة/ ١٦٨) انتهى.

والجواب:

إنّ مفهوم هذه الآيات يشير إلى أنّ المنافقين يبطنون الكفر ويظهرون الإيمان

---

(١) رسالة في التقية آخر مكاسب الشيخ الأنصاري: ص ٣٢٠ ط. قم.

(٢) بذل المجهود: ج ٢ ص ٦٣٩.

لذا عرّفهم الله سبحانه بقوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون/ ٢) فإذا كان هذا حدُّ المنافق ـ بحسب المصطلح القرآني ـ فكيف تُقاس التقية بالنفاق، ويُتهم المتقي الخائف على نفسه أو عرضه أو ماله بأنه منافق؟!

النقطة الثانية: الأدلة على التقية من الكتاب والسنة والعقل:

أما الكتاب:

فقد نصّتْ جملة من آيات الكتاب الكريم على مشروعية التقية صوناً للنفس أو العرض أو المال عن الوقوع في الخطر والتهلكة منها:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (النحل/ ١٠٧).

فالآية المباركة واضحة الدلالة على تجويز إظهار الكفر كرهاً ومجاراة للكافرين خوفاً منهم بشرط بقاء القلب مطمئناً بالإيمان، وقد قام إجماع المفسرين والفقهاء والمحدّثين بإثبات ذلك ضمن مطاوي كلماتهم نستعرض جملةً منها:

١ ـ قال المحدّث القمي (قدّس سرّه):

أما قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ . . .﴾ الآية المتقدمة، هو عمّار بن ياسر أخذته قريش بمكة فعذّبوه بالنار حتى أعطاهم بلسانه ما أرادوا وقلبه مطمئن بالإيمان[1].

٢ ـ وقال المحدّث الخبير الطبرسي (قده):

نزلت الآية في جماعة أُكرهوا على الكفر وهم عمّار وأبواه ياسر وسميّة، وقُتل الأبوان لأنهما لم يظهرا الكفر ولم ينالا من النبي ﷺ، وأعطاهم عمّار ما أرادوا منه فأطلقوه، ثم أخبر عمّار بذلك رسول الله وانتشر خبره بين المسلمين فقال قوم: كفر عمّار، فقال الرسول: كلا إنّ عماراً مُلىء إيماناً من قرنه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه، وفي ذلك نزلت الآية وكان عمّار يبكي،

---

(١) لاحظ تفسير القمي: ج ١ ص ٤٢٢.

فجعل رسول الله يمسح عينيه ويقول: إنْ عادوا لك فعد لهم بما قلت[1].

٣ ـ وأخرج السيوطي في الدر المنثور عن ابن عباس قال:

لما أراد رسول الله ﷺ أن يهاجر إلى المدينة قال لأصحابه تفرّقوا عني فمن كانت به قوة فليتأخر إلى آخر الليل ومن لم تكن به قوة فليذهب في أول الليل، فإذا سمعتم بي قد استقرّت بي الأرض فالحقوا بي.

فأصبح بلال المؤذن وخبّاب وعمّار وجارية من قريش كانت أسلمت فأصبحوا بمكة فأخذهم المشركون وأبو جهل فعرضوا على بلال أن يكفر فأبى، وأمّا عمّار فقال لهم كلمة أعجبتهم تقيةً وأمّا الجارية فوتّد لها أبو جهل أربعة أوتاد ثم مذّها فأدخال الحربة في قُبُلها حتى قتلها ثم خلّوا عن بلال وخبّاب وعمّار فلحقوا برسول الله... واشتدّ على عمّار الذي تكلّم به فقال له رسول الله كيف كان قلبك حين قلت الذي قلت؟ أكان منشرحاً بالذي قلت أم لا؟ قال: لا.

وقال: وأنزل الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ...﴾.

ملاحظة: الجارية المذكورة هي سميّة أمّ عمّار رضي الله تعالى عنها وأرضاها، أُسرت وزوجها وولدها عمّار، وكان ياسر وسميّة أول شهيدين في الإسلام، وقد استفاضت الروايات بشأن قتلهما بالفتنة وإظهار عمّار الكفر تقيةً ونزول الآية فيه[2].

٤ ـ وقال الزمخشري:

روي أنّ أناساً من أهل مكة فُتنُوا فارتدّوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه، وكان فيهم من أكره وأجرى كلمة الكفر على لسانه وهو معتقد للإيمان، منهم عمّار بن ياسر وأبواه: ياسر وسميّة وصهيب وبلال وخبّاب، أمّا عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً...»[3].

٥ ـ وقال الحافظ ابن ماجة:

«والإيتاء: معناه الإعطاء إن وافقوا المشركين على ما أرادوا منهم تقية،

---

(١) مجمع البيان: ج ٣ ص ٣٨٨.

(٢) لاحظ تفسير الميزان: ج ١٢ ص ٣٥٨.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل: ج ٢ ص ٤٣٠.

والتقية في مثل هذه الحال جائزة لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ . . .﴾[1].

٦ ـ وقال القرطبي: قال الحسن: التقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة. . وقد أجمع أهل العلم على أنّ من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا إثم عليه إنْ كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولا تبين منه زوجته ولا يحكم عليه بالكفر هذا قول مالك والكوفيين والشافعي[2].

٧ ـ وقال إسماعيل حقي:

﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ . . .﴾ أُجبر على ذلك اللفظ بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه. . لأنّ الكفر اعتقاد، والإكراه على القول دون الاعتقاد، والمعنى «ولكن المكره على الكفر باللسان» «وقلبه مطمئن بالإيمان» لا تتغير عقيدته، وفيه دليل على أنّ الإيمان المنجي المعتبر عند الله هو التصديق بالقلب[3].

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران/ ٢٩).

نهى الله سبحانه المؤمنين أن يتخذوا الكافرين أولياء بأنْ يملك الكافرون تدبير أمور المؤمنين فيتصرفون فيها كيفما يشاؤون بحيث يؤدّي هذا الامتزاج الروحي بين المؤمنين والكافرين إلى مطاوعتهم والتأثر بهم في الأخلاق وسائر شؤون الحياة وتصرفهم في ذلك، لأنّ ذلك يستدعي الانفصال عن إخوانهم المؤمنين بحيث يركنون إلى أولئك الكافرين دون إخوانهم اللّهم إلاّ في حالة واحدة هي حال التقية حيث استثنى من هذه الولاية التقية هي صورة الولاية في الظاهر دون حقيقتها.

قال الطبرسي (قده):

---

(١) سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٥٣ شرح حديث رقم ١٥٠.
(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٤ ص ٥٧.
(٣) روح البيان لاسماعيل حقي: ج ٥ ص ٨٤.

معنى الآية: أنه سبحانه مالك الدنيا والآخرة والقادر على الإعزاز والإذلال، نهى المؤمن عن موالاة مَنْ لا إعزاز عندهم ولا إذلال من أعدائه لتكون الرغبة فيما عنده وعند أوليائه المؤمنين دون أعدائه الكافرين فقال: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ أي لا ينبغي للمؤمنين أن يتخذوا الكافرين أولياء لنفوسهم وأن يستعينوا بهم ويلتجئوا إليهم ويُظهروا المحبة لهم كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾.

ومن اتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين فليس من الله في شيء أي ليس هو من أولياء الله، والله بريء منه، ثم استثنى فقال: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ والمعنى إلاّ أن يكون الكفّار غالبين، والمؤمنون مغلوبين فيخافهم المؤمن إنْ لم يظهر موافقتهم ولم يحسن العشرة معهم فعند ذلك يجوز له إظهار مودّتهم بلسانه ومداراتهم تقيةً منه ودفعاً عن نفسه من غير أن يعتقد ذلك.

وفي الآية دلالة على أنّ التقية جائزة في الدين عند الخوف على النفس، وقال أصحابنا أنها جائزة في الأحوال كلّها عند الضرورة وربما وجبت فيها لضرب من اللطف والاستصلاح، وليست جائزة في قتل المؤمن ولا بما يُعلم أو يُغلب على الظن أنه إفساد في الدين[1].

وقال الطبري:

﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ قال أبو العالية: التقية باللسان وليس بالعمل، حُدّثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحّاك يقول في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ قال: التقية باللسان من حُمِل على أمر يتكلم به وهو لله معصية فتكلم مخافة نفسه ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ فلا إثم عليه إنما التقية باللسان[2].

أقول: إنّ تقييد التقية باللسان تقييد من دون دليل يُعتدّ به وما ورد بشأن نزول الآية في عمّار (حيث أعطاهم بلسانه ما أرادوا هو القدر المتيقن وإلاّ فإن الفعل في بعض الأحيان أبلغ في دفع الضرر من التلفّظ باللسان، هذا مضافاً إلى الإطلاق في

---

(١) مجمع البيان: ج ٢ ص ٤٣٠.

(٢) جامع البيان: ج ٣ ص ١٥٣.

الآية ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ فلم يُقيّد باللفظ، وما صدر من تلفّظ عمّار إنما هو قضية خارجية لا يمكن بها تقييد ذاك الإطلاق وإلاّ لقيّدنا كل الأحكام الشرعية التي وردت على مواضيعها في الأزمنة الخاصة لذا اشتهر عند الفقهاء القدامى والجدد «إنّ المورد لا يخصص الوارد».

فما ذكره الطبري مخالف للفهم العرفي لمفهوم التقية لذا صرّح كثير من المفسرين على أنّ التقية مخالفة الظاهر للباطن والقلب مطمئن بالإيمان.

قال الزمخشري: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ رخّص لهم في موالاتهم إذا خافوهم، والمراد بتلك الموالاة: مخالفة ومعاشرة ظاهرة، والقلب مطمئن بالعداوة والبغضاء وانتظار زوال المانع[1].

وقال المراغي تعقيباً على الآية: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي ترك موالاة المؤمنين للكافرين حتم لازم في كل حال إلاّ في حال الخوف من شيء تتقونه منهم، فلكم حينئذ أن تتقوهم بقدر ما يبقى ذلك الشيء إذ القاعدة الشرعية: «إنّ درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح»، وإذا جازت موالاتهم لاتقاء الضرر فأولى أن تجوز لمنفعة المسلمين، إذاً فلا مانع من أن تحالف دولة إسلامية دولة غير إسلامية لفائدة تعود إلى الأولى إمّا بدفع ضرر أو جلب منفعة، وليس لها أنْ تواليها في شيء يضرّ المسلمين، ولا تختصّ هذه الموالاة بحال الضعف بل هي جائزة في كلّ وقت.

وقد استنبط العلماء من هذه الآية جواز التقيّة بأنْ يقول الإنسان أو يفعل ما يخالف الحقّ، لأجل التوقّي من ضرر يعود من الأعداء إلى النفس، أو العرض، أو المال.

فمن نطق بكلمة الكفر مكرهاً وقاية لنفسه من الهلاك، وقلبه مطمئن بالإيمان، لا يكون كافراً بل يُعذر كما فعل عمّار بن يسار حين أكرهته قريش على الكفر فوافقها مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان وفيه نزلت الآية: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[2].

ومورد استعمال التقية يشمل الكافر والمسلم لا فرق في ذلك ما دام

---

(١) الكشّاف للزمخشري: ج ١ ص ٤٢٢.

(٢) تفسير المراغي: ج ٣ ص ١٣٦.

موضوعها متحققاً وهو الخوف على العرض أو النفس أو المال، فما ادّعاه الجُمَيلي[1] ومن لفّ لفّه إلا كرماد تذروه الرياح، لأنّ التقية عند العقلاء ومنهم الشيعة يستعملونها عند الضرورة القصوى حتى على بعضهم البعض ما دام الأمر يدور حول دفع الضرر المتوجه على النفس وما شابه ذلك، فحتى هذا الناصبي يستعمل التقية عند الضرورة عندما يخفي بعض العلوم والمعارف عن أصحابه واخوانه خوف الضرر عليهم لو علموها، وكذا يخفي كثيراً من المسائل عن زوجه وأولاده لئلاّ يسبّب لهم تشويشاً واضطراباً، وقس عليه بقية الأمور فمورد الآيات وإن كان هو اتقاء المسلم من الكافر، ولكن كما قلنا إنّ المورد ليس بمخصص لحكم الآية، إذ ليس الفرض من تشريع التقية عند الابتلاء بالكفار إلاّ صيانة النفس والنفيس من الشرّ، فإذا ابتلي المسلم بأخيه المسلم الذي يخالفه في بعض الفروع ولا يتردد الطرف القوي عن إيذاء الطرف الآخر كأن ينكّل به أو ينهب أمواله أو يقتله، ففي تلك الظروف الحرجة يحكم العقل السليم بصيانة النفس والنفيس عن طريق كتمان العقيدة واستعمال التقية، ولو سادت الحرية جميع الفرق الإسلامية وتحمّلت كل فرقة آراء الفرقة الأخرى لما اضطرّ أحد من المسلمين إلى استخدام التقية ولساد الوئام مكان النزاع.

وقد فهم ذلك ثلة من علماء العامة وصرّحوا به، إليك نصوص بعضهم:

قال الرازي في تفسير قوله سبحانه: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾:

ظاهر الآية يدلّ على أن التقية إنما تحل مع الكفّار الغالبين، إلاّ أن مذهب الشافعي: أنّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلتْ الحالة بين السملمين والمشركين حلّت التقية محاماةً عن النفس.

وقال: التقية جائزة لصون النفس، وهل هي جائزة لصون المال ويحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله ﷺ: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه» وقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد»[2]، وقال القاسمي نقلاً عن مرتضى اليماني في كتابه

---

(١) لقد افترى هذا الناصبي على الشيعة كثيراً فقال في فصل «التقية» (يوجبون ـ أي الشيعة ـ التقية مع أهل السنة، بل أنه حتى الابن جائز له أن يستعمل التقية والنفاق مع أبيه إذا كان سيئاً...) بذل المجهود: ج ٢ ص ٦٤٠.

(٢) تفسير الرازي: ج ٨ ص ١٤.

إيثار الحق على الخلق: «وزاد الحق غموضاً وخفاءً أمران: أحدهما: خوف العارفين ـ مع قلتهم ـ من علماء السوء وسلاطين الجور وشياطين الخلق مع جواز التقية عند ذلك بنص القرآن، وإجماع أهل الإسلام، وما زال الخوف مانعاً من إظهار الحق، ولا برح الحق عدواً لأكثر الخلق، وقد صحّ عن أبي هريرة أنه قال: ـ في ذلك العصر الأول ـ حفظتُ من رسول الله وعاءين، أما أحدهما فبثثته في الناس، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم[1].

وقال المراغي تعقيباً على الآية المزبورة:

«ويدخل في التقية مداراة الكفرة والظلمة والفسقة، وإلانة الكلام لهم، والتبسّم في وجوههم وبذل المال لهم لكفّ أذاهم وصيانة العرض منهم، ولا يعدّ هذا من الموالاة المنهيّ عنها، بل هو مشروع، فقد أخرج الطبراني قوله ﷺ: «ما وقى المؤمن به عرضه فهو صدقة»[2].

وقال الآلوسي:

«في الآية دليل على مشروعية التقية، وعرّفوها بحفظ النفس أو العرض أو المال من شرّ الأعداء.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

والعدوّ قسمان:

الأول: من كانت عداوته مبنية على اختلاف الدين كالكافر والمسلم.

الثاني: من كانت عداوته مبنية على أغراض دنيوية كالمال والمتاع والملك والإدارة»[3].

أفبعد هذا كله يقال: إنّ الشيعي يتقي من السني بزعمهم وقد علمت ـ أيها القارىء اللبيب ـ أن علماء السنّة أفتوا بجواز التقية بل بوجوبها من المسلم على المسلم في حال تعرّض النفس للخطر الخ.

فالشيعة أيدهم المولى يتّقون الكفار في ظروف خاصة لنفس الغاية التي لأجلها يتقيهم السُني، غير أن الشيعي ولأسباب لا تخفى، يلجأ إلى إتقاء أخيه

---

(١) محاسن التأويل: ج ٤ ص ٨٢ لجمال الدين القاسمي.

(٢) تفسير المراغي: ج ٣ ص ١٣٦.

(٣) تفسير روح المعاني للآلوسي: ج ٣ ص ١٢١.

المسلم لا لأجل قصور عند الشيعي، بل لقصور عند أخيه الذي دفعه إلى ذلك، لأنه يدرك أنّ الفتك والقتل مصيره إذا صرّح بمعتقده الذي هو موافق لأصول الشرع الإسلامي وعقائده، فتخصيص التقية بالتقية من الكافر فحسب، جمود على ظاهر الآية وسدّ لباب الفهم، ورفض للملاك الذي شُرّعت لأجله التقية، وإعدام لحكم العقل القاضي بحفظ الأهم إذا عارض المهم.

والتاريخ أكبر شاهد أيضاً على صحة تقية المسلم من أخيه المسلم عند تعرض أحدهما من الآخر للخطر، فقد لجأ بعض المسلمين إلى استعمال التقية في ظروف عصيبة أوشكت أن تودي بحياتهم وبما يملكون، فقد أورد الطبري في تاريخه: ج ٧ ص ١٩٥ـ ٢٠٦ عن محاولة المأمون دفع وجوه القضاة والمحدّثين في زمانه إلى الإقرار بخلق القرآن قسراً حتى وإن استلزم ذلك قتل الجميع دون رحمة، ولمّا أبصر أولئك المحدثون حدّ السيف مشهراً عمدوا إلى مصانعة المأمون في دعواه وأسرّوا معتقدهم في صدورهم، ولمّا أُعتبوا على ما ذهبوا إليه من موافقة المأمون برّروا عملهم بعمل عمّار بن ياسر حين أُكره على الشرك وقلبه مطمئن بالإيمان.

والقصة شهيرة وصريحة في جواز اللجوء إلى التقية التي دأب البعض على التشنيع بها على الشيعة وكأنهم هم الذين ابتدعوها من بنات أفكارهم دون أن تكون لها قواعد وأصول إسلامية ثابتة ومعلومة.

الآية الثالثة:

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر/ ٢٩).

وكانت العاقبة:

﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ (غافر/ ٤٦).

وما كان ذلك إلاّ أنه بأسلوب تقيته استطاع أن ينجّي أحد أنبياء الله تعالى من الموت: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ (القصص/ ٢١).

وهذه الآيات تدلّ على جواز التقية لإنقاذ المؤمن من شرّ عدوّه الكافر.

الآية الرابعة:

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة/ ١٩٦).

حيث مفادها ومعناها: أن الإنسان إذا دهمه خطر ولم يتقِ فقد أوقع نفسه في التهلكة المنهي عنها عقلاً وشرعاً.

وأما السنة المطهرة:

فأخبار التقية فيها قد بلغت حدّ التواتر منها:

١ ـ ما ورد في موثقة أبي بصير قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام: التقية من دين الله، قلتُ: من دين الله؟ قال عليه السلام: إي والله من دين الله ولقد قال يوسف عليه السلام: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ والله ما كانوا سرقوا شيئاً، ولقد قال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ والله ما كان سقيماً[1].

دلّ الحديث على أنّ التقيّة من دينه تعالى الذي أمر عباده بالتمسّك به في كل ملّة لأنّ أكثر الخلق في كل عصر لمّا كانوا من أهل البدع، شرّع الله التقية في الأقوال والأفعال والسكوت عن الحق لخلّص عباده عند الخوف حفظاً لنفوسهم ودمائهم وأعراضهم وأموالهم وإبقاءً لدينه الحق، ولولا التقية بطل دينه بالكلية وانقرض أهله لاستيلاء أهل الجور، والتقية إنّما هي في الأعمال لا العقائد لأنها من الأسرار التي لا يعلمها إلاّ علاّم الغيوب. واستشهد الإمام عليه السلام في هذا الحديث لجواز التقية بالآية الكريمة حيث قال: ولقد قال يوسف عليه السلام حيث نسب الإمام الصادق عليه السلام القول إلى يوسف مع أنّ القائل هو المؤذن بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ باعتبار أنّ يوسف أمر به، والفعل ينسب إلى الآمر كما ينسب إلى الفاعل. فنسب إليهم السرقة مع أنهم لم يسرقوا المتاع، إلاّ أنّ يوسف عليه السلام استعمل التورية التي هي نوع من التقيّة بحيث كان يقصد من سرقتهم أنهم سرقوا يوسف من أبيه، أو المراد تشبيههم بحال السرّاق بعد ظهور السّقاية عندهم.

---

(١) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٧ ح ٣.

وكذا قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ولم يكن سقيماً في جسده، فإنه عليه السلام أراد التخلّف عن القوم المشركين الذين حاولوا أخذه معهم ليعبدوا الآلهة، فتعلل بذلك أنه سقيم القلب بما يرى من القوم من عبادة الأصنام أو لما علم من شهادة الحسين عليه السلام فصار سقيماً، كذا قال لهم إبراهيم عندما سألوه من فعل هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال: ﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْئَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾.

فالإمام عليه السلام استشهد بالآيتين على التنظير لرفع الاستبعاد عن جواز التقيّة بأنه إذا جاز ما ظاهره الكذب لبعض المصالح التي لم تصل إلى حدّ الضرورة وجواز إظهار خلاف الواقع قولاً وفعلاً عند خوف الضرر العظيم أولى[1].

٢ ـ وفي صحيحة هشام الكندي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم أن تعملوا عملاً يعيروننا به، فإنّ ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً ولا تكونوا عليه شيناً، صلّوا في عشائرهم وعودوا مرضاهم واشهدوا جنائزهم، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم والله ما عُبد الله بشيء أحبُّ إليه من الخبء، قلتُ: وما الخبء؟ قال: التقية[2].

٣ ـ وفي صحيحة معمر بن خلاّد قال: سألتُ أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاة؟ فقال عليه السلام: التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له[3].

٤ ـ وفي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: التقية في كل ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به[4].

والحديث واضح الدلالة على وجوب التقية في كل ما يضطرّ إليه الإنسان إلاّ ما خرج بدليل، وعلى أن الضرورة منوطة بعلم المكلّف وظنه وهو أعلم بنفسه كما قال تعالى ﴿بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ والله يعلم من نفسه أنه مداهنة أو تقية.

---

(١) مرآة العقول: ج ٩ ص ١٦٨.

(٢) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٩ ح ١١ وفي الوسائل: ج ١١ ص ٤٧١ يوجد «خباء» بدل «حبأ».

(٣) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٩ ح ١٢.

(٤) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٩ ح ١٣.

٥ ـ وفي صحيحة وحسنة الفضلاء عن ابن أبي عمير عن ابن أُذينة، عن اسماعيل الجعفي ومعمّر بن يحيى بن سام ومحمد بن مسلم وزارة قالوا: سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: التقية في كل شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّهُ الله له[1].

هذه الصحيحة وغيرها من الأخبار المعتبرة والتي ظاهرها الإطلاق في كل مورد يُظن أو يحتمل احتمالاً عقلانياً ترتّب ضرر فيه على تركها، لكن في المقابل هناك مقيدات لهذا الإطلاق حتى لا يتوهم جريان التقية في كل ما تشتهي الأنفس وتهواه النفس الأمّارة، وهذه المقيدات هي بمثابة مستثنيات من المستثنى منه هي:

١ ـ ما لو أُكره على قتل نفس محترمة كما ورد في صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إنّما جُعلت التقية ليحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فليس تقية[2].

فالحكمة من تشريع التقية هي حفظ النفس من الهلاك سواء الهلاك النفسي أي لنفس المتقي من الغير أم الهلاك الغيري أي التحرز من إهلاك غيره، فكلا الأمرين يحرم على المرء ارتكابهما أي إيقاع نفسه في التهلكة والقتل وإيقاع غيره كذلك.

والمشهور أنه إن أكرهه على الجراح الذي لا يسري إلى فوات النفس يجوز فعله إن ظن أنه يُقتل إن لم يفعل، من باب التزاحم بين قتل المكره وبين الآخر الذي يريد جرحه فيقدم الجرح على القتل.

٢ ـ تحرّم التقيّة فيما إذا لم يترتب على ترك التقية أي ضرر عاجل أو آجل، وذلك لأنّ التقية قد أُخذ في موضوعها احتمال الضرر، فإذا لم يترتب هناك ضرر على تركها فهي خارجة عن موضوع التقية رأساً.

٣ ـ مسح الخفين وشرب الخمر حيث ذكر الفقهاء أن التقية غير جارية فيهما لما ورد عن أبي عمر الأعجمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٠ ح ١٨.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٨٣ ح ١ وفي المحاسن للبرقي: ص ٢٥٩ فيه: (الدماء.. فإذا بلغ الدماء فلا تقية).

والتقية في كل شيء إلاّ في النبيذ والمسح على الخفين[1].

قد يقال:

إن هذا الخبر معارض للخبر الدالّ على أن التقية في كل شيء يضطرّ إليه ابن آدم.

اجيب عنه بوجوه:

الأول: إنّ خبر أبي عمر الأعجمي من مختصات الأئمة عليهم السلام كما نصّ على ذلك صحيحة زرارة قال: قلت له: في مسح الخفين تقية؟ قال عليه السلام: ثلاثة لا أتقي فيهن أحداً: شرب المسكر، ومسح الخفين ومتعة الحج، قال زرارة: ولم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحداً[2]، أي عدم التقية فيهنّ مختصّ بهم عليهم السلام لوجهين:

١ ـ إما لأنهم يعلمون أنه لا يلحقهم الضرر بذلك، وأنّ الله يحفظهم.

٢ ـ وإما لأنها كانت مشهورة من مذهبهم عليهم السلام فكان لا ينفعهم التقية.

الثاني: أنّ ما ورد في رواية أبي عمر من أنه لا تقية في الأمور الثلاثة لأجل مشقة يسيرة لا تبلغ إلى الخوف على النفس أو المال وإن بلغت أحدهما جازت.

الثالث: أنه لا تقية فيها لظهور الخلاف فيها بين المخالفين فلا حاجة إلى التقية.

الرابع: لعدم الحاجة إلى التقية فيها لجهات أخرى، أما في النبيذ فلإمكان التعلّل في ترك شربه بغير الحرمة كالتضرر به ونحو ذلك، وأما في المسح فلأن الغسل أولى منه وهم لا يقولون بتعيّن المسح على الخفين، وأما في متعة الحج فلأنهم يأتون بالطواف والسعي للقدوم استحباباً، فلا يكون الاختلاف إلاّ في النية وهي أمر قلبي لا يطّلع عليه أحد، والتقصير وإخفاؤه في غاية السهولة.

قال في الذكرى:

يمكن أن يقال:

هذه الثلاث لا تقية فيها من العامة غالباً لأنهم لا ينكرون متعة الحج،

---

(١) أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٧ ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٦٩ ح ٥.

وأكثرهم يحرّم المسكر ومن خلع خفّه وغسل رجليه فلا إنكار عليه، والغسل أولى منه عند انحصار الحال فيهما، وعلى هذا تكون نسبته إلى غيره كنسبته إلى نفسه في أنّه تنتفي التقيّة فيه، وإذا قدر خوف ضرر نادر جازت التقية[1]. انتهى.

٣ ـ من مستثنيات التقية ما إذا أكره على التبرّي من أمير المؤمنين عليه السلام لما ورد في عدّة من الأخبار من الأمر بمدّ الأعناق والنهي عن التبرّي منه عليه السلام لأنه على الفطرة أو مولود على الفطرة.

فمن جملتها ما رواه الشيخ في مجالسه بإسناده عن محمد بن ميمون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام ستدعون إلى سبي فسبوني، وتدعون إلى البراءة مني فمدوا الرقاب فإني على الفطرة[2].

وأيضاً روى الشيخ في مجالسه بسند معنعن عن مولانا علي بن أبي طالب عليه السلام قال: إنكم ستعرضون على سبي، فإن خفتم على أنفسكم فسبوني، ألا وإنكم ستعرضون على البراءة مني فلا تفعلوا فإني على الفطرة[3].

ـ وفي نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

أما إنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه ولن تقتلوه، ألا وإنه سيأمركم بسبي والبراءة مني فأما السبّ فسبّوني فإنه لي زكاة ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تبرأوا مني فإني ولدت على الفطرة وسبقت إلى الإيمان والهجرة.

والأمر بالسبّ يحمل على الإباحة لا الوجوب بمعنى أن المكلّف الذي يقع فريسة الظالمين إذا قهروه وأجبروه على السبّ وكان يشعر بالنجاة بذلك فمباح له السبّ وإلاّ فليوطن نفسه على القتل استقبالاً للشهادة في سبيل الله وسبيل رسوله وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقوله: «فسبوني» تماماً كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ فالصيد بعد

---

(١) مرآة العقول: ج ٩ ص ١٦٧.
(٢) الوسائل: ج ١١ ص ٤٧٧ ح ٨.
(٣) نفس المصدر: ح ٩.

الإحرام ليس واجباً على المتحلل من الإحرام وإنما يُحمل على الإباحة كما هو معلوم.

فالمكلّف بالخيار بين السب ومدّ الأعناق ويدلّنا على ذلك ما رواه عبد الله بن عطاء قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجلان من أهل الكوفة أخذا فقيل لهما: ابريا عن أمير المؤمنين عليه السلام، فبرىء واحد منهما وأبى الآخر فخليّ سبيل الذي برىء وقتل الآخر، فقال: أما الذي برىء فرجل فقيه في دينه وأما الذي لم يبرء فرجل تعجّل إلى الجنة[1].

والمراد من التبرّي بالحديث التبري منه باللسان دون القلب وإلاّ لخرج المتبري قلباً من أمير المؤمنين عن شريعة الإسلام فالرواية دلّت على جواز كل من التبري اللفظي منه عليه السلام تقية والتعرّض للقتل، وإن كلاً من الرجلين من أهل الجنة وقد تعجّل أحدهما إلى الجنة وتأخّر الآخر.

ويشهد لما قلت:

أن يوسف بن عمران الميثمي قال:

سمعت ميثم النهرواني يقول: دعاني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقال: كيف أنت يا ميثم إذا دعاك دعي بني أمية عبيد الله بن زياد إلى البراءة مني؟

قلت: يا أمير المؤمنين أنا والله لا أبرء منك، قال عليه السلام: إذاً والله يقتلك ويصلبك، قلت: أصبر فذاك في الله قليل، فقال: يا ميثم إذاً تكون معي في درجتي[2].

أما العقل:

من خلال ما تقدم يعرف المرء أنّ التقية أمر سائغ عقلاً لصيانة النفس أو العرض أو المال من الاندثار أو الهلكة في ظروف قاهرة لا يستطيع فيها المؤمن أن يعلن عن موقفه الحق صريحاً خوفاً من القوى الظالمة الغاشمة، وأكبر شاهد على ذلك ما نراه من الحكومات الظالمة التي تمارس الظلم والتعسّف والقتل

---

(١) وسائل الشيعة: ج ١١ ص ٤٧٦ ح ٤.

(٢) نفس المصدر: ح ٧.

والتنكيل ومصادرة الأموال والأعراض وسلب حقوق كل من يتجاهر بالحق والدعوة إليه فلا يكون لصاحب العقيدة الذي يرى نفسه محقاً محيص عن إبطانها، والتظاهر بما يوافق هوى الحاكم وتوجهاته حتى يسلم من الاضطهاد والتنكيل والقتل إلى أن يُحدث الله أمراً.

إنّ التقية سلاح الضعيف في مقابل القوي الغاشم، سلاح من يبتلى بمن لا يحترم دمه وعرضه وماله، لا لشيء إلاّ لأنه لا يتفق معه في بعض المبادىء والأفكار.

يقول العلاّمة جعفر السبحاني:

«إنما يمارس التقية من يعيش في بيئة صودرت فيها الحرية في القول والعمل، والرأي والعقيدة فلا ينجو المخالف إلاّ بالصمت والسكوت مرغماً أو بالتظاهر بما يوافق هوى السلطة وأفكارها، أو قد يلجأ إليها البعض كوسيلة لا بُدّ منها من أجل إغاثة الملهوف المضطهد والمستضعف الذي لا حول له ولا قوّة، فيتظاهر بالعمل إلى جانب الحكومة الظالمة وصولاً إلى ذلك كما كان عليه مؤمن آل فرعون الذي حكاه سبحانه في الذكر الحكيم.

إنّ أكثر من يعيب التقية على مستعملها، يتصوّر أو يصوّر أن الغاية منها هو تشكيل جماعات سرية هدفها الهدم والتخريب، كما هو المعروف من الباطنيين والأحزاب الإلحادية السريّة، وهو تصوّر خاطىء ذهب إليه أولئك جهلاً أو عمداً دون أن يركّزوا في رأيهم هذا على دليل ما أو حجّة مقنعةٍ، فأين ما ذكرناه من هذا الذي يذكره، ولو لم تُلجىء الظروف القاهرة والأحكام المتعسفة هذه الجموع المستضعفة من المؤمنين لما كانوا عمدوا إلى التقية، ولما تحمّلوا عبء إخفاء معتقداتهم ولدعوا الناس إليها علناً ودون تردد، إلاّ أن السيف والنطع سلاح لا تتردد كل الحكومات الفاسدة من التلويح بهما أمام من يخالفها من معتقداتها وعقائدها.

أين العمل الدفاعي من الأعمال البدائية التي يرتكبها أصحاب الجماعات السريّة للإطاحة بالسلطة وامتطاء ناصية الحكم، فأعمالهم كلها تخطيطات مدبّرة لغايات ساقطة.

وهؤلاء هم الذين يحملون شعار «الغايات تبرّر الوسائل» فكل قبيح عقلي أو ممنوع شرعي يستباح عندهم لغاية الوصول إلى المقاصد المشؤومة.

إنّ القول بالتشابه بين هؤلاء وبين من يتخذ التقية غطاءً وسلاحاً دفاعياً ليسلم من شر الغير، حتى لا يُقْتَل ولا يُستأصل، ولا تُنهب داره وماله، إلى أن يُحدث الله أمراً من قبيل عطف المبائن على مثله.

إنّ المسلمين القاطنين في الاتحاد السوفياتي السابق قد لاقوا من المصائب والمحن ما لا يمكن للعقول أن تحتملها ولا أن تتصورها، فإنّ الشيوعيين طيلة تسلّطهم على المناطق الإسلامية قلبوا لهم ظهر المجَنّ، فصادروا أموالهم وأراضيهم ومساكنهم ومساجدهم ومدارسهم وأحرقوا مكتباتهم، وقتلوا كثيراً منهم قتلاً ذريعاً ووحشياً، فلم ينج منهم إلاّ من اتقاهم بشيء من التظاهر بالمرونة وإخفاء المراسم الدينية والعمل على إقامة الصلاة في البيوت إلى أن نجّاهم الله سبحانه بانحلال تلك القوة الكافرة، فبرز المسلمون إلى الساحة من جديد، فملكوا أرضهم وديارهم، وأخذوا يستعيدون مجدهم وكرامتهم شيئاً فشيئاً، وما هذا إلاّ ثمرة من ثمار التقية المشروعة التي أباحها الله تعالى لعباده بفضله وكرمه سبحانه على المستضعفين، فإذا كان هذا معنى التقية ومفهومها، وكانت هذه غايتها وهدفها، فهو أمر فطري يسوق الإنسان إليه قبل كل شيء عقلُهُ ولبُّهُ، وتدعو إليه فطرتُه، ولأجل ذلك يستعملها كل من ابتُلي بالملوك والساسة الذين لا يحترمون شيئاً سوى رأيهم وفكرتهم ومطامعهم وسلطتهم ولا يترددون عن التنكيل بكل من يعارضهم في ذلك من غير فرق بين المسلم ـ شيعياً كان أم سنياً ـ وغيره ومن هنا تظهر جدوى التقية وعمق فائدتها»[1].

إذن فالعقل السليم يحكم بلزوم التقية عند الاضطرار إليها والنفوس البشرية مجبولة على فعلها إذا أحسّت بالخوف والخطر، وظني أن المناقش بصحتها ناقص العقل والإدراك.

النقطة الثالثة: أقسام التقية:

تنقسم التقية إلى الأحكام التكليفية الخمسة؛ قال الشيخ الأنصاري «قدس سره» أما الكلام في حكمها التكليفي فهو أن التقية تنقسم إلى الأحكام الخمسة، فالواجب: منها ما كان لدفع الضرر الواجب فعلاً وأمثلته كثيرة.

والمستحب: ما كان فيه التحرز عن معارض الضرر، بأن يكون تركه مفضياً

---

(١) الاعتصام بالكتاب والسُنة: ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

تدريجاً إلى حصول الضرر كترك المداراة مع العامة وهجرهم في المعاشرة في بلادهم فإنه ينجرّ غالباً إلى حصول المباينة الموجبة لتضرره منهم.

والمباح: ما كان التحرّز عن الضرر وفعله مساوياً في نظر الشارع كالتقية في إظهار كلمة الكفر على ما ذكره جمع من الأصحاب ويدلّ عليه الخبر الوارد في رجلين أخذا بالكوفة وأمرا بسب أمير المؤمنين عليه السلام.

والمكروه: ما كان تركها وتحمُّل الضرر أولى من فعله، كما ذكر بعضهم في إظهار كلمة الكفر وأن الأولى تركها لمن يقتدى به الناس إعلاءً لكلمة الإسلام، والمراد بالمكروه حينئذ ما يكون ضده أفضل.

والمحرّم: منه ما كان في الدماء»[1].

وللعارف الكبير والمحقق الجليل آية الله العظمى روح الله الخميني (قدّس سرّه) كلمات بشأن التقية نعرضها لأهميتها أيضاً قال:

(تحرم التقية في بعض المحرمات والواجبات التي تمثّل في نظر الشارع والمتشرعة مكانة بالغة، مثل هدم الكعبة والمشاهد المشرّفة، والرّد على الإسلام والقرآن والتفسير بما يفسّر المذهب ويطابق الإلحاد وغيرها من عظائم المحرّمات ولا تعمّها أدلة التقية ولا الاضطرار ولا الإكراه.

وتدلّ على ذلك معتبرة مسعدة بن صدقة وفيها «فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقية مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز»[2].

ومن هذا الباب ما إذا كان المتقي ممن له شأن وأهمية في نظر الخلق، بحيث يكون ارتكابه لبعض المحرّمات تقية أو تركه لبعض الواجبات كذلك مما يُعدّ موهناً للمذهب وهاتكاً لحرمته، كما لو أُكره على شرب المسكر والزنا مثلاً فإنّ جواز التقية في مثله متمسكاً بحكومة دليل الرفع[3] وأدلة التقية مشكل بل ممنوع، وأولى من ذلك كله في عدم جواز التقية، ما لو كان أصل من أصول الإسلام أو المذهب أو ضروري من ضروريات الدين في معرض الزوال والهدم والتغيير كما لو أراد المنحرفون الطغاة تغيير أحكام الإرث والطلاق والصلاة

---

(١) رسالة في التقية للشيخ الأنصاري: ص ٣٢٠ ط. قم.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١١ باب الأمر بالمعروف ٢٥ ص ٤٦٩ ح ٦.

(٣) قال النبي ﷺ: «رفع عن أمتي ما اضطروا إليه وما استكرهوا عليه».

والحجّ وغيرها من أصول الأحكام فضلاً عن أصول الدين أو المذهب، فإنّ التقية في مثلها غير جائزة، ضرورة أنّ تشريعها لبقاء المذهب وحفظ الأصول وجمع شتات المسلمين لإقامة الدين وأصوله، فإذا بلغ الأمر إلى هدمها فلا تجوز التقية وهو مع وضوحه يظهر من الموثقة المتقدمة)[1]. انتهى.

وأخيراً نقول:

إننا ندعو الفرق الإسلامية التي تعيّب على الشيعة استعمالها للتقية أن يدرسوا الأسباب التي دعت الشيعة إلى استعمال التقية، كما أننا ندعوهم للحوار مع الشيعة والجلوس على مائدة واحدة ملؤها المحبة والسلام كما عليهم أن يدرسوا عقيدة آل البيت عليهم السلام الذين أذهب الله تعالى عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً وأحد الثقلين اللّذين أمر الرسول صلى الله عليه وآله بالتمسّك بهما في مجال العقيدة والشريعة لا أن يعيّبوا علينا ويتهمونا بالرفض أو الروافض، بل الرافضي من رفض قرين الكتاب وأحباب رسول ربّ العباد. ﴿فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾ (فاطر/ ٤٠).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

* * * * *

(١) رسائل السيد الخميني: ص ١٧١.

وفيه:

١ ـ تمهيد

٢ ـ عقيدتنا في الدعاء

٣ ـ أدعية الصحيفة السجادية

٤ ـ عقيدتنا في زيارة القبور

٥ ـ عقيدتنا في معنى التشيع عند آل البيت

٦ ـ عقيدتنا في الجور والظلم

٧ ـ عقيدتنا في التعاون مع الظالمين

٨ ـ عقيدتنا في الوظيفة في الدولة الظالمة

٩ ـ عقيدتنا في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية

١٠ ـ عقيدتنا في حق المسلم على المسلم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تمهيد

قال المصنّف (قدّس سرّه):

إنّ الأئمة من آل البيت عليهم السلام علموا من ذي قبل أنّ دولتهم لن تعود إليهم في حياتهم، وأنّهم وشيعتهم سيبقون تحت سلطان غيرهم ممّن يرى ضرورة مكافحتهم بجميع وسائل العنف والشدّة.

فكان من الطبيعيّ ـ من جهة ـ أن يتخذوا التكتمّ «التقيّة» ديناً وديدناً لهم ولأتباعهم، ما دامت التقيّة تحقن من دمائهم ولا تسيء إلى الآخرين ولا إلى الدّين، ليستطيعوا البقاء في هذا الخضمّ العجاج بالفتن والثائر على آل البيت بالأحن.

وكان من اللازم بمقتضى إمامتهم ـ من جهة أخرى ـ أنْ يتصرفوا إلى تلقين أتباعهم أحكام الشريعة الإسلامية، وإلى توجيههم توجيهاً دينياً صالحاً، وإلى أنْ يسلكوا بهم مسلكاً اجتماعيّاً مفيداً، ليكونوا مثال المسلم الصحيح (العادل).

وطريقة آل البيت في التعليم لا تحيط بها هذه الرسالة، وكتب الحديث الضخمة متكفلة بما نشروه من تلك المعارف الدينية، غير أنه لا بأس أن نشير هنا إلى بعض ما يشبه أنْ يدخل في باب العقائد فيما يتعلّق بتأديبهم لشيعتهم بالآداب التي تسلك بهم المسلك الاجتماعي المفيد، وتقربهم زلفى إلى الله تعالى، وتطهر صدورهم من درن الآثام والرذائل، وتجعل منهم عدولاً صادقين، وقد تقدّم الكلام في (التقية) التي هي من تلك الآداب المفيدة اجتماعياً لهم، ونحن ذاكرون هنا بعض ما يعن لنا من هذه الآداب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عقيدتنا في الدعاء

قال المصنّف (قدّس سرّه):

قال النبي ﷺ: «الدعاء سلاح المؤمن وعمود الدين ونور السماوات والارض»، وكذلك هو، أصبح من خصائص الشيعة التي امتازوا بها، وقد ألّفوا في فضله وآدابه وفي الادعية المأثورة عن آل البيت ما يبلغ عشرات الكتب من مطوّلة ومختصرة. وقد أودع في هذه الكتب ما كان يهدف إليه النبيّ وآل بيته صلّى الله عليهم وسلّم من الحثّ على الدعاء والترغيب فيه، حتى جاء عنهم: «أفضل العبادة: الدعاء» و «أحبّ الأعمال إلى الله عزّ وجلّ في الأرض الدعاء»، بل ورد عنهم: «أنّ الدعاء يردّ القضاء والبلاء» و «أنّه شفاء من كلّ داء».

وقد ورد أنّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان رجلاً دعاءً، أيْ كثير الدعاء. وكذلك ينبغي أنْ يكون وهو سيّد الموحّدين. وقد جاءت أدعيته كخطبه آية من آيات البلاغة العربية كدعاء كميل بن زياد المشهور، وقد تضمنت من المعارف الإلهية والتوجيهات الدينية ما يصلح أنْ تكون منهجاً رفيعاً للمسلم الصحيح.

وفي الحقيقة أنّ الأدعية الواردة عن النبي وآل بيته عليهم الصلاة والسلام خير منهج للمسلم ـ إذا تدبرها ـ تبعث في نفسه قوّة الإيمان، والعقيدة وروح التضحية في سبيل الحقّ، وتعرفه سرّ العبادة، ولذّة مناجاة الله تعالى والانقطاع إليه، وتلقنه ما يجب على الإنسان أن يعلمه لدينه وما

يقربه إلى الله تعالى زلفى. ويبعده عن المفاسد والأهواء والبدع الباطلة. وبالاختصار أنّ هذه الأدعية قد أودعَت فيها خلاصة المعارف الدينية من الناحية الخلقيّة والتهذيبيّة للنفوس، ومن ناحية العقيدة الإسلامية، بل هي من أهم مصادر الآراء الفلسفيّة والمباحث العلميّة في الإلهيّات والأخلاقيّات.

ولو استطاع الناس ـ وما كلهم بمستطعين ـ أن يهتدوا بهذا الهدى الذي تثيره هذه الأدعية في مضامينها العالية، لما كنت تجد من هذه المفاسد المثقلة بها الأرض أثراً، ولحلّقت هذه النفوس المكبّلة بالشرور في سماء الحقّ حرة طليقة ولكن أنّى للبشر أنْ يصغى إلى كلمة المصلحين والدعاة إلى الحقّ، وقد كشف عنهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

نعم إن ركيزة السوء في الإنسان اغتراره بنفسه وتجاهله لمساوئه ومغالطته لنفسه في أنّه يحسن صنعاً فيما اتخذ من عمل: فيظلم ويتعدّى ويكذب ويراوغ ويطاوع شهواته ما شاء له هواه، ومع ذلك يخادع نفسه أنّه لم يفعل إلاّ ما ينبغي أنْ يفعل، أو يغضّ بصره متعمّداً عن قبيح ما يصنع ويستصغر خيطئته في عينه. وهذه الأدعية المأثورة التي تستمدّ من منبع الوحي تجاهد أنْ تحمل الإنسان على الإختلاء بنفسه والتجرّد إلى الله تعالى، لتلقنه الاعتراف بالخطأ وأنّه المذنب الذي يجب عليه الانقطاع إلى الله تعالى لطلب التوبة والمغفرة، لتلمسه مواقع الغرور والاجترام في نفسه، ومثل أن يقول الداعي من دعاء كميل بن زياد:

«إلهي ومولاي! أجريت عليّ حكماً اتبعت فيه هوى نفسي ولم أحترس فيه من تزيين عدوّي، فغرّني بما أهوى، وأسعده على ذلك القضاء، فتجاوزت بما جرى عليّ من ذلك بعض حدودك، وخالفت بعض أوامرك».

ولا شكّ أنّ مثل هذا الاعتراف في الخلوة أسهل على الإنسان من الاعتراف علانيّة مع الناس، وإنْ كان من أشقّ أحوال النفس أيضاً. وانْ كان بينه وبين نفسه في خلواته، ولو تمّ ذلك للإنسان فله شأن كبير في تخفيف غلواء نفسه الشريرة وترويضها على طلب الخير. ومن يريد تهذيب نفسه لا بدّ أنْ يصنع لها هذه الخلوة والتفكير فيها بحرّية لمحاسبتها، وخير طريق

لهذه الخلوة والمحاسبة أنْ يواظب على قراءة هذه الأدعية المأثورة التي تصل بمضامينها إلى أغوار النفس، مثل أن يقرأ في دعاء أبي حمزة الثمالي ـ رضوان الله تعالى عليه ـ:

«أي رب! جلّلني بسترك، واعف عن توبيخي بكرم وجهك».

فتأمل كلمة «جللني...» فإنّ فيها ما يثير في النفس رغبتها في كتم ما تنطوي عليه من المساوىء، ليتنبه الإنسان إلى هذه الدخيلة فيها ويستدرجه إلى أنْ يعترف بذلك حين يقرأ بعد ذلك:

«فلو اطّلع اليوم على ذنْبي غيرك ما فعلته ولو خفت تعجيل العقوبة لاجتنبته».

وهذا الاعتراف بدخيلة النفس وانتباهه إلى الحرص على كتمان ما عنده من المساوىء يستثيران الرغبة في طلب العفو والمغفرة من الله تعالى لئلا يفتضح عند الناس لو أراد الله أن يعاقبه في الدنيا أو الآخرة على أفعاله، فليتذّ الإنسان ساعتئذ بمناجاة السرّ، وينقطع إلى الله تعالى ويحمده أنّه حلم عنه وعفا عنه بعد المقدرة فلم يفضحه، إذْ يقول في الدعاء بعدما تقدّم:

«فلك الحمد على حلمك بعد علمك وعلى عفوك بعد قدرتك».

ثم يوحي الدعاء إلى النفس سبيل الاعتذار عمّا فرط منها على أساس ذلك الحلم والعفو منه تعالى، لئلا تنقطع الصلة بين العبد وربّه، ولتلقين العبد أنّ عصيانه ليس لنكران الله واستهانة بأوامره إذْ يقول:

«ويحملني ويجرئني على معصيتك حلمك عنّي، ويدعوني إلى قلّة الحياء سترك عليّ. ويسرعني إلى التوثّب على محارمك معرفتي بسعة رحمتك وعظيم عفوك».

وعلى أمثال هذا النمط تنهج الأدعية في مناجاة السرّ لتهذيب النفس وترويضها على الطاعات وترك المعاصي. ولا تسمح الرسالة هذه بتكثير النماذج من هذا النوع وما أكثرها.

ويعجبني أن أُورد بعض النماذج من الأدعية الواردة بأسلوب الاحتجاج مع الله تعالى لطلب العفو والمغفرة، مثل ما تقرأ في دعاء كميل بن زياد:

«وليت شعري يا سيدي ومولاي! أتسلّط النار على وجوه خرّت لعظمتك ساجدة، وعلى ألسن نطقت بتوحيدك صادقة وبشكرك مادحة، وعلى قلوب

اعترفت بألوهيتك محققة، وعلى ضمائر حَوَت من العلم بك حتى صارت خاشعة، وعلى جوارح سعت إلى أوطان تعبّدك طائعة وأشارت باستغفارك مذعنة... ما هكذا الظنّ بك ولا أخبرنا بفضلك».

كرّر قراءة هذه الفقرات، وتأمّل في لطف هذا الاحتجاج وبلاغته وسحر بيانه، فهو في الوقت الذي يوحي للنفس الاعتراف بتقصيرها وعبوديتها، يلقنها عدم اليأس من رحمة الله تعالى وكرمه، ثم يكلّم النفس بابن عمّ الكلام ومن طرف خفيّ لتلقينها واجباتها العليا، إذ يفرض فيها أنّها قد قامت بهذه الواجبات كاملة، ثم يعلمها أنّ الإنسان بعمل هذه الواجبات يستحقّ التفضلّ من الله بالمغفرة، وهذا ما يشوّق المرء إلى أنْ يرجع إلى نفسه فيعمل ما يجب أنْ يعمله إنْ كان لم يؤدّ تلك الواجبات.

ثم تقرأ أسلوباً آخر من الاحتجاج من نفس الدعاء:

«فهبني يا إلهي وسيدي وربي صبرت على عذابك فكيف أصبر على فراقك! وهبني يا إلهي صبرت على حرّ نارك فكيف أصبر عن النظر إلى كرامتك».

وهذا تلقينٌ للنفس بضرورة الالتذاذ بقرب الله تعالى ومشاهدة كرامته وقدرته، حبّاً له وشوقاً إلى ما عنده، وبأنّ هذا الإلتذاذ ينبغي من الدرجة على وجه يكون تأثير تركه على النفس أعظم من العذاب وحرّ النار، فلو فرض أنّ الإنسان تمكّن من أنْ يصبر على حرّ النار، فإنّه لا يتمكن من الصبر على هذا الترك، كما تفهمنا هذه الفقرات أنّ هذا الحبّ والإلتذاذ بالقرب من المحبوب المعبود خير شفيع للمذنب عند الله لأنْ يعفو ويصفح عنه، ولا يخفى لطف هذا النوع من التعجب والتملّق إلى الكريم الحليم قابل التوب وغافر الذنب.

ولا بأس أنْ نختم بحثنا هذا بإيراد دعاء مختصر جامع لمكارم الأخلاق ولما ينبغي لكلّ عضو من الإنسان وكلّ صنف منه أنْ يكون عليه من الصفات المحمودة.

«اللهمّ ارزقنا توفيق الطاعة وبُعد المعصية، وصدق النيّة وعرفان الحرمة».

«وأكرمنا بالهدى والاستقامة، وسدّد السنتنا بالصواب والحكمة واملأ

قلوبنا بالعلم والمعرفة، وطهّر بطوننا من الحرام والشبهة، واكفف أيدينا عن الظلم والسرقة، واغضض أبصارنا عن الفجور والخيانة، واسدد أسماعنا عن اللغو والغيبة».

وتفضّل على علمائنا بالزهد والنصحية، وعلى المتعلمين بالجهد والرغبة، وعلى المستمعين بالاتباع والموعظة».

«وعلى مرضى المسلمين بالشفاء والراحة، وعلى موتانا بالرأفة وعلى مشايخنا بالوقار والسكينة وعلى الشبان بالإنابة والتوبة والرحمة».

«وعلى النساء بالحياء والعفّة، وعلى الأغنياء بالتواضع والسعة، وعلى الفقراء بالصبر والقناعة».

«وعلى الغزاة بالنصر والغلبة، وعلى الأسراء بالخلاص والراحة، وعلى الأمراء بالعدل والشفقة، وعلى الرعيّة بالإنصاف وحسن السيرة».

«وبارك للحجّاج والزوّار في الزّاد والنفقة، واقض ما أوجبت عليهم من الحجّ والعمرة».

«بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين».

وإني لموص إخواني القرّاء ألاّ تفوتهم الاستفادة من تلاوة هذه الأدعية، بشرط التدبّر في معانيها ومراميها وإحضار القلب والإقبال والتوجّه إلى الله بخشوع وخضوع، وقراءتها كأنها من إنشائه للتعبير بها عن نفسه، مع اتّباع الآداب التي ذكرت لها من طريقة آل البيت، فإنّ قراءتها بلا توجّه من القلب صرف لقلقة في اللسان، لا تزيد الإنسان معرفة، ولا تقرّبه زلفى، ولا تكشف له مكروباً، ولا يستجاب معه له دعاء (إنّ الله عزّ وجلّ لا يستجيب دعاء بظهر قلب ساهٍ، فإذا دعوتَ فأقبل بقلبك ثمّ استيقن بالإجابة»[1].

* * * * *

● أقول: الدعاء من أقسام الذكر المطلق الذي حثّ عليه الباري عزّ وجلّ في كتابه بقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ والذّكر هو استحضار ما غاب عن الحواس الظاهرة، فهو من خواص النفس الناطقة الإنسانية المهيمنة على الأزمنة الدهرية

---

(١) باب الاقبال على الدعاء من أصول الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام.

الملكوتية، والذكر من قوى النفس الناطقة التي عرّف عنها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لكميل بن زياد صاحبه المشهور عندما قال لسيده علي بن أبي طالب عليه السلام: أُريد أن تعرّفني نفسي؛ قال عليه السلام: يا كميل أي النفس تريد أن أعرّفك؟

قال: قلت يا مولاي وهل هي إلاّ نفس واحدة؟

قال عليه السلام: يا كميل إنما هي أربعة:

النامية النباتية، والحسيّة الحيوانية، والناطقة القدسية، والكلية الإلهية، ولكل واحدة من هذه خمس قوى وخاصيتان: فالنامية النباتية لها خمس قوى: ماسكة وجاذبة وهاضمة ودافعة ومربيّة، ولها خاصيتان: الزيادة والنقصان؛ وانبعاثها من الكبد وهي أشبه الأشياء بأنفس الحيوانات.

والحسية الحيوانية لها خمس قوى: سمع وبصر وشمّ وذوق ولمس، ولها خاصيتان: الرضا والغضب، وانبعاثها من القلب وهي أشبه الأشياء بأنفس الأناس.

والناطقة القدسية: لها خمس قوى: فكر وذكر وعلم وحلم ونباهة، وليس لها انبعاث وهي أشبه الأشياء بالنفوس الملكية، ولها خاصيتان: النزاهة والحكمة.

والملكية الإلهية: لها خمس قوى: بقاء في فناء، ونعيم في شقاء، وعزّ في ذلّ، وفقر في غناء، وصبر في بلاء، ولها خاصيتان: الرضا والتسليم، وهذه مبدؤها من الله وإليه تعود قال تعالى: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ وقال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٨﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ والعقل وسط الكل[1].

وهنا نبحث في الدعاء ضمن نقطتين:

النقطة الأولى: في معنى الدعاء وسبب الاستجابة وعدمها.

معنى الدعاء لغةً: طلب الإقبال، يقال: دعوتُ زيداً أي طلبتُ إقباله إليّ، ويأتي الدعاء بمعنى الابتهال إلى الله سبحانه بالسؤال والرغبة فيما عنده من الخير.

---

(١) رواه الكاشاني في «الكلمات المكنونة» مرسلاً ولكن يشهد بصدوره عن مهبط الوحي صحة معانيه وسبك مبانيه. وكذا رواه الشيخ البهائي (قدّس سره) في الكشكول: ج ٢ ص ٢٤٨ ط. دار الزهراء، بيروت.

قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ أي اطلب يا حبيبي محمد من المكلفين إقبالهم إلى سبيل ربّك، والسبيل كما ورد في نصوص معتبرة: هو آل محمد ﷺ.

فإذا دعوت الله سبحانه يعني أنك طلبت إقباله عليك، وسألته أن يُقبل إليك بوجهه الكريم، فإذا دعوته في أمر خاص يعني طلبت إقباله إليك من ذلك الوجه ومن ذلك الباب، كما توجهت إليه من ذلك الباب، فإذا أقبلت على الله سبحانه من وجه العافية ألقى مثال وجهه ذلك عليك فعافاك، وإذا أقبلت إليه من وجه الغنى ألقى سبحانه مثال وجهه ذلك عليك فأغناك واستغنيت به عمّن سواه، وهكذا فإنّ الله سبحانه لا يُقبل على عبد بذاته المقدّسة وإنما يُقبل عليه بمشيئته الماضية، ولها رؤوس ووجوه بحسب ذرّات الموجودات، ولتلك الرؤوس مظاهر ومجال هي أبواب ظهور آثار تلك الرؤوس منها على حسبها، فلها وجه ظاهر من باب الغنى، ووجه ظاهر من باب العافية، ووجه ظاهر من باب المغفرة، ووجه ظاهر من باب العفو، ووجه ظاهر من باب الرحمة، وهكذا تلك الأبواب هي مجال ومظاهر لمحل المشيئة الكلي، فإنه الباب الكلي، وتلك المجالي شؤونه وأطواره، فإنه أصل كل خير ومعدنه ومأواه ومنتهاه، فأنت إذا قرعت باباً من تلك الأبواب ووقفت عليه مبتهلاً خالصاً في التوجّه منقطعاً عن غيره ودعوته أن يُقبل عليك من ذلك البابّ أقبل عليك وفتحه على وجهك؛ فإذا فتح باب المغفرة على وجهك فاض عليك المغفرة وإذا فتح على وجهك باب العافية أفاض على وجهك العافية لتفوز مشيته الكلية عنه وانصباغها فيه، وذلك الباب الخاص مكنون فيك مخزون عندك ومفتاحه الدعاء؛ فإذا صوّرت نفسك بصورة المغفرة فهي منك طلب مغفرة ومنه سبحانه عطاء المغفرة، وتصويرك بالمغفرة أن تتوجه نفسك إلى الاسم الغفّار العام الكلي حتى يقع شبحه فيها فتتصوّر بصورة الغفّار فينطبع صورة الغفّار في شبحك فيصير خيالك منشأ أثر المغفرة فتغفر لمستحق المغفرة من إخوانك المؤمنين ولمن أساء إليك، فإذا غفرت لمستحق المغفرة كما قال سبحانه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ صدقت حينئذ في توجّهك إلى الاسم الغفّار ويتوجّه إليه بدنك حتى يقع عليه شبحه فيظهر منه آثار المغفرة في الظاهر بالنسبة إلى الناس المستحقين، فإذا قرعت باب المغفرة وطلبت منه المغفرة فيتوجه سبحانه من هذا الباب بمشيته في توجهك الخاص الذي هو

الباب الخاص المُعدّ لك فهو منك باب طلب، ومنه باب عطاء.

واعلم أنّ الله سبحانه يفيض بمشيته على القابليات الإمكانية وهو عطاء غير مجذوذ وغير محظور، فليس لربّك قرابة مع أحد، ولا له خصوصية بأحد إلاّ من ارتضى، وليس فيه منع عن أحد، وإنما عطاؤه شامل على البرّ والفاجر فمن اغترف من ذلك البحر نال نصيبه منه على حسب اغترافه وسعة إنائه وضيقه وسرعته وبطئه، ومن لم يغترف لم ينل منه شيئاً ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ وطلب العطاء من غير مسألة واغتراف منه سبحانه أُمنية ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء/ ١٢٤)؛ وحيث إنه سبحانه خلق من جوده الماء، فمن شرب روي، ومن لم يشرب لم يرو، وخلق الهواء فمن تنفّس عاش، ومن لم يتنفس لم يعشْ، وخلق المعدن، فمن عمل استخرج الجوهر، ومن لم يعمل لم يخرج شيئاً، فليس للإنسان إلاّ ما سعى وأنّ سعيه سوف يُرى، ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شرّاً يره، وكذلك إنّ الله سبحانه أنزل من السماء عطاءً عاماً شاملاً يعمّ الدنيا والآخرة والجواهر والأعراض فليغترف مغترف بقدر ما يشتهي، وليرج ربه أن لا يمنعه العطاء، وأنه إذا اغترف يمتلىء إناؤه من فضله، ويُعطي ما يسأل ثم ليعمل على حسب رجائه كما يرجو في أمور دنياه ويعمل لها بقدر رجائه حرفاً بحرف، وليحسن ظنّه بربه في فضله وجوده وليؤمن به وبقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة/ ١٨٧) وذلك إنّ لمن يدع لم يغترف، ومن لم يغترف لم ينل ماءً، ومن لم ينل ماءً مات وهلك ووقع في نار العذاب والعطش المؤلم.

ولمّا كان للإنسان مراتب من بدء وجوده إلى منتهى شهوده وكل مرتبة منه على حسب عالم من العوالم كان لكل مرتبة منه طريقةُ اغتراف وهي عباداته الموظّفة في الشرع التي دعا إليها الأنبياء والمرسلون ونزلت بها الكتب السماوية والشرائع الإلهية فجميع صنوف العبادة من جميع جهاتها وجوه اغتراف من بحر عطاء الله، والعامل بها سائل جميع جهات الخير والفضل من الله سبحانه، فهو البحر الزخّار المحيط بعالم الإمكان، فهو جوّاد كريم لا تعطيل فيه ولا امتناع ولا نقصان أو تأخير، وإنما النقصان في الآخذ منه، ولا تقل إني دعوت ولم يستجب لي فإنه محال في عرصة الفضل والوعد بعد المنحة العامة، وإنما النقصان منك

وطلبك، فمن طلبه وجده البتة وهو قبل الدعاء ومع الدعاء وبعد الدعاء حاضر عتيد، فسل تُعط، وادع تُجب، وفي الدعاء: «ربّ من ذا الذي دعاك فلم تجبه ومن ذا الذي سألك فلم تعطه».

والسرّ في الإعطاء وعدمه؛ أنك إذا دعوت بلسانك ولكن ذرّات وجودك كان بخلاف لسانك، أو هي معرضة مدبرة فحينئذ لا يمكن أن يستجاب للداعي، ولا يمكن له أن يقول دعوت فلم يستجب لي، ألا ترى أنك لو زرعت ولم ينبت يكون التقصير منك بأن تكون قد حرثت الأرض بعد الزرع فتفسده، أو أنك لم تحرث الأرض قبل الزرع أو كان الحبُّ فاسداً أو كان في غير أوانه، أو كانت الأرض سبخة أو لم تسقه ماء أو لم تمنع عنه سائر الآفات، كل ذلك مما يُفسد الزرع، كذلك بالنسبة إلى استجابة الدعاء وعدمه، فلا خلف في وعده ولا نقص في حكمه، فمن يزرع حقيقة وبالشروط المعتبرة للزراعة يجد الزرع الحقيقي وكذلك من دعا بشرط الدعاء استجيب له حقيقةً ومن رأى خلاف ذلك من نفسه فليعلم أن النقص من الدعاء والمسألة فليصلحهما ولا ييأس من الله تعالى ومن عطائه وجوده، فمن اغترف بالمنخل ولم يُصب ماءً فلا ينبغي أنْ يقنط من البحر وييأس منه ويعتقد أنه لا ماءَ فيه، وإنما ينبغي أن يعتقد أنّ العيب في المغرفة ويبادر إلى إصلاحها فإنْ أصلحتها وإلاّ فعجزك عن إصلاحها وجزعك على ذلك وانكسارك وسخطك على نفسك مغرفةٌ واسعة تسع كثيراً من الماء إنْ شاء الله ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾ ولا يقنط من روح الله: قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ وقال أيضاً: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

أما القنوط من النفس فجائز حيث إنه سبحانه في هذه الآيات لم يقل لا تقنطوا من أنفسكم ولا تيأسوا من أنفسكم، بل المؤمن قانط من نفسه، من أن تقدم على شرٍّ أو سخط يوجب بُعدها عن ساحته عزّ وجل.

فالمؤمن دائماً قانط آيسٌ من نفسه متعمدٌ ومتكلٌ على مولاه الحق سبحانه، راج منه محسنٌ ظنه به، مقبلٌ عليه بالخضوع والتضرّع والابتهال والاعتذار والإقرار والإزدراء على نفسه أبداً والسعي في إصلاحها، ولا يشك أنه لولا فضل الله سبحانه لم يقدر المؤمن على خير أبداً بل لولا فضله سبحانه لم يكن المؤمن شيئاً مذكوراً، إذ بفضله وجوده وجد الموجودات؛ ورد عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: أوحى الله عز وجلّ إلى موسى عليه السلام: يا موسى اشكرني حقّ شكري، فقال: يا ربِّ كيف أشكرك حقّ شكرك وليس من شكر أشكرك به إلاّ وأنت أنعمت به عليّ، قال: يا موسى الآن شكرتني حين علمت أنّ ذلك مني.

وعن أبي جعفر عليه السلام قال:

لا والله ما أراد الله سبحانه من الناس إلاّ خصلتين: أن يقرّوا له بالنعم فيزيدهم، وبالذنوب فيغفرها لهم.

وبالجملة العجز والإخبات والانكسار بنفسه من أعظم المغارف من بحر رحمة الله تعالى.

وباختصار: إن لاستجابة الدعاء مقتضيات وموانع.

فمقتضياته هي الأمور التي يجب أن يتحلى بها الداعي.

وأما الموانع فهي ما يُبعّد عن ساحته عزّ وجلّ، فمن راعى المقتضيات وتخلّى عن الموانع استجيب له البتة.

فمن أتى بجميع جهات الدعاء ومراتبه فقد نال الاسم الأعظم، فمن قدر عليه وأتى به هو الذي لا يُرّد له دعوة ولا يخيّب له طلبة، ومن نقص عنه نقص عنه بقدره، وجماع ذلك كله الأخذ بسُنن الأنبياء والأئمة عليهم السلام والعمل بشرائعهم في جميع المراتب، وبذلك يصير الإنسان ممن يُستجاب دعوته ويُعطى مسألته، وتُقضى حاجته على حسب ما يشاء ويكون الله له كما كان لله تعالى، فعن الإمام الصادق عليه السلام قال:

«الدعاء استجابة الكل منك للحق وتذويبك المهجة في مشاهدة الرب، وترك الاختيار جميعاً وتسلّم الأمور كلها ظاهرها وباطنها إلى الله، فإن لم تأتِ بشرط الدعاء فلا تنتظر الإجابة فإنه يعلم السر وأخفى».

فإن قلت:

فما بال المشركين والكفار قد يُستجاب لهم دعوة وهم غير آخذين بشرائع الأنبياء والأئمة عليهم السلام؟

والجواب:

إنهم إذا دعوا الله سبحانه فإنهم يعتقدون بشرائع الأنبياء في الجملة، فكل ما بهم من خصال الخير ولو بالعرض أُخذ من شرايع الأنبياء في الجملة.

وقد يستجاب لهم نتيجة اقتضاءات كونية أو لمصالح وجودية يتوقف عليها النظام الوجودي للعالم، وقد يكون في إجابتهم مصالح تخفى على العباد.

وقد يستجاب لهم ثواباً معجّلاً في دار الدنيا دون حظ الآخرة وذلك حظهم من انتحالهم بعض الخير ولا يضيع في باب عظمة الله وجلاله عمل عاملٍ وكلٌ يناله نصيبه، وهذا يزيد في رجاء الراجين وإحسان ظنّ المؤمنين.

النقطة الثانية: في أنّ الدعاء من تخطيطات العبودية:

بما أنّ الله سبحانه غنيّ عن خلقه بالكليّة، لا حاجة به إلى شيء من خلقه ولا انتساب له مع أحد من خلقه ولا مماثلة له ولا مشاكلة ولا مجانسة، فلا يعطي بمقتضى ذاته أي لأجل ذاته، لأن كل ذلك يستلزم الحدوث.

والله تعالى وإنْ كان هو المبتدىء بالنعم قبل أنْ تسأله بلسانك ولكن لا يُعقل (مقبولٌ بلا قابل، وعطاء بلا سائل).

ففي طلب لعبد منه سبحانه بالدعاء نوع انكسار وتواضع إلى جناب الحق تعالى، وغير الداعي مستكبر على ساحته عزّ وجل وفيه ما يوجب السخط والبعد والشقاء عن العزّة الإلهية والرحمة الربوبية.

فلا بُدّ للعبد بأن يدعوه ويرفع إليه أكُفّ حاجته ويتوجّه إليه بكُلّه بوجه حاجته حتى يقدّر له ويقضي حاجته ويُعطاها ويختص به الفيض العام، والفضل الشامل الدائم المتواصل، ولولا دعاء العبد إليه سبحانه ورفع الأكُفّ إليه تعالى وتوجهه نحو خالق الوجود لم يختص به شيء ولم يظهر عليه فضلٌ ولم يقع في كفّه عطاءٌ أبداً قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

فمن لم يدع لم ينل شيئاً في الدنيا والآخرة؛ والدعاء في الحقيقة هو تخطيطات العبودية، وأحكام الشريعة حدود العبودية، والعبودية هي الانقياد للرب والانقطاع إليه عن نفسه وما سواه وذلك الانقياد والانقطاع هو مجلبة كل خير ومدفعة كل شرّ.

وحيث إن الدعاء من تخطيطات العبودية فتاركه خارج عن حدّ العبيد قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ فسمّى الدعاء عبادة وتاركه مستكبراً فكلما كمُل العبدُ في مقام العبودية كثُر دعاؤه وتضرعه ومسألته، وكلما كثُر دعاؤه كثُرتْ إجابته وكثرت مسؤولاتُه ومطلوباته

واتّسعت جنته ووفر خيرُه وظهرت عليه آثار الربوبية حتى تحققت فيه وكل ذلك بالدعاء، والدعاء من متممات القابلية ومكملاتها وليس كما يتصوّر البعض أنّ الله تعالى هو الرؤوف الرحيم وأبرُّ من الوالد الشفيق وخبير عليم يعلم حاجتي وصلاحي فيدبّر أمري ولا حاجة إلى المسألة أو كما يقولون أنه يخالف الرضا والتسليم.

والجواب:

أولاً: إن الله سبحانه بعظيم حكمته أوجد الأشياء على التسبيب والترتيب فيما بينها، فربط المسبّبات بالأسباب، ورتّب بعضها على بعض وجعل بعضها سبباً وواسطة لبعض آخر وهو مسبّب الأسباب، ومن جملة الأسباب لبعض الأمور الدعاء والتصدّق وأمثالهما، فكما أنّ شرب الماء سبب رتّبه مسبّب الأسباب لإزالة العطش، ولو لم يشربه لكان عطشه باقياً إلى أن يؤدي إلى هلاكه، وشرب المسهّل سبب لدفع الأخلاط الردية ولو لم يشربه لبقيت على حالها، فكذلك الدعاء سبب رتّبه الله تعالى لدفع البلايا والشرور ورفعها، ولو لم يدعُ لنزل البلاء ولم يندفع.

ثانياً: إنّ الدعاء قد تعبّدنا به الشرع الحنيف وكثُرت له أدعية الأنبياء والأولياء وقد كانوا في أعلى درجات الرضا والتسليم وقد أثنى سبحانه على بعض عباده بقوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾.

والحكمة في تعبّده عباده بالدعاء لما يستبطنه الدعاء من ذلّ الجوارح وخشوع القلب ورقة التضرّع، «ويكون ذلك جلاءً للقلب ومفتاحاً للكشف وسبباً لتواتر مزايا اللطف، كما أنّ حمل الكوز وشرب الماء ليس مناقضاً للرّضا بقضاء الله تعالى في العطش وشرب الماء طلباً لإزالة العطش ومباشرة سبب رتّبه مسبّب الأسباب فكذلك الدعاء سببٌ رتّبه الله تعالى وأمر به»[1].

ولو تأملنا الآيات الواردة في الحثّ على الدعاء وأنّ تاركه يعدّ مستكبراً لارتفع الإبهام والإشكال، كقوله تعالى:

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (الأعراف/ ٥٦).

---

(١) لاحظ المحجة البيضاء: ج ٨ ص ٩٨ ط. قم.

﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء/ ١١١).

﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الأعراف/ ٥٧).

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر/ ٦٠).

فقد ورد أن الدعاء من معاني العبادة، فالاستكبار عنه استكبار عن العبادة وهو بمنزلة الكافر.

﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ (الفرقان/ ٧٧).

إذن فالمؤمن كثير الدعاء وكثير الإلحاح، لأنّ الدعاء رمز العبودية وتركه دليل الاستكبار والانحراف، لأنّ المنحرف لا يدعو اعتماداً على قدراته وحدها، مضافاً إلى انغماس روحه في رذائل الشهوة فأنسته ربه ونفسه فكيف يدعو وهو بهذه الحال؟!

وبالجملة فإنّ التمسّك بالأسباب جرياً على سنّة الله تعالى لا يناقض التوكّل والرضا والتسليم، نعم إظهار البلوى في معرض الشكوى وإنكاره بالقلب على الله تعالى مناقض للرضا، وإظهار البلاء على سبيل الشكر والكشف عن قدرة الله تعالى لا يناقض الرضا والتسليم.

فعن أبي عبيد الله عليه السلام قال:

يا ميسر ادع ولا تقل قد فرغ من الأمر فإنّ الدعاء هو العبادة[1].

قال العارف الكبير الشيخ الإحساني قدّس سرّه:

فإن وفى وإن جفا وإن صفا ... هو الحبيب أي حال ارتضى

* * * * *

(١) أصول الكافي: ج ٢ ص ٤٦٦ ح ٣.

أدعية الصحيفة السجادية

قال المصنّف (قدّس الله سرّه):

بعد واقعة الطفّ الأليمة، التي أوغل فيها بنو أمية في الاستبداد وولغوا في الدماء واستهتروا بكلّ القيم بقي الإمام زين العابدين وسيّد السّاجدين عليه السلام جليس داره ثاكلاً، لا يتصل به أحد ولا يستطيع أنْ يفضي إلى الناس بما يجب عليهم وما ينبغي لهم.

فاضطرّ أن يتخذ من أسلوب الدعاء (الذي قلنا أنّه أحد الطرق التعليمية لتهذيب النفوس) ذريعة لنشر تعاليم القرآن وآداب الإسلام وطريقة آل البيت، ولتلقين الناس روحيّة الدين والزّهد، وما يجب من تهذيب النفوس والأخلاق. وهذه طريقة مبتكرة له في التلقين لا تحوم حولها شبهة المطاردين له، ولا تقوم بها عليه الحجّة لهم، فلذلك أكثر من هذه الأدعية البليغة، وقد جمعَت بعضها (الصحيفة السجادية) التي سمّيت (بزبور آل محمد)، وجاءت في أسلوبها ومراميها في أعلى أساليب الأدب العربي وفي أسمى مرامي الدين الحنيف وأدقّ أسرار التوحيد والنبوة، وأصحّ طريقة لتعليم الأخلاق المحمّدية والآداب الإسلامية. وكانت في مختلف الموضوعات التربوية الدينية، فهي تعليم للدين والأخلاق في أسلوب الدعاء أو دعاء في أسلوب تعليم للدين والأخلاق. وهي بحقّ بعد القرآن ونهج البلاغة من أعلى أساليب البيان العربي وأرقى المناهل الفلسفيّة في الإلهيات والأخلاقيات.

فمنها ما يعلمك كيف تمجّد الله وتقدّسه وتحمده وتشكره وتتوب إليه،

ومنها ما يعلمك كيف تناجيه وتخلو به بسرّك وتنقطع إليه، ومنها ما يبسط لك معنى الصلاة على نبيّه ورسله وصفوته من خلقه وكيفيّتها، ومنها ما يفهمك ما ينبغي أنْ تبرّ به والديك، ومنها ما يشرح لك حقوق الوالد على ولده أو حقوق الولد على والده أو حقوق الجيران أو حقوق الأرحام أو حقوق المسلمين عامّة أو حقوق الفقراء على الأغنياء وبالعكس، ومنها ما ينبهك على ما يجب إزاء الديون للناس عليك وما ينبغي أنْ تعمله في الشؤون الاقتصادية والمالية، وما ينبغي أنْ تعامل به إقرانك وأصدقائك وسائر الناس ومن تستعملهم في مصالحك، ومنها ما يجمع لك بين جميع مكارم الأخلاق ويصلح أنْ يكون منهاجاً كاملاً لعلم الأخلاق. ومنها ما يعلمك كيف تصبر على المكاره والحوادث وكيف تلاقي حالات المرض والصحّة، ومنها ما يشرح لك واجبات الجيوش الإسلامية وواجبات الناس معهم... إلى غير ذلك ممّا تقتضيه الأخلاق المحمدية والشريعة الإلهية، وكلّ ذلك بأسلوب الدعاء وحده.

وتمتاز أدعية الإمام في عدّة أمور:

الأول: التعريف بالله تعالى وعظمته وقدرته وبيان توحيده وتنزيهه بأدقّ التعبيرات العلمية، وذلك يتكرر في كلّ دعاء بمختلف الأساليب، مثل ما تقرأ في الدعاء الأول:

«الحمد لله الأول بلا أول كان قبله والآخر بلا آخر يكون بعده، الذي قصُرت عن رؤيته أبصار الناظرين وعجزت عن نعته أوهام الواصفين. ابتدع بقدرته الخلق ابتداعاً واخترعهم على مشيئته اختراعاً».

فتقرأ دقيق معنى الأول والآخر وتنزّه الله تعالى عن أنْ يحيط به بصر أو وهم، ودقيق معنى الخلق والتكوين، ثم تقرأ أسلوباً آخر في بيان قدرته تعالى وتدبيره في الدعاء السادس: الحمد لله الذي خلق الليل والنهار بقوّته وميّز بينهما بقدرته، وجعل لكل منهما حدّاً محدوداً، يولج كلّ واحد منهما في صاحبه ويولج صاحبه فيه، بتقدير منه للعباد فيما يغذوهم به وينشئهم عليه، فخلق لهم الليل ليسكنوا فيه من حركات التعب ونهضات النصب، وجعله لباساً ليلبسوا من راحته ومقامه، فيكون ذلك لهم جماماً وقوة لينالوا

به لذّة وشهوة»، إلى آخر ما يذكر من فوائد خلْق النهار والليل وما ينبغي أنْ يشكره الإنسان من هذه النّعم.

وتقرأ أسلوباً آخر في بيان أنّ جميع الأمور بيده تعالى في الدعاء السابع: «يا مَنْ تحلّ به عقد المكاره ويا من يفثأ به حدّ الشدائد، ويا من يلتمس منه المخرج إلى روح الفرج، ذلّت لقدرتك الصِّعاب، وتسببت بلطفك الأسباب، وجرى بقدرتك القضاء ومضت على إرادتك الأشياء فهي بمشيئتك دون قولك مؤتمرة، وبإرادتك دون نهيك منزجرة».

الثاني: بيان فضل الله تعالى على العبد وعجز العبد عن أداء حقه، مهما بالغ في الطاعة والعبادة والانقطاع إليه تعالى، كما تقرأ في الدعاء السابع والثلاثين: «اللهم إنّ أحداً لا يبلغ من شكرك غاية إلاّ حصل عليه من إحسانك ما يلزمه شكراً، ولا يبلغ مبلغاً من طاعتك، وإن اجتهد إلاّ كان مقصرّاً دون استحقاقك بفضلك، فاشكر عبادك عاجز عن شكرك واعبدُهُم مقصّرٌ عن طاعتك».

وبسبب عظم نعم الله تعالى على العبد التي لا تتناهى بعجز عن شكره فكيف إذا كان يعصيه مجترئاً، فمهما صنع بعدئذ لا يستطيع أن يكفّر عن معصية واحدة. وهذا ما تصوّره الفقرات الآتية من الدعاء السادس عشر: «يا إلهي لو بكيت إليك حتى تسقط أشفار عيني وانتحبت حتى ينقطع صوتي، وقمت لك حتى تنتشر قدماي، وركعت لك حتى ينخلع صلبي، وسجدت لك حتى تتفقأ حدقتاي، وأكلت تراب الأرض طول عمري، وشربت ماء الرماد آخر دهري، وذكرتك في خلال ذلك حتى يكلّ لساني، ثم لم أرفع طرفي إلى آفاق السماء استحياء منك ما استوجبت بذلك محو سيئة واحدة من سيئاتي».

الثالث: التعريف بالثواب والعقاب والجنّة والنار وأنّ ثواب الله تعالى كلّه تفضّل، وأنّ العبد يستحقّ العقاب منه بأدنى معصية يجترىء بها، والحجة عليه فيها لله تعالى. وجميع الأدعية السجّادية تلهج بهذه النغمة المؤثرة، للإيحاء إلى النفس الخوف من عقابه تعالى والرجاء في ثوابه. وكلّها شواهد على ذلك بأساليبها البليغة المختلفة التي تبعث في قلب المتدبّر

الرّعب والفزع من الإقدام على المعصية.

مثل ما تقرأ في الدعاء السادس والأربعين: «حجّتك قائمة، وسلطانك ثابت لا يزول، فالويل الدائم لمن جنح عنك، والخيبة الخاذلة لمن خاب منك والشقاء الأشقى لمن اغترّ بك. ما أكثر تصرفه في عذابك، وما أطول تردده في عقابك! وما أبعد غايته من الفرج! وما أقطنه من سهولة المخرج! عدلاً من قضائك لا تجوز فيه، وإنصافاً من حكمك لا تحيف عليه، فقد ظاهرت الحجج وأبليت الأعذار...».

ومثل ما تقرأ في الدعاء الواحد والثلاثين: «اللهم فارحم وحدتي بين يديك ووجيب قلبي من خشيتك، واضطراب أركاني من هيبتك، فقد أقامتني ـ يا رب ـ ذنوبي مقام الخزي بفنائك. فإنْ سكت لم ينطق عني أحد وإن شفعت فلست بأهل الشفاعة».

ومثل ما تقرأ في الدعاء التاسع والثلاثين: «فإنك إن تكافني بالحقّ تهلكني وإلاّ تغمدني برحمتك توبقني... واستحملك من ذنوبي ما قد بهظني حمله وأتسعين بك على ما قد فدحني ثقله، فصلّ على محمد وآله وهبْ لنفسي على ظلمها نفسي، ووكّل رحمتك باحتمال أصري...».

الرابع: سوق الداعي بهذه الأدعية إلى الترفّع عن مساوىء الأفعال وخسائس الصفات، لتنقية ضميره وتطهير قلبه، مثل ما تقرأ في الدعاء العشرين: «اللهم وفّر بلطفك نيّتي، وصحّح بما عندك يقيني واستصلح بقدرتك ما فسد مني» «اللهم صلّ على محمد وآل محمّد ومتّعني بهدى صالح لا أستبدل به وطريقة حق لا أزيغ عنها، ونيّة رشد لا أشكّ فيها»، «اللهم لا تدع خصلة تعاب مني إلاّ أصلحتها، ولا عائبة أؤنب بها إلاّ حسّنتها، ولا أكرومة فيّ ناقصة إلا أتممتها».

الخامس: الإيحاء إلى الداعي بلزوم الترفّع عن الناس وعدم التذلل لهم، وألاّ يضع حاجته عند أحد غير الله، وأنّ الطمع بما في أيدي الناس من أخسّ ما يتّصف به الإنسان، مثل ما تقرأ في الدعاء العشرين: «ولا تفتني بالاستعانة بغيرك إذا اضطررت، ولا بالخشوع لسؤال غيرك إذا افترقت، ولا بالتضرّع إلى من دونك إذا رهبت، فأستحق بذلك خذلانك ومنعك وإعراضك».

ومثل ما تقرأ في الدعاء الثامن والعشرين: «اللهم إنّي أخلصت بانقطاعي إليك، وصرفت وجهي عمّن يحتاج إلى رفدك، وقلبتُ مسألتي عمّن لم يستغن عن فضلك، ورأيت أن طلب المحتاج إلى المحتاج سفه من رأيه وضلةً من عقله». ومثل ما تقرأ في الدعاء الثالث عشر: «فمن حاول سدّ خلته من عندك ورام صرف الفقر عن نفسه بك، فقد طلب حاجته في مظانّها وأتى طلبته من وجهها ومن توجه بحاجته إلى أحد من خلقك أو جعله سبب نجاحها دونك، فقد تعرّض للحرمان واستحقّ منك فوت الإحسان».

السادس: تعليم الناس وجوب مراعاة حقوق الآخرين ومعاونتهم والشفقة والرأفة من بعضهم لبعض، والإيثار فيما بينهم، تحقيقاً لمعنى الأخوّة الإسلامية. مثل ما تقرأ في الدعاء الثامن والثلاثين: «اللهم إني أعتذر إليك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره، ومن معروف أسدي إليّ فلم أشكره، ومن مسيء أعتذر إليّ فلم أعذره، ومن ذي فاقة سألني فلم أوثره، ومن حقّ ذي حق لزمني لمؤمن فلم أوفره، ومن عيب مؤمن ظهر لي فلم أستره...» أنّ هذا الاعتذار من أبدع ما ينبه النفس إلى ما ينبغي عمله من هذه الأخلاق الإلهية العالية. وفي الدعاء التاسع والثلاثين ما يزيد على ذلك، فيعلمك كيف يلزمك أنْ تعفو عمن أساء إليك ويحذّرك من الانتقام منه، ويسمو بنفسك إلى مقام القديسين: «اللهم وأيّما عبد نال مني ما حظرت عليه وانتهك مني ما حجرت عليه، فمضى بظلامتي ميتاً أو حصلت عليه وانتهك مني ما حجرت عليه، فمضى بظلامتي ميتاً أو حصلت لي قبله حيّاً. فاغفر له ما ألمّ به مني، واعف له عمّا أدبر به عني، ولا تقفه على ما ارتكب فيّ ولا تكشفه عمّا اكتسب بي، واجعل ما سمحت به من العفو عنهم وتبرعت من الصدقة عليهم أزكى صدقات المتصدقين وأعلى صلات المتقربين، وعوضني من عفوي عنهم عفوك ومن دعائي لهم رحمتك، حتى يسعد كل واحد منا بفضلك»، ما أبدع هذه الفقرة الأخيرة وما أجمل وقعها في النفوس الخيرة لتنبيهها على لزوم سلامة النية مع جميع الناس وطلب السعادة لكلّ أحد حتى من يظلمه ويعتدي عليه. ومثل هذا كثير في الأدعية السجادية وما أكثر ما فيها من هذا النوع من التعاليم السماويّة المهذّبة لنفوس البشر لو كانوا يهتدون.

عقيدتنا في زيارة القبور

قال المصنّف (قدّس سرّه الشريف):

وممّا امتازت به الإمامية بزيارة القبور: قبور النبي والأئمة عليهم الصلاة والسلام، وتشييدها وإقامة العمارات الضخمة عليها، ولأجلها يضحّون بكل غالٍ ونفيس عن إيمان وطيب نفس. ومردّ كل ذلك إلى وصايا الأئمة عليهم السلام، وحثّهم شيعتهم على الزيارة، وترغيبهم فيما لها من الثواب الجزيل عند الله تعالى، باعتبار أنها من أفضل الطاعات والقربات بعد العبادات الواجبة، وباعتبار أنّ هاتيك القبور من خير المواقع لاستجابة الدعاء والانقطاع إلى الله تعالى. وجعلوها أيضاً من تمام الوفاء بعهود الأئمة عليهم السلام، (إذ أنّ لكل إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته، وأن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم، فمن زارهم رغبةً في زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كان أئمتهم شفعاءَهم يوم القيامة)[1].

وفي زيارة القبور من الفوائد الدينية والاجتماعية ما تستحقّ العناية من أئمتنا، فإنها في الوقت الذي تزيد من رابطة الولاء والمحبة بين الأئمة وأوليائهم، وتجدّد في النفوس ذكرى مآثرهم وأخلاقهم وجهادهم في سبيل الحق، تجمع في مواسمها أشتات المسلمين المتفرقين على صعيد واحد، ليتعارفوا ويتآلفوا، ثمّ تطبع في قلوبهم روح الانقياد إلى الله تعالى والانقطاع

---

(١) من قول الإمام الرضا عليه السلام راجع كامل الزيارات لابن قولويه: ص ١٧٧.

إليه وطاعة أوامره، وتلقنهم في مضامين عبارات الزيارات البليغة الواردة عن آل البيت حقيقة التوحيد والاعتراف بقدسيّة الإسلام والرسالة المحمدية، وما يجب على المسلم من الخلُق العالي الرصين والخضوع إلى مدبّر الكائنات وشُكر آلائه ونعمه، فهي من هذه الجهة تقوم بنفس وظيفة الادعية المأثورة التي تقدم الكلام عليها، بل بعضها يشتمل على أبلغ الأدعية وأسماها كزيارة «أمين الله» وهي الزيارة المرويّة عن الإمام زين العابدين عليه السلام حينما زار قبر جدّه أمير المؤمنين عليه السلام.

كما تفهّم هذه الزيارة المأثورة مواقف الأئمة ٣٤ وتضحياتهم في سبيل نصرة الحق وإعلاء كلمة الدين وتجردهم لطاعة الله تعالى، وقد وردت بأسلوب عربي جزل، وفصاحة عالية، وعبارات سهلة يفهمها الخاصة والعامة، وهي محتوية على أسمى معاني التوحيد ودقائقه والدعاء والابتهال إليه تعالى. فهي بحقّ من أرقى الأدب الديني بعد القرآن الكريم ونهج البلاغة والأدعية المأثورة عنهم، إذْ أودعت فيها خلاصة معارف الأئمة ٣٤ فيما يتعلق بهذه الشؤون الدينية والتهذيبية.

ثمّ إنّ في آداب أداء الزيارة أيضاً من التعليم والإرشاد ما يؤكّد من تحقيق تلك المعاني الدينية السامية: من نحو رفع معنوية المسلم وتنمية روح العطف على الفقير، وحمله على حسن العشرة والسلوك والتحبّب إلى مخالطة الناس. فإنّ من آدابها ما ينبغي أنْ يصنع قبل البدء بالدخول في المرقد المطهر وزيارته.

ومنها ما ينبغي أن يصنع في أثناء الزيارة وفيما بعد الزيارة، ونحن هنا نعرض بعض هذه الآداب للتنبيه على مقاصدها التي قلناها.

١ ـ من آدابها: أنْ يغتسل الزائر قبل الشروع بالزيارة ويتطهّر، وفائدة ذلك فيما نفهمه واضحة، وهي أن ينظف الإنسان بدنه من الأوساخ ليقيه من كثير من الامراض والادواء، ولئلاّ يتأفف من روائحه الناس[1]، وأن يطهّر

---

(١) قال أمير المؤمنين عليه السلام: «تنظفوا بالماء من الريح المنتنة وتعهدوا أنفسكم، فإنّ الله يبغض من عباده القاذورة الذي يتأفف مَن جلس إليه» تحف العقول: ص ٢٤.

نفسه من الرذائل. وقد ورد في المأثور أنْ يدعو الزائر بعد الانتهاء من الغسل لغرَض تنبيهه على تلكم الأهداف العالية فيقول: «اللّهم اجعل لي نوراً وطهوراً وحرزاً كافياً من كلّ داء وسقم ومن كل آفة وعاهة، وطهّر به قلبي وجوارحي وعظامي ولحمي ودمي وشعري وبشري ومخّي وعظمي وما أقلت الأرض مني، واجعل لي شاهداً يوم حاجتي وفقري وفاقتي».

٢ ـ أنْ يلبس أحسن وأنظف ما عنده من الثياب، فإنّ في الأناقة في الملبس في المواسم العامة ما يحبّب الناس بعضهم إلى بعض ويقرّب بينهم ويزيد في عزّة النفوس والشعور بأهمية الموسم الذي يشترك فيه.

ومما ينبغي أنْ نلفت النظر إليه في هذا التعليم أنّه لم يفرض فيه أن يلبس الزائر أحسن الثياب على العموم، بل يلبس أحسن ما يتمكّن عليه، إذ ليس كلّ أحد يستطيع ذلك وفيه تضييق على الضعفاء لا تستدعيه الشفقة فقد جمع هذا الأدب بين ما ينبغي من الأناقة وبين رعاية الفقير وضعيف الحال.

٣ ـ أن يتطيّب ما وسعه الطيب، وفائدته كفائدة أدب لبس أحسن الثياب.

٤ ـ أنْ يتصدّق على الفقراء بما يعن له أن يتصدّق فيه. ومن المعلوم فائدة التصدق في مثل هذه المواسم، فإنّ فيه معاونة المعوزين وتنمية روح العطف عليهم.

٥ ـ أنْ يمشي على سكينة ووقار غاضاً من بصره. وواضح ما في هذا من توقير للحرم والزيارة وتعظيم للمزور وتوجّه إلى الله تعالى وانقطاع إليه، مع ما في ذلك من اجتناب مزاحمة الناس ومضايقتهم في المرور وعدم إساءة بعضهم إلى بعض.

٦ ـ أن يكبّر بقول: «الله أكبر» ويكرر ذلك ما شاء. وقد تحدد في بعض الزيارات إلى أنْ تبلغ المائة. وفي ذلك فائدة إشعار النفس بعظمة الله وأنه لا شيء أكبر منه. وأن الزيارة ليست إلاّ لعبادة الله وتعظيمه وتقديسه في إحياء شعائر الله وتأييد دينه.

٧ ـ وبعد الفراغ من الزيارة للنبي أو الإمام يصلي ركعتين على الأقلّ، تطوّعاً وعبادة لله تعالى ليشكره على توفيقه إيّاه، ويهدي ثواب الصلاة إلى المزور. وفي الدعاء المأثور الذي يدعو به الزائر بعد هذه الصلاة ما يفهم

الزائر أنّ صلاته وعمله إنّما هو لله وحده وأنّه لا يعبد سواه، وليست الزيارة إلاّ نوع من التقرّب إليه تعالى زلفى، إذ يقول:

«اللهم لك صلّيت ولك ركعت ولك سجدت وحدك لا شريك لك، لأنه لا تكون الصلاة والركوع والسجود إلاّ لك، لأنّك أنت الله لا إله إلا أنت. اللهم صلّ على محمد وآل محمّد وتقبّل مني زيارتي واعطني سؤلي بمحمّد وآله الطاهرين.

وفي هذا النوع من الأدب ما يوضح لمن يريد أن يفهم الحقيقة عن مقاصد الأئمة وشيعتهم تبعاً لهم في زيارة القبور، وما يلقم المتجاهلين حجراً حينما يزعمون أنها عندهم من نوع عبادة القبور والتقرّب إليها والشرك بالله.

وأغلب الظنّ أن غرض أمثال هؤلاء هو التزهيد فيما يجلب لجماعة الإمامية من الفوائد الاجتماعية الدينيّة في مواسم الزيارات، إذ أصبحت شوكة في أعين أعداء آل بيت محمّد، وإلاّ فما نظنّهم يجهلون حقيقة مقاصد آل البيت فيها. حاشا أولئك الذين أخلصوا لله نيّاتهم وتجرّدوا له في عباداتهم، وبذلوا مهجهم في نصرة دينه أنْ يدعو الناس إلى الشرك في عبادة الله.

٨ ـ ومن آداب الزيارة (أنْ يلزم للزائر حُسن الصحبة لمن يصحبه وقلّة الكلام إلاّ بخير وكثرة ذكر الله[١]، والخشوع وكثرة الصلاة، والصلاة على محمد وآل محمد، وأنْ يغضّ من بصره، وأنْ يعدو إلى أهل الحاجة من إخوانه إذا رأى من إخوانه منقطعاً، والمواساة لهم، والورع عما نهى عنه وعن الخصومة وكثرة الإيمان والجدال الذي فيه الإيمان)[٢].

ثم انّه ليست حقيقة الزيارة إلاّ السلام على النبي أو الإمام باعتبار أنهم

---

(١) ليس المراد من كثرة ذكر الله تكرار التسبيح والتكبير ونحوهما فقط، بل المراد ما ذكره الإمام الصادق عليه السلام في بعض الحديث في تفسير ذكر الله كثيراً أنه قال: أما أني لا أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وإنْ كان هذا من ذاك ولكن ذكر الله في كل موطن إذا هجمت على طاعة أو معصية.

(٢) راجع كامل الزيارات: ص ١٣١.

﴿أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، فهم يسمعون الكلام ويردّون الجواب، ويكفي أنْ يقول فيها مثلاً: «السلام عليك يا رسول الله» غير أنّ الأولى أنْ يقرأ فيها المأثور الوارد من الزيارات عن آل البيت، لما فيها ـ كما ذكرنا ـ من المقاصد العالية والفوائد الدينيّة، مع بلاغتها وفصاحتها، ومع ما فيها من الأدعية العالية التي يتجه بها الإنسان إلى الله تعالى وحده.

* * * * *

● إن زيارة القبور، سيما قبور الأنبياء والأولياء والصالحين مما جرت عليه سيرة المتشرعة بل جرت عليه السيرة العقلائية من كل دين حيث تراهم يزورون قبور عظمائهم ويضعون أكاليل الزهور والورود عليها احتراماً وتقديراً لأصحابها.

والبحث في هذا الباب ضمن نقاط:

النقطة الأولى: فلسفة زيارة القبور:

إنّ القبور التي تحظى باهتمام واحترام المؤمنين بالله سبحانه في العالم، وخاصة المسلمين منهم، هي في الغالب قبور حملة الرسالات الإصلاحية حيث أدّوا مهماتهم الموكلة إليهم على أفضل وجه، وهؤلاء ينقسمون إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الأنبياء والأولياء عليهم السلام حيث حملوا رسالة السماء وضحّوا من أجلها بالنفس والمال والجاه، وتحمّلوا شتّى أنواع العذاب والتنكيل من أجل هداية البشرية إلى السعادة الحقة.

القسم الثاني: العلماء والمفكّرون الذين هم تبع للأنبياء والأولياء، ومنهم يستمدون أنوار الهداية، ويخرجون الناس من ظلمات الجهل إلى نور الطاعة، فهؤلاء كالشمعة تُحرق نفسها لتضيء للآخرين دروبهم المظلمة، وهم كالسراج يُحرق زيته ليضيء البيوت التي عمّها الظلام، فالعلماء الذين عاشوا حياة الزهد والحرمان والتقشف، وقدّموا للعالم البحوث القيّمة والتحقيقات الرائعة في مجالات العلم والفكر والطبيعة ومفاهيم السماء، حريٌّ للبشرية أن تقدّرهم وتكنّ لهم الاحترام في الحياة وبعد الممات.

القسم الثالث: المجاهدون الثائرون الذين ثاروا على الباطل بسيوفهم وقدّموا جماجمهم على صخرة الموت ليحيا بموتهم الناس، لأنّ أية ثورة أو تغيير اجتماعي لا يقدّر له النجاح إلاّ بدفع الثمن، وإنّ ثمن الثورة التي تستهدف تدمير

قصور الظالمين وخنق أنفاسهم هو الدماء الزكية التي يضحّي بها المجاهدون لإعادة الحق إلى نصابه.

إنّ الناس يزورون قبور هؤلاء الشرفاء ويذرفون عندها الدموع الممزوجة بعطر المحبة وشوق اللقاء، يترتّب على زيارتهم فوائد ومصالح:

منها: إنّ زيارة مراقد هؤلاء هي نوع شكر وتقدير لهؤلاء على تضحياتهم، وإعلام للجيل الحاضر بأنّ هذا هو جزاء الذين يسلكون طريق الحق والفضيلة والدفاع عن المبدأ والعقيدة.

ومنها: إن زيارة مراقدهم تزيد من رابطة الولاء والمحبة بين هؤلاء وبين زائريهم.

ومنها: إنّ زيارة المراقد توجب ترابط الزائرين بعضهم مع بعض في مواسم الزيارات بما يزيد في تعارفهم وتآلفهم وهذا عين ما أرادته شريعة السماء ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾.

ومنها: إنّ مشاهدة قبور الموتى التي تضم في داخلها الغني والفقير والقوي والضعيف ولم يصحبوا معهم سوى قطع من القماش، إن مشاهدة هذا المنظر يولّد في نفس الزائر قلباً خاشعاً، ويخفف من روح الطمع والحرص على الدنيا وزخارفها، فالنظر والتأمّل في قبور الموتى يفتح عيون القلب مهما كانت حالكة، وكثيراً ما تدفع بالإنسان إلى إعادة النظر في سلوكه وحياته.

هذا فيما يتعلق بقبور الصلحاء أما زيارة قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام ففيها من الفوائد ما يلي:

أولاً: زيارة الثواب والأجر الجزيل عنده تعالى باعتبار أنّ زيارتهم نوع صلة وتقرّب إليه تعالى.

ثانياً: إنّ قبورهم عليهم السلام من المواقع التي يتأكد استجابة الدعاء عندها لشرافتها عنده تعالى ولأنها مهبط الملائكة المقدسين.

ثالثاً: إنّ زيارتهم عليهم السلام توجب سنخية روحية بينهم وبين الزائر، لأنه لا يزورهم إلاّ من اعتقد فضلهم، وهذا يستوجب الاستشراق بنورهم وبهديهم.

رابعاً: إنّ الزائر لهم عليهم السلام عن طريق مضامين عبارات الزيارات البليغة الواردة عن الأئمة عليهم السلام تلقّن الزائر حقيقة التوحيد والمعارف الحقّة وتدخل إلى النفس اليقين بقدسية الإسلام والإيمان.

خامساً: إنّ آداب زيارة الأنبياء والأولياء الواردة عن المعصومين عليهم السلام تعلّم الزائر حُسن الآداب من التكلم واللباس والتطيب مما يعني أنّ الأنبياء والأولياء أحياءٌ ولكنّ الناس لا يشعرون.

النقطة الثانية: الأدلة على مشروعية زيارة القبور:

كما قلنا إن زيارة القبور من المسلّمات عند كل العقلاء، إذاً ليست هي بحاجة إلى إقامة الدليل والبرهان على صحتها وضرورتها ولكننا نضطر لإقامة بعض الأدلة عليها لمن يتوقف في مشروعيتها، حجة عليهم، وتنبيهاً لهم عن غفلتهم.

والقرآن الكريم والسُنّة المطهّرة زاخران بالشواهد على صحة زيارة أهل القبور.

فمن القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ (التوبة/ ٨٥).

هنا نهى الله سبحانه نبيّه الأكرم محمداً صلى الله عليه وآله عن الصلاة على جنازة المنافق، والقيام على قبره، والسر في هذا النهي هو هدم شخصية المنافق وهز العصا في وجوه حزب النفاق، ومعنى النهي عن هذين الأمرين ـ الصلاة والقيام على القبر ـ عدم جوازهما بالنسبة للنبي ولغيره من المكلّفين أن يقوموا على قبر المنافق، ومفهوم النهي مطلوبية هذين الأمرين لغير المنافق.

ومورد البحث في الآية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ هل معناه القيام وقت الدفن فحسب حيث لا يجوز ذلك للمنافق ويستحب للمؤمن، أم ان معناه أعمّ من وقت الدفن وغيره؟

فيه رأيان، أوجههما الثاني أي أن النهي عن القيام على قبر المنافق لا يختص بوقت الدفن وإنما يتعدّاه إلى غيره، فيكون مفهومه جواز القيام على قبر المؤمن لزيارته والتبرّك بقبره فيما لو كان من أهل البركة والخير الجزيل.

ويُستدل على ذلك بأنّ الآية مركبة من جملتين:

الأولى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾.

حيث إن لفظه ﴿أَحَدٍ﴾ بحكم ورودها في سياق النفي تفيد العموم

والاستغراق لجميع الأفراد ولفظة ﴿أَبَدًا﴾ تفيد الاستغراق الزمني، فيكون معناها: لا تصلّ على أحدٍ من المنافقين في أي وقت كان.

الثانية: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾.

وبما أن هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة فيكون مفادها كمفاد الجملة الأولى يعني: «لا تقم على قبره أبداً» وفي كل الأوقات لأنّ ﴿أَبَدًا﴾ تفيد الاستغراق الزمني، فيكون المقصود من القيام على القبر ليس وقت الدفن لأنّ ﴿أَبَدًا﴾ المقدّرة في الجملة الثانية تفيد إمكانية تكرار هذا العمل، مما يدلّ على أنّ القيام على القبر لا يختصّ بوقت الدفن، وبالجملة فمعنى الآية:

إنّ الله تعالى نهى نبيّه الأكرم عن مطلق الاستغفار والترحّم على المنافق سواء أكان بالصلاة أم بمطلق الدعاء، ونهى عن مطلق القيام على القبر سواء أكان عند الدفن أم بعده.

ومفهوم هذين الأمرين جوازهما على المؤمن الميّت، وبهذا يثبت جواز زيارة قبر المؤمن، وجواز قراءة القرآن لروحه حتى بعد سنين من موته.

٢ ـ ومن الآيات قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (الحجرات/ ٣).

والآية الشريفة واضحة الدلالة في النهي عن رفع الصوت بوجه النبي في حياته، وقد مدح الله سبحانه من غضّ صوته عند رسول الله ﷺ في حياته وبعد مماته.

فقد ورد أن مولانا الإمام الحسين عليه السلام قد أسكت بالآية الشريفة عائشة عندما رفضت أن يدفن مولانا الإمام الحسن المجتبى بجانب جدّه النبي فقال عليه السلام: إنّ الله حرّم من المؤمنين أمواتاً ما حرّم منهم أحياءً، ولعمري لقد أدخل أبوك وفاروقه على رسول الله بقربهما منه الأذى[1].

«فغض الصوت عند قبر النبي ﷺ فرع صحة زيارته ﷺ وبث الشكوى إليه وإلاّ لو قصرنا غضّ الصوت أمامه عليه السلام حال حياته لتوقف كثير من أحكام

---

(١) تفسير نور الثقلين: ج ٥ ص ٨١.

القرآن إذا اعتبرناها مجموعة أحكام انصرم وقتها بانصرام مَنْ نزلت بشأنهم الآيات ولا أحد يقول به»[1].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ (النساء/ ٦٥).

فهنا يأمر الله سبحانه المؤمنين المذنبين بالحضور على النبي ﷺ والاستغفار عنده بالطلب من الله سبحانه أن يغفر لهم خطاياهم، وبالطلب من النبي ليكون شفيعاً لهم في قبول المغفرة من الله تعالى لهم، وهذا أيضاً عام في حياته وبعد مماته مما يدّل على جواز زيارة قبره عليه السلام، فهذه قبور الأنبياء والأولياء يلتجىء إليها المذنب ليحصل على الفوز والشفاعة، أما قبور غيرهم فيلتجىء إليها المرء ليتذكر الموت وغصّاته أو ليُكسب الميّت المغفرة بإهدائه بعض الخيرات كقراءة القرآن أو صدقة أو نُسُك ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء/ ١١٥).

هذه أهم الآيات الدالّة على جواز زيارة القبور واستحبابها ومن أراد المزيد فليراجع المطولات التفسيرية.

أما السنّة المطهّرة،

تزخر السُنّة المطهّرة بأحاديث تحثّ على زيارة القبور لما في الزيارة من آثار تربوية على الصعيدين الفردي والاجتماعي وفي مقابلها بعض النصوص الناهية عن زيارة القبور، فقد روى ابن ماجة أنّ النبي ﷺ قال: كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تُزهّدُ في الدنيا وتُذكّر الآخرة»[2].

ورواه عنه ﷺ أنه: زار قبر أمه، فبكى وأبكى مَنْ حوله.. وقال: استأذنتُ ربي في أن أزور قبرها، فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكّركم الموت[3].

فلو سلّمنا بصحة صدور هذه الأحاديث عنه (التي مفادها النهي عن الزيارة ثم

---

(١) التوسل للعلاّمة السبحاني: ص ٤٢.

(٢) سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١١٤ ط. الهند أبواب الجنائز.

(٣) صحيح مسلم: ج ٣ باب استئذان النبي ﷺ.

الترخيص بها) ومعارضتها ـ لو صحت المعارضة ـ مع النصوص المشجّعة لزيارة القبور، فمقتضى الجمع بينهما **لا بُدّ أن تحمل على أحد وجهين:**

الأول: إما لأنّ الأموات كانوا مشركين وعبَدَة للأصنام، وقد قطع الإسلام كلّ العلاقات مع الشرك وأهله فنهى النبي ﷺ عن زيارة الأموات.

الثاني: وإما لأنّ المسلمين كانوا حديثي عهد بالإسلام، فكانوا ينوحون على قبور موتاهم نياحةً باطلة تُخرجهم عن نطاق الشريعة، ولمّا تمركز الإسلام في قلوبهم وأنسوا بالشريعة والأحكام، ألغى النبي بأمر الله تعالى النهي عن زيارة القبور لما فيها من الآثار الحسنة والنتائج الطيبة.

وأما الروايات الصادرة عنه ﷺ في زيارة القبور فكثيرة.

منها: ما ورد عن أبي هريرة أن النبي أتى المقبرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون[1].

ومنها: ما ورد عن ابن عباس قال: مرّ رسول الله بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه وقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر[2].

ومنها: ما ورد عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ يعلّمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا:

السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، وأنتم لنا فرط ونحن لكم تبع نسأل الله العافية[3].

والروايات كثيرة متواترة نقل العديد منها العلاّمة الأميني في كتابه الغدير ج ٥ ص ١٧١ عن المصادر المعتبرة عند العامة.

النقطة الثالثة: أدلة مَنْ حرّم زيارة القبور:

اتّفقت أمّة الإسلام على استحباب زيارة القبور إلاّ الشواذ منهم كالوهابية في عصرنا الحاضر والتي تُعرف بالسلفية، فهؤلاء ذهبوا إلى حرمة التوسل بالأنبياء

---

(١) رواه صاحب الغدير: ج ٥ ص ١٧٠ نقلاً عن أحمد ومسلم وأبي داوود والنساني.

(٢) رواه الترمذي والبغوي في المصابيح: ج ١ ص ١١٦.

(٣) سنن البيهقي: ج ٤ ص ٧٩.

والأولياء وزيارة القبور وما هنالك من سخافات باطلة أوحاها لهم إبليس اللعين، وقد أخذ هؤلاء الظاهريون ببعض النصوص المعارضة ـ كما قلنا لو صحت المعارضة وسلّمنا بصدورها عنه ﷺ ـ منها:

ـ ما ورد عن بريدة مرفوعاً عن النبي ﷺ: كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها[1].

ـ وعن أبي سعيد الخدري مرفوعاً إني نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن فيها عبرة[2].

ـ وعن أنس بن مالك مرفوعاً: نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكّركم الموت[3].

والروايات عديدة فلاحظ الغدير.

وكما قلنا إنّ أُمة الإسلام متفقة على استحباب أو رجحان زيارة القبور، وقد جرت السيرة القطعية أيضاً من صدر الإسلام منذ عصر الصحابة الأولين على زيارة القبور التي تضمنت في كنفها نبياً مرسلاً أو إماماً طاهراً أو ولياً صالحاً وكانت الصلاة لديها والدعاء عندها، والتبرّك والتوسل بها والتقرّب إلى الله سبحانه بإتيان تلك المشاهد من المتسالم عليه بين فرق المسلمين من دون أي نكير من آحادهم وأي غميزة من أحد منهم على اختلاف مذاهبهم حتى ولد الدهر ابن تيمية الحرّاني ـ الذي أخذت عنه الوهابية اليوم معتقداتها ـ فجاء كالمغمور مستهتراً يهذي ولا يبالي، فأنكر تلك السُنة الجارية، سُنّة الله التي لا تبديل لها، فابن تيمية الحرّاني ذاك الزنديق الذي شدّد النكير على تلك الآداب الإسلامية، وأفتى بحرمة شدّ الرّحال لزيارة النبي ﷺ وعدّ السفر لأجل ذلك سفر معصية لا تقصّر فيه الصلاة، فخالفه أعلام عصره ورجالات قومه فقابلوه بالطعن والردّ الشديد، وأفردوا لذلك كتباً عدّة في الردّ عليه[4].

ولم يكتفِ ابن تيمية بفتاواه الجهنمية على الشيعة وكل من زار القبور حتى

---

(١) الغدير: ج ٥ ص ١٦٦.
(٢) نفس المصدر: ص ١٦٧.
(٣) نفس المصدر: ص ١٦٦.
(٤) لاحظ الغدير: ج ٥ ص ٨٦.

تبعه القصيمي في قرننا الحاضر فحذا حذوه واتخذ وتيرته، واتبع هواه فقذف الشيعة وكفّرهم لأنهم يقرون الاعتصام بحبل العترة الطاهرة ويأخذون منها معتقداتهم التي منها زيارة القبور والدعاء عندها والتوسل ببعضها كالأنبياء والأولياء والاستشفاع بهم.

واستندوا على تحريم زيارة القبور بامرين:

الأول:

إنّ زيارتها عبث لا فائدة فيه، وهل ينفع الطين والحجر لو زارهما إنسان، أما الصلاة والسلام على الرسول الكريم فلا فرق فيها بين القرب والبعد لأنها حاصلة في الحالين، وأما مشاهدة النبي في حياته فلا فضل لها بذاتها، وأما زيارته ميتاً فلن يستطيع أحد من الناس أن يثبت لزيارة قبره الشريف فضلاً ما[1].

والجواب:

إنّ زيارة مطلق القبور فيها نفع للزائر والمزور، فهي تنفع الزائر لاتّعاظه برؤية القبور واقتباس العبرة من حال الأموات، وتنفع المزور بوصول الثواب والعطاء من الزائر، هذا فيما إذا كان المزور غير نبيّ أو وليّ أو هما، فالثواب يرجع إلى الزائر لتعظيمه قبور الأنبياء والأولياء.

أمّا زيارة النبيّ وشدّ الرحال إليه فإنّه نوع تكريم له سيما أن كلّ ملّة من الملل تستعظم زيارة كبرائها وزعمائها وتراها فضلاً وشرفاً وتعدّها للزائر مفخرة ومحمدةً وتكثر إليها رغبات أفرادها لما يرون فيها من الكرامة وقد جرت على هذه سيرة العقلاء من الملل والنحل وعليه تصافقت الأجيال في أدوار الدنيا وكان يقدّر الناس سلفاً وخلفاً أعلام الدّين بالزيارة والتبرّك بهم.

الثاني:

إنّ زيارة القبور يعني زيارة أموات غير قابلين للتفهيم ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ (فاطر/ ٢٣).

---

(١) الغدير: ج ٥ ص ٩٠ نقلاً عن «الصراع» للقصيمي: ج ١ ص ٥٤.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ (النمل/ ٨١).

يجاب عنه:

إنّ الزائر للقبور لا يخاطب الجثث الهامدة تحت التراب، والتي تحوّلت إلى رميم، وإنما يخاطب الأرواح الحيّة القاطنة في عالم خفي عن أبصارنا يسمى بـ «عالم البرزخ»، فإذا ذهبنا إلى زيارة قبر نبي أو ولي أو مؤمن ما، فإننا نروم من خلال هذا الطريق أن نخلق الاستعداد في أنفسنا لكي نخلق معهم علاقة روحية تؤهلنا للوصول إلى الكمالات المنشودة.

مضافاً إلى أن الأدلة العقلية والنقلية القائمة لإثبات بقاء الأرواح بعد انفصالها عن البدن، قد قدّمنا شطراً منها في بحوثنا المتقدمة.

والمتمعن بدقة في آيات الكتاب الكريم يجد بوضوح أن مسألة بقاء الأرواح بعد انفصالها عن البدن مؤكد وصريح بل يجب على العباد الإيمان بها من خلال عرض القرآن وأحاديث النبي والعترة وكلمات الصحابة والتابعين، نورد بعضاً منها بإيجاز:

١ ـ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ (البقرة/ ١٥٥).

٢ ـ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران/ ١٧٠).

٣ ـ ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (غافر/ ٤٧).

٤ ـ ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٨﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٩﴾ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٣٠﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ (الفجر/ ٢٨ـ٣١).

٥ ـ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (المؤمنون/ ١٠١).

اذن هذه الآيات تصرّح بوضوح بقاء الروح بعد انفصالها عن الجسد مما يعني

جواز الاتصال بها عن طريق التوسل والاستشفاع أو الدعاء أو الزيارة، فما تصوّره الوهابيون من أن زيارة القبور شرك أو لا نفع فيه ليس إلاّ مجرّد تهويل على الشيعة وبقية المسلمين، فما ادّعاه الوهابيون لا أساس علمياً له لأنه وبمقتضى نظرة القرآن إلى الكون والبراهين الفلسفية فإن روح الإنسان كانت مركز القدرة ومنبع جُلّ الكمالات، وإنّ واقع الإنسان هو عين روحه ونفسه، والجسد كالثوب كُسي به هيكلُه بمقتضى الضرورة ومن أجل نموّ وتكامل الروح، وإن انفصال الروح عن الجسد، خاصة أرواح الأنبياء والأولياء ما هي إلا برهان على تكامل الروح وعدم حاجتها إلى الجسد المركب من العناصر.

أما حجة الوهابيين على حرمة التشفع بالأولياء فهي كما يلي:

الدليل الأول:

إنّ التشفع بالأولياء نوع شرك، لأنّ طلب الشفاعة من الشافعين يُعَدُّ شركاً مع الله تعالى لأن طلب الشفاعة من الشفيع يعني عبادته.

والجواب:

أولاً ـ إنّ الشفاعة من الشافعين تعني طلب الشيء منهم، ونحن هنا نسأل:

هل أنّ أي طلب من الإنسان ـ حتى طلب الشفاعة ـ يُعدّ عبادةً أو شركاً؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال: بأنه ليس أي طلب من إنسان آخر يُعدّ عرفاً ولغةً عبادةً من دون الله تعالى، لأنّ العبادة ـ بمفهوم القرآن الكريم واللغة العربية ـ هي المقرونة باعتقاد أنّ الشافع هو إله وربّ، بل إنّ طلب الشفاعة من الشافعيين إنما يكون مندرجاً تحت عنوان أنهم عبادٌ مقرّبون إليه سبحانه، وأن دعاءهم في محضر ساحة الله يحظى بالاستجابة.

ثانياً ـ إنّ الشفعاء الصالحين إنما يشفعون تحت إطار إذنه تعالى لمن يستحق الشفاعة ويليق بها ضمن شروط معينة: من كونه مؤمناً بالله تعالى ورسوله وبالعترة الطاهرة وبكل ما جاء به محمّد بن عبد الله ﷺ، بحيث تكون علاقاتهم المعنوية متصلة به تعالى، فإذا شفعوا ضمن إطار إذنه تعالى فلا يُعدّ الطلب منهم شركاً لأنّ تشفعهم في طول إذنه تعالى، فإذا كان كذلك فلا مانع منه عقلاً وشرعاً وعرفاً.

ثالثاً ـ إنّ القرآن الكريم يدعو المسلمين للحضور عند رسوله الكريم:

ـ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ

ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا . . .﴾ (النساء/ ٦٥).

فالآية ربطت توبة الله عليهم باستغفار رسول الله لهم، فما لم يستغفر لهم الرسول لم يتب الله عليهم، فعدم استغفار الرسول لهم يعتبر دليلاً على أنهم لا يستحقّون المغفرة، ويشهد لهذا مورد نزول الآية الدالّ على أنّ اثني عشر رجلاً من المنافقين ائتمروا فيما بينهم واجتمعوا على أمر مكيدة لرسول الله فأتاه جبرائيل فأخبره بها فقال عليه السلام إنّ قوماً دخلوا يريدون أمراً لا ينالونه فليقوموا وليستغفروا الله وليعترفوا بذلك حتى أشفع لهم، فلم يقوموا، فقال رسول الله ﷺ مراراً لا تقومون! فلم يقم أحد منهم، فقال ﷺ: قم يا فلان قم يا فلان حتى عدّ اثنى عشر رجلاً، فقاموا وقالوا: كنّا عزمنا على ما قلت ونحن نتوب إلى الله من ظلمنا، فاشفع لنا، فقال: «الآن أخرجوا عني أنا كنت في أول أمركم أطيب نفساً بالشفاعة، وكان الله أسرع إلى الإجابة» فخرجوا عنه حتى لم يرهم.

فالآية تجيب ضمناً على كلّ الذين يعتبرون التوسل بالنبي أو بالإمام نوعاً من الشرك، فالتوسّل بالنبي والإستشفاع به إلى الله وطلب الإستغفار منه لمغفرة المعاصي مؤثر وموجب لقبول التوبة وشمول الرحمة الإلهية. فلو كانت وساطة النبي ودعاؤه للعصاة المتوسلين به والإستشفاع به وطلب الإستغفار منه شركاً فكيف يمكن أنْ يأمر الله تعالى العصاة والمذنبين بمثل هذا الأمر، فقوله تعالى: ﴿واستغفر لهم الرسول﴾ إشارة إلى أنْ يستفيد النبي من مقامه ومكانته ويستغفر للعصاة التائبين تماماً كاستغفار إبراهيم لأبيه (عمّه)، ومنطوق الآيات التي تنهى عن الاستغفار للمشركين حيث دلّ مفهومها على جواز الاستغفار للمؤمنين.

مضافاً إلى ذلك فإنه تعالى وضّح هوية الشفعاء بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (الزخرف/ ٨٧).

حيث ذكر سبحانه أن المشركين الذين يجعلون من دونه وسطاء من الأصنام وغيرها غير قادرين على الشفاعة لبطلان ما يتشفعون به وهو الأصنام إلاّ جماعة من الناس وهم المؤمنون الذين يتخذون بعض الصالحين شفعاء لهم عند الله تعالى ليسقط العقاب عن المذنبين المتشفعين، فأداة الاستثناء ﴿إِلَّا﴾ تصرّح بوضوح عمل تلك الصفوة للشفاعة الحقّة.

رابعاً ـ لو كان مطلق طلب الشفاعة شركاً لكانت الاستعانة «بالصبر والصلاة»

شركاً بقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة/ ٤٦).

في حين أنه سبحانه قيّد الاستعانة به تعالى بآيات أُخر بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

فهنا حصر الاستعانة بذاته المقدّسة ثم أجاز الاستعانة بالصبر والصلاة والصدقة والدعاء والشفاعة المجازة بإذنه تعالى. هذا مضافاً إلى أنه لو كان مطلق طلب الشفاعة شركاً لكان الطلب من الآخرين حينئذٍ شركاً، كمن طلب من ابنه أن يسقيه ماءاً، أو من زوجه أن تهيء له طعاماً، مع أن سيرة العقلاء جارية على هذا من دون الحكم على أنفسهم بالشرك لنكتة الاستعانة.

خامساً ـ إن المتشفع أو المستغيث بالأولياء عليهم السلام لا يقصد الألوهية فيهم، بل يستغيث متشفعاً بهم لاعتقاده أنهم وسائل إليه تعالى ﴿وابتغوا إليه الوسيلة﴾ ومعادن الرحمة الإلهية ومستقر الفيض الربوبي.

ولم يحصل في تاريخ المسلمين بوجه عام، والشيعة بوجه خاص أن قصدوا الألوهية بالأنبياء والأولياء عليهم السلام حال استغاثتهم بهم، بمعنى أنه لم يدّع أحدٌ أن محمداً أو علياً أو أحداً من العترة الطاهرة موجودات منفصلة عن الله تعالى، ومستقلة عنه بالتأثير كما كان يعتقده المشركون سابقاً وحاضراً.

فالشفيع يستفيد من صفات الله العليا من الرحمة والخلق والأحياء والرزق وغير ذلك في ايصال أنواع النعم والفضل إلى كل مفتقر محتاج من خلقه، فكما أن الشفاعة التكوينية ـ (التي هي عبارة عن مؤثرات خارجة عن حواسنا واحساسنا كالملائكة المدبرة لهذا الكون بإذنه تعالى ضمن سلسلة نظام العلة والمعلول) ـ ليست إلا توسط العلل والأسباب بينه وبين مسبباتها في تدبير أمرها وتنظيم وجودها وبقائها، فكذلك الشفاعة المصطلحة فإن الآيات تثبت الشفاعة لعدة من عباده من الملائكة والناس من بعد الاذن والارتضاء لهم، فلهم أن يتمسكوا برحمته وعفوه ومغفرته وما أشبه ذلك من صفاته العليا لتشمل عبداً من عباده ساءت حاله بالمعصية وشملته بلية العقوبة، ولله الملك وهو القائل ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ (الفرقان/ ٧١) وبذلك ظهر أن الشفاعة المصطلحة قسم من الشفاعة التكوينية، بمعنى تأثير دعاء النبي أو الولي ومسألته في جلب

الغفران بتوسيط صفاته العليا في هذا الأمر.

الدليل الثاني:

انحصار الشفاعة بالله تعالى، بدعوى أنّ الآيات القرآنية حصرتها به سبحانه كما في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ ۝ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ (الزمر/ ٤٤ـ٤٥).

والجواب:

١ ـ إنّ التدبّر في الآية المباركة يتضح لديه أنّ هدف الآية هو نفي الشفاعة من الأوثان التي كان يعبدها الجاهلون، وليس الهدف منها نفي الشفاعة من الشفعاء الصالحين، لذا فهي بصدد تقريعهم وتوبيخهم حيث يعبدون أحجاراً بحجة أنها تقربهم نحوه تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ (يونس/ ١٩).

فقوله تعالى في ذيل الآية: ﴿قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾.

ما هو إلاّ ردّ عليهم بالمناقشة في إطلاق كلامهم، فإنّ من البديهي أنّ الشفاعة تتوقف على علم في الشفيع يعلم به ما يريد، وممن يريد ولمن يريد، فلا معنى لشفاعة الجماد الذي لا شعور له، وكذا تتوقف على أن يملك الشفيع الشفاعة ويكون له حق أن يشفع ولا ملك لغير الله إلاّ أن يملّكه الله شيئاً ويأذن له في التصرف فيه، فقولهم بشفاعة أوليائهم مطلقاً الشامل لما لا يملكونه ولا علم لهم بإذنه تعالى لهم فيها تخرّص.

فالاستفهام في ﴿أَوَلَوْ كَانُوا . . .﴾ للإنكار، والمعنى قل لهم: هل تتخذونهم شفعاء لكم ولو كانوا لا يملكون من عند أنفسهم شيئاً كالملائكة ولا يعقلون شيئاً كالأصنام؟ فإنه سفه[1].

٢ ـ يوجد في القرآن الكريم آيات عدّة تثبت أنّ للأولياء حق الشفاعة بإذنه تعالى كقوله عزّ وجل:

﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة/ ٢٥٦).

---

(١) تفسير الميزان: ج ١٧ ص ٢٧٠.

﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء/ ٢٩).

﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (الزخرف/ ٨٧).

والتدبّر في الآية التي استدلّ بها الوهابيون يتمخض عنه أمران:

الأول: إنّ عبارتي (لا يملكون) و (لا يعقلون) تفيدان أنّ الشفعاء الذين يملكون حقّ الشفاعة يجب أن يتصفوا بالعقل والشعور والإدراك التام، مضافاً إلى كونهم مالكين للشفاعة في حين أن الأصنام تفقد هاتين الصفتين، إذ إن الأصنام لا تملك حقّ الشفاعة ولا هي واعية ذات شعور حتى يمكن أنْ تشفع لغيرها.

الثاني: إنّ الشفاعة وإن كانت أصالةً ملكاً لله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ وليست ملكاً للأوثان الخشبية أو المعدنية أو الحجرية بل هي حق يتفرّد به الله عز وجل وقد أعطاه عبيده تبعاً وبالعرض، فبهذا لا مانع أن يكون الله «مالك الشفاعة» وأن يشفع الآخر أي العبد النبي أو الولي بسماحٍ منه تعالى.

الدليل الثالث:

ادّعى الوهابيون أنّ المشركين إنما صاروا مشركين لطلبهم الشفاعة من الأوثان، واستدلّوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس/ ١٩).

وبذا يكون مطلق طلب الشفاعة من غيره تعالى شركاً وعبادة للشفيع.

والجواب:

إنّ القرآن الكريم عندما يعتبر أولئك الناس مشركين فليس لأجل طلبهم الشفاعة من الأصنام فحسب، بل بسبب عبادتهم لها عبادةً تؤدي بهم إلى الاستشفاع بها أيضاً في حين أنها لا تعقل ولا تدرك، فلهذا فإنّ أيّ نوع من الطلب المشفوع بهذه العقيدة الباطلة سيكون عبادةً للشفيع في حين أن المسلمين يعتبرون الشافعين الصالحين عبادَ الله المقربين، حيث إنهم بدون إذنه تعالى لا يقومون بعمل الشفاعة، بل ليسوا بقادرين على الشفاعة من دون إذنه سبحانه ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء/ ٢٨).

الدليل الرابع:

طلب الحاجة من غيرالله سبحانه محرّم، بدعوى أنّ الاستشفاع من الأولياء يعني الاستعانة بغيره وهو غير جائز بنص القرآن كما في قوله تعالى:

﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الجن/ ١٩).

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر/ ٦١).

والجواب:

١ ـ إنّ المقصود من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا . . .﴾ هو الدعوة المحرّمة المقرونة بالعبادة والاعتقاد بألوهية ذلك المدعو وربوبيته وليس المقصود من تحريم دعوة غير الله في الآية الدعوة المطلقة الشاملة للأوثان والصالحين.

فمعنى الآية: لا تعبدوا مع الله أحداً في العبادة كما قال في آية أخرى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ (الفرقان/ ٦٩).

٢ ـ إنّ ما تحرّمه الآية وتنهى عنه هو أن ندعو مع الله أحداً ونجعله مساوياً في الدعاء كما تدلّ على هذا جملة ﴿مَعَ اللَّهِ﴾ فإذا طلب إنسان من النبي أو الولي عليه السلام أن يبتهل إلى الله تعالى بالدعاء والتوسّل لقضاء حاجته وغفران ذنوبه فليس معناه أنه دعا مع الله أحداً، بل إنّ هذا الدعاء في الحقيقة ليس إلاّ دعاء الله سبحانه قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وما أشارت إليه بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأعراف/ ١٩٥).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ (الأنعام/ ١٩٨).

فإنّ هاتين الآيتين تشيران إلى أن المشركين كانوا يعتبرون الأصنام آلهةً صغاراً تملك الاختيار الكامل لأفعال الله تعالى كلها أو بعضها، لذا انتقدهم سبحانه بهاتين الآيتين وغيرهما.

والخلاصة: إنّ المشركين كانوا يعتبرون أصنامهم آلهةً صغاراً وإنّ أفعال الله تعالى مفوّضة إليها بشكل مطلق، لكنّ طلب الشفاعة والدعاء من إنسان منحه الله

هذا الحق، وهذه المنزلة فاقدة للخصائص والشرائط التي كان يتحلّى بها الجاهلون بعبادتهم للأصنام.

ـ هذه أهم الأدلة عند الوهابيين على حرمة التشفع بالأولياء، وقد عرفت بطلانها وسخافتها، حيث إن ما استدل به هؤلاء على حرمة التشفع دونه خرط القتاد، بل لا يصح أن نسميه دليلاً لأنه مجرد تخرُّص على الغيب وتحريف للكلم عن مواضعه ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس/ ٦٠).

النقطة الرابعة: أدلة جواز التوسل:

عندما يتوسّل المتوسلون لا يعني ذلك أنه سبحانه لا يسمع دعاءهم إلاّ عبر واسطة، وإنما فائدة الوسيلة والغاية منها هي أن قابلياتنا ناقصة، فهي بحاجة إلى كامل يفيض عليها من الجرد والكرم والعفو والمغفرة، فالشفاعة أو الوسيلة هي عبارة عن جعل شيء بين الفيض والإيجاد والإنسان الكامل المتوسّل به هو محل الفيض الإلهي لسعة قابليته وشدة إحاطته، فالنبي محمد وآله المعصومون المطهّرون الكاملون هم المخصوصون بالشفاعة الكبرى والمقام المحمود، ومعنى الشفاعة على حدّ تعبير العلاّمة المجلسي (قدّس سرّه).

إنهم وسائط فيوض الله تعالى، في هذه النشأة والنشأة الأخرى، إذ هم القابلون للفيوضات الإلهية والرحمات القدسية، وبفيضهم تفيض الرحمة على سائر الموجودات، وهذه هي الحكمة في لزوم الصلاة عليهم، والتوسّل بهم في كل حاجة لأنه إذا صلّى عليهم لا يردُّ لأنّ المبدأ فيّاض والمحل قابل وببركتهم تفيض على الداعي بل على جميع الخلق[1].

والخلاصة: إن التوسل فعل مشروع بنص الكتاب وأحاديث السُنة وسيرة المسلمين.

فأما الكتاب:

١ ـ فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة/ ٣٦) خاطب الله سبحانه وتعالى

---

(١) في المصدر هكذا، ولكن الأصح إضافة كلمة مقدّرة بعد كلمة «الداعي» فالمعنى هكذا: وببركتهم تفيض على الداعي الخيرات...».

في هذه الآية المؤمنين بثلاثة تكاليف يؤدي الالتزام بها وتطبيقها إلى نيل الفلاح والحياة الرغيدة، وهذه التكاليف هي:

التكليف الأول: تقوى الله تعالى بمعنى أخذ الحيطة والحذر من الوقوع في المعاصي والمزالق المؤدية إلى الهلاك والخسران ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾.

التكليف الثاني: وجوب انتخاب وسيلة للتقرّب إليه تعالى كفعل الطاعات وما شابه ذلك ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾.

التكليف الثالث: الجهاد في سبيل الله ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ﴾.

هذا هو الرأي السائد بين المفسرين في تفسيرهم للآية المباركة، ولكننا نفهم من الآية معنى آخر مفاده: أن الأمر بالتقوى عبارة عن ترك المعاصي والإتيان بالواجبات المقرّرة في الشريعة المقدّسة.

والأمر بانتخاب وسيلة عبارة عن اتخاذ قدوة إليه تعالى بواسطته يتم الوصول إلى المقصود والغاية المنشودة فالتقوى من دون الالتزام بالوسيلة لا معنى لها، كما أن اتخاذ الوسلة من دون الجهاد ـ سواء كان جهاداً نفسياً أم خارجياً ـ يعتبر عملاً ناقصاً بحاجة إلى ما يكمّله، فالعناصر الثلاثة: التقوى + الوسيلة + الجهاد تشكّل منعطفاً عظيماً نحو التكامل والارتقاء.

لذا نبحث هنا في أمرين باختصار:

الأول: ما هو مفهوم «الوسيلة» في اللغة العربية؟

الثاني: هل أن التوسل بالأنبياء والأولياء من مصاديق مفهوم الوسيلة أو لا؟

والجواب عن الأمرين:

فالوسيلة لغةً هي: القُربة والوصلة، وهي فعيلة، من وسل إليه إذا تقرّب إليه قال لبيد الشاعر:

أرى الناس لا يدرون ما قدر أمرهم ألا كل ذي لبّ إلى الله واسل

أي متوسل، فالوسيلة هي التي يتوسل بها إلى المقصود، ومفهوم «الوسيلة» واسع له مصاديق متعددة، فالوسيلة تشمل كل عملٍ أو شيء يؤدي إلى التقرّب إليه سبحانه لذا قال ابن منظور:

«توسل إليه بوسيلة: إذا تقرّب إليه وتوسل إليه بكذا تقرّب إليه بحرمة آصرة تعطفه عليه، وهي في الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويُتقرّب به ويطلق على كل عمل خالص يُسلك به طريق التقرّب إلى الله بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات. والوسيلة الوصلة والقربى وجمعها الوسائل قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾»[1].

فكما أن العبادات وكل الطاعات وسائل إليه تعالى للقرب منه ونيل ألطافه كذا شفاعة الأنبياء والأئمة والأولياء الصالحين يعدّ تقرّباً إليه تعالى وفق ما نصّ عليه القرآن الكريم وهي داخلة في مفهوم الوسيلة، والذين خصصوا هذه الآية وقيدوها ببعض المفاهيم لا يمتلكون في الحقيقة أي دليل على هذا التخصيص لأنّ كلمة «وسيلة» تطلق في اللغة على كل شيء يؤدي إلى التقرّب، لذا من أهم الوسائل إليه تعالى الاقتداء بأئمة الهدى المنصوبين من قبله تعالى، من هنا وردت النصوص الصريحة والواضحة أن «الوسيلة» هي علي[2] بن أبي طالب عليه السلام، قال القمي (قده) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ قال: تقرّبوا إليه بالإمام[3].

وهناك وسائل أخرى قد تحدّث عنها القرآن يمكن بواسطتها العروج إلى الكمال المطلق والحياة الأبدية.

من هذه الطرق: الصلاة والصوم كما قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ (البقرة/ ١٥٤).

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾ (العنكبوت/ ٤٦).

فالصلاة وسيلة للنهي عن الفحشاء والمنكر.

ومن الطرق أيضاً: «مودّة أهل القربى» فقد أجمع المفسرون أن المقصود من قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الشورى/ ٢٤).

---

(١) لسان العرب: ج ١١ ص ٧٢٤.
(٢) تفسير الميزان: ج ٥ ص ٣٣٣ نقلاً عن ابن شهر آشوب.
(٣) تفسير القمي: ج ١ ص ١٩٥ ط. دار السرور.

هم أهل البيت عليهم السلام[1]، هذه المودة هي جسر للسعادة ووسيلة للقرب منه تعالى.

فمودة آل البيت عليهم السلام هي السبيل المشار إليه في الآية، والتي عبّرت عنه سورة الفرقان آية ٥٨:

﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ فالمودّة في القربى هي نفس «السبيل» المشار إليه في هذه الآية المباركة.

وأحب أن أنوّه بأنه ليس المقصود من «المودة» الحب الجاف الأجوف، بل المراد هو الحب الخالص البنّاء، الذي يكون أساس تجانس الطرفين، ونفوذ المحبوب في قلب المحب، ونتيجة ذلك هو التشابه الخُلقي بهؤلاء والتكامل الروحي في ضوء الإتيان بالفرائض والابتعاد عن المعاصي، لأنّ مودةً كهذه تكون هي الطريق الذي يمهّد نحو السعادة، وأن الهدف من الرسالة هو قيادة الناس إلى هذه السُبُل والطرق، وعلى هذا فإن مودة هؤلاء الأعاظم توجب فائدة عظيمة ترجع آثارها على الإنسان المحب، وليس لصاحب الرسالة، وإلى هذا أشار قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (سبأ/ ٤٨).

وعلى هذا الأساس يمكن للمودة في القربى أن تكون إحدى الوسائل التي دعانا إليها سبحانه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ولو توسلنا إليه بالنبي محمد وآله المعصومين فإننا لا محالة فائزون منتصرون.

٢ ـ ومن الآيات الدالّة على جواز التوسّل ومشروعيته، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ (النساء/ ٦٥).

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (يوسف/ ٩٨ـ٩٩).

هنا تشير الآية إلى إخوة يوسف كيف طلبوا من أبيهم أن يستغفر لهم

---

(١) لاحظ تفسير شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي: ج ٢ ص ١٣٠.

خطاياهم بالطلب من الله تعالى ذلك.

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ . . .﴾ (التوبة/ ١١٥).

فهذه الآيات دليل على تأثير دعاء الأنبياء في حق الآخرين.

أما السنة الشريفة:

وردتنا أخبار كثيرة من طرق الفريقين تفيد بوضوح مشروعية التوسل وأنه أمر جرى عليه العقلاء من كل دين.

من هذه الأخبار ما روي من أنه سبحانه تاب على آدم عليه السلام عندما توسل إليه تعالى بالكلمات وهي محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة/ ٣٨).

فقد أورد جماعة من المفسرين[١] والمحدثين من العامة عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال:

«لمّا أذنب آدم الذي أذنبه، رفع رأسه إلى السماء فقال: أسألك بحقّ محمّد إلاّ غفرت لي، فأوحى الله إليه ومن محمّد! فقال: تبارك اسمُك لمّا خُلقتُ رفعت رأسي إلى عرشك فإذا فيه مكتوب «لا إله إلا الله محمّد رسول الله» فقلتُ: إنه ليس أحدٌ أعظم عندك قدراً ممن جعلت اسمه مع اسمك، فأوحى إليه، أنه آخر النبيين من ذريّتك ولولا هو ما خلقتك[٢].

فقد أثبت هذا الحديث المروي من طرق العامة اسم النبي محمّد دون التعرّض للعترة الطاهرة المروية في مصادر الإمامية، فتخصيص «الكلمات» في الآية المباركة بالنبي محمّد دون آله الميامين خلاف الفهم القرآن حيث بين ووضّح في عدّة آيات أهمية بعض الأفراد كما في شأن يحيى وعيسى عليهما السلام ﴿أَنَّ ٱللَّهَ

---

(١) الطبراني في المعجم الصغير ـ والحاكم في المستدرك والسيوطي في الدر المنثور والآلوسي في روح المعاني وابن عساكر في تاريخه.

(٢) لاحظ روح المعاني: ج ١ ص ٢١٧ والدر المنثور: ج ١ ص ٥٩ نقلاً عن الطبراني والبيهقي.

﴿يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران/ ٤٠).

﴿يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا﴾ (آل عمران/ ٤٦).

﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا﴾ (النساء/ ١٧٢).

فهذه الآيات أشارت إلى كلمتين الهيتين هما:

يحيى وعيسى. وكان التعبير عن كل واحد منهما بصيغة المفرد لا الجمع، فمع الانتباه إلى هذه الآيات يمكن القول أن المقصود من «كلمات» في الآية المتقدمة هي عدّة أفراد مقدسين لهم مكانة عنده تعالى لذا توسل بهم آدم عليه السلام.

ومن الأحاديث الدالّة على جواز التوسّل ما رواه ابن ماجة في السنن ج ١ ص ٤٤١ رقم الحديث ١٣٨٥ ط. إحياء الكتب العربية، ومسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٣٨ ومستدرك الصحيحين للنيسابوري ج ١ ص ٣١٣ ط. حيدر آباد الهند، والجامع الصغير للسيوطي ص ٥٩ عن الترمذي والحاكم، وتلخيص المستدرك للذهبي المطبوع بهامش المستدرك، والتاج الجامع ج ١ ص ٢٨٦.

عن عثمان بن حنيف قال:

إنّ رجلاً ضريراً أتى إلى النبي ﷺ فقال: أُدعُ الله أنْ يعافيني.

فقال ﷺ: إنْ شئت دعوتُ، وإنْ شئت صبرت وهو خير؟

قال: فادعُهُ، فأمره ﷺ أن يتوضّأ فيحُسن وضوءَه ويصلّي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجّه إليك بنبيّك نبي الرحمة، يا محمّد إنّي أتوجّه بك إلى ربّي في حاجتي لتُقضى اللهم شفّعه فيّ.

قال ابن حنيف:

فوالله ما تفرّقنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا كأن لم يكن به ضُرّ».

وسند الحديث صحيح على رأي ابن تيمية الذي يحرّم التوسّل[1].

---

(١) لاحظ الوهابية في الميزان للسبحاني: ص ١٦٤.

سيرة المسلمين:

جرت سيرة المسلمين في حياة النبي[1] وبعد وفاته على التوسّل بأولياء الله والاستشفاع بمنزلتهم وجاههم عند الله تعالى ونحن ننقل ما ذكره بعض مؤرخي العامة:

منهم ابن الأثير حيث روى:

١ ـ إنّ عمر بن الخطّاب استسقى بالعبّاس، عام الرّمادة، لمّا اشتدّ القحط، فسقاهم الله تعالى به وأخصبت الأرض، فقال عمر: هذا ـ والله ـ الوسيلة إلى الله والمكان منه.

وقال حسّان:

سأل الإمامُ وقد تتابع جَدْبُنا ... فسقى الغمام بغُرّة العبّاس

عمّ النبي وصنوِ والده الذي ... ورث النبيّ بذاك دون الناسِ

أحيى الإلهُ به البلاد فأصبحتْ ... مخضرة الأجناب بعد الياسِ

ولمّا سُقي الناس طفقوا يتمسحون بالعبّاس ويقولون: هنيئاً لك ساقي الحرمين»[2].

عن عبد الله بن أنس عن أنس قال: إنّ عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم إنّا كنا نتوسّل إليك بنبينا فتسقينا، وإنّا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاسقنا، قال: فيُسقَون.

٢ ـ وفي رواية أخرى:

إنّ عمر ـ لمّا استسقى بالعبّاس ـ قال: أيها الناس إنّ رسول الله كان يرى للعباس ما يرى الولدُ للوالد، فاقتدوا به في عمّه واتخذوه وسيلةً إلى الله.

قال القسطلاني في كتاب المواهب اللدنية ط. مصر تعقيباً على هذه الرواية: «ففيه تصريح بالتوسّل، وبهذا يبطل قول من منع التوسّل مطلقاً وبالأحياء

---

(١) لقد أورد البخاري في المجلد الثاني كتاب الاستسقاء العديد من النصوص الدالة على أن المسلمين استسقوا بالنبي ﷺ.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج ٣ ص ١١١ ط. مصر وص ١٦٦ ط. دار الكتب العلمية بيروت.
رواه البخاري في باب صلاة الاستسقاء رقم الحديث ١٠١٠.

والأموات، وقول من منع ذلك بغير النبي» انتهى.

٣ ـ إنّ المنصور الدوانيقي سأل مالك بن أنس إمام المالكية عن كيفية زيارة رسول الله والتوسّل به فقال لمالك:

«يا أبا عبد الله استقبلُ القبلة وادعو، أم استقبل رسول الله؟ فقال مالك في جوابه: لِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة؟! بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ . . .﴾»[1].

٤ ـ عُرف عن الشافعي إمام الشافعية بتوسله بعترة محمد ﷺ، لذا ذكر ابن حجر الهيثمي هذين البيتين من الشعر للشافعي قال:

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي
أرجو بهم أُعطى غداً بيدي اليمنى صحيفتي[2]

٥ ـ وروى في كتاب «مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام» كيفية توسل عمر بالعباس وأنه قال:

«اللهم إنّا نستقيك بعمّ النبي، ونستشفع إليك بشيبته، فسُقوا» وفي ذلك يقول العبّاس بن عُتبة بن أبي لهب:

بعمي سقى الله الحجاز وأهله عشية يستسقى بشيبته عُمَرُ[3]

وقال ابن حجر العسقلاني:

إنّ العباس دعا إلى الله تعالى بقوله: (. . . وقد توجّه القوم بي إليك لمكاني من نبيّك)[4].

٦ ـ لقد أنشدت صفية بنت عبد المطلب ـ عمّة النبي ـ قصيدة بعد وفاة النبي في رثائه ﷺ منها:

ألا يا رسولَ الله أنت رجاؤنا وكنت بنا بَرّاً ولم تكُ جافيا

---

(١) وفاء الوفا: ج ٢ ص ١٣٧٦.
(٢) الصواعق المحرقة: ص ١٧٨.
(٣) وفاء الوفا: ج ٣ ص ٣٧٥ نقلاً عن مصباح الظلام.
(٤) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج ٢ ص ٤١٣.

وكـنـتَ بـنـا بَـرّاً رؤوفـاً نـبـيـنـا ليبكِ عليك اليوم من كان باكيا[1]

بعد هذا كله يأتي بعض المدّعين للعلم كابن تيمية والقصيمي ومحمد بن عبد الوهاب فينسفون كل الأدلة وسيرة المسلمين والعقلاء القائمة على التوسّل بالأنبياء والأئمة عليهم السلام، كل ذلك باسم الدين.

● وقبل أن نختم الكلام عن الشفاعة، لابأس بالتطرق إلى عدة شبهات أثارها منكروها، أو قد تطرأ على الفكر للوهلة الأولى.

ـ الشبهة الأولى:

ذكر العلاّمة الجليل الشيخ السبحاني في الإلهيات بحث الشفاعة: أنّ الشفاعة لا تنال جماعة، منهم:

١ ـ الغاشُّ للمسلمين لما روي عنه ﷺ قال: من غشّ العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي[2]. والمراد من العرب ـ كما قال السبحاني ـ هم المسلمون لأن المسلمين يوم ذاك كانوا منحصرين في العرب.

٢ ـ المستخف بالصلاة، لما روي عن الإمام الكاظم عليه السلام قال: لما حُضِر أبي الوفاة قال لي: يا بُنيّ، إنه لا ينال شفاعتنا من استخف بالصلاة[3].

فأخرج مورد هاتين الروايتين عن موضوع الشفاعة.

لكن يجاب عنه:

(١) لو سلّمنا بصحة هاتين الروايتين، فلا تخرجان عن موضوع الشفاعة ـ كما قد يتصور البعض ـ من باب حمل المطلق على المقيّد، لأن هذا الحمل إنما يصح فيما لو لم يتعارض مع المطلقات النقلية الأخرى والأدلة العقلية والأصول الاعتقادية، فلا يمكن قياس الغاش للمسلمين والمستخف بصلاته بالزنديق الذي لا يشم رائحة الجنة عدا عن الشفاعة، فالمستخف والغاشُّ معتقد بالله وبما جاء به محمد بن عبد الله وأما الزنديق فبعكس الأول تماماً، فمساواتهما معاً بدرجة

---

(١) ذخائر العقبى للطبري: ص ٢٥٢ ومجمع الزوائد: ج ٩ ص ٣٦.
(٢) مسند أحمد ج ١/ ٧٢.
(٣) الكافي، ج ٣/ ٢٧٠ و ج ٦/ ٤٠١ والتهذيب للطوسي ج ٩/ ١٠٧.

واحدة في النار خلاف العدل الإلهي.

فلا بد حينئذٍ من التصرف بظاهر النص حتى لا نقع في المحذور المتقدم، فيكون المراد: أن المستخف بصلاته وكذا الغاشُّ (الذي قد يكون مصلياً محافظاً على الصلاة) لا تنالهما الشفاعة إلا بعد مكثٍ طويل في العذاب، وكأن لسان الرواية هكذا: لا ينال شفاعتنا الكاملة والسريعة من استخف بالصلاة.

(٢) إن المستخف بالصلاة مرتكبٌ كبيرة، ومرتكب الكبيرة يشمله الحديث المتواتر «ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» والمستخف والغاشُّ مرتكبان للكبيرة فيشملهما الحديث المزبور، فاستثناؤهما منه خلاف القرينية العقلية المتقدمة، هذا مضافاً إلى أنهما ليسا أسوأ حالاً ممن ستنالهم الشفاعة من أصحاب الكبائر كقاتل النفس المحترمة والزاني بالمحارم واللواط وما شابه ذلك مما وردت الأدلة القطعية على حرمته وتشديد العقاب عليه في الدنيا والآخرة، فقبول الشفاعة في حق هؤلاء دون المستخف والغاشُّ يعتبر ترجيحاً بلا مرجح.

وبالجملة: فالشفاعة شاملة لكل مرتكب ذنب من أمة محمد ﷺ عدا المشرك والناصب العداء لعترة محمد ﷺ، والمكذّب بشفاعة النبي وآله الأطهار، فالمشرك والناصب والمكذّب قد استثناهم الدليل لكونهم قطعوا الروابط الإيمانية مع الله تعالى ومع الشفيع بحيث يعدون أناساً مجرمين بحق أصحاب النعم، وبعيدين عنهم، فتشريع الشفاعة في حقهم يُعد ترجيحاً بلا مرجح وهو قبيح عقلاً وشرعاً.

ـــ الشبهة الثانية:

إن الشفاعة تجرّ إلى تمادي العصاة الفسقة بالاستمرار على المعصية والعدوان، لأنّ المجرم عندما يسمع بأن الشفاعة ستدركه فإنّه سيستمر على عصيانه وعدوانه رجاء غفران ذنوبه بالشفاعة؛ من هنا استشكل الطنطاوي في تفسيره (ج ١ ص ٦٩): بأن «الشفاعة» بالمعنى الذي يفهمه العامة تقود الأمّة إلى الإنتكاس على أمّ الرأس، ويبقى الدين من أسباب التأخّر لا الرقيّ.

والجواب:

(١) إنْ كان مقصوده بالشفاعة التي يفهمها العوام هي الشفاعة المطلقة وبلا قيود أصلاً فنحن معه نرفضها لأنها حينئذٍ تكون عامل هدمٍ؛ هذا مضافاً إلى كونها

خلاف الأدلة النقلية والعقلية، وأمّا الشفاعة التي يفهمها الشيعة والسنة طبقاً للموازين الشرعية والضوابط العقلية فهذا ممّا لا ريب فيه ولا شك يعتريه.

(٢) إنّ الخلط بين الشفاعة السائدة في المجتمع المادّي والشفاعة المصطلحة أدّى إلى استنكار الطنطاوي لبعض تفاصيل الشفاعة، لأنها لو كانت عاملاً للجرأة على المعاصي لكان الوعد بالمغفرة عاملاً للجرأة أيضاً، مع أن الله سبحانه وعد بها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (النساء/ ١١٧).

وهل يصحّ أنْ يقال هنا: إنّ الله تعالى جرّأ العصاة على المعصية لأنه وعدهم بالمغفرة؟!... إنّ الله سبحانه كما وعد بالمغفرة (ومنها الشفاعة) كذا أوعد بالعقاب كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (الرعد/ ٧) وكما في قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ (النساء/ ٣٢).

فهل يجد المستشكل الطنطاوي وأمثاله في نفسه أنّ هذا التشريع يوجب جرأة على ارتكاب بعض السيئات رجاء غفرانها بالاجتناب من الكبائر؟!

(٣) إنّ الشفاعة بمعناها القرآني تبعث الأمل في نفوس العصاة حتى لا ييأسوا من روح الله ورحمته، فلا يغلبهم الشعور بالحرمان من عفوه فيتمادوا في العصيان.

وهذا الإعتقاد بالرغم من أنّ البعض لاقاه بالإعتراض من حيث إنه يوجب الجرأة ويحيي روح التمرد في العصاة والمجرمين، لكنه وكما نعتقد يتسبّب في إصلاح سلوك المجرم فيعود للتوبة والإنابة. ومن هنا يتوضح لك الحال إذا لاحظنا مسألة التوبة ـ من دون ارتباط بالشفاعة ـ فإنّه لو كان باب التوبة موصداً في وجه العصاة والمذنبين، واعتقد المجرم بأنّ عصيانه مرّة واحدة أو مرات سيخلّده في نار جهنم فلا ريب أنّ هذا الاعتقاد سيوجب التمادي في اقتراف السيئات وارتكاب الذنوب، لأنه يعتقد حينئذ بأنّه لو غيّر وضعه وسلوكه في مستقبل أمره لا يقع ذلك مؤثراً في مصيره وخلوده في عذاب الله، فلا وجه لأن يترك المعاصي ما دام لن يخرج من نار جهنم، بل سيستمرّ على وضعه السابق حتى يوافيه الأجل، وهذا بخلاف ما إذا وجد الجوّ مشرقاً والطريق مفتوحاً،

واعتقد بأن الله سيقبل توبته وأنّ رجوعه سيغيّر مصيره في الآخرة، فعند ذلك سيترك العصيان ويستغفر لذنوبه ويطلب الإغضاء عن سيئاته، فهذا الإعتقاد يولّد اشراقة أمل وبصيص نور في النفس لتسلك طريق الطاعة والعبادة والفضيلة، فالاعتقاد بالشفاعة مثل الاعتقاد بأنّ الله سيغفر للعاصي، لأنّ المشفوع له إذا اعتقد بأن أولياء الله تعالى سيشفعون في حقّه ضمن شرائط معينة بحيث لم يبلغ حدّاً لا تنفع معه شفاعة الشافعين، فعند ذلك سوف يعيد النظر في مسيره ويحاول تطبيق نفسه على شرائط الشفاعة حتى يستحقّها. فالشفاعة الموجبة للتجرّأ ومواصلة العناد والتمرد هي الاعتقاد بأنّ الأنبياء والأولياء سيشفعون في حقه يوم القيامة على كلّ حال حتى ولو كفر بالله وقتل الأنبياء والأولياء، وقد يغفر الله لقاتل الإمام الحسين بن علي عليه السلام وأئمة آل البيت عليهم السلام بنظر هؤلاء الذين فهموا الشفاعة فهماً منكوساً.

إنّ الشفاعة المقبولة هي التي لم يقطع المشفوع له العلائق الروحية مع الشافعين بحيث لا يتمرّد عليهم قلباً، فما دامت الوشائج الروحية باقية مع الشافعين ولم يصل التمرّد إلى حد القطيعة فإن الشفاعة حينئذ تبقى معقولة ومقبولة. فالعاصي يستحقّ العقاب لعصيانه، ويستحقّ الرحمة لاعتقاده، والله سبحانه عندما تقبّل شفاعة الشفيع في العاصي وهو عالم بها منذ الأزل (لأنّ إرادته لا تغيّر من علمه) ومريد لها لحسن اعتقاد العاصي، فالإرادة كانت حاصلة لله تعالى مذ علمه الأزلي لا سيما على المبنى القائل بأنّ الإرادة من صفات الذات لا الأفعال، فعندما نقول: إنّ الله مريد أي عالم باشتمال الفعل على المصلحة الداعية إلى إيجاده، فقبول الله لشفاعة الشفيع يستلزم إرادته تعالى لها لعلمه أن المصلحة هي في قبول شفاعته ليظهر فضل الشفيع، فالإرادة بمعنى علمه بالمصلحة، فإرادته عزّ وجل تعلّقت بالمغفرة قبل وبعد الشفاعة، فالله هو الذي ألهم الشفيع أن يشفع للمشفوع له، لأنّ الشفاعة فرع رحمته الرحيمية المطلقة، وعلى المبنى القائل بأن الإرادة من صفات الأفعال تكون إرادته عزّ وجل قد تعلّقت بالمغفرة بعد طلب الشفيع، لكنْ ليس بمعنى أنه عزّ وجلّ لم يكن راضياً أن يُغفر للمشفوع له ثم رضي عنه نتيجة توسّط الشفيع، بل أنه كان مريداً لها قبل شفاعة الشفيع فارتأت المصلحة (كما قلنا أن الإرادة ـ وكما فسرها المتكلّمون ـ هي علمه باشتمال الفعل على المصلحة الداعية إلى إيجاده) أنْ يربطها ـ أي المغفرة ـ

بشفاعة الشفيع، فتكون المصلحة في المغفرة بعد شفاعة الشفيع بمعنى أنه سبحانه أراد أنْ يغفر للمشفوع له بعد شفاعة الشفيع أي أنه عزّ وجلّ ربط المغفرة بسببٍ وهو شفاعة الشفيع.

وبالجملة: فإن الله سبحانه ربط مغفرته بسببين:

أحدهما: الاستغفار والتوبة والدعاء.

ثانيهما: التوسل بالشفيع.

ويشير إلى هذين السببين آيات عدة، منها قوله تعالى:

﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا﴾ (هود/ ٤).

﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ (هود/ ٥٣).

﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المزمل/ ٢١).

﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران/ ١٦٠).

﴿فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ﴾ (النور/ ٦٣).

﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ (الفتح/ ١٢).

﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (يوسف/ ٩٨ـ ٩٩).

﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ (مريم/ ٤٨).

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء/ ٦٥).

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الأنفال/ ٣٣).

فالاستغفار وطلب الرسول المغفرة لمستحقها سببان مهمان جعلهما الله رحمة للمؤمنين، فإذا كان نفس وجود الرسول بين ظهراني العباد سبباً لرحمة الله

لهم، فبطريق أولى أن يكون دعاؤه وشفاعته سبباً كذلك لنزول الفيض الأقدس على قابليات السالكين والمحتاجين، فتأمل.

فعفوه سبحانه وتعالى عن المذنب بواسطة الشفيع لا يغيّر من واقع المغفرة شيئاً سوى أنه رفع من مقام المشفوع له رحمة به، وأظهر فضل الشفيع على غيره لكرامته عنده وفوزه لديه، بل هو نوع تكريم وتبجيل لهم ولمقامهم ونوع إشادة بهم. وهؤلاء الكرام البررة لا يطلبون فيضه وغفرانه إلاّ لمن استحقها وهو من لم يقطع صلته الإيمانية بالله وعلاقته الروحية مع أوليائه وشفعائه. فالآيات الآنفة الذكر حينما تدعو النبي الأكرم أن يستغفر للمؤمنين لكونه الوسيلة إلى الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة/ ٣٦) حيث أن الوسيلة هي كل ما يتوسل به إلى الشيء، فالآية تدعو إلى الاتيان بالقربات والقيام بالوظائف التي يتوسل بها الإنسان إلى مرضاته ورضوانه. فدعاء النبي ﷺ واستغفاره للمؤمنين ليست سُنّة مخصوصة بالأمة الإسلامية بل جرت عليها مشيئته في الأمم السابقة حيث نرى أن أبناء يعقوب عندما شعروا بالإثم راحوا يطلبون من أبيهم أن يستغفر الله لهم لذا وعدهم كما حكى عز وجل عنه وعنهم فقال: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (يوسف/ ٩٨ ـ ٩٩).

فالله تعالى هو صاحب الشفاعة أولاً وآخراً، فزمامها بيده عز وجل، فهو الذي يبعث الشفيع حتى يشفع في حق المجرم الذي له صلاحية المغفرة، فتصبح النتيجة أن رحمته الواسعة ومغفرته العميمة تصل من طريق الشفيع إلى عباده، فالأمور كلها بيده وناشئة منه، وراجعة إليه، فلولاه سبحانه لما كان هناك بعث من المجرم لكي يشفع له الشفيع، كما أنه لولاه لما كان هناك استجابة من الشفيع للمشفوع له، فالله سبحانه هو الذي يبعث الشفيع على الدعاء والشفاعة، وهو الذي يأذن له ويرتضي من يشاء من عباده، وليس للشفيع هنا أي دخالة إن لم يأذن له الله سبحانه، لذا ورد عنهم عليهم السلام القول: نحن أوعية مشيئة الله. فجرت السنة الإلهية على إيصال المسببات عن طريق أسبابها، فقد جعل لكل شيء سبباً من دون أن يقوم هو سبحانه بنفسه مكان الأسباب والعلل، بهذا التقرير يندفع

بعضٌ من أن الاعتقاد بشفاعة الشفعاء يستلزم أن يكون الشفيع أشد رأفة بالعباد من الله سبحانه، لأن المفروض ـ بحسب هذا التوهّم ـ أنه لولا دعاء الشفيع لا ترفع العقوبة عن المجرم والعاصي.

فيُعلم مما تقدّم أن الشفاعة لا تتحقق إلا بإذنه سبحانه للشفيع وارتضائه للمشفوع له فليس ذلك إلا لأجل أن المرضي هو اللائق دون غيره، فلو حُرم المشرك من شفاعة الأنبياء والأولياء، أو حرم بعض العصاة منها فليس ذلك إلاّ لعدم لياقتهم لهذا الفيض، وليس من أجل نفاد الرحمة الإلّهية التي لا يحدها شيء أبداً.

الشبهة الثالثة:

إن المراد من الشفاعة هو الإيمان والعمل، ويعبّرون عنها بـ «الشفاعة القيادية» التي أركانها الأنبياء والأولياء، فالشفاعة ـ بحسب هذه النظرية ـ تابعة للاقتداء، فمن عمل نال من الشفاعة بمقدار عمله، ومن لم يعمل بما أمره الله تعالى فقد عطّل ما وهب له من بذر الشفاعة ولم يسقه ولم يربه ولم ينمّه بالعمل فيحرم ثمرته مع أنه ساوى جميع المسلمين في حصول البذر عنده، وخالفهم في قعوده عن استثماره، فعلى هذا تكون الشفاعة عبارة عن العمل بالواجبات وترك المحرّمات. يُنسب هذا القول للطنطاوي في تفسيره الجواهر ج١/ ٦٥.

والجواب:

أولاً: إن تفسيره الشفاعة بالعمل خلاف الحديث المتواتر بين الفريقين عن النبي محمد ﷺ: «ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». والكبائر هي المحرّمات التي يرتكبها المشفوع له. فلو كانت الشفاعة هي نفس العمل بالواجبات لإستلزم صدور العبث من الرسول الكريم ﷺ، وذلك لأن من عمل بالواجبات وترك المحرّمات على وجهها المقرّر ليس بحاجة إلى شفاعة بل قد يشفع لغيره، لأن الشفاعة فرع وجود المعصية في المشفوع له، فإذا ارتفعت المعصية، ارتفع حينئذٍ وجه الحاجة إلى الشفاعة، فهي تماماً كتعلق الحكم بوجود موضوعه، فإذا ارتفع الموضوع ارتفع الحكم.

ثانياً: لو كانت الشفاعة هي الإيمان والعمل، فلماذا وعد الله سبحانه في كتابه بأنه لا يغفر الشرك ويغفر ما دون ذلك فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء/ ٤٩).

فلو كان المراد هو المغفرة على ضوء الإيمان والعمل لما صحّ استثناء الشرك في الآية، وبذلك يُعْلَم أن لله سبحانه مغفرة ورحمة خارجة عن إطار العمل، وأن رحمته الواسعة كما تصل إليهم عن طريق العمل بالأحكام، تصل إليهم عن طريق آخر أيضاً وهو كون العبد قابلاً للمغفرة والرحمة حافظاً لعلاقاته مع اللّه ومع الشفعاء المرضيين وإن كان مقصّراً في عمله.

ثالثاً: لو كانت الشفاعة نفس العمل، فكيف صار دعاء المؤمن لأخيه المؤمن بظهر الغيب مؤثراً مع أن المدعو له لم يعمل، ومع هذا فقد نال بغيته من جراء استجابة الله تعالى لدعاء المؤمن لأخيه، كما يظهر من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ (الحشر/ ١١) وكذا دعاء الملائكة للمؤمنين كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ (غافر/ ٨).

فلو كانت الشفاعة هي نفس العمل، فكيف يكون دعاء المؤمن لأخيه المؤمن، ودعاء حملة العرش موجباً للمغفرة؟!

الشبهة الرابعة:

إن الأعتقاد بالشفاعة يتنافى مع الآيات الدالة على أن الجزاء رهن العمل والسعي، قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم/ ٤٠) ﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (يونس/ ٥٣). فكيف نجمع بين هذه الآيات وبين آيات الشفاعة التي ليست لها واقعية كواقعية السعي والعمل، بل كل ما في الأمر أن المشفوع له ينال المغفرة بدون سعي.

والجواب:

أولاً: بما أن الله سبحانه هو الواجب المفيض لكل ما في الوجود من حياة أو موت أو رزق أو نعمة أو رحمة أو نقمة، وهي أمور مختلفة لا ترتبط به سبحانه على السواء، ولا لرابطة واحدة كيفما كانت، فإن فيه بطلان الارتباط والسببية، فهو تعالى لا يشفي مريضاً من غير سبب موجب، ومصلحة مقتضية، ولا يشفيه لأن الله هو المميت المنتقم، بل لأنه عز وجل الرؤوف الرحيم المنعم

الشافي المعافي، ولا يهلك جباراً مستكبراً من غير سبب، لأنه عز وجل رؤوف رحيم به، بل لأنه المنتقم الشديد البطش القهار، فعندما يغفر سبحانه للعاصي بدعاء الشفيع فلأن رحمته سبقت غضبه لمقتضيات في نفس المشفوع له، وليس من حقنا البحث عنها، فقد يرحم عز وجل لنية المرء لا لعمله، فموضوع الشفاعة مستثنى عن قانون العقاب الذي يتناول المجرمين الذين قطعوا علاقاتهم الروحية بالله وبرسوله وأولياء النعم عليهم السلام، فقانون العقاب سارٍ على كل العصاة إلا البعض من عبيده، وهل يحق لنا أن نسأله عز وجل: لمَ غفرت لبعض دون بعض؟ كلا ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ (الأنبياء/ ٢٤).

فالشفاعة فرع الاعتقاد بالله وبما أنزله على رسوله الأمين محمد ﷺ، فهذا الاعتقاد هو المصحح للشفاعة والموجب للمغفرة بدعاء الشفيع، والشاهد على ما قلنا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء/ ٢٩)، فأثبت الشفاعة على مَن ارتضى، وقد أطلق الارتضاء من غير تقييد بعمل ونحوه كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ (طه/ ١١٠)، ففهمنا أن المراد به ارتضاء أنفسهم أي ارتضاء دينهم لا ارتضاء عملهم، فبذا تكون هذه الآية موضّحة لآيات الجزاء على السعي والعمل، أو مخصصة لها بمعنى أن الله يجازي على السعي إلا فئة معينة يجازيها لاعتقادها الصحيح. قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ (مريم/ ٨٤ ـ ٨٦)، «فهو يملك الشفاعة (أي المصدر المبني للمفعول) وليس كل مجرم بكافر محتوم له النار، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ (طه/ ٧٦)؛ فمن لم يكن مؤمناً قد عمل صالحاً فهو مجرم سواء كان لم يؤمن، أو كان قد آمن ولم يعمل صالحاً، فمن المجرمين من كان على دين الحق لكنه لم يعمل صالحاً وهو الذي قد اتخذ عند الله عهداً لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ (يس/ ٦١ ـ ٦٢)، فقوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ عهد بمعنى الأمر وقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ عهد بمعنى الإلتزام لاشتمال الصراط المستقيم على الهداية إلى السعادة والنجاة. فهؤلاء قوم من أهل الإيمان يدخلون النار لسوء أعمالهم، ثم ينجون منها

بالشفاعة، وإلى هذا المعنى يلوّح قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ (البقرة/ ٨١).

فهذه الآيات أيضاً ترجع إلى ما ترجع إليه الآيات السابقة، والجميع تدل على أن مورد الشفاعة أعني المشفوع لهم يوم القيامة هم الدائنون بدين الحق من أصحاب الكبائر، وهم الذين ارتضى الله دينهم[1]».

ثانياً: إن آيات الجزاء على السعي والعمل لا تلغي آيات الشفاعة، لأن الاعتقاد بالله وبما أنزله على رسوله محمد ﷺ يعتبر سعياً قام به المشفوع له، ويعدُّ من آثاره وتوابعه إذ لولا جده واجتهاده في الإيمان بالله سبحانه وبما جاء به رسوله لما نالته شفاعة الأولياء، فالسعي الذي قام به طيلة حياته على وجه حفظ به علاقاته القلبية ـ على أقل تقدير ـ مع الله سبحانه ومع أوليائه، هو المصحح للشفاعة والغفران بدعاء الشفيع، والله سبحانه لا يضيع سعي المؤمنين من ذكر وأنثى بل يثيب عليه بالدخول للجنة من دون حساب أو بالمغفرة له بشفاعة الأنبياء والأولياء. فكما أنه عز وجل يثيب على الإيمان المجرد من دون عمل، كذا يثيب على العمل، قال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة/ ١٤٤).

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران/ ١٧٣).

﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف/ ٩١).

ملخص مما ذكرنا: انه لا مانع من القول بجواز العفو في حق العصاة بواسطة الشفاعة كما لا مانع من شمول آيات الشفاعة لهم. وبذا نكون قد انتهينا من إيراد الشبهات حول الشفاعة والإجابة عليها بنحو الإجمال وهي كافية بتأدية المراد بحمد الله لمن القى السمع وهو شهيد.

* * * * *

(١) تفسير الميزان ج ١/ ١٧١.

عقيدتنا في معنى التشيع عند آل البيت (عليهم السلام)

قال المصنّف (قدّس سرّه):

إنّ الائمة من آل البيت عليهم السلام لم تكن لهم همّة ـ بعد أنْ انصرفوا عن أنْ يرجع أمر الأمّة إليهم ـ إلاّ تهذيب المسلمين وتربيتهم تربية صالحة كما يريدها الله تعالى منهم، فكانوا مع كلّ من يواليهم ويأتمنونه على سرهم، يبذلون قصارى جهدهم في تعليمه الأحكام الشرعيّة وتلقينه المعارف المحمدية، ويعرّفونه ما له وما عليه.

ولا يعتبرون الرجل تابعاً وشيعة لهم إلاّ إذا كان مطيعاً لامر الله مجانباً لهواه آخذاً بتعاليمهم وإرشاداتهم. ولا يعتبرون حبّهم وحده كافياً للنجاة كما قد يمنّي نفسه بعض من يسكن إلى الدعة والشهوات ويلتمس عذراً في التمرّد على طاعة الله سبحانه. أنهم لا يعتبرون حبّهم وولاءهم منجاة إلاّ إذا اقترن بالأعمال الصالحة، وتحلّى الموالي لهم بالصدق والامانة والورع والتقوى.

«يا خيثمة! أبلغ إلينا أنّه لا نغني عنهم من الله شيئاً إلاّ بعمل، وأنّهم لن ينالوا ولايتنا إلاّ بالورع، وأنّ أشدّ الناس حسرة يوم القيامة من وصف عدلاً ثمّ خالفه إلى غيره»[1].

---

(١) أصول الكافي كتاب باب زيارة الإخوان.

بل هم يريدون من أتباعهم أن يكونوا دعاة للحقّ وأدلاء على الخير والرشاد، ويرون أنّ الدعوة بالعمل أبلغ من الدعوة باللسان: «كونوا دعاة للناس بالخير بغير ألسنتكم، ليروا منكم الاجتهاد والصدق والورع»[1].

ونحن نذكر لك الآن بعض المحاورات التي جرت لهم مع بعض أتباعهم، لتعرف مدى تشديدهم وحرصهم على تهذيب أخلاق الناس.

١ ـ محاورة أبي جعفر الباقر مع جابر الجعفي[2]:

«يا جابر، يكتفي من ينتحل (التشيّع) أن يقول بحبّنا أهل البيت! فوالله ما (شيعتنا) إلاّ من اتقى الله وأطاعه».

«وما كانوا يعرفون إلاّ بالتواضع، والتخشع، والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم والصلاة، والبرّ بالوالدين، والتعاهُد للجيران من الفقراء وأهل المسكنة والغارمين والأيتام، وصدق الحديث وتلاوة القرآن، وكفّ الألسن عن الناس إلاّ من خير، وكانوا أمناء عشائرهم في الأشياء»، «فاتقوا الله واعملوا لما عند الله! ليس بين الله وبين أحد قرابة. أحبّ العباد إلى الله عزّ وجلّ أتقاهم وأعملهم بطاعته»[3].

يا جابر، والله ما تتقرّب إلى الله تبارك وتعالى إلاّ بالطاعة وما معنا براءة من النار[4]، ولا على الله لأحد من حجّة من كان لله مطيعاً فهو لنا وليّ

---

(١) نفس المصدر باب الورع.

(٢) نفس المصدر باب الطاعة والتقوى.

(٣) وبهذا المعنى قال أمير المؤمنين في خطبته القاصعة: (إنّ حكمه في أهل السماء وأهل الأرض واحد، وما بين الله وبين أحد من خلقه هوادة في إباحة حمى حرمه على العالمين).

(٤) فقوله عليه السلام: «وما معنا براءة من النار» معارضٌ بالنصوص المتواترة الدالّة على أن لهم عليهم السلام الشفاعة للمذنبين، ولو سلّمنا بصحة صدور الحديث عنهم عليهم السلام فلا بدّ من تأويل العبارة هذه بما يلي:
أ ـ المقصود من العبارة أنه ليس معنا براءة من النار لكلّ الناس بل البراءة مختصة بالمستحقّين لها.
ب ـ أو يكون المقصود ـ والله أعلم ـ أنه ليس معنا براءة كاملة لعصاة الشيعة من النار بل سوف يعذّبون فترة ثمّ تنالهم البراءة والشفاعة. للحديث المتفق عليه بين الفريقين عنه صلى الله عليه وآله: ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي. (الشارح).

ومن كان لله عاصياً فهو لنا عدوّ. وما تنال ولايتنا إلاّ بالعمل والورع».

٢ ـ محاورة أبي جعفر عليه السلام أيضاً مع سعيد بن الحسن[١]:

أبو جعفر عليه السلام: أيجيء أحدكم إلى أخيه فيدخل يده في كيسه فيأخذ حاجته فلا يدفعه؟

سعيد: ما أعرف ذلك فينا.

أبو جعفر عليه السلام: فلا شيء إذن.

سعيد: فالهلاك إذن.

أبو جعفر: إنّ القوم لم يعطوا أحلامهم بعد.

٣ ـ محاورة أبي عبد الله الصادق عليه السلام مع أبي الصباح الكناني[٢]:

الكناني لأبي عبد الله عليه السلام: ما نلقى من الناس فيك؟!

أبو عبد الله: وما الذي تلقى من الناس؟

الكناني: لا يزال يكون بيننا وبين الرجل الكلام، فيقول جعفريّ خبيث.

أبو عبد الله: يعيّركم الناس بي؟!

الكناني: نعم!

أبو عبد الله: ما أقلّ والله من يتبع جعفراً منكم! إنما أصحابي من اشتدّ ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه. هؤلاء أصحابي!

٤ ـ ولأبي عبد الله عليه السلام كلمات في هذا الباب نقتطف منها ما يلي:

أ ـ (ليس منّا ـ ولا كرامة ـ من كان في مصر فيه مائة ألف أو يزيدون، وكان في ذلك المصر أحد أورع منه).

ب ـ (إنّا لا نعدّ الرجل مؤمناً حتى يكون لجميع أمرنا متبعاً ومريداً إلاّ وإن من اتباع أمرنا وإرادته الورع، فتزينوا به يرحمكم الله).

ج ـ (ليس من شيعتنا من لا تتحدث المخدرات بورعه في خدورهن،

---

(١) أصول الكافي كتاب الإيمان: باب حق المؤمن على أخيه.

(٢) نفس المصدر باب الورع.

وليس من أوليائنا من هو في قرية فيها عشرة آلاف رجل فيهم خلق لله أورع منه).

د ـ (إنما شيعة «جعفر» من عفّ بطنه وفرجه واشتدّ جهاده وعمل لخالقه ورجا ثوابه وخاف عقابه. فإذا رأيت أولئك، فأولئك شيعة جعفر).

* * * * *

متى نشأ التشيّع؟

لعلّ طالب الحقيقة يسأل: إذا كان الإسلام ديناً كاملاً وشاملاً جاء لهداية البشرية جمعاء، فما بال أتباعه ينقسمون إلى طائفتين: شيعة وسُنّة؟

وهل دين السُنّة غير دين الشيعة، ومتى برز اصطلاح سنّة وشيعة؟ وهل الشيعة ليسوا من أهل السُنّة، ومن هم الشيعة؟

هذه تساؤلات تُعرض على بساط البحث، وعلى طالب الحق والحقيقة أن يذعن للصواب مهما كانت النتائج مُرّة وصعبة.

فنقول: إنّ مصطلح «سنّة» مع إضافة «الجماعة» إليه أي أهل السنّة والجماعة ليس له علاقة بالإسلام بل ابتدعته أراجيف السياسة الظالمة ضدّ عترة محمد ﷺ الذين طُهّروا بمحكم الكتاب العزيز؛ ولو رجعنا إلى تاريخنا قليلاً وحلّلنا الأسباب التي أدّت إلى نشوء هذا المصطلح يظهر لنا بوضوح أنّ هذا التقسيم برز إلى العلن وبشكل واضح ـ وإنْ كان لمصطلح الشيعة وجود في القرآن والسنة ـ بعد رحيل النبي ﷺ وبالأخص يوم السقيفة المشؤومة حيث انضم إلى أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب ثلّة من الصحابة، وأيّدهما جماعة كثيرة من الصحابة الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم، وقد قام جماعة من حواريّي مولانا الإمام علي بن أبي طالب روحي فداه بمعارضة أبي بكر وجماعته.

«وبديهيّ أنّ السلطة الحاكمة أقصتْ هؤلاء وأبعدتهم واعتبرتهم خارجين من الصفّ الإسلاميّ وعملت بكلّ جهودها على شلّ معارضتهم بكلّ الأساليب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية».

وممّا يؤكّد صحة هذا القول أن هذا المصطلح برز بوضوح أكثر عندما اشترط عبد الرحمان بن عوف على أمير المؤمنين عليه السلام أنّه يبايعه على شرط كتاب الله وسنة رسوله وسنّة الشيخين كما جاء ذلك في تاريخ الخلفاء للسيوطي (صفحة

١٥٤ ط. قمّ)، وقد جاء في الإمامة والسياسة لابن قتيبة (ص ٤٥): أن عبد الرحمان قال للإمام علي عليه السلام: أبايعك على شرط عمر أنْ لا تجعل أحداً من بني هاشم على رقاب الناس، فقال الإمام (ع): مالك ولهذا إذا قطعتها في عنقي؟ إلى أنْ قال عليه السلام: لا والله لا أعطيكه أبداً... وكأن سيرة الشيخين أو سنتهما شيء واجب الاتّباع في قبال سنّة النبي صلى الله عليه وآله، ولكن يظهر أنّ سنتهما تختلف عن سنّة النبي وآله الأطهار.

لذا ومن هذا المنطلق أكّد الإمام أبو الأحرار أبو عبد الله الحسين عليه السلام في وصيّته الغرّاء لأخيه محمّد بن الحنفية بقوله: «خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدّي وأبي علي بن أبي طالب».

فسيرة الإمام علي عليه السلام تناهض سيرة الشيخين لأنّ سيرته امتداد لسيرة النبي صلى الله عليه وآله ومقابل سيرة الشيخين. فسيرة الشيخين أصبحت سُنّة متّبعة مقدّسة عند أتباعهما قديماً وحديثاً لذا يتهمون بالرفض كل من لم يتّبع سيرتهما وكأنّ سيرتهما وحيٌ أنزله الله تعالى ونحن نستغرب كيف أنّ اتباع مدرسة الشيخين يغالون في تقديس تلك المدرسة في حين يستنكرون على الشيعة اتّباع رسول الله وآله المطهّرين المقدّسين الذين رفعهم الله تعالى على العالمين بصريح الآيات وأحاديث النبي، فهم عليهم السلام الأعلم والأفضل والأشجع والأتقى والأورع من كلّ صحابة النبي والتابعين باعتراف الخصم، ألم يقل عمر بن الخطاب: «لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن» و «لولا عليّ لهلك عمر»[1].

وورد بألفاظ متعددة أنّ عمر بن الخطاب قال:

١ ـ اللهم لا تبقني لمعضلة ليس لها ابن أبي طالب[2].

٢ ـ لا أبقاني الله بأرض ليس فيها أبو الحسن[3].

---

(١) لاحظ الاستيعاب: ج ٣ ص ٣٩ والرياض: ج ٢ ص ١٩٤ ومناقب الخوارزمي: ص ٤٨ وشرح الجامع الصغير: ص ٤١٧ وتذكرة السبط: ص ٨٧ وفيض القدير: ج ٤ ص ٣٥٧ والحاكم في المستدرك.

(٢) تذكرة السبط: ص ٨٧ ومناقب الخوارزمي: ص ٥٨ ومقتل الخوارزمي: ج ١ ص ٤٥.

(٣) إرشاد الساري: ج ٣ ص ١٩٥.

٣ ـ لا أبقاني الله بعدك يا عليّ[١].

٤ ـ أعوذ بالله من معضلة ولا أبو الحسن لها[٢].

٥ ـ أعوذ بالله أنْ أعيش في قوم لستَ فيهم يا أبا الحسن[٣].

٦ ـ اللهم لا تنزل بي شديدة وأبو الحسن إلى جنبي[٤].

وقال معاوية: كان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذه منه[٥] ـ أي من الإمام علي ـ وقال ابن عباس حبر الأمة: والله لقد أُعطي علي بن أبي طالب تسعةُ أعشار العلم وأيم الله لقد شارككم في العُشر العاشر[٦].

مضافاً إلى ذلك النصوص المتعددة التي بلغت حدّ التواتر تذكر بخير الإمام علي عليه السلام وترفع من شأنه وتجعله في مصافّ الكاملين، ومع هذا فكيف يجرؤ العامة على تكفير الشيعة واتهامهم بالرفض، وأنهم ـ أي الشيعة ـ رفضوا سنّة النبي صلى الله عليه وآله؟

وردُّنا على هؤلاء: أنّ الشيعة يعتقدون أنهم هم أهل السُنّة حقيقةً لأنهم ساروا على الخطى التي رسمها لهم ابن عمّ الرسول وزوج الزهراء البتول علي بن أبي طالب عليه السلام الذي اقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وآله؛ وكلمة «شيعة» لم يطلقها الشيعة على أنفسهم بل أطلقها القرآن عليهم والنبي محمّد صلى الله عليه وآله، وهنا لا بأس بالتطرّق إلى نقطتين:

النقطة الأولى: معنى الشيعة لغة واصطلاحاً:

«الشيعة» لغةً: الاتباع والأعوان، أُخذت من الشياع، وكلّ قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، والجمع: شيَع قال في النهاية: إنّ أصل الشيعة «الفرقة» من الناس

---

(١) الرياض النضرة: ج ٢ ص ١٩٧ مناقب الخوارزمي: ج ٦ تذكرة السبط: ص ٨٨ وفيض القدير: ج ٤ ص ٣٥٧.

(٢) تاريخ ابن كثير: ج ٧ ص ٣٥٩ الفتوحات الإسلامية: ج ٢ ص ٣٠٦.

(٣) فيض القدير: ج ٤ ص ٣٥٧.

(٤) أخرجه ابن البختري كما في الرياض: ج ٢ ص ١٩٤.

(٥) مناقب أحمد ـ الرياض النضرة: ج ٢ ص ١٩٥.

(٦) الاستيعاب: ج ٣ ص ٤٠ الرياض: ج ٢ ص ١٩٤ ومطالب السؤل: ص ٣٠ ولاحظ الغدير: ج ٣ ص ٩٧.

وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث بلفظ واحد ومعنى واحد.

وقال ابن منظور: «الشيعة: القوم الذين يجتمعون على الأمر وكلّ قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وقد غلب هذا الاسم على من يتولّى الإمام علي بن أبي طالب وأهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين حتى صار لهم اسماً خاصّاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عُرف أنه منهم».

وقال الأزهري: «الشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي ﷺ»[1].

وزبدة المخض: أنّ الشيعة تُطلق على معنيين:

الأول: بمعنى الفرقة من الناس كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ (مريم/ ٧٠).

والمعنى: من كلّ فرقة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ﴾ (الحجر/ ١١) أي فرقهم وطوائفهم.

الثاني: بمعنى الأنصار والأعوان كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ (القصص/ ١٦) وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات/ ٨٤) أي من شيعة نوح لإبراهيم عليه السلام لأنه كان على منهاج نوح وسنّته في التوحيد والعدل واتباع الحقّ. رُوي أنّ إبراهيم عليه السلام من شيعة النبيّ الأكرم محمّد بن عبد الله ﷺ كما قال تعالى: ﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (يس/ ٤٢) أيْ من هو أبٌ لهم فجعلهم ذرية وقد سبقوهم.

وروى الرازي عن الكلبي: «إنّ المراد: إن من شيعة محمّد لإبراهيم بمعنى أنه كان على دينه ومنهاجه فهو من شيعته وإنْ كان سابقاً له»[2].

وللفظ الشيعة مفهوم أوسع من هذا، إذْ يمكن تعديته إلى كلّ أولياء الله تعالى فقد رُوي أنّ النبي ﷺ جلس يوماً يحدّث أصحابه في المسجد فقال: يا قوم إذا

---

(١) لسان العرب مادّة شيع: ج ٨ ص ١٨٨.

(٢) تفسير الرازي: ج ٢٦ ص ١٤٦ ومجمع البيان: ج ٨ ص ٤٤٩.

ذكرتم الأنبياء الأوّلين فصلّوا عليهم، وإذا ذكرتم أبي إبراهيم عليه السلام فصلّوا عليه ثم صلّوا عَلَيّ. قالوا: يا رسول الله بما نال إبراهيم ذلك؟ قال: اعلموا أنّ ليلة عُرج بي إلى السماء، فرقيتُ السماء الثالثة نُصب لي منبر من نور، فجلستُ على رأس المنبر، وجلس إبراهيم عليه السلام تحتي بدرجة، وجلس جميع الأنبياء الأولين حول المنبر فإذا بأمير المؤمنين عليه السلام قد أقبل وهو راكبٌ ناقة من نور ووجهه كالقمر وأصحابه حوله كالنجوم.

فقال إبراهيم عليه السلام: يا محمد: أيّ نبي معظّم هذا؟ وأيّ ملك مقرّب؟

قلت: لا نبيّ معظّم ولا ملك مقرّب، هذا أخي وابن عمّي وصهري ووارث علمي علي بن أبي طالب.

قال: ومن هؤلاء الذين حوله كالنجوم؟

قلت: شيعته.

فقال إبراهيم: اللهم اجعلني من شيعة عليّ عليه السلام[1].

ملاحظة:

إنّ قوله ﷺ «إذا بعليّ عليه السلام قد أقبل وهو راكبٌ على ناقة من نور...» إشارة إلى التمثلات الروحية لمولانا علي عليه السلام وأصحابه الميامين في تلك المواطن المطهّرة لإبراز فضلهم.

ومن هذا القبيل ما رواه الحافظ الكنجي في الكفاية صفحة ٥١: عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل الثقة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: مررتُ ليلة أُسري بي إلى السماء فإذا أنا بملك جالس على منبر من نور والملائكة تحدّق به، فقلت: يا جبرائيل من هذا الملك؟ قال: أدن منه وسلّم عليه. فدنوت منه وسلّمت عليه، فإذا أنا بأخي وابن عمي علي بن أبي طالب. فقلت: يا جبرائيل سبقني عليّ إلى السماء الرابعة؟ قال لي: يا محمد لا، ولكنّ الملائكة شكت حبّها لعلي فخلق الله تعالى هذا الملك من نور عليّ على صورة عليّ، والملائكة تزوره في كلّ ليلة جمعة سبعين ألف مرة يسبّحون الله ويقدسونه ويهدون ثوابه لمحبّ عليّ عليه السلام.

---

(١) مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣٥٦.

قال الشاعر العبدي مادحاً علياً عليه السلام:

يا من شكت شوقه الأملاك إذ شغفت ... بحبّه وهواه غاية الشغف

فصاغ شبهك ربّ العالمين فما ... ينفكُّ من زايرٍ منها ومعتكفِ[1]

معنى «الشيعة» اصطلاحاً: حيث يراد منها كل من اتبع أمير المؤمنين عليه السلام وقدّمه على غيره ممن اغتصب الخلافة منه عليه السلام.

ولو أُطلق لفظ «الشيعة» بالألف واللام فهو على التخصيص لا محالة لأنصار واتباع مولى الموحدين علي عليه السلام على سبيل الولاء والاعتقاد بإمامته الظاهرية بعد رحيل النبي محمد صلى الله عليه وآله وأما إمامته الواقعية فهي متحققة له عليه السلام قبل وبعد رحيله صلى الله عليه وآله، فهو إمام شاء القوم أم أبوا.

أما لو أُسقطت الألف واللام المعرفتين من اللفظ مع إضافة (منْ) التبعيضية، فيفيد كونه غير مخصص بمن اتبع الإمام علياً عليه السلام فيقال حينئذٍ: هؤلاء من شيعة بني أُمية، أو من شيعة بني العباس أو من شيعة فلان وفلان.

قال الشهرستاني وهو من علماء العامة معرّفاً «الشيعة».

قال: الشيعة الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإنْ خرجت فبظلم يكون من غيره...»[2].

ولفظ «الشيعة» اصطلاحاً وإن كان يصدق مجازاً على غير المعتقدين بإمامة باقي الأئمة عليهم السلام كالزيدية والاسماعيلية والفطحية الخ... إلاّ أنه حقيقة مختصّ بمن وآلى واتبع واعتقد بإمامة الاثني عشر أولهم مولانا أمير المؤمنين وآخرهم حبيب قلوبنا الإمام الحجّة بن الحسن العسكري (عج) الشريف، ونحن نعتقد أنّ كل مَنْ لم يوال باقي الأئمة عليهم السلام فهو تماماً كمن لم يعتقد بالإمام علي عليه السلام أصلاً، للأدلة الدالّة على الاعتقاد بهم كمجموع، منها:

خلفائي بعدي اثنا عشر كعدة نقباء موسى.

---

(١) الغدير: ج ٢ ص ٣٢٠.

(٢) الملل والنحل: ج ١ ص ١٤٦.

ولا ينقضي هذا الأمر حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش.

وفي تعبير آخر: كلهم من بني هاشم[1].

النقطة الثانية: مصدر التشيع:

إنّ المتصفح لأوراق التاريخ والحديث والتفسير يرى بوضوح أن النبي ﷺ أول من أطلق ـ بعد كتاب الله ـ لفظة «شيعة» على أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كسلمان المحمدي وأبي ذرّ الغفاري وعمّار بن ياسر والمقداد وأمثالهم، لذا ورد التأكيد من النبي ﷺ خلال حياته المباركة على تأصيل وتجذير هذا المصطلح على أصحاب وصيه وحبيبه الإمام علي عليه السلام ليكون بمثابة البذرة في الأرض كي تثمر في المستقبل وتؤتي أُكلها كل حين بإذن ربها، وهناك نصوص متعددة تثبت هذا المدّعى، منها:

١ ـ ما ورد عن تفسير الصافي عن الأمالي عن جابر بن عبد الله قال: كنّا عند النبي ﷺ فأقبل علي بن أبي طالب عليه السلام فقال النبي ﷺ: قد أتاكم أخي ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال: «والذي نفسي بيده إنّ هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة، ثم قال: إنه أولكم إيماناً معي وأوفاكم بعهد الله، وأقومكم بأمر الله وأعدلكم في الرعية وأقسمكم بالسوية وأعظمكم عند الله مزيّة، قال: نزلت ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ وكان أصحاب محمد إذا أقبل عليٌّ قالوا جاء خير البرية[2].

٢ ـ ما ورد عن الحاكم الحسكاني الحنفي النيسابوري من أعلام القرن الخامس الهجري، بألفاظ وطرق متعددة تبلغ حدّ التواتر، نقتبس منها ما ورد عن يزيد بن شراحيل الأنصاريّ كاتب الإمام علي عليه السلام قال: «سمعت الإمام علياً يقول: حدثني رسول الله ﷺ وأنا مسنده إلى صدري فقال: أما تسمع قول الله عزّ وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ هم أنت وشيعتك وموعدي وموعدكم الحوض إذا اجتمعت الأمم للحساب تدعون غرّاً محجّلين» وأورد عن تميم بن حذلم عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) لاحظ القندوزي في ينابيع المودة: ص ٣٠٨ ومسند أحمد: ج ٥ ص ٨٩ ومستدرك الحاكم: ج ٤ ص ٥٠١ ومجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٩٠ وكنز العمال: ج ٦ ص ٢٠١.

(٢) تفسير الصافي: ج ٥ ص ٣٥٥ ط. الأعلمي.

﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ . . .﴾ قال النبي ﷺ لعليّ عليه السلام: «هو أنت وشيعتك، تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، ويأتي عدوّك غضبان مقحمين»[1].

وروى مثل ذلك الفيروز آبادي في فضائل الخمسة من الصحاح الستّة عن تفسير الطبري والسيوطي والصواعق المحرقة ونور الأبصار[2].

ورواه القندوزي الحنفي بطرق متعددة عن الديلمي في مسنده والطبراني في الكبير عن أبي رافع: إنّ النبي ﷺ قال: «يا علي، أوّل أربعة يدخلون الجنّة أنا وأنت والحسن والحسين وذرّيّاتنا خلف ظهورنا وأزواجنا خلف ذرّيّاتنا وأشياعنا عن أيماننا وشمائلنا»[3].

إذنْ، فإنّ تجذير وتأصيل هذا المصطلح إنّما كان في عهد النبي وصار شعاراً لكلّ موال للإمام عليّ عليه السلام إلاّ أن هذا الشعار لم ينقلب إلى حقيقة ثابتة ولم يتجسّد إلى واقع عمليّ إلاّ بعد رحيل الرسول إلى عالم الخُلد حيث بعد وفاته انحرف كثير مَن الصحابة الذين كانوا يتظاهرون بالولاء للإمام عليّ عليه السلام فافترقوا إلى فرق:

الأولى: فرقة المحايدين أو المذبذبين لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء.

الثانية: أتباع المدرسة البكريّة التي شُيّد بنيانها في سقيفة بني ساعدة.

الثالثة: أتباع المدرسة العلويّة كسلمان وأبي ذرّ وخواصّ أصحاب النبي وأمير المؤمنين، وهؤلاء أفضل الصحابة وقفوا بجانب الوصي، فقد عُرفوا في حياة الرسول بشدّة اليقين بخلاف أتباع المدرسة البكرية فلم يُعهد لواحد منهم تمرس في قتال أو شدّة إيمان كما كان يتحلّى به أتباع مدرسة الإمام علي عليه السلام.

فمدرسة الإمام علي عليه السلام عُرفت بالتشيّع والولاء له لأنه صاحب الحقّ بنص القرآن وأحاديث النبي ﷺ كما تقدّم وليس التشيّع بدعاً من الدهر ابتدعه رجل يهودي يسمّى عبد الله بن سبأ كما ادّعى ذلك أحد علماء العامّة محمد رشيد

---

(١) شواهد التنزيل: ج ٢ ص ٣٥٨ ط. الأعلمي، وفي هامش شواهد التنزيل قال: وفي غير واحد من المصادر «غضاباً مقمحين». المقحام: خوض الشدائد، والاقماح: المذلة.

(٢) فضائل الخمسة من الصحاح الستة: ج ١ ص ٢٧٨.

(٣) ينابيع المودة: ص ٣٢٣ ط. قم.

رضا صاحب مجلّة المنار المصرية، قال:

«وكان مبتدع أصول التشيّع يهوديّ اسمه عبد الله بن سبأ أظهر الإسلام خداعاً ودعا إلى الغلوّ في عليّ كرّم الله وجه لأجل تفريق هذه الأمة وإفساد دينها ودنياها عليها. . .» وسار على خطاه أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام، وكذلك فريد وجدي في دائرة المعارف، وحسين إبراهيم في كتابه «الإسلام السياسيّ» كل هؤلاء قلّدوا المؤرخ القديم الطبري في تاريخ: ج ٣ ص ٣٧٨ حيث قال:

«إن عبد الله بن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء أُمه سوداء أسلم زمان عثمان ثم تنقّل في بلدان المسلمين يحاول إضلالهم فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم وقال لهم:

إنّه كان ألف نبي ولكل نبي وصي وكان عليّ وصيّ محمّد ثم قال: محمّد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء. . ثم قال: ومن أظلم ممن لم يجز وصيّة رسول الله ووثب على وصيّ رسول الله وتناول أمر الأمة، ثمّ إنّ عثمان أخذها بغير حقّ وهذا وصيّ رسول الله فانهضوا في هذا الأمر فحرّكوه وابتدأوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. . .».

«ثمّ إنّ ابن سبأ بثّ في البلاد الإسلامية دعاته وأشار عليهم بالطعن في الأمراء فمال إليه وتبعه على ذلك جماعات من المسلمين فيهم الصحابي الجليل أبو ذرّ وعمّار بن ياسر ومحمد بن أبي حذيفة وعبد الرحمان بن عديس ومحمد بن أبي بكر ومالك الأشتر وغيرهم، فكانت السبئية تثير الناس على ولاتهم تنفيذاً لخطّة زعيمها ممّا أدّى إلى تحريض جماعة من المسلمين فقدموا المدينة وحاصروا عثمان بن عفان في داره حتى قُتل فيها. . .».

إن ما ذكره المفترون من كون مصدر التشيّع عبد الله بن سبأ يُشكل عليه بالنقاط التالية:

* **أولاً**: إن مبدأ التشيّع كان سابقاً على ظهور عبد الله بن سبأ، ولكنّ أعداء الشيعة استغلّوا دعوى اعتقاده بأحقية أمير المؤمنين علي عليه السلام وبالبراءة من أعدائه، حيث إنّ الرجل المذكور قد فضح مخالفي الإمام عليه السلام، وكفّرهم، من هنا قال من خالف الشيعة أن أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهود على حدّ

تعبير الرجالي المرموق محمّد بن قولويه القمي[1].

* ثانياً: ما جاء به الطبري وأتباعه، من أن الرجل المذكور أغرى كبار الصحابة ما هو إلاّ أسطورة اختلقها أعداء الشيعة بغضاً بهم، إذ كيف يصدّق المرء أن يهودياً جاء من صنعاء استطاع أن يغري كبار الصحابة والتابعين، ويحرّضهم على الخروج ضدّ أمرائهم في تلك الفترة القاسية، وهل أغراهم بالمال والسلطة أم بشيءٍ آخر؟ مع أن المذكورين من أهل التقوى والورع واليقين، عُرضت عليهم الدنيا بزخارفها منذ عهد النبي إلى خلافة عثمان، فرفضوها، هل يمكن إذن أن يغري هكذا رجل جماعة بهذا المستوى الإيماني؟! وهل كانوا سذّجاً حتى يمكن أنْ يستميلهم عبد الله بن سبأ؟! ولو سلّمنا أنه حرّضهم على الخروج ضدّ أمرائهم ـ وفرض المحال غير محال ـ فما الضّير في ذلك ما دام حكام تلك الفترة لم يحكموا بمبادىء الإسلام، لا سيما عثمان بن عفان الذي تمادى كثيراً في ظلم شيعة أمير المؤمنين عليه السلام حيث نفى أبا ذرّ الغفاري إلى الربذة، تلك المنطقة الصحراوية الجرداء حتى مات فيها وحيداً غريباً، وضرب عمّار بن ياسر الصحابي الجليل حتى حصل له فتق في بطنه، وضرب أيضاً عبد الله بن مسعود سيّد القرّاء، إلى غير ذلك من أفعال نكراء صدرت منه، حرّكت ضمائر اشراف المسلمين، فنهضوا لقتاله، والمرء يستغرب كيف يُترك ابن سبأ المحرّض ضد السياسة العثمانية، في حين كان الذين حرّضهم ابن سبأ قد وقعوا فريسة أنياب عثمان، فشرّد من شرّد وقَتَل من قتل؟!

ولا يبعد القول: أنّ السبئية فكرة خيالية، نسجتها أيادٍ خبيثة طعناً بالشيعة واتّهامهم بالرفض اليهودي، ويؤكد هذا ما ذكره بعض كبار العامة كعبد ربّه المالكي؛ قال «بأن الرافضة ـ يعني الشيعة ـ يهود هذه الأمة»[2].

وكعبد الله الجميلي صاحب كتاب (بذل المجهود في مشابهة الرافضة لليهود ـ ط. مكتبة الغرباء الأثرية في المدينة المنورة).

قال الدكتور طه حسين: «وأكبر الظن أن عبد الله بن سبأ، إنْ كان كلّ ما يروى عنه صحيحاً، إنما قال ودعا إلى ما دعا إليه بعد أن كانت الفتنة، وعظم

---

(١) لاحظ تنقيح المقال للممقاني ج ٢/ ١٨٤ ط. حجري.

(٢) الغدير للعلاّمة الأميني ج ٣/ ٧٨ نقلاً عن العقد الفريد.

الخلاف، فهو قد استغل الفتنة ولم يثرها، وأن خصوم الشيعة أيام الأمويين والعباسيين، قد بالغوا في أمر عبد الله بن سبأ هذا ليشككوا في بعض ما نسب من الأحداث إلى عثمان وولاته من ناحية، وليشنّعوا على عليّ عليه السلام وشيعته من ناحية أخرى فيردوا بعض أمور الشيعة إلى يهودي أسلم كيداً للمسلمين وما أكثر ما شنّع خصوم الشيعة على الشيعة؟[1].

● **ثالثاً**: على فرض أنّ الرجل حقيقة وليس أسطورة تاريخية لكن لا شك أنّ ما نُقل عنه في ذلك المجال سرابٌ وخداع، لأننا نشك أنْ يكون لابن سبأ هذا الأثر الفكري العميق مؤثراً على صحابة بلغوا القمة في العلم والعمل، عدا عن أنه أحدث انشقاقاً عقائدياً بين طائفة كبيرة من المسلمين.

● **رابعاً**: إن الشيعة برّمتهم يتبرّؤون من الرجل المذكور لغلوه في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على فرض صحة ما نُسب إليه وأن أمير المؤمنين عليه السلام استتابه ثلاثة أيام فلم يرجع فأحرقه بالنار في جملة سبعين رجلاً[2].

وقال الشيخ الطوسي (قدس سره) (٣٨٥ ـ ٤٦٠) في رجاله في باب أصحاب أمير المؤمنين: عبد الله بن سبأ الذي رجع إلى الكفر وأظهر الغلوّ[3].

وقال الشيخ الحلي «قدس سره» (٦٤٨ ـ ٧٢٦): غالٍّ ملعون، حرّقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار، كان يزعم أن علياً إله وأنه نبي، لعنه الله[4].

وقال ابن داوود (٦٤٧ـ٧٠٧): عبد الله بن سبأ رجع إلى الكفر وأظهر الغلو[5].

وقال الشيخ حسن (ت عام ١٠١١) في التحرير الطاووسي: غالٍ ملعون حرّقه أمير المؤمنين عليه السلام بالنار[6].

● **خامساً**: على فرض أنّ كلّ ما ساقوه في القصة صحيح، ولكن لا ملازمة

---

(١) الفتنة الكبرى فصل ابن سبأ والغدير ج ٩/ ٢٢٠.
(٢) رجال الكشّي، صفحة ٩٨، رقم ٤٨.
(٣) رجال الطوسي، باب أصحاب علي عليه السلام، رقم ٧٦، ص ٥١.
(٤) الخلاصة للعلامة الحلي: القسم الثاني، الباب الثاني، ص ٢٣٦.
(٥) رجال ابن داوود: القسم الثاني ص ٢٥٤ رقم ٢٧٨.
(٦) التحرير الطاووسي ص ١٧٣ رقم ٢٣٤.

بين التصديق بها، وبين أن ذلك الحدث هو منشأ مذهب الشيعة، فإن التشيّع حدث ـ كما قلنا ـ في عصر النبي ﷺ واعتنقته أمّة مسلمة ورعة من الصحابة والتابعين، وأما ما قام به ابن سبأ على فرض صحة وقوعه، فإنه يعبّر عن موقف فردي، وتصرُّف شخصي خارج عن إطار المذهب ومن تبعه. فالواجب على أصحاب الضمائر الحرة عند علماء السنّة أن لا يقعوا في محذور إساءة الظن بإخوانهم الشيعة الذين تمسّكوا بالكتاب وسنّة النبي وعترته الطاهرة الذين أمر النبيّ المسلمين بالتمسّك بهما، وأنّ من تخلّف عنهما غرق وهوى.

• **نظريات اخرى:**

وهناك نظريات أخرى تُرجع أصل التشيع إليها، منها:

ـ **النظرية الأولى**: تُرجع التشيّع إلى ما بعد وفاة النبي محمد ﷺ، وقد ذكر العلاّمة الشيخ جعفر السبحاني أنّ المؤرخ اليعقوبي ممّن تبنّوا هذه النظرية فقال: «وتخلّف عن بيعة أبي بكر قومٌ من المهاجرين والأنصار ومالوا مع علي بن أبي طالب منهم: العباس بن عبد المطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام، وخالد بن سعيد، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، وعمّار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأبيّ بن كعب»[1].

ولكن يردُ عليه:

إنّ مجرد الميل إلى الإمام علي عليه السلام ليس دليلاً على أن مصدر التشيّع كان يوم الشقيفة، فلا توجد ملازمة بين الميل إلى مولانا علي عليه السلام وبين مصدر التشيّع.

ـ **النظرية الثانية**: ترجع أصل التشيّع إلى عهد عثمان بن عفان، نتيجة أحداث وتناقضات أفرزتها سياسة الحكام المنحرفين، ممّا هيّأ جواً ملائماً لنشوء الفرق والأحزاب.

ومن مؤيدي هذا الاتجاه جماعة من المؤرخين منهم: ابن حزم وجماعة آخرون ذكرهم يحيى هاشم فرغل في كتابه (عوامل وأهداف نشأة علم الكلام، ج ١ ص ١٠٥).

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢/ ١٢٤.

ـ **النظرية الثالثة**: ترجع أصل التشيّع إلى أيام خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وممّن قال بهذا الرأي ابن النديم في الفهرست ص ٢٢٣، قال: «لمّا خالف طلحة والزبير علياً عليه السلام، وأبيا إلاّ الطلب بدم عثمان بن عفان، وقصدهما علي عليه السلام ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله تعالى، تسمّى من اتّبعه على ذلك بالشيعة، فكان يقول: «شيعتي».

ـ **النظرية الرابعة**: ترجع أصل التشيّع إلى أيام شهادة الإمام الحسين عليه السلام وما أفرزته تلك الواقعة الفريدة من تطورات هامة في داخل الساحة الإسلامية، ومن مؤيدي هذا الإتجاه: الدكتور كامل مصطفى الشيبي في كتابه (الصلة بين التصوف والتشيّع، ج ١ ص ٢٢) وبروكلمان في كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية ص ١٢٨).

ـ **النظرية الخامسة**: ترجع أصل التشيّع إلى الأصول الفارسية، ومن أنصار هذه النظرية كثير من المستشرقين حيث لهم تلميحات وإيماءات تشير إلى ذلك، وكذا أبو زهرة في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلامية)، وأحمد عطية في كتابه (القاموس الإسلامي).

ـ **النظرية السادسة**: ترجع أصل التشيع إلى عهد الإمام الصادق عليه السلام حيث قام تلميذه هشام بن الحكم بوضع قواعد وأسس المذهب الشيعي، ومن مؤيدي هذه النظرية الدكتور محمد عمارة في كتابه (الإسلام وفلسفة الحكم ص ١٥٨).

هذه أهم النظريات عن أصل التشيع وكلّها مردودة جملة وتفصيلاً، لأنّ التشيع ـ وكما قلنا سابقاً ـ أول حركته كانت منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله، وهو الذي أصّل قواعده وثبّت دعائمه، فمن خلال إلقاء نظرة تدبرية على النصوص المحمدية نجد بوضوح أن النبي محمداً صلى الله عليه وآله أوّل شيعيّ مناصر لعليّ عليه السلام، ألم يصرّح النبي في غدير خم: «من كنتُ مولاه فهذا عليٌّ مولاه»، وما ورد عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عليّ وشيعته هم الفائزون يوم القيامة».

والتشيع برأي تلكم النظريات لا يحظى بجذور فكرية أصيلة، فهو وإنْ كان في نشأته الأولى تياراً سياسياً محضاً ـ وهو ما أكد عليه عدد من المستشرقين منهم برنار لويس وجولد سهير وغيرهما ـ إلاّ أنه في تكوينه المذهبي اللاحق كان من وحي اليهودي المتأسلم عبد الله بن سبأ، وهذا ما أكدته المصادر السنية المتقدمة،

حيث صوّرت للآخرين أن هذا التشيّع الذي بدأ سياسياً ـ نتيجة ظروف تاريخية ـ سرعان ما انتظم في تعاليم دخيلة انتحلها بشكل منتظم بعض الثوّار على النظام الأموي أو هشام بن الحكم في بداية الحكْم العباسي كما نصّت عليه النظريتان الأخيرتان ـ من خلال هذه المماحكة، يحاول أعداء الشيعة لفت الأنظار إلى كون الأمة التي تفجّر منها ذلك الصراع السياسي الأول، وبالتالي الموقف الشيعي من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، يصعب الإمساك بها، في حين لم تعد الجماعة التي ناصرت علياً عليه السلام تملك مشروعية ما، غير أنها ضالة، وانتهى بها الإخفاق السياسي إلى مدّ الجسور مع القوى المتآمرة ضد السلطة السياسية القائمة، وضدّ الإسلام بشكل عام.

نحن إذن، أمام مشروعية زئبقية للموقف الشيعي، مشروعية لم تبرح كونها في الزمن الأول ولاءاً سياسياً للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام حيث تنطلي عليه اللعبة، فلا يكون الإمام عليه السلام سيّد الحملة التصحيحية التي يسمّيها بعضهم «الفتنة»، بل كان الأمر هنا يتعلق بيهودي مجهول الأصل، وظّف شخصية علي بن أبي طالب عليه السلام في مؤامرة يهودية.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

* * * * *

عقيدتنا في الجور والظلم

قال المصنِّف (قدّس الله سرّه):

من أكبر ما يأخذه الأئمة عليهم السلام على الإنسان من الذنوب: الظلم والعدوان على الغير، وذلك اتباعاً لما جاء في القرآن الكريم من استنكار الظلم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

وقد جاء في كلام أمير المؤمنين عليه السلام ما يبلغ الغاية في تصوير الظلم، كقوله في نهج البلاغة برقم ٢١٩: «والله لو أُعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أنْ أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت» وهذا غاية ما يمكن أنْ يتصوره الإنسان في التعفف عن الظلم والحذر من الجور واستنكاره وإنّه لا يظلم «نملة» في قشرة شعيرة وإنْ أُعطي الأقاليم السبعة. فكيف حال من يلغ في دماء المسلمين وينهب أموال الناس ويستهين في أعراضهم وكراماتهم؟ كيف يكون قياسه إلى فعل أمير المؤمنين؟ وكيف تكون منزلته من فقهه صلوات الله عليه؟ إنّ هذا هو الأدب الإلهيّ الرفيع الذي يتطلبه الدين من الشر.

نعم، إنّ الظلم من أعظم ما حرّم الله تعالى، فلذا أخذ من أحاديث آل البيت وأدعيتهم المقام الأوّل في ذمّه وتنفير أتباعهم عنه.

وهذه سياستهم عليهم السلام، وعليها سلوكهم حتى مع من يعتدي عليهم. وقصّة الإمام الحسن عليه السلام معروفة في حلمه عن الشامي الذي اجترأ عليه

وشتمه، فلاطفه الإمام وعطف عليه، حتى أشعره بسوء فعلته. وقد قرأتَ آنفاً في دعاء سيد الساجدين من الأدب الرفيع في العفو عن المعتدين وطلب المغفرة لهم. وهو غاية ما يبلغه السمو النفسي والإنسانية الكاملة، وإنْ كان الاعتداء على الظالم بمثل ما اعتدى جائزاً في الشريعة وكذا الدعاء عليه جائز مباح، ولكن الجواز شيء، والعفو الذي هو من مكارم الأخلاق شيء آخر، بل عند الأئمة أنّ المبالغة في الدعاء على الظالم قد تعدّ ظلماً، قال الصادق عليه السلام: «إن العبد ليكون مظلوماً فما يزال يدعو حتى يكون ظالماً»[1] أي حتى يكون ظالماً في دعائه على الظالم بسبب كثرة تكراره. يا سبحان الله! أيكون الدعاء على الظالم إذا تجاوز الحدّ ظلماً؟ إذاً ما حال من يبتدىء بالظلم والجور، ويعتدي على الناس، أو ينهش أعراضهم، أو ينهب أموالهم أو يشي عليهم عند الظالمين، أو يخدعهم فيورطهم في المهلكات أو ينبزهم ويؤذيهم، أو يتجسس عليهم؟ ما حال أمثال هؤلاء في فقه آل البيت عليهم السلام؟ إنّ أمثال هؤلاء أبعد الناس عن الله تعالى، وأشدّهم إثماً وعقاباً وأقبحهم أعمالاً وأخلاقاً.

* * * * *

● **أقول: عُرّف الجَوْر والظلم:** بإنّ الجور هو الحيف الذي يتعدّى من الشخص لغيره أو الميل عن القصد.

والظلم مثل الجور إلاّ أنه أعمّ فهو يتناول وضع الشيء في غير موضعه[2].

وقال بعضهم: إنّ الجور خلاف الاستقامة في الحكم وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلماً ولا تسمى جوراً فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سميَ جوراً، وأصل الظلم نقصان الحق، والجور

---

(١) البحار: ج ٩٠ ص ٣٢٥.
ووجه صيرورته ظالماً بأمرين:
١ ـ أنه يدعو فلا يُستجاب له فيقنط فيصير ظالماً بعدما كان مظلوماً.
٢ ـ أن يدعو حتى يتعدّى مظلوميته. (من الشارح).

(٢) لسان العرب: ج ١٢ ص ٣٧٢.

العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل عنه[1].

أنواع الظلم:

ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ظلمٌ بين الإنسان وربّه، وأعظمه الشرك والكفر والنفاق ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان/ ١٤).

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ (الأنعام/ ٢٢).

وهؤلاء لهم عذاب عظيم عند ربّهم قال تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان/ ٣٢).

الثاني: ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وقد ذمّ الله سبحانه مرتكبيه قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الشورى/ ٤١) ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ (الشورى/ ٤٣).

الثالث: ظلَم الإنسان لنفسه ومنه قوله تعالى:

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ (فاطر/ ٣٣).

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ﴾ (الصافات/ ١١٤).

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ﴾ (القصص/ ١٧).

﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (الأعراف/ ٢٤).

﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل/ ٣٤).

والظالمون الثلاثة ـ الظالم لربّه والظالم لأخيه والظالم لنفسه ـ تربطهم صفة واحدة مشتركة هي الظلم، لكن ظلم الأول والثاني أقبح من الثالث، لأنّ الأولين ظالمان لنفسيهما مع ظلمهما للآخرين، لأنّ الإنسان عند تعدّيه على غيره بظلم يكون قد ظلم نفسه.

والظلم قبيح بمقتضى ضرورة العقل والشرع، وقبحه ذاتي لا يمكن أن تغيّره

---

(١) الفروق اللغوية: ص ١٩١ لأبي هلال العسكري.

المحسّنات الاعتبارية، فهو قبيح عند كل العقلاء، لا فرق بقبح صدوره من المؤمن أو الكافر، فالظلم قبيح ولو صدر من مؤمن، والعدل حسن ولو صدر من كافر.

لذا ورد عن مولى الثقلين علي بن أبي طالب روحي فداه أنه قال: «وأيم الله لأبقرنّ الباطل حتى أُخرج الحق من خاصرته»[1].

«لا يؤنسنّك إلاّ الحق ولا يوحشنّك إلاّ الباطل»[2].

وقال روحي فداه:

«أيها الناس لو لم تتخاذلوا عن نصر الحق ولم تهنوا عن توهين الباطل، لم يطمع فيكم من ليس مثلكم، ولم يقو مَنْ قوي عليكم، لكنكم تُهتم متاه بني إسرائيل ولعمري ليُضعفنّ لكم التّيه من بعدي أضعافاً بما خلّفتم الحق وراء ظهوركم»[3].

وقال عليه السلام في حق الشيخين:

«وتركا الحق وهما يُبصرانه، وكان الجور هواهما والاعوجاج رأيهما، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكم بالعدل والعمل بالحق سوء رأيهما وجَوْرَ حكمهما، والثقة في أيدينا لأنفسنا، حين خالفنا سبيل الحق»[4].

«رحم الله رجلاً رأى حقاً فأعان عليه أو رأى جوراً فردّه وكان عوناً بالحق على صاحبه»[5].

---

(١) موضوعات نهج البلاغة: ص ٦٧٨ إنتشارات جهان قم.
(٢) نفس المصدر: ص ٦٨٠.
(٣) نفس المصدر.
(٤) الدليل على موضوعات نهج البلاغة ط قم ص ٦٨٢.
(٥) نفس المصدر والصفحة.

عقيدتنا في التعاون مع الظالمين

قال المصنّف (قدس سره):

ومن خطر الظلم وسوء مغبته أنْ نهى الله تعالى عن معاونة الظالمين والركون إليهم ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ هذا هو أدب القرآن الكريم. وهو أدب آل البيت عليهم السلام. وقد ورد عنهم ما يبلغ الغاية من التنفير عن الركون إلى الظالمين، والاتصال بهم ومشاركتهم في أيّ عمل كان ومعاونتهم، ولو بشقّ تمرة.

ولا شكّ أنّ أعظم ما مني به الإسلام والمسلمون هو التساهل مع أهل الجور، والتغاضي عن مساوئهم، والتعامل معهم، فضلاً عن ممالاتهم ومناصرتهم وإعانتهم على ظلمهم. وما جرّ الويلات على الأمة الإسلامية إلاّ ذلك الانحراف عن جدد الصواب والحقّ، حتى ضعُف الدّين بمرور الأيام، فتلاشت قوته. ووصل إلى ما هو عليه اليوم، فعاد غريباً، وأصبح المسلمون ـ أو ما يسمون أنفسهم بالمسلمين ـ وما لهم من دون الله أولياء ثمّ لا ينصرون حتى على أضعف أعدائهم وأرذل المجترئين عليهم، كاليهود الأذلاّء، فضلاً عن الصليبيين الأقوياء.

لقد جاهد الأئمة عليهم السلام في إبعاد من يتّصل بهم عن التعاون مع الظالمين، وشددوا على أوليائهم في مسايرة أهل الظلم والجور وممالاتهم، ولا يحصى ما ورد عنهم في هذا الباب. ومن ذلك ما كتبه الإمام زين العابدين عليه السلام إلى محمد بن مسلم الزهري بعد أنْ حذّره من إعانة الظلَمة

على ظلمهم «أو ليس بدعائهم إيّاك حين دعوك جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، وجسراً يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلماً إلى ضلالتهم، داعياً إلى غيّهم، سالكاً سبيلهم.. يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهّال إليهم.. فلم يبلغ أخصّ وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلاّ دون ما بلغت من إصلاح فسادهم. واختلاف الخاصّة والعامّة إليهم فما أقلّ ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمّروا لك في جنب ما خرّبوا عليك. فانظر لنفسك، فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسؤول...»[1].

ما أعظم كلمة «وحاسبها حساب رجل مسؤول»، فإنّ الإنسان حينما يغلبه هواه يستهين في أغوار مكنون سرّه بكرامة نفسه، بمعنى أنه لا يجده مسؤولاً عن أعماله، ويستحقر ما يأتي به من أفعال ويتخيّل أنه ليس بذلك الذي يحسب له الحساب على ما يرتكبه ويقترفه أنّ هذا من أسرار النفس الإنسانيّة الأمّارة فأراد الإمام أنْ ينبّه الزهريّ على هذا السرّ النفسانيّ في دخيلته الكامنة، لئلا يغلب عليه الوهم فيفرط في مسؤوليته عن نفسه.

وأبلغ من ذلك في تصوير حرمة معاونة الظالمين حديث صفوان الجمّال مع الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وقد كان من شيعته ورواة حديثه الموثّقين.

قال ـ حسب رواية الكشي في رجاله بترجمة صفوان ـ: دخلت عليه، فقال لي: يا صفوان كل شيء منك حسن جميل، خلا شيئاً واحداً.

قلت: جعلت فداك! أي شيء؟

قال: كراك جمالك من هذا الرجل (يعني هارون).

قلت: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً، ولا للصيد، ولا للّهو، ولكن أكريته لهذا الطريق (يعني طريق مكة) ولا أتولاّه بنفسي.. ولكن أبعث معه غلماني.

قال: يا صفوان أيقع كراك عليهم؟

قلت: نعم جعلت فداك. قال: أتحب بقاءَهم حتى يخرج كراك؟

قلت: نعم. قال: فمن أحب بقاءَهم فهو منهم، ومن كان منهم كان ورد

---

(١) تحف العقول: ص ٦٦.

النار. قال صفوان: فذهبت وبعت جمالي عن آخرها.

فإذا كان نفس حبّ حياة الظالمين وبقائهم بهذه المنزلة، فكيف بمن يستعينون به على الظلم أو يؤيدهم في الجور، وكيف حال من يدخل في زمرتهم أو يعمل بأعمالهم أو يواكب قافلتهم أو يأتمر بأمرهم.

* * * * *

● من الواضح عند الإمامية أنّ الظالم هو المرتكب للذنوب حتى الصغيرة منها سواء مع الإصرار عليها أم لا، وفي هذا الباب لا بُدّ أنْ يعرف القارىء هل المقصود من حرمة معاونة الظالمين يشمل من ارتكب الذنوب صغيرةً أو كبيرة أو أن مفهوم الظالم أوسع من ذلك؟ بمعنى أنه هل يُحرّم التعاون مع الفاسق المرتكب للذنوب الكبيرة والصغيرة معاً أو أنّ حرمة التعاون مقتصرة على من ظلم غيره عبر سلطة معيّنة؟

الظاهر هو الثاني أي يحرّم معونة الظالمين المتحكّمين على رقاب الناس حيث يتعدى ظلمهم إلى الآخرين وإلاّ لو كان التعاون مع الفسّاق حراماً لاختلّ النظام وتعطّلت الأرزاق ولأدّى إلى الحرج الشديد المرفوع عن أمة محمّد ﷺ.

فحرمة التعامل مع الظالمين المتحكّمين عبر أجهزة السلطة أو من يملك القوة والمقدرة ثابتة بالأدلة الأربعة:

الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ (المائدة/ ٣).

ولا شك أنّ الإثم والعدوان هما عين الظلم؛ فإذا تعاون الفرد مع الظالم في ظلمه فقد صار ظالماً وقد نهى سبحانه مهدداً الظالمين للناس بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان/ ٢٠).

وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ (الشعراء/ ٢٢٨).

أمّا الاجماع: فمما لا ريب فيه حيث أطبقت الشيعة الإمامية خلفاً عن سلف على حرمة معاونة الظالمين المستبدّين بأموال وأعراض الآخرين.

وأمّا العقل: فحكمه واضح لا لبس فيه ولا تضليل، إذ إن حرمة الظلم بديهية لا تحتاج إلى تأمل ودقة.

أما الأخبار: فسنأتي على ذكرها بعد قليل.

وحيث إن مفهوم «معاونة الظالمين» واسع يتحقق ضمن صور:

الصورة الأولى: أن يعينهم في الظلم.

الصورة الثانية: أنْ يُعدّ من أعوانهم كأن يكون اسمه في ديوانهم من دون أنْ يشارك في ظلمهم، وإنْ شارك فإنما يشارك في الأعمال الصالحة كبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى أو نصب ضياء في الطريق وما شابه ذلك.

الصورة الثالثة: لا يعينهم في الظلم ولا يُعدّ من أعوانهم، وإنما يعمل لهم عملاً تبرعاً أو بأجرة.

أما بيان الصورة الأولى:

أي معونة الظالم في ظلمه. فيدلّ على حرمتها بعد استقلال العقل بقبحها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ (هود/ ١١٤).

﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الأنعام/ ٦٩).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (هود/ ٦٠).

﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (هود/ ٩٨).

﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ (الكهف/ ٥٢).

﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ (الجاثية/ ٢٠).

فالركون إلى الذين ظلموا يتحقق بشيئين:

إما بمعنى الميل والحب.

وإمّا بمعنى الاعتماد عن ميل وحب.

وهذان يتحققان:

إما في نفس الدين: كأن يذكر بعض حقائقه بحيث ينتفعون به أو يغمض عن بعض حقائقه التي يضرهم إفشاؤها.

وإمّا في حياة دينية: كأن يسمح لهم بنوع من المداخلة في إدارة أمور المجتمع الديني بولاية الأمور العامّة أو المودة التي تفضي إلى المخالطة والتأثير في شؤون المجتمع أو الفرد الحيوية.

وبالجملة: الاقتراب (في أمر الدين أو الحياة الدينية) من الذين ظلموا بأي نوع من الاعتماد والإتكاء يُخرج الدين أو الحياة الدينية عن الاستقلال في التأثير، ويغيّرهما عن الوجهة الخالصة، ولازم ذلك السلوك إلى الحق من طريق الباطل، أو إحياء حقٍّ بإحياء باطلٍ، وبالآخرة إماتة الحق لإحياء الباطل.

«والمراد بالذين ظلموا في الآية ليس من تحقق منه الظلم تحققاً ما وإلاّ لعمّ جميع الناس إلاّ أهل العصمة ولم يبق للنهي حينئذ معنى، بل المراد منهم الذين وقفوا في وجه الدعوة والدعاة والمبشرين لرسالات الله تعالى، فالذين ظلموا هم أولئك الأشرار الطغاة الذين يتعدّى شرّهم إلى الآخرين»[1].

وأمّا الأخبار الشريفة الدالّة على حرمة الصورة الأولى:

منها: ما ورد عن كتاب الشيخ ورّام بن أبي فراس قال: قال عليه السلام:

من مشى إلى ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام[2].

ومنها: ما ورد في النبوي الشريف قال صلى الله عليه وآله:

«... ومن علّق سوطاً بين يدي سلطان جائر جعلها الله حيّةً طوله سبعون ألف ذراع، فيسلطه الله عليه في نار جهنم خالداً فيها مخلّداً...»[3].

وأما بيان الصورة الثانية:

فتدلّ على حرمتها مضافاً إلى الآية المذكورة، عدّة أخبار، منها:

١ ـ ما ورد عن ابن عذافر عن أبيه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يا عذافر نبئت أنّك تعامل أبا أيوب والربيع فما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة؟

قال: فوجم أبي فقال له أبو عبد الله عليه السلام لمّا رأى ما أصابه؛ أي عذافر إنما خوّفتك بما خوّفني الله عزّ وجلّ به؛ قال محمد ابن عذافر: فقدم أبي فما زال

---

(١) تفسير الميزان: ج ١١ ص ٥١.
(٢) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٣١ ح ١٥.
(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٣٠ ح ١٤.

مغموماً مكروباً حتى مات[1].

٢ ـ وعن ابن أبي يعفور قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له: جُعلت فداك إنه ربّما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعى إلى البناء يبنيه، أو النهر يكريه، أو المسناة يصلحها، فما تقول في ذلك؟

فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أحبُّ أني عقدتُ لهم عقدة أو وكيت لهم وكاءً، وإنّ لي ما بين لابتيها، لا ولا مدّة بقلم إن أعوان الظلمة يوم القيامة في سرادق من نار حتى يحكم الله بين العباد[2].

٣ ـ ورواية السكوني عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله: قال: إذا كان يوم القيامة نادى مناد أين أعوان الظلمة ومن لاق[3] لهم دواتاً، أو ربط كيساً، أو مدّ لهم مدّة قلم فاحشروهم معهم[4].

فهذه الروايات في هاتين الصورتين وما شابهها محمولة على ما لو كان من أعوانهم على الظلم، وهذا مما لا إشكال في حرمته.

أما بيان الصورة الثالثة:

فيما لو أعانهم على أمر مباح غير محرّم ولا كان معدوداً من أعوانهم، فقد يُستظهر من بعض النصوص حرمته لدخوله تحت عنوان أعظم أو يجر إلى شيء أعظم، مثل ما ورد:

١ ـ في صحيحة ابن أبي يعفور المتقدمة قال:

ما أحبُّ أني عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاءً...».

فإنّ مفهومها مبغوضية الإمام عليه السلام لكل من عمل للظالمين عملاً مباحاً لأنّ ذلك يستدعي التدرج في العمل وينسلك في سلك أعوان الظلمة، لأنّ الإنسان يتدرج من مباح إلى مكروه حتى يصير عوناً للظلمة.

---

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٨ ح ٣.
(٢) الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ ح ٦.
(٣) لاق أي أصلح.
(٤) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٠ ح ١١.

٢ ـ في رواية السكوني المتقدمة أيضاً ما فيه إشارة إلى ذلك، حيث من المعلوم أنّ بري القلم أو إصلاح الدواة أمر مباح ولكنّه مقدمة لإعانتهم على الظلم.

٣ ـ ورواية أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمالهم؟ فقال لي: يا أبا محمد: لا، ولا مدة قلم، إنّ أحدهم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلاّ أصابوا من دينه مثله أو حتى يصيبوا من دينه مثله[1].

٤ ـ وفي رواية يونس بن يعقوب قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام لا تعنهم على بناء مسجد[2].

يحتمل أن يكون النهي لأجل أنّ إعانتهم في بناء مسجدٍ يكون سبباً لتقويتهم أو إغراءً للعوام بحسُن سيرتهم.

٥ ـ خبر صفوان الجمّال قال:

دخلتُ على أبي الحسن الأول عليه السلام فقال لي: يا صفوان كل شيء منك حسنٌ جميل ما خلا شيئاً واحداً؟

قلت: جُعلت فداك أي شيء؟

قال: إكراؤك جمالك من هذا الرجل، يعني هارون، قال: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً ولا للصيد ولا للهو، ولكني أكريته لهذا الطريق يعني طريق مكة، ولا أتولاّه بنفسي، ولكن أبعث معه غلماني، فقال لي: يا صفوان أيقع كراؤك عليهم؟ قلت: نعم جُعلت فداك، قال لي: أتحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك؟ قلت: نعم.

قال: من أحبّ بقاءهم فهو منهم، ومن كان منهم كان ورد النار، قال صفوان: فذهبت فبعت جمالي عن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون فدعاني فقال لي: يا صفوان بلغني أنك بعت جمالك؟ قلت: نعم.

قال: ولم؟ قلت: أنا شيخ كبير وإنّ الغلمان لا يفون بالأعمال؟ فقال: هيهات هيهات إني لأعلم من أشار عليك بهذا، أشار عليك بهذا موسى بن

---

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٩ ح ٥.

(٢) نفس المصدر: ح ٨.

جعفر، قلت: ما لي ولموسى بن جعفر؟

فقال: دع هذا عنك فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك[1].

فالخبر وإن كان مورده حب صفوان بقاء هارون ليعطيه كراءه إلا أن الحب يتولّد عادةً من الأمر المباح الدنيوي، إذ لولا حبّ تحصيل المال ما كان تعلّق صفوان ببقاء هارون. لكنّ الإمام عليه السلام ما أحبّ أن يكون صفوان عوناً للظلمة نتيجة حبّه لبقاء هارون لأنّ من أحبّ بقاء الظالمين (وإن كان لأجل تحصيل أمر مباحٍ) فهو منهم.

* * * * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣١ ح ١٧.

عقيدتنا في الوظيفة في الدولة الظالمة

قال المصنّف (قدّس سرّه):

إذا كانت معاونة الظالمين ولو بشقّ تمرة، بل حبّ بقائهم، من أشدّ ما حذّر منه الأئمة عليهم السلام، فما حال الاشتراك معهم في الحكم والدخول في وظائفهم وولاياتهم، بل ما حال من يكون من جملة المؤسّسين لدولتهم، أو من كان من أركان سلطانهم والمنغمسين في تشييد حكمهم «وذلك أنّ ولاية الجائر دروس الحقّ كله. وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد» كما جاء في حديث تحف العقول عن الصادق عليه السلام.

غير أنّه ورد عنهم عليهم السلام جواز ولاية الجائر، إذا كان فيها صيانة العدل وإقامة حدود الله، والإحسان إلى المؤمنين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «إنّ لله في أبواب الظلمة من نوّر الله به البرهان، ومكّن له في البلاد، فيدفع بهم عن أوليائه، ويصلح بهم أمور المسلمين... أولئك هم المؤمنون حقاً، أولئك منار الله في أرضه أولئك نور الله في رعيّته».. كما جاء في الحديث عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام. وفي هذا الباب أحاديث كثيرة توضح النهج الذي ينبغي أنْ يجري عليه الولاة والموظفون. مثل ما في رسالة الصادق عليه السلام إلى عبد الله النجاشي أمير الأهواز (راجع الوسائل[1] ـ كتاب البيع ـ الباب ٤٦).

* * * * *

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٢ ح ١٣.

أقسام الولاية:

والولاية: هي القيام بالأمر والتسلّط عليه، وقد تأتي بمعنى حاكمية شخص نيابةً عن ملك أو خليفة يدير بلداً أو يكون حاكماً فيها، وقد غُلّب هذا المعنى واختصّ بمن يرسله الملوك والخلفاء إلى أصقاع البلاد الإسلامية نيابةً عنهم لإدارة البلاد والحكم فيها ويسمونه والياً.

والولاية على قسمين:

ولاية العادل: وهي القيام بالأمر نيابةً عن الإمام العادل، وهذه جائزة بضرورة العقل والنقل، بل قد تجب لما فيها من دفع المنكر والأمر بالمعروف إذا توقف دفع المنكر عليها وإلاّ فتستحب.

ولاية الجائر: وهي القايم بالأمر على قوم منصوباً من قبل الجائر المستبد وهي محرّمة بحكم العقل (لما فيه من الظلم والحيف على عباد الله) وضرورة النقل بدليلين:

الأول: لأنّ الوالي من أعظم الأعوان عند الجائر، وقد تقدم معنا حرمة إعانة الجائر.

الثاني: ما ورد في الأخبار الصحيحة والموثّقة التي اختلفت فيما بينها في جهة الحرمة هل هي نفسية ذاتية أو أن الولاية من قبل الجائر محرّمة من باب المقدمة المفضية إلى الحرام؟

الظاهر هو الثاني، ولا يهمنا الخوض في أنّ الحرمة ذاتية أم مقدمية، ما دامت الأخبار متفقة على كون ولاية الجائر حراماً إلاّ أن يقيم حقاً ويدفع باطلاً، من هذه الأخبار:

١ ـ ما ورد في خبر تحف العقول عنه عليه السلام:

«وأما وجه الحرام من الولاية، فولاية الوالي الجائر وولاية ولاته والعمل لهم والكسب لهم بجهة الولاية معهم حرام محرّم معذّب فاعل ذلك على قليل من فعله أو كثير لأنّ كل شيء من جهة المعونة له معصية كبيرة من الكبائر وذلك أنّ في ولاية الوالي الجائر دروس الحقّ كله، وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد، وإبطال الكتب وقتل الأنبياء وهدم المساجد وتبديل سنة الله وشرايعه فلذلك حَرُم العمل معهم ومعونتهم والكسب معهم إلاّ بجهة الضرورة

نظير الضرورة إلى الدم والميتة. . . إلى آخر الخبر»[1].

٢ ـ ما ورد عن زياد بن أبي سلمة قال:

دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام فقال لي: يا زياد إنك لتعمل عمل السلطان؟ قال: قلت: أجل قال لي: ولم؟ قلت: أنا رجل لي مروّة وعليّ عيال وليس وراء ظهري شيء، فقال لي: يا زياد لئن أسقط من حالق فأنقطع قطعة قطعة أحبّ إليّ من أن أتولى لأحد منهم عملاً أو أطأ بساط رجل منهم إلاّ لماذا؟ قلت: لا أدري جعلت فداك قال: إلاّ لتفريج كربة عن مؤمن، أو فكّ أسره أو قضاء دينه، يا زياد إن أهون ما يصنع الله جلّ وعزّ بمن تولّى لهم عملاً أن يضرب عليه سرادق من نار إلى أن يفرغ الله من حساب الخلائق، يا زياد فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك فواحدة بواحدة، والله من وراء ذلك، يا زياد أيما رجل منكم تولّى لأحد منهم عملاً ثم ساوى بينكم وبينه فقولوا له: أنت منتحل كذّاب، يا زياد إذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذكر مقدرة الله عليك غداً ونفاذ ما أتيت إليهم عنهم وبقاء ما أبقيت إليهم عليك[2].

فالرواية المتقدمة تبيح الدخول في الولاية من قبل الجائر فيما إذا أحسن إلى إخوانه المؤمنين خدمة حسنة تجاه الخدمة التي خدم بها الجائر، وهذا معنى قوله عليه السلام: «فواحدة بواحدة».

٣ ـ ما ورد في صحيحة داوود بن زربي قال: أخبرني مولى الإمام علي بن الحسين عليه السلام قال: كنتُ بالكوفة فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيرة[3] فأتيته، فقلت له: جُعلت فداك لو كلّمت داوود بن علي، أو بعض هؤلاء فأدخل في بعض هذه الولايات؟ فقال: ما كنت لأفعل، فانصرفت إلى منزلي فتفكّرت، فقلت: ما أحسبه منعني إلاّ مخافة أنْ أظلم أو أجور لآتينّه ولأعطينّه الطلاق والعتاق والإيمان المغلّظة أن لا أجورنّ على أحد، ولا أظلمنّ ولأعدلنّ، قال: فأتيته فقلت: جعلت فداك إني فكرت في إبائك عليّ، وظننت أنك إنما منعتني وكرهت ذلك مخافة أن أظلم أو أجور، وإنّ كل امرأة لي طالق، وكل مملوك لي

---

(١) راجع تحف العقول: ص ٢٤٤ ط. الأعلمي.

(٢) الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ ح ٩.

(٣) «الحيرة» من المناطق العراقية الهامة تبعد عن الكوفة باثني عشر كيلومتراً.

حرّ إن ظلمت أحداً، أو جُرتُ على أحد إنْ لم أعدل؛ قال: كيف قلت؟

قلت: فأعدت عليه الإيمان فرفع رأسه إلى السماء فقال: تناول السماء أيسر عليك من ذلك[1].

فذيل الرواية دلالة واضحة على حرمة الدخول في ولاية الجائرين حيث عدّ الإمام عليه السلام الصعود إلى السماء أيسر عليه من الدخول في ولاية الظالم. ولكن يظهر من تحريم الإمام عليه السلام على السائل الدخول في ولايتهم مبنيّ على عدم استقامة السائل المذكور لو دخل معهم، ومما يؤكد ذلك ما ورد في الروايات الصحيحة من جواز الدخول معهم لخدمة المؤمنين وقضاء حوائجهم فيكون الدخول معهم مستثنى عن الأصل الأولي الدالّ على الحرمة.

والجَوْسُ في أخبارهم عليهم السلام يتمخّض عنه بعض المسوّغات للدخول في ولاية الجائر، هي في موردين:

المورد الأول: القيام بمصالح العباد:

فلو قلنا بحرمة الولاية نفسياً أو من باب المقدمة، فإنه يجوز ارتكابها لأجل المصالح ودفع المفاسد التي هي أهم من مفسدة انسلاك الشخص في أعوان الظلمة بحسب الظاهر، ويدل عليه الأخبار المتعددة منها:

١ ـ ما روي في النبوي الذي رواه الصدوق في حديث المناهي، قال:

من تولّى عرّافة[2] قوم أتى به يوم القيامة ويداه مغلولتان إلى عنقه، فإنْ قام فيهم بأمر الله تعالى أطلقه الله، وإن كان ظالماً يُهوى به في نار جهنم وبئس المصير[3].

٢ ـ وما عن عقاب الأعمال عن النبي صلى الله عليه وآله:

«... ومن تولّى عرافة قوم ولم يُحسن فيهم، حُبس على شفير جهنم بكل

---

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٦ ح ٤.

(٢) عرّاف مصدر عرف يعرف على وزان قتل يقتل معناه القيام بسياسة قوم وتدبير أمورهم، فويل للساسة المكلّبين والذين يقودون الزوار والحجيج إلى بيت الله والمراقد المقدّسة (الحملدارية) إن لم يحسنوا ملاطفة الزائر ولم يعطوه حقه أن تصيبهم فتنة أو عذاب أليم.

(٣) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٦ ح ٦.

يوم ألف سنة، وحُشر ويداه مغلولتان إلى عنقه فإن قام فيهم بأمر الله أطلقه الله، وإنْ كان ظالماً هُوي به في نار جهنم سبعين خريفاً.

(نفس المصدر ص ١٣٧ ح ٧).

٣ ـ وما في صحيحة زيد الشحّام عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

من تولّى أمراً من أمور الناس فعدل فيهم وفتح به، ورفع ستره ـ أي فتح قلبه وباب داره لخدمة الناس ـ ونظر في أمور الناس كان حقاً على الله أن يؤمنَ روعته يوم القيامة ويدخله الجنّة. (الوسائل: ج ١٢ ص ١٤٠ ح ٧).

٤ ـ ورواية زياد بن أبي سلمة المتقدّمة صريحة المضمون في جواز الدخول في ولاية الجائر لتفريج كرب المؤمن وقضاء حاجته.

٥ ـ وما ورد في رواية علي بن يقطين قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إنّ لله تبارك وتعالى مع السلطان أولياء يدفع بهم عن أوليائه[1].

والمعروف عند الإمامية أن عليّ بن يقطين أحد صحابة الإمام الكاظم عليه السلام كان وزيراً لهارون الرشيد وقد طلب من الإمام عليه السلام مراراً أن يعفيه من البقاء في وزارة هارون فلم يأذن له الإمام عليه السلام لما يترتّب على بقائه يومذاك من فوائد على المؤمنين، روى عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:

ما من جبّار إلاّ على بابه وليّ لنا يدفع الله به عن أوليائنا؛ أولئك لهم أوفر حظ من الثواب يوم القيامة[2].

وروى صاحب البحار عن صاحب كتاب قضاء الحقوق أنه قال: استأذن علي بن يقطين مولانا الكاظم عليه السلام في ترك عمل السلطان فلم يأذن له، وقال: لا تفعل، فإنّ لنا بك أُنساً ولأخوانك بك عزّاً وعسى أن يجبر الله بك كسراً، ويكسر بك نائرة المخالفين عن أوليائه، يا علي كفارة أعمالكم الإحسان إلى إخوانكم، أضمن لي واحدة، وأضمن لك ثلاثاً، إضمن لي أن لا تلقى أحداً من أوليائك إلاّ قضيت حاجته وأكرمته، وأضمن لك أن لا يظلّك سقف سجن أبداً ولا ينالك حدُّ

---

(١) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ ح ١.

(٢) بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٣٧٩ ح ١.

سيف أبداً ولا يدخل الفقر بيتك أبداً، يا علي من سرّ مؤمناً فبالله بدأ وبالنبي ﷺ ثنّى وبنا ثلّث[1].

٦ ـ وما عن الإمام الصادق عليه السلام:

كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان[2].

وفي هذا المورد يمكن تقسيم الدخول في ولاية الظالمين إلى أمور:

الأمر الأول: أن تكون ولايتهم مع الجائرين مرجوحة، بمعنى الإباحة بحيث يكون دخوله في ولايتهم لنظام معاشه وقاصداً بالعرض الإحسان إلى المؤمنين ودفع الضرر عنهم.

ويشهد له ما روي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما من جبّار إلاّ ومعه مؤمن يدفع الله عزّ وجلّ به عن المؤمنين وهو أقلّهم حظاً في الآخرة، يعني أقل المؤمنين حظاً بصحبة الجبّار[3].

الأمر الثاني: أنْ تكون ولايتهم مع الجبارين مستحبة بحيث لم يقصد بدخوله معهم إلاّ الإحسان إلى المؤمنين.

ويشهد له ما روي عن محمد بن بزيع أحد أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام قال أبو الحسن الرضا عليه السلام:

إنّ لله تعالى بأبواب الظالمين من نوّر الله به البرهان ومكّن له في البلاد ليدفع بهم عن أوليائه ويصلح الله بهم أمور المسلمين، إليهم ملجأ المؤمنين من الضرّ، وإليهم يفزع ذو الحاجة من شيعتنا، وبهم يؤمّن الله روعة المؤمنين في دار الظلمة، أولئك المؤمنون حقاً، أولئك أمناء الله في أرضه، أولئك نور الله في رعيّتهم يوم القيامة، ويزهر نورهم لأهل السماوات كما يزهر نور الكواكب الزهرية لأهل الأرض، أولئك من نورهم يوم القيامة تضيء منهم القيامة، خُلقوا والله للجنّة وخُلقت الجنّة لهم، فهنيئاً لهم ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا كله؟ قال: قلت بماذا جعلني الله فداك؟ قال: يكون معهم فيسُر بإدخال السرور على

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٣٧٩، ووسائل الشيعة ج ١٢ ص ١٤٣ ح ١٦.
(٢) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٩ ح ٢.
(٣) الوسائل: ج ١٢ ص ١٣٤ ح ٤.

المؤمنين من شيعتنا، فكن منهم يا محمد[1].

الأمر الثالث: أنّ تكون ولايتهم واجبة بحيث يتوقف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه، فإنّ ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب مع القدرة.

مضافاً إلى أنه إذا تعيّن حفظ النفوس والأعراض على الدخول في ولايتهم فيعتبر حينئذ واجباً لحفظ المصالح المترتبة عليه، وهذا ما اختاره الشيخ الأعظم الأنصاري في مكاسبه قال بعد عرضه للآراء ونقضه عليها:

«فلا إشكال في وجوب تحصيل الولاية إذا كان هناك معروف متروك، أو منكر مرتكب يجب فعلاً الأمر بالأول، والنهي عن الثاني»[2].

والدليل عليه إطلاقات أدلة الأمر بالمعروف السالم عن التقييد.

مضافاً إلى أنّ تفريج كرب المؤمن وتخليصه من أيدي الظلمة يعتبر واجباً في أكثر الأحيان فيشمله الأدلة التي تقدمت وغيرها من الأدلة على ذلك.

المورد الثاني:

ومما يسوّغ الدخول في ولاية الجائر: الإكراه والإجبار على قبولها بالتوعيد على تركها من الجائر بما يوجب ضرراً بدنياً أو مالياً عليه أو على من يتعلق به بحيث يعدّ الإضرار به وبمن تعلّق به أمراً شاقاً على النفس كالأب والولد ومن جرى مجراهما.

وبالجملة: لا يبعد كون الولاية محرّمة في نفسها وبالأصل الأولي، ومباحة بالعنوان الثانوي للعمومات الدالة على ذلك، والاستثناءات الخارجة منها، لذا قال العلاّمة الأنصاري:

«وهذا مما لا إشكال في تسويغه ارتكاب الولاية المحرّمة في نفسها[3] لعموم قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ (آل عمران/ ٢٩) في الاستثناء عن عموم ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ والنبوي ﷺ: «رفع عن أمتي ما أُكرهوا عليه».

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٣٨١ نقلاً عن منية المريد للشهيد الثاني وص ٣٨٤ نقلاً عن أعلام الدين للديلمي، وتنقيح المقال: ج ٢ ص ٨١.

(٢) المكاسب: ج ٤ ص ٣٢٥ ط. كلانتر.

(٣) الدخول في ولاية الظالم عند الشيخ الأنصاري محرّم ذاتاً لا من باب المقدمة المفضية إلى الحرام.

وقولهم عليهم السلام : التقية في كل ضرورة، وما من شيء إلاّ وقد أحلّه الله لمن اضطرّ إليه. إلى غير ذلك مما لا يحصى كثره: من العمومات وما يختص بالمقام..»[1].

* * * * *

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) المكاسب: ج ٤ ص ٣٢٦.

عقيدتنا في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية

قال المصنّف (قدس سره):

عُرف آل البيت عليهم السلام بحرصهم على بقاء مظاهر الإسلام، والدعوة إلى عزّته، ووحدة كلمة أهله، وحفظ التآخي بينهم، ورفع السخيمة من القلوب والأحقاد من النفوس.

ولا يُنسى موقف أمير المؤمنين عليه السلام مع الخلفاء الذين سبقوه مع تواجده عليهم واعتقاده بغصبهم لحقّه، فجاراهم وسالمهم، بل حبس رأيه في أنه المنصوص عليه بالخلافة، حتى أنه لم يجهر في حشد عام بالنصّ إلاّ بعد أنْ آل الأمر إليه[1]، فاستشهد بمن بقي من الصحابة عن نصّ (الغدير)

---

(١) أقول: إنّ ما ذكره المصنف مما لا تقرّه الإمامية بل ما ذكره ما هو إلاّ مجرّد تعبير عن رأيه الخاص الدالّ على عدم الإحاطة، بل إنّ العكس هو الصحيح حيث إنّ عدم ذهاب الأمير عليه السلام للبيعة بنفسه يُعدّ دليلاً على اعتراضه عليه السلام على القوم أمام المسلمين في الأيام الأولى من رحيل النبي صلى الله عليه وآله لا سيما أنّ الاعتراض الفعلي أبلغ من الاعتراض اللفظي. لكنّ الإمام علياً عليه السلام اعترض على القوم في حشد عام وذلك في مسجد النبي عندما أخذوه مقاداً للبيعة، وقد ذكر عامة مؤرّخي الشيعة، ثم استنكر عليهم أمام جموع الصحابة مراراً، ويشهد لما قلنا ما رواه ابن قتيبة في كتابه الإمامة كيف أن القوم نفوا عن الإمام عليه السلام إخوة رسول الله له وكيف كان حاله في المسجد، كما يشهد لهذا ما رواه الطبرسي في الاحتجاج وسليم بن قيس في كتاب الخلافة والطوسي في الأمالي وغيرهم ذكروا احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على القوم أمام حشود المسلمين يومذاك. هذا بالإضافة إلى اعتراض مولاتنا السيدة الزهراء عليها السلام على أبي بكر وابن الخطّاب في مسجد النبي أمام جمهور =

في يوم (الرجبة) المعروف. وكان لا يتأخر عن الإشارة عليهم فيما يعود على المسلمين أو للإسلام بالنفع والمصلحة، وكم كان يقول عن ذلك العهد: «فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أنْ أرى فيه ثلماً أو هدماً».

كما لم يصدر منه ما يؤثّر على شوكة حكمهم أو يضعف من سلطانهم أو يقلّل من هيبتهم، فانكمش على نفسه وجلس حلس البيت، بالرغم مما كان يشهده منهم. كلّ ذلك رعاية لمصلحة الإسلام العامة ورعاية أن لا يرى في الإسلام ثلماً أو هدماً، حتى عُرف ذلك منه. وكان عمر بن الخطاب يقول ويكرّر القول: (لا كنت لمعضلة ليس لها أبو الحسن) أو (لولا علي لهلك عمر).

ولا يُنسى موقف الإمام الحسن بن علي عليه السلام من الصلح مع معاوية، بعد أنْ رأى أنّ الإصرار على الحرب سيديل من ثقل الله الأكبر ومن دولة العدل، بل اسم الإسلام إلى آخر الدّهر، فتمحى الشريعة الإلهية ويقضى على البقية الباقية من آل البيت، ففضّل المحافظة على ظواهر الإسلام واسم الدّين، وإنْ سالم معاوية العدوّ الألدّ للدين وأهله، والخصم الحقود له ولشيعته، مع ما يتوقع من الظلم والذلّ له ولأتباعه، وكانت سيوف بني هاشم وسيوف شيعته مشحوذة تابى أنْ تغمد، دون أنْ تأخذ بحقّها من الدفاع والكفاح، ولكن مصلحة الإسلام العُليا كانت عنده فوق جميع هذه الاعتبارات.

وأما الإمام الحسين الشهيد عليه السلام فلئن نهض فلأنه رأى من بني أميّة إن دامت الحال لهم ولم يقف في وجههم من يكشف سوء نيّاتهم، سيمحون ذكر الإسلام ويطيحون بمجده، فأراد أنْ يثبت للتاريخ جورهم وعدوانهم، ويفضح ما كانوا يبيتونه لشريعة الرسول، وكان ما أراد. ولولا نهضته المباركة لذهب الإسلام في خبر كان يتلهى بذكره التاريخ كأنه دين باطل، وحرص الشيعة على تجديد ذكراه بشتّى أساليبهم إنما هو لإتمام رسالة

= المسلمين، أكبر شاهد على اعتراض الأمير عليه السلام على القوم، فما نطقت به السيدة الزهراء روحي فداها هو بعينه ما أراده أمير المؤمنين عليه السلام وكذا ما فعله اثنا عشر من صحابته الميامين في اعتراضاتهم على أبي بكر الغاصب لحقّ أمير المؤمنين عليه السلام، لاحظ الخصال ص ٤٦١ باب ١٢، والاحتجاج ج١/ ١١٠ باب: ما جرى بعد وفاة الرسول.

نهضته في مكافحة الظلم والجور ولإحياء أمره امتثالاً لأوامر الأئمّة من بعده.

ويتجلّى لنا حرص آل البيت عليهم السلام على بقاء عزّ الإسلام، وإنْ كان ذو السلطة من الدّ أعدائهم، في موقف الإمام زين العابدين عليه السلام من ملوك بني أميّة، وهو الموتور لهم، والمنتهكة في عهدهم حرمته وحرمه؛ والمحزون على ما صنعوا مع أبيه وأهل بيته في واقعة كربلاء، فإنّه ـ مع كلّ ذلك ـ كان يدعو في سرّه لجيوش المسلمين بالنصر وللإسلام بالعزّ وللمسلمين بالدعة والسّلامة، وقد تقدّم أنه كان سلاحه الوحيد في نشر المعرفة هو: الدعاء، فعلّم شيعته كيف يدعون للجيوش الإسلامية والمسلمين كدعائه المعروف بـ (دعاء أهل الثغور) الذي يقول فيه: «اللهم صلّ على محمد وآل محمّد، وكثّر عددهم واشحذ أسلحتهم، واحرس حوزتهم، وامنع حومتهم وألّف جمعهم، ودبّر أمرهم، وواتر بين ميرهم، وتوحّد بكفاية مؤنهم، وأعضدهم بالنصر، وأعنهم بالصّبر، والطف بهم في المكر» إلى أن يقول ـ بعد أن يدعو على الكافرين ـ: «اللهم وقوّ بذلك محالّ أهل الإسلام وحصّن به ديارهم وثمّر به أموالهم، وفرّغهم عن محاربتهم لعبادتك، وعن منابذتهم للخلوة بك، حتى لا يعبد في بقاع الأرض غيرك، ولا تعفّر لأحد منهم جبهة دونك»[1].

وهكذا يمضي في دعائه البليغ ـ وهو من أطول أدعيته ـ في توجيه الجيوش المسلمة إلى ما ينبغي لها من مكارم الأخلاق وأخذ العدّة للأعداء، وهو يجمع إلى التعاليم الحربيّة للجهاد الإسلامي بيان الغاية منه وفائدته، كما ينبّه المسلمين إلى نوع الحذر من أعدائهم وما يجب أنْ يتخذوه في معاملتهم ومكافحتهم، وما يجب عليهم من الانقطاع إلى الله تعالى والانتهاء عن محارمه، والإخلاص لوجهه الكريم في جهادهم.

وكذلك باقي الأئمة عليهم السلام في موقفهم مع مولك عصرهم، وإنْ لاقوا منهم أنواع الضغط والتنكيل، فإنهم لما علموا أنّ دولة لحق لا تعود إليهم

---

(١) ما أجمل هذا الدعاء... وأجدر بالمسلمين في هذه العصور أن يتلوا هذا الدعاء ليعتبروا به وليتهلوا إلى الله تعالى في جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وتنوير عقولهم.

انصرفوا إلى تعليم الناس معالم دينهم وتوجيه أتباعهم التوجيه الديني العالي، وكل الثورات التي حدثت في عصرهم من العلويين وغيرهم لم تكن عن إشارتهم ورغبتهم[1]، بل كانت كلها مخالفة صريحة لأوامرهم وتشديداتهم، فإنهم كانوا أحرص على كيان الدولة الإسلامية من كل أحد حتى من خلفاء بني العباس أنفسهم.

وكفى أنْ نقرأ وصيّة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لشيعته: «لا تذلّوا رقابكم بترك طاعة سلطانكم فإنْ كان عادلاً فاسألوا الله بقاءه، وإنْ كان جائراً فاسألوا الله إصلاحه، فإنّ صلاحكم في صلاح سلطانكم وانّ السلطان العادل بمنزلة الوالد الرحيم، فأحبّوا له ما تحبّون لأنفسكم، وأكرهوا له ما تكرهون لأنفسكم»[2].

وهذا غاية ما يوصف في محافظة الرعيّة على سلامة السلطان أن يحبوا له ما يحبّون لأنفسهم، ويكرهوا له ما يكرهون لها.

وبعد هذا، فما أعظم تجنّي بعض كتّاب العصر، إذ يصف الشيعة بأنهم جمعيّة سرية هدّامة، أو طائفة ثوريّة ناقمة. صحيح أن من خلق الرجل المسلم المتّبع لتعاليم آل البيت عليهم السلام بغض الظلم والظالمين، والإنكماش عن أهل الجور والفسوق، والنظرة إلى أعوانهم وأنصارهم نظرة الاستنكار والاستحقار، وما زال هذا الخلق متغلغلاً في نفوسهم يتوارثونه جيلاً بعد جيل. ولكن مع ذلك ليس من شيمتهم الغدر والختل، ولا من طريقتهم الثورة والانتفاض على السلطة الدينية السائدة باسم الإسلام، لا سرّاً ولا علناً، ولا يبيحون لأنفسهم الاغتيال أو الوقيعة بمسلم مهما كان مذهبه وطريقته، أخذاً بتعاليم أئمتهم عليهم السلام، بل المسلم الذي يشهد الشهادتين، مصون المال،

---

(١) ما قاله المصنف (قده) غير صحيح بإطلاقه، إذ كثير من الثورات الشيعية التي أقضّت مضاجع بني أمية وبني العبّاس كانت ممضاة من الأئمة عليهم السلام لما فيها من الأثر الجميل على الواقع الاجتماعي والسياسي لحظ آل البيت، ولما فيها من إبراز مظلوميتهم وما جرى عليهم من طواغيت زمانهم، لا سيما ثورة المختار المباركة وثورة زيد الشهيد وثورة فخ وغيرها من الثورات المقدّسة التي قادها رجالٌ لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله.

(٢) الوسائل: كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ج ١١ ح ١ الباب ٢٧.

محقون الدم، محرّم العرض، لا يحلّ مال امرىء مسلم إلاّ بطيب نفسه، بل المسلم أخو المسلم عليه من حقوق الأخوة لأخيه ما يكشف عنه البحث الآتي: في عقيدتنا في حق المسلم على المسلم.

* * * * *

أقول:

ذكر المصنّف رحمه الله أن الإمام زين العابدين عليه السلام كان يدعو لأهل الثغور وهو حقٌّ ولكن من هم أهل الثغور الذين كان يدعوا لهم الإمام زين العابدين عليه السلام؟ . . . هل هم الذين اغتصبوا حقوقهم وقتلوا آباءه وسفكوا دماء شيعتهم أو أنّ أهل الثغور أناسٌ يختلفون بالتوجهات والتطلّعات والإيمان عن الذين ظلموا باسم الدين والإسلام.

لا ريب أن دعاء الإمام زين العابدين عليه السلام لأهل الثغور وتعليمه المسلمين ذلك، لم يكن الهدف منه الدعاء لأولئك الظلمة والكفَرة والمنافقين الذين كانوا ينضوون تحت لواء تلك الحكومات الظالمة والكافرة التي لم تراعِ القيم الإنسانية والمبادىء الخلقية التي تسالم عليها العقلاء من كلّ دين وفي كلّ زمان، فكيف يدعو الإمام عليه السلام للذين اغتصبوا الحق من مولى الثقلين واقتحموا داره، وضربوا زوجه، كاسرين ضلعها، لاطمين خدّها، مسقطين جنينها، وهي التي يرضى الله لرضاها ويسخط لسخطها، مع تغييرهم لأحكام الله وانتهاكهم للحرمات، وهم الذين أسّسوا دولة بني أمية في بلاد الشام، فنصّبوا معاوية عليها، حيث قلب الموازين رأساً على عقب، فلم يُبقِ من الإسلام شيئاً هو وابنه يزيد. . هل يُعقل أن يدعو الإمام عليه السلام لهؤلاء وأمثالهم من بني العباس وهو يعلم أن بدعائه لهم ستقوى شوكتهم ويشتدّ أمرهم ويغرّر المكلّفين بحسن حالهم، وتغرير المكلّفين والدعاء للظالمين قبيح لا يصدر من مؤمن عاقل يعرف الله، فكيف بسيّد العقلاء والمؤمنين زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام، بل يقصد عليه السلام بدعائه لأهل الثغور أولئك المخلصين بتوجّهاتهم واعتقاداتهم وأعمالهم، وهم الأقلّون عدداً في كل زمان ومكان، ولكنهم يلعبون دوراً في حفظ ثغور المسلمين العسكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية، وهؤلاء كانوا متواجدين داخل وخارج الحكومات الجائرة.

إذن، دعاؤه إنما هو للمُخلَص من عبيد الله لا للظلَمة الفجَرة الفسَقة الذين

كثّروا السّواد على مولى الأحرار الحسين بن علي عليه السلام في صحراء كربلاء، لأن الدعاء لهؤلاء نوع من الرضى عنهم وعن تصرّفاتهم ولو بحسب الظاهر بنظر المسلمين، فيكون تغريراً بالقبيح وهو قبيح.

من هنا لم يتقدّم أمير المؤمنين عليه السلام خطوة واحدة نحو الفتوحات التي طالما تشدّق بها العامة وجعلوها من الأدلة على إمامة أبي بكر وعمر بن الخطاب، مع أنها لم تجرّ إلى الإسلام سوى العار والشنار!! والحكمة من عدم مشاركة أمير المؤمنين عليه السلام في الفتوحات في عهود المغتصبين الثلاثة يرجع إلى أمرين:

● **الأول**: حرمة دعم هؤلاء لكونهم مالوا عن الحق واعتدوا على الحرمات، لأن في دعمهم تضعيف عقائد المؤمنين وتوهين شريعة سيّد المرسلين، والإغراء بالقبيح، هذا مضافاً إلى أنهم لم يطلبوا بهذه الفتوحات وجه الله والقرب منه بل كلّ همّهم الحصول على النفائس وصوافي الغنائم والاختصاص بالحسناوات من النساء بعنوان سبايا وجواري... وعلى كلّ حال فإن الحرب من أجل بسط نفوذهم وتقوية أمرهم، فصاروا يجمعون الأنصار بالمال وبالإغراء بالمناصب وبغير ذلك من سياسات، ليس الترهيب والقمع في كثير من الأحيان إلاّ واحداً منها، فالحرب من أجل الغنائم والأموال كانت هي الصفة المميزة لأكثر تلك الفتوحات، ويشهد لهذا ما فعلوه بأمير المؤمنين عليه السلام ورسول الله مسجّى على الفراش، ثم انتهاكهم لحرمة ابنته الزهراء ومنعها من الخمس واغتصابهم لفدك وغير ذلك لأكبر شاهد على ما قلنا، هذا مضافاً إلى أن ظاهرة الطمع في الأموال والنفائس كانت سائدة بين بعض المسلمين على عهد رسول الله ممّا سبّب انكسار المسلمين في معركة أحد، وبقيت هذه الظاهرة إلى ما بعد وفاة النبي، بل لا نبالغ إذا ما قلنا أنها إزدادت عمّا كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

● **الثاني**: إنّ ضعف الإيمان في نفوس المسلمين وعدم معرفتهم بأكثر أحكام دينهم استدعى عدم مشاركته عليه السلام في تلك الفتوحات، هذا علاوة على أنه لم يأمر أحداً من أصحابه بالمشاركة فيها، لأنّ مهمته عليه السلام وأصحابه معه هي تثقيف الناس بعقائدهم وتثبيت الإيمان في نفوسهم ونشر فكر الإسلام الصحيح للأمّة، وللمتصدّين لإدارة شؤونها على حد سواء وقد نوّه بذلك عليه السلام في خطبة له فقال: «أيها الناس، خذوها عن خاتم النبيين صلى الله عليه وآله أنه يموت من مات منّا وليس بميّت... ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر، قد

ركزت فيكم راية الإيمان ووقفتكم على حدود الحلال والحرام وألبستكم العافية من عدلي، وفرشتكم المعروف من قولي وفعلي، وأريتكم كرائم الأخلاق من نفسي، فلا تستعملوا الرأي فيما لا يُدرك قعره البصر ولا تتغلغل إليه الفِكَر...»[1].

وبالجملة فإنّ أئمة الهدى عليهم السلام كانوا لا يرون في الإشتراك في هذه الفتوحات أو الحروب مصلحة، بل لا يرون نفس تلك الحروب خيراً، فقد رُوي عن مولانا الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لعبد الملك بن عمرو: «يا عبد الملك، مالي لا أراك تخرج إلى هذه المواضع التي يخرج إليها أهل بلادك؟ قال: قلت: وأين؟ قال عليه السلام: جدّة وعبادان والمصيصة وقزوين، فقلت: انتظاراً لأمركم والإقتداء بكم، فقال عليه السلام: أي والله لو كان خيراً ما سبقونا إليه، قال: قلت له: فإنّ الزيدية يقولون ليس بيننا وبين جعفر خلاف إلاّ أنه لا يرى الجهاد، فقال عليه السلام: أنا لا أراه؟! بلى والله إني لأراه ولكنّني أكره أن أدع علمي إلى جهلهم»[2].

وثمة روايات أخرى تدل على أنهم عليهم السلام كانوا لا يشجّعون شيعتهم بل ويمنعونهم من الإشتراك في تلك الحروب، ولا يوافقون حتى على المرابطة في الثغور أيضاً، ولا يقبلون منهم حتى ببذل المال في هذا السبيل ولو كان نذراً، ففي رواية علي بن مهزيار قال: كتب رجل من بني هاشم إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أني كتب نذرت نذراً منذ سنين أن أخرج إلى ساحل من سواحل البحر إلى ناحيتنا مما يرابط فيه المتطوّعة نحو مرابطتهم بجدة وغيرها من سواحل البحر، افترى جعلت فداك أنه يلزمني الوفاء به أو لا يلزمني أو أفتدي الخروج إلى ذلك بشيء من أبواب البرّ لأصير إليه إن شاء الله؟ فكتب إليه بخطّه وقرأته: إنْ كان سمع منك نذرك أحد من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنعته وإلا فاصرف ما نويت من ذلك في أبواب البرّ وفقنا الله وإياك لما يحب ويرضى»[3].

---

(١) نهج البلاغة ج ١ ص ١٥٣ الخطبة ٨٣ بشرح محمد عبده، والخطبة ٨٧ بشرح صبحي الصالح.

(٢) وسائل الشيعة ج ١١ ص ٣٢ ح ٢ باب ١٢ (اشتراط وجوب الجهاد بأمر الإمام وإذنه).

(٣) نفس المصدر ج ١١ ص ٢١ ح ١ باب ٧ (حكم من نذر مالاً للمرابطة).

وشرّعوا لشيعتهم أنهم إذا دخلوا في الحكومات الجائرة اضطراراً لدفع هجوم العدوّ عليهم أن يدخلوا دفاعاً عن بيضة الإسلام لا عن أولئك الحكّام، ويشهد له ما رُوي عن محمد بن عيسى، عن مولانا الإمام الرضا عليه السلام «إن يونس سأله وهو حاضر عن رجل من هؤلاء مات وأوصى أن يدفع من ماله فرس وألف درهم وسيف لمن يرابط عنه ويقاتل في بعض هذه الثغور، فعمد الوصي فدفع ذلك كله إلى رجل من أصحابنا فأخذه منه وهو لا يعلم، ثم علم أنه لم يأن لذلك وقت بعد، فما تقول يحلّ له أنْ يرابط عن الرجل في بعض هذه الثغور أمْ لا؟ فقال عليه السلام : يردّ إلى الوصيّ ما أخذ منه ولا يرابط، فإنه لم يأن لذلك وقت بعد، فقال: يردّه عليه، فقال يونس: فإنه لا يعرف الوصي، قال عليه السلام : يسأل عنه، فقال له يونس بن عبد الرحمان: فقد سأل عنه فلم يقع عليه كيف يصنع؟ فقال عليه السلام : إن كان هكذا فليرابط ولا يقاتل، قال: فإنه مرابط فجاءه العدو حتى كاد أن يدخل عليه كيف يصنع، يقاتل أم لا؟ فقال له الرضا عليه السلام : إذا كان ذلك كذلك فلا يقاتل عن هؤلاء، ولكن يقاتل عن بيضة الإسلام فإنّ في ذهاب بيضة الإسلام دروس ذكر محمد صلى الله عليه وآله...»[1].

بل صريح بعض الروايات حرمة الجهاد مع غير الإمام العاقل، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يخرج المسلم في الجهاد مع مَنْ لا يُؤمن على الحكْم ولا ينفذ في الفيء أمر الله عز وجل، فإنه إنْ مات في ذلك المكان كان معيناً لعدوّنا في حبس حقنا والإشاطة بدمائنا وميتته ميتة جاهلية»[2].

فالأئمة عليهم السلام هم أحرص الناس على توسعة رقعة الإسلام ونشره ليشمل الدنيا بأسرها، ولكن الطريقة والأسلوب الذي كان يتمّ ذلك بواسطته كان خطأ ومضرّاً بنظرهم.

---

(١) نفس المصدر والباب ح ٢.

(٢) نفس المصدر ح ٨ باب ١٢ (تحريم الجهاد مع غير الإمام العادل).

عقيدتنا في حق المسلم على المسلم

قال المصنّف قدّس الله سرّه:

إنّ من أعظم وأجمل ما دعا إليه الدّين الإسلامي هو التآخي بين المسلمين على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم ومنازلهم. كما أنّ من أخسّ ما صنعه المسلمون اليوم وقبل اليوم هو تسامحهم بالأخذ بمقتضيات هذه الاخوّة الإسلامية.

لأنّ من ايسر مقتضياتها ـ كما سيجيء في كلمة الإمام الصادق عليه السلام ـ انْ يحبّ لأخيه المسلم ما يحبّ لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه[1].

أنعم النظر وفكّر في هذه الخصلة اليسيرة في نظر آل البيت عليهم السلام، فستجد أنها من أشقّ ما يفرض طلبه من المسلمين اليوم وهم على مثل هذه الأخلاق الموجودة عندهم، البعيدة عن روحيّة الإسلام، فكر في هذه الخصلة لو قدّر للمسلمين أنْ ينصفوا أنفسهم ويعرفوا دينهم حقّاً ويأخذوا بها، فقط انْ يحبّ أحدهم لأخيه ما يحبّ لنفسه ـ لما شاهدت من أحد ظلماً ولا اعتداء، ولا سرقة ولا كذباً، ولا غيبة ولا نميمة، ولا تهمة بسوء ولا قدحاً بباطل، ولا إهانة ولا تجبّراً ـ

بلى: إن المسلمين لو وفقوا لإدراك أيسر خصال الأخوّة فيما بينهم وعملوا بها لارتفع الظلم والعدوان من الأرض، ولرأيت البشر إخواناً على

---

(١) البحار: ج ٧١ ص ٢٢٤ ح ١٢.

سرر متقابلين قد كملت لهم أعلى درجات السعادة الاجتماعية ولتحقق حلم الفلاسفة الاقدمين في المدينة الفاضلة، فما احتاجوا حينما يتبادلون الحبّ والمودّة إلى الحكومات والمحاكم، ولا إلى الشرطة والسجون، ولا إلى قانون للعقوبات وأحكام للحدود والقصاص، ولما خضعوا لمستعمر ولا خنعوا لجبّار ولا استبدّ بهم الطغاة، ولتبدّلت الأرض غيْر الأرض وأصبحت جنّة النعيم ودار السعادة.

أزيدك، أن قانون المحبّة لو ساد بين البشر، كما يريده الدين، بتعاليم الأخوّة ـ لانمحت من قاموس لغاتنا كلمة (العدل) ـ بمعنى أنّا لم نعد نحتاج إلى العدل وقوانينه حتى نحتاج إلى استعمال كلمته بل كفانا قانون الحبّ لنشر الخير والسّلام، والسعادة والهناء، لأنّ الإنسان لا يحتاج إلى استعمال العدل ولا يطلبه القانون منه إلاّ إذا فقد الحبّ فيمن يجب أن يعدل معه، أما فيمن يبادله الحبّ كالولد والاخ إنما يحسن إليه ويتنازل له عن جملة من رغباته فبدافع من الحبّ والرغبة عن طيب خاطر، لا بدافع العدل والمصلحة.

وسرّ ذلك أن الإنسان لا يحبّ إلاّ نفسه وما يلائم نفسه، ويستحيل أنْ يحبّ شيئاً أو شخصاً خارجاً عن ذاته إلاّ إذا ارتبط به، وانطبعت في نفسه منه صورة ملائمة مرغوبة لديه. كما يستحيل أنْ يضحّي بمحض اختياره له، في رغباته ومحبوباته لأجل شخص آخر لا يحبّه ولا يرغب فيه، إلاّ إذا تكونت عنده عقيدة أقوى من رغباته مثل عقيدة حسن العدل والإحسان. وحينئذ إذ يضحّي بإحدى رغباته إنما يضحّي لأجل رغبة أخرى أقوى كعقيدته بالعدل إذا حصلت التي تكون جزءاً من رغباته، لا بل جزءاً من نفسه.

وهذه العقيدة المثالية لأجل أن تتكوّن في نفس الإنسان تتطلّب منه أن يسمو بروحه على الاعتبارات المادية، ليدرك المثال الأعلى في العدل والإحسان إلى الغير، وذلك بعد أنْ يعجز أن يتكوّن في نفسه شعور الأخوة الصادق والعطف بينه وبين أبناء نوعه.

فأول درجات المسلم التي يجب أن يتّصف بها هي أنْ يحصل عنده الشعور بالأخوّة مع الآخرين، فإذا عجز عنها ـ وهو عاجز على الأكثر لغلبة

رغباته الكثيرة وأنانيته ـ فعليه أنْ يكوِّن في نفسه عقيدة في العدل والإحسان اتّباعاً للإرشادات الإسلامية، فإذا عجزَ عن ذلك فلا يستحقّ أن يكون مسلماً إلاّ بالاسم وخرج عن ولاية الله، ولم يكن لله فيه نصيب على حدّ التعبير الآتي للإمام. والإنسان على الأكثر تطغى عليه شهواته العامة فيكون من أشقّ ما يعانيه أنْ يهيء نفسه لقبول عقيدة العدل، فضلاً عن أن يحصل عليها عقيدة كاملة تفوق بقوتها على شهواته.

فلذلك كان القيام بحقوق الأخوة من أشقّ تعاليم الدين إذا لم يكن عند الإنسان ذلك الشعور الصادق بالأخوّة. ومن أجل هذا أشفق الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام أنْ يوضح لسائله أكثر مما ينبغي أنْ يوضح له خشية أن يتعلّم ما لا يستطيع أن يعمل به. قال المعلّى[1]:

قلت له: ما حقّ المسلم عل المسلم؟

قال أبو عبد الله عليه السلام: له سبع حقوق وواجبات... ما منهنّ حقّ إلاّ وهو عليه واجب، إن ضيّع منها شيئاً خرج من ولاية الله وطاعته، ولم يكن لله فيه نصيب.

قلت له: جعلت فداك! وما هي؟

قال: يا معلّى، إني عليك شفيق، أخاف أن تضيع ولا تحفظ وتعلم ولا تعمل.

قلت: لا قوة إلاّ بالله.

وحينئذ ذكر الإمام الحقوق السبعة بعد أنْ قال عن الأول منها: «أيسر حقّ منها، أنْ تحب له كما تحبّ لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك».

يا سبحان الله! هذا هو الحقّ اليسير! فكيف نجد ـ نحن المسلمين اليوم ـ يُسر هذا الحقّ علينا؟ شاهت وجوه تدّعي الإسلام ولا تعمل بأيسر ما يفرضه من حقوق. والأعجب أنْ يلصق بالإسلام هذا التأخّر الذي أصاب المسلمين، وما الذنب إلاّ ذنب من يسمّون أنفسهم بالمسلمين، ولا يعملون

---

(١) راجع الوسائل، كتاب الحج، أبواب أحكام العشرة، الباب ١٢٢ الحديث ٧.

بأيسر ما يجب أنْ يعملوه من دينهم.

ولأجل التاريخ فقط، ولنعرف أنفسنا وتقصيرها، أذكر هذه الحقوق السبعة التي أوضحها الإمام عليه السلام:

١ ـ أنْ تحبّ لأخيك ما تحبّ لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك.

٢ ـ أنْ تتجنّب سخطه، وتتبع مرضاته، وتطيع أمره.

٣ ـ تعينه بنفسك، ومالك، ولسانك ويدك، ورجلك.

٤ ـ أن تكون عينه، ودليله ومرآته.

٥ ـ أنْ لا تشبع ويجوع، ولا تروى ويظمأ، ولا تلبس ويعرى.

٦ ـ أن يكون لك خادم وليس لأخيك خادم، فواجب أنْ تبعث خادمك، فتغسل ثيابه، وتصنع طعامه، وتمهّد فراشه.

٧ ـ أن تبرّ قسمه، وتجيب دعوته، وتعود مريضه، وتشهد جنازته. وإذا علمت له حاجة تبادره إلى قضائها ولا تلجئه إلى أنْ يسالكها، ولكن تبادره مباشرة.

ثمّ ختم كلامه عليه السلام بقوله:

«فإذا فعلتَ ذلك وصلت ولايتك بولايته، وولايته بولايتك».

وبمضمون هذا الحديث روايات مستفيضة عن ائمتنا عليهم السلام، جمع قسماً كبيراً منها كتاب الوسائل في أبواب متفرقة.

وقد يتوهّم المتوهم[1] انّ المقصود بالأخوة في أحاديث أهل البيت

---

(١) أقول: لم يلحظ المصنّف رحمه الله عنصر المداراة والتقية في تلك الأحاديث التي ادّعى أنها تشمل جميع فرق المسلمين مع تباين معتقداتهم وتضاربها، كما لم يلحظ النصوص الأخرى التي وقفت منهم موقفاً سلبياً تجاه ما يعتقدون من الأراجيف والأباطيل، إن مورد تلك الأحاديث هو تسهيل الأمر على المؤمن، كما أرادت منه أن لا يكون عنصر هدم في المجتمعات الإسلامية وغيرها بل عليه أن يتحلى بمكارم الأخلاق والفضيلة تماماً كما كان الأنبياء والمرسلون والأئمة عليهم السلام لقوله عليه السلام «كونوا زيناً لنا ولا تكونوا شيناً علينا». =

عليهم السلام خصوص الأخوة بين المسلمين الذين من أتباعهم (شيعتهم خاصة).. ولكن الرجوع إلى رواياتهم كلها يطرد هذا الوهم، إذْ كانوا من جهة أخرى يشددون النكير على من يخالف طريقتهم ولا يأخذ بهداهم، ويكفي أنْ تقرأ حديث معاوية بن وهب...[1] قال:

قلت له ـ أي الصادق عليه السلام ـ: كيف ينبغي لنا أنْ نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممّن ليسوا على أمرنا. فقال: «تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم فتصنعون ما يصنعون. فوالله أنّهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدّون الأمانة إليهم».

أمّا الأخرّة التي يريدها الأئمة عليهم السلام من أتباعهم الأحاديث في فصل تعريف الشيعة. ويكفي أنْ تقرأ هذه المحاورة بين أبان بن تغلب وبين الصادق عليه السلام من حديث أبان نفسه[2].

قال أبان كنت أطوف مع أبي عبد الله فعرض لي رجل من أصحابنا كان سألني الذهاب معه في حاجته، فأشار إليّ، فرآنا أبو عبد الله عليه السلام.

قال عليه السلام: يا أبان، إيّاك يريد هذا؟

قلت: نعم.

قال عليه السلام: هو على مثل ما أنت عليه؟

قلت: نعم.

قال عليه السلام: فاذهب إليه واقطع الطّواف.

= وما نسبه المصنف للعلماء والمراجع (من أنهم متوهمون لو حملوا الأحاديث على خصوص الشيعة) غير سديد، وقبيح صدوره منه عافاه الله ورحمه، لا سيما أن الأحاديث المدّعاة واضحة الدلالة على تبيين الوظيفة الظاهرية للمؤمن حفاظاً عليه من الوقوع في التهلكة.

(١) أصول الكافي، كتاب العشرة، الباب الأول، فهي أرفع من هذه الأخوة الإسلامية وقد سمعت بعضها.

(٢) راجع الوسائل ـ كتاب الحجّ ـ أبواب العشرة، الباب ١٢٢ ح ١٦.

قلت: وإنْ كان طواف الفريضة.

قال عليه السلام: نعم.

قال أبان: فذهبت، ثم دخلت عليه بعد، فسألته عن حقّ المؤمن.

فقال عليه السلام: دعه لا تردّه!

فلم أزل أردّ عليه حتى قال عليه السلام: يا أبان تقاسمه شطر مالك، ثم نظر إليّ، فرأى ما داخلني، فقال: يا أبان، أما تعلم أنّ الله قد ذكر المؤثرين على أنفسهم؟

قلت: بلى.

قال: إذا أنت قاسمته فلم تؤثره، إنّما تؤثره إذا أنت أعطيته من النصف الآخر!

(أقول): إنّ واقعنا المخجل لا يطمعنا أنْ نسمّي أنفسنا بالمؤمنين حقاً. فنحن بواد وتعاليم أئمتنا عليهم السلام في واد آخر. وما داخل نفس أبان يداخل نفس كل قارىء لهذا الحديث، فيصرّف بوجهه، متناسياً له كأنّ المخاطب غيره، ولا يحاسب نفسه حساب رجل مسؤول.

* * * * *

المعاد

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عقيدتنا في البعث والمعاد

قال المصنّف قدّس الله سرّه:

نعتقد أن الله تعالى يبعث الناس بعد الموت في خلق جديد في اليوم الموعود به عباده، فيثيب المطيعين ويعذّب العاصين، وهذا أمر على جملته وما عليه من البساطة في العقيدة اتفقت عليه الشرائع السماوية والفلاسفة، ولا محيص للمسلم من الاعتراف به عقيدة قرآنية جاء بها نبيّنا الأكرم ﷺ، فإنّ من يعتقد بالله اعتقاداً قاطعاً، ويعتقد كذلك بمحمد رسولاً منه أرسله بالهدى ودين الحقّ، لا بدّ أنْ يؤمن بما أخبر به القرآن الكريم من البعث والثواب والعقاب والجنة والنعيم والنار والجحيم. وقد صرّح القرآن بذلك ولمّح إليه بما يقرب من ألف آية كريمة.

وإذا تطرّق الشكّ في ذلك إلى شخص، فليس إلاّ لشك يخالجه في صاحب الرسالة أو وجود خالق الكائنات أو قدرته، بل ليس إلاّ لشكّ يعتريه في أصل الأديان كلها وفي صحة الشرائع جميعها.

عقيدتنا في المعاد الجسماني

قال المصنّف (قدّس سرّه):

وبعد هذا، فالمعاد الجسماني بالخصوص ضرورة من ضرورات الدين الإسلامي، دلّ صريح القرآن الكريم عليها ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝١ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة/٤ـ٥] ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (الرعد/٦) ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٥﴾ (ق/١٦).

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

وما المعاد الجسمانيّ على إجماله إلاّ إعادة الإنسان في يوم البعث والنشور ببدنه بعد الخراب، وإرجاعه إلى هيئته الأولى بعد أنْ يصبح رميماً. ولا يجب الاعتقاد في تفصيلات المعاد الجسماني أكثر من هذه العقيدة على بساطتها التي نادى بها القرآن وأكثر ممّا يتبعها من الحساب والصراط والميزان والجنّة والنّار والثّواب والعقاب بمقدار ما جاءت به التفصيلات القرآنية.

(ولا تجب المعرفة على التحقيق التي لا يصلها إلاّ صاحب النظر الدقيق، كالعلم بانّ الأبدان هل تعود بذواتها؟ أو إنّما يعود ما يماثلها بهيئات؟ وانّ الأرواح هل تعدم كالأجساد أو تبقى مستمرة حتى تتصل بالأبدان عند المعاد؟ وانّ المعاد هل يختصّ بالإنسان أو يجري على كافّة ضروب الحيوان؟ وانّ عودها بحكم الله دفعيٌ أو تدريجيٌ.

وإذا لزم الاعتقاد بالجنّة والنار لا تلزم معرفة وجودهما الآن ولا العلم بانهما في السماء أو الأرض أو يختلفان. وكذا إذا وجبت معرفة الميزان لا

تجب معرفة أنها ميزان معنوية أو لها كفّتان، ولا تلزم معرفة أنّ الصراط جسم دقيق أو هو الاستقامة المعنوية. والغرض أنّه لا يشترط في تحقيق الإسلام معرفة أنها من الأجسام..)[1].

نعم، إنّ تلك العقيدة في البعث والمعاد على بساطتها هي التي جاء بها الدين الإسلامي، فإذا أراد الإنسان أن يتجاوزها إلى تفصيلها بأكثر مما جاء في القرآن، ليقنع نفسه دفعاً للشبه التي يثيرها الباحثون والمشككون بالتماس البرهان العقليّ أو التجربة الحسيّة، فإنه إنما يجني على نفسه ويقع في مشكلات ومنازعات لا نهاية لها. وليس في الدين ما يدعو إلى مثل هذه التفصيلات التي حشدت بها كتب المتكلّمين والمتفلسفين، ولا ضرورة دينيّة ولا اجتماعية ولا سياسية تدعو إلى أمثال هاتيك المشاحنات والمقالات المشحونة بها الكتب عبثاً، والتي استنفدت كثيراً من جهود المجادلين وأوقاتهم وتفكيرهم بلا فائدة.

والشبَه والشكوك التي تثار حول تلك التفصيلات يكفي في ردّها قناعتنا بقصور الإنسان عن إدراك هذه الأمور الغائبة عنّا والخارجة عن أفقنا ومحيط وجودنا والمرتفعة فوق مستوانا الأرضيّ، مع علمنا بأنّ الله تعالى العالم القادر أخبرنا عن تحقيق المعاد ووقوع البعث، وعلوم الإنسان وتجريباته وأبحاثه يستحيل أنْ تتناول شيئاً لا يعرفه ولا يقع تحت تجربته واختياره إلاّ بعد موته وانتقاله من هذا العالم عالم الحسّ والتجربة والبحث. فكيف ينتظر منه أن يحكم باستقلال تفكيره وتجربته بنفي هذا الشيء أو إثباته، فضلاً عن أنْ يتناول تفاصيله وخصوصياته، إلاّ إذا اعتمد على التكهن والتخمين أو على الاستبعاد والاستغراب، كما هو من طبيعة خيال الإنسان أنْ يستغرب كلّ ما لم يألفه ولم يتناوله علمه وحسّه، كالقائل المندفع بجهله لاستغراب البعث والمعاد، ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾. ولا سند لهذا الاستغراب إلاّ أنه لم يرَ ميّتاً رميماً قد أعيدت له الحياة من جديد، ولكنّه ينسى هذا المستغرب كيف خُلقت ذاته لأوّل مرة، ولقد كان عدماً، وأجزاء بدنه رميماً تألّفت من الأرض، وما حملت ومن الفضاء وما حوى من هنا

---

(١) مقتبس من كتاب كشف الغطاء: ص ٥ للشيخ الكبير كاشف الغطاء.

وهنا، حتى صار بشراً سوياً ذا عقل وبيان ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾(يس/ ٧٨ ـ ٧٩).

يُقال لمثل هذا القائل الذي نسي خلق نفسه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾. يقال له: إنك بعد أن تعترف بخالق الكائنات وقدرته وتعترف بالرسول وما أخبر به، مع قصور علمك حتى عن إدراك سرّ خلْق ذاتك وسرّ تكوينك، وكيف كان نموّك وانتقالك من نطفة لا شعور له ولا إرادة ولا عقل إلى مراحل متصاعدة مؤتلفاً من ذرّات متباعدة، لبلغ بشراً سوياً عاقلاً مدبّراً ذا شعور وإحساس. يُقال له: بعد هذا كيف تستغرب أنْ تعود لك الحياة من جديد بعد أن تصبح رميماً، وأنت بذلك تحاول أن تتطاول إلى معرفة ما لا قبل لتجاربك وعلومك بكشفه؟ يقال له: لا سبيل حينئذ إلاّ أن تذعن صاغراً للاعتراف بهذه الحقيقة التي أخبر عنها مدبّر الكائنات العالِم القدير وخالقك من العدم الرميم.

وكلّ محاولة لكشف ما لا يمكن كشفه ولا يتناوله علمك فهي محاولة باطلة وضرب في التيه، وفتح للعيون في الظلام الحالك.

إنّ الإنسان مع ما بلغ من معرفة في هذه السنين الأخيرة، فاكتشف الكهرباء والرادار واستخدم الذرّة، إلى أمثال هذه الاكتشافات التي لو حدّث عنها في السنين الخوالي لعدّها من أوّل المستحيلات، ومن مواضع التندّر والسخرية أنّه مع كلّ ذلك لم يستطع كشف حقيقة الكهرباء ولا سرّ الذرّة، بل حتى حقيقة إحدى خواصهما وأحد أوصافهما، فكيف يطمع أن يعرف سرّ الخلقة والتكوين، ثمّ يترقى فيريد أنْ يعرف سرّ المعاد والبعث.

نعم ينبغي للإنسان بعد الإيمان بالإسلام أنْ يتجنّب عن متابعة الهوى، وأنْ يشتغل فيما يصلح أمر آخرته ودنياه، وفيما يرفع قدره عند الله، وأنْ يتفكّر فيما يستعين به على نفسه، وفيما يستقبله بعد الموت من شدائد القبر والحساب بعد الحضور بين يديّ الملك الغلاّم، وأنْ يتّقي يوماً لا تجزي نفس عن نفسٍ شيئاً ولا يُقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم يُنصرون.

* * * * *

● نبحث في المعاد الجسماني عبر نقاط بإيجاز:

النقطة الأولى:

إننا ذكرنا في بحث سابق: أن الإنسان مركّب من روح وبدن، وقد أوردنا هناك بعض الأدلة على بقاء الروح.

ونزيده هنا توضيحاً فنقول:

إنّ الباحثين والفلاسفة سواء من الشيعة والسنّة أم غيرهم مِنَ الملليين لهم نظريات متفاوتة في حقيقة الروح، والروح والبدن ـ بنظر الإسلام ـ هما حقيقتان متضادتان، ليس أحدهما من سنخ الآخر، فالبدن يختلف تماماً عن الروح بكل تفاصيلها، حيث يفقد خواص الحياتية بالموت ويضمحل بصورة تدريجية، وهذا بعكس الروح، فإنّ الحياة أصالةً للروح، وما دامت في الجسم فإنه يستمد حياته منها، وعندما تفارق الروح البدن وتقطع علاقتها به لا يقوى البدن على القيام بأي عملٍ إلاّ أن الروح تستمر في حياتها.

ومن خلال التدبّر في آيات الكتاب وأخبار أهل بيت العصمة عليهم السلام يستنبط أنّ الروح الإنسانية ـ كما قررته أدلّة العقل أيضاً ـ غير مادية، ولكنها تُنشيءُ نوعاً من العلاقة والوحدة مع الجسم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ (المؤمنون/ ١٣ـ١٥).

يتضح من سياق الآيات وجود شيئين متمايزين:

أحدهما: يتصف بالخلقة المادية بشكلها التدريجي.

وثانيهما: يتصف بخلقة أخرى يختلف تماماً عن الخلقة الأولى، ليست سوى أمر روحي ذي شعور وإرادة وإدراك.

وفي آية أخرى: قال تعالى:

﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ (السجدة/ ١٢).

فهي في معرض الردّ على مَنْ استبعد المعاد أو أنكره فجاءهم الجواب أن ملك الموت يقبض الأرواح من الأبدان وتحفظ عنده تعالى.

وفضلاً عن هذا فإن القرآن الكريم يعرّف الروح بصورتها المطلقة غير المادية بقوله تعالى:

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ (الإسراء/ ٨٦).

فإذا كان الإنسان مركّباً من روح وجسد، فإنه بالموت تنحل الروح عن الجسد فيموت، فحقيقة الموت ليست إلاّ انعدام وفناء للجسد المادي وإلاّ فإن الروح التي كانت مرتبطة بالبدن، انقطعت عنه وانتقلت إلى بدن مثالي مشابه له في الحياة البرزخية، وهناك أخبار كثيرة تشير إلى أن الأرواح في عالم البرزخ يعيشون في قوالب مثالية كأبدانهم الدنيوية كما نصّ عليه خبر أبي ولاّد عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قلت له:

جُعلت فداك يروون أنّ أرواح المؤمنين في حواصل طيور خضر حول العرش؟ فقال: لا؛ المؤمن أكرم على الله من أن يجعل روحه في حوصلة طير لكن في أبدان كأبدانهم[1].

وفي خبر آخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«... فإذا قبضه الله عزّ وجل صيّر تلك الروح في قالب كقالبه في الدنيا، فيأكلون ويشربون، فإذا قدم عليهم القادم عرفوه بتلك الصورة التي كانت في الدنيا»[2].

وورد عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

«أيها الناس إنّا خُلقنا وإياكم للبقاء لا للفناء ولكنكم من دار تنقلون، فتزوّدوا لما أنتم صائرون إليه، وخالدون فيه والسلام»[3].

فالموت وسيلة انتقال للإنسان وإرتقائه وتخليصه عن الأوساخ والكدورات، وسبب نجاته عن سجن الدنيا وموجب لاستراحة المؤمن من الكفار والأشرار قال الإمام الجواد عليه السلام: إنّ الإمام علي بن الحسين عليه السلام سئل عن الموت؟ فقال: «للمؤمن كنزع ثياب وسخة قملة، وفكّ قيود وأغلال ثقيلة، والاستبدال

---

(١) بحار الأنوار: ج ٦ ص ٢٦٨ ح ١١٩.
(٢) بحار الأنوار: ج ٦ ص ٢٧٠ ح ١٢٤.
(٣) بحار الأنوار: ج ٧٣ ص ٩٦.

بأفخر الثياب وأطيبها روائح، وأوطىء المراكب وآنس المنازل، وللكافر كخلع ثياب فاخرة والنقل عن منازل أنيسة والاستبدال بأوسخ الثياب وأخشنها وأوحش المنازل وأعظم العذاب»[1].

النقطة الثانية: الأدلة على وجوب المعاد:

«المعاد» لغةً واصطلاحاً: بمعنى الرجوع، وهو زمان عود الأرواح إلى أبدانها التي تعلّقت بها في الحياة الدنيا، وزمن العود هو يوم القيامة، يوم يحاسب الله سبحانه العباد، فيدخل المطيع إلى الجنة، والعاصي إلى النار، هذا بناءً على بقاء الروح وانفكاكه عن البدن بالموت، وأما بناء على اتحاده مع البدن وفنائه بالموت ـ كما يعتقده الماديون وبعض التناسخية ـ فالمراد من المعاد حينئذ هو الوجود الثاني للأجسام والأبدان وإعادتها بعد موتها وتفرّقها.

وقد قامت الأدلة العقلية والنقلية على إثباته.

أما الأدلة العقلية:

وهي كثيرة ذكرها الفلاسفة المسلمون والمتكلمون أهمها:

الدليل الأول: الإمكان:

إنّ إمكان المعاد ممكنٌ عقلاً، لأنّ العقل لا يُفرّق بين المتساويين حيث إن يوم المعاد هو يوم مماثل لعالمنا هذا، لأنّ هذا العالم ممكن الوجود، وحكم المثلين واحد، فلمّا كان العالم ممكناً وجب الحكم على الآخر بالإمكان أيضاً، مثاله: إذا أوجد الباني بيتاً نحكم بأنه يستطيع أن يبني مثله متى شاء، من باب قياس أحد المتماثلين على الآخر، وقد أوجد الله تعالى دنيانا من لا شيء فبالأحرى أن يوجد مثلها من شيء أو من لا شيء، وإلى هذا أشار قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (يس/ ٨٢).

الدليل الثاني: الحكمة:

مفاده: بما أنه سبحانه وتعالى حكيم، والحكيم لا يفعل العبث والسفه لأنّ ذلك قبيح ويستحيل صدوره منه تعالى لرجوعه إلى ترجيح المرجوح، نعلم من

---

(١) بحار الأنوار: ج ٦ ص ١٥٥.

خلال ذلك أنّ خلقه تعالى لهذا العالم ليس عبثاً بل هناك غايات وأهداف في أفعاله تعالى، وليست هذه الغايات والأهداف هي الدنيا التي أُمر الإنسان بالتكليف فيها مع العيش في قساوتها ومرارتها وتلقّي الصعاب والمهالك فيها، فلا بُدّ أن يعوّضه شيئاً من النعم بدل تلك الصعاب التي عانى منها الإنسان في الدنيا، وهذه النعم لا تكون إلاّ في عالم آخر وحياة أخرى يستريح فيها الإنسان الذي عانى تلك الصعاب والكدورات في العالم الأول الذي هو أنبوب اختبار وتمحيص للعباد، وحلبة سباق لتحصيل الكمالات النفسية والروحية، والاكتساء بزي العبودية لله تعالى والفوز بكأس النجاة والسعادة الأوفى.

إلى دليل الحكمة وعدم العبثية في أفعاله تعالى يشير قوله عز وجل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون/ ١١٦).

وقوله عزّ شأنه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٣٩ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الدخان/ ٣٩ـ٤١).

الدليل الثالث: العدالة:

مفاده: أن الله تعالى متّصف بالعدل، ومعنى كونه عادلاً يقتضي استحالة اتّصافه بالظلم، لأنّ العدل هو إعطاءُ كل ذي حقٍّ حقه، ومقتضى العدل أن ينتصف للمظلوم من الظالم ولا يسوّي بينهما ولا يقدّم الظالم على المظلوم لأنه خلاف العدل.

وبهذا يقال: لو لم يكن للإنسان معاد، لزم التسوية بين الظالم والمظلوم، ولزم إقدار الظالم على المظلوم، ولزم الإخلال بالانتقام من الظالمين، ولكنّه تعالى منزّه عن تلك الأمور، فالمعاد ثابت للإنسان حتى يجزى كل إنسان بما يستحقه.

توضيح ذلك عبر ثلاثة أمور:

الأول: إنّ الله تعالى عادل لا يظلم شيئاً لأنه كمال محض ومحض الكمال لا يكون ناقصاً حتى يظلم، والظلم معلول النقص، إذ سببه إما الجهل أو حاجة الظالم أو شقاوته وخبث ذاته أو حسده، وكل واحد نقص وهو منتفٍ عنه تعالى.

الثاني: إنّ التسوية بين الظالم والمظلوم في الجزاء كتقديم الظالم على

المظلوم وإعداده وإعانته في كونه ظالماً وقبيحاً وهذا ينافي العدل الذي قلنا أنه إعطاء كل ذي حقّ حقه، والتسوية كالتقديم إبطال الحق وهو عين الظلم.

الثالث: لو لم يكن معاد لجزاء الإنسان لزم التسوية بين المجرمين والصالحين وتقديم الظالمين على المظلومين وإعداد الأشرار واقدارهم، لأنّ أبناء البشر كانوا ويكونون على الصلاح والفساد وعلى الإصلاح والإفساد وعلى الهداية والضلالة، وكثيراً ما تتغلّب الفئة الظالمة على المظلومة، والأشرار على الصلحاء، وعليه فإنْ اكتفى بهذه الدنيا ولا يكون وراءها الآخرة، كان معناه هو عدم مجازاة الظالمين والمجرمين، وعدم مكافأة الصالحين والمتقين، بل معناه هو تقديم الطائفة الظالمة على الطائفة المظلومة لإعدادهم بأنواع النعم دون الطائفة المغلوبة.

إشكال:

قد يقال: إنّ هذه لدنيا تكفي لجزاء الصالحين والطالحين فمن عمل سيئاً سلب منه النعم، وابتلاه بالخزي والذلّة، ومع جزاء كل فرقة بما يناسبهم، لا يلزم التسوية بين المجرمين وغيرهم، كما لا يلزم تقديم إحدى الطائفتين على الأخرى.

والجواب: إننا نرى بالوجدان عدم جزاء كثير من الظالمين والمفسدين والفاسقين، بل هم يعيشون إلى آخر عمرهم في غاية العزة الدنيوية والقدرة، بخلاف غيرهم فإنهم في غاية المهانة والصعوبة، وهو أمر محسوس مُشاهد، هذا مضافاً إلى أن أعمال المؤمنين والكافرين على درجات مختلفة وقد يكون بعضها مما لا يمكن جزاؤه في عالم الدنيا، كمن يقتل ألف ألف نفس ببعض أنواع الصواريخ، ومن المعلوم أنّ سلب نعمة الحياة أو إعدام هذا القاتل مرة واحدة لا يكون جزاء إفساده، كما أن من يحيي النفوس الكثيرة بالمعالجة أو الهداية، لا يمكن أن يكون جزاؤه هو نعمة الدنيا مع محدوديتها فضلاً عن الأنبياء والأولياء الذين لا يمكن تقويم عملهم، ولا يصلح مثل الدنيا الدنية لجزائهم لا سيما أنّ محمداً وآله قد فاق بعض دقائق عمرهم على جميع عمر الآخرين، وقد اشتهر في جوامع الحديث أن ضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين، على أن الجزاء على بعض الأعمال لا يمكن أن يتمّ في الدنيا بعد موت أصحابها لعدم توفّر الظرف الزمني لمجازاتهم بالخير أو الشرّ، كما إذا جاهد المؤمنون الكافرين فمن استشهد من المؤمنين لا يمكن جزاؤه، كما أن من هلك من الكافرين لا

يمكن جزاؤه، وكما إذا أسس سنّة حسنة أو سنّة سيئة، فعمله بعد الموت يدوم بدوام ما أسسه مع عدم إمكان جزاء العامل، فطبع الدنيا لا يليق بكونها جزاءً كاملاً للعاملين[1].

هذا مضافاً إلى احتفاف الدنيا بأنواع المصائب والآلام التي لا تكون معها لايقة لجزاء الأولياء والأنبياء والصالحين بل المناسب لهم هو جزاؤهم بما لا يحتفّ بهذه المكاره والمصائب وهو لا يكون إلاّ في الآخرة.

دليل العدل، بتقرير آخر:

مما لا ريب فيه أنّ العباد صنفان:

ـ صنف قد بذلوا المشاق في سلوك طريق امتثال أوامر الله تعالى ونواهيه، والتقيّد بما أودعه تعالى في عقول الناس من معرفة طرق الخير والشر.

ـ وصنف آخر تهاونوا في المعاصي والموبقات، فسلكوا طرق الفساد، ومخالفة أوامر السماء وإرشادات الفطرة السليمة.

وهنا لا يخلو الأمر من أحد وجوه:

الأول: أنْ يُهملهم المولى سبحانه من حيث الثواب والعقاب.

الثاني: أن يسوّي بينهم بأنْ يثيب الجميع أو يعاقب الجميع.

الثالث: أنْ يفرّق بينهم بأن يثيب العاصي ويعاقب المطيع.

الرابع: أنْ يفرّق بينهم بأنْ يثيب المطيع ويعاقب العاصي.

والأول عبث لأنه خلاف الحكمة.

والثاني والثالث خلاف العدل.

فيتعين الرابع وهو مقتضى العدل الإلهي.

وحيث إنّ هذا التفريق العادل غير محقق في هذه النشأة الدنيويّة، فلا بدّ أنْ تكون ثمّة نشأة أخرى فيها عدله سبحانه يثيبُ فيها المطيعين ويعاقب العاصين.

وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ (ص/ ٢٩).

---

(١) بداية المعارف: ج ٢ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ بتصرُّف ببعض ألفاظه.

وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝ وَالَّذِينَ سَعَوْ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ۝﴾ (سبأ/ ٥ـ٦).

فالآية الأولى واضحة الدلالة على أن مقتضى عدله سبحانه التفريق بين العباد بالثواب والعقاب، بإثابة المطيعين وعقاب العاصين، وأنه يستحيل عليه تعالى أن يعامل الجميع بالسوية.

والآية الثانية تشير إلى أنّ مسألتي الإثابة والمعاقبة لا تكونان في دار الدنيا وإنما في دار أخرى غيرها.

الدليل الرابع: الوفاء بالوعد والوعيد:

مفاده: أنه سبحانه وعد بالثواب وتوعّد بالعقاب وهو تعالى لا يُخلف الوعد، لأنّ الخلف ناشئ عن النقص وهو سبحانه لا نقص فيه، أو ناشئ عن الاضطرار والضرورة وهو أيضاً لا مورد له في حقه، لأنه عز وجل لا يضطره ضرورة؛ لذا قال العلامة الطباطبائي (قدّس سرّه):

(وخلف الوعد وإن لم يكن قبيحاً بالذات لأنه ربما يحسن عند الاضطرار لكنه سبحانه لا يضطره ضرورة، فلا يحسن منه خلف الوعد في حال)[1]، وقد أرشد إليه تعالى بقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (الحج/ ٤٨).

وعليه فإنّ الله تعالى وعد بالثواب والعقاب الأخرويين، وبالجنة والنار، وكل ما وعده الله آت ولا يخلفه تعالى، فالجنة والنار والثواب والعقاب الأخرويان حتميّان ولا خلف فيهما.

وقال المحقق اللاهيجي (قدّس سرّه):

(وليعلم أن إيصال الثواب والعقاب الجسمانيين يتوقف لا محالة على إعادة البدن، حيث لا يمكن تحقق اللذة والألم الجسمانيين من دون وجود البدن، ثم لا ينافي ثبوت اللذة والألم الجسمانيين مع ثبوت اللّذة والألم الروحانيين، كما هو مذهب المحققين، الذين قالوا بتجرّد النفس الناطقة فالحق هو ثبوت الثواب

---

(١) تفسير الميزان: ج ١٦ ص ١٦٣.

والعقاب الروحانيين والجسمانيين؛ أما الروحاني فهو بناءً على تجرّد النفس الناطقة وبقائها بعد مفارقتها عن البدن، والتذاذها بالكمالات الحاصلة له من ناحية العلم والعمل وتألمه عن ضد الكمالات المذكورة، وأما الجسماني فهو بناءً على وجوب الإيفاء بالوعد والوعيد الموجبين لإيصال الثواب والعقاب الجسمانيين)[1].

وأما الأدلة النقلية،

لا ريب في حتمية المعاد، لعدم استحالته عقلاً لأنه ممكن وقوعاً لأن المقتضي لوجوده موجود، ولا مانع منه، أما المقتضي فهو لتمامية شرط الفاعلية بسبب كونه موافقاً للحكمة والعدالة، وأما عدم المانع فلعدم وجود ما يمنع من تحققه، بل أدلُ شيء على وقوعه هو وقوع مثل المعاد وهو الرجعة في الدنيا وقد أخبر القرآن الكريم عن كلا الرجعتين إلاّ أن الفارق بينهما، أن الرجعة هي عود الأرواح إلى أبدانها لفترة زمنية معينة مخصوصة ببعض الأفراد، أما المعاد فهو مثلها لكنه شامل لكل الأفراد.

وقد ذكر القرآن ما يقارب الألف وأربعمائة آية عن المعاد، وأغلب الآيات الدالّة على الاعتقاد بيوم الجزاء قُرنت بالاعتقاد بالله تعالى، وهذه الآيات تعرّضت لخصوصيات المعاد وتفصيلاته مع تأكيد الأخبار على ذلك، وإليك بعض الآيات:

منها: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج/ ٨).

هنا أخبر سبحانه عن وقوع القيامة والمعاد الجسماني بالجزم والقطع.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ (يس/ ٧٩-٨٢).

فالآية المباركة ترفع استبعاد المشركين وقوع المعاد الجسماني حيث قالوا: ﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ﴾ (السجدة/ ١١)

---

(١) بداية المعارف: ج ٢ ص ٢٨٢ نقلاً عن سرمايه ايمان: ص ١٦٠. بتصرُّف ببعض الألفاظ.

﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ (الصافات/ ٥٤) وقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (الصافات/ ١٧) فأبطل سبحانه استبعادهم بقوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ أي نسي أنا خلقناه من تراب ومن نطفة متشابهة الأجزاء، ثم جعلنا لهم من النواصي إلى الأقدام أعضاء مختلفة الصور والقوام وما اكتفينا بذلك حتى أودعناهم ما ليس من قبيل هذه الأجرام وهو النطق والعقل اللذان بهما استحقوا الإكرام؛ فإن كانوا يقنعون بمجرد الاستبعاد فهلاّ يستبعدون خلق الناطق العاقل من نطفة قذرة لم تكن محل الحياة أصلاً ويستبعدون إعادة النطق والعقل إلى محل كانا فيه ثم إن استبعادهم كان من جهة ما في المعاد من التفتت والتفرّق حيث قالوا: ﴿مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ اختاروا العظم للذكر لأنه بعد عن الحياة لعدم الإحساس فيه ووصفوه بما يقوي جانب الاستبعاد من البلى والتفتت والله دفع استبعادهم من جهة ما في المعيد من القدرة والعلم.

ومنها: قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (التغابن/ ٨).

إلى غير ذلك من الآيات المتعلّقة بيوم النشور والحساب والجزاء.

فالاعتقاد بيوم الجزاء من أهم العوامل التي تجبر الإنسان على أنْ ينتهج الورع والتقوى، وأن يتجنّب الأخلاق الرذيلة، كما أن نسيانه أو عدم الاعتقاد به سوف يكون أساساً وأصلاً لكل معصية أو ذنب، يقول سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص/ ٢٧).

النقطة الثالثة: مذاهب الفلاسفة في المعاد:

انقسم الفلاسفة إلى مذاهب بشأن المعاد، فهل يُعاد بروحه وجسده؟ أو بروحه وحسب؟

ففي المسألة ثلاثة آراء:

١ ـ أن تُعاد الروح وحدها وهو مذهب جمهور الفلاسفة[١].

٢ ـ أن يُعاد الجسد وحده وهو مذهب شذاذ من المسلمين[٢].

---

(١) الأسفار لصدر المتألهين: ج ٩ ص ١٦٥ م ٥.

(٢) نفس المصدر.

٣ ـ أنْ يُعاد الروح إلى الجسد الأصلي وهو مذهب المليين من المسلمين والنصارى واليهود.

قال صدر المتألهين (قدّس سرّه):

اتفق المحققون من الفلاسفة والمليين على أحقية المعاد، وثبوت النشأة الباقية، لكنهم اختلفوا في كيفيّته، فذهب جمهور الإسلاميين وعامّة الفقهاء وأصحاب الحديث إلى أنه جسماني فقط، بناءً على أنّ الروح عندهم جسم سار في البدن سريان النار في الفحم، والماء في الورد والزيت في الزيتونة، وذهب جمهور الفلاسفة وأتباع المشائين إلى أنه روحاني أي عقليّ فقط لأنّ البدن ينعدم بصوره وأعراضه لقطع تعلّق النفس بها، فلا يعاد بشخصه تارةً أخرى، إذ المعدوم لا يُعاد والنفس جوهر باقٍ لا سبيل للفناء إليه، فتعود إلى عالم المفارقات لقطع التعلقات بالموت الطبيعي.

وذهب كثير من أكابر الحكماء ومشايخ العرفاء وجماعة من المتكلمين كالغزالي والكعبي والحليمي والراغب الأصفهاني وكثير من أصحابنا الإمامية كالشيخ المفيد وأبي جعفر الطوسي والمرتضى والمحقق الطوسي والحلّي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين إلى القول بالمعادَين ذهاباً إلى أنّ النفس مجرّدة تعود إلى البدن[1].

والقول الأول واضح البطلان إذ لا دليل على ما ادّعوه، كما سوف يأتي في النقطة الرابعة مضافاً إلى مخالفته لنصوص القرآن والأحاديث المتواترة الدالّة على رجعة الأرواح إلى الأجساد.

وأما القول الثاني فمثل الأول بل أسخف منه لأنّ الروح عند هؤلاء هي جسم سار في البدن سريان النار في الفحم والماء في الورد والزيت في الزيتونة، فإذا مات الجسد ماتت الروح، فالإعادة تكون للجسد، وكأنّ الأصالة ـ عندهم ـ للمادة لا للروح.

فالأصح القول الثالث وهو صحة المعادين جميعاً الروح والبدن، وعليه اتفاق جميع الملل والأديان إلاّ من شذّ منهم.

---

(١) الأسفار: ج ٩ ص ١٦٥ م ٥.

وقد اختلفت كلمات الفلاسفة في كيفية الجسد المعاد هل أنّ المعاد من جانب البدن هو هذا البدن بعينه أو مثله، وكل من العينية أو المثلية أيكون باعتبار كل واحد من الأعضاء والأشكال والتخاطيط أم لا؟

والظاهر أنّ هذا الأخير لم يوجبه أحد، بل كثير من الإسلاميين مالوا إلى الاعتقاد بأنّ البدن المُعاد غير البدن الأول بحسب الخلقة والشكل، وربّما يستدلّ عليه ببعض الأخبار المذكورة فيها صفات أهل الجنة والنار ككون أهل الجنّة جرداً مرداً، وكون ضرس الكافر مثل جبل أُحد، وبقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ وبقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[1].

إذن القرآن الكريم والسُّنة المباركة يدلاّن على أن المعاد يوم الفصل هو الإنسان بروحه وبدنه، ومنكر ذلك خارج عن عداد المسلمين، ويمكن تصنيف الآيات الواردة حول المعاد ليظهر بوضوح فكرة عود الأرواح إلى أبدانها:

أهمها:

الصنف الأول:

ما دلّ على أنّ الحشر عبارة عن الخروج من الأجداث والقبور كقوله تعالى:

١ ـ ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ (يس/ ٥٢).

٢ ـ ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ (القمر/ ٨).

ومن الواضح أنّ التشبيه بالجراد المنتشر إنما يكون على الأرواح المتلبسة بالأبدان.

٣ ـ ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج/ ٨).

٤ ـ ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ (الانفطار/ ٥).

الصنف الثاني:

ما دلّ على أنّ الإنسان خُلق من الأرض وإليها يعود ومنها يُخرج بجميع أجزاء بدنه.

---

(١) الأسفار: ج ٩ ص ١٦٦.

منها: قوله تعالى:

١ ـ ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ (يس/ ٧٩/ ٨٠).

فهي تدلّ على إعادة الحياة إلى رفات الموتى، ومن الواضح أن عودة الجسد يرافقه عودة الروح.

٢ ـ ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ (نوح/ ١٨ـ١٩).

٣ ـ ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم/ ٢٦).

الصنف الثالث:

ما دلّ على شهادة الأعضاء على أصحابها يوم الفصل كقوله تعالى:

١ ـ ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النور/ ٢٥).

٢ ـ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم﴾ (فصلت/ ٢١).

٣ ـ ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (يس/ ٦٦).

الصنف الرابع:

ما دلّ على تبديل الجلود بعد نضجها وتقطيع الأمعاء كقوله تعالى:

١ ـ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ﴾ (النساء/ ٥٧).

فنضج الجلود إشارة إلى العذاب الجسدي، وذوق العذاب إشارة إلى العذاب الروحي.

٢ ـ ﴿وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ (محمد/ ١٦).

وقد أشكل بعضهم على الإمام الصادق عليه السلام بقوله: ما تقول في قوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ هبْ أنّ هذه الجلود عصت فعذبت فما ذنبُ الغير؟

قال عليه السلام: ويحك هي هي وهي غيرها، قال: اعقلني هذا القول!

قال عليه السلام: أرأيت لو أن رجلاً عمد إلى لُبنة[1] فكسرها ثم صبّ عليها الماء وجبلها ثم ردّها إلى هيئتها الأولى ألم تكن هي هي، وهي غيرها؟

قال: بلى، أمتع الله بك[2].

الصنف الخامس:

ما دلّ على اللذات والآلام الروحيّة في اللّذات والآلام الجسدية كما يصوّرها القرآن الكريم منها قوله تعالى:

١ ـ ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ (التوبة/ ٧٣).

فقوله تعالى: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً . . .﴾ إشارة إلى اللذات الجسدية، وقوله: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ إشارة إلى اللّذات الروحية، ويصف الثانية بأنها أكبر من الأولى وأن الفوز بها هو الفوز العظيم.

وقد أشار مولانا علي بن الحسين عليه السلام إلى هذا المعنى فقال: إذا صار أهل الجنة في الجنة ودخل وليُّ الله إلى جنانه ومساكنه واتكأ كلّ مؤمن منهم على أريكته حفّته خدّامه، وتهذلت عليه الثمار[3]، وتفجرت حوله العيون وجرت من تحته الأنهار وبسطت له الرزابي وصففتْ له النمارق وأتته الخدّام بما شاءت شهوته من قبل أنْ يسألهم ذلك؛ قال: ويخرج عليهم الحور العين من الجنان فيمكثون بذلك ما شاء الله.

ثمّ إن الجبار يشرف عليهم فيقول لهم: أولياءي وأهل طاعتي وسكّان جنّتي في جواري ألا هل أنبئكم بخير ممّا أنتم فيه؟ فيقولون: ربّنا وأيّ شيء خير ممّا نحن فيه؟ نحن فيما اشتهت أنفسنا، ولذّت أعيننا من النعم في جوار الكريم؛ قال: فيعود عليهم بالقول، فيقولون: ربّنا نعم، فأتنا بخير ممّا نحن فيه، فيقول لهم تبارك وتعالى: رضاي عنكم ومحبّتي لكم خير وأعظم مما أنتم فيه، قال: فيقولون: نعم، يا ربّنا رضاك عنّا ومحبتك لنا خير لنا وأطيب لأنفسنا.

---

(١) وهي ما يُبنى بها من الطين.

(٢) بحار الأنوار: ج ٧ ص ٣٩.

(٣) أي استرخت.

ثمّ قرأ الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام هذه الآية: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة/ ٧٣)[1].

وفي مقابل هذه اللذّات الجسدية والروحية هناك آلام جسدية وروحية معاً كما في قوله تعالى:

١ ـ ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ (التوبة/ ٦٩).

فقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ إشارة إلى العذاب الجسدي.

وقوله: ﴿وَلَعَنَهُمُ﴾ إشارة إلى العذاب الروحي، وألم البعد لأنّ اللعن هو الطرد من الرحمة الإلهية.

٢ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ إشارة إلى العذاب الجسدي. ﴿يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ (الأحزاب/ ٦٧).

وهذا إشارة إلى العذاب الروحي لأنهم يتحسرون على ترك الإطاعة، والتحسّر ألم روحي لا جسدي.

هذا بعض الآيات الدالّة على رجوع الروح إلى البدن.

وأما الأخبار فكثيرة منها:

١ ـ ما ورد عن عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئل عن الميّت يبلى جسدُه؟

قال: نعم، حتى لا يبقى لحم ولا عظم إلاّ طينتُه التي خُلق منها، فإنّها لا تبلى، تبقى في القبر مستديرة حتى يخلق منها كما خُلق أول مرة[2].

٢ ـ وعن أبي عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) بحار الأنوار: ج ٨ ص ١٤٠ ح ٥٧.

(٢) بحار الأنوار: ج ٧ ص ٢٣ ح ٢١. ومعنى قوله: «مستديرة» اما أنها مدوّرة وإما متغيرة في أحوال مختلفة ككونها رميماً وتراباً وغير ذلك فهي محفوظة في كل الأحوال وهذا ما يؤيد ما ذكره المتكلمون من أن تشخص الإنسان إنما هو بالأجزاء الأصلية ولا مدخل لسائر الأجزاء والعوارض فيه.

تنوّقوا في الأكفان فإنكم تبعثون بها[1].

٣ ـ ما عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء أُبي بن خلف فأخذ عظماً بالياً من حائط ففتّه ثم قال: يا محمد إذا كنّا عظاماً ورفاتاً أئنّا لمبعوثون؟ فأنزل الله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[2] (يس/ ٧٩ـ٨٠).

وهناك أخبار كثيرة يلاحظها من أرادها فلتطلب من مظانها.

هذا مضافاً إلى بعض المؤيدات العقلية أهمها:

أولاً: إنّ إعادة الجسد الذي تفتتَ ممكن في قدرة الله تعالى فيجب المصير إليه، لأن المراد من الإعادة هو جمع الأجزاء المتفرقة وذلك جائز في قدرته تعالى.

ثانياً: إنّ عدم عود البدن الدنيوي لا يخلو من أمور إمّا عجز الفاعل وإما جهله، وإما عدم قابلية القابل:

فأما الأول: فمنتف لأنه من المعلوم أنّ الموجد عزّ شأنه ليس بعاجزٍ على إعادة الأجزاء المتفرقة.

وأما الثاني: فهو منتف أيضاً لأنه كما هو معلوم أنه تعالى عليم بكل شيء، وقد تقدم في باب معرفة الله أن الجهل من الصفات السلبية وهو عزّ وجل منزّه عنه.

وأما الثالث: أيضاً هو منتف لأنه كما كان في ابتداء الأمر قابلاً للإيجاد مع عدم كونه شيئاً أصلاً، فقابليته للعود ثانياً بطريق أولى لأنه شيء مادي.

النقطة الرابعة: أدلة منكري المعاد الجسماني:

أورد منكرو المعاد الجسماني إيرادات عدة عليه فهي:

الإيراد الأول:

إنّ حصول الجنة فوق الأفلاك من أرض وقمر وشمس.. الخ يقتضي عدم كروية الأرض ـ هذا الإشكال مبني على كون المعاد سيحصل على الكرة الأرضية

---

(١) بحار الأنوار: ج ٧ ص ٤٣ ح ٢٠ نقلاً عن الكافي.

(٢) نفس المصدر السابق.

ـ بمعنى أن المعاد الجسماني يحتاج إلى مكان واسع، وكروية الأرض لا تسع كل تلك الحشود من الأبدان التي سترجع، فعلى هذا الأساس أين تكون الجنة، فلو كانت في الدنيا فهذا غير صحيح لانتفائها فيها، وإنْ كانت فوق الدنيا فلا يستقرّ شيء في الفضاء.

والجواب:

لنفرض أنّ المعاد سيكون على الأرض، ولكن من الممكن أنْ تستقرّ عليها كل المخلوقات، هذا على فرض كون الثواب والعقاب على الأرض، وأما بناءً على كونهما في عالم الآخرة فهو سبحانه قادر على خلق ذلك المكان بعد أن يفني الأفلاك كلّها.

الإيراد الثاني:

إنّ دوام احتراق أهل النار مع بقاء الحياة محال، بمعنى أن بدن المعذّب في النار يتحوّل إلى رماد، وبذلك تنعدم الحياة فيه، وعليه لا بُدّ من المعاد الروحاني دون الجسدي.

والجواب:

إنّ دوام احتراق الجسم مع بقاء الجسم ممكن لأنه تعالى قادر على كل مقدور، فيمكن استحالته إلى أجزاء نارية ثم يعيدها سبحانه هكذا دائماً كما أشار إلى هذا قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا . . .﴾.

الإيراد الثالث:

إنّ تولّد الأشخاص وقت الإعادة من غير توالد من الأبوين باطل.

والجواب:

فكما أنّ آدم عليه السلام ولد من دون أب وأم كذا الناس يولدون للحساب من جديد من دون توالد.

وهناك شبهتان أثارهما المنكرون للمعاد الجسماني:

الشبهة الأولى:

شبهة الآكل والمأكول، تقريرها:

إنّ من تفرّقت أجزاؤه في مشارق العالم ومغاربه وصار بعضه في أبدان السباع

وبعضه في أبدان الرِّباع[1] كيف يجمع؟

وأبعد من هذا هو أن إنساناً إذا أكل إنساناً وصار أجزاء المأكول في أجزاء الآكل، فإن أُعيد، فأجزاء المأكول إما أن تعاد إلى بدن الآكل فلا يبقى للمأكول أجزاء تخلق منها أعضاؤه، وإما أن تعاد إلى بدن المأكول منه فلا يبقى للآكل أجزاء.

والجواب:

إنّ في الآكل أجزاء أصلية وأجزاء فضلية، وفي المأكول كذلك، فإذا أكل إنسان إنساناً صار الأصلي من أجزاء المأكول فضلياً من أجزاء الآكل، والأجزاء الأصلية للآكل هي ما كان له قبل الأكل، والله يعلم الأصلي من الفضلي فيجمع الأجزاء الأصلية للآكل وينفخ فيها من روحه، ويجمع الأجزاء الأصلية للمأكول وينفخ فيها روحه، وكذلك يجمع الأجزاء المتفرقة في البقاع المبددة في الأصقاع بحكمته الشاملة وقدرته الكاملة[2].

وبعبارة مختصرة أفضل:

إنّ للإنسان أجزاء أصلية وأخرى عرضية؛ والتي تستحيل إلى بدن آخر هي الأجزاء العرضية، وأما الأصلية فلا تصير جزءاً من غيرها، بل تبقى على حقيقتها من أول العمر إلى يوم النشور.

الشبهة الثانية:

إنّ انتقال النفس بعد الموت إلى بدن آخر مثالي في عالم البرزخ، يُعدّ نوعاً من التناسخ[3] الذي ثبت بطلانه بالأدلة، فيثبت بطريق أولى بطلان المعاد الجسماني.

والجواب:

إن بطلان التناسخ وإنْ كان ثابتاً بحكم الأدلة القطعية، لكنّ هذا الانتقال لا

---

(١) الرِّباع: جمع رَبَع وهو ما ولدَ من الإبل في الربيع.

(٢) تفسير الرازي: ج ٢٦ ص ١٠٩.

(٣) لا يخفى أن التناسخ عبارة عن خروج الروح من جسدٍ وانتقالها إلى جسدٍ آخر ـ كما يزعمون ـ.

يدلّ على وجود تناسخ، ضرورة أن الاختلاف (لو فُرض فإنما هو في الهيئة وتلطيف البدن العنصري الدنيوي في عالم الآخرة) لازم لحصول السنخية والجنسية كي يشابه الجنة والحور والغلمان، فلا مانع من أن يكون الالتذاذ والتألم بهذا الجسد الدنيوي في عالم الآخرة بوجه ألطف، وما ورد في بعض النصوص من حشر بعض الناس يوم القيامة على صور البهائم فلا يعدّ من التناسخ ـ كما توهّم التناسخيون ـ وإنما هو عبارة عن حشر بصورة حيوان، وهذا من قبيل دخول الإنسان في جلد الأسد مثلاً ويُظنّ أنه أسد، وبعد خروجه من جلد الأسد انكشف أنه إنسان، فبعض الناس من هذا القبيل، حيث يكون باطنهم حيوان حقيقة لكنها كانت مختفية في الدنيا وتظهر يوم تُبلى السرائر.

وبعبارة موجزة: إنّ التناسخ شيء وحشر البشر بصورة حيوان يوم القيامة شيء آخر. ولتوضيح حقيقة التناسخ التي اقحمها أصحابها بمسألة المعاد، لكن في الدنيا لا في الآخرة، أحببتُ التحدث مجملاً عنها ليكون الطالب على بصيرةٍ منها، وأما التفاصيل فتركتها للبحوث الخاصة بها.

أقول:

إن نظرية التناسخ أو التقمص من البحوث التي دار الجدل فيها قديماً وحديثاً، لكنّها اليوم أخذت حيّزاً لا بأس به في أوساطها، واتخذت لنفسها منحى آخر في عالم الروح بين الأوروبيين عموماً، وفي مناطق محدودة في العالم العربي خصوصاً، لا سيما لبنان وسوريا حيث فيهما من يعتقد بالتقمص أو التناسخ، وأخص بالذكر «الدروز».

والمهم أن هذه النظرية أخذت حيّزاً هاماً في المجتمع الغربي، حيث يغدق عليها الأموال الطائلة، وبالأخص الأعلام الأميركي حيث تُقام لأجلها الأفلام بين الحين والآخر، ولعلّ المبرّر لذلك يرجع إلى الإفلاس الروحي الذي تعاني منه المجتمعات الأوروبية والأميركية، فألجأتهم الضرورة إلى تبنّي مذهب التناسخ الذي ترجع جذوره إلى زمن بعيد.

فالمجتمع الأوروبي من خلال تبنّيه لمذهب التناسخ رأى فيه علاجه الوحيد لمجتمعه الموبوء بتفسخ الأخلاق والإباحية الجنسية، ولما في هذا المذهب من أفكار سخيفة واهية تتنكر للدين ولرسالات السماء، وهذا مما يناسب الفكر المادي الذي تسير من خلاله الحضارة المادية بشقيها «الأوروبي والأميركي» لذا

فإنّ هذه المزعومة الجديدة لا أساس علمي لها وإنما مجرد تخرصات لا تصمد أمام النقد العلمي.

وهنا نستجلي ماهية التقمص ضمن نقاط:

الأولى: تعريف التناسخ «التقمص» ومبدأ نشوئه.

الثانية: أقسام التناسخ.

الثالثة: أدلة التناسخيين والرد عليها.

النقطة الأولى:

التناسخ من «النسخ» بمعنى الإزالة والنقل؛ قال الراغب الأصفهاني:

«النسخ إزالة شيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس الظلّ، والظلّ الشمس، والشيب الشباب، فتارة يفهم منه الإزالة، وتارة يفهم منه الإثبات، وتارةً يفهم منه الأمران، ونسخ الكتاب إزالة الحُكم بحكم يتعقبه، والقائلون بالتناسخ قوم ينكرون البعث على ما أثبتته الشريعة، ويزعمون أن الأرواح تنتقل إلى الأجسام على التأبيد»[1].

ويظهر أن أصل التناسخ هم النحرانيون «وهؤلاء طائفة من الصابئة» قالوا (إنّ التناسخ هو أنْ تتكرر الأكوار والأدوار إلى ما لا نهاية له، ويحدث في كلّ دَور مثل ما حدث في الأول، والثواب والعقاب في هذه الدار لا في دار أخرى لا عمل فيها، والأعمال التي نحن فيها إنما هي أجزية على أعمال سلَفَت منّا في الأدوار الماضية... والصابئون كلّهم يصلّون ثلاث صلوات ويغتسلون من الجنابة ومن مسّ الميت وحرّموا أكل الجزور والخنزير والكلب ومن الطير كلّ ذي مخلب والحمام، ونهوا عن السكر في الشراب وعن الإختتان وأمروا بالتزويج بوليّ وشهود ولا يجوّزون الطلاق إلا بحكم الحاكم)[2].

والمعروف أن الدروز على حدّ تعبير الذّبياني[3] ـ وهو درزيّ ـ أنّ الدروز يتمذهبون بناسخ الأرواح.

---

(١) المفردات في غريب القرآن ط قم ص ٤٩٠.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٥٥ ـ ٥٧.

(٣) صاحب كتاب التقمص ص ١٣٤.

وممّا يؤكّد ذلك ما ورد في كتاب (رسائل الحكمة)[1] لحمزة بن علي بن أحمد إسماعيل بن محمد التميمي السمّوقي حيث صرّح بأهمية التجسّد الإلهي عبر الأدوار، وعلى ضرورة التقمّص وانتقال الأرواح من جسد إلى جسد، فقال: «والنفوس النفيسة للطافتها تتعالى عن الرذائل بمعالم الحكمة والإرتياض وتترقّى إلى أعلى المنازل أنفة من الإنسفال والإنخفاض، كلفة بالأمور الدينية منزّهة عن اللدد والإعتراض، والنفوس الكدرة العاصية لعلقها بالأبالسة المدّعين معكوسة في الحلول والإنتقال مائلة إلى الطّرَفَين المذمومَين بعيدة عن التوسّط والإعتدال...»[2].

النقطة الثانية:

للتناسخ حالات وانتقالات عدة كل حالة يُصطلح عليها باسم خاص عندهم، هي كما يلي:

١ ـ النسخ: هو انتقال النفس بالموت من البدن الأول المادي إلى بدن آخر مادي في هذه النشأة.

٢ ـ المسخ: هو الرجوع إلى بدنٍ حيواني، فإن كان محسناً فإلى حيوان سعيد، وإن كان مسيئاً فإلى حيوان شقي.

٣ ـ الفسخ: هو الانتقال إلى شجرٍ ونبات.

٤ ـ الرسخ: هو الانتقال إلى حجر وجمادٍ.

تلك أقسام التناسخ في مدارج النزول، وهناك أقسام أخرى في مدارج الصعود، مفادها:

أن النفس في بدء وجودها إنما توجد في صورة أحسن النباتات ثم تتدرج بالصعود إلى أرقى الدرجات لتصل إلى درجة الحيوان الذي هو أشرف من النبات، ثم تتدرج لتصل إلى النوع الإنساني وبعده تتصل بأجرام فلكية، غاية استكمالها النهائي، فتصبح في عالم المجردات متحدة مع العقول، هذا في

---

(١) هذا الكتاب من الكتب التشريعية عند الدروز.

(٢) لاحظ الجزء الثاني من الرسائل ص ٤٨٧.

السعداء، وأما الأشقياء فتنتكس نفوسهم في مظاهر الظلمانيات لتخلد إلى الأرض مع الأبد[1].

فالنسخ يصطلح عليه بالتناسخ المطلق، والمسخ والفسخ بالتناسخ المحدود، والرسخ بالتناسخ الصعودي وهو ما يحصل فيه انتقال النفس في جهة الصعود من النبات إلى الحيوان إلى الإنسان.

فيتلخص من هذا أن النفس لا تزال تنتقل ضمن أجسادها هابطة أو صاعدة.

وبالجملة: يترتب على القول بالتناسخ محذوران:

الأول: الاستخفاف بقدرة الله سبحانه حيث إن الاعتقاد بانتقال الروح من بدن إلى بدنٍ آخر دليل عجز الإله ـ بحسب نظرية التناسخ ـ على أنْ يخلق لكل بدن روحاً خاصة به.

الثاني: إنكار المعاد الجسماني وهو عودة الأرواح إلى أجسادها الأصلية يوم القيامة. هذا مع أن المسلمين مجمعون على صحة المعاد الجسماني لصريح الآيات والأخبار بذلك، واطباقهم قولاً واحداً على أن الأرواح حادثة وليست بقديمة كما يعتقد التناسخيون؛ وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية المنكر للمعاد الجسماني كافراً لاستصغاره قدرة الله تعالى على الإيجاد والإعادة.

قال شارح المقاصد:

(القول بالتناسخ في الجملة محكيٌ عن كثير من الفلاسفة إلا أنه حكاية لا تعضدها شبهة فضلاً عن حجة، ومع ذلك فالنصوص القاطعة من الكتاب والسنة ناطقة بخلافها، وذلك أنهم ينكرون المعاد الجسماني، أعني حشر الأجساد وكون الجنة والنار داري ثواب وعقاب، ولذّات وآلام حسيّة، ويجعلون المعاد عبارة عن مفارقة النفوس الأبدان، والجنة عن ابتهاجها بكمالاتها والنار عن تعلّقها بأبدانٍ حيوانات أُخر يناسبها فيما اكتسبت من الأخلاق وتمكنت فيها من الهيئات، معذّبة بما يلقى فيها من الذل والهوان، مثلاً تتعلق نفس الحريص بالخنزير، والسارق بالفأر والمعجب بالطاووس، والشرير بالكلب، ويكون لها تدريج في ذلك بحسب الأنواع والأشخاص، أي ينزل من بدن إلى بدنٍ هو أدنى في تلك الهيئة المناسبة،

---

(١) الأسفار الأربعة ج ٩/ ٤ م ٥ ط إحياء التراث العربي. والبحار ج ٥٨/ ١١٧ ط مؤسسة الوفاء.

مثلاً يبتدىء نفس الحريص من التعلق ببدن الخنزير ثم إلى ما دونه في ذلك، حتى ينتهي إلى النمل ثم يتصل بعالم العقول عند زوال تلك الهيئة بالكلية. . . ثم إن من المنتمين من التناسخية إلى دين الإسلام يزّوجون هذا الرأي بالعبارات المهذّبة، والاستعارات المستعذبة، ويصرفون به إليه بعض الآيات الواردة في أصحاب العقوبات إجتراءً على الله وافتراءً على ما هو دأب الملاحدة والزنادقة. . .)[1].

وقال العلاّمة النوبختي:

(إن أهل التناسخ قالوا بالدور في هذه الدار، وإبطال القيامة والبعث والحساب، وزعموا أن لا دار إلا الدنيا، وأن القيامة إنما هي خروج الروح من البدن ودخوله في بدن آخر غيره، إنْ خيراً فخيراً وإن شراً فشراً، وأنهم مسرورون في هذه الأبدان أو معذّبون فيها، والأبدان هي الجنات وهي النار وأنهم منقولون في الأجسام الحسنة الأنسية المنعّمة في حياتهم، ومعذّبون في الأجسام الردية المشوّهة من كلاب وقردة وخنازير وحيّات وعقارب وخنافس وجعلان محوّلون من بدنٍ إلى بدن، معذّبون فيها هكذا أبد الأبد فهي جنتهم ونارهم لا قيامة ولا بعث ولا جنة ولا نار غير هذا على قدر أعمالهم وذنوبهم وإنكارهم لأئمتهم ومعصيتهم لهم فإنما تسقط الأبدان وتخرب إذ هي مساكنهم فتتلاشى الأبدان وتفنى وترجع الروح في قالب آخر منعّم أو معذّب، وهذا معنى الرجعة عندهم، وإنما الأبدان قوالب ومساكن بمنزلة الثياب التي يلبسها الناس فتبلى وتطرح وتلبس غيرها. . . والعقاب على الأرواح دون الأجساد، وتأولوا آيات عدة)[2] والتناسخ بأقسامه المطلقة الثلاثة باطل جملةً وتفصيلاً كما سوف ترى، لكن تبقى أمور حسبها التناسخيون أدلة قاطعة لمذهبهم، لكنها جميعاً بمعزلٍ عن مذهب التناسخ رأساً، منها قياسهم المسخ (المصطلح عليه عند المسلمين) على التقمص أو التناسخ، واستدلوا عليه بما ورد في القرآن الكريم أن الله سبحانه مسخ جماعة من البشر إلى قردة وخنازير ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ (البقرة/ ٦٦)، ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ

---

(١) بحار الأنوار ج ٥٨/ ١١٦ نقلاً عن شارح المقاصد.

(٢) فرق الشيعة ط النجف ص ٣٦. والتونجتي (قدّس سره) من أعلام القرن الثالث الهجري.

وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ (المائدة/ ٦١). وكذلك ما أثر عن بعض الأولياء[1]، حيث حوّلوا أناساً أشراراً إلى صور حيوانات خسيسة وقد اعترف بها المؤمنون، فبذا يكون المسخ نوعاً من التناسخ بحسب نظر التناسخيين.

والجواب:

أن ما ورد في القرآن الكريم وكذا ما ورد في الآثار، لا يدخل تحت التناسخ المبحوث عنه، لأن معنى التناسخ هو أن انتقال الروح من بدن إلى بدن غير الأبدان المثالية في عالم البرزخ، أما المسخ فهو عبارة عن تغيير صورة البدن مع بقاء الروح فيه ومن دون أن تدخله روح أخرى.

وبعبارة: أن التناسخ هو خلع النفس جسداً عنصراً ثم تلبسّها جسداً آخر غير ما تركته سابقاً، وأما المسخ الوارد في الشريعة فهو تبدل صورة البدن من شكل إلى شكل، والجسد هو الجسد، وإنما المتغير هو شكله وهيكله، فليس هناك انتقال بالنفس ولا تحول من جسد إلى جسد.

«فالخلع والتلبس في التناسخ يختلفان عمّا هو عليه في المسخ، فإنهما في الأول انقطاع بالمرة ثم تعلق من جديد، وأما الثاني فهو تبدل في أجزاء الجسم الحي بالاتلاف والتعويض المستمرين طيلة الحياة بما يؤدي إلى تجديد الجسم كلياً في كل سبع سنين على رأي فلورنس، وفي كل ثلاثين يوماً على رأي موليشوت، وليس هذا من التناسخ المبحوث عنه في شيء»[2].

النقطة الثالثة:

أدلة التناسخيين.

وليس للتناسخية دليل يعتد به، وغاية ما تمسكوا به في إثبات التناسخ على الإطلاق [أي انتقال النفس بعد المفارقة إلى جسم آخر إنساني أو غيره] وجوه:

---

(١) نُقل عن أمير المؤمنين عليه السلام أن رجلاً قال له وقد حكم عليه بحكم: والله ما حكمت بالحق! فقال له عليه السلام: إخسأ كلباً، فتطايرت عنه أثوابه وصار كلباً يمصع ـ أي يحرك ـ بذنبه. لاحظ البحار ج ٥٨/ ١١١ ط. الوفاء.

(٢) تناسخ الأرواح ط قم ص ١١ محمد هادي معرفة. وللسيد المرتضى علم الهدى كلام لطيف فلاحظ البحار ج ٥٨/ ١١٢.

الوجه الأول:

إن النفس لو لم تتعلق بجسد آخر بعد مفارقتها للأول لبقيت معطّلة بلا عمل، لأن البدن بمنزلة الآلات والأدوات للنفس، وبدونه لا نستطيع القيام بأي عمل. ولا تعطيل في الوجود.

والجواب:

أولاً: إن لزوم التعطيل إنما يكون إذا كان العمل مطلقاً متوقفاً على التجسد العنصري، ولكن هذا لم يثبت بدليل قطعي، فالنفس تمر في مرحلة محدودة تكون بحاجة إلى البدن في مكاسب خاصة لا تحصل إلا بذلك، أما بعدها فهي غنية بذاتها مستغنية في فعالياتها لا تزال تعمل في ترقيها وهي في عالم الأرواح.

ثانياً: على فرض أنه لا بُدّ للنفس من تدبير عملٍ، فليس من الضروري أن يكون عملها بعد مفارقة البدن تماماً كعملها حين اتصالها به، فربما كان عملها من نوع آخر كإشراق وابتهاج أو ما شابه ذلك مما لا يستدعي وجود البدن.

الوجه الثاني:

أنها مجبولة على الاستكمال، ولا استكمال إلاّ بالتعلق الجسماني، ولذلك فإن تعلقات النفس الجسمانية تتكرر حتى تبلغ الكمال النهائي.

والجواب:

أولاً: دعوى أن الروح تتوقف مكاسبها على التجسد العنصري بحاجة إلى دليل وهو مفقود في البين، هذا مضافاً إلى وجود التهافت الظاهر بين الدليلين في مثبتهما حيث الأول يفيد أبدية التعلقات الجسدية، وأما الثاني فيوقفها عند حد الاستكمال.

ثانياً: إن استئناف التجسد لفرض الاستكمال يقتضي تذكراً لما سبق من نتائج التجسدات الماضية لتكون الحياة الجديدة امتداداً للحياة القديمة، وما دام الإنسان لم يتذكر شيئاً من تجسداته الماضية، فما هي الفائدة من وراء هذا الإستئناف والتجسد المتكرر؟!

الوجه الثالث:

أنها قديمة، فتكون متناهية العدد، لامتناع وجود ما لا يتناهى بالفعل بخلاف ما لا يتناهى من الحوادث كالحركات والأوضاع وما يستند إليها، فإنها إنما تكون

على سبيل التعاقب دون الإجتماع، والأبدان مطلقاً بل الأبدان الإنسانية خاصة غير متناهية، لأنها من الحوادث المتعاقبة المستندة إلى ما لا يتناهى من الدورات الفلكية وأوضاعها، فلو لم يتعلّق كل نفس إلاّ ببدن واحد لزم توزّع ما يتناهى على ما لا يتناهى، وهو محال بالضرورة.

الجواب:

أولاً: لنا أن نمنع قدم النفوس بل هي محدثة زمانية، فما سوى الله سبحانه هو ممكن والممكن مُحْدَث، وقد تقدمت الأدلة على ذلك في بحث الصفات فلاحظ.

ثانياً: إننا نمنع أيضاً عدم تناهي الأبدان لأنها ليست بفعل الأفلاك، ومن ذا الذي قام بعملية الإحصاء وثَبَتَ له بالتتبع والاستقراء أن النفوس متناهية، والأبدان غير متناهية؟!

هذه أهم أدلتهم فقد ذكرها التفتازاني في شرح المقاصد وصاحب البحار وغيرهما من العلماء عند الفريقين، مع الرد عليها، ولكن هناك: **أدلة أخرى على بطلان نظرية التناسخ هي كما يلي:**

الأول: إن النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت منتقلة إليه من بدن آخر لزم أن يتذكر شيئاً من أحوال ذلك البدن، لأن العلم والحفظ والتذكر من الصفات القائمة بجوهرها الذي لا يختلف باختلاف أحوال البدن مع أننا لا نعرف شيئاً عما كان قبل وجودنا الحالي.

الثاني: إن النفس لو تعلّقت بعد مفارقة بدنها ببدن آخر لزم أنْ يكون عدد الوفيّات مساوياً للمواليد لأنه لو زادت الوفيات بقيت النفوس بلا أبدان، وإذا زادت المواليد بقيت الأبدان بلا نفوس وكلاهما باطل عند أهل التناسخ لأنه يستلزم تعطيل النفوس أو تعطيل الأبدان، ولا تعطيل في الطبيعة والوجود عند أهل التناسخ، هذا بالإضافة إلى أن المواليد لا تتساوى أبداً مع الوفيّات، فأيام الحرب والطوفان تهلك أبدان كثير فتزداد الوفيّات، وأيام السلم يزداد المواليد.

الثالث: إنّ النفس لا تتصّل بالبدن إلاّ بعد حصول الاستعداد والصلاحيّة له وذلك بحصول المزاج الصالح، وعند حصول الإستعداد في القابل ـ أي البدن ـ يجب حدوث النفس وإلاّ لزم تخلّف المعلول عن علّته وهو باطل، وبعد أن

تتصل بالبدن نفسه الخاصّة به لا يمكن أن تنتقل إليه نفس أخرى إذ لا تجتمع نفسان في بدن واحد، كما لا يشترك بدنان في نفس واحدة، فلو تعلّق بالبدن نفس مُستنسخة أيضاً لزم اجتماع نفسين على بدن واحد وهو باطل.

وبعبارة أخرى: «إنّ البدن متى كمُل استعداده واعتدل مزاجه صلُح لقبول النفس المفاضة عليه من واهب الصور وبالتالي تكون هذه الإفاضة ضرورية حينذاك حيث لا بُخل في مبدأ الفيض على الإطلاق سوى عدم قابلية المحل، فإذا كمُل واستعدّ تحقّقت الإفاضة بلا تراخٍ أو مهلة. فالبدن الصالح للقبول لا ينفك عن إفاضة نفس مناسبة عليه في حينه. إذن، لو تعلّقت به نفس أخرى على سبيل التناسخ لزم أنْ يكون لبدن واحد نفسان، ولوجود واحد ذاتان وهذا خلاف الوجدان إذْ ما من شخصٍ إلاّ ويشعر في قرارة نفسه أنّه واحدٌ ذاتاً»[1].

الرابع: إنّ النفس على فرض التناسخ تبقى معطّلة في الفترة ما بين التجسّدَين: السابق واللاحق، ولا تعطيل في الوجود. وبعبارة أخرى: (إن النفس إذا فارقت البدن كان آن مفارقته عن البدن الأول غير آن اتّصاله بالبدن الثاني، وبين كلّ آنَين زمان، فيلزم كونها بين البدنَيْن معطّلة عن التدبير والتعطيل محال)[2].

الخامس: إنّ القول بالتناسخ مخالف لقانون الإرتقاء الطبيعي الذي أصبح من أولويات العلم في عصرنا الحاضر فيكون القول بالتناسخ رجوعاً إلى القهقرى يعاكس قانون الإرتقاء المذكور، لأنّ الإنسان الذي قضى دورة حياته في مدارج الترقيّ والتقدّم للفضائل أو الرذائل، أي بعدما تحقّق ما في النفس بالقوة إلى الفعل لا تعود إلى البدء ولا ينقلب الفعل قوة بعدما خرجت إليه.

ولصدر المتألهين ها هنا كلام رشيق ومتين في نقض ونفي التناسخ مطلقاً يجدر بنا ذكره، قال: «إنّ النفس لها تعلّق ذاتي بالبدن، والتركيب بينهما تركيب طبيعي اتحادي، وإنّ لكلٍّ منها مع الآخر حركة ذاتية جوهرية، والنفس في أول حدوثها أمر بالقوة، في كلّ ما لها من الأحوال وكذا البدن، ولها في كلّ وقت شأن آخر من الشؤون الذاتية بإزاء سنّ الصّبا والطفولية والشباب والشيخوخة

---

(١) أسفار صدر المتألهين ج ٩ ص ١٠ م ٥ بتصرّف ببعض ألفاظه.

(٢) المصدر السابق ص ١٢.

والهرم وغيرها، وهما معاً يخرجان من القوة إلى الفعل، ودرجات القوة والفعل في كلّ نفس معيّنة بإزاء درجات القوة والفعل في بدنها الخاص به ما دام تعلّقها البدني، وما نفس إلاّ وتخرج من القوة إلى الفعل في مدة حياتها الجسمانية، ولها بحسب الأفعال والأعمال حسنة كانت أو سيئة ضَربٌ من الفعلية والتحصّل في الوجود، سواءاً كان في السعادة أو الشقاوة فإذا صارت بالفعل في نوع من الأنواع استحال صيرورتها تارة أخرى في حدّ القوة المحضة، كما استحال صيرورة الحيوان بعد بلوغه إلى تمام الخلقة نطفة وعلقة، لأن هذه الحركة الجوهرية ذاتية لا يمكن خلافها بقسرٍ أو طبع أو إرادة أو اتفاق، فلو تعلّقت نفس منسلخة ببدن آخر عند كونه جنيناً أو غير ذلك يلزم كون أحدهما بالقوة والآخر بالفعل، وكون الشيء بما هو بالفعل بالقوة وذلك ممتنعٌ لأنّ التركيب بينهما طبيعي اتحادي والتركيب الطبيعي يستحيل بين أمرين أحدهما بالفعل والآخر بالقوة»[1].

السادس: إن الاعتراف بالتناسخ أو التقمص يتنافى وإمكان مخاطبة الأرواح مطلقاً ـ كما يزعم محبوها اليوم ـ لأن مخاطبة الروح يستدعي فترة تجريد وهي بمعزل عن التجسد، وهذا مستحيل لأن التعطيل في الوجود مستحيل كما قالوا. فعلى هذا الأساس لا يمكن تحضير الأرواح لاقتباس العلم منها، فيكون ذلك تقويضاً لأكبر دعامة للمذهب الروحاني الرائج في القارتين.

السابع: يلزم على القول بالتناسخ أو التقمص أن يكون القائلون به ينكحون أمهاتهم أو عماتهم أو خالاتهم وسائر المحارم الأبدية من النساء، لأنه قد تموت أمه أو عمته وغيرهما ممن يحرمن عليه وتنتقل روحها إلى جسد أنثى ويكبر الولد وتكبر هي ثم يتفق أن يتزوج كل منهما من الآخر، ويلزم على هذا الزواج أن يكون الأولاد أولاد حرام.

الثامن: أن القول بالتناسخ يستلزم إنار المعاد الذي هو أصل من أصول الإسلام، ولا يتم إسلام شخصٍ بدونه، وإنكاره كفر صريح واضح في الإسلام كتاباً وسنةً واجماعاً بين المسلمين بجميع فرقهم، لأن القول بالتناسخ يلزم منه أن تتعذب الأجسام والأرواح في الدنيا بتنقل الروح من جسد لآخر، ولا جنة عندهم ولا نار ولا معاد ولا حساب ولا ثواب ولا عقاب ولا آخرة. هذا مضافاً إلى أن

---

(١) نفس المصدر ص ٢ ـ ٣.

تعذيب الجسد الثاني جزاءاً لما فعله الجسد الأول هو عين الظلم لا يفعله الله سبحانه بالتناسخيين وغيرهم.

هذه بعض الردود على بطلان نظرية التناسخ المطلق. أما التناسخ المحدود فباطل أيضاً للأدلة المتقدمة ولما سيأتي.

• **الأدلة على بطلان التناسخ النزولي.**

مفاد التناسخ النزولي المحدود: أن الروح تتعلق بعد مفارقتها لجسدها الأول بجنين أو حيوان أو خلية نبات، والكل دونها في الكمال.

هذا مردود من وجهين:

الأول: إن تعلُّق النفس بالجنين الإنساني أو الحيواني أو النباتي غير ممكن عقلاً وذلك لأنها قبل تعلُّقها بالجنين أو الحيوان كانت فعلية وذات كمال، وهي ما دامت في البدن فإنها تزداد في فعليتها شيئاً فشيئاً حتى تصير أقوى وجوداً وأشدّ تحصيلاً، ومن كانت له هذه الفعلية لا يمكنه أن يتعلق بموجود أدنى منه لا يتحمل ذلك الكمال وتلك الفعلية، لعدم تحقق التعاضد والانسجام بينهما.

وبعبارة أخرى: إن حركة النفس من الفعلية إلى القوة بشكل عام رجعية خلاف حركة التكامل التي تسير عليه الكائنات.

الثاني: إنّ تعلق النفوس بالأجنّة بعد تنزّلها عن فعلياتها وانسلاخها عن كمالاتها إما ناشيء من ذات النفس، وإما بقهر منه سبحانه وتعالى. والأول لا يتصور، لأن الحركة الذاتية من الكمال إلى النقص غير معقولةٍ. والثاني ينافي الحكمة الإلهية التي تقضي ببلوغ كل ممكنٍ إلى كماله الممكن.

• **الأدلة على بطلان التناسخ الصعودي.**

مفاد التناسخ الصعودي: أن تكامل النفس في بدء حدوثها يتوقف على ظهور الحياة في النبات لتكون نفساً نباتية إلى أن تنتقل إلى بدن الحيوان فتصير نفساً حيوانية ثم نفساً إنسانية.

وهذا مردود من وجهين أيضاً:

الأول: إن النفس الموجودة في الحيوان مثلاً إمّا منطبعة في الحيوان إنطباع النقش في الحجر والأعراض في موضوعاتها، فيكون على هذا انتقالها مستحيلاً لاستلزامه أن تكون في وقت الانتقال بلا موضوع ومحل.

وإمّا أن تكون النفس في الحيوان مجردة لها من الخصوصيات ما للنفوس الحيوانية، ومن المعلوم أن النفس الحيوانية بما لها من الخصوصية يمتنع أن تتحول إلى النفس الإنسانية، فإنّ كمال النفس عند الحيوان هو عبارة عن القوة الشهوية وحس الانتقام وهما كمالاً لنفوس الدواب، فلو تعلقت هذه النفس (بهذه الخصوصية) بالإنسان لوجب أن تنحط درجةً إلى نوع نازلٍ من الحيوان المناسب لهذه السجايا والغرائز، فإذا كان مقتضى الشهوة الغالبة أو الغضب الغالب شقاء النفس ونزولها إلى مراتب الحيوانات الصامتة التي كمالها في إحدى هاتين القوتين، فيمتنع أن يكون وجود هاتين القوتين وأفعالهما منشأ لارتفاع النفوس من درجتها البهيمية والسبعية إلى درجة الإنسان الذي كماله في كسر جماح هاتين القوتين.

هذه هيه نظرية التناسخ التي لم تُبنى قواعدها على أُسس منطقية سليمة، مع مخالفتها لأحكام العقل السليم وشريعة سيد المرسلين والأنبياء السابقين. من هنا ورد النكير من أئمة الدين على المعتقدين بها، وليس كما يدّعي أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام ص ٢٧٧ بمقالته المَمسوخة كروحه: «وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح».

إن التشيع هو دين محمد وعترته الطاهرة، فما يقوله آلُهُ فعنه ﷺ يقولون وها هي بعض كلماتهم بشأن التناسخ.

فقد روي عن هشام بن الحكم أنه سأل الزنديق أبا عبد الله عليه السلام فقال: أخبرني عمّن قال بتناسخ الأرواح من أي شيء قالوا ذلك؟ وبأي حجة قاموا على مذاهبهم؟

قال: إن أصحاب التناسخ قد خلّفوا وراءهم منهاج الدين، وزينوا لأنفسهم الضلالات وامرجوا أنفسهم في الشهوات، وزعموا أن السماء خاوية ما فيها شيء مما يوصف وأنّ مدبر هذا العالم في صورة المخلوقين بحجة من روى: أن الله عزّ وجلّ خلق آدم على صورته، وأنه لا جنّة ولا نار ولا بعث ولا نشور، والقيامة عندهم خروج الروح من قالبه وولوجه في قالب آخر، إن كان محسناً في القالب الأول، أُعيد في قالب أفضل منه حسناً في أعلا درجة الدنيا، وإن كان مسيئاً أو غير عارف صار في بعض الدواب المتعبة في الدنيا، أو هوام مشوّهة الخلقة، وليس عليهم صوم ولا صلاة ولا شيءٌ من العبادة أكثر من معرفة من تجب عليهم

معرفته...»[1].

وورد عن مولانا الإمام الرضا عليه السلام قال: من قال بالتناسخ فهو كافر بالله العظيم، يكذب بالجنّة والنار[2].

إلى هنا أكون قد انتهيت من شرح هذا الكتاب النفيس
بعونه تعالى وتوفيقه وببركة ساداتي وموالي
النبي محمد والعترة الطاهرة عليهم أفضل الصلاة
والسلام، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن
يجعله ذخراً لي يوم ألقاه. إنه
كريم يتقبّل القليل، فنعم المولى
ونعم الحسيب ولا حول
ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم والصلاة على محمد
وآله والحمد لله
رب العالمين

محمد جميل حمّود

(١) بحار الأنوار ج ٤/ ٣٢٠ ح ٣.
(٢) نفس المصدر.

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.

الف

٢ ـ الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل: جعفر السبحاني؛ ط. مكتب الأعلام الإسلامي ١٤٠٩ هـ.

٣ ـ الإشارات والتنبيهات: أبو علي سينا؛ ط. مطبعة أرمان ـ ايران ـ ١٤٠٣ هـ.

٤ ـ أصول الكافي: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ ١٣٨٨ هـ.

٥ ـ إرشاد الطالبين: جمال الدين مقداد بن عبد الله السيّوري الحلّي؛ ط. مطبعة سيد الشهداء ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.

٦ ـ الاحتجاج: أبو منصور أحمد بن علي الطبرسي؛ ط. مطبعة النعمان ـ النجف ـ ١٣٨٦ هـ.

٧ ـ الإعتقادات: أبو جعفر الصدوق؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.

٨ ـ الأمالي: للشيخ الطوسي؛ ط. مؤسسة الوفاء ـ لبنان ـ ١٤٠١ هـ.

٩ ـ الإنجيل (العهد الجديد)؛ ط. دار الكتاب المقدّس في الشرق الأوسط، وطبعة أخرى أصدرتها جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى ١٩٧١ م.

١٠ ـ الإسلام ورسوله في فكر هؤلاء: أحمد حامد.

١١ ـ أنوار الملكوت في شرح الياقوت: جمال الدين الحلّي؛ ط. مطبعة أمير ـ ايران ـ ١٣٦٣ هـ.

١٢ ـ الأربعون حديثاً: للسيد الخميني؛ ط. دار التعارف ـ لبنان ـ ١٤١١ هـ.
١٣ ـ أصول الفلسفة.
١٤ ـ الأسفار: صدر المتألهين؛ ط. دار إحياء التراث ـ لبنان ـ ١٩٨١ م.
١٥ ـ الأحكام: الآمدي.
١٦ ـ أوائل المقالات: أبو عبد الله العكبري المفيد؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
١٧ ـ الإمامة والسياسة: ابن قتيبة الدينوريّ؛ ط. مطبعة أمير ـ قم ـ ١٤١٣ هـ.
١٨ ـ الإبانة: لابي الحسن الأشعري إمام الأشاعرة في العقائد.
١٩ ـ إثبات الهداة: محمّد الحرّ العامليّ مصنّف وسائل الشيعة.
٢٠ ـ الإختصاص: أبو عبد الله العكبري المفيد؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ١٤١٤ هـ.
٢١ ـ أنوار الهدى: محمد جواد البلاغي.
٢٢ ـ آلاء الرحمان في تفسير القرآن: للبلاغي أيضاً: محمد جواد البلاغي؛ ط. دار إحياء التراث ـ بيروت.
٢٣ ـ إكمال الدين وتمام النعمة: أبو جعفر الصدوق؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ إيران ـ ١٣٩٥ هـ.
٢٤ ـ الأحكام السلطانية: أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي؛ نشر مكتب الإعلام الإسلامي ـ ايران.
٢٥ ـ أصول الدين: عبد القاهر البغداديّ؛ ط. مطبعة الدولة ـ استانبول ـ ١٣٤٦ هـ.
٢٦ ـ الأوائل: أبو هلال العسكري.
٢٧ ـ الاتقان في تفسير القرآن: جلال الدين السيوطي؛ ط. دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ ١٤١٥ هـ.
٢٨ ـ أعلام الورى: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي؛ ط. دار المعرفة ـ لبنان ـ ١٣٩٩ هـ.
٢٩ ـ إنجيل برنابا.
٣٠ ـ أنيس الأعلام: خير الدين الزركلي..
٣١ ـ إحقاق الحقّ: القاضي الشهيد نور الدين المرعشي التستري؛ توزيع دار

الكتاب الإسلامي ـ لبنان ـ بدون تاريخ.
٣٢ ـ الإمامة: أسد الله الموسوي الشفتي الجيلاني؛ ط. مطبعة سيد الشهداء ـ قم ـ ١٤١١ هـ.
٣٣ ـ إلزام الناصب: علي اليزدي الحائري؛ ط. دار الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٧ هـ.
٣٤ ـ الأمالي: أبو جعفر الصدوق؛ ط. دار الأعلمي ـ لبنان ـ ١٤٠٠ هـ.
٣٥ ـ الأربعين: محمّد باقر المجلسي؛ ط. قم.
٣٦ ـ الإعتصام بالكتاب والسنة: جعفر السبحاني؛ ط. دار الأضواء ـ لبنان ـ ١٤١٨ هـ.
٣٧ ـ أُسد الغابة: عزّ الدين ابن الأثير؛ ط. دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ ١٤١٥ هـ.
٣٨ ـ أسنى المطالب: شمس الدين الشافعي.
٣٩ ـ الإفصاح في الإمامة: أبو عبد الله العكبري المفيد؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
٤٠ ـ الإرشاد: أبو عبد الله المفيد؛ ط. دار المفيد ١٤١٤ هـ.
٤١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي المالكي.
٤٢ ـ الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ناصر مكارم الشيرازي؛ ط. مؤسسة البعثة ـ لبنان ـ ١٤١٣ هـ.
٤٣ ـ الإيقاظ من الهجعة في إثبات الرجعة: الحرّ العاملي.

باء

٤٤ ـ بحار الأنوار: الشيخ محمد باقر المجلسي؛ ط. مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣ هـ.
٤٥ ـ البداية والنهاية: ابن الأثير؛ ط. دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ ١٤١٥ هـ.
٤٦ ـ بحث حول المهديّ: الشهيد محمد باقر الصدر؛ ط. مؤسسة الغدير ـ لبنان ـ ١٤١٧ هـ.
٤٧ ـ بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: الجميلي؛ ط. مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة ـ ١٤١٤ هـ.

٤٨ ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان. .
٤٩ ـ بصائر الدرجات: أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ «الصفّار»؛ منشورات الأعلمي ـ طهران ـ ١٤٠٤ هـ.
٥٠ ـ بداية الحكمة: محمد حسين الطباطبائي؛ المطبعة العلمية ـ قم.
٥١ ـ البيان في تفسير القرآن: أبو القاسم الخوئي؛ ط. دار الزهراء ـ لبنان ـ ١٤١٢ هـ.
٥٢ ـ الباب الحادي عشر: جمال الدين الحسن بن يوسف الحلّي؛ ط. دار الأضواء ـ لبنان ـ ١٤٠٩ هـ.
٥٣ ـ بداية المعارف الإلهية: محسن الخرازي؛ ط. شركة افست «سهامي عام» ـ ايران ـ١٤١١ هـ.

تاء

٥٤ ـ توراة العهد القديم؛ جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى ١٩٧١ م.
٥٥ ـ التوراة والإنجيل والقرآن والعلم: موريس بوكاي؛ ط. دار الكِندي ـ لبنان ـ ١٣٩٨ هـ.
٥٦ ـ تفسير التبيان: أبو جعفر الطوسي؛ ط. مكتب الإعلام الإسلامي ـ إيران ـ ١٤٠٩ هـ.
٥٧ ـ التوحيد: أبو جعفر ابن بابويه القمّي الصدوق؛ ط. قم ١٣٩٨ هـ.
٥٨ ـ التمهيد في علوم القرآن محمّد هادي معرفة؛ ط. مطبعة مهر ـ قم ـ ١٤٠٨ هـ.
٥٩ ـ التنبيه بالمعلوم في تنزيه المعصوم: الحرّ العاملي؛ ط. إيران، بدون تاريخ.
٦٠ ـ التنقيح للخوئي (قده)، تقرير الشهيد الميرزا الشيخ علي الغروي «قدس سره»؛ ط. مؤسسة آل البيت ـ إيران ـ بدون تاريخ.
٦١ ـ توضيح المراد: هاشم الحسيني الطهراني؛ ط. مطبعة المصطفوي ـ إيران ـ بدون تاريخ.
٦٢ ـ تجريد الإعتقاد مشروحاً بقلم العلاّمة الحلّي؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٩ هـ.
٦٣ ـ تنزيه الأنبياء: الشريف المرتضى «علي بن الحسين الموسوي»؛ منشورات

الشريف الرضي ـ ايران ـ بدون تاريخ.
٦٤ ـ تفسير ابن كثير؛ ط. دار القلم ـ لبنان ـ بدون تاريخ.
٦٥ ـ تفسير البيضاوي؛ ط. دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ ١٤٠٨ هـ.
٦٦ ـ تفسير البرهان: السيّد هاشم البحراني؛ ط. دار الهادي ـ لبنان ـ ١٤١٢ هـ.
٦٧ ـ تاريخ الأنبياء: النجّار.
٦٨ ـ تفسير القمي: أبو الحسن علي بن إبراهيم؛ ط. دار السرور ـ لبنان ـ ١٤١١ هـ.
٦٩ ـ تفسير الصافي: محمد محسن ابن الشاه مرتضى ـ «الفيض الكاشاني» ـ؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٩ هـ.
٧٠ ـ تلخيص المحصّل: الفخر الرازي؛ ط. جامعة طهران ١٣٥٩ هـ.
٧١ ـ تفسير نور الثقلين: عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي؛ ط. المطبعة العلمية ـ قم ـ ١٣٨٣ هـ.
٧٢ ـ تفسير العياشي: أبو النصر محمد بن مسعود بن عياش السَلَمي؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٤١١ هـ.
٧٣ ـ تفسير المراغي..
٧٤ ـ تفسير روح المعاني: الآلوسي.
٧٥ ـ التوسّل: جعفر السبحاني؛ ط. مؤسسة الكتاب العالمية ـ طهران ـ ١٤٠٨ هـ.
٧٦ ـ تاريخ ابن عساكر: الدمشقي عبد القادر بدران.
٧٧ ـ تفسير الرازي: فخر الدين الرازي؛ ط. المطبعة البهيّة ـ مصر ـ ١٣٠٢ هـ.
٧٨ ـ التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري، ط. مهر ـ قم ـ ١٤٠٩ هـ.
٧٩ ـ تحف العقول: أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٤ هـ.
٨٠ ـ تفسير الميزان: محمد حسين الطباطبائي؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٣ هـ.
٨١ ـ تفسير الكشّاف: أبو القاسم جار الله الزمخشري؛ ط. دار الكتب العلمية ـ

لبنان ـ ١٤١٥ هـ.
٨٢ ـ تقريرات الفيّاض: محمد إسحاق الفياض محاضرات في أصول الفقه، تقريرات بحث أستاذه المحقق الخوئي (قدس سره)؛ ط. دار الهادي ـ إيران ـ ١٤١٠ هـ.
٨٣ ـ تذكرة السّبط: ابن الجوزي.
٨٤ ـ تفسير المنار: محمد رشيد رضا المصري.
٨٥ ـ تاريخ الخميس: حسين بن محمد الديار بكري؛ ط. مصر ١٣٨٣ هـ.
٨٦ ـ تصحيح الاعتقادات: محمد بن محمد بن النعمان المعروف بـ «المفيد»؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.

جيم

٨٧ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: محمد حسن النجفي. ط. مؤسسة التاريخ العربي ـ لبنان ـ الطبعة السابعة.
٨٨ ـ الجبر والاختيار: محمد حسن الروحاني؛ ط. مطبعة الخيام ـ قم ـ ١٤٠٣ هـ.
٨٩ ـ جنّة المأوى: محمد حسين كاشف الغطاء؛ ط. تبريز ١٣٩٧ هـ.
٩٠ ـ جامع الترمذي: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة.
٩١ ـ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي.

حاء

٩٢ ـ الحاوي للفتاوى ـ ط. الهند ـ.
٩٣ ـ حلية الأولياء أبو نعيم الأصفهاني.
٩٤ ـ حياة محمد: محمد حسنين هيكل: ط. مصر.
٩٥ ـ حقائق الأصول: محسن الطباطبائي الحكيم؛ ط. الغدير ـ ايران ـ ١٤٠٨ هـ.

خاء

٩٦ ـ الخطط: تقي الدين المقريزي.

دال

٩٧ ـ الدرّ المنثور: جلال الدين السيوطي.

٩٨ ـ الدليل على موضوعات نهج البلاغة: علي أنصاريان؛ انتشارات المفيد ـ طهران ـ ١٣٩٨ هـ.
٩٩ ـ دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر؛ منشورات مكتبة بصيرتي ١٣٩٥ هـ.
١٠٠ ـ درر الفوائد. . ط قم.
١٠١ ـ دروس في العقيدة الإسلامية: محمد تقي مصباح اليزدي؛ ط. مطبعة الكليني ـ طهران ـ١٣١٣ هـ.

ذال

١٠٢ ـ ذخائر العقبى: محب الدين الطبري. .
١٠٣ ـ الذاكرة: أمراضها وعلاجها: أحمد آل موسى؛ ط. دار الروضة ـ لبنان ـ ١٤١٣ هـ.

راء

١٠٤ ـ رسالة في التقية آخر مكاسب الشيخ الأنصاري؛ ط. تبريز ١٩٧٥ هـ (طبعة حجرية).
١٠٥ ـ روح البيان: إسماعيل حقي.
١٠٦ ـ الرحلة المدرسية: محمد جواد البلاغي؛ ط. دار المرتضى ـ لبنان ـ ١٩٩٣ م.
١٠٧ ـ رسائل في المكاسب: روح الله الموسوي الخميني؛ ط. ايران ١٣٨١ هـ.
١٠٨ ـ الرّياض النضرة: أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطبري.
١٠٩ ـ روضة الكافي: أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني؛ ط. إيران ١٣٦٢ هـ.
١١٠ ـ الردّ على الزنادقة. .
١١١ ـ رسائل المرتضى: الشريف المرتضى؛ ط. مطبعة سيد الشهداء ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.

سين

١١٢ ـ السيرة الحلبية: علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي.
١١٣ ـ سنن ابن ماجة: أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني.

١١٤ ـ سبيل النجاة في علم الكلام: جمال الدين صاحب الأمري؛ ط. ثانية ـ ايران ـ بدون تاريخ.
١١٥ ـ سيّد المرسلين: جعفر السبحاني؛ ط. مؤسسة النشر الإسلامي ـ إيران ـ ١٤١٣ هـ.
١١٦ ـ سنن البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
١١٧ ـ السقيفة: محمد رضا المظفّر؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٢ هـ.

شين

١١٨ ـ شرح التفتازاني..
١١٩ ـ شرح الباب الحادي عشر: الفاضل المقداد السيّوري؛ ط. دار الأضواء ـ لبنان ـ ١٤٠٩ هـ.
١٢٠ ـ شرح المواقف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني.
١٢١ ـ شرح التجريد: علاء الدين علي بن محمد القوشجي؛ منشورات رضى ـ بيدار ـ عزيزي (ايران) بدون تاريخ.
١٢٢ ـ شرح الأسماء: السبزواري.
١٢٣ ـ شرح الإشارات: بشرحي الطوسي والرازي؛ ط. مطبعة ارمان ـ ايران ـ ١٤٠٣ هـ.
١٢٤ ـ شرح التجريد: جمال الدين الحسن بن يوسف الحلّي؛ ط. مؤسسة الأعلمي ١٣٩٩ هـ.
١٢٥ ـ شرح المقاصد: للتفتازاني.
١٢٦ ـ شرح السّير الكبير..
١٢٧ ـ الشيعة الإمامية في عقائدهم: جعفر السبحاني؛ ط. معاونية شؤون التعليم والبحوث الإسلامية ـ ايران ١٤١٣ هـ.
١٢٨ ـ الشافي في الإمامة: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي؛ ط. مؤسسة الصادق ـ إيران ـ ١٤١٠ هـ.
١٢٩ ـ الشيعة في الإسلام: محمد حسين الطباطبائي؛ ط. مؤسسة البعثة ـ إيران ـ بدون تاريخ.
١٣٠ ـ شواهد التنزيل: عبيد الله بن عبد الله المعروف بـ «الحاكم الحسكاني»؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٣٩٣ هـ.

صاد

١٣١ ـ الصحيح من السيرة: جعفر مرتضى؛ ط. دار الهادي ـ دار السيرة (١٤١٥ هـ).

١٣٢ ـ صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ ط. دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ ١٤١٣ هـ.

١٣٣ ـ صيانة القرآن من التحريف: محمد هادي معرفة؛ ط. دار القرآن الكريم ـ قم ـ ١٤١٠ هـ.

١٣٤ ـ الصحيفة السجادية للإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام.

١٣٥ ـ صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري؛ ط. دار الكتب العلمية ١٤١٥ هـ.

١٣٦ ـ الصواعق المحرقة: ابن حجر..

طاء

١٣٧ ـ الطّوالع: للقاضي البيضاوي.

عين

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٣٨ ـ العلوم الطبيعية في القرآن: يوسف مروّة؛ ط. مطابع الوفاء ١٣٨٧ هـ.

١٣٩ ـ علم اليقين: الفيض الكاشاني؛ ط. قم ـ انتشارات بيدار ـ (١٤٠٠ هـ).

١٤٠ ـ عدّة الأصول: أبو جعفر الطوسي؛ ط. قم..

١٤١ ـ العدل الإلهي: مرتضى المطهّري؛ ط. طهران.

١٤٢ ـ العقيدة والشريعة في الإسلام: للمستشرق جولد تسهير.

١٤٣ ـ علل الشرائع: أبو جعفر الصدوق؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٤٠٨ هـ.

١٤٤ ـ العيون والمحاسن: محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.

١٤٥ ـ عيون أخبار الرضا: أبو جعفر الصدوق؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٤٠٤ هـ.

١٤٦ ـ علم الإمام محمد حسين المظفّر؛ ط. المطبعة الحيدرية ـ النجف ـ ١٣٨٤ هـ.

١٤٧ ـ عصمة الأنبياء: علي مكي؛ ط. الدار الإسلامية ـ لبنان ـ ١٤١٣ هـ.

غين

١٤٨ ـ الغيبة: أبو جعفر الطوسي؛ ط. مكتبة نينوى ـ طهران ـ ١٣٨٥ هـ.
١٤٩ ـ الغدير: عبد الحسين أحمد الأميني؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ ١٣٦٦ هـ.
١٥٠ ـ غاية المرام: الآمدي.
١٥١ ـ الغيبة: محمد بن إبراهيم النعماني؛ ط. مؤسسة الأعلمي ـ لبنان ـ ١٤٠٣ هـ.
١٥٢ ـ غوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية: محمّد بن علي الإحسائي.

فاء

١٥٣ ـ فيض القدير: للمناوي.
١٥٤ ـ فروع الكافي: محمد بن يعقوب الكليني؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ طهران.
١٥٥ ـ الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري؛ ط. مكتبة بصيرتي ١٣٥٣ هـ (قم ـ إيران).
١٥٦ ـ فرائد الأصول: مرتضى الأنصاري؛ ط. مؤسسة النشر الإسلامي ـ إيران ـ بدون تاريخ.
١٥٧ ـ فضائل الخمسة من الصحاح الستّة: مرتضى الحسيني الفيروزآبادي؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ إيران ـ ١٤١٣ هـ.
١٥٨ ـ فلسفات إسلامية: محمد جواد مغنية؛ ط. دار التعارف ـ لبنان ـ ١٣٩٨ هـ.
١٥٩ ـ الفصول المهمّة: علي بن محمد بن أحمد المالكي المعروف بـ «ابن الصباغ»؛ ط. دار الأضواء ١٤٠٩ هـ.

قاف

١٦٠ ـ القضاء والقدر: مرتضى المطهّري؛ ط. مؤسسة البعثة ـ طهران.
١٦١ ـ قواعد المرام: ميثم بن علي البحراني؛ ط. مطبعة مهر ـ قم ـ ١٣٩٨ هـ.

١٦٢ ـ القرآن يتجلّى في عصر العلم: نزيه القميحا؛ ط. دار الهادي ـ لبنان ـ ١٤١٧ هـ.
١٦٣ ـ قواعد العقائد: الطوسي؛ المطبوع مع نقد المحصّل ـ جامعة طهران ـ.
١٦٤ ـ القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي.
١٦٥ ـ القرآن والمسيحية في الميزان: أحمد عمران؛ ط. الدار الإسلامية ـ لبنان ـ ١٤١٦ هـ.

كاف

١٦٦ ـ الكلمات المكنونة: الكاشاني؛ ط. قم.
١٦٧ ـ كشكول البهائي. . ط. دار الزهراء ١٤٠٣ هـ (لبنان).
١٦٨ ـ كامل الزيارات: ابن قولويه القمي؛ ط. دار السرور ١٤١٨ هـ.
١٦٩ ـ منهاج السنة: أحمد بن تيمية الحرّاني؛ ط. دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
١٧٠ ـ الكامل في التاريخ: ابن الأثير؛ ط. دار صادر ١٣٨٦ هـ (لبنان).
١٧١ ـ الكافي في الفقه: الحلبي؛ ط. قم.
١٧٢ ـ الكفاية: الصابوني الحنفي.
١٧٣ ـ كشف الغطاء: جعفر كاشف الغطاء؛ انتشارات مهدوي ـ أصفهان.
١٧٤ ـ كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: جمال الدين الحلّي؛ ط. تبريز ١٣٦٠ هـ.
١٧٥ ـ كوهر مراد «فارسي». .
١٧٦ ـ كلتن راز «فارسي». .

لام

١٧٧ ـ لسان العرب: ابن منظور؛ ط. دار صادر ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
١٧٨ ـ اللمَع: الأشعري.

ميم

١٧٩ ـ المبدأ والمعاد: صدر المتألهين؛ ط. جامعة طهران.
١٨٠ ـ ما وراء الفقه: الشهيد السيد محمد الصدر؛ ط. دار الأضواء ـ لبنان ـ ١٤١٣ هـ.

١٨١ ـ الملل والنحل: جعفر السبحاني؛ ط. مطبعة الخيام ـ قم ـ ١٤٠٨ هـ.
١٨٢ ـ مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي؛ ط. المكتبة المرتضوية ـ طهران.
١٨٣ ـ المغازي: الواقدي..
١٨٤ ـ مفاهيم القرآن: جعفر السبحاني؛ ط. مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.
١٨٥ ـ المعارف السلمانية: السيد عبد الحسين النجفي اللآري؛ ط. مركز جواد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
١٨٦ ـ مائة نصيحة ونصيحة لتقوية الذاكرة: فيليب يومكانتر؛ ط. دار الكتاب العربي ـ دمشق ـ ١٤١٤ هـ.
١٨٧ ـ مدينة المعاجز: هاشم البحراني؛ ط. مؤسسة المعارف الإسلامية ـ إيران ـ ١٤١٥ هـ.
١٨٨ ـ مسند أحمد بن حنبل.
١٨٩ ـ مرآة العقول: محمد باقر المجلسي؛ ط. دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ ١٤٠٥ هـ.
١٩٠ ـ الملل والنحل: الشهرستاني؛ ط. دار المعرفة ـ لبنان.
١٩١ ـ المكاسب: الشيخ الأنصاري؛ ط. حجرية ـ تبريز.
١٩٢ ـ المعجم الصغير: الطبراني.
١٩٣ ـ المحاسن: أبو جعفر أحمد بن البرقي؛ توزيع دار الكتاب الإسلامي ـ لبنان.
١٩٤ ـ المسائل السروية: ابن النعمان المفيد؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
١٩٥ ـ مكيال المكارم: الميرزا محمد تقي الأصفهاني؛ ط. المطبعة العلمية ـ قم ـ ١٣٩٧ هـ.
١٩٦ ـ مفاتيح الجنان: الشيخ عباس القمي؛ ط. دار الأضواء ـ لبنان.
١٩٧ ـ محاسن التأويل: جمال الدين القاسم..
١٩٨ ـ معرفة الإمام: محمد الحسين الطهراني؛ ط. دار المحجّة البيضاء ـ ١٤١٩ هـ.
١٩٩ ـ مجمع الزوائد: الهيثمي.
٢٠٠ ـ المنهج الجديد في تعليم الفلسفة: محمد تقي مصباح؛ ط. قم ـ مؤسسة

النشر الإسلامي ـ ١٤٠٧ هـ.
٢٠١ ـ المصابيح: البغوي..
٢٠٢ ـ منتخب الأثر: الشيخ لطف الله الصافي الگلبايگاني؛ ط. مؤسسة الوفاء ـ ١٤٠٣ هـ.
٢٠٣ ـ مصباح الفقاهة: السيد أبو القاسم الخوئي؛ ط. المطبعة الحيدرية ـ النجف.
٢٠٤ ـ المراجعات: السيد عبد الحسين شرف الدين؛ ط. الأعلمي ١٤١٦ هـ.
٢٠٥ ـ مجمع البيان: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي؛ ط. دار الكتب العلمية ١٤١٨ هـ.
٢٠٦ ـ مطالب السؤل: كمال الدين القرشي الشافعي.
٢٠٧ ـ المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السنة والإمامية: الشيخ نجم الدين العسكري؛ ط. مؤسسة الإمام المهدي ـ إيران ـ ١٤٠٢ هـ.
٢٠٨ ـ مبادىء الأصول: العلاّمة الحلّي؛ ط. مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.
٢٠٩ ـ المنجد؛ المطبعة الكاثوليكية (دار المشرق) ـ لبنان.
٢١٠ ـ مفردات الراغب الأصفهاني؛ ط. المكتبة المرتضوية ١٣٦٢ هـ.
٢١١ ـ من لا يحضره الفقيه: أبو جعفر الصدوق؛ ط. دار الكتب الإسلامية ١٣٩٠ هـ.
٢١٢ ـ المحجّة البيضاء: محمد بن المرتضى المعروف بـ «المولى محسن الكاشاني»؛ ط. قم.
٢١٣ ـ معاني الأخبار: أبو جعفر الصدوق؛ ط. مؤسسة النشر الإسلامي ١٣٧٩هـ.
٢١٤ ـ مستدرك الحاكم: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.
٢١٥ ـ المواقف: عضد الدين الأيجي.
٢١٦ ـ مقالات الإسلاميين: أبو الحسن، علي بن إسماعيل الأشعري.
٢١٧ ـ المعجم المفهرس للقرآن الكريم: محسن بيدارفر؛ ط. قم (انتشارات بيدار).
٢١٨ ـ معجم رجال الحديث: أبو القاسم الموسوي الخوئي؛ ط. مطبعة الصدر ـ

قم ـ ١٤١٠ هـ.
٢١٩ ـ منتخب كنز العمال..
٢٢٠ ـ مصابيح الأنوار: السيد شُبّر؛ المطبعة العلمية ـ النجف ـ ١٣٧١ هـ.
٢٢١ ـ معارج الأصول: نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الهذلي؛ ط. سيد الشهداء ـ إيران ١٤٠٣ هـ.
٢٢٢ ـ معالم التوحيد: جعفر السبحاني؛ ط. مطبعة الخيام ـ قم ـ ١٤٠٠ هـ.
٢٢٣ ـ معالم النبوّة: جعفر السبحاني؛ ط. مطبعة الخيام ـ قم ـ ١٤٠٢ هـ.
٢٢٤ ـ مؤتمر علماء بغداد: مقاتل بن عطية؛ ط. دار الإرشاد ـ لبنان ـ ١٤١٥ هـ.

نون

٢٢٥ ـ نهج المسترشدين: جمال الدين مقداد بن عبد الله السيّوري الحلّي؛ ط. مطبعة سيد الشهداء ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.
٢٢٦ ـ نهج الحقّ وكشف الصدق: الحسين بن يوسف الحلّي؛ ط. مؤسسة دار الهجرة ـ إيران ـ ١٤٠٧ هـ.
٢٢٧ ـ النكت الاعتقادية: ابن النعمان المفيد؛ ط. دار المفيد ـ لبنان ـ ١٤١٤ هـ.
٢٢٨ ـ النجم الثاقب: الشيخ حسين الطبرسي النوري؛ ط. مهر ـ قم المقدسة ـ ١٤١٥ هـ.
٢٢٩ ـ نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي؛ ط. مطبعة الإستقامة ـ مصر ـ بشرح محمد عبده.
٢٣٠ ـ نظام الحكم والإدارة: الشيخ محمد مهدي شمس الدين؛ ط. المؤسسة الدولية (الطبعة الرابعة) ١٤١٥ هـ.
٢٣١ ـ نظم الدرر: الزرندي.

واو

٢٣٢ ـ وسائل الشيعة: الحرّ العاملي؛ ط. دار إحياء التراث العربي ـ لبنان ـ ١٣٩١ هـ.
٢٣٣ ـ الوهابية في الميزان: الشيخ جعفر السبحاني؛ ط. مؤسسة النشر الإسلامي ـ إيران ـ ١٤٠٧ هـ

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٢٣٤ ـ الولاية التكوينية: الشيخ جلال الدين الصغير؛ ط. دار الأعراف ـ بيروت ـ ١٤١٩ هـ.
٢٣٥ ـ ولاية الأولياء: المجلسي الأصفهاني؛ ط. قم ١٣٩٥ هـ.

ياء

٢٣٦ ـ اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: الشعراني.
٢٣٧ ـ ينابيع المودّة: القندوزي الحنفي؛ ط. المكتبة الحيدرية ـ ١٣٨٤ هـ.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المحتويات

الفصل الثالث: الإمامة

الباب التاسع عشر: عقيدتنا في الإمامة ٧

وفيه نقاط:

النقطة الأولى: ماهية الإمامة لغةً واصطلاحاً ٨

التعريف الأول للإمامة والإيراد عليه ١٠

التعريف الثاني للإمامة والإيراد عليه ١١

التعريف الثالث للإمامة وتأكيده ١٢

حيثيتان لا بد منهما في مفهوم الإمامة ١٣

هل الإمامة هي النبوة؟ ١٤

إشكال وحل ١٧

النقطة الثانية: الإمامة من أصول الدين ١٧

وهنا جهات:

الجهة الأولى: نقض مقالة أنّ الإمامة من فروع الدين ١٨

الجهة الثانية: نقض مقالة أنّ الإمامة من أصول المذهب ٢٥

فتوى الأحناف بكفر منكر خلافة أبي بكر والرد عليه ٢٧

من شروط الإيمان الاعتقاد بالولاية ٢٩

إشكال وحل ٣١

الجهة الثالثة: الاستدلال على أن الإمامة من أصول الدين ٣٥

وهنا أمور:

الأمر الأول: دليل العقل ٣٦

الأمر الثاني: دليل الكتاب الكريم ٣٦

الأمر الثالث: دليل السُنّة المطهرّة ٤٥

النقطة الثالثة: إن الإمامة بالنص لا بالشورى ٤٩

الطرق إلى الخلافة:

الطريق الأول: النص ٤٩
الطريق الثاني: الاختيار ونقضه ٥١
اعتراضات بعض الصحابة على بيعة أبي بكر ٥٣
الهجوم على دار الإمام علي عليه السلام لقهره على البيعة ٥٤
لماذا عيّن النبي ﷺ أسامة بن زيد قائداً على الجيش؟ ٥٥
احتجاج أمير المؤمنين ومولاتنا فاطمة عليهما السلام على القوم ٥٩
دعوى الإجماع على خلافة أبي بكر ونقضها ٦٢
الطريق الثالث: الميراث ونقضه ٦٣
الطريق الرابع: العهد والاستيلاء ونقضهما ٦٤
استدلال العامة على إمامة أبي بكر ونقضه ٦٥
لم يبايع أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر أصلاً ٦٩
الأسباب التي أوجبت سكوت الإمام علي عليه السلام عن القوم ٦٩
الأدلة العقلية على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ٧١
الدليل الأول: اللطف ٧١
الدليل الثاني: العصمة ٧٣
الدليل الثالث: كون الإمام أفضل الرعية ٧٤
الدليل الرابع: الوصية ٧٥
الدليل الخامس: النص ٧٦
الدليل السادس: صفات الكمال ٧٦
الدليل السابع: الاستخلاف سمة العقلاء ٧٦
الأدلة النقلية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ٧٧
آيات الكتاب العزيز ٧٧
أخبار السُنّة المطهرة ٧٩
النقطة الرابعة: عدم خلو الزمان من إمام ٧٩
الأدلة العقلية على عدم خلو الزمان من إمام ٧٩
الأول: جهة السياسة ٧٩
الثاني: جهة الشرع ٨٠
الثالث: جهة التكليف ٨٢
الأدلة النقلية على عدم خلو الزمان من إمام ٨٤

الباب العشرون: عقيدتنا في عصمة الإمام ٩١
الأدلة على عصمة الإمام عليه السلام ٩١
الباب الحادي والعشرون: عقيدتنا في صفات الإمام وعلمه ٩٦
هنا نقاط:
النقطة الأولى: إن الإمام كالنبي في الصفات ٩٧
النقطة الثانية: كيفيّة تلقّي الإمام عليه السلام للعلوم ٩٩
النقطة الثالثة: الإلهام وقوة الحدس والفراسة عند الإمام عليه السلام ١٠٢
أنواع الإلهام ١٠٤
طرق التعليم الربّاني ١٠٦
الباب الثاني والعشرون: عقيدتنا في طاعة الأئمة عليهم السلام ١١٠
وفيه نقطتان:
النقطة الأولى: أن الأئمة عليهم السلام هم أولوا الأمر ١١٢
الولاية التشريعية والأدلة عليها ١١٢
الولاية التكوينية وتحديد مفهومها ١١٧
الأدلة العقلية على ثبوت الولاية التكوينية ١١٩
الأدلة القرآنية على ثبوت الولاية التكوينية ١٢٣
قدرات الجن التكوينية ١٢٦
الولاية التكوينية عند آصف بن برخيا ١٣٠
تسخير الكائنات ملازم للقرب الإلهي ١٣١
القدرات التكوينية لأهل الجنّة ١٣٤
الأدلة الروائية لإثبات الولاية التكوينية ١٣٦
استدلال المنكر للولاية التكوينية ورده ١٤٢
الشبهة الأولى: كون الأنبياء مسددين بالمعجزة فقط ونقضها ١٤٣
الشبهة الثانية: لو كانت للمعصوم ولاية فلماذا لم يستخدمها ويدفع عن نفسه الضر ١٤٥
الشبهة الثالثة: أن القول بالولاية التكوينية يستلزم مشاركة الله في ملكه ١٤٧
إشكال وحل ١٤٩
النقطة الثانية: الأدلة على عصمة العترة الطاهرة ووجوب الرجوع إليها ١٤٩
الباب الثالث والعشرون: عقيدتنا في حب آل البيت ١٥٤

هنا نقاط:
النقطة الأولى: إنّ محبتهم عليهم السلام واجبة بنص الكتاب والأحاديث النبوية ١٥٥
النقطة الثانية: معنى المودة في القربى والأقوال فيها وردها ١٥٨
النقطة الثالثة: الحُب وسبب المحبة ١٦١
النقطة الرابعة: أقسام الحب ١٦٤
الباب الرابع والعشرون: عقيدتنا في الأئمة عليهم السلام ١٧٦
نفي الألوهية عن الأئمة عليهم السلام ١٧٦
معنى الغلو لغةً وإصطلاحاً ١٧٧
شبهة صاحب كتاب مأساة المأساة ونقضها ١٧٧
هل هناك ملازمة بين الطهارة من الأرجاس المادية وبين مفهوم الغلو؟ ١٧٩
شبهة عدم طهارة مَولاتنا الزهراء عليها السلام من الطمث ونقضها ١٨٢
سبب الغلو ومفهومه في القرآن الكريم ١٨٥
الأحاديث الذآمة بالغلاة ١٨٥
إن أمر الأئمة عليهم السلام صعب مستصعب ١٨٧
الباب الخامس والعشرون: عقيدتنا في أن الإمامة بالنص ١٨٨
وهنا أمور:
الأمر الأول: تعيين الإمام بيده سبحانه والأدلة عليه ١٨٩
الأمر الثاني: ثبوت النصوص على خلافة الإمام علي عليه السلام ١٩١
سند حديث الغدير ١٩١
الأمر الثالث: في فقه حديث الغدير ١٩٥
إيرادات المخالفين على حديث الغدير ونقضها ١٩٧
لماذا التشكيك بسند الغدير؟ ٢٠٢
شبهة المشكّك بالسند ونقضها ٢٠٣
أهمية حديث المنزلة بالنسبة للخلافة ٢٠٥
الأمر الرابع: الآيات الشريفة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ٢٠٩
المراد من «المولى» الأولى بالتصرف ٢١٠
الأمر الخامس: في دفع بعض الإيرادات المتوجهة على آية الولاية ٢١٢

الإيراد الأول: ونقضه ٢١٢
الإيراد الثاني: ونقضه ٢١٤
الإيراد الثالث: ونقضه ٢١٥
الإيراد الرابع: ونقضه ٢١٦
الإيراد الخامس: ونقضه ٢١٧
الباب السادس والعشرون: عقيدتنا في عدد الأئمة عليهم السلام ٢١٨
الأدلة على أن الأئمة عليهم السلام إثنا عشر إماماً ٢١٩
الباب السابع والعشرون: عقيدتنا في الإمام المهدي (عليه السلام) ٢٢٤
انتظار البشرية للمخلّص عليه السلام ٢٢٦
اتفاق الخاصة والعامة على خروج الإمام المهدي عليه السلام ٢٢٨
إفتراق الخاصة عن العامة في بعض الموارد المتعلقة بالإمام المهدي عليه السلام ٢٣١
المورد الأول: عدم ولادته عليه السلام ونقضه ٢٣١
المورد الثاني: عدم عصمته عليه السلام ونقضه ٢٣٢
المورد الثالث: نفي غيبته لعدم الحاجة إليه ما دام عندنا شريعة ونقضه ٢٣٤
هل تنوب القوانين الوضعية عن الإمام المهدي عليه السلام في حفظ النظام؟ ٢٣٥
لماذا الإمام المهدي عليه السلام ٢٣٥
الأدلة العقلية الدالّة على خروج المخلّص ٢٣٧
الأدلة النقلية من التوراة والإنجيل والقرآن بالإمام المهدي عليه السلام ٢٣٩
بشارات التوراة به عليه السلام ٢٣٩
بشارات الإنجيل بالإمام المهدي عليه السلام ٢٤٦
النقض على الدعوى القائلة: أن ابن الإنسان هو عيسى عليه السلام ٢٤٧
بشارات القرآن الكريم بالمهدي عليه السلام ٢٥٠
بشارات السُنّة المطهرّة به عليه السلام ٢٥٢
الأدلة على إثبات وجوده المقدّس عليه السلام ٢٥٥
إمكان بقاء الإنسان حيّاً آلاف السنين ٢٥٦
عوامل الشيخوخة ٢٥٩
عوامل الموت ٢٦٠
أسباب إطالة العمر ٢٦٠
أسماء المعمّرين في التوراة ٢٦٢
الدلائل القرآنية على إمكان البقاء طويلاً ٢٦٣

الحكمة من بقاء الخضر وعيسى عليهما السلام حيين إلى الآن ٢٦٦
ما هي المصلحة في إختفاء الإمام المهدي عليه السلام؟ ٢٦٨
هل غاب الإمام ليكتسب الخبرة القيادية؟ ٢٦٨
شبهات وردود ٢٧٢
الشبهة الأولى: لا لطف في غيبته ٢٧٢
الشبهة الثانية: كيف استلم الإمامة حال كونه صبياً؟ ٢٧٤
الشبهة الثالثة: لماذا لا يخلق الله المهدي في آخر الزمان؟ ٢٧٥
تطورات الغيبة الصغرى وما رافقها من مزالق ٢٧٦
لماذا وقعت الغيبة الصغرى؟ ٢٧٦
كيف وقعت الغيبة الصغرى؟ ٢٧٧
إنكار ابن خلدون لأحاديث المهدي عليه السلام ٢٧٩
رد العلاّمة الغماري من علماء العامة على ابن خلدون ٢٧٩
تحامل المستشرق رونلدسن على فكرة المهدوية والرد عليه ٢٨٠
الحالة العامة لمجتمع الغيبة الصغرى ٢٨١
لماذا لم يصدر من الإمام المهدي عليه السلام أي إعتراض منه على
ما حدث في الغيبة الصغرى؟ ٢٨٣
إحتجاب الإمام المهدي عليه السلام عن الشيعة ٢٨٥
السفراء الأربعة والمهام التي أُنيطت بهم ٢٨٦
الأدلة على سفارة الأربعة من قِبَل الإمام المهدي عليه السلام ٢٩٠
لماذا خفي توقيت ظهوره عليه السلام علينا؟ ٢٩٣
ما المراد بـ «من ادّعى المشاهدة قبل السفياني والصيحة فهو كذّاب»؟ ٢٩٥
الكتاب الصادر من الإمام المهدي عليه السلام للشيخ المفيد هل
تشمله أخبار التكذيب أم لا؟ ٢٩٥
تطورات الغيبة الكبرى وما فيها من مزالق عظمى .....
وهنا أمور:
الأمر الأول: الفرق بين الغيبتَين ٢٩٧
الأمر الثاني: ملاقاة عدد من الممحصين للإمام عليه السلام ٢٩٩
الأهداف المتوخاة من المقابلة معه عليه السلام ٢٩٩
شرطان مهمان للتشرف بلقاء الحجة المنتظر عليه السلام ٢٩٩
إشكال وحل ٣٠٠

الأمر الثالث: ما هي واجباتنا خلال الغيبة؟ ٣٠١
مفهوم الجهاد ٣٠٧
المفهوم الصحيح للإنتظار ٣٠٨
الصفات المعتبرة في المؤمن المنتظِر ٣١٠
الباب الثامن والعشرون: عقيدتنا في الرجعة ٣١٥
هنا نقاط:
النقطة الأولى: في معنى الرجعة ٣١٨
تأويل نصوص الرجعة برجوع دولتهم عليهم السلام والإيراد عليه ٣١٩
النقطة الثانية: الأدلة العقلية والنقلية على وقوع الرجعة ٣٢١
النقطة الثالثة: إجماع الإمامية على صحة الرجعة ٣٢٨
إشكالات الخصم على المعتقدين بالرجعة ونقضها ٣٣٢
الإشكال الأول: أن الرجعة من قبيل التناسخ ٣٣٢
الإشكال الثاني: أن العقاب ينقلب إلى ثواب حال الرجعة ٣٣٢
الإشكال الثالث: أن الرجعة تغري بالقبيح ٣٣٣
الإشكال الرابع: أن الرجعة تنافي التكليف ٣٣٤
إستبعاد السيد فضل الله لرجعة الأشخاص وردّه ٣٣٥
تحامل الأعداء على الشيعة لاعتقادهم بالرجعة ٣٣٧
عمر بن الخطّاب كان يعتقد بالرجعة ٣٣٨
الباب التاسع والعشرون: عقيدتنا في التقية ٣٤٠
هنا نقاط:
النقطة الأولى: التعريف بالتقية لغةً وإصطلاحاً ٣٤٢
النقطة الثانية: الأدلة على التقية من الكتاب والسُنّة والعقل ٣٤٣
إفتاء علماء العامة بوجوب التقية في موارد مخصوصة ٣٤٩
النقطة الثالثة: أقسام التقية ٣٥٨

الفصل الرابع

ما أدّب به آلُ البيت شيعتهم ٣٦٣
الباب الثلاثون: عقيدتنا في الدعاء ٣٦٥
الدعاء من أقسام الذكر المطلق ٣٦٩
معنى الدعاء وسبب الاستجابة وعدمها ٣٧٠

في أن الدعاء من تخطيطات العبودية ٣٧٥
الباب الواحد والثلاثون: أدعية الصحيفة السجادية ٣٧٨
الباب الثاني والثلاثون: عقيدتنا في زيارة القبور ٣٨٣
هنا نقاط:
النقطة الأولى: فلسفة زيارة القبور ٣٨٧
النقطة الثانية: الأدلة على مشروعية زيارة القبور ٣٨٩
النقطة الثالثة: أدلة من حرّم زيارة القبور ونقضها ٣٩٢
استدلال الوهابية على حرمة التشفع بالأولياء ونقضه ٣٩٦
النقطة الرابعة: الأدلة على مشروعية التوسل ٤٠٢
شبهات حول الشفاعة والإيراد عليها ٤١٠
الشبهة الأولى: أنّ الشفاعة لا تنال جماعة ٤١٠
الشبهة الثانية: أنّ الشفاعة تجر إلى تمادي العصاة على المعصية ٤١١
الشبهة الثالثة: أنّ الشفاعة هي الإيمان والعمل ٤١٦
الشبهة الرابعة: أنّ الاعتقاد بالشفاعة يُبطل السعي والعمل ٤١٧
الباب الثالث والثلاثون: عقيدتنا في معنى التشيّع عند آل البيت ٤٢٠
متى نشأ التشيُّع؟ ٤٢٣
معنى الشيعة لغةً وإصطلاحاً ٤٢٥
مصدر التشيُّع ٤٢٩
فرية الشيخ محمد رشيد رضا «صاحب مجلة المنار» على الشيعة وردها ٤٣١
موقف الشيعة من عبد الله بن سبأ ٤٣١
نظريات تُرجع أصل التشيُّع إليها ونقضها ٤٣٤
الباب الرابع والثلاثون: عقيدتنا في الجور والظلم ٤٣٧
معنى الظلم والجور ٤٣٨
أنواع الظلم ٤٣٩
الأول: ظلم الإنسان لربه ٤٣٩
الثاني: ظلم الإنسان للآخرين ٤٣٩
الثالث: ظلم الإنسان لنفسه ٤٣٩
الباب الخامس والثلاثون: عقيدتنا في التعاون مع الظالمين ٤٤١
حرمة التعامل مع الظالمين والأدلة عليها من الكتاب والسُنّة والعقل والإجماع ... ٤٤٣

الباب السادس والثلاثون: عقيدتنا في الوظيفة في الدولة الظالمة ٤٤٩
أقسام الولاية ٤٥٠
مسوّغات الدخول في ولاية الجائر ٤٥٢
المسوّغ الأول: القيام بمصالح العباد ٤٥٢
المسوّغ الثاني: الإكراه والإجبار على قبولها ٤٥٥
الباب السابع والثلاثون: عقيدتنا في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية ٤٥٧
من هم أهل الثغور الذين دعا لهم الإمام زين العابدين؟ ٤٦١
لم يشارك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الفتوحات
في عهود المغتصبين الثلاثة، والأدلة على ذلك ٤٦٢
الباب الثامن والثلاثون: عقيدتنا في حق المسلم على المسلم ٤٦٥

الفصل الخامس

المعاد

الباب التاسع والثلاثون: عقيدتنا في البعث والمعاد ٤٧٣
الباب الأربعون: عقيدتنا في المعاد الجسماني ٤٧٤
وفيه نقاط:
النقطة الأولى: الأدلة على بقاء الروح ٤٧٧
النقطة الثانية: الأدلة على وجوب المعاد ٤٧٩
الأدلة العقلية ٤٧٩
الأول: الإمكان ٤٧٩
الثاني: الحكمة ٤٧٩
الثالث: العدالة ٤٨٠
إشكال وحل ٤٨١
الرابع: الوفاء بالوعد والوعيد ٤٨٣
الأدلة النقلية ٤٨٤
النقطة الثالثة: مذاهب الفلاسفة في المعاد ٤٨٥
المذهب الأول: أنْ تعاد الروح وحدها ونقضه ٤٨٥
المذهب الثاني: أن يُعاد الجسد وحده ونقضه ٤٨٦
المذهب الثالث: أن تعاد الروح إلى الجسد الأصلي والأدلة عليه ٤٨٦
النقطة الرابعة: أدلة منكري المعاد الجسماني ونقضها ٤٩١

شبهتان وجوابان:
الأولى: شبهة الآكل والمأكول ٤٩٢
الثانية: إن المعاد هو التناسخ بعينه ٤٩٣
معنى التناسخ أو التقمص ومبدأ نشوئه ٤٩٤
أقسام التناسخ ٤٩٦
أدلة التناسخيين ونقضها ٤٩٩
الأدلة على بطلان التناسخ ٥٠١
المصادر والمراجع ٥٠٧
المحتويات ٥٢٢

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی